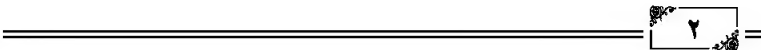


دليل السالك  
إلى الفية ابن مالك  
(١)



# دليل السالك إلى ألفية ابن مالك

تأليف  
عبد الله بن صالح الفوزان

الجزء الأول

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ



# بسم الرحمن الرحيم

## مقدمة الطبعة الجديدة

الحمد لله رب العالمين، والصلاة والسلام على نبينا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

أما بعد:

فهذه طبعة جديدة، مصححة ومنقحة ومزودة لكتابي: «دليل السالك إلى ألفية ابن مالك» تقوم بها دار ابن الجوزي، التي عرفت من خلال منشوراتها بالإنجاز، والدقة، وجودة الإخراج، وقد تمت - بحمد الله - قراءة الكتاب، وعُجِّلَ ما تقدم، إضافة إلى العناية بأبيات الألفية، بمراجعة عدد من النسخ المتقنة، والكتب التي عنيت بإعرابها وضبط ألفاظها، ثم رأيت ذكر جميع أبيات الألفية المتعلقة بكل جزء في مقدمته؛ لتكون قريبة من الحافظ والقارئ. والله أسأل أن ينفع بهذا الشرح، وأن يثيبني - ومن أفادني - على ما بُذل فيه من جهد ووقت. والله ولي التوفيق.

كتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

في ١٧/٦/١٤٢٩ هـ

ثم في ١٦/٦/١٤٣١ هـ

## باسم الرحمن الرحيم

### مقدمة

الحمد لله رب العالمين، وأصلي وأسلم على خاتم الأنبياء والمرسلين، نبينا محمد وعلى آله وأصحابه والتابعين، ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين.

أما بعد:

فهذا شرح لطيف على ألفية العلامة محمد بن مالك الأندلسي رحمته الله كتبه بعد علاقة وثيقة طويلة مع هذه الألفية.

**أولها:** دراستي لها في المعهد العلمي وعنايتي بحفظها وفهمها.

**وثانيها:** تدريسها في المعهد عدة سنوات.

**وثالثها:** تدريسها للطلاب في المسجد.

وقد تبين لي من خلال ذلك أن الألفية بحاجة إلى شرح يناسب أبناء هذا الزمن، يعتمد على سهولة التعبير، والبعد عن العلل النحوية، وتعدد الآراء، ويقوم على الأمثلة الواضحة المفيدة، مع العناية بالإعراب وقواعده، وكنت أستصعب ذلك، فأشار عليّ جمع من الإخوة - جزاهم الله خيراً - بشرحها، وحببوا إليّ الإقدام على ذلك، لا سيما بعد تدريسها في المسجد، وهو منهج يختلف عن منهج الدراسة النظامية، فاستخرت الله تعالى، وسألته العون، وبدأت في كتابة شرحها.

وقد وضعت لشرحي - هذا - منهجاً استفدته من تدريس الألفية،

وهو كما يلي:

١ - كتبت هذا الشرح بأسلوب واضح وعبارة بيّنة - قدر طاقتي -

ليكون في متناول الدارسين لألفية ابن مالك؛ لأن من أسباب انصراف

الناشئة عن دراسة النحو ورغبتهم عنه، اختصار العبارة وإيجازها، فلا يستطيع الطالب أن يطبق المثال على القاعدة، وقد احتفظت باصطلاحات المتقدمين في الغالب.

وطريقتي أنني أبدأ بشرح المسائل النحوية التي تحويها الآيات مع إيراد الأمثلة، وقد أزيد على ما ذكره الناظم ما تدعو الفائدة إلى ذكره من شرط أو ضابط ونحوهما، وأرجح ما يؤيده السماع ولو كان فيه مخالفة لأئمة النحو، وفي نهاية المطاف أشرح الآيات بأسلوب موجز، وأبين معاني ألفاظها، وما يحتاج إلى إعراب أو إيضاح أصل..

٢ - وضعت نصب عيني - أثناء شرحي - ثلاثة أمور:

الأول: عدم اللجوء إلى التكلّف والتأويل فيما خرج عن القاعدة، وخالف النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة، بل يبقى على ما سمع عليه من العرب.

الثاني: التسهيل في اللغة، والتسامح في قبول ما تكلم به العرب، وعدم التشدّد، وهذا أمر مطلوب. فما ورد عن العرب - وإن قلّ - كافٍ في القياس عليه، ومراعاة الأكثر أفضل.

الثالث: عدم الإكثار من الحذف والتقدير في آيات القرآن، وهذه قاعدة ينبغي أن يستفيدوا الدارس لإعراب الآيات، فقد تتعدّد الآراء، وخيرها ما كان بعيداً عن التقدير، ما دام أن المعنى يشهد له.

٣ - اعتمدت التمثيل بالآيات القرآنية، وأشير - في الغالب - إلى القراءات إن كانت سبعة، وأذكر قبل الآية مثلاً يوضح القاعدة، ويكشف غامضها، وقد حرصت على أن يكون مثلاً مفيداً، وقد لا أمثل بذلك إذا كان المقام لا يستدعي المثال، وقد مثّلت ببعض الأحاديث في مواضع من الشرح، لا سيّما ما قد يشكل إعرابه على بعض الدارسين.

٤ - أعرضت عن ذكر المسائل الخلافية، والآراء المنسوبة لبعض علماء النحو، مكثفياً بالرأي الأقوى، الذي يعضده السماع بكثرة، إلّا إذا

كان الخلاف أشار إليه ابن مالك، فأذكره من باب توضيح الألفية<sup>(١)</sup>.

٥ - لم أكثر من عرض الشواهد من كلام العرب - مع اقتناعي بقيمتها الأدبية ومنزلتها في اللغة - إلا ما دعت إليه الحاجة، أو كان ابن مالك قد أشار إليه في الألفية، وإنما عرضت عن أكثرها؛ لأنها تحتاج من المتعلم إلى جهد ووقت في تفسير ألفاظها، وبيان معانيها، إضافة إلى المعلومات الأساسية المقصودة في هذا العلم.

٦ - أذكر - أحياناً - بعض العلل والأسباب التي يذكرها النحاة، من باب توضيح الألفية<sup>(٢)</sup>، وإن لم أقتنع بها، إذ الكثير منها تعليل لأمر واقع لا سبب له إلا السماع، وهذه هي القاعدة السليمة التي لا اعتراض عليها، دون الاشتغال بعلم وأسباب لا تفيد شيئاً في مجال التطبيق. يقول الخضري رحمته الله في حاشيته على «شرح ابن عقيل» رحمته الله عند الكلام على بناء الأفعال وسببه؛ يقول: (العمدة في هذه الأحكام السماع وهذه حِكْمٌ تُلَمَّسُ بعد الوقوع، لا تحتل هذا البحث والتدقيق)<sup>(٣)</sup>.

ويقول أبو حيان رحمته الله عن تعليلات النحاة لحركة الضمير من ضمة للمتكملم، أو فتحة للمخاطب، أو كسرة للمخاطبة: (والذي أذهب إليه أن هذه التعليل لا يُحتاج إليها؛ لأنها تعليلٌ وضعيات، والوضعيات ينبغي ألا تعلل)<sup>(٤)</sup>، ومراده بالوضعيات: ما نطقت به العرب على وضع خاص؛ مثل: أنت. أنت. ... إلخ.

٧ - ذيل الكتاب بحواشٍ أودعتها إعراب ما قد يشكل على الفرائ من الآيات القرآنية أو الأحاديث أو الأبيات، وهو إعراب موجز - في الغالب - لئلا يزداد حجم الكتاب، وفيه ما يصلح أن يكون قواعد

(١) مثل الخلاف في حرف التعريف (أل) مع أنني مقتنع أن هذا الخلاف لا طائل تحته.

(٢) انظر: شرح البيت الأول في باب «المعرب والمبني». والبيت الثالث في باب «الموصول».

(٣) «حاشية الخضري» (١/٣٠).

(٤) «التذيل والتكميل» (٢/١٣٣).

عامة. كما ذكرت في بعض الحواشي شرح بعض المصطلحات النحوية أو الصرفية التي يحتاج إليها القارئ.

٨ - لما كان ضبط أبيات الألفية بالشكل من الأهمية بمكان، قمت بكتابتها مشكولة؛ لتكون عوناً للطالب على حفظ سليم من الأخطاء.

٩ - لم أكتفِ بالأبواب العامة للألفية، بل وضعت عناوين قصيرة أمام الأبيات، إيضاحاً لها وتقريباً لمضمونها، مع حرصي على الوحدة الموضوعية للأبيات التي أجمعها في مكان واحد وأشرحها، والغالب أنني أبدأ الشرح بذكر موضوع النظم الذي أشرحه.

١٠ - قدّمت للشرح بمقدمة تحدثت فيها عن ألفية ابن مالك، وجملة من شروحه وخدمة العلماء لها، كما بيّنت شيئاً من خصائصها ومزاياها.

١١ - لم أضع في الحاشية إحالات لكتب النحو، لعدم الحاجة إليها، إلّا في بعض المسائل التي تهّم القارئ.

١٢ - حرصت على ربط المسائل ببعضها؛ بقولي: كما تقدم، أو سيأتي، ونحو ذلك مما يفيد القارئ في ربط المعلومات وردّها بعضها إلى بعض.

وفي الختام أرجو من القارئ الكريم إذا رأى فيما كتبت زلة قلم أو نبوة فهم أن يكتب إليّ - مشكوراً مأجوراً - لتلافي ذلك مستقبلاً؛ فلاذن صاغية، والصدر منشرح؛ لأن ما يكتبه الإنسان عرضة للنقد والانتقاد، والتخطئة والتصحيح. وأسأل الله العليّ القدير أن يرزقنا علماً نافعاً وعملاً صالحاً. وصلى الله وسلّم على نبيّنا محمد وعلى آله وأصحابه أجمعين.

وكتبه

عبد الله بن صالح الفوزان

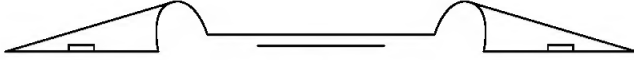
ضحوة يوم الأحد ٢٥/٢/١٤١٦هـ

القصيم - بريدة

ص.ب: ١٢٣٧٠ - الرمز البريدي: ٨١٩٩٩

alfuzanl@hotmail.com

/http://www.islamlight.net/alfuzan



## ألفة ابن مالك

كان للسابقين من أهل العلم العناية الكبرى بحفظ العلوم وتقريبها لطلابها، فبذلوا جهداً، وصرفوا وقتاً، فتعددت الفنون، وتنوّعت طرق تدوينها...

وقد ظهر في القرن الثاني الهجري - وما بعده - (الشعر التعليمي) وهو نظم أنواع من المعارف والعلوم، مما كان له أثر كبير في تنوع المعارف وتنظيمها، وازدياد الإقبال على التعلم والتعليم؛ لأن النظم وسيلة سهلة، ومشوقة للحفظ والنقل.

وقد شمل هذا النوع من الشعر كثيراً من العلوم، فلم يقتصر على النحو فقط، بل تعداه إلى غيره من الفنون؛ كالقراءات وأصول الفقه وأصول التفسير ومصطلح الحديث وغير ذلك، ومن ذلك (الألفة) التي نظمها العلامة محمد بن عبد الله بن مالك الأندلسي، المتوفى سنة (٦٧٢هـ) بعد كتابه (الكافية) وقد اختصرها منه<sup>(١)</sup>.

وقد سبق ابن مالك في نظم النحو على هذا المنوال العلامة ابن معيط، المتوفى سنة (٦٢٨هـ). والظاهر أن ابن مالك نظر في ألفة ابن معيط، وأقرأها لتلاميذه، فشجّعه ذلك على أن ينظم على غرارها أو أفضل منها، رغبة في خدمة اللغة العربية، وتقريب علومها للدارسين، لا سيما وقد نظم قبلها (الكافية) وهو في عصر كثرت فيه المنظومات؛ كمنظومة الحريري، المتوفى سنة (٥١٦هـ)، وابن الحاجب، المتوفى سنة (٦٤٦هـ)، وأبي حيان، المتوفى سنة (٧٤٥هـ).

(١) دلّ على ذلك قوله في آخر الألفة:

أحصى من الكافية الخلاصة

جاءت ألفية ابن مالك شاملة لأبواب النحو، منظمة الأبواب، سهلة الاستيعاب، جمع فيها خلاصة ما أورده في (الكافية)، وقد امتازت بمميزات أذكر منها ما يلي:

١ - بيان الحالات الأصلية والفرعية، وما جاء بخلاف ذلك؛

كقوله في باب الفاعل:

وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا      وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا  
وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ      وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ

وقوله في باب (الابتداء):

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا      وَجَوَّزُوا التَّقْدِيمَ إِذَا ضَرَرَا

٢ - الإشارة إلى بعض المسائل الإعرابية التي هي بمثابة قاعدة،

كقوله في باب (الابتداء):

مُبْتَدَأٌ زَيْدٌ وَعَافِزٌ خَبَرَ      إِنْ قُلْتَ زَيْدٌ عَافِزٌ مَنِ اعْتَدَرَ  
وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ وَالثَّانِي      فَاعِلٌ اغْنَى فِي أَسَارِ ذَانِ

وقوله في باب (نعم وبش):

وَيُذَكَّرُ الْمَخْصُوصُ بَعْدَ مُبْتَدَأٍ      أَوْ خَبَرَ اسْمٍ لَيْسَ يَبْدُو أَبَدًا

٣ - بيان الأوجه الخلافية، كقوله في باب (التوكيد):

وَلِنْ يُفْعَ تَوْكِيدٌ مَنكُورٌ قَبْلَ      وَعَنْ نَحْوِ الْبَصْرَةِ الْمَنْعُ شَمِلَ

وقوله في باب (التنازع):

إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ      قَبْلَ قَلِيلٍ وَاحِدٍ مِنْهُمَا الْعَمَلُ  
وَالثَّانِي أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ      وَاخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

٤ - الاستغناء بالأمثلة عن ذكر القاعدة أو ذكر الشروط، وهذا كثير

فيها، وهو من باب التعريف بالمثال، ومن ذلك قوله في باب (الابتداء):

وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ      مَا لَمْ تُفْعَ كَعِنْدَ زَيْدٍ نَمِرَةٍ  
وَهَلْ فَتَى فِيكُمْ فَمَا خِلَ لَنَا      وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا

وَرَعْبَةٌ فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ وَعَمَلٌ بِرٌّ يَزِينُ وَلَيْقَسَ مَا لَمْ يُقَلْ  
٥ - إعطاء الأحكام المضادة لبعض المسائل، كقوله في باب (أفعال المقاربة):

وَكَوْنُهُ بِدُونِ أَنْ بَعْدَ عَسَى نَزَرُ وَكَادَ الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا  
وقوله في باب (إن):

لِأَنَّ أَنَّ لَبِثَ لَكِنْ لَعَلُّ كَأَنَّ عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ  
٦ - الاختصار بعدم تكرار حرف العطف، كقوله في باب (كان):

تَرْفَعُ كَانَ الْمُبْتَدَأُ اسْمًا وَالْخَبَرُ تَنْصِبُهُ كَكَانَ سَبْدًا عُمَرُ  
كَكَانَ ظَلٌّ بَاتَ أَضْحَى أَضْحَى أَمْسَى وَصَارَ لَيْسَ زَالَ بَرَحًا  
وقوله في باب (حروف الجر):

هَآكَ حُرُوفُ الْجَرِّ وَمِنْ إِلَى حَتَّى خَلَا حَاشَا عَدَا فِي عَنْ عَلَى  
مُذْ مُنْذُ رَبِّ اللَّامُ كَيْ وَآوُ وَتَا وَالْكَافُ وَالْبَاءُ وَلَعَلُّ وَمَتَى  
٧ - ظهرت شخصية الناظم فأبدى رأيه صريحاً في بعض المسائل،  
كقوله في باب (النكرة والمعرفة):

وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ سَلْبِيَّةٍ وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كُنْتَهُ الْخُلْفُ انْتَمَى  
كَذَاكَ خِلْتَنِيهِ وَاتِّصَالًا اخْتَارَ غَيْرِي اخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ  
وقوله في باب (العطف):

وَعَوْدُ خَافِضٍ لَدَى عَطْفٍ عَلَى صَمِيرٍ خَفِضَ لِإِزْمًا قَدْ جُعِلَا  
وَلَيْسَ عِنْدِي لِإِزْمًا إِذْ قَدْ آتَى فِي النَّظْمِ وَالنَّثْرِ الصَّحِيحِ مُثَبَّتَا  
٨ - الإشارة إلى الأصح أو المختار أو الأشهر أو القليل، ونحو  
ذلك، كقوله في باب (المعرب والمبني) وهو يتحدث عن الأسماء  
الستة:

أَبُ أَحْ حَمَّ كَذَاكَ وَهَنْ وَالتَّقْصُ فِي هَذَا الْآخِرِ أَحْسَنُ  
وَفِي أَبٍ وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهَرُ



وقوله في آخر باب (النعت):

وَمَا مِنَ الْمَنْعُوتِ وَالنَّعْتِ عَقِلُ      يَجُوزُ حَذْفُهُ وَفِي النَّعْتِ يَقِلُ

وقوله في باب (أفعال المقاربة):

وَمِثْلُ كَادَ فِي الْأَصَحِّ كَرَبَا      وَتَرَكُ أَنْ مَعَ ذِي الشَّرْعِ وَجَبَا

وقوله في الباب نفسه:

وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزَى فِي السَّيْنِ مِنْ      نَحْوِ عَسَيْتُ وَانْتَقَا الْفَتْحُ رُكُنُ

إلى غير ذلك مما هو بيّن لدارس الألفية المتأمل فيها.

وقد اشتهرت الألفية وحفظها الطلاب لسهولة نظمها، ووضوح معانيها؛ ولأن ترتيبها ملائم للطلاب في التدرج في دراسة النحو، كما أنها حظيت باهتمام العلماء، فمنهم من شرحها، ومنهم من نثرها، ومنهم من أعربها. وقد كثرت شروحاتها ما بين مسهب وموجز، إضافة إلى الحواشي والتعليقات على أكثر شروحها<sup>(١)</sup>. ومن شروحها - وحواشي الشروح - المطبوعة ما يلي:

١ - شرح العلامة عبد الله بهاء الدين بن عبد الله بن عبد الرحمن بن عقيل، المتوفى سنة (٧٦٩هـ)، وهو من أشهر شروحها، وأكثرها انتشاراً، وأقربها تناولاً، وقد قيل فيه وفي الألفية:

لألفية الحبر ابن مالك بهجة      على غيرها فاقت بألف دليل<sup>(٢)</sup>

عليها شروح ليس يُحصى عديدها      وأحسنها المنسوب لابن عقيل

في هذا الكتاب حسن التنسيق ودقة التقسيم، ووضوح العبارة وتسلسل في الفكرة، بسط أبيات الألفية بطريقة سهلة، ومثال واضح، حتى إنه يحلل المثال ويعربه إن كان ثم حاجة إلى إعراب.

(١) انظر: كشف الظنون (١/١٥١).

(٢) فيه مبالغة، وإنما ذكرته من أجل البيت الذي يليه.

وعلى شرح ابن عقيل عدة حواشٍ منها: حاشية الخضري، وقام الأستاذ محمد محيي الدين عبد الحميد بشرح الشواهد وإعرابها، والتعليق في بعض المواضع<sup>(١)</sup>.

٢ - شرح ابن أم قاسم المرادي، وهو الحسن بن قاسم بن عبد الله بن علي المغربي المصري المالكي، المتوفى سنة (٧٤٩هـ)، وعرف بابن أم قاسم، وهي جدته أم أبيه، جاءت من المغرب، فكانت شهرته تابعة لها، واسم شرحه: «توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك» والكتاب مطبوع في ستة أجزاء، تقع في مجلدين - حسب ما عندي - والناشر مكتبة الكليات الأزهرية، وعليه شرح وتعليق للدكتور عبد الرحمن سليمان. وعلى هذا التعليق تعقبات كثيرة<sup>(٢)</sup>.

٣ - شرح ابن الناظم، محمد بدر الدين بن محمد بن عبد الله بن مالك، المتوفى سنة (٦٨٦هـ)، المعروف بشرح ابن الناظم، مطبوع في مجلد، بتحقيق الدكتور عبد الحميد السيد، يميل في شرحه إلى دقة العبارة، وصعوبة المأخذ أحياناً، ويغلب عليه الاختصار، وقد تعقب والده دون هوادة في بعض المسائل<sup>(٣)</sup>.

٤ - شرح أبي إسحاق إبراهيم بن موسى الشاطبي، المتوفى سنة (٧٩٠هـ) سماه: «المقاصد الشافية في شرح خلاصة الكافية» وهو من أوسع شروح الألفية، وقد طبع في عشرة مجلدات مع الفهارس.

٥ - شرح الأشموني، وهو أبو الحسن علي بن محمد المصري

(١) يؤخذ عليه أنه لم يُعن بالآيات القرآنية، لا بتفسير بعض كلماتها ولا بإعرابها. وهذا جانب لا بد من مراعاته، وهي ليست كثيرة في شرح ابن عقيل في حين أنه يتوسع في شرح بعض الشواهد، عفا الله عنه، وجزاء الله خيراً.

(٢) هي للدكتور علي عبود الساهي في كتابه «المرادي، وكتابه: توضيح مقاصد الألفية».

(٣) انظر على سبيل المثال: «شرح ابن الناظم» ص (٢٥٨، ٢٥٩)، باب «التنازع».

الأشموني، المتوفى في حدود سنة (٩٠٠هـ)، مطبوع في أربعة أجزاء، وعليه حاشية محمد بن علي الصبان، المتوفى سنة (١٢٠٦هـ)، ويعتبر هذا الشرح - بعد شرح الشاطبي - أكثر شروح الألفية تفصيلاً ونقلاً للمذاهب وآراء علماء العربية، مع سهولة في العبارة ووضوح في البيان.

٦ - شرح جلال الدين السيوطي، وهو عبد الرحمن بن أبي بكر بن محمد السيوطي، المتوفى سنة (٩١١هـ)، سمّاه: «البهجة المرضية» وهو مختصر جداً، مطبوع بهامش شرح ابن عقيل، ومطبوع وحده.

٧ - شرح أبي زيد عبد الرحمن بن علي بن صالح المكودي الفاسي، المتوفى سنة (٨٠١هـ)، مطبوع، وعليه حاشية للشيخ أحمد بن عبد الفتاح الملوي الأزهري، وطبعة ثانية وعليها حاشية ابن حمدون بن الحاج، وطبعة ثالثة بدون حاشية، وهو شرح مختصر.

أما الذين نثروها ففي مقدمتهم العلامة جمال الدين المعروف بابن هشام النحوي، المتوفى سنة (٧٦٢هـ)، في مجلد سمّاه: «أوضح المسالك إلى ألفية ابن مالك» مطبوع، وعليه حواشٍ للأستاذ: محمد محيي الدين عبد الحميد، وقد اشتهر باسم (التوضيح) شرحه الشيخ خالد الأزهري النحوي، المتوفى سنة (٩٠٥هـ)، وسمّى شرحه (التصريح بمضمون التوضيح) وهو شرح مفيد، مطبوع في مجلدين.

وممن أعرب الألفية الشيخ خالد الأزهري - المذكور - في مجلد سمّاه: «تمرين الطلاب في صناعة الإعراب» مطبوع، وبهامشه «موصل الطلاب إلى قواعد الإعراب» للشيخ نفسه.

هذه بعض شروح الألفية وخدمة العلماء لها، وهي من شروح كثيرة تدل على أهمية الألفية وقيمتها عند النحاة، فإن كثرة الشروح على كتاب ما دليل أهميته وفائدته.

ولم يشرح ابن مالك ألفيته - على ما ذكره بعض الباحثين - مخالفاً بذلك منهجه المعهود في التأليف، حيث كان يشرح متونه وأراجيزه.

ولعله ترك شرحها اكتفاءً - فيما يبدو - بشرح الأصل وهو «الكافية»، فإنه شرحها قبل أن ينظم الألفية، وشرحُ (الكافية) شرح لألفيته<sup>(١)</sup>..

وإذا كانت الألفية بهذه المكانة فإنها لم تسلم من المآخذ والاعتراضات على ناظمها - شأنها في ذلك شأن كل مؤلف يتصدى جَمْعٌ كثير لشرحه - لكن هذه المآخذ لا أثر لها إذا ما قورنت بالفائدة العلمية من الألفية من جهة، وأثر المؤلف والاستفادة منه في الدراسات النحوية من جهة أخرى.

وتختلف المآخذ على الناظم من مؤلف لآخر، شدة وسهولة، قلة وكثرة، على أن بعضها يمكن الإجابة عنه بلا تكلف ولا تمحّل، بل لو سئل ابن مالك عنها في وقته لأجاب بصحة عدد منها<sup>(٢)</sup>.

رحم الله ابن مالك وأثابه على خدمة لغة القرآن. وصلى الله وسلّم على نبينا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.



(١) انظر: مقدمة «شرح الكافية» لمحقق الكتاب (١/٤٥)، وانظر: «بُغية الوعاة» للسيوطي (١/١٣٣).

(٢) انظر: على سبيل المثال باب العلم عند قوله:

واسماً أتى وكنية ولقبا وأخرن ذا إن سواه صحبا

## متن ألفية ابن مالك المتعلق بهذا الجزء

- ١ - قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ :
  - ٢ - مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى
  - ٣ - وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةِ
  - ٤ - تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزِ
  - ٥ - وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطِ
  - ٦ - وَهُوَ يَسْبِقُ حَائِزُ تَفْضِيلًا
  - ٧ - وَاللَّهُ يَفْضِي بِهِبَاتٍ وَافِرَةً
  - ٨ - كَلَامًا: لَفْظٌ مُفِيدٌ كـ(أَسْتَقِمُّ)
  - ٩ - وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ
  - ١٠ - بِالْجَرِّ وَالْتَّنْوِينِ وَالنَّدَا وَالْأَلِ
  - ١١ - بِتَا (فَعَلْتُ) وَ(أَنْتَ) وَيَا (أَفْعَلِي)
  - ١٢ - سِوَاهُمَا الْحَرْفُ كـ(هَلْ) وَ(فِي) وَ(لَمْ)
  - ١٣ - وَمَا ضِي الْأَنْعَالِ بِالنَّاءِ مِزْ، وَسِمٌّ
  - ١٤ - وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ لِلتَّنْوِينِ مَحَلٌّ
  - ١٥ - وَالْإِسْمُ مِنْهُ مُعْرَبٌ وَمَبْنِي
  - ١٦ - كَالشَّبهِ الْوَضْعِي فِي أَسْمَى (جِئْتَنَا)
  - ١٧ - وَكَتِبَابَةٍ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا
  - ١٨ - وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا
  - ١٩ - وَفِعْلٌ أَمْرٌ وَمُضِيٌّ بُنْيَا
  - ٢٠ - مِنْ نُونٍ تَوْكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ
- أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهَ خَيْرَ مَالِكِ  
وَالِهِ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرَفَا  
مَقَاصِدُ النُّحُو بِهَا مَحْوِيَّةٌ  
وَتَبْسُطُ الْبَذَلِ بِوَعْدِ مُنْجَزِ  
قَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطِي  
مُسْتَوْجِبُ تَنَائِي الْجَمِيلَا  
لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْأَخِيرَةِ  
وَأَسْمٌ وَفِعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ  
وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ  
وَمُسْنَدٌ لِلْإِسْمِ تَمَيِّزُ حَصَلِ  
وَتُونِ (أَقْبَلَنْ) فِعْلٌ يَنْجَلِي  
فِعْلٌ مُضَارِعٌ يَلِي (لَمْ) كـ(يَشْمُ)  
بِالتَّنْوِينِ فِعْلٌ الْأَمْرُ إِنْ أَمُرَ فُهُمُ  
فِيهِ هُوَ أَسْمٌ نَحْوُ: (صَهْ) وَ(حَيْهَلْ)  
لِشَبِّهِ مِنَ الْحُرُوفِ مُذْنَبِي  
وَالْمَعْنَوِي فِي (مَتَى) وَفِي (هَنَا)  
تَأَثِيرٌ وَكَأَفْتِقَارٍ أَصْلًا  
مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كـ(أَرْضِي) وَ(سَمَا)  
وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرَبَا  
نُونِ إِنْكَاتٍ كـ(يُرْعَنُ مَنْ فُتِنَ)

الكلام وما  
يتألف منه

المعرب  
والمبني

- ٢١ - وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَا  
 ٢٢ - وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمٌّ  
 ٢٣ - وَالرَّفْعُ وَالنَّصَبُ أَجْمَلُنْ إِغْرَابًا  
 ٢٤ - وَالْأَسْمُ قَدْ خُصِّصَ بِالْجَرِّ كَمَا  
 ٢٥ - فَأَرْفَعُ بَضْمٌ، وَأَنْصِبُنْ فَتْحًا، وَجُرٌّ  
 ٢٦ - وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذِكِرْ  
 ٢٧ - وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ، وَأَنْصِبُنْ بِالْأَلِفِ  
 ٢٨ - مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا  
 ٢٩ - (أَبُ) (أَخُ) (حَمُّ) كَذَاكَ (وَهْنُ)  
 ٣٠ - وَفِي (أَبٍ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ  
 ٣١ - وَشَرَطُ ذَا الإِغْرَابِ أَنْ يَضْفَنَ لَا  
 ٣٢ - بِالْأَلِفِ أَرْفَعِ الْمُتَنَّى وَ(كَلَا)  
 ٣٣ - (كِلْتَا) كَذَاكَ، (أَتْنَانٍ) وَ(أَتْنَانٍ)  
 ٣٤ - وَتَخْلُفُ الْبَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلِفِ  
 ٣٥ - وَأَرْفَعُ بَوَاوٍ، وَبِنَا أَجْزَزُ وَأَنْصِبِ  
 ٣٦ - وَشِبْهُ ذَيْنِ، وَبِهِ (عِشْرُونَا)  
 ٣٧ - (أُولُو) وَ(عَالَمُونَ) (عَلِيُونَا)  
 ٣٨ - وَبَابُهُ، وَمِثْلُ (حَبِينٍ) قَدْ يَرِدُ  
 ٣٩ - وَتُونٌ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ أَلْتَحَقُّ  
 ٤٠ - وَتُونٌ مَا تُنْيِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ  
 ٤١ - وَمَا بِنَا وَالْفِ قَدْ جُمِعَا  
 ٤٢ - كَذَا (أُولَاتٍ)، وَالَّذِي أَسْمًا قَدْ جُعِلَ  
 ٤٣ - وَجُرٌّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ  
 ٤٤ - وَأَجْعَلُ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) التُّونَا
- وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا  
 كَ(أَيْنَ) (أَنْسِ) (حَبْتُ) (وَالسَّائِكُنْ) (كَمْ)  
 لِأَسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابَا)  
 قَدْ خُصِّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا  
 كَسْرًا كَ(ذَكَرَ اللَّهُ عَبْدَهُ يَسُرُّ)  
 يَنْوُبُ نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نِمْرِ)  
 وَأَجْزُرُ بِنَاءٍ مَا مِنَ الْأَسْمَا أَصِفُ  
 وَالْأَلِفِ حَبْتُ الْمِيمِ مِنْهُ بَانَا  
 وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ  
 وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهَا أَشْهَرُ  
 لِلْيَا كَ(جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أَغِيلَا)  
 إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا  
 كَ(أَبْنَيْنِ وَأَبْنَتَيْنِ) يَجْرِيَانِ  
 جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أَلِفُ  
 سَالِمٌ جَمْعُ (عَامِرٍ) وَ(مُذَنَّبٍ)  
 وَبَابُهُ الْحَقُّ وَ(الْأَهْلُونَا)  
 وَ(أَرْضُونَ) شَذُّ وَ(السَّنُونَا)  
 ذَا الْبَابِ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ  
 فَاتَّحَ، وَقَلَّ مَنْ يَكْسِرُهُ نَطَقُ  
 بِعَكْسٍ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَاتَّحَ  
 يُكْسَرُ فِي الْجَرِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا  
 كَ(أَذْرَعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيْضًا قَبْلُ  
 مَا لَمْ يَضْفَ أَوْ يَكْ بَعْدَ (أَلِ) رَدَفُ  
 رَفْعًا وَ(تَذْعِينِ) وَ(تَسْأَلُونَا)

٤٥ - وَحَدَّثَهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً  
 ٤٦ - وَسَمٌ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا  
 ٤٧ - قَالَ أَوَّلُ الْإِعْرَابِ فِيهِ قَدْرًا  
 ٤٨ - وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَصْبُهُ ظَهَرَ  
 ٤٩ - وَأَيُّ فِعْلٍ آخِرٌ مِنْهُ أَلْفٌ  
 ٥٠ - فَالْأَلْفُ أَتَوَى فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ  
 ٥١ - وَالرَّفْعُ فِيهِمَا أَتَوَى وَأَخِذَ جَاوِزًا  
 ٥٢ - نَكْرَةً قَائِلٌ (أَلْ) مُؤَثَّرًا  
 ٥٣ - وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَ(هُم) وَ(ذِي)  
 ٥٤ - فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ  
 ٥٥ - وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْتَدَأُ  
 ٥٦ - كَالْبَاءِ وَالْكَافِ مِنَ (أَبْنِي أَكْرَمَكَ)  
 ٥٧ - وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ  
 ٥٨ - لِلرَّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرٌّ (نَا) صَلَحَ  
 ٥٩ - وَالْأَلْفُ وَالْوَاوُ وَالسُّنُونُ لِمَا  
 ٦٠ - وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ  
 ٦١ - وَذُو ارْتِفَاعٍ وَأَنْفِصَالٍ: (أَنَا) (هُوَ)  
 ٦٢ - وَذُو انْتِصَابٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُمَلًا  
 ٦٣ - وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَجِيءُ الْمُتَفَصِّلُ  
 ٦٤ - وَصِلٌ أَوْ أَفْصِلُ هَاءَ (سَلِينِهِ) وَمَا  
 ٦٥ - كَذَاكَ (خِلْنِيهِ)، وَأَتَّصَالَ  
 ٦٦ - وَقَدَّمَ الْأَخَصَّ فِي اتِّصَالٍ  
 ٦٧ - وَفِي اتِّحَادِ الرُّتْبَةِ أَلَزَمَ فَضْلًا  
 ٦٨ - وَقَبْلَ (يَا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ أَلَزَمَ

كَ(لَمْ تَكُونِي لِتُرَوِّي مَظْلَمَةً)  
 كَ(الْمُضْطَفَّى) وَ(الْمُرْتَفِي مَكَارِمًا)  
 جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قُصِرَا  
 وَرَفَعُهُ يُنَوَّى، كَذَا أَيْضًا يُجَزُّ  
 أَوْ وَآوُ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًا عُرِفَ  
 وَأَبْدَ نَصَبٌ مَا كَ(يَذْعُو) (يَزِي)  
 ثَلَاثُهُنَّ تَقْضِي حُكْمًا لَازِمًا  
 أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا  
 وَ(هِنْدٌ) وَ(أَبْنِي) وَ(الْغُلَامُ) وَ(الَّذِي)  
 - كَ(أَنْتَ) وَ(هُوَ) - سَمٌ بِالضَّمِيرِ  
 وَلَا يَلِي (إِلَّا) اخْتِيَارًا أَبَدًا  
 وَالْيَاءُ وَالْهَاءُ مِنَ (سَلِيهِ مَا مَلَكَ)  
 وَلَفْظٌ مَا جُرَّ كَلَفْظٌ مَا نُصِبَ  
 كَ(أَعْرِفْ بِنَا فَإِنَّا نِلْنَا الْمَنَحَ)  
 حَابٌ وَغَيْرُهُ كَ(قَامَا) وَ(أَعْلَمَا)  
 كَ(أَفْعَلْ أَوْافِقُ نَفْتِطُ إِذْ تُشَكَّرُ)  
 وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ  
 (إِيَّايَ)، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا  
 إِذَا تَأْتَى أَنْ يَجِيءَ الْمُتَفَصِّلُ  
 أَشْبَهُهُ، فِي (كُتِبَتْ) الْخُلْفُ أَنْتَمَى  
 اخْتَارَ، غَيْرِي اخْتَارَ الْإِتْفِصَالَ  
 وَقَدَّمَ مَا شِئَتْ فِي اتِّفْصَالٍ  
 وَقَدْ يَبِيعُ الْعَيْبُ فِيهِ وَضْلًا  
 نُونٌ وَقَايَةٌ، وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ

وَمَع (لَعْل) أَهَكْس، وَكُنْ مُخِيرًا  
(مِنِّي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا  
(قَدْزِي) وَ(قَطِي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْزِي  
عَلَمُهُ كَـ(جَعْفَرٍ) وَ(خِرْنَقَا)  
وَ(شَذَقَم) وَ(هَبْلَةٍ) وَ(وَاشِقِ)  
وَ(أَحْرَنَ) ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا  
حَثْمًا، وَإِلَّا أَتَبِعِ الَّذِي رَدِفَ  
وَذُو أَرْتَجَالٍ كَـ(سَعَادَ) وَ(أُدُدَ)  
ذَا إِنْ يَغْيِرُ (وَيْه) ثُمَّ أَصْرَبَا  
كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ) وَ(أَبِي قُحَافَةَ)  
كَعَلَمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عَمَّ  
وَهَكَذَا (ثُمَّالَةَ) لِلْمُغْلَبِ  
كَذَا (فَجَارٍ) عَلِمَ لِلْفَجْرَةِ  
بِ(ذِي) وَ(ذِي) (نِي) (تَا) عَلَى الْأُنْثَى انْقِصَارُ  
وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) أَذْكَرُ تَطْعِ  
وَالْمَدُّ أَوَّلَى، وَلَدَى الْبُعْدِ أَنْطَقَا  
وَاللَّامُ إِنْ قَدَمَتْ (هَآ) مُمْتَنِعَةٌ  
ذَانِي الْمَكَانِ، وَبِهِ الْكَافُ صِلَا  
أَوْ بِ(هُنَالِكَ) أَنْطَقْنَ، أَوْ (هُنَا)  
وَالْيَا إِذَا مَا تُشْبَاهُ لَا تُشْبِهُ  
وَالنُّونُ إِنْ تَشَدَّدَتْ فَلَا مَلَامَةَ  
أَيْضًا، وَتَعْوِضُ بِذَاكَ قُصِيدَا  
وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقَا  
وَ(اللَّاءِ) كَـ(الَّذِينَ) نَزَرَا وَقَعَا

٦٩ - وَ(لَيْتَنِي) فَشَا، وَ(لَيْتَنِي) نَدَرَا  
٧٠ - فِي الْبَاقِيَاتِ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَفَا  
٧١ - وَفِي (لَدُنِّي): (لَدُنِي) قُلْ، وَفِي  
٧٢ - اسْمُ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا  
٧٣ - وَ(قَرْنٍ) وَ(عَدَنٍ) وَ(لَا حَقِ)  
٧٤ - وَأَسْمَا أُنَى وَكُنْيَةً وَلَقَبَا  
٧٥ - وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ  
٧٦ - وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ(فَضْلٍ) وَ(أَسَدُ)  
٧٧ - وَجُمْلَةً، وَمَا يَمْزُجُ رُكْبَا  
٧٨ - وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ  
٧٩ - وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عَلَمٌ  
٨٠ - مِنْ ذَاكَ (أَمَّ عَرِيطٍ) لِلْمَقْرَبِ  
٨١ - وَمِثْلُهُ (بَرَّةٌ) لِلْمَبْرَةِ  
٨٢ - بِ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ  
٨٣ - وَ(ذَانِ) (تَانِ) لِلْمُتَنَّى الْمُزْتَفِعِ  
٨٤ - وَبِ(أَوَّلَى) أَشِيرُ لِمَجْمَعٍ مُطْلَقًا  
٨٥ - بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ  
٨٦ - وَبِ(هُنَا) أَوْ (هَهُنَا) أَشِيرُ إِلَى  
٨٧ - فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِ(ثَمَّ) هُوَ، أَوْ (هُنَا)  
٨٨ - مَوْضُوعُ الْأَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِي)  
٨٩ - بَلْ مَا تَلْبِيسِ أَوَّلِهِ الْعَلَامَةُ  
٩٠ - وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شَدَّدَا  
٩١ - جَمْعُ (الَّذِي): (الَّذِينَ) مُطْلَقًا  
٩٢ - بِ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَدْ جُمِعَا

العلم

اسم الإشارة

الموصول



- ٩٣ - وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذَكَرُ  
 ٩٤ - وَكَ(الَّتِي) أَيْضًا لَدَيْهِمْ: (ذَاتُ)  
 ٩٥ - وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتَفْهَامُ  
 ٩٦ - وَكُلُّهَا يَلْزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ  
 ٩٧ - وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهَهَا الَّذِي وَصِلَ  
 ٩٨ - وَصِفَةٌ صَرِيحَةٌ صِلَةٌ (أَلْ)  
 ٩٩ - (أَيُّ) كَ(مَا) وَأَعْرَبْتَ مَا لَمْ تُضَفْ  
 ١٠٠ - وَبَعْضُهُمْ أَعْرَبَ مُطْلَقًا، وَفِي  
 ١٠١ - إِنْ يُسْتَظَلَّ وَصَلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ  
 ١٠٢ - إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ  
 ١٠٣ - فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ انْتَصَبَ  
 ١٠٤ - كَذَاكَ حَدَّثَ مَا يَوْصِفُ خُفْضًا  
 ١٠٥ - كَذَا الَّذِي جُرَّ بِ(مَا) الْمَوْصُولَ جَرٌّ  
 ١٠٦ - (أَلْ) حَرْفُ تَعْرِيفٍ، أَوْ اللَّامُ فَقَطْ  
 ١٠٧ - وَقَدْ تَزَادَ لَازِمًا كَ(اللَّاتِ)  
 ١٠٨ - وَلَا ضَطْرَّ إِنْ كَدَّ (بَنَاتِ الْأَوْبَرِ)  
 ١٠٩ - وَبَعْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا  
 ١١٠ - كَ(الْفُضْلِ) وَ(الْحَارِثِ) وَ(النُّعْمَانِ)  
 ١١١ - وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْعَلْبَةِ  
 ١١٢ - وَحَدَفَ (أَلْ) ذِي إِنْ تَنَادَى أَوْ تُضِفَ  
 ١١٣ - مُبْتَدَأً: (زَيْدٌ)، وَ(عَازِرٌ): خَبَرٌ  
 ١١٤ - وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ، وَالثَّانِي  
 ١١٥ - وَفَسٌّ، وَكَاسْتَفْهَامِ النَّفْيِ، وَقَدْ  
 ١١٦ - وَالثَّانِي مُبْتَدَأٌ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ
- وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَبِيعِ شَهْرٍ  
 وَمَوْضِعَ (اللَّاتِي) أَتَى (ذَوَاتُ)  
 أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ  
 عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَتِي مُشْتَمِلَةً  
 بِهِ كَ(مَنْ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَتْ كُفْلَ)  
 وَكَوْنُهَا بِمُغَرَّبِ الْأَفْعَالِ قُلْ  
 وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ انْحَدَفَ  
 ذَا انْحَدَفَ (أَيَّا) غَيْرُ (أَيُّ) يَفْتَحِي  
 فَالْحَدَفُ نَزَرٌ، وَأَبَوَا أَنْ يُخْتَزَلَ  
 وَالْحَدَفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجِلِي  
 بِفِعْلٍ أَوْ وَصِفٍ كَ(مَنْ تَرْجُو يَهَبُ)  
 كَ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى)  
 كَ(مُرَّ بِالَّذِي مَرَزْتُ فَهُوَ بَرٌّ)  
 فَ(نَمَطَ) عَرَفْتَ قُلْ فِيهِ: (النَّمَطُ)  
 وَ(الْآنَ) وَ(الَّذِينَ) ثُمَّ (اللَّاتِ)  
 كَذَا وَ(طِنْتَ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِي)  
 لِيَلْمَحَ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقْلًا  
 فَلِيُحْكَرْ ذَا وَحَدَفُهُ سَبَّانٍ  
 مُضَافٌ أَوْ مَضْحُوبٌ (أَلْ) كَ(الْمَقْبَةِ)  
 أَوْجِبَ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنَحَدَفَ  
 إِنْ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَازِرٌ مَنْ أَعْتَدَرُ)  
 فَاعِلٌ أَعْنَى فِي: (أَسَارِ دَانٍ؟)  
 يَجُوزُ نَحْوُ: (فَازِرٌ أَوْلُو الرِّشْدِ)  
 إِنْ فِي سِوَى الْإِفْرَادِ طَبَقًا اسْتَقَرَّ

- ١١٧ - وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَا  
١١٨ - وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُنْتَمِ الْفَائِدَةُ  
١١٩ - وَمُفْرَدًا يَأْتِي، وَيَأْتِي جُمْلَةً  
١٢٠ - وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى  
١٢١ - وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ قَارِعٌ، وَإِنْ  
١٢٢ - وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا  
١٢٣ - وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرَّ  
١٢٤ - وَلَا يَكُونُ اسْمٌ زَمَانٍ خَبَرًا  
١٢٥ - وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنِّكَرَةِ  
١٢٦ - وَ(هَلْ فَتَى فِيكُمْ؟) فَلَمَّا خَلَّ لَنَا  
١٢٧ - وَ(رَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٌ)، وَ(عَمَلٌ  
١٢٨ - وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا  
١٢٩ - فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ  
١٣٠ - كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا  
١٣١ - أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ أَبْتَدَا  
١٣٢ - وَنَحْوُ: (عَنِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرٌ)  
١٣٣ - كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ  
١٣٤ - كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّضْيِيرَا  
١٣٥ - وَخَبَرَ الْمَحْضُورِ قَدْ أَبْتَدَا  
١٣٦ - وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا  
١٣٧ - وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (ذَيْفُ)  
١٣٨ - وَبَعْدَ (لَوْلَا) عَلِيًّا حَذَفَ الْخَبَرُ  
١٣٩ - وَبَعْدَ (وَإِ) عَيَّنَتْ مَفْهُومٌ (مَعِ)  
١٤٠ - وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا
- كَذَاكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَا  
كَ(أَلَّهُ بَرٌّ)، وَ(الْأَيَادِي شَاهِدَةٌ)  
حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ  
بِهَا كَل(نُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى)  
يُشْتَقُّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ  
مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا  
نَاوِينَ مَعْنَى (كَائِنْ) أَوْ (أَسْتَقَرُّ)  
عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفْعَدُ فَأَخْبَرَا  
مَا لَمْ يُفْعَدْ كَل(عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةٌ)  
وَ(رَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)  
بِرٌّ يَزِينُ، وَلْيُقَسَّ مَا لَمْ يُقَلَّ  
وَجَوَّزُوا التَّفْذِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَا  
عُرْفَا وَنُكِرَا عَادِيَنِي بَيَانٍ  
أَوْ قَصِدَ اسْتِغْمَالَهُ مُنْخَصِرَا  
أَوْ لَا زِمَ الصَّدْرِ كَل(مَنْ لِي مُنْجِدًا)  
مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقْدُّمُ الْخَبَرِ  
مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنًا يُخْبَرُ  
كَ(أَيْنَ مَنْ عَلِمْتَهُ نَصِيرَا)  
كَ(مَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَحْمَدَا)  
تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمْ؟)  
فَل(زَيْدٌ) اسْتَفْنِي عَنْهُ؛ إِذْ عُرِفَ  
حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرُّ  
كَمِثْلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)  
عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمِرَا

- ١٤١ - كَلَّ ضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا، وَ(أَنْتُمْ)  
 ١٤٢ - وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرَا  
 ١٤٣ - تَرَفُّعَ (كَانَ) الْمُتَبَدِّأَ اسْمًا، وَالْخَبَرَ  
 ١٤٤ - كَلَّ (كَانَ) (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) (أَصْبَحَا)  
 ١٤٥ - (فَتَيَّ) وَ(أَتَفَكَ) وَهَلْدِي الْأَرْبَعَةَ  
 ١٤٦ - وَمِثْلَ (كَانَ): (دَامَ) مَسْبُوقًا بِ(مَا)  
 ١٤٧ - وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلَهُ قَدْ عَمِلَا  
 ١٤٨ - وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ  
 ١٤٩ - كَذَلِكَ سَبَقَ خَبَرُ (مَا) النَّافِيَةِ  
 ١٥٠ - وَمَنْعَ سَبَقِ خَبَرِ (لَيْسَ) أَصْطَفِي  
 ١٥١ - وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي  
 ١٥٢ - وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ  
 ١٥٣ - وَمُضَمَّرُ الشَّانِ اسْمًا أَنْوَإِنْ وَقَعَ  
 ١٥٤ - وَقَدْ تَرَادَّدَ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَمَا  
 ١٥٥ - وَيَحْدِلُونَهَا وَيُبْقُونَ الْخَبَرَ  
 ١٥٦ - وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا أَرْكَبُ  
 ١٥٧ - وَمِنْ مُضَارِعٍ لـ (كَانَ) مُنْجَزِمٌ  
 ١٥٨ - إِعْمَالُ (لَيْسَ) أَعْمَلْتُ (مَا) دُونَ (إِنْ)  
 ١٥٩ - وَسَبَقَ حَرْفُ جَرٍّ أَوْ ظَرْفٌ كَمَا  
 ١٦٠ - وَرَفَعَ مَعْطُوفٌ بِ(لَكِنْ) أَوْ بِ(بَلْ)  
 ١٦١ - وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ  
 ١٦٢ - فِي التَّكْرَارِ أَعْمَلْتُ - كَلَّ (لَيْسَ) - (لَا)  
 ١٦٣ - وَمَا لِلْآلَاتِ فِي سِوَى (حِينَ) عَمَلٌ  
 ١٦٤ - كَلَّ (كَانَ) (كَادَ) وَ(عَسَى)، لَكِنْ نَذَرُ
- تَبَيَّنِي الْحَقَّ مُنَوَّطًا بِالْحَكَمِ  
 عَنْ وَاحِدٍ كَلَّ (هُمْ سَرَاةً شَعْرًا)  
 تَنْصِبُهُ كَلَّ (كَانَ سَيِّدًا عَمَرَ)  
 (أَمْسَى) وَ(صَارَ) (لَيْسَ) (زَالَ) (بَرِحَا)  
 لِشِبْهِ نَفْيٍ أَوْ لِنَفْيِ مُتَّبِعَةٍ  
 كَلَّ (أَعْطَى) مَا دُمْتَ مُصِيبًا وَرَهْمًا  
 إِنْ كَانَ غَيْرَ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا  
 أَجْزُ، وَكُلُّ سَبَقَهُ (دَامَ) حَظَرُ  
 فَجِئْتُ بِهَا مَثْلُوءَةً لَا تَالِيَةَ  
 وَذُو نَمَامٍ مَا يَرْفَعُ يَكْتَفِي  
 (فَتَيَّ) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قَفِي  
 إِلَّا إِذَا ظَرَفًا أَتَى أَوْ حَرَفَ جَرُّ  
 مُوهِمٌ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ امْتَنَعَ  
 كَانَ أَصَحَّ عَلِمَ مَنْ تَقَدَّمَ  
 وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا إِذَا اسْتَهْزَأَ  
 كَمِثْلٍ: (أَمَّا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ)  
 تُحْدَفُ (تُونُ)، وَهُوَ حَذَفَ مَا التَزِمَ  
 مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبُ زَكَيْنِ  
 بِي أَنْتَ مَعْنِيًا) أَجَاَزَ الْعُلَمَاءُ  
 مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِ(مَا) التَزِمَ حَيْثُ حُلْ  
 وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيٍ (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ  
 وَقَدْ تَلِي (لَا) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلَا  
 وَحَذَفَ فِي الرَّفْعِ فَشَا، وَالْعَكْسُ قُلْ  
 غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرُ

- ١٦٥ - وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى)  
 ١٦٦ - وَكَدَ (عَسَى): (حَرَى)، وَلَكِنْ جُمْلًا  
 ١٦٧ - وَالزَّمُوا (أَخْلَوْلُوا) (أَنْ) يَمْلُ (حَرَى)  
 ١٦٨ - وَيَمْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ: (كَرَبَا)  
 ١٦٩ - كَدَا أَتَشَأُ السَّائِقُ يَخْدُو) وَ(طَفِقَ)  
 ١٧٠ - وَاسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ (أَوْشَكَ)  
 ١٧١ - بَعْدَ (عَسَى) (أَخْلَوْلُوا) (أَوْشَكَ) قَدْ يَرُدُّ  
 ١٧٢ - وَجَرَدَنْ (عَسَى) أَوْ أَرْفَعُ مُضَمَّرًا  
 ١٧٣ - وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزِي السِّينِ مِنْ  
 ١٧٤ - لِـ (إِنْ) (أَنْ) (لَبِثَ) (لَكِنْ) (لَعَلَّ)  
 ١٧٥ - كَدَا زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي  
 ١٧٦ - وَرَاعَ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي  
 ١٧٧ - وَهَمْزٌ إِنْ أَفْتَحَ لِسَدَّ مُضَدَّرٍ  
 ١٧٨ - فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْدَاءِ، وَفِي بَدءِ صَلَهِ  
 ١٧٩ - أَوْ حُكَيْتَ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلُّ  
 ١٨٠ - وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عَلَّقًا  
 ١٨١ - بَعْدَ (إِذَا) نَجَاءً، أَوْ قَسَمَ  
 ١٨٢ - مَعَ يَلُو فَا الْجَزَاءِ، وَذَا يَطْرُدُ  
 ١٨٣ - وَبَعْدَ ذَاتِ الْكُسْرِ تَصَحَّبَ الْخَبَرُ  
 ١٨٤ - وَلَا يَلِي فِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَا  
 ١٨٥ - وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَدَا (إِنْ) ذَا  
 ١٨٦ - وَتَصَحَّبَ الْوَاسِطُ مَعْمُولُ الْخَبَرِ  
 ١٨٧ - وَوَصَلَ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطَلُ  
 ١٨٨ - وَجَائِزُ رَفْعِكَ مَغْطُوفًا عَلَى
- نَزَرَ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا  
 خَبَرُهَا حَتْمًا بِـ (أَنْ) مُتَّصِلًا  
 وَبَعْدَ (أَوْشَكَ) أَتَيْفًا (أَنْ) نَزَرَا  
 وَتَرَكَ (أَنْ) مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبًا  
 كَدَا (جَعَلْتُ) وَ(أَخَذْتُ) وَ(عَلِقَ)  
 وَ(كَادَ) لَا غَيْرَ، وَزَادُوا (مُوشِكًا)  
 غَنَى بِـ (أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فَقَدْ  
 بِهَا إِذَا اسْمٌ قَبْلَهَا قَدْ ذَكَرَا  
 نَحْوُ: (عَسَيْتَ) وَأَتَيْفًا الْفَتْحُ رُكْنٌ  
 (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِـ (كَانَ) مِنْ عَمَلٍ  
 كُفَّةً، وَلَكِنْ أَتَبَهُ ذُو ضَمِّينَ  
 كَدَا لَبِثَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - غَيْرَ الْبَلَدِي  
 مَسَدَّهَا، وَفِي سِوَى ذَلِكَ أَكْسِرُ  
 وَحَبِثُ (إِنْ) لِيَجِبِينَ مُكْمَلَةٌ  
 حَالٍ كَدَا زَرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ  
 بِاللَّامِ كَدَا أَعْلَمَ إِنَّهُ لَذُو ثَقَى  
 لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُسِي  
 فِي نَحْوِ: (خَبِرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)  
 لَامُ أَتَبْدَاءِ نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرُ)  
 وَلَا مِنْ الْأَفْعَالِ مَا كَدَا (رَضِيَا)  
 لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوَدًا  
 وَالْفَصْلُ، وَأَسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ  
 إِعْمَالُهَا، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ  
 مَنْصُوبٌ (إِنْ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا

- ١٨٩ - وَأَلْحَقْتُ بِ(إِنَّ): (لَكِنَّ) وَ(أَنَّ)  
 ١٩٠ - وَخَفَّفْتُ (إِنَّ) فَقَلَّ الْعَمَلُ  
 ١٩١ - وَزُبَّ مَا اسْتَنْغِي عَنْهَا إِنْ بَدَأَ  
 ١٩٢ - وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا  
 ١٩٣ - وَإِنْ تُخَفَّفُ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكْنُ  
 ١٩٤ - وَإِنْ يَكُنْ فِعْلًا وَلَمْ يَكُنْ دَعَا  
 ١٩٥ - فَلَا أَحْسَنَ الْفَصْلِ بِ(قَدْ) أَوْ نَفِي أَوْ  
 ١٩٦ - وَخَفَّفْتُ (كَأَنَّ) أَيْضًا نُنَوِي  
 ١٩٧ - عَمَلِ (إِنَّ) أَجْعَلُ لِ(لَا) فِي نَكْرَةٍ  
 ١٩٨ - فَأَنْصِبُ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً  
 ١٩٩ - وَرَكِبَ الْمَفْرَدَ فَاتِحًا كَلَا  
 ٢٠٠ - مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا  
 ٢٠١ - وَمُفْرَدًا نَعْنًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي  
 ٢٠٢ - وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ  
 ٢٠٣ - وَالْمَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) أَحْكَمَا  
 ٢٠٤ - وَأَعْطِ (لَا) مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ  
 ٢٠٥ - وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ  
 ٢٠٦ - إِنْصَبَ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيَّ ابْتِدَاءٍ  
 ٢٠٧ - (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) وَ(زَعَمْتُ) مَعَ (عَدْتُ)  
 ٢٠٨ - وَ(هَبْتُ) (تَعَلَّمْتُ)، وَالتِّي كَدَ (صَيَّرَا)  
 ٢٠٩ - وَخُصَّ بِالتَّعْلِيلِ وَالْإِلْغَاءِ مَا  
 ٢١٠ - كَذَا (تَعَلَّمْتُ)، وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ  
 ٢١١ - وَجَوَّزَ الْإِلْغَاءُ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ  
 ٢١٢ - فِي مُوْهِمٍ إِلْغَاءَ مَا تَقَدَّمَ
- مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ)  
 وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ  
 مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُعْتَمِدًا  
 تُلْفِيهِ عَالِيًا بِ(إِنْ) فِي مُوَصَلَا  
 وَالْخَبَرُ أَجْعَلُ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنَّ)  
 وَلَمْ يَكُنْ تَضْرِيغُهُ مُمْتَنِعًا  
 تَنْفِيسٍ أَوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)  
 مَنْصُوبُهَا، وَنَابَتْ أَيْضًا رُوي  
 مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً  
 وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرُ أَذْكَرُ رَافِعُهُ  
 حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ، وَالثَّانِي أَجْعَلَا  
 وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا  
 فَاتْفَحْ أَوْ أَنْصِبْ أَوْ أَرْفَعْ تَعْدِلِ  
 لَا تَبْنِ، وَأَنْصِبْهُ، أَوْ الرَّفْعُ أَقْصِدِ  
 لَهُ بِمَا لِلنَّعْتِ فِي الْفَصْلِ انْتَهَى  
 مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الْأَسْتِفْهَامِ  
 إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سَقُوطِهِ ظَهَرَ  
 أَغْنَى (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) وَ(جَدَا)  
 (حَجَا) (فَرَى)، وَ(جَعَلَ) (اللَّذْكَ) (أَفْتَقَدَ)  
 أَيْضًا بِهَا أَنْصَبَ مُبْتَدَأًا وَخَبَرًا  
 مِنْ قَبْلِ (هَبْ)، وَالْأَمْرُ (هَبْ) قَدْ أَلْزَمَا  
 سِوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكِنٌ  
 وَأَنْوِ ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَمْ أَبْتَدَأْ  
 وَالتَّرِيمُ التَّعْلِيلُ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)

- ٢١٣ - وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَمْ أَبْتَدِئْ أَوْ قَسَمَ  
 ٢١٤ - لِعِلْمٍ عِرْقَانٍ وَظَنَّ تُهْمَهُ  
 ٢١٥ - وَلَا (رَأَى) الرُّؤْيَا أَنْتُمْ مَا لِ(عِلْمَا)  
 ٢١٦ - وَلَا تُحِزُّ هُنَا بِلَا دَلِيلٍ  
 ٢١٧ - وَكَ(تَظُنُّ) أَجْعَلْ (تَقُولُ) إِنْ وَلِي  
 ٢١٨ - بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ  
 ٢١٩ - وَأُجْرِي الْقَوْلَ كَظَنْ مُطْلَقًا  
 ٢٢٠ - إِلَى ثَلَاثَةِ (رَأَى) وَ(عِلْمَا)  
 ٢٢١ - وَمَا لِمَفْعُولِي (عِلْمَتْ) مُطْلَقًا  
 ٢٢٢ - وَإِنْ تَعَدَّ بِإِوَاحِدٍ بِلَا  
 ٢٢٣ - وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَايَ اثْنِي (كَسَا)  
 ٢٢٤ - وَكَ(أَرَى) السَّابِقِ (نَبَأَ) (أَخْبَرَا)  
 ٢٢٥ - الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي: (أَتَى)  
 ٢٢٦ - وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ، فَإِنْ ظَهَرَ  
 ٢٢٧ - وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا  
 ٢٢٨ - وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا)  
 ٢٢٩ - وَيَرْفَعُ الْفَاعِلُ فِعْلًا أَضْمَرَا  
 ٢٣٠ - وَثَاءً تَأْنِيثٌ قَلْبِي الْمَاضِي إِذَا  
 ٢٣١ - وَإِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُضْمَرٍ  
 ٢٣٢ - وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَضْلُ تَرْكَ الثَّاءِ فِي  
 ٢٣٣ - وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِ(إِلَّا) فَضْلًا  
 ٢٣٤ - وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلَا فَضْلٍ، وَمَعَ  
 ٢٣٥ - وَالثَّاءِ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ  
 ٢٣٦ - وَالْحَذْفُ فِي (نَعَمْ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا  
 كَذَا، وَالْإِسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ اتَّحَمَ  
 تَعْدِيَّةٌ لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةٌ  
 طَالِبٌ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَنْتَمَى  
 سُقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ  
 مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلِ  
 وَإِنْ يَبْغِضُ ذِي فَصَلَتْ يَحْتَمَلُ  
 عِنْدَ سَائِمٍ نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)  
 عَدَّوَا إِذَا صَارَا (أَرَى) وَ(أَعْلَمَا)  
 لِلثَّانِ وَالثَّلَاثِ أَيْضًا حَقَقًا  
 هَمَزٌ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوْصَلَا  
 فَهَوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو اثْنَيْتَا  
 (حَدَّثَ) (أَنْبَأَ) كَذَاكَ (خَبَّرَا)  
 زَيْدٌ، مُبِيرًا وَجْهَهُ، نَعَمْ الْفَتَى  
 فَهَوَ، وَإِلَّا فَضْمِيرٌ اسْتَنْزَرُ  
 لِاثْنَيْنِ أَوْ جَمْعٍ كَ(فَارَ الشُّهَدَا)  
 وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدَ - مُسْنَدُ  
 كَيْفَ: (زَيْدٌ) فِي جَوَابِ: (مَنْ قَرَأَ؟)  
 كَانَ لِأَنْتَى كَ(أَبَتْ هِنْدُ الْأَذَى)  
 مُتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حَرٍ  
 نَحْوُ: (أَتَى الْقَاضِيَّ بِنْتُ الْوَاقِفِ)  
 كَ(مَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا)  
 ضَمِيرٌ ذِي الْمَعْجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ  
 مُذَكَّرٌ - كَالثَّاءِ مَعَ إِحْدَى (الْلَيْنِ)  
 لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنُ

- ٢٣٧ - وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَا  
 ٢٣٨ - وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ  
 ٢٣٩ - وَأَخِرِ الْمَفْعُولِ إِنْ لَبَسَ حُذِرُ  
 ٢٤٠ - وَمَا بِ(إِلَّا) أَوْ بِ(إِنَّمَا) ائْتَحَصَرَ  
 ٢٤١ - وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عَمَرُ)  
 ٢٤٢ - يَنْتُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ  
 ٢٤٣ - فَأَوَّلُ الْفِعْلِ أَضْمَنَ، وَالْمُتَّصِلُ  
 ٢٤٤ - وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعِ مُنْفَتِحَا  
 ٢٤٥ - وَالثَّانِي الثَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ  
 ٢٤٦ - وَثَالِثَ الَّذِي بِهِمْزُ الْوَصْلِ  
 ٢٤٧ - وَاتَّخِيزُ أَوْ أَشْمِمُ فَا ثَلَاثِي أَجَلُ  
 ٢٤٨ - وَإِنْ بِشَكْلِ خِيفَ لَبَسَ يُجْتَنَّبُ  
 ٢٤٩ - وَمَا لِفَا (بِأَع) لِمَا أَلْعَيْنُ تَلِي  
 ٢٥٠ - وَقَابِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ  
 ٢٥١ - وَلَا يَنْتُوبُ بَعْضُ هَؤُلَاءِ إِنْ وَجَدَ  
 ٢٥٢ - وَيَأْتِيَانِ قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِ مِنْ  
 ٢٥٣ - فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعُ أَشْتَهَرَ  
 ٢٥٤ - وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عَلَّقَا  
 ٢٥٥ - إِنْ مُضْمَرٌ أَسْمَ سَابِقٍ فِعْلًا شَقِلَ  
 ٢٥٦ - فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ بِفِعْلِ أَضْمَرَا  
 ٢٥٧ - وَالنَّصْبُ حَتْمٌ إِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا  
 ٢٥٨ - وَإِنْ تَلَا السَّابِقُ مَا بِالْأَبْتِدَاءِ  
 ٢٥٩ - كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ  
 ٢٦٠ - وَأَخِيرَ نَصْبٌ قَبْلَ فِعْلِ ذِي طَلَبٍ
- وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَا  
 وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ  
 أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلُ غَيْرَ مَنْحَصِرٍ  
 آخَرُ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرُ  
 وَشَدَّ نَحْوُ: (رَأَى نَوْرَهُ الشَّجَرُ)  
 فِيمَا لَهُ كَذَا (يَسِلُ خَيْرٌ نَائِلُ)  
 بِالْآخِرِ أَكْثَرُ فِي مُضِيِّ كَرُوصِلُ  
 كَذَا (يَنْتَحِي) الْمَفْعُولُ فِيهِ: (يَنْتَحِي)  
 كَالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلا مُنَارَعَةٍ  
 كَالأَوَّلِ أَجْعَلْنُهُ كَذَا (أَسْتَحْلِي)  
 عَيْنًا، وَضَمَّ جَا كَذَا (بُوع) فَاتَّحِيلُ  
 وَمَا لِإِبَاعٍ قَدْ يُرَى لِنَحْوِ: (حَبَّ)  
 فِي (أَخْتَارَ) وَ(أَتَقَادَ) وَشِبْهِ يَنْجَلِي  
 أَوْ حَرْفِ جَرٍّ بِبِنَاءِ حَرِي  
 فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرُدُّ  
 بَابِ (كَسَا) فِيمَا الْبِنَاءُ أَمِنْ  
 وَلَا أَرَى مِنْهَا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ  
 بِالرَّائِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا  
 عَنْهُ يَنْصَبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلُّ  
 حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَا  
 يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَذَا (إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)  
 يَخْتَصُّ بِالرَّفْعِ أَلْتَزِمُهُ أَبَدًا  
 مَا قَبْلَ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدَ وَجَدَ  
 وَبَعْدَ مَا إِيلَاؤُهُ الْفِعْلُ غَلَبَ

- ٢٦١ - وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلٍ عَلَى  
٢٦٢ - وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلًا مُخْبِرًا  
٢٦٣ - وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَعَ  
٢٦٤ - وَفَضْلٌ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ  
٢٦٥ - وَسَوْ فِي ذَا الْبَابِ وَضْفًا ذَا عَمَلٍ  
٢٦٦ - وَهَلَقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ  
٢٦٧ - عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُعْدَى أَنْ تَصِلَ  
٢٦٨ - فَأَنْصِبَ بِهِ مَفْعُولَهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ  
٢٦٩ - وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمُعْدَى، وَحْتِمٌ  
٢٧٠ - كَذَا (أَفْعَلَلٌ) وَالْمُضَاهِي (أَفْعَنْسَا)  
٢٧١ - أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَوَاعَ الْمُعْدَى  
٢٧٢ - وَعَدٌ لَا زِمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ  
٢٧٣ - نَفْلًا، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطْرُدُ  
٢٧٤ - وَالْأَصْلُ سَبْقُ فَاعِلٍ مَعْنَى (كَمَنْ)  
٢٧٥ - وَيَلْزِمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبٍ عَرَا  
٢٧٦ - وَحَذَفَ فَضْلُهُ أَجْزُ إِنْ لَمْ يَغْيِرْ  
٢٧٧ - وَيُحَذَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا  
٢٧٨ - إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي اسْمٍ عَمَلٌ  
٢٧٩ - وَالثَّانِ أَوْلَى عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ  
٢٨٠ - وَأَعْمِلِ الْمُهْمَلِ فِي ضَمِيرٍ مَا  
٢٨١ - كَ (يُحْسِنَانِ وَيُسَيِّئُ ابْنَاكَ)  
٢٨٢ - وَلَا تَحِثُّ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا  
٢٨٣ - بَلْ حَذَفَ الزَّمُ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ  
٢٨٤ - وَأَظْهَرَ أَنْ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا
- مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٍّ أَوَّلًا  
بِهِ عَيْنُ اسْمٍ فَأَعْطِفْنَا مُخْبِرًا  
فَمَا أَبْيَحَ أَفْعَلٌ، وَدَعُ مَا لَمْ يُبَيَّحْ  
أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوْضُلٍ يَجْرِي  
بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَا نَعِ حَصَلَ  
كَمَلَقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ  
(هَآ) غَيْرِ مُضَدِّرٍ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلَ)  
عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ)  
لُزُومُ أَفْعَالِ السَّجَايَا كَ (نَهَمَ)  
وَمَا اقْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَنَسًا  
لِوَاحِدٍ كَ (مَدَّهُ فَأَمْتَدَا)  
وَإِنْ حَذَفَ فَالْنَّصْبُ لِلْمُنَجَّرِ  
مَعَ أَتَمِّ لَبْسٍ كَ (عَجِبْتُ أَنْ يَدُورَا)  
مِنْ (أَلَيْسَ مِنْ زَارِكُمْ نَسَجَ الْيَمَنُ)  
وَتَرَكْ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتْمًا قَدْ يُرَى  
كَحَذَفَ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ  
وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزِمًا  
قَبْلُ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ  
وَأَخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ  
تَنَازَعَا، وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا  
وَلَقَدْ بَغَى وَأَعْتَدَيَا عَبْدَاكَ  
بِمُضْمَرٍ لِغَيْرِ رَفْعٍ أَوْ هَلَا  
وَأَخْرَنَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ  
لِغَيْرِ مَا يُطَابِقُ الْمُفَسَّرَا



- ٢٨٥ - نَحَوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنُّانِي أَخَا  
 ٢٨٦ - الْمَصْدَرُ: اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ  
 ٢٨٧ - بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٌ أَوْ وَصِفٌ نُصِبَ  
 ٢٨٨ - تَوَكَّيْدًا أَوْ تَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدُ  
 ٢٨٩ - وَقَدْ يَتَوَبُّ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ  
 ٢٩٠ - وَمَا لِيَتَوَكَّيْدُ فَوَحْدًا أَبَدًا  
 ٢٩١ - وَحَذَفَ عَامِلِ الْمُؤَكِّدِ امْتَنَعَ  
 ٢٩٢ - وَالْحَذَفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا  
 ٢٩٣ - وَمَا لِيَتَفَصِّلَ كَدَلًا (إِمَّا مَنَّا)  
 ٢٩٤ - كَذَا مُكْرَّرٌ وَذُو حَضَرٍ وَرَدٌ  
 ٢٩٥ - وَمِنْهُ مَا يَدْعُوهُ مُؤَكِّدًا  
 ٢٩٦ - نَحَوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ عُرْفَا)  
 ٢٩٧ - كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ  
 ٢٩٨ - يُنْصَبُ مَقْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ  
 ٢٩٩ - وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ  
 ٣٠٠ - فَأَجْرُهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ  
 ٣٠١ - وَقُلْ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ  
 ٣٠٢ - «لَا أَتَعُدُّ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ  
 ٣٠٣ - الظَّرْفُ: وَقْتُ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمْنَا  
 ٣٠٤ - فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا  
 ٣٠٥ - وَكُلُّ وَقْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا  
 ٣٠٦ - نَحَوُ: الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا  
 ٣٠٧ - وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقْبَسًا أَنْ يَقَعَ  
 ٣٠٨ - وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ
- زَيْدًا وَعَمْرًا أَحْوَيْنِ فِي الرَّخَا  
 مَذْلُولِي الْفِعْلِ كَدَلًا (أَمِنْ) مِنْ (أَمِنْ)  
 وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ أَنْتَخِبَ  
 كَلَسِرَتْ سَيْرَتَيْنِ سَيْرٌ فِي رَشَدٍ  
 كَلَجِدُ كُلَّ الْجِدِّ، وَأَفْرَحُ الْجَدْلَ  
 وَتَنْ، وَأَجْمَعُ غَيْرَهُ، وَأَفْرِدَا  
 وَفِي سِوَاهُ لِدَلِيلٍ مُتَّسِعٍ  
 مِنْ فِعْلِهِ كَدَلًا (لَلَّذِ كَدَلًا)  
 عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا  
 نَائِبٌ فِعْلٌ لِاسْمٍ عَيْنِ اسْتَنْدُ  
 لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَأُ  
 وَالثَّانِي كَدَلًا (أَبْنِي أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا)  
 كَدَلِي بُكَا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ  
 أَبَانَ تَغْلِيلًا كَلَجِدُ شُكْرًا وَدَيْنَ  
 وَفَنَّا وَقَاعِلًا، وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ  
 مَعَ الشَّرْطِ كَدَلًا (لِزُهْدٍ ذَا قَنِغِ)  
 وَالْعَكْسُ فِي مَضْحُوبٍ (أَلْ)، وَأَنْشَدُوا  
 وَلَوْ تَوَالَتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ  
 (فِي) بِأَطْرَادٍ كَدَلًا (هَذَا أَمَكْتُ أَرْمَنًا)  
 كَمَانَ، وَإِلَّا فَأَنَوِهِ مُقَدَّرًا  
 يَقْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا  
 صَبَغَ مِنَ الْفِعْلِ كَدَلًا (رَمَى) مِنْ (رَمَى)  
 ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ اجْتَمَعَ  
 فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ

- ٣٠٩ - وَعَبِيرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ  
 ٣١٠ - وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرُ  
 ٣١١ - يُنْصَبُ تَالِي الْوَاوِ مَفْعُولًا مَعَهُ  
 ٣١٢ - بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشِبْهِهِ سَبَقَ  
 ٣١٣ - وَبَعْدَ (مَا) أَسْتَفْهَامٍ أَوْ (كَيْفَ) نَصَبُ  
 ٣١٤ - وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ  
 ٣١٥ - وَالنَّصَبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَحِبُّ  
 ٣١٦ - مَا أَسْتَفْنَيْتَ (أَلَّا) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ  
 ٣١٧ - إِتْبَاعُ مَا اتَّصَلَ، وَأَنْصَبُ مَا انْقَطَعَ  
 ٣١٨ - وَعَبِيرُ نَصَبٍ سَابِقٍ فِي التَّفْهِي قَدْ  
 ٣١٩ - وَإِنْ يُفْرَغُ سَابِقُ (إِلَّا) لِمَا  
 ٣٢٠ - وَأَلْفُ (إِلَّا) ذَاتُ تَوْكِيدٍ كَلَا  
 ٣٢١ - وَإِنْ تُكَرَّرُ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَعَ  
 ٣٢٢ - فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِهِ (إِلَّا) أَسْتَفْنِي  
 ٣٢٣ - وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدُمِ  
 ٣٢٤ - وَأَنْصَبُ لِتَأْخِيرٍ وَجِئَ بِوَاحِدٍ  
 ٣٢٥ - كَلَمْ يَفُؤَا إِلَّا أَمَرُوا إِلَّا عَلِيٍّ  
 ٣٢٦ - وَأَسْتَفْنِي مَجْرُورًا بِ(عَبِيرٍ) مُعْرَبًا  
 ٣٢٧ - وَلِـ(سَوَى) (سَوَى) (سَوَاءٍ) أَجْعَلًا  
 ٣٢٨ - وَأَسْتَفْنِي نَاصِبًا بِ(لَيْسَ) وَ(خَلَا)  
 ٣٢٩ - وَأَجْزُرُ بِسَابِقِي (يَكُونُ) إِنْ تُرِدُ  
 ٣٣٠ - وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ  
 ٣٣١ - وَكَ(خَلَا) (حَاشَا)، وَلَا تَصْحَبُ (مَا)  
 ٣٣٢ - الْحَالُ وَصَفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ
- ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ  
 وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ  
 فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهُ)  
 ذَا النَّصَبِ، لَا بِالْوَاوِ فِي الْقَوْلِ الْأَحَقُّ  
 بِفِعْلِ كَوْنٍ مُضَمَّرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ  
 وَالنَّصَبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسَقِ  
 أَوْ اعْتِقَادِ إِضْمَارِ عَامِلِ نَصَبِ  
 وَبَعْدَ تَفْهِي أَوْ كَفْهِي أَتَّخِجُ  
 وَعَنْ تَوْبِيهِ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعَ  
 يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبُهُ أَخْتَرُ إِنْ وَرَدَ  
 بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوْ (أَلَّا) عُدِمَا  
 تَمَرُّزُ بِهِمْ إِلَّا الْفَتْحُ إِلَّا الْعَلَا  
 تَفْرِيعُ التَّأْخِيرِ بِالْعَامِلِ دَعِ  
 وَلَيْسَ عَنْ نَصَبِ سِوَاهُ مُغْنِي  
 نَصَبُ الْجَوْنِ أَحْكَمُ بِهِ وَالْتِزِمِ  
 مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ  
 وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ  
 بِمَا لِمُسْتَفْنَى بِهِ (إِلَّا) نُسِبَا  
 عَلَى الْأَصَحِّ مَا بِهِ (عَبِيرٍ) جُمْلًا  
 وَبِ(عَدَا)، وَبِ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا)  
 وَبَعْدَ (مَا) أَنْصَبُ، وَأَنْجَرًا قَدْ يَرُدُّ  
 كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبَا فِعْلَانِ  
 وَقِيلَ: (حَاشَا) وَ(حَشَا) فَأَحْفَظْهُمَا  
 مُفْهِمٌ فِي حَالِ كَلَامٍ (فَرَدًّا أَذْهَبَ)

- ٣٣٣ - وَكَوْنُهُ مُنْقَلًا مُشْتَقًّا  
 ٣٣٤ - وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي  
 ٣٣٥ - كَدٍّ بِغُهُ مُدًّا بِكَدًّا يَدًّا بِيَدٍّ  
 ٣٣٦ - وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ  
 ٣٣٧ - وَمَضَدَرٌ مُنْكَرٌ حَالًا يَقَعُ  
 ٣٣٨ - وَلَمْ يَنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ  
 ٣٣٩ - مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيهِ كَدًّا لَا  
 ٣٤٠ - وَسَبْقُ حَالٍ مَا بِحَرْفِ جُرٍّ قَدْ  
 ٣٤١ - وَلَا تُجْزُ حَالًا مِنْ الْمُضَافِ لَهُ  
 ٣٤٢ - أَوْ كَانَ جُزْءًا مَّا لَهُ أَضِيفًا  
 ٣٤٣ - وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلِ صُرْفًا  
 ٣٤٤ - فَجَائِزُ تَقْدِيمُهُ كَدٍّ مُسْرِعًا  
 ٣٤٥ - وَغَائِلٌ ضَمَّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا  
 ٣٤٦ - كَدٍّ تِلْكَ (لَيْتَ) وَ(كَأَنَّ) وَنَدَرَ  
 ٣٤٧ - وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ  
 ٣٤٨ - وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّو  
 ٣٤٩ - وَغَائِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أَكْثَرُ  
 ٣٥٠ - وَإِنْ تُؤَكَّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ  
 ٣٥١ - وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَجِيءُ جُمْلَةً  
 ٣٥٢ - وَذَاتُ بَدْنٍ بِمُضَارِعٍ تَبَتْ  
 ٣٥٣ - وَذَاتُ وَاوٍ بِعَدَمَا أَنْوَ مُبْتَدَا  
 ٣٥٤ - وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قَدْ مَا  
 ٣٥٥ - وَالْحَالُ قَدْ يُحْدَفُ مَا فِيهَا عَمِلَ  
 ٣٥٦ - إِسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبِينٌ نَكِيرُهُ
- يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا  
 مُبْدِي تَأْوِيلٍ بِلَا تَكْلُفٍ  
 وَ(كَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا)، أَيْ: كَأَسَدٍ  
 تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَدٍّ (وَحَدَّكَ أَجْتَهَدُ)  
 بِكَثْرَةٍ كَدٍّ (بَغْتَةً زَيْدٌ طَلَعَ)  
 لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصِّصْ، أَوْ يَبَيِّنْ  
 يَنْبَغُ أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا  
 أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُ؛ فَقَدْ وَرَدَ  
 إِلَّا إِذَا اقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ  
 أَوْ يَمَثُلُ جُزْئِهِ، فَلَا تَحْجِيفًا  
 أَوْ صِفَةً أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفًا  
 ذَا رَاحِلٍ) وَ(مُخْلِصًا زَيْدٌ دَعَا)  
 حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَنْ يَفْعَلَا  
 نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرٌّ فِي هَجَرٍ)  
 عَمِرُو مُعَانًا) مُسْتَحَازٌ لَنْ يَهِنَ  
 لِمُفْرَدٍ - فَأَعْلَمَ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ  
 فِي نَحْوِ: (لَا تُنْثَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِدًا)  
 غَائِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ  
 كَدٍّ جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِحْلَهُ  
 حَوَتْ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَاوِ خَلَتْ  
 لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنْ مُسْنَدًا  
 بِوَاوٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا  
 وَبَعْضُ مَا يُحْدَفُ ذِكْرُهُ حُظِّلَ  
 يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ

- ٣٥٧ - كَدَّ شِبْرَ أَرْضًا، وَ(قَفِيزٍ بُرًّا)  
 ٣٥٨ - وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوَهَا أَجْرُزُهُ إِذَا  
 ٣٥٩ - وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أَضِيفَ وَجَبَا  
 ٣٦٠ - وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبِنُ بِأَفْعَلًا  
 ٣٦١ - وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا  
 ٣٦٢ - وَأَجْرُزٌ بِ(مِنْ) إِنْ شِئْتَ غَيْرَ ذِي الْعَدُوِّ  
 ٣٦٣ - وَعَامِلُ التَّمْيِيزِ قَدَمٌ مُطْلَقًا  
 ٣٦٤ - هَاكَ خُرُوفُ الْجَزْرِ، وَهِيَ: (مِنْ، إِلَى  
 ٣٦٥ - مُذْ، مُنْذُ، رَبُّ، اللَّامُ، كَيْ، وَآوُ، وَتَا  
 ٣٦٦ - بِالظَّاهِرِ أَخْصَصْ (مُنْذُ مُذْ وَحَتَّى  
 ٣٦٧ - وَأَخْصَصْ بِ(مُنْذُ، وَمُنْذُ) وَقَتَا، وَبِ(رَبُّ)  
 ٣٦٨ - وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبُّهُ فَتَى)  
 ٣٦٩ - بَعْضُ وَبَيْنَ وَأَبْتَدَى فِي الْأَمَكْنَةِ  
 ٣٧٠ - وَزَيْدٌ فِي نَفْيٍ وَشِبْهِهِ فَجَزَّ  
 ٣٧١ - لِإِلَاتِنِهَا (حَتَّى، وَلَاَمُ، وَإِلَى)  
 ٣٧٢ - وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشِبْهِهِ، وَفِي  
 ٣٧٣ - وَزَيْدٌ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنِ بِ(بَا)  
 ٣٧٤ - بِ(الْبَا) اسْتَعْنِ، وَعَدَّ عَوْضُ، أَلْصِقِ  
 ٣٧٥ - (عَلَى) لِلِاسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ)  
 ٣٧٦ - وَقَدْ تَجِي مَوْضِعُ (بَعْدِ)، وَ(عَلَى)  
 ٣٧٧ - شِبْهُ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّغْلِيلُ قَدْ  
 ٣٧٨ - وَأَسْتَعْمِلَ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى)  
 ٣٧٩ - وَ(مُنْذُ)، وَ(مُنْذُ) اسْمَانِ حَيْثُ رَفَعَا  
 ٣٨٠ - وَإِنْ يَجْرَا فِي مُضِيِّ فَكَ(مِنْ)
- وَ(مَنْوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)  
 أَضَفْتَهَا كَ(مُذْ حِنْطَةٍ غَدَا)  
 إِنْ كَانَ مِثْلُ: (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا)  
 مُفَضَّلًا كَ(أَنْتَ أَعْلَى مَنْزِلًا)  
 مَيِّزٌ كَ(أَكْرَمُ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)  
 وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى كَ(طَبَّ نَفْسًا تُفْذُ)  
 وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سِقَا  
 حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى  
 وَالْكَافُ، وَالْبَا، وَلَعَلَّ، وَمَتَى  
 وَالْكَافُ وَالْوَاوُ وَرُبُّ وَالشَّاءُ  
 مُتَكَّرًا، وَالشَّاءُ لِ(الَّلُ)، وَ(رَبُّ)  
 نَزَرَ، كَذَا كَ(هَا)، وَنَحْوُهُ أَنَّى  
 بِ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِإِذِهِ الْأَرْمَنَةِ  
 نَكِيرَةً كَ(مَا لِبَاغٍ مِنْ مَفَرٍّ)  
 وَ(مِنْ)، وَ(بَاءُ) يُفْهِمَانِ بَدَلًا  
 تَعْدِيَّةً - أَيْضًا - وَتَغْلِيلٌ قُفِي  
 وَ(فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا  
 وَمِثْلُ (مَعُ)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا أَنْطِقِ  
 بِ(عَنْ) تَجَاوَزَا عَنْ مَنْ قَدْ قَطُنَ  
 كَمَا (عَلَى) مَوْضِعُ (عَنْ) قَدْ جُعِلَا  
 يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدِ وَرَدِ  
 مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلَا  
 أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ كَ(جِئْتُ مُذْ دَعَا)  
 هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) اسْتَبْنِ

فَلَمْ يَعْنُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا  
 وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرُّ لَمْ يَكُفْ  
 وَالْفَا، وَبَعْدَ الْوَائِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ  
 حَذَفِ، وَبَعْضُهُ يَرَى مُطَرِّدًا  
 مِمَّا تُضَيِّفُ أَحَدُفَ كَ (طُورِ سِينَا)  
 لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامُ خُذَا  
 أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا  
 وَضَفَا فَعَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُعْمَزُ  
 مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ  
 وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةُ  
 إِنْ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَ (الْحَمْدِ الشَّعْرِ)  
 كَ (زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي)  
 مُعْنَى، أَوْ جَمْعًا سَبِيلَهُ اتَّبَعَ  
 تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذَفِ مُوَهَّلًا  
 مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوَهَّمًا إِذَا وَرَدَ  
 وَبَعْضُ ذَا قَدْ يَأْتِ لَفْظًا مُفْرَدًا  
 إِبِلَاؤُهُ أَسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ  
 وَشَدَّ إِبِلَاءَ (بَدَنِي) لـ (لَبَنِي)  
 (حَيْثُ) وَ (إِذْ)، وَإِنْ يَتَوَّنُ يَحْتَمَلُ  
 أَضِيفَ جَوَازًا نَحْوُ: (حِينَ جَاءَ يُبْدِ)  
 وَأَخْتَرُ بِنَا مَثَلُو فِعْلٍ بُنِيَا  
 أَهْرِبُ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُفْتَدَا  
 جُمْلُ الْآفْعَالِ كَ (هَنْ إِذَا أَعْتَلَى)  
 تَفَرَّقُ أَضِيفَ (كِلْتَا)، وَ (كِلَا)

٣٨١ - وَبَعْدَ (مِنْ)، وَ (عَنْ)، وَبَاءِ زَيْدَ (مَا)  
 ٣٨٢ - وَزَيْدَ بَعْدَ (رُبِّ)، وَالْكَافِ فَكَفَّ  
 ٣٨٣ - وَحُدِفَتْ (رُبِّ) فَجَرَتْ بَعْدَ (بَلْ)  
 ٣٨٤ - وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى (رُبِّ) لَدَى  
 ٣٨٥ - نُونًا تَلِي الْأَعْرَابَ أَوْ تَنْوِينَا  
 ٣٨٦ - وَالثَّانِي أَجْرُزُ، وَأَنُو (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا  
 ٣٨٧ - لِمَا سَوَى ذِيكَ، وَأَخْصَصَ أَوَّلًا  
 ٣٨٨ - وَإِنْ يُشَابِهَ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ)  
 ٣٨٩ - كَ (رُبِّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ)  
 ٣٩٠ - وَذِي الْإِضَافَةِ أَسْمُهَا لَفْظِيَّةُ  
 ٣٩١ - وَوَصَلَ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُتَّفَقُ  
 ٣٩٢ - أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي  
 ٣٩٣ - وَكَوْنُهَا فِي الْوَضِيفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ  
 ٣٩٤ - وَرُبَّمَا أَلْخَسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا  
 ٣٩٥ - وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّعَدَ  
 ٣٩٦ - وَبَعْضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا  
 ٣٩٧ - وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا امْتَنَعَ  
 ٣٩٨ - كَ (وَحَدَّ، لَبِي، وَدَوَّالِي، سَعْدَنِي)  
 ٣٩٩ - وَاللَّزْمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ  
 ٤٠٠ - إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَ (إِذْ) مَعْنَى كَ (إِذْ)  
 ٤٠١ - وَابْنٍ أَوْ أَهْرِبَ مَا كَ (إِذْ) قَدْ أَجْرِيَا  
 ٤٠٢ - وَقَبْلَ فِعْلٍ مُعَرَّبٍ أَوْ مُبْتَدَأَ  
 ٤٠٣ - وَاللَّزْمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى  
 ٤٠٤ - لِمَفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعَرَّفٍ بِلَا

٤٠٥ - وَلَا تُضِيفْ لِمُفْرَدٍ مُعَرَّفٍ  
 ٤٠٦ - أَوْ تَنْوِيَ الْأَجْزَاءَ، وَأَخْصُصْنَ بِالْمَعْرِفَةِ  
 ٤٠٧ - وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا  
 ٤٠٨ - وَالزَّمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَزَّ  
 ٤٠٩ - وَمَعَ (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلَ  
 ٤١٠ - وَأَضْمُ - بِنَاءٍ - (غَيْرًا) أَنْ عَدِمْتَ مَا  
 ٤١١ - (قَبْلُ) كَ (غَيْرِ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ  
 ٤١٢ - وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا تُكْرَا  
 ٤١٣ - وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا  
 ٤١٤ - وَزَيْمًا جَرُّوا الَّذِي أَبْقُوا كَمَا  
 ٤١٥ - لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حَذَفَ  
 ٤١٦ - وَيُحَذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الْأَوَّلُ  
 ٤١٧ - بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى  
 ٤١٨ - فَضِلْ مُضَافٍ شَيْءٍ فِعْلٌ مَا نَصَبَ  
 ٤١٩ - فَضِلْ يَمِينٍ، وَأَضْطَرَّارًا وَجِدَا  
 ٤٢٠ - آخِرَ مَا أَضِيفَ لِنَا أَكْسِرَ إِذَا  
 ٤٢١ - أَوْ يَكُ كَ (أَبْتَيْنِ) وَ (زَيْدَيْنِ) فَلْيِ  
 ٤٢٢ - وَتُدْعَمُ الْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ  
 ٤٢٣ - وَأَلِفًا سَلَمٌ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ  
 ٤٢٤ - بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ  
 ٤٢٥ - إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُ  
 ٤٢٦ - وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ  
 ٤٢٧ - وَجَرَّ مَا يَتَّبَعُ مَا جَرَّ، وَمَنْ  
 ٤٢٨ - كَفِعْلِهِ أَسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ

(أَيَا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأَضِيفِ  
 مَوْصُولَةً (أَيَا)، وَبِالْعَكْسِ الصِّفَةُ  
 فَمُطْلَقًا كَمَلْ بِهَا الْكَلَامَا  
 وَنَصَبُ (عُدُوَّةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَذَرُ  
 فَتَحَ وَكَسَرَ لِسُكُونٍ يَتَّصِلُ  
 لَهُ أَضِيفَ نَاوِيًا مَا عُدِمَا  
 وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَهْضَا، وَ (عَلِ)  
 (قَبْلًا)، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذِكْرَا  
 عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا  
 قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذَفِ مَا تَقَدَّمَ  
 مُمَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ  
 كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ  
 مِثْلُ الَّذِي لَهُ أَضِفْتَ الْأَوَّلَا  
 مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَلَمْ يَعْثَبْ  
 بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بِنَعْتٍ، أَوْ نِدَا  
 لَمْ يَكُ مُعْتَلًّا كَ (رَامَ) وَ (قَلَدَى)  
 جَمِيعُهَا الْيَا بَعْدَ فَتَحِهَا أَخْذَلِي  
 مَا قَبْلَ وَإِوْضَمَ فَانْكَسِرَ بِهِنَّ  
 هَذِيلَ أَنْقِلَابُهَا يَاءَ حَسَنَ  
 مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلِ)  
 مَحَلَّهُ، وَلَا تَسْمُ مَصْدَرٍ عَمَلُ  
 كَمَلْ بِنَصَبِ أَوْ بِرَفْعِ عَمَلُهُ  
 رَاعَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ  
 إِنْ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرِزِلِ

- ٤٢٩ - وَوَلِيَّ اسْتَفْهَمًا أَوْ حَزَفَ نِدَا  
 ٤٣٠ - وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ مَحْذُوفٍ عُرِفَ  
 ٤٣١ - وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً (أَلْ) فِيهِ الْمُضْيِي  
 ٤٣٢ - (فَعَالٌ) أَوْ (مِفْعَالٌ) أَوْ (فَعُولٌ)  
 ٤٣٣ - فَيَسْتَحِجُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ  
 ٤٣٤ - وَمَا سِوَى الْمَفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ  
 ٤٣٥ - وَأَنْصَبَ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًّا وَأَخْفَضَ  
 ٤٣٦ - وَأَجْزَزَ أَوْ أَنْصَبَ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضَ  
 ٤٣٧ - وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِأَسْمٍ فَاعِلٍ  
 ٤٣٨ - فَهُوَ كَفَعْلٍ صِيغَ لِلْمَفْعُولِ فِي  
 ٤٣٩ - وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى أَسْمٍ مُرْتَفِعٍ  
 ٤٤٠ - (فَعُلْ) قِيَاسُ مُصَدِّرِ الْمُعْدَى  
 ٤٤١ - وَ(فَعِلْ) اللَّازِمُ بِأَبْنِهِ (فَعُلْ)  
 ٤٤٢ - وَ(فَعَلْ) اللَّازِمُ مِثْلُ (فَعَدَا)  
 ٤٤٣ - مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فَعَالًا)  
 ٤٤٤ - فَأَوَّلُ لِيْلِي أَمْتِنَاعَ كَدَ (أَبَى)  
 ٤٤٥ - لِلذَّا (فَعَالٌ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلُ  
 ٤٤٦ - (فَعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) لِ(فَعَلَا)  
 ٤٤٧ - وَمَا أَتَى مُحَالِفًا لِمَا مَضَى  
 ٤٤٨ - وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقْيَسٍ  
 ٤٤٩ - وَ(زَكَّهَ) تَزْكِيَةً وَ(أَجْمَلَا  
 ٤٥٠ - وَ(اسْتَعَدَّ) اسْتِعَادَةً، ثُمَّ (أَقَمَ  
 ٤٥١ - وَمَا يَلِي الْأَخِرُ مَدُّ وَافْتِحَا  
 ٤٥٢ - بِهِمْزٍ وَضَلَّ كَدَ (أَصْطَفَى) وَضَمَّ مَا  
 أَوْ نَفِيًّا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْنَدًا  
 فَيَسْتَحِجُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ  
 وَغَيْرِهِ إِعْمَالُهُ قَدْ ارْتَضِي  
 فِي كَثَرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بِدِيلٍ  
 وَفِي (فَعِيلٍ) قُلْ ذَا وَ(فَعِلْ)  
 فِي الْحُكْمِ وَالشَّرْطِ حَيْثُمَا عَمِلَ  
 وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي  
 كَدَ مُبْتَغِي جَاءٍ وَمَالًا مِنْ نَهَضٍ  
 يُعْطَى أَسْمٌ مَفْعُولٌ بِلَا تَفَاضُلٍ  
 مَعْنَاهُ كَدَ (الْمُعْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي)  
 مَعْنَى كَدَ (مَحْمُودُ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعُ)  
 مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَدَ (رَدَّ رَدًّا)  
 كَدَ (فَرَحَ) وَكَدَ (جَوَى) وَكَدَ (شَلَلُ)  
 لَهُ (فَعُولٌ) بِأَطْرَافٍ كَدَ (غَدَا)  
 أَوْ (فَعَلَانَا) - فَادِرٌ - أَوْ (فَعَالًا)  
 وَالثَّانِ لِلَّذِي اقْتَضَى ثَقَلْبًا  
 سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَدَ (صَهْلُ)  
 كَدَ (سَهْلُ الْأَمْرِ) وَ(زَيْدٌ جَزَلًا)  
 ثَبَاتُهُ النَّقْلُ كَدَ (سُخِطَ) وَ(رَضَا)  
 مُصَدِّرُهُ كَدَ (قُدَّسَ الثَّقَدِيسُ)  
 إِجْمَالُ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا  
 إِقَامَةً، وَغَالِبًا ذَا الثَّانِي لَزِمَ  
 مَعَ كَسْرِ تَلَوِ الثَّانِ مِمَّا افْتَتَحَا  
 يَرْبُعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمَّلَمَا)

- ٤٥٣ - (فَعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِ(فَعْلَلَا)  
 ٤٥٤ - لِ(فَاعِلٍ): (الْفِعَالُ) وَ(الْمُفَاعَلَةُ)  
 ٤٥٥ - وَ(فَعْلَةٌ) لِمَرَّةٍ كَ(جَلَسَهُ)  
 ٤٥٦ - فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالثَّالِثَةِ الْمَرَّةِ  
 ٤٥٧ - كَ(فَاعِلٍ) صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا  
 ٤٥٨ - وَهُوَ قَلِيلٌ فِي (فَعْلَلْتُ) وَ(فَعِلْتُ)  
 ٤٥٩ - وَ(أَفْعَلْتُ) (فَعْلَانٌ) نَحْوُ: (أَشِيرُ)  
 ٤٦٠ - وَ(فَعُلْتُ) أَوَّلَى وَ(فَعِيلٌ) بِ(فَعُلْتُ)  
 ٤٦١ - وَ(أَفْعَلْتُ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعُلْتُ)  
 ٤٦٢ - وَزِنَةُ الْمُضَارِعِ اسْمُ فَاعِلٍ  
 ٤٦٣ - مَعَ كَسْرِ مَنَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا  
 ٤٦٤ - وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ  
 ٤٦٥ - وَفِي اسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أَطْرَدُ  
 ٤٦٦ - وَتَابَ ثَقَلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلٍ)  
 ٤٦٧ - صِفَةُ اسْتُخْسِنَ جَرُّ فَاعِلٍ  
 ٤٦٨ - وَصَوُّهَا مِنْ لَازِمِ لِحَاضِرٍ  
 ٤٦٩ - وَعَمَلُ اسْمِ فَاعِلٍ الْمُتَعَدِّي  
 ٤٧٠ - وَسَبْقُ مَا تَعْمَلُ فِيهِ مُجْتَنَبٌ  
 ٤٧١ - فَارْفَعْ بِهَا وَأَنْصِبْ وَجَرٌّ - مَعَ (أَلْ)  
 ٤٧٢ - بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا  
 ٤٧٣ - وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيهَا، وَمَا
- وَأَجْعَلُ مَقْبِسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا  
 وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلَهُ  
 وَ(فَعْلَةٌ) لِهَيْئَةٍ كَ(جَلَسَهُ)  
 وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَ(الْخِمْرَةِ)  
 مِنْ ذِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَ(عَدَا)  
 غَيْرُ مُتَعَدٍّ، بَلْ قِيَاسُهُ (فَعِلُ)  
 وَنَحْوُ: (صَدَيَانِ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرُ)  
 كَ(الضُّخْمِ) وَ(الْجَبِيلِ)، وَ(الْفَعْلُ) (جَمْلُ)  
 وَيَسْوَى الْفَاعِلِ قَدْ يَفْتَنَى (فَعْلُ)  
 مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَ(الْمُوَاصِلِ)  
 وَضَمَّ مِمَّ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا  
 صَارَ اسْمُ مَفْعُولٍ كَجَمْلٍ: (الْمُتَنَظَّرُ)  
 زِنَةُ (مَفْعُولٍ) كَاتٍ مِنْ (قَصَدَ)  
 نَحْوُ: (فَتَاةٌ أَوْ فَتَى كَجَبِيلِ)  
 مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ  
 كَ(طَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ)  
 لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدَا  
 وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ  
 وَذَوْنُ (أَلْ) - مَصْحُوبُ (أَلْ)، وَمَا اتَّصَلَ  
 تَجَرَّرَ بِهَا - مَعَ (أَلْ) - سَمَائِنْ (أَلْ) خَلَا  
 لَمْ يَخُلْ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمَا



# باسم الرحمن الرحيم

## مُقَدِّمَةُ النَّاطِمِ

- ١ - قَالَ مُحَمَّدٌ هُوَ ابْنُ مَالِكٍ : أَحْمَدُ رَبِّي اللَّهُ خَيْرَ مَالِكٍ
- ٢ - مُصَلِّيًا عَلَى النَّبِيِّ الْمُصْطَفَى وَإِلَهُ الْمُسْتَكْمِلِينَ الشَّرْقَا
- ٣ - وَأَسْتَعِينُ اللَّهَ فِي أَلْفِيَّةٍ مَقَاصِدُ النُّحُو بِهَا مَحْوِيَّةٌ
- ٤ - تُقَرَّبُ الْأَقْصَى بِلَفْظٍ مُوجَزٍ وَتُبْسُطُ الْبَدَلُ بِوَعْدٍ مُنْجَزٍ
- ٥ - وَتَقْتَضِي رِضًا بِغَيْرِ سُخْطٍ نَائِقَةُ أَلْفِيَّةِ ابْنِ مُعْطِي<sup>(١)</sup>
- ٦ - وَهُوَ يَسْبِقُ حَائِزٌ تَفْضِيلًا مُسْتَوْجِبٌ ثَنَائِي الْجَمِيلَا
- ٧ - وَاللَّهُ يَفْضِي بِهَبَاتٍ وَإِفْرَةٍ لِي وَلَهُ فِي دَرَجَاتِ الْأَخِيرَةِ

هذه مقدمة الناظم. ضَمَّنَهَا الحمدلة<sup>(٢)</sup> والصلاة على النبي ﷺ وعلى آله، والاستعانة بالله تعالى على هذه الألفية التي ذكر بعض صفاتها، ثم أشار إلى تقدُّم العلامة ابن معيط في هذا المجال.

قوله: (قال محمد هو ابن مالك) نَسَبَ نفسه إلى جده، لشهرته به،

(١) هكذا بالياء في أكثر نسخ الألفية. والأصل حذفها؛ لأنه منقوص لم يضاف ولم تدخل عليه (أل)، لكن سيأتي - إن شاء الله - في باب «الوقف» أن الياء ثبتت في الاسم المنقوص الذي لم يُضَف ولم يعرف ب(أل) في قراءة سبعية. انظر: «الفصول الخمسون» لابن معيط ص(١٢) «شرح ألفية ابن معيط» (١٥/١) «مقالات متتخبة في علوم اللغة» للدكتور عبد الكريم الأسعد ص(١٨١).

(٢) الحمدلة: قول: الحمد لله، ومثلها: البسملة والهيللة والسبحلة. وهذا ما يسمى بالنحن وهو: أن تعدد إلى كلمتين أو جملة، فتتوزع من مجموعها كلمة فذة، تدل على ما كانت تدل عليه الجملة نفسها. راجع كتاب «النحن في اللغة العربية» للدكتور نهاد الموسى.

ولأ فابوه (عبد الله) فهو محمد بن عبد الله بن مالك<sup>(١)</sup> الطائي<sup>(٢)</sup> الجياني، أبو عبد الله، أحد الأئمة في علوم العربية، ولد في حدود سنة (٥٩٨هـ) في (جيان) بالأندلس، وانتقل إلى دمشق، فتوفي بها سنة (٦٧٢هـ). له مؤلفات عديدة، منها: «الألفية»، و«الكافية الشافية، وشرحها»، و«إكمال الإعلام بمثلث الكلام». وغيرها كثير<sup>(٣)</sup>.

قوله: (أحمد ربي الله خير مالك) الحمد هو الاعتراف للمحمود بصفات الكمال، مع محبته وتعظيمه و(خير) منصوب: إما بعامل محذوف وجوباً تقديره: أمدح، أو على أنه حال لازمة.

قوله: (مصلياً على النبي المصطفى) (مصلياً) حال مقدرة، والحال المقدرة هي التي تحدث فيما بعد؛ كقوله تعالى: ﴿فَادْخُلُوهَا خَالِدِينَ﴾ [الزمر: ٧٣] والصلاة على النبي ﷺ لا تقع وقت حمده لله، وإنما تقع بعد الانتهاء منه، ويصح أن تكون مقارنة، ومقارنة الألفاظ وقوعها متصلة، وفي بعض النسخ «مصلياً على الرسول المصطفى».

قوله: (وآله المستكملين الشرفا) الأظهر في آله: أنهم أتباعه على دينه، ويدخل فيهم دخولاً أولاً أتباعه من قرابته؛ لأنهم آل من جهة الأتباع، ومن جهة القرابة، والشرفا: إن كان بفتح الشين فهو مفعول به منصوب بالفتحة الظاهرة، والألف للإطلاق، وإن كان بضم الشين فهو نعت ثانٍ ل(آل) مجرور بكسرة مقدرة على الألف؛ لأنه مقصور من الممدود، وأصله: (الشرفاء) جمع شريف؛ كظريف وظرفاء. والشريف: من جمع علو النسب مع حميد الصفات وعلو القدر، وعلى

(١) من المترجمين لابن مالك من يزيد في نسبه فيقول: (محمد بن عبد الله بن عبد الله بن مالك) ومنهم من يقول: (محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله بن مالك...) راجع مقدمة كتابه «إكمال الإعلام» (١/١٣).

(٢) بلاد الأندلس بعيدة جداً عن موطن العرب، ومنهم طيء، لكن من المعروف أن جيوش الفتح الإسلامي كانت تضم أشتاتاً من أبناء القبائل العربية.

(٣) ترجم لابن مالك كثيرون، راجع مقدمة «إكمال الإعلام بمثلث الكلام» لابن مالك. تحقيق سعد الغامدي (١/١٢).

هذا يكون مفعول (المستكملين) محذوفاً تقديره: أنواع الفضائل.  
 قوله: (وأستعين الله في ألفيه) أي: أطلب العون من الله تعالى.  
 وفي الحديث: «اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلاً، وأنت تجعل الحزن إذا شئت سهلاً»<sup>(١)</sup>.

وقوله: (في ألفيه)، (في) بمعنى (على) لأن الاستعانة وما تصرف منها تتعدى بـ(على). قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ الْمُسْتَعَانُ عَلَىٰ مَا تَصِفُونَ﴾ [يوسف: ١٨]<sup>(٢)</sup>.

و(ألفيه) أي: عدد أبياتها ألف بيت، من بحر الرجز. وقد قيل: إنها تنقص ستة أبيات. وقيل: أكثر. وقد وجد من شراحها من يزيد أو ينقص بعض الأبيات<sup>(٣)</sup>.

وقد جاءت مقدمة الألفية في سبعة أبيات، والختام في أربعة. والباقي يختص بالمادة العلمية وعددها (٩٩١) بيتاً، فيكون المجموع (١٠٠٢)، وهذا العدد هو المثبت في شرحي هذا، وهي الطبعة التي عليها شرح ابن عقيل وغيره.

وقوله: (مقاصد النحو بها محويه) وصفها بذلك ليعتني بها الطالب حفظاً وفهماً. ومقاصد النحو: مهماته. ومعنى (محويه) أي: مجموعة.

قوله: (تقرب الأقصى بلفظ موجز) أي: تقرب المعنى البعيد وغوامض المسائل، تقربها للأفهام (بلفظ موجز) أي: قليل الحروف كثير المعنى.

قوله: (وتبسط البذل بوعدها المنجز) البذل؛ أي: العطاء. وتبسط؛ أي: تُوسَّع، والوعد المنجز: الموفى به بسرعة.

(١) أخرجه ابن السني عن أنس رضي الله عنه في «عمل اليوم والليلة» وصححه ابن حبان، وقال الحافظ ابن حجر: هذا حديث صحيح.

(٢) انظر: «حاشية الخضري» (١٠/١).

(٣) انظر: «المرادي وكتابه: توضيح مقاصد الألفية» للدكتور علي عبود الساهي، ص ١٣٧.

قوله: (وتقتضي رضاءً بغير سخط) أي: تطلب الرضا من قارئها غير مشوب بالسخط، فلا يعترض على مؤلفها كثيراً.

قوله: (فائقة ألفية ابن معطي) وهو الشيخ أبو الحسن يحيى بن عبد المعطي بن عبد النور، الزواوي، نسبة إلى زواوة - اسم قبيلة موطنها شمال أفريقية - ولد سنة (٥٦٤هـ) في (بجاية) على ساحل البحر الأبيض، وهو صاحب الألفية المشهورة وغيرها من الكتب، وقد شرح ألفيته كثيرون، منهم: عبد العزيز الموصلي من علماء القرن السابع، وشرحه مطبوع في مجلدين. مات ابن معطي سنة (٦٢٨هـ) بمصر.

وألفية ابن مالك تفوق ألفية ابن معطي لفظاً ومعنى.

أما اللفظ: فلأنها من بحر واحد، وهو بحر الرجز. وألفية ابن معطي من الرجز والسريع، كما نص هو على ذلك.

ومعنى: لأنها أكثر منها أحكاماً. كذا قيل في توضيح عبارة ابن مالك، وهذا لا يعني الأفضلية المطلقة.

فأولاً: أن ابن معطي هو صاحب الفكرة، وهو المبدع في هذا المجال. فقد كتب ألفيته على نسق ونمط لم يسبق إليه، وكفاه بذلك فخراً. وابن مالك سار على منواله.

وثانياً: أن لألفية ابن معطي مزايا ليست لألفية ابن مالك يتبينها الدارس لهما:

منها: أن ألفية ابن معطي مملوءة بالآيات القرآنية والشواهد الشعرية، وهذا قليل في ألفية ابن مالك.

ومنها: أنه يبدأ بالتعريف ثم يذكر الأحكام، وهذا مفقود في مواضع مهمة من الألفية<sup>(١)</sup>.

ومنها: سلاسة الأسلوب وسهولة التعبير، وإشراق المعنى.

(١) انظر للموازنة: «مقدمة المحقق لشرح ألفية ابن معطي» (٧٦/١) وما بعدها.

وفي ألفية ابن مالك يظهر حسن الترتيب والتبويب والتنظيم والتنسيق مما يجعلها سهلة الاستيعاب، في حين أن ألفية ابن معطي خلت من التبويب، فإنه قد نظمها نظماً متصلاً، وكأنها تبحث في موضوع واحد.

جزى الله هذين العالمين خيراً على ما بذلا من جهد ووقت..  
قوله: (وهو يسبق حائز تفضيلاً) أي: هو أفضل مني لسبقه إياي،  
فإن ابن مالك ولد سنة (٥٩٨هـ) أو (٦٠٠هـ) ومات سنة (٦٧٢هـ)، وابن معطي ولد سنة (٥٦٤هـ) ومات سنة (٦٢٨هـ).

قوله: (مستوجب ثنائي الجميلاً) أي: لانتفاعي بما أُلِّفُ واقتدائي به، وهو يشير بذلك إلى فضل المتقدم على المتأخر، وما يستحقه السلف من ثناء الخلف ودعائهم، فإن ابن مالك تابع لابن معطي في هذا النوع من التأليف ومستفيد منه؛ لأن ابن معطي كتب ألفيته على نسق لم يسبق إليه، كما تقدم، والألف في قوله: (الجميلاً) للإطلاق، وهي الألف التي تلحق حرف الروي إذا كان متحركاً، وتسمى القافية المطلقة، وتقابلها القافية المقيدة، وهي ما كان فيها حرف الروي ساكناً.  
وقوله:

(والله يقضي بهبات وافر له في درجات الآخرة)  
هذا دعاء من ابن مالك، ولو عمّ المسلمين بالدعاء لكان أولى.  
وقدم نفسه لحديث أبي بن كعب رضي الله عنه أن رسول الله ﷺ كان إذا ذكر أحداً فدعا له بدأ بنفسه<sup>(١)</sup>.

والهبات: العطايا. (وافره) أي: تامة..



(١) رواه الترمذي، وهو حديث صحيح.

## باسم الرحمن الرحيم

### الكلام وما يتألف منه

٨ - كَلَامُنَا: لَفْظٌ مُفِيدٌ كـ (أَسْتَقِمُّ) وَأَسْمٌ وَفَعْلٌ ثُمَّ حَرْفُ الْكَلِمِ تعريف الكلام والكلم

٩ - وَاحِدُهُ كَلِمَةٌ، وَالْقَوْلُ عَمٌّ وَكَلِمَةٌ بِهَا كَلَامٌ قَدْ يُؤَمُّ

الكلام لغة: اللفظ الموضوع لمعنى مفيد أو غير مفيد.

واصطلاحاً: اللفظ المفيد.

والمراد بالمفيد: ما يفهم منه معنى يحسن السكوت عليه، بحيث

لا يبقى السامع منتظراً لشيء آخر.

مثاله: الله ربنا، ومحمد ﷺ نبيّنا.

وقوله: (اللفظ) أي: الصوت المشتمل على بعض الحروف

الهجائية، بخلاف الإشارة، والكتابة، وعقد الأصابع، ونحو ذلك، فلا يسمى كلاماً عند النحاة.

وقوله: (المفيد) يخرج الكلمة، نحو: خالد، والمركب الإضافي،

نحو: أبو عبد الله، والإسناد المتوقف على غيره، نحو: إن قدم هشام...، فإن الاختصار على مثل ذلك لا يفيد.

وأقل ما يتألف منه الكلام: اسمان، مثل: الغيبة محرمة، أو فعل

واسم، مثل: جاء الحق.

أما الكلم فهو: ما تركب من ثلاث كلمات فأكثر، سواء أفاد،

نحو: العدل أساس الملك، أو لم يفد، نحو: إن حضر ضيف..

والكلم: اسم جنس جمعي<sup>(١)</sup> يفرق بينه وبين مفرده بالتاء،

(١) اعلم أن (الجنس) - وهو من مصطلحات أهل المنطق - لفظ يراد به جملة الشيء =

فيقال: كلمة. والكلمة هي: اللفظ الموضوع لمعنى مفرد.

والكلمة ثلاثة أقسام: اسم وفعل وحرف.

فالاسم: ما دلّ على معنى في نفسه من غير إشعار بزمن، مثل: كتاب.

والفعل: ما دلّ على معنى في نفسه وأشعر بهيئته بأحد الأزمنة الثلاثة<sup>(١)</sup>، مثل: كتب، يكتب، اكتب.

والحرف: ما دلّ على معنى في غيره، مثل: (الواو) لا تدل على معنى في نفسها، بل في غيرها، مثل: والله إن الحق منتصر.

وبين الكلام والكلم عموم وخصوص من وجه<sup>(٢)</sup>، يجتمعان فيما أفاد، ويتألف من ثلاث كلمات فأكثر، نحو: قد قامت الصلاة. وينفرد

= ومجموع أفراده وهو أعم من النوع. وقد استعمل النحاة هذا التعبير في مجال الدلالة على الشيوخ والعمومية في النوع الواحد. فكلمة إنسان، شجرة، معدن، هي أسماء عامة ليس فيها سوى المعنى الذهني المجرد، دون أن يستحضر الذهن شخصاً معيناً أو شجرة معينة أو معدناً معيناً. والكلمة جنس يندرج تحتها الاسم والفعل والحرف. وكل منها نوع. واسم الجنس ثلاثة أنواع:

أ - اسم جنسي جمعي، وهو: ما دلّ على ثلاثة فأكثر، وفرق بينه وبين واحده بالتاء، كشجر وشجرة، أو بالياء كروم ورومي. وهو في الحالين لا ترد ألفاظه على أوزان الجموع المعروفة.

ب - اسم جنس إفرادي، وهو: ما يصدق على الكثير والقليل بلفظ واحد، كماء وذهب...

ج - اسم جنس آحادي، وهو: ما أريد به فرد غير معين. لا بد من استحضار صورته في الذهن مثل أسامة للأسد. وسيأتي هذا في باب «العلم» إن شاء الله.

(١) المراد بالهيئة: الحالة التصريفية نحو: كتب (للماضي) يكتب (للمستقبل والحاضر) اكتب (للمستقبل) أما نحو: أمس، الآن. فهذا يدل على الزمن بذاته لا بهيئته فليس بفعل.

(٢) المموم والخصوص من وجه: هو النسبة بين معنى كلي ومعنى كلي آخر. وكل منهما ينطبق على بعض الأفراد التي ينطبق عليها الآخر. وينفرد بانطباقه على أفراد لا ينطبق عليها الآخر. ومثال ذلك: إنسان، أبيض. فإنهما يجتمعان في الإنسان الأبيض كالعربي والرومي. وينفرد الأبيض عن الإنسان في الثلج والسكر - مثلاً - وينفرد الإنسان عن الأبيض في الزنجي - مثلاً - فهو إنسان أسود. ومثل ذلك: كلام وكلم.

الكلم فيما لم يفد، نحو: إذا جاء أخوك.. وينفرد الكلام فيما أفاد ولم يتألف من ثلاث كلمات، نحو: الصدق فضيلة.

والقول: هو كل لفظ نطق به الإنسان، مفرداً كان أو مركباً، مفيداً كان أو غير مفيد، فهو ينطبق على الكلام وعلى الكلم وعلى الكلمة، فهو يعم الجميع عموماً مطلقاً<sup>(١)</sup>، وينفرد الأعم وهو القول، بنحو: كتاب علي. فليس هذا بكلام ولا كلم ولا كلمة؛ لما تقدم.

وتطلق الكلمة أحياناً ويراد بها الكلام، نحو: ألقى إمام المسجد كلمة. وهذا من باب تسمية الشيء باسم بعضه. ومن ذلك قول الله تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّهَا كَلِمَةٌ مَوْقَالُهَا﴾ [المؤمنون: ١٠٠] وقول النبي ﷺ: «أصدق كلمة قالها لبید: ألا كل شيء ما خلا الله باطل»<sup>(٢)</sup>، وقوله: «الكلمة الطيبة صدقة»<sup>(٣)</sup>.

وهذا معنى قول ابن مالك: (كلامنا.. إلخ) أي: الكلام عندنا معشر النحويين هو اللفظ المفيد، ولا يكون مفيداً إلا إذا كان مركباً، ثم مثل بقوله: استقم. وهو مركب من فعل أمر وفاعل مستتر. وقد استغنى بالمثل عن أن يقول: فائدة يحسن السكوت عليها. ثم ذكر أن الكلم ثلاثة أقسام، ومفرده كلمة. وأن القول يشمل بمعناه كل الأقسام (الكلام والكلم والكلمة).

وقوله: (وكلمة بها كلام قد يؤم) بضم الياء، أي: تطلق الكلمة، ويُقصد بها الكلام.. والتقليل في قوله: (قد يؤم) مراد به التقليل النسبي

(١) العموم والخصوص المطلق: النسبة بين معنى وآخر مخالف له في المفهوم، وذلك من جهة أن أحدهما ينطبق على كل ما ينطبق عليه الآخر من أفراد دون العكس. أي: والثاني ينطبق فقط على بعض الأفراد التي ينطبق عليها قرينه. مثل: حيوان، إنسان. ففي كلمة (حيوان) عموم؛ لأنه ينطبق على أفراد الثاني وعلى غيرها، كالفرس والغزال. وكلمة (إنسان) تنطبق على بعض الأفراد التي ينطبق عليها لفظ: (حيوان) دون بعض كالغزال. ففيها خصوص، ومثل ذلك: (قول) فهي أعم مطلقاً (كلام) أخص مطلقاً (راجع «ضوابط المعرفة» للميداني ص ٤٨، ٤٩).

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) رواه البخاري ومسلم.



أي: استعمال (الكلمة) في الجمل قليل بالنسبة إلى استعمالها في المفرد لا قليل في نفسه، فإنه كثير. وقوله: (وكلمة) بكسر الكاف هي إحدى اللغات الثلاث فيها. وقوله: (ثم حرف..) (ثم) بمعنى واو العطف، إذ لا معنى للتراخي بين أقسام الكلمة. ويكفي في انحطاط درجة الحرف عن قسميه تأخيرهما.

\* \* \*

## ١٠ - بِالْجَرِّ وَالتَّنْوِينِ وَالنُّدَا وَ(أَلْ) وَمُسْنَدِ لِلْإِسْمِ تَمْيِيزُ حَصَلَ

علامات  
الاسم

لما ذكر أنواع الكلمة وهي: الاسم والفعل والحرف شرع في ذكر علاماتها. فذكر في هذا البيت خمس علامات، يتميز بها الاسم عن الفعل والحرف؛ إذا وجدت واحدة منها أو كان اللفظ قابلاً لها، كانت دليلاً على أن الكلمة (اسم) وقد تعددت هذه العلامات؛ لأن الأسماء متعددة الأنواع، فقد تصلح العلامة لاسم ولا تصلح لآخر.

**الأولى:** الجر. وليس المراد به حرف الجر؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم؛ فقولك: أشرت إليه بأن قم. بل المراد كون الكلمة مجرورة، نحو: صليت في مسجدٍ واسعٍ. قال تعالى: ﴿رَبِّهِمُ اللَّهُ الرَّحْمَنُ الرَّحِيمُ﴾<sup>(١)</sup>.

**الثانية:** التنوين<sup>(٢)</sup>: وهو نون ساكنة زائدة لغير توكيد، تلحق آخر

(١) بسم الله: الباء حرف جر. واسم: مجرور بالباء. والجار والمجرور متعلق بمحذوف متأخر يقدر بما يناسب المقام. نحو: أقرأ، أكتب، أكل. والباء للاستعانة. وإنما قُدِّرَ المتعلق متأخراً لفائدتين:

١ - الحصر: لأن تقديم المعمول يفيد الحصر عند البلاغيين. فقولك: باسم الله أقرأ بمنزلة: لا أقرأ إلا باسم الله.

٢ - تيمناً بالابتداء باسم الله تعالى.

و(اسم) مضاف، ولفظ: (الله) مضاف إليه (الرحمن) صفة (الرحيم) صفة ثانية.

(٢) التنوين في الأصل: التصويت والترنيم. ونونت الكلمة: أدخلت النون. وكان الأصل أن يكتب التنوين نوناً كما يكتبها علماء العروض، فنقول: كتب محمدٌ واجِبٌ.. لكن عدلوا عن هذا الأصل فاكشفوا بالرمز على ذلك، وهو تكرار الحركة =

الأسماء لفظاً لا خطأ ولا وقفاً، نحو: كتب محمدٌ واجباً بخط جميلٍ.

والتنوين أربعة أنواع:

١ - تنوين التمكين<sup>(١)</sup>: وهو اللاحق لغالب الأسماء المعربة المنصرفة، نحو: جاء خالدٌ مستبشراً، ومنه قوله تعالى: ﴿مُحَمَّدٌ رَسُولُ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩]. وخرج بالأول: جمع المؤنث السالم، نحو: مسلماتٌ. وبالثاني: الاسم المنقوص الممنوع من الصرف، نحو: (جوارٍ) كما سيأتي إن شاء الله.

٢ - تنوين التنكير: وهو اللاحق لبعض الأسماء المبنية، فرقاً بين معرفتها ونكرتها، فما نونٌ منها كان نكرة، وما لم ينونْ فهو معرفة، نحو: (صه) إذا تكلم غيرك. فهذا اسم فعل أمر معناه: اسكت عن كل كلام. فإن أردت السكوت عن كلام معين قلت: (صه). بدون تنوين.

٣ - تنوين المقابلة: وهو اللاحق لجمع المؤنث السالم؛ ليكون في مقابلة النون في جمع المذكر السالم<sup>(٢)</sup>، نحو: حضرت بناتٌ عاقلاتٌ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ٧٢]<sup>(٣)</sup>.

٤ - تنوين العوض: وهو ما كان عوضاً عن محذوف، وهو ثلاثة أنواع:

= عند الكتابة بالقلم. مع ملاحظتها عند النطق في حالة الوصل لا في حالة الوقف. (١) سمي بذلك لأنه يدل على شدة تمكن الاسم في باب الأسماء؛ أي: إنه لم يشبه الحرف فيبنى، ولا الفعل فيمنع من الصرف. وإذا أطلق التنوين فإنما يراد به هذا النوع، وذلك لأصالته في هذا الباب ورد ما سواه إليه؛ ولأنه استوعب من الأسماء أكثرها.

(٢) يقول النحاة: إن التنوين في المفرد يفيد تمام الكلمة؛ ولهذا يحذف عند الإضافة، وفي جمع المذكر السالم تأتي النون عوضاً عن التنوين، وفي جمع المؤنث السالم قالوا: إن التنوين في مقابلة النون في جمع المذكر، والحق أن علة ذلك كله هو السماع عن العرب.

(٣) جنات: مفعول ثانٍ لَوَعَدَ.

١ - عوض عن جملة: وهو الذي يلحق (إذ) المسبوقه بكلمة حين أو ساعة وما أشبههما، عوضاً عن جملة تكون بعدها، نحو: قدم والذي وكنت حينئذ غائباً؛ أي: حين إذ قدم. قال تعالى: ﴿وَيَوْمَئِذٍ يُفْرِحُ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [الروم: ٤] أي: ويوم إذ غلبت الروم يفرح المؤمنون؛ لأن (إذ) من الظروف الملازمة للإضافة إلى الجمل، كما سيأتي في «الإضافة» إن شاء الله.

٢ - عوض عن اسم: وهو اللاحق لكل وبعض) عوضاً عما تضافان إليه، نحو: كلٌ يسمع النصيح، والمستفيد قليل، ونحو: زملائي كثيرون، فدعوت بعضاً، وتركت بعضهم. قال تعالى: ﴿كُلُّ لَوْ قَتَلْتُون﴾ [البقرة: ١١٦].

٣ - عوض عن حرف: وهو اللاحق لاسم منقوص ممنوع من الصرف، نحو: الليالي مواضي بحوادثها، شرب الزرع من سواقٍ فياضة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمِنْ قَوْفِهِمْ غَوَاشٍ<sup>(١)</sup>﴾ [الأعراف: ٤١] والأصل: مواضي، وسواقي، وغواشي. فالتنوين عوض عن الياء المحذوفة، التي كانت العرب تحذفها (من فواعل وأشباهاها) في حالتي الرفع والجر، فالكلمة مرفوعة بضممة مقدرة على الياء المحذوفة، ومجرورة بفتحة نيابة عن الكسرة فوق الياء المحذوفة.

العلامة الثالثة: النداء. وليس المراد به دخول حرف النداء؛ لأنه قد يدخل في اللفظ على ما ليس باسم؛ كقوله تعالى: ﴿يَكَلِّتُ قَوْمِي يَعْلَمُونَ﴾ [يس: ٢٦] على أحد الإعرابين<sup>(٢)</sup> وإنما المراد كون الكلمة مناداة، نحو: يا خالد أكرم أباك. قال تعالى: ﴿يَتْلَاهُ عِيسَى<sup>(٣)</sup>﴾ قَدْ صَدَّقَتْ الرُّؤْيَا<sup>(٤)</sup> [الصافات: ١٠٤، ١٠٥].

(١) جمع غاشية ومن معانيها: الغطاء، فالمعنى - والله أعلم - لهم من جهنم مهاد؛ أي: فراش يمتدونه من النار ﴿وَمِنْ قَوْفِهِمْ غَوَاشٍ﴾ أي: أغطية يتغطون بها من النار. (وغواشي) مبتدأ مؤخر مرفوع بضممة مقدرة على الياء المحذوفة.

(٢) وهو أن تكون (يا) للنداء والمنادى محذوف، فإن كانت للتنبيه فلا شاهد فيها.

العلامة الرابعة من علامات الاسم: دخول (أل) على الكلمة، نحو: قدم المسافر.

العلامة الخامسة: الإسناد إليه؛ أي: إلى الاسم، وهو أن يُنسب إلى الكلمة حكم تحصل به الفائدة نفيًا أو إثباتًا، نحو: صليت مع الجماعة. قال تعالى: ﴿وَأَلْقَيْتُ عَلَيْكَ مَحَبَّةً مِّنِّي﴾ [طه: ٣٩] فالتاء اسم؛ لأنه أسند إليه الصلاة في الأول. وإلقاء المحبة في الثاني، ونحو قولك: المؤمن لن يتأخر عن فعل الخير. فيه إسناد عدم التأخر إلى المؤمن، وهذه العلامة من أنفع العلامات، وبها يستدل على اسمية الضمائر، وقد يدخل عليها حرف الجر، لكن أثره غير ظاهر فيها.

وهذا معنى قوله: (بالجر والتنوين... إلخ) أي: حصل تمييز للاسم عن غيره بالجر والتنوين والنداء وأل. (ومسند للاسم) أي: إسناد إلى الاسم، فهو اسم مفعول أريد به المصدر، وظاهر كلامه: أن التنوين كله من خواص الاسم، وليس كذلك، بل المختص به الأربعة المذكورة<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

علامات الفعل  
١١ - بِتَا (فَعَلْتُ) وَ(أَنْتُ) وَيَا (أَفْعَلِي) وَتُونِ (أَقْبَلَنَّ) فِعْلٌ يَنْجَلِي

لما ذكر علامات الاسم ذكر علامات الفعل وهي:

١ - تاء الفاعل: للمتكلم، نحو: قمْتُ بواجبي. أو للمخاطب، نحو: أنتَ زرتَ المريض. قال تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُ قُلْتُمْ فَقَدْ عَلِمْتُمْ﴾ [المائدة: ١١٦]. أو للمخاطبة، نحو: أنتِ رببتِ أولادك. قال تعالى: ﴿فَإِذَا خَفِيَ عَلَيْهِ فَكَالِيهِ فِي الْيَمِّ﴾ [القصص: ٧].

٢ - تاء التانيث الساكنة أصالة، نحو: صامتُ هند يوم الخميس. قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتِهِ قُصِّيهِ﴾ [القصص: ١١] وقد تتحرك بالكسر أو الفتح لعارض، كالخلاص من التقاء الساكنين، فالأول نحو: ﴿قَالَتْ

(١) انظر: بقيتها في شروح الألفية.

أَمْرًا تُ الْمَرْيِزُ ﴿يوسف: ٥١﴾، والثاني نحو: ﴿ثُمَّ أَسْرَوْنَاهُ إِلَى الْمَلَأِ وَهِيَ دُحَانٌ فَقَالَ لَهَا وَلِلْأَرْضِ أَنْتِنَا طَوْعًا أَوْ كَرْهًا قَالَتَا أَتَيْنَا طَائِعِينَ﴾ ﴿١١﴾ [فصلت: ١١].

وقد توجد الساكنة في بعض الحروف، نحو: رُبَّتْ وَثُمْتُ، بالتسكين. وهذا قليل، والأكثر الفتح، نحو: رُبَّتْ كلمة فتحت باب شقاق، ثُمْتُ جلبت أمراً لا تُحمد عقباه.

٣ - ياء المخاطبة، نحو: احذري أعداء المرأة. قال تعالى: ﴿فَكُلِّي وَأَسْرِفِي وَتَرَيِ عَيْنًا<sup>(١)</sup>﴾ [مريم: ٢٦] وإنما قال ابن مالك: (ويا افعلي) ولم يقل: (ياء الضمير) لأن هذه تشمل ياء المتكلم، وليست خاصة بالفعل، بل تكون فيه وفي الاسم والحرف؛ كقوله تعالى: ﴿رَبِّ اغْفِرْ لِي وَلِرَبِّكَ<sup>(٢)</sup>﴾ [نوح: ٢٨]، وقوله تعالى: ﴿رَبِّ أَوْزِعْنِي أَنْ أَشْكُرَ بِمَنِّكَ﴾ [النمل: ١٩].

٤ - نون التوكيد ثقيلة كانت أو خفيفة. فالأولى نحو: والله لأفعلن الخير. والثانية نحو: احذرن قول السوء. قال تعالى: ﴿لَيْسَ جَنًّا وَلَكِنْ أَكُفًّا مِّنَ الصَّانِعِينَ﴾ [يوسف: ٣٢].

وهذا معنى قوله: (بتا فعلت... إلخ) أي: إن الفعل (ينجلي) أي: ينكشف ويتميز عن غيره بإحدى العلامات الآتية، وقد ذكرها، وهذه العلامات موزعة بين أنواع الفعل، لكل نوع بعض منها في آخره دون بعض<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) عيناً: تمييز منصوب.

(٢) (لوالدي) اللام حرف جر. والدي: اسم مجرور بالياء؛ لأنه مثنى، وياء المتكلم المدغمة مضاف إليه، وحذفت النون للإضافة. والأصل: لوالدين لي. والجار والمجرور متعلقان بالفعل (اغفر)، انظر: «النحو الوافي» (٩/٣، ١٧٨).

(٣) في اللغة أفعال ماضية لا تقبل تاء التأنيث ولا تاء الفاعل بسبب جمودها الطارئ عليها وإلا فهي باعتبار أصلها تقبل التاء. مثل (أفعل) للتعجب. و(حبذا) في باب «نعم وبئس». و(عدا وخلا وحاشا) في باب «الاستثناء».

١٢ - سَوَاهُمَا الْحَرْفُ كَ (هَلْ) وَ (فِي) وَ (لَمْ) ..... علامة الحرف

علامة الحرف أنه لا يحسن فيه شيء من علامات الأسماء، ولا علامات الأفعال. والحرف ثلاثة أنواع:

١ - مختص بالاسم، مثل: حروف الجر، وإن وأخواتها.

٢ - مختص بالفعل، مثل: قد والسين وسوف ولم.

٣ - مشترك بين الاسم والفعل، مثل: هل، وما.

\* \* \*

١٢ - ..... أَقْسَامُ الْفِعْلِ

١٣ - وَمَاضِي الْأَفْعَالِ بِالتَّامِّزِ، وَسِمٌ ..... وَعَلَامَةُ كُلِّ قِسْمٍ

لما ذكر علامات الفعل مجملة. شرع في بيان أقسام الفعل، وعلامة كل قسم.

١ - فالفعل المضارع: هو ما دلّ على حدث وزمن صالح للحال أو الاستقبال<sup>(١)</sup> وعلامته صحة دخول (لم) عليه؛ كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ [الإخلاص: ٣].

٢ - والفعل الماضي: هو ما دلّ على حدث وزمن فات قبل النطق به<sup>(٢)</sup>، وعلامته قبول تاء الفاعل، نحو: ﴿إِنِّي تَبْتُ إِلَيْكَ﴾ [الأحقاف: ١٥] أو تاء التانيث الساكنة، نحو: ﴿وَاللَّهُ أَعْلَمُ بِمَا وَضَعْتَ﴾ [آل عمران: ٣٦].

(١) هذا إذا تجرد عن القرائن. فإن وجد قرينة تَعَيَّنَ الحال أو تَعَيَّنَ الاستقبال. فالأول: مثل أن يقترون ببعض الظروف، مثل: الآن أو الساعة، مثل: أسير معك الآن.. والثاني: أن يقترون بظرف مستقبل، مثل (إذا) نحو: أזורك إذا تزورني.. وقد ينصرف إلى الماضي وذلك إذا تقدمته (لم) نحو: لم يحضر الضيف.

(٢) قد ينصرف الفعل الماضي إلى الحال، وذلك إذا كان من صيغ العقود التي تقع بمجرد التعبير عنها بصيغة الماضي. كعقود البيع والشراء مثل: بعته، اشتريته، أجرت، أو عقود الأنكحة، أو إنشاء الأفعال كإنشاء الطلاق ونحو ذلك مما يقصد المتكلم إيقاعه، لا الإخبار عن وقوعه، وإلا كان من قبيل الماضي.

٣ - فعل الأمر: وهو ما دل بذاته على أمر مطلوب تحقيقه في زمن مستقبل، وله علامتان:

الأولى: دلالته على الطلب.

الثانية: قبول نون التوكيد، نحو: أَكْرَمَنَّ الْمَسْكِينِ. ولم يأت في القرآن فعل الأمر مؤكداً بالنون على الرغم من جواز توكيده بها.

وهذا هو المراد بقوله: (فعل مضارع يلي لم... إلخ) أي: إن علامة المضارع أن يلي (لم) الجازمة، وقوله: (كَيْشَمَ) فعل مضارع بفتح الشين على الأفصح، ماضيه (شَمَ) من قولك: شَمِمْتَ الطيب. وهو من باب فرح. ثم ذكر أن الماضي يختص من تلك العلامات بقبوله التاء المتحركة للفاعل، أو الساكنة للتأنيث، ومعنى (مِرْ) أي: مَيَّرَ. ثم بيّن أن فعل الأمر يوسم؛ أي: يعلم ويعرف بقبوله نون التوكيد، مع دلالته على الطلب، وهو معنى قوله: (إن أمر فهم).

\* \* \*

١٤ - وَالْأَمْرُ إِنْ لَمْ يَكْ لِلنُّونِ مَحَلٌّ فِيهِ هُوَ أَسْمٌ نَحْوُ: (صَهْ) وَ(حَبَّهْلُ) اسم فعل الأمر

إذا دلت الكلمة على الطلب، ولم تقبل نون التوكيد فهي اسم فعل أمر، مثل: صه إذا تكلم غيرك. فهي وإن دلت على طلب السكوت؛ لأنها بمعنى اسكت، لكنها لا تقبل النون، ومثله: حَبَّهْلُ بمعنى: أقبل.

وخص ابن مالك اسم فعل الأمر بالذكر دون اسم الفعل المضارع، نحو: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أَفِي﴾<sup>(١)</sup> [الإسراء: ٢٣] أي: أتضجر. واسم الفعل الماضي، نحو: ﴿هَيَّاتَ هَيَّاتَ لِمَا تُوْعَدُونَ﴾<sup>(٢)</sup> [الأنبياء: ١٠٦].

(١) قوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَآ أَفِي﴾ (أف) اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

(٢) هيهات: اسم فعل ماض مبني على الفتح لا محل له: والثانية توكيد، واللام زائدة إعراباً لا معنى و(ما) فاعل. وجملة (توعدون) صلة. أي: بُعد ما توعدونه من البعث.

[المؤمنون: ٣٦] أي: بُعد؛ لكثرتة في اللغة دون أخويه، كما سيذكر ذلك في باب «أسماء الأفعال».

فإن قبلت الكلمة النون، ولم تدل على الأمر، فهي فعل مضارع، نحو: ﴿لَنُخْرِجَنَّكَ يَشْعَبُ﴾ [الأعراف: ٨٨].

وهذا معنى قوله: (والأمر إن لم يك للنون محل فيه...) أي: إن دلت الكلمة على الطلب، وهذا مأخوذ من قوله: (والأمر) ولم تقبل نون التوكيد، فهي اسم فعل أمر.

وقوله: (هو اسم) خبر المبتدأ (الأمر) وليس جواباً للشرط؛ لعدم اقترانه بالفاء<sup>(١)</sup>.



(١) وهذه قاعدة وهي: إذا تقدم المبتدأ على أداة الشرط فإن اقترن ما بعدهما بالفاء أو كان صالحاً لمباشرة الأداة كان هو الجواب والخبر محذوفاً، وإلا كان خبراً والجواب محذوفاً؛ لأن الأغلب دخول الفاء في جواب الشرط، لا في خبر المبتدأ. ومحل ذلك باب «عوامل الجزم» إن شاء الله.



## الْمُعَرَّبُ وَالْمَبْنِي

١٥ - وَالْأَسْمُ مِنْهُ مُعَرَّبٌ وَمَبْنِي لَشَبِّهِ مِنْ الْحُرُوفِ مُدْنِي<sup>(١)</sup> الاسم قسمان: معرب ومبني.

المعرب  
والمبني من  
الاسماء  
وسبب البناء

فالمعرب: ما يتغير آخره بسبب العوامل الداخلة عليه، مثل: حضر الضيف، صافحت الضيف، فرحت بالضيف. فالأول: مرفوع؛ لأنه معمول عامل يقتضي الرفع على الفاعلية وهو (حضر). والثاني: منصوب؛ لتغير العامل بعامل آخر يقتضي النصب على المفعولية، وهو الفعل (صافحت). والثالث: مجرور؛ لتغير العامل بعامل آخر يقتضي الجر، وهو الباء<sup>(٢)</sup>.

والمبني: ما يلزم حالة واحدة، ولا يتغير آخره بسبب ما يدخل عليه من العوامل، مثل: هذا الطالبُ فاز على زملائه. هنأت هذا الطالب. سلمت على هذا الطالب. (فذا) مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر، ولم يتغير آخره.

وسبب بناء الاسم مشابهته الحرف في وجه من الأوجه التي سيذكرها<sup>(٣)</sup>.

(١) قوله: (ومبني) مبتدأ، وخبره محذوف. والتقدير: ومنه مبني. ولا يعطف على قوله: (معرب) لأنه يستلزم أن بعض الاسم معرب ومبني في آن واحد، إلا إن كان المراد بالاسم الجنس.

(٢) العامل هو: ما أوجب كون آخر الكلمة على وجه مخصوص من الإعراب. وهو لفظي كالأفعال والحروف، ومعنوي كالابتداء في رفع المبتدأ. وقد يكون العامل ظاهراً، وقد يكون مقدراً. وأما المعمول فهو: مدخول العامل ومحل تأثيره، كالفاعل والمفاعيل.

(٣) أذكر هذه التفاصيل من باب توضيح الألفية وإلا فالقاعدة السليمة في هذا الباب وغيره هو السماع عن العرب الأوائل. وعملية الإعراب والبناء هي محاكاة =

ومعنى البيت: أن الاسم منه ما هو معرب، ومنه ما هو مبني.  
بسبب الشبه الذي قَرَّبَهُ من الحرف.

وقوله: (مُذْنِي) اسم فاعل من (أدنى) تقول: أدنيت الشيء من الشيء، إذا قربته منه، والياء زائدة للإشباع؛ والأصل: مُذْنٍ؛ لأن ياء المنقوص المنكّر غير المنصوب تحذف وجوباً، نحو: هذا ساع إلى الخير.

\* \* \*

أنواع شبه الاسم بالحرف  
١٦ - كَالشَّيْءِ الْوَضْعِيِّ فِي أَسْمَى (جِئْتَنَا) وَالْمَعْنَوِيِّ فِي (مَتَى) وَفِي (هَذَا)  
١٧ - وَكَغِيَابَةِ عَنِ الْفِعْلِ بِلَا نَأْثِرٍ وَكَأَفْتِقَارِ أَصْلًا

ذكر في البيتين أوجه شبه الاسم بالحرف، الذي اقتضى بناء الاسم. وهذا الشبه مشروط فيه عدم وجود معارض يضعفه، مما هو من خصائص الأسماء، كالتثنية أو الإضافة، كما سنذكر ذلك إن شاء الله.

الأول: الشبه الوضعي: وهو أن يكون الاسم موضوعاً على حرف أو حرفين. فالأول: كالتاء من (فعلت) في قوله تعالى: ﴿هَآأَنَتَ فَعَلْتَ هَذَا يَٰأَهْلِيْنَ نَآيَٰ رَبِّهِمْ﴾ [الأنبياء: ٦٢] فهي اسم للإسناد إليها، ومبنية لأنها أشبهت الحرف في الوضع، لكونها على حرف واحد، فهي كباء الجر ولامه.

والثاني: مثل: (نا) في قوله تعالى: ﴿قَالُوا أَفَرَرْنَا﴾ [آل عمران: ٨١] فهي مبنية لشبهها الحرف في الوضع في كونها على حرفين، فهي شبيهة بنحو: قد، وبل.

فإن قيل: لِمَ أعرب (أب وأخ) مع أنهما على حرفين؟  
فالجواب: أن هذا الشبه بالحرف عارض؛ لأنهما ثلاثيان، إذ

= العرب. فما لزم حالة واحدة بني. وما تغير آخره بتغير العامل أعرب. انظر:  
«المقدمة» رقم (٧).

أصلهما (أَبُو وَأَخَوٌ) بدليل النسب إليهما (أَبَوِي وَأَخَوِي) وبدليل تثنيتهما على: (أَبَوَانِ وَأَخَوَانِ).

الثاني: الشبه المعنوي: وهو أن يتضمن الاسم معنى من معاني الحروف، سواء وضع لذلك المعنى حرف أم لا.

فالأول: كمتى في نحو: متى السفر؟ وقوله تعالى: ﴿مَتَى نَعُرُ اللَّهَ؟﴾ [البقرة: ٢١٤] فهي اسم استفهام شبيهه بهمزة الاستفهام في المعنى؛ لأن كلاً منهما يُسأل به عن معنى محدود. وكقوله تعالى: ﴿مَنْ يَعْمَلْ سُوءًا يُجْزَ بِهِ﴾ [النساء: ١٢٣] (فَمَنْ) اسم شرط شبيهه بـ (مَنْ) الشرطية في المعنى؛ لأن كلاً منهما يفيد التعليق والجزاء، الذي يتضح من الجملة التي بعدها.

فإن قيل: لِمَ أعربت (أَيُّ) الشرطية في مثل: أَيُّ خير تعمله بنفعك، وفي قوله تعالى: ﴿أَيُّنَا الْأَجَلَيْنِ﴾ [القصاص: ٢٨]، والاستفهامية في نحو: أَيُّ يوم تسافر فيه؟ وفي قوله تعالى: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾ [الأنعام: ٨١]<sup>(١)</sup>.

فالجواب: هو ما تقدم من أن شرط الشبه بالحرف ألا يوجد له معارض يضعفه. وقد أضيفت أَيُّ الشرطية والاستفهامية - هنا - لمفرد، فهما معه معربتان؛ لأن الإضافة من خصائص الأسماء.

والثاني: وهو ما أشبه حرفاً غير موجود، مثل: هنا. في قوله تعالى: ﴿اتَّبِعُوا فِي مَا هُمْ بِآيِينِكَ﴾ [الشعراء: ١٤٦] فهنا اسم إشارة للمكان مبني، وهو شبيه بحرف كان يستحق الوضع؛ لأن الإشارة معنى في المعاني التي حقها أن تؤدّى بالحرف الدال عليها، كما وضعوا للنفي (ما) وللنهي (لا) وللخطاب (الكاف) وللأستفهام (الهمزة) لكن العرب لم تضع لها حرفاً. فبنيت أسماء الإشارة؛ لتضمنها معنى حرف كان يستحق الوضع.

(١) (أي: في قوله تعالى: ﴿أَيُّنَا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتُ﴾ مفعول مقدم (لأقضيت) و(ما) زائدة إعراباً مؤكدة معنى، وفي قوله: ﴿فَأَيُّ الْفَرِيقَيْنِ﴾ مبتدأ خبره ﴿أَحَقُّ بِالْأَمْنِ﴾.

**الثالث: الشبه النيابي:** وهو أن يشبه الاسم الحرف في كونه ينوب عن الفعل ولا يدخل عليه عامل، فيؤثر فيه، ومثاله: صه عما يشين. وقوله تعالى: ﴿هَيَاتَ هَيَاتَ لِمَا تُوعَدُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٦] ف(صه) و(هيات) كل منهما مبني؛ لأنه أشبه الحرف في شيئين:

الأول: النيابة عن الفعل، فإن الحرف (لعل) - مثلاً - ناب عن الفعل أترجى، وليت عن أتمنى. وكذا (هيات) ناب عن الفعل: بُعد. و(صه) عن الفعل: اسكت.

الثاني: أنه لا يدخل عليه عامل، فإن الحروف لا تدخل عليها العوامل، فلا تقع فاعلاً ولا مفعولاً. وكذا اسم الفعل (صه) فهو مبني على السكون، لا محل له من الإعراب، و(هيات) مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب.

وقولنا: فيؤثر فيه: احتراز من المصدر النائب عن فعله، نحو: إحساناً إلى والديك؛ وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ إِحْسَنُا﴾ [الإسراء: ٢٣]، فهو نائب مناب الفعل (أحسنوا) لكنه معرب؛ لأنه تدخل عليه العوامل فتؤثر فيه. فتقول: (أعجبني إحسانك إلى والديك) فيكون فاعلاً، وتقول: (إحسانك إلى والديك واجب) فيكون مبتدأ. . وهكذا. .

**الرابع: الشبه الافتقاري:** وهو أن يكون الاسم مفتقراً افتقاراً لازماً إلى جملة أو شبهها، نحو: جاء الذي استعار الكتاب. قال تعالى: ﴿تَبَارَكَ الَّذِي نَزَّلَ الْفُرْقَانَ عَلَى عَبْدِهِ﴾ [الفرقان: ١] فالاسم الموصول محتاج إلى صلة بعده، توضح معناه، كما أن الحرف لا يظهر معناه إلاً بمجرور بعده. وعليه فلا بد من شرطين:

١ - الافتقار إلى جملة أو شبهها.

٢ - اللزوم والأصالة.

فإن اختل الأول أعرب الاسم؛ كقوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ

﴿١٥٩﴾ [الصفات: ١٥٩] ﴿سَبَّحَنَ﴾ اسم مصدر<sup>(١)</sup> منصوب بفعل محذوف تقديره: (أسبح) فهو معرب؛ لأنه وإن كان مفتقراً بالأصالة لكن إلى مفرد. وكذا إن اختلَّ الشرط الثاني، كقوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩] ﴿يَوْمَ﴾ مضاف إلى الجملة. والمضاف مفتقر إلى المضاف إليه، ولكنه ليس لازماً بل عارض في بعض التراكيب، إذ قد لا يضاف أصلاً، كقوله ﷺ: «من صام يوماً في سبيل الله باعد الله وجهه عن النار سبعين خريفاً»<sup>(٢)</sup>. وقد يضاف إلى مفرد، نحو: يوم الجمعة عيد للمسلمين.

وإلى هذه الأنواع الأربعة أشار بقوله: (كالشبه الوضعي..... إلخ) أي: إن الشبه الذي يدني الاسم ويقربه من الحرف؛ كالشبه الوضعي؛ أي: الشبه في الوضع، أو الشبه في المعنى. وكأن ينوب الاسم عن الفعل من غير أن يتأثر بالعوامل. فمراده بهذا القيد إخراج المصدر، كما تقدم. أو أن يحتاج دائماً إلى جملة بعده، والألف في قوله: (أصلاً) للإطلاق، وتقدم معناه في شرح مقدمة الناظم.

والخلاصة: أن البناء يكون في ستة أبواب: الضمائر، أسماء الاستفهام، أسماء الشرط، أسماء الإشارة، أسماء الأفعال، الأسماء الموصولة<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) اسم المصدر هو: اسم يدل على ما يدل عليه المصدر وهو الحدث، ولكن حروفه أقل منه نحو: أعطى مصدره: إعطاء. واسم المصدر: عطاء. ومثله: قَبَّلَ تقبيلاً وقُبِّلَ. فإن عوض عن النقص بحرف آخر كان مصدرًا نحو: وعد عدة، وسيأتي لهذا مزيد بيان في باب: «إعمال المصدر» - إن شاء الله تعالى -.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) هذا بالنظر إلى أوجه الشبه المذكورة، وإلا ففيه أسماء مبنية غير ما ذكر. كالأعداد المركبة نحو: أحد عشر وتسعة عشر وما بينهما، فهي مبنية على فتح الجزأين أبداً. ما عدا اثني عشر فيعرب إعراب المثنى. واسم (لا) النافية للجنس إذا كان مفرداً نحو: لا سرورَ دائم. وكذا المنادى إذا كان مفرداً علماً نحو: يا هشام أطمع والدك. أو نكرة مقصودة نحو: يا طالبُ أجب (تشير إلى طالب معين). . . ومثل ذلك (كم) وبعض الظروف مثل (حيث) وما ختم بـ(ويه)، إلى غير ذلك مما هو مذكور في بابه.

١٨ - وَمُعْرَبُ الْأَسْمَاءِ مَا قَدْ سَلِمَا مِنْ شَبِّهِ الْحَرْفِ كَد (أَرْضٍ) وَ (سُمَا) المعرب من الأسماء  
لما فرغ من ذكر الأسماء المبنية - وَقَدَّمَهَا لِأَنَّهَا مُحْصَوَةٌ - ذكر الأسماء المعربة، وهي خلاف المبنية، كما تقدم.  
والاسم المعرب نوعان:

الأول: صحيح، وهو ما يظهر إعرابه، مثل: كتاب، دار، قلم.  
الثاني: معتل، وهو ما لا يظهر إعرابه، بل يكون مقدراً؛ مثل: الفتى، القاضي، تقول: جاء الفتى، ورأيت الفتى، ومررت بالفتى. قال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ الْهَدْيَ هُدَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ٧٣] فالأولى منصوبة بفتحة مقدرة؛ لأنها اسم «إن»، والثانية مرفوعة؛ لأنها خبر لـ«إن». ولم تظهر حركة الإعراب على آخر الكلمة لوجود الألف، وهي لا تقبل الحركة. وسيأتي تفصيل القول فيهما - إن شاء الله تعالى -.

وهذا معنى قوله: (ومعرب الأسماء... إلخ) أي: إن المعرب من الأسماء هو ما سلم من شبه الحرف. سواء كان صحيحاً، مثل: (أَرْضٍ) أو معتلاً، مثل: (سُما) بضم السين، إحدى اللغات في الاسم، وهو مقصور، بدليل قول بعضهم: ما سُماك؟ أي: ما اسمك؟ ووجه الدلالة: أن الألف ثبتت مع الإضافة. فدل على أنه مقصور، مثل: هذا فتاك.

\* \* \*

١٩ - وَفَعْلٌ أَثَرٍ وَنُضْيٍ بُنْيَا وَأَعْرَبُوا مُضَارِعًا إِنْ عَرَبَا المعرب والمبني من الأفعال  
٢٠ - مِنْ ثَوْنٍ تَوَكِيدٍ مُبَاشِرٍ، وَمِنْ ثَوْنٍ إِنَاثٍ كَد (يُرْعَنُ مَنْ قُتِنَ)

لما ذكر المعرب والمبني من الأسماء شرع في بيان المبني والمعرب من الأفعال<sup>(١)</sup>. والأفعال الثلاثة:

١ - الفعل الماضي: وَيُنِي عَلَى الْفَتْحِ ظَاهراً؛ كقوله تعالى: ﴿جَاءَ

(١) اعلم أن الإعراب أصل في الأسماء؛ لأن أكثرها بل كلها معرب، ما عدا أسماء محصورة قليلة العدد - كما تقدم - والبناء أصل في الأفعال؛ لأنها كلها مبنية، إلا المضارع الذي لم يَخُلْ من البناء في بعض حالاته، كما سيتضح الآن - إن شاء الله -.

الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ ﴿[الإسراء: ٨١] أو مقدرًا، نحو: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ﴾ [الإسراء: ١].

ويُبنى على الضم إذا اتصلت به واو الجماعة<sup>(١)</sup>؛ كقوله تعالى: ﴿قَالُوا سُبْحَنَكَ﴾ [البقرة: ٣٢] ويُبنى على السكون إذا اتصل به ضمير رفع متحرك، (وهو تاء الفاعل أو نا الفاعلين أو نون النسوة). قال تعالى: ﴿وَإِذَا خِفَتْ عَلَيْهِ فَاتَّبِعْهُ﴾ [القصص: ٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّا هَذَا إِلَيْكَ﴾ [الأعراف: ١٥٦]، وقال تعالى: ﴿وَأَخَذْتُ مِنْكُمْ مِيثَاقًا غَلِيظًا﴾ [النساء: ٢١].

٢ - فعل الأمر: ويُبنى على ما يجزم به مضارعه<sup>(٢)</sup>. فالسكون إذا كان صحيح الآخر، نحو: امحض أخاك النصيحة<sup>(٣)</sup>. قال تعالى: ﴿فَاقْزُزْ﴾ [المدثر: ٢] أو اتصلت به نون الإناث، نحو: اتركن الإسراف. قال تعالى: ﴿وَأَقِمْنَ الصَّلَاةَ﴾ [الأحزاب: ٣٣] ويُبنى على حذف النون إذا اتصل به ضمير رفع ساكن، وهو: ألف الاثنين؛ كقوله تعالى: ﴿أَذْهَبَا إِلَيْنِ فِرْعَوْنَ إِنَّهُ طَغَى﴾ [طه: ٤٣]، أو واو الجماعة؛ كقوله تعالى: ﴿حَافِظُوا عَلَى الصَّلَوَاتِ وَالصَّلَاةِ الْوُسْطَى﴾ [البقرة: ٢٣٨]، أو ياء المخاطبة؛ كقوله تعالى: ﴿يَتَزَيَّرُ أَقْنِي رِيكَ وَأَسْجُدِي وَارْكَعِي مَعَ الرَّاكِعِينَ﴾ [آل عمران: ٤٣]. ويُبنى على حذف حرف العلة إذا كان معتل الآخر، نحو: افش السلام، ومنه قوله تعالى: ﴿ادْعُ إِلَى سَبِيلِ رَبِّكَ بِالْحُكْمِ وَالْمَوْعِظَةِ الْحَسَنَةِ﴾

(١) يرى كثير من النحويين أن الفعل الماضي لا يبنى على الضم، بل هو مبني على الفتح دائماً - سواء أكان ظاهراً أم مقدرًا - فالضمة هنا. وكذا السكون ليست علامة بناء بل هي لمناسبة الواو، والسكون لمنع توالي أربع متحركات في كلمتين. وما ذكرناه أيسر وأسهل على المتعلمين حيث لا ضرر فيه، والتيسير في هذا العلم مطلوب.

(٢) أي: تنظر لمضارع فعل الأمر الذي معك. فما كان علامة الجزم في المضارع فهو علامة البناء في الأمر.

(٣) أي: اجعلها خالصة من كل ما يشينها.

(٤) الوسطى: أي: الفضلى، والمراد بها صلاة العصر على الراجح.

[النحل: ١٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَأَمْرٌ بِالْمَعْرُوفِ وَأَنْهَ عَنِ الْمُنْكَرِ﴾ [لقمان: ١٧]، وقوله تعالى: ﴿يَتَأَيَّأُ الْإِنْسَانُ أَتَى اللَّهَ﴾ [الأحزاب: ١]. ويبنى على الفتح إذا اتصلت به نون التوكيد، نحو: اتوَكَّنَّ الجدال.

### ٣ - المضارع: وله حالتان:

الأولى: البناء: وذلك بأحد شرطين:

١ - أن تتصل به نون الإناث، فيبنى على السكون، نحو: المتحجبات يحفظن أنفسهن. قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْجِعْنَ﴾ [البقرة: ٢٢٨]، ف(يرجعن) فعل مضارع مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناث، ونون الإناث ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل.

٢ - أن تتصل به نون التوكيد المباشرة، وهي التي لم يفصل بينها وبين الفعل فاصل فيبنى على الفتح. وعلامة ذلك: أن يكون المضارع قبل دخول نون التوكيد مرفوعاً بالضمّة. وهذا في الفعل المسند للواحد، وما في حكمه، نحو: لا تكوننَّ على الإساءة أقوى منك على الإحسان. قال تعالى: ﴿كَلَّا<sup>(١)</sup> لَيَكِيدَنَّ فِي الْخِطْمَةِ ﴿١﴾ [الهمزة: ٤]. ف(ينبذن): فعل مضارع مبني على الفتح؛ لاتصاله بنون التوكيد المباشرة، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح؛ لا محل له من الإعراب.

### الحالة الثانية: الإعراب: وذلك بأحد شرطين:

الأول: ألا تتصل به إحدى النونين، نحو: إنما يجلسُ الرجل إلى من ينفعه في دينه. قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْدَأُ الْخَلْقَ ثُمَّ يُعِيدُهُ﴾ [يونس: ٣٤].  
الثاني: إذا اتصلت به نون التوكيد غير المباشرة، وهي التي فصلها عن الفعل فاصل. وعلامة ذلك: أن يكون المضارع قبل دخول نون التوكيد مرفوعاً بالنون، وهذا في الفعل المسند إلى ألف الاثنين؛ كقوله

(١) كلا: ردع ورد لما توهمه الكافر أي: لا يُخَلَّد ولا يبقى له مال. وعلى هذا فالوقف يكون عليها، وهو اختيار مكِّي رحمه الله. قال: ويجوز الابتداء بها على معنى (حقاً) أو على معنى (ألا). انظر: رسالة «شرح كلا، وبلى، ونعم» لمكي ص(٦٦).



تعالى: ﴿وَلَا تَنعَيْنَ﴾<sup>(١)</sup> سَكِيلَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ﴾ [يونس: ٨٩] أو واو الجماعة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ﴾<sup>(٢)</sup> اللَّهُ﴾ [لقمان: ٢٥] أو ياء المخاطبة؛ كقوله تعالى: ﴿فَلِمَا تَرَيْنَ﴾<sup>(٣)</sup> مِنَ الْبَشَرِ أَحَدًا﴾ [مريم: ٢٦].

(١) أصل الفعل (تتبعان) فدخل الجازم فحذفت نون الرفع، ثم أكد، فالتقى ساكنان (ألف الاثنين، والنون الأولى من نون التوكيد) فحركت نون التوكيد بالكسر، ولم تحذف الألف؛ لثلاث يلتبس بالفعل المسند للواحد، ولا تحذف نون التوكيد؛ لأنه أتى بها لغرض.

فالتتبعان فعل مضارع مجزوم بلا الناهية، وعلامة جزمه حذف النون؛ لأنه من الأمثلة الخمسة، وألف الاثنين فاعل، ونون التوكيد: حرف مبني على الكسر لا محل له.

(٢) أصله: (يقولون) ثم دخلت عليه نون التوكيد فصار: ليقولوننن، ثم حذفت نون الرفع لتوالي الأمثال (نون الرفع ونون التوكيد) فصار: ليقولونن، فالتقى ساكنان (واو الجماعة والنون الأولى من نون التوكيد) فحذفت الواو؛ لأن الضمة قبلها تدل عليها فصار (ليقولنن) فهو فعل مضارع مرفوع، وعلامة رفعه ثبوت النون المحذوفة لتوالي الأمثال، والواو المحذوفة لالتقاء الساكنين ضمير متصل مبني على السكون في محل رفع فاعل، ونون التوكيد حرف مبني على الفتح لا محل له، والجملة لا محل لها جواب القسم.

واعلم أن الفعل (ليقولن) ورد في القرآن في خمسة عشر موضعاً، وهو في بعضها مبني على الفتح، وفي بعضها معرب - كما ذكرنا - والضابط لذلك أن اللام التي قبل النون إن فتحت فهو مبني؛ لأنه مسند للواحد، كقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ أَذَقْنَاهُ رَحْمَةً مِنَّا مِنْ بَعْدِ صَرَاةٍ مَسَّةٍ لَيَقُولَنَّ هَذَا لِي﴾ [فصلت: ٥٠] أو مسند لجمع ظاهر كقوله تعالى: ﴿لَيَقُولَنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ هَذَا إِلَّا إِسْرَافٌ مِثْلُ﴾ [هود: ٧] وإن كانت مضمومة فالفعل معرب؛ لأنه مسند لواو الجماعة المحذوفة، وضمة اللام دليل عليها. وهذا كما في الآية التي مثلنا بها في الأصل. وكقوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ لَيَقُولُنَّ إِنَّمَا كُنَّا نَعْمُسُ وَلَقَمْنَا﴾ [التوبة: ٦٥] فافهم ذلك فإنه مفيد.

(٣) أصل الفعل: تَرَأَيْنَنَّ. فنقلت حركة الهمزة إلى الراء بعد حذف السكون، وحذفت الهمزة تخفيفاً فصار: تَرَيْنَنَّ. ثم حذفت النون الأولى وهي نون الرفع للجازم وهو (إن) الشرطية المدغمة في (ما) الزائدة، فصار: تَرَيْنَنَّ. والياء الأولى متحركة وقبلها فتحة، فانقلبت ألفاً فصار: تراينن. فالتقى ساكنان (الألف وياء المخاطبة بعدها) فحذفت الألف فصار: تَرَيْنَنَّ فالتقت ياء المخاطبة ساكنة مع النون الأولى من نون التوكيد المشددة فحركت الياء بالكسرة، إذ لا يجوز حذفها لعدم وجود كسرة قبلها تدل عليها. ولا يجوز حذف النون الأولى من المشددة؛ لأن المقام =

والى حكم الفعل الإعرابي أشار بقوله: (وفعل أمرٍ ومُضِيٌّ بُنِيَا...) أي: وفعل أمرٍ وفعل مضِيٌّ بنيا، فحذف المضاف من الثاني، وأقيم المضاف إليه مقامه، وهذا على الرفع، وأما الجر فواضح. (وأعربوا مضارعاً) أي: إن العرب نطقت بالمضارع معرباً. أو أن النحويين حكموا بذلك (إن عَرَبِيًّا..). أي: خلا من نون التوكيد المباشرة، ومن نون الإناث. وهذا أحسن من التعبير بـ(نون النسوة) لأن هذه لا يدخل فيها إلّا العاقل. فالأولى أعم. (كَثُرَ عَنْ مَنْ قُتِنَ) مثال لنون الإناث؛ أي: إن النساء يُخَفَّنَ من فتن بهن. نسأل الله السلامة.

\* \* \*

٢١ - وَكُلُّ حَرْفٍ مُسْتَحَقٌّ لِلْبِنَا وَالْأَصْلُ فِي الْمَبْنِيِّ أَنْ يُسَكَّنَا  
٢٢ - وَمِنْهُ ذُو فَتْحٍ وَذُو كَسْرٍ وَضَمْ كَذَا (أَيْنَ) (أَمْسَى) (حَيْثُ) (وَالسَّائِرُ) (كَمْ) بناء الحرف  
وعلامات  
البناء

لما ذكر حكم الأسماء والأفعال من حيث الإعراب والبناء، ذكر الحروف، وأنها مبنية كلها، وذلك لأن الحرف لا يتوارد عليه معان يحتاج في التمييز بينها إلى إعراب كما في الاسم. فابتداء الغاية يفهم من الحرف (من) وانتهاء الغاية يفهم من (إلى) في قوله تعالى: ﴿سُبْحَنَ (١) الَّذِي أَسْرَرْنَا عُقْبَهُ لِيَتْلَا مِنْ مِصْرٍ آيَاتُ الْكِتَابِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [الإسراء: ١] بدون حاجة إلى إعراب..

والبناء لزوم آخر الكلمة حالة واحدة. وأنواع البناء أربعة:

١ - البناء على سكون: وهو الأصل؛ لأنه أخف من الحركة. ولذا دخل في الاسم والفعل والحرف، مثل: اكتب، كم، من. قال تعالى: ﴿سَلِّ بَنِي إِسْرَائِيلَ كَمْ ءَاتَيْنَهُمُ (٢) مِنْ ءَايَاتٍ يَبْتَغُونَ﴾ [البقرة: ٢١١].

= يتطلبها مشددة، فلم يبق إلا تحريك الياء بالكسرة التي تناسبها، فصارت. تَرَيْنَ. فهو فعل مضارع مجزوم بأن، وعلامة جزمه حذف النون، وياء المخاطبة فاعل. هذا هو المشهور في كتب النحو.

(١) سبحانه: اسم مصدر منصوب بفعل محذوف، وهو مضاف والاسم الموصول مضاف إليه.

(٢) «بني إسرائيل» مفعول أول «كم آتيناهم» مبني على السكون في محل نصب مفعول =

ولا يُحرك المبني إلا لسبب كالتخلص من التقاء الساكنين، فيحرك بالكسر، نحو قوله تعالى: ﴿قَالَتْ أَمَرْتُ الْغَرِيزَ﴾ [يوسف: ٥١] أو بالضم، نحو: ﴿هُمْ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا﴾ [المنافقون: ٧] أو الفتح؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ النَّاسُ مَنْ يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [العنكبوت: ١٠] فحركت نون (مِنْ) بالفتح؛ لأن الميم مكسورة، فكَرَّة اجتماع كسرتين للثقل.

٢ - الفتح: وهو أقرب الحركات إلى السكون؛ ولذا دخل في الاسم والفعل والحرف، مثل: كيف، قام، واو العطف. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ خَفَّفَ اللَّهُ عَنْكُمْ وَعَلِمَ أَنَّكُمْ ضَعْفَاءُ﴾ [الأنفال: ٦٦].

٣ - الكسر: وهو في الاسم والحرف دون الفعل، مثل: هؤلاء، والباء في نحو: مررت بزيد. قال تعالى: ﴿هَآئِنْتُمْ ءَآلَافٌ تُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمْ وَتُؤْمِنُونَ بِالْكِتَابِ كُلِّهِ﴾ [آل عمران: ١١٩].

٤ - الضم: وهو في الاسم والحرف دون الفعل - أيضاً - مثل: حيث، ومنذ (على اعتبارها حرف جر) أما الضم في آخر الفعل الماضي، مثل: الطلاب حضروا فليس بأصلي، إنما هو ضم عارض لمناسبة الواو، كما مضى.

وهذا معنى قوله: (وكل حرف... إلخ) أي: إن جميع الحروف مبنية (والأصل في المبني أن يسكن) أي: إن الراجع أو المُسْتَضْحَبُّ للأصل هو السكون. وليس المراد بالأصل: الغالب، إذ ليس غالب المبنيات ساكناً. ثم ذكر أنواع البناء والأمثلة عليها، والألف في قوله: (يسكن) للإطلاق، وتقديم معناه.

\* \* \*

= ثان لايتناهم - على قول -، والجملة سدت مسد المفعول الثاني للفعل (سل) «من آية» تمييز ل«كم» و(من) صلة.

(١) «ها» للتنبيه «أنتم» مبتدأ، خبره جملة «تحبونهم» و«أولاء» منادى بحرف نداء مقدر، مبني على الضم المقدر على آخره، منع من ظهوره اشتغال المحل بحركة البناء الأصلي.

- ٢٣ - وَالرَّفْعُ وَالنَّصْبُ أَجْمَلُنْ إِعْرَابًا لِأَسْمٍ وَفِعْلٍ نَحْوُ: (لَنْ أَهَابًا)  
٢٤ - وَالْأَسْمُ قَدْ خُصَّصَ بِالْجَرِّ كَمَا قَدْ خُصَّصَ الْفِعْلُ بِأَنْ يَنْجَزِمَا  
٢٥ - فَأَرْفَعُ بَضْمً، وَأَنْصِبُ فَتْحًا، وَجُرُّ كَسْرًا كَذِكْرِ اللَّهِ عَبْدَهُ يَسُرُّ  
٢٦ - وَأَجْزِمُ بِتَسْكِينٍ، وَغَيْرُ مَا ذُكِرَ يُتَوَبُّ نَحْوُ: (جَا أَخُو بَنِي نَمِرُ)

الإعراب: أثر ظاهر أو مقدر يجلبه العامل في آخر الكلمة، نحو:  
عاد الحجاج. ورأيت الحجاج. وسلمت على الحجاج. وهو نوعان:

١ - إعراب ظاهر: وهو ما لا يمنع من النطق به مانع، كما رأيت  
في حركة (الجيم) في المثال.

٢ - إعراب تقدير: وهو ما يمنع من التلقظ به مانع من تعذر أو  
استثقال أو مناسبة. فالتعذر نحو: حضر الفتى. والاستثقال نحو: عدل  
القاضي. والمناسبة نحو: هذبني أبي، وسيأتي - إن شاء الله - زيادة  
تفصيل لذلك.

وأنواع الإعراب أربعة:

- ١ - الرفع في الاسم والفعل.
  - ٢ - النصب في الاسم والفعل.
  - ٣ - الجر في الاسم.
  - ٤ - الجزم في الفعل.
- ولهذه الأنواع الأربعة علامات أصول وعلامات فروع. فالأصول  
أربعة:

- ١ - الضمة: للرفع.
- ٢ - الفتحة: للنصب، كقولك: الطالبُ المجذُّ لن يتأخَّرَ. قال  
تعالى: ﴿فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].
- ٣ - الكسرة: للجر، كما في الآية الكريمة في كلمة (الفتح).

٤ - السكون<sup>(١)</sup>: وهو حذف الحركة للجزم، كقوله تعالى: ﴿لَمْ يَكِلِدْ وَلَمْ يُؤَلِّدْ﴾ [الإخلاص: ٣] والسكون قد يكون ظاهراً كما في الآية الكريمة، وقد يكون مقدراً.  
وأما العلامات الفرعية فهي واقعة في سبعة أبواب، يأتي - إن شاء الله - تفصيلها.

وهذا معنى قوله: (والرفع والنصب... إلخ) أي: اجعل الرفع والنصب إعراباً للاسم والفعل، (نحو لن أهاباً) وقد خصص الاسم بالجر، كما خصص الفعل بالجزم، فارفع بالضمّة، وانصب بالفتحة، وجرّ بالكسرة، واجزم بالتسكين. والإعراب بغير ما ذكر يكون نيابياً. (نحو جا) وهو فعل ماضٍ قُصِرَ للضرورة. (أخو) فاعل مرفوع بالواو نيابة عن الضمة، وهو مضاف (وبني نمر) مضاف إليه مجرور بالياء نيابة عن الكسرة، وهو مضاف (ونمر) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، وسكن لأجل الوقف.

\* \* \*

إعراب  
الأسماء السنة

٢٧ - وَأَرْزَعُ بَوَاوِ، وَأَنْصِبَنَّ بِالْأَلِفِ وَأَجْرُزُ بَيَاءِ مَا مِنْ الْأَسْمَاءِ أَصِفُ  
٢٨ - مِنْ ذَاكَ (ذُو) إِنْ صُحِبَتْ أَبَانَا وَالذِّكْمُ حَيْثُ الْجِيمُ مِنْهُ بَانَا  
٢٩ - (أَبْ) (أَخْ) (حَمَّ) كَذَاكَ وَ(هَنْ) وَالنَّقْصُ فِي هَذَا الْأَخِيرِ أَحْسَنُ  
٣٠ - وَفِي (أَبْ) وَتَالِيَيْهِ يَنْدُرُ وَقَصْرُهَا مِنْ نَقْصِهِنَّ أَشْهَرُ

(١) يقدر السكون على آخر الفعل المعرب في موضعين:

الأول: إذا تحرك للتخلص من التقاء الساكنين نحو: لم يكن العاقلُ يهملُ أبناءه فكلمة (يكن) فعل مضارع مجزوم بلم، وعلامة جزمه سكون مقدر بسبب الكسرة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين.

الثاني: إذا كان الحرف الأخير من الفعل مدغماً في حرف مماثل. فإن السكون يقدر؛ لأن الآخر يحرك بالفتح لالتقاء الساكنين (الحرف الأخير المجزوم والساكن الذي قبله بسبب الإدغام) نحو: لم يفرَّ الشجاع. ومنه: (وليحدَّ أحدكم شفرته) فالفعل (يحدَّ) مجزوم بلام الأمر، وعلامة جزمه سكون مقدر لأجل الفتحة التي جاءت للتخلص من التقاء الساكنين.

٣١ - وَشَرُطُ ذَا الإِعْرَابِ أَنْ يُضَفَّنَ لَا لِيَا كَ (جَا أَخُو أَبِيكَ ذَا أَعْتَلَا)

هذا الباب الأول مما يكون الإعراب فيه بعلامات فرعية. وهو باب الأسماء الستة<sup>(١)</sup> (أَبٌ، أَخٌ، حَمٌّ، فَوْ، هَنْ، ذُو - بمعنى صاحب -) فهذه ترفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: هذا أبوك. قال تعالى عن المرأتين: ﴿وَأَبْوَكَا شَيْخٌ كَبِيرٌ﴾ [القصاص: ٢٣] وتنصب بالالف نيابة عن الفتحة، نحو: أحترم أباك. قال تعالى: ﴿وَمَاتِ ذَا الْقُرْبَى حَقًّا﴾ [الإسراء: ٢٦] وتجر بالياء نيابة عن الكسرة، نحو: اسمع نصيحة أبيك. قال تعالى: ﴿ارْجِعُوا إِلَىٰ آبَائِكُمْ﴾ [يوسف: ٨١].

وهذا الإعراب هو أشهر اللغات في الأسماء الستة، وأسهلها ويسمى الإتمام، إلّا كلمة (هن) فالأشهر فيها الإعراب بالحركات. وفي هذه الأسماء لغة ثانية تليها، وهي القصر. ومعناه: لزوم الألف في جميع الأحوال (الرفع والنصب والجر) ويكون الإعراب بحركات مقدرة على الألف للتعذر، مثل: حضر أخاك. صافحت أخاك. مررت بأخاك.

وفيها لغة ثالثة وهي لغة النقص. ومعناه: إعرابها بالحركات الظاهرة وحذف حرف العلة، مثل: هذا أبُك. ورأيت أبُك. ومررت بأبُك. وتقول: هذا هُنُك. ورأيت هُنُك. ومررت بهُنُك. قال ﷺ: «من تعزى بعزاء الجاهلية فأعضوه بهن أبيه ولا تكونوا»<sup>(٢)</sup>.

والأسماء الستة بالنظر إلى اللهجات الواردة فيها ثلاثة أقسام:

(١) ويقال الأسماء الخمسة؛ لأن (الهن) إعرابه بالحركات أشهر من إعرابه بالحروف. و(الحَمُّ) أقارب زوج المرأة، ويطلق على أقارب الزوجة. و(الهنُّ) كناية عن أسماء الأجناس. تقول: هذا هُنْ زيد أي: شيعته. وقد قال لي بعض الطلبة - من إحدى جهات المملكة - في الدرس: إن هذا اللفظ لا يزال مستعملاً عندهم بهذا المعنى. وقيل: كناية عما يستقبح ذكره، ومنه الحديث الآتي.

(٢) الحديث رواه أحمد بإسناد صحيح، ومعنى (تعزى بعزاء الجاهلية): أي قال: يا لفلان ليخرج الناس معه إلى القتال بغير حق. فأعضوه: فعل أمر. والهمزة للقطع. (بهن أبيه) أي: بذكره، ولا تذكروا الكناية. بل الاسم الصريح.

الأول: ما فيه لهجة واحدة، وهو: ذو، وفو. وإعرابهما بالحروف، وهو الإتمام.

الثاني: ما فيه لهجتان، وهو: هن. ففيه النقص والإتمام، والنقص أفصح من الإتمام.

الثالث: ما فيه ثلاث لهجات، وهو: أب، أخ، حم. ففيها الإتمام، والقصر، والنقص، والأخير نادر فيها.

ولا تُعرب الأسماء الستة بالحروف إلا بشروط وهي نوعان:

#### ١ - شروط عامة وهي أربعة:

الأول: أن تكون مضافة، فإن لم تضاف أعربت بالحركات الأصلية. قال تعالى: ﴿إِنَّ لَهُ أَبًا شَيْخًا كَبِيرًا﴾ [يوسف: ٧٨]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُ أُخٌ أَوْ أُخْتٌ﴾ [النساء: ١٢]، وقال تعالى: ﴿قَالَ أَتَتْنِي بَآخُ لَكُمْ مِنَ أَيْكُمُ﴾ [يوسف: ٥٩].

الثاني: أن تكون إضاقتها لغير ياء المتكلم، فإن أضيفت لياء المتكلم أعربت بحركات أصلية مقدرة على ما قبل ياء المتكلم. قال تعالى: ﴿وَأَخِي هَئِئْتُهُ هُوَ أَفْصَحُ مِنِّي لِسَانًا﴾ [القصص: ٣٤]<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا أَخِي﴾ [ص: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿فَالْقُوَّةَ عَلَى وَجْهِ أَبِي﴾ [يوسف: ٩٣].

الثالث: أن تكون مفردة، فإن كانت مثناة أو مجموعة أعربت بإعراب المثنى أو الجمع، نحو: جاء أبوان. ورأيت أبوين. وذهبت إلى أبوين. وجاء آباء الطلاب. ورأيت آباءهم. ومررت بآبائهم. قال تعالى: ﴿وَأَبَاؤُكُمْ وَأَبْنَاؤُكُمْ﴾ [النساء: ١١]، وقال تعالى: ﴿وَرَفَعَ أَبَوَيْهِ عَلَى الْعَرْشِ﴾ [يوسف: ١٠٠].

الرابع: أن تكون مكبرة (أي: غير مصغرة) فإن صُغرت أعربت بالحركات الأصلية، نحو: هذا أُمِّي زيد.

(١) «أخي» مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف، والياء مضاف إليه. وهذا الإعراب يقال في كل اسم اتصل بياء المتكلم. و«لساناً» تمييز.

## ٢ - شروط خاصة:

فيشترط في كلمة (فم) حذف الميم من آخرها، نحو: ينطق فوك بالحكمة. فإن لم تحذف أعرب بالحركات الأصلية، نحو: فمك نظيف. ويشترط في (ذو) أن تكون بمعنى صاحب، وأن تضاف لاسم جنس ظاهر غير صفة<sup>(١)</sup>، نحو: جاء ذو مال. ونصحت ذا مال. وسلمت على ذي مال. بخلاف: جاء ذو قام؛ لأنها موصولة. وبخلاف: جاء ذو قائم، فإن هذا لا يُتكلم به؛ لأنها أضيفت لوصف.

وهذا معنى قوله: (فارفع بواو... إلخ) أي: ارفع بالواو نيابة عن الضمة، وانصب بالالف نيابة عن الفتحة، واجرر بالياء نيابة عن الكسرة، ما أصفه لك من الأسماء. ومن ذاك (ذو) بشرط أن يُبين صفة؛ أي: يدل على صفة، بأن يكون بمعنى صاحب. ومنها: الفم بشرط أن يُبين منه الميم؛ أي: تنفصل. وكذا: أب، أخ، حم، وهن. والنقص في كلمة (هن) الأخيرة أحسن من الإعراب بالحروف. وأما أب، وأخ، وحم. فالتنقص نادر فيها - مع جوازه - والقصر أحسن منه، وشرط إعرابها بالحروف، أن تضاف لا للياء. ثم ذكر المثال. ويمكن فهم الشرطين الثالث والرابع من المثال. فإن قوله: (أخو أبك ذا اعتلا) مفرد غير مصغر. و(اعتلا) مصدر قُصر للوقف. والاعتلاء هو العلو.

\* \* \*

٣٢ - بِالْأَلِفِ أَرْزَحَ الْمُثْنَى وَ(كَلَا) إِذَا بِمُضْمَرٍ مُضَافًا وَصِلَا  
٣٣ - (كَلْنَا) كَذَاكَ، (أَتْنَانِ) وَ(أَتْنَانِ) كَلْأَبْنَيْنِ وَأَبْنَيْنِ يَجْرِيَانِ  
٣٤ - وَتَخْلُفُ أَلْيَا فِي جَمِيعِهَا الْأَلْفُ جَرًّا وَنَصْبًا بَعْدَ فَتْحٍ قَدْ أُلْفَ

هذا هو الباب الثاني مما يعرب بالعلامات الفرعية، وهو باب المثنى. والمثنى: اسم دال على اثنين بزيادة في آخره صالح للتجريد

إعراب المثنى وما ألحق به

(١) المراد باسم الجنس: الاسم الجامد غير المشتق؛ كالعلم والمال والأدب والفضل ونحوها.



وعطف مثله عليه، مثل: المشرفان على الطلاب قديران.

فالمشرفان: مثنى؛ لأنه اسم دال على اثنين بزيادة في آخره وهي: الألف والنون. وصالح للتجريد أي: تجريد الزيادة، فيقال: المشرف، ويصح عطف مثله عليه، فيقال: جاء المشرف ومشرف آخر، وقولنا: دال على اثنين: شامل للمثنى، كما مثل، وللألفاظ الموضوعية لاثنين؛ كشفع وزوج.

وقولنا: بزيادة في آخره: هذا قيد يخرج ما لا زيادة فيه، نحو: شفع، وكلا وكلتا. فليست بمثناة، وقولنا: صالح للتجريد، يخرج نحو: (اثنين) فإنه لا يصلح لإسقاط الألف والنون.

وقولنا: وعطف مثله عليه: هذا القيد يخرج، نحو: (القمرين) فإنه صالح للتجريد من الزيادة، فيقال: (قمر) لكنه لا يعطف عليه مثله بل مغايره، نحو: قمر وشمس؛ لأن تثنيته من باب التغليب.

وحكم المثنى: أنه يرفع بالألف نيابة عن الضمة. وينصب بالياء المفتوح ما قبلها، المكسور ما بعدها نيابة عن الفتحة. ويجر بالياء - كذلك - نيابة عن الكسرة، كقوله تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]. وقال تعالى: ﴿فَوَجَدَ فِيهَا رَجُلَيْنِ يَقْتُلَانِ﴾ [القصص: ١٥]، وقال تعالى: ﴿قَدْ كَانَ لَكُمْ آيَةٌ فِي فِئَتَيْنِ﴾ [آل عمران: ١٣] وهذه لغة جمهور العرب. ومن العرب من يلزم المثنى الألف رفعاً ونصباً وجرّاً، وعليه ورد قوله ﷺ: «لا وتران في ليلة»<sup>(١)</sup>.

#### الملحق بالمثنى:

يلحق بالمثنى في إعرابه ألفاظ تشبه المثنى، وليست بمثناة حقيقة؛ لأن حد التعريف لا ينطبق عليها، كما تقدم. وهي أربعة ألفاظ:

(١) رواه أبو داود والنسائي والترمذي. و(لا): نافية للجنس. وتران: اسمها مبني على الألف في محل نصب. في ليلة: خبر.

انظر: «معجم الهوامع» (٤٠/١)؛ «شرح السيوطي على سنن النسائي» (٢٣٠/٣).

١ - ٢: اثنان واثنان؛ سواء كانا مفردين عن الإضافة أو مركبين مع العشرة، نحو: حضر من الضيوف اثنان. قال تعالى: ﴿شَهِدُوا بَيْنَكُمْ إِذَا حَضَرَ أَحَدُكُمْ الْمَوْتُ حِينَ الْوَصِيَّةِ اثْنَانِ﴾<sup>(١)</sup> [المائدة: ١٠٦]. وقال تعالى: ﴿فَانفَجَرَتْ مِنْهُ اثْنَتَا عَشْرَةَ عَيْنًا﴾<sup>(٢)</sup> [البقرة: ٦٠].

٢ - ٤: كلا وكلتا؛ ولهما حالتان:

الأولى: أن يعربا إعراب المثنى، وذلك إذا أضيفا إلى الضمير، مثل: العلم والعمل كلاهما مطلوب. قال تعالى: ﴿وَقَفَىٰ رَكْبٌ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِنْدَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا آفٍ وَلَا نَهْرُهُمَا وَقُلْ لَهُمَا قَوْلًا كَرِيمًا﴾<sup>(٣)</sup> [الإسراء: ٢٣].

الثانية: أن يعربا إعراب المقصور، فتلزمهما الألف، ويعربان بحركات مقدرة رفعاً ونصباً وجراً، وذلك إذا أضيفا إلى اسم ظاهر، مثل: حضر كلا الطالبين، وهنأت كلا الطالبين، وسلمت على كلا الطالبين. قال تعالى: ﴿كُنَّا الْبُنَيَّينِ ءَاتَتْ أَكْلَهُمَا﴾ [الكهف: ٣٣].

(١) (اثنان) خبر المبتدأ (شهادة) على حذف مضاف تقديره: شهادة اثنين، وقيل: فاعل للمصدر (شهادة) والخبر (إذا حضر) أو محذوف تقديره: (في ما فرض عليكم) وهو مقدم...

(٢) اثنان: فاعل مرفوع بالألف؛ لأنه ملحق بالمثنى. و«عشرة» مبني على الفتح، لا محل له من الإعراب؛ لأنه بدل من نون المثنى المحذوفة.

(٣) ألا تعبدوا: أن مصدرية. وهي ومدخلها في تأويل مصدر مجرور بالباء أي: أمر بأن لا تعبدوا، إلا إياه: مفعول تعبدوا في محل نصب. وبالوالدين إحساناً: مصدر منصوب بفعل مقدر أي: أحسنوا بالوالدين إحساناً. إما يبلغن: إن شرطية. وما: زائدة إعراباً مؤكدة معنى. ويبلغن: مضارع مبني على الفتح في محل جزم فعل الشرط. الكبير: مفعول مقدم، أحدهما: فاعل، فلا تقل لهما: جواب الشرط: أف: اسم فعل مضارع بمعنى (أتضجر) مبني على الكسر لا محل له، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنا) والتنونين فيه للدلالة على التنكير كما تقدم في باب الكلام، قولاً: مفعول به. كريماً: صفة. والتقييد بقوله: (فلا تقل لهما) خرج مخرج الغالب من أن الولد إنما يتهاون بوالديه عند الكبير. وإلا فالنهي لا يختص بالكبيرين. والله أعلم.

وهذا معنى قوله: (بالألف ارفع المثنى... إلخ) أي: إن المثنى يرفع بالألف. و(كلا) ترفع بالألف إذا وُصِلَتْ بمضمر، وكانت هي مضافاً. والضمير هو المضاف إليه. و(كلتا) كذلك. أما اثنان واثنان فملحقتان بالمثنى، ويجريان في إعرابهما مجرى (ابنين وابتنتين). أما في حالة النصب والجر فإن الياء تحل محل الألف في كل ما سبق، بعد فتح ما قبلها؛ لأنه كان مألوفاً مع الألف، فلذا بقي مع الياء.

\* \* \*

٣٥ - وَأَرْفَعُ يَوَاوٍ، وَيَبَا أَجْرُزُ وَأَنْصِبُ سَالِمَ جَمْعِ (عَامِرٍ) وَ(مُذْنِبٍ) إعراب جمع  
٣٦ - وَشِبْهُ ذَيْنِ ..... المذكر  
السالم

هذا الباب الثالث مما يعرب بالحروف، وهو جمعُ المذكرِ السالم<sup>(١)</sup>. وتعريفه: اسم دال على أكثر من اثنين بزيادة في آخره، صالح للتجريد، وعطف مثله عليه، نحو: فرح الفائزون. فهذا اسم دال على أكثر من اثنين، وفيه زيادة في آخره، وهي الواو والنون. وهو صالح للتجريد من هذه الزيادة، ألا ترى أنك تقول: فائز، ويصح عطف مثله عليه فتقول: جاء الفائز وفائز آخر.

والمراد بالسالم: ما سلمت فيه صيغة المفرد عند الجمع، بأن يبقى مفردة بعد جمعه لا يدخل حروفه تغيير في نوعها، ولا عددها، ولا حركاتها، إلا عند الإعلال في نحو: (جاء المصطفون)<sup>(٢)</sup>. وحكمه: الرفع بالواو نيابة عن الضمة، نحو: أفلح الآمرون بالمعروف، والناهون عن المنكر، والنصب والجر بالياء، نيابة عن الفتحة والكسرة، نحو: شجعت الأمرين بالمعروف. سلمت على الأمرين بالمعروف.

(١) ذكر الصبان في «حاشيته على شرح الأشموني» (٨٠/١) ومن بعده الخضري في «حاشيته على شرح ابن عقيل» (٤١/١) أن الأرجح اعتبار كلمة (السالم) صفة (للمذكر) فتضبط مثله؛ لقولنا: سلم فيه بناء الواحد عند جمعه، ويجوز اعتبارها صفة (للاجمع)، انظر: «النحو الوافي» (١٣٧/١).

(٢) مفردة (مصطفى) فلما جمع حذفت ألفه، وبقي ما قبلها مفتوحاً، للدلالة على الألف المحذوفة، وسيأتي هذا إن شاء الله.

والذي يجمع جمع مذكر سالم نوعان: أحدهما (الجامد) والآخر (الصفة)<sup>(١)</sup> فإن كان الاسم جامداً فيشترط لجمعه خمسة شروط:

١ - أن يكون علماً، مثل: زيد وخالد. بخلاف: رجل، و غلام. إلا إن صُغِرَ، نحو رُجُلٍ. فإنه يجمع؛ لأن الاسم المصغَّر في قوة الوصف.

٢ - أن يكون لمذكر. بخلاف: زينب، وسعاد.

٣ - أن يكون لعاقل (أي: من جنس العقلاء، فيشمل الصغير والمجنون) بخلاف: (كامل) علم على فرس.

٤ - أن يكون خالياً من تاء التأنيث الزائدة. بخلاف: حمزة، وطلحة.

٥ - أن يكون خالياً من التركيب. بخلاف: سيبويه؛ لأنه مركب.

ومن الأمثلة الجامعة للشروط: فاز المحمدون، هنأت المحمدين، مررت بالمحمدين.

وإن كان الاسم صفة فيشترط في جمعه ستة شروط:

١ - أن تكون الصفة لمذكر. بخلاف: حائض، مرضع.

٢ - أن تكون الصفة لعاقل. بخلاف: صاهل (صفة للحصان).

٣ - أن تكون خالية من التاء. بخلاف: قائمة، وعَلَّامة، وداعية.

٤ - ألا تكون الصفة على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء). مثل:

أخضر.

٥ - ألا تكون الصفة على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) مثل:

سكران.

٦ - ألا تكون الصفة مما يستوي فيه المذكر والمؤنث. مثل:

صبور، وجريح.

(١) الاسم الجامد: هو الذي لم يؤخذ من غيره. والصفة: هي المشتق الذي أخذ من غيره. فالأول مثل: رجل، باب، بياض. والثاني مثل: جالس، مدرس، جميل.

ومن الأمثلة الجامعة للشروط: أفلح المستغفرون. أثاب الله المستغفرين. أثنى الله على المستغفرين. قال تعالى: ﴿فَرِحَ الْمُخَلَّفُونَ﴾ [التوبة ٨١]، وقال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يُحِبُّ الْمُحْسِنِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ بِالْمُؤْمِنِينَ رَحِيمًا﴾ [الأحزاب: ٤٣].

وهذا معنى قوله: (وارفع يواو... إلخ) أي: ارفع بالواو نيابة عن الضمة، (وييا اجرر) نيابة عن الكسرة، (وانصب) بها - أيضاً - نيابة عن الفتحة.

وقوله: (وييا) مقصور للضرورة، متعلق ب(اجرر) مقدم عليه.

وقوله: (سالم جمع) من إضافة الصفة إلى موصوفها، والأصل: جمع عامر ومذنب السالم، وأشار ب(عامر) إلى العلم، وب(مذنب) للصفة، واكتفى بهما عن الشروط طلباً للاختصار، وب(شِبْهُ ذِين) إلى ما أشبههما من كل علم وصفة بالشروط المذكورة.

\* \* \*

- الملحق  
بجمع المذكر  
السالم
- ٣٦ - ..... وَيِبِهِ (عِشْرُونَ) وَيَابُهُ الْحَقَّ وَالْأَهْلُونَ  
٣٧ - (أُولُو) وَعَالَمُونَ (عَلِيُونَ) وَأَرْضُونَ شَذَّ وَالسَّنُونَ  
٣٨ - وَيَابُهُ، وَمِثْلَ (حِينَ) قَدْ يَرِدُ ذَا الْبَابِ، وَهُوَ عِنْدَ قَوْمٍ يَطْرُدُ  
الملحق بجمع المذكر السالم: هو ما فقد وصفاً أو شرطاً مما  
يجب تحقيقه في الجمع.

وأشهر هذه الملحقات:

- ١ - كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع، ولا مفرد لها من لفظها ولا من معناها، وهي عشرون وثلاثون إلى تسعين<sup>(١)</sup>. قال تعالى: ﴿إِنْ يَكُنْ مِنْكُمْ عَشْرُونَ صَبَرُونَ يَقْلِبُوا مِائَتِينَ﴾ [الأنفال: ٦٥]، وقال تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [البقرة: ٥١].

(١) وهي موجودة في القرآن، فعليك أن تستنبطها باستحضار الآيات.

٢ - كلمات مسموعة لم تستوف بعض الشروط، مثل: (أهل) فقالوا فيها: أهلون، كما قال الشاعر:

وما المأل والأهلون إلّا ودائعٌ ولا بُدَّ يوماً أن تُردَّ الودائع<sup>(١)</sup>  
فجمعوها مع أنها ليست علماً ولا صفة.

٣ - كلمات مسموعة تدل على معنى الجمع، ولا مفرد لها من لفظها، مثل كلمة: (أولو). قال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُو الْعِلْمِ﴾ [آل عمران: ١٨].

وكذلك لفظة (عالمون) فإن مفردها (عالم) وهو اسم لما سوى الله تعالى، وليس بعلم ولا صفة، فهي ملحقة بالجمع. قال تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [الفاتحة: ٢].

٤ - كلمات من هذا الجمع المستوفي للشروط أو مما ألحق به: سمي بها المفرد، وصارت أعلاماً. فمثال الأول المستوفي للشروط: خلدون، زيدون. ومثال الثاني: عليّون. (اسم لأعلى الجنة) له مفرد (علي) وهو المكان العالي، ولكنه لغير العاقل. فأعرب جمعه إعراب جمع المذكر السالم. قال تعالى: ﴿كَلَّا إِنَّ كِتَابَ الْأَبْرَارِ لَفِي عِلِّيَّينَ﴾ [١٨] وَمَا أَذْرِيكَ مَا عِلِّيُّونَ<sup>(٢)</sup> [المطففين: ١٨، ١٩].

٥ - كلمات مسموعة: لها مفرد من لفظها، وهذا المفرد لا يسلم من التغيير عند جمعه هذا الجمع. فهي من جموع التكسير، ولكنها

(١) المال: مبتدأ. ودائع: خبر. ولا بد: (لا) نافية للجنس. بد: اسم (لا) مبني على الفتح في محل نصب. والخبر (أن ترد الودائع) فهو في تأويل مصدر؛ أي: من رد الودائع.

(٢) «كلا» حرف روع وزجر، ﴿وَمَا أَذْرِيكَ مَا عِلِّيُّونَ﴾ ما: مبتدأ. أدراك: أدري: فعل ماض مبني على فتح مقدر، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو)، يعود على (ما)، والكاف مفعول أول. وقوله سبحانه: ﴿مَا عِلِّيُّونَ﴾ ما: مبتدأ و﴿عِلِّيُّونَ﴾ خبر مرفوع بالواو؛ لأنه ملحق بجمع المذكر السالم. والجملة في محل نصب مفعول به ثان للفعل أدراك، وجملة (أدري) خبر (ما).

ألحقت بجمع المذكر السالم في إعرابها بالحروف، مثل: أرضون. وسنون. وبابه. فكلمة (أَرْضُون) بفتح الراء. مفردها (أَرْض) بسكون الراء، فتغير بناء المفرد في الجمع، ثم إنه مفرد لمؤنث غير عاقل. وليس بعلم ولا صفة.

وكلمة (سنون) مكسورة السين في الجمع. مفتوحها في المفرد، وهو (سَنَة) ثم إنه مفرد مؤنث لغير العاقل. وليس بعلم ولا صفة. قال تعالى: ﴿قَالَ كَمْ لِفَتْحٍ فِي الْأَرْضِ عَدَدَ سِنِينَ﴾ [المؤمنون: ١١٢]<sup>(١)</sup>.

والمراد بباب سنين: كل اسم ثلاثي، حذف لامه، وعوض عنها تاء التانيث المربوطة، ولم يعرف له عند العرب جمع تكسير معرب بالحركات، مثل: (عِضَّة) بمعنى كذب وافتراء، وجمعها (عِضُون) بكسر العين فيهما. وأصل المفرد: عِضْوٌ. فهو اسم ثلاثي حذف لامه، وهي (الواو) وعوض عنها هاء التانيث. وليس له جمع تكسير. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ جَعَلُوا الْقُرْآنَ عِضِينَ﴾ [الحجر: ٩١]<sup>(٢)</sup>. ومثل ذلك: عِزَّة وعِزِين، ومائة ومِئِين. قال تعالى: ﴿عَنِ اللَّيْنِ وَعَنِ الشَّيْءِ عِزِينَ﴾ [المعارج: ٣٧] فـ﴿عِزِينَ﴾ حال منصوب بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر، والمعنى: أنهم جماعات عن يمين الرسول ﷺ وعن شماله.

وإعراب (سنين وبابه) إعراب جمع المذكر السالم، هو لغة من لغات العرب، ومنهم من يعربه بحركات على النون منونة غالباً، ويلتزم الباء في جميع الأحوال. فيقول: هذه سنينٌ مجدبةٌ. وأقامت عنده سنيناً. ودرست النحو خمس سنين. قال الشاعر:

دَعَانِي مِنْ نَجْدٍ فَإِنَّ سِنِينَه      لَعَبَنَ بِنَا شَيْباً وَشَيْبَتَنَا مُرْدَاً<sup>(٣)</sup>

(١) «كم» اسم مبني على السكون في محل نصب على الظرفية الزمانية، والعامل فيه (لبيتم) و«عدد سنين» تمييز، وهو مضاف و(سنين) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه ملحق بجمع المذكر.

(٢) عِضِينَ: مفعول ثانٍ لجعل.

(٣) أي: أتركاني من ذكر هذه البلاد. والبيت للصفحة بن عبد الله القشيري. من قصيدة له في ذكر نجد، ولها قصة.

فإن الشاعر نصبه بالفتحة فقال: (فإن سنينَه) ولم ينصبه بالياء؛ لأنه لم يحذف النون للإضافة.

ومن العرب من يجري هذا الإعراب - وهو الإعراب بالحركات مع النون ولزوم الياء - في جميع أنواع جمع المذكر وما ألحق به إجراء له مُجرى المفرد، نحو: جاء معلمين. وكلمت معلميناً. وسلمت على معلمين. وتقول في جمع مسمى به: هذا محمدين. ورأيت محمديناً. ومررت بمحمدين<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وبه عشرون... إلخ) أي: ألحق عشرون وبابه - والمراد به أخوات عشرين إلى تسعين - ألحق بجمع المذكر في إعرابه، والأصل: ألحقا، لكنه حذف الألف على إرادة ما ذكر، وكذلك ألحق أهلون وأولو وعالمون وعليون. والألف في (عشرون) وما بعده للإطلاق. ثم قال: إن لفظ (أرضون والسنون وبابه) شاذ<sup>(٢)</sup>، وإنما صرح بشذوذ هذين مع أن جميع الملحقات بجمع المذكر السالم شاذة - ما عدا النوع الرابع - لأن الشذوذ فيهما أقوى، لفقد كل منهما أكثر الشروط. فكلاهما اسم جنس، مؤنث، وغير عاقل، ولم يسلم مفردة عند الجمع، ثم بين أن سنين وبابه قد يعرب إعراب (حين) فتلازمه الياء والنون. وتظهر الحركات على النون منونة غالباً، وأن من العرب من يطرد هذا الإعراب في كل جمع مذكر سالم، والمُطَرَّد: وصف لما وقع له الاطراد والتابع وعدم التخلف، ويقابله الشاذ<sup>(٣)</sup>.

\* \* \*

(١) الإعراب بالحروف هو الأحسن. أما ما سمي به مما ختم بياء ونون فيرى بعض الباحثين أن الاختصار على هذه اللغة أوضح حيث إن السامع يدرك أنها علم مفرد.

(٢) أي: شاذ قياساً لعدم استيفائه شروط جمع المذكر السالم. وليس بشاذ استعمالاً لكثرته. فالشاذ قياساً ما خالف القاعدة، والشاذ استعمالاً ما ندر وقوعه.

(٣) انظر: «الخصائص» لابن جني (٩٦/١).



حركة نون  
المثنى  
والجمع

٣٩ - وَتُونَ مَجْمُوعٌ وَمَا بِهِ اَلْتَحَقُّ فَاَفْتَحْ، وَقَلَّ مِنْ بَكْسِرِهِ نَطَقُ  
٤٠ - وَتُونُ مَا تُنْيِ وَالْمُلْحَقِ بِهِ بِعَكْسِ ذَاكَ اسْتَعْمَلُوهُ فَاَنْتَبِهْ

النون في جمع المذكر السالم تكون مفتوحة. وكذا الحكم فيما  
الحق به في جميع أحوال إعرابه في الرفع والنصب والجذر، ولا علاقة  
لهذه النون بإعرابه؛ لأنه معرب بالحروف.

ومن العرب من يكسر هذه النون بعد الياء. قال الشاعر:

عَرَفْنَا جَعْفَرًا وَبَنِي أَبِيهِ وَأَنْكَرْنَا زَعَانِفَ آخِرِينَ<sup>(١)</sup>

أما نون المثنى وجميع ملحقاته فالأشهر فيها أن تكون مكسورة في  
جميع أحوال إعرابه، وقليل من العرب من يفتحها. قال الشاعر:

أَعْرِفْ مِنْهَا الْحَيْدَ وَالْعَيْنَانَا وَمَنْخَرَيْنِ أَشْبَهَا ظُبْيَانَا<sup>(٢)</sup>

فالشاعر نصب المثنى بالألف - على لغة بعض العرب - وفتح النون  
وذلك في قوله: (والعينانا)، أما قوله: (ظليانا) فهو مفرد لا مثنى؛ لأنه اسم  
رجل؛ أي: أشبها بمنخري ظليان، قاله أبو زيد الأنصاري في «نوادره».  
وقال آخر:

على أَحْوَذِيَّيْنِ اسْتَقَلْتُ عَشِيَّةً فَمَا هِيَ إِلَّا لَمْحَةٌ وَتَغِيْبٌ<sup>(٣)</sup>

(١) زعانف مفردة (زعنفة) بكسر الزاي والنون. يطلق على القصير واللثيم وأجنحة  
السماك وغيره، والمراد هنا: الأتباع.

(٢) ادعى بعض النحاة أن البيت مصنوع، وأنه من وضع النحويين، وحجتهم أن  
الشاعر نصب المثنى في قوله: (والعينانا) بالألف. وفي قوله: (ومنخرين) بالياء..  
فجمع بين لغتين، وذلك قلما يتفق لعربي، وهذا مردود، فإن أبا زيد الأنصاري  
- وهو ثقة - أورد في كتابه «النوادر في اللغة» ص(١٦٨) ونسبه لرجل من بني  
ضبة. وقد وردت الرواية في كتابه «ومنخران» بالألف. فإن ثبت ذلك فإن  
النحويين أخطأوا في رواية البيت، وبنوا على ذلك ادعاء أنه مصنوع.

(٣) الأحوذيان: مثنى أحوذى، وهو الخفيف السريع، أراد به هنا جناح القطة.  
والبيت وصف لها بالسرعة والخفة، و(ما) نافية و(هي) مبتدأ بتقدير مضافين أي:  
فما زمان رؤيتها إلا لمحة و(إلا) أداة استثناء ملغاة و(لمحة) خبر المبتدأ، وجملة  
(تغيب) معطوفة على جملة المبتدأ والخبر.

وهذا معنى قوله: (وَتُونَّ مَجْمُوع... إلخ) أي: افتح نون جمع المذكر السالم والملحق به، وَقَلَّ من الْعَرَب من نطق بكسرها، ونون المثنى والملحق به تكون مكسورة، وقد ورد فتحها.

\* \* \*

٤١ - وَمَا بِنَا وَأَلِفٌ قَدْ جُمِعَا يُكْسَرُ فِي الْجَزِّ وَفِي النَّصْبِ مَعَا لما فرغ ابن مالك - رحمه الله تعالى - من ذكر ما ينوب فيه حرف عن حركة، وهي الأسماء الستة، والمثنى، وجمع المذكر السالم. شرع في ذكر ما نابت فيه حركة عن حركة، ومنه ما جمع بألف وتاء مزيدتين، وهو جمع المؤنث السالم<sup>(١)</sup>.

إعراب جمع  
المؤنث  
السالم

وتعريفه: ما دلَّ على أكثر من اثنين بألف وتاء مزيدتين، نحو: حضرت المعلمات. فهذا لفظ يدل على أكثر من اثنين، بسبب الزيادة في آخره.

وحكمه: أنه يرفع بالضمة، وينصب ويجر بالكسرة، فنابت الكسرة عن الفتحة في حالة النصب. قال تعالى: ﴿وَالْمُؤْمِنُونَ وَالْمُؤْمِنَاتُ بَعْضُهُمْ أَوْلِيَاءُ بَعْضٍ﴾ [التوبة: ٧١]، وقال تعالى: ﴿وَعَدَ اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتُ جَنَّاتٍ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [التوبة: ٧٢]، وقال تعالى: ﴿وَيَتُوبُ اللَّهُ عَلَى الْمُؤْمِنِينَ وَالْمُؤْمِنَاتِ﴾ [الأحزاب: ٧٣].

وخرج بالتعريف نوعان من الكلمات:

الأول: ما كانت ألفه غير زائدة، نحو: دعاة وقضاة؛ فإن ألف الأولى منقلبة عن أصل وهو الواو. والثانية: عن الياء، ثم قلبت ألفاً في الكلمتين، والأصل: دُعَاةٌ، وَقُضَاةٌ.

(١) التسمية الأولى أدق من (جمع المؤنث السالم) لأن الذي ينصب بالكسرة ليس جمع المؤنث السالم فحسب، بل كل ما جمع بألف وتاء ولو كان مفردة مذكراً نحو: اصطبل (موقف الدواب) اصطبلات. ونحو: بنات وأخوات وفتيات وأمهات جمع مؤنث، ولكنه تغير جمعه عن مفردة، فليس سالماً، انظر: «همع الهوامع» (٢٢/١).

الثاني: ما كانت تاؤه غير زائدة، نحو: صوت وأصوات، وميت وأموات. فهذان النوعان ليسا من هذا الباب؛ لأن دلالة الكلمات المذكورة على الجمع ليس بسبب الألف والتاء، وإنما هو بصيغة جمع التكسير<sup>(١)</sup>، فنصبهما بالفتحة على الأصل. قال تعالى: ﴿لَا تَرْفَعُوا أَصْوَاتَكُمْ فَوْقَ صَوْتِ النَّبِيِّ﴾ [الحجرات: ٢]، وقال تعالى: ﴿وَكُنْتُمْ أََمْوَاتًا فَأَحْيَاكُمْ﴾ [البقرة: ٢٨].

وهذا معنى قوله: (وما بتا وألف... إلخ) أي: وما جمع بسبب الألف والتاء فإنه يكسر في الجر وفي النصب معاً. وذكر الجر مع أنه لا نيابة فيه؛ إشارة إلى أن النصب محمول عليه.

\* \* \*

٤٢ - كَذَا (أُولَاتٍ)، وَالَّذِي أَسْمًا قَدْ جُعِلَ كَذَا (أَذْرِعَاتٍ) فِيهِ ذَا أَيُّضًا قُبِلَ  
الملحق  
بجمع  
المؤنث  
السالم

أشار بهذا إلى الملحق بجمع المؤنث السالم. وهو نوعان:  
الأول: لفظ (أولات) بمعنى صاحبات. فهذه تعرب بإعراب هذا الجمع، وهي ملحقة به؛ لأنه لا مفرد لها من لفظها، بل من معناها وهو صاحبة. قال تعالى: ﴿وَإِنْ كُنَّ أُولَاتٍ حَمَلٍ فَأَنْفِقُوا عَلَيْهِنَّ﴾ [الطلاق: ٦] ﴿وَأُولَاتٍ﴾ خبر كان منصوب بالكسرة.

الثاني: ما سمي به من هذا الجمع، فصار علماً لمذكر أو مؤنث بسبب التسمية، مثل: أذرعَات فهي جمع أذرعة، وأذرعة جمع ذراع، وهي الآن علم على بلد في أطراف الشام، فتعرب بإعراب جمع المؤنث السالم مع التنوين، ومثل ذلك لفظ: عرفَات. قال تعالى: ﴿فَكَيْدًا أَفْضَتْهُ مِنْ عَرَفَاتٍ فَاذْكُرُوا اللَّهَ عِنْدَ الْمَشْعَرِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٩٨].

(١) فإن قلت: بنت وبنات. هذا الجمع ينصب بالكسرة، وصوت وأصوات. هذا الجمع ينصب بالفتحة مع أن التاء موجودة في المفرد. فالجواب: أن الدلالة على الجمع في الأول بسبب الزيادة. والثاني بسبب الصيغة؛ لأنه على وزن من أوزان جمع التكسير، فاعرف هذا فهو نافع في هذا الباب.

وهذا معنى قوله: (كذا أولات... إلخ) أي: إن لفظ (أولات) يكسر في الجر وفي النصب معاً، وكذا ما جعل من جمع المؤنث علماً على شيء، فإنه يجري عليه الإعراب السابق.

\* \* \*

٤٣ - وَجُرَّ بِالْفَتْحَةِ مَا لَا يَنْصَرِفُ مَا لَمْ يُضَفَّ أَوْ يَكُ بَعْدَ (أَل) رَدَف إعراب ما لا ينصرف  
أشار بهذا البيت إلى القسم الثاني مما نابت فيه حركة عن حركة، وهو الاسم الذي لا ينصرف؛ أي: لا ينون<sup>(١)</sup>.

وتعريفه: كل اسم معرب شابه الفعل بوجود علتين من علل تسع أو واحدة تقوم مقامهما، مثل: أحمد. فيه العلمية ووزن الفعل، وعطشان فيه الوصفية وزيادة الألف والنون، ومساجد فيه علة واحدة، وهي صيغة منتهى الجموع.

وللممنوع من الصرف باب خاص، فيه بيان أسباب المنع من الصرف، وتوضيح أحكامه، والمقصود هنا ما يتعلق بإعرابه.

فهو يرفع بالضمة، وينصب بالفتحة، ويجر بالفتحة - أيضاً - نيابة عن الكسرة. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ جَاءَكُمْ يُوسُفُ مِنْ قَبْلُ بِالْبَيِّنَاتِ﴾ [غافر: ٣٤]، وقال تعالى: ﴿إِنَّ إِبْرَاهِيمَ كَانَ أُمَّةً﴾ [النحل: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَإِذَا حُيِّمُ بِنَجْوَى فَحَيَّوْا بِأَحْسَنَ مِنْهَا﴾ [النساء: ٨٦].

ويستثنى من ذلك مسألتان يجر فيهما الممنوع من الصرف بالكسرة على الأصل:

الأولى: أن يكون مضافاً، نحو: وعظت في مساجد القرية. قال تعالى: ﴿لَقَدْ خَلَقْنَا الْإِنْسَانَ فِي أَحْسَنِ تَقْوِيمٍ﴾ [التين: ٤]، فإن كان مضافاً إليه جر بالفتحة، نحو: كتاب يوسف جديد. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ

(١) بعض الطلبة يظن أنه لا يسمى ممنوعاً من الصرف إلا إذا كان مجروراً بالفتحة، وهذا غير صحيح، بل كل ما منع من التثنية من اسم معرب لسبب، فهو ممنوع من الصرف ولو كان مرفوعاً أو منصوباً.

أَصْلَقَ نَادِمَ وَيُوحَا وَمَالَ إِبْرَاهِيمَ وَمَالَ عِمْرَانَ عَلَى الْعَالَمِينَ ﴿٣٣﴾ [آل عمران: ٣٣].  
 الثانية: أن تدخل عليه الألف واللام، نحو: سألت عن الأفضل  
 من الطلاب. قال تعالى: ﴿وَلَا تُبْشِرُوا بَعْثَ الْأَنْفُسِ فِي الْمَسْجِدِ﴾  
 [البقرة: ١٨٧].

وهذا معنى قوله: (وَجُرَّ بالفتحة... إلخ) أي: جُرَّ بالفتحة نيابة عن  
 الكسرة ما لا ينصرف ما لم يكن مضافاً أو واقعاً بعد (أل) مباشرة من  
 غير فاصل. ومعنى: (ردف) أي: تبع.

\* \* \*

إهراءب الأمثلة  
 الخمسة

٤٤ - وَاجْعَلْ لِنَحْوِ (يَفْعَلَانِ) النُّونَا رَفْعًا وَ(تَذْعِينَ) وَ(تَسَالُونَا)  
 ٤٥ - وَحَذَفْهَا لِلْجَزْمِ وَالنَّصْبِ سِمَةً كَمَا تَكُونِي لِتَرْوِمِي مَظْلَمَةً

لما فرغ من ذكر ما يعرب من الأسماء بالنيابة شرع في ذكر ما  
 يعرب من الأفعال بالنيابة، وهي الأمثلة الخمسة. والمراد بها: كل  
 مضارع اتصلت به ألف الاثنين أو واو الجماعة أو ياء المخاطبة.  
 والألف قد تكون للغائبين فيبدأ الفعل بالياء، أو للمخاطبتين فيبدأ بالتاء.  
 وكذا واو الجماعة. وهذا معنى كونها خمسة.

فهذه ترفع بثبوت النون نيابة عن الضمة، نحو: هل تَصِلُونَ  
 أرحامكم<sup>(١)</sup>؟ قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ بِمَا تَعْمَلُونَ بَصِيرٌ﴾ [الحديد: ٤] وتُنصب  
 وتجزم بحذفها<sup>(٢)</sup> نيابة عن الفتحة، وعن السكون، نحو: لا ينبغي

(١) في قوله تعالى: ﴿إِلَّا أَنْ يَفْعُولَ أَوْ يَفْعُولَ أَلْوَى يَكُونُ عَقْدَةُ الْكَلَامِ﴾ [البقرة: ٢٣٧] الفعل (يعفون) مبني على السكون؛ لاتصاله بنون الإناء في محل نصب. ونون الإناء: فاعل. فالواو لام الفعل، ووزنه (يَفْعُلْنَ)؛ لأنه من عفا يعفو، بخلاف: الرجال يعفون. فالواو ضمير الجمع فاعل، ولام الفعل محذوفة، ووزنه (يَفْعُولُونَ)، وأصله: يعفونون. والنون علامة الرفع، فتقول في حالتها الجزم والنصب: الرجال لن ولم يعفوا. فالفرق بين: الرجال يعفون، والنساء يعفون، أربعة أو أكثر فتأملها.

(٢) قد تحذف النون لغير ناصب أو جازم. كقوله ﷺ: «لا تدخلون الجنة حتى تؤمنوا، ولا تؤمنوا حتى تحابوا» رواه مسلم برقم (٩٣). فحذفت النون من قوله: =

للأغنياء أن يتأخروا عن مساعدة العاجزين . قال تعالى : ﴿ فَإِنْ لَمْ تَفْعَلُوا وَلَنْ تَفْعَلُوا ﴾ [البقرة : ٢٤] <sup>(١)</sup> .

وهذا معنى قوله : ( واجعل لنحو يفعلان النونا ... إلخ ) وعبر بقوله : ( لنحو ) إشارة إلى أنها ليست ألفاظاً معلومة لا تتغير كالأسماء الستة . وإنما هي تصدق على كل مضارع اتصلت به ألف الاثنين . . إلخ . وقوله : ( سيمه ) : بكسر السين المهملة هي العلامة ، وفعلها : وَسَمَ يَسِمُ سِمَةً على مثال : وعد يعد عدة .

قوله : ( كلم تكوني لترومي مظلمه ) مثل بالأول للجزم ، والثاني للنصب بأن المقدرة بعد اللام ، ومعنى ( ترومي ) تطلبي ، و( مظلمه ) بفتح اللام : الظلم ، وقد مثل بقوله : ( يفعلان ) وما بعده للرفع .

\* \* \*

٤٦ - وَسَمٌ مُعْتَلًا مِنَ الْأَسْمَاءِ مَا كَالْمُصْطَفَى (وَالْمُرْتَفِي مَكَارِمًا) ٤٧ - فَأَوَّلُ الْأَصْرَابِ فِيهِ قُدْرًا جَمِيعُهُ، وَهُوَ الَّذِي قَدْ قَصِرَا ٤٨ - وَالثَّانِ مَنْقُوصٌ، وَنَضْبُهُ ظَهَرٌ وَرَفْعُهُ يُنَوِّي، كَذَا أَيْضًا يُجَرُّ

إعـراب  
المعتل  
من  
الأسماء

لما تحدث عن الصحيح من الأسماء والأفعال شرع في ذكر المعتل منهما ، وبدأ بالأسماء ، فذكر نوعين من الأسماء المعتلة ، وهما : المقصور والمنقوص .

والمقصور : هو الاسم المعرب الذي في آخره ألف لازمة ، مثل : فتى ، عصا ، رحي . وخرج بالاسم : الفعل ، نحو : يخشى . والحرف ،

= «ولا تؤمنوا» لغير ناصب أو جازم، وهي لغة صحيحة قليلة الاستعمال . ومنه قول عمر رضي الله عنه في قتلى بدر (كيف يسمعون؟ وأنى يجيبوا وقد جِئُوا) رواه مسلم برقم (٢٨٧٤) .

(١) هنا اجتمع عاملان (إن ولم)، والعمل للثاني؛ لأنه شديد الاتصال بالمضارع، ولأنها دخلت عليه قبل دخول (لم). بخلاف (إن) فقد تدخل على الماضي وقد يليها الاسم . وقيل : العمل للأول لسبقه وقوته؛ لأنها تؤثر في فعل الشرط وجوابه . ولا قيمة كبيرة لهذا الخلاف؛ لأن المضارع مجزوم على أي حال .

نحو: على. وبالمعرب: المبني، نحو: متى. وبالألف، نحو: الهادي؛ لأن آخره ياء، وخرج باللازمة، نحو: الزيدان، فإن ألفه غير لازمة؛ لأنها تنقلب ياء في الجر والنصب.

وحكم المقصور أنه يعرب بحركات مقدرة على الألف، والمانع من ظهورها التعذر. فالرفع، نحو: أَهْمُ الْمَطَالِبِ رِضَا اللَّهِ. والنصب، نحو: إِنْ رِضَا النَّاسِ غَايَةٌ لَا تَدْرِكُ. والجر، نحو: اِحْرَصْ عَلَى رِضَا وَالِدِكَ. قال تعالى: ﴿ذَلِكَ هُدَى اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨٨]، وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ أَهْتَدَوْا زَادَهُمْ هُدًى﴾ [محمد: ١٧]، وقال تعالى: ﴿إِنَّكَ لَمَكُنْ هُدًى مُسْتَقِيمٌ﴾ [الحج: ٦٧].

أما المنقوص فهو: الاسم المعرب الذي في آخره ياء لازمة غير مشددة، قبلها كسرة، نحو: القاضي، الساعي، الوافي.

وخرج بالاسم: الفعل، نحو: يعطي. والحرف، نحو: في. وبالمعرب: المبني، نحو: الذي. وبالياء: المقصور، نحو: الفتى. وباللازمة: المثنى كما تقدم، فإن الياء لا تلزم إلا في حالتي الجر والنصب، وبقولنا: قبلها كسرة، التي قبلها ساكن صحيح، مثل: ظَنِي، أو ساكن معتل، نحو: كرسي. فهذا من المعتل الجاري مجرى الصحيح في إعرابه بالحركات الظاهرة. قال تعالى: ﴿فَإِذَا قَهُمُ اللَّهُ لِيُزَيَّ فِي الْحَيَاةِ الدُّنْيَا﴾ [الزمر: ٢٦].

وحكم المنقوص: إن كان محلى بأل أو مضافاً ثبتت ياؤه، ورفع بضمة مقدرة عليها منع من ظهورها الثقل، وكذا يجر بكسرة مقدرة. مثال الرفع: الساعي في الخير كفاعله. جاء قاضي المدينة. ومثال الجر: على الباغي تدور الدوائر. سلمت على قاضي المدينة.

(١) اعلم أن المقصور المجرد من أل والإضافة يلازمه التنوين هكذا (جاء فتى، رأيت فتى ومررت بفتى) والإعراب بحركات مقدرة على الألف. وأصله (فتى) على وزن (فَعْلٌ) تحركت الياء وانفتح ما قبلها فقلبت ألفاً، والألف ساكنة والتنوين ساكن، فحذفت الألف نطقاً لا كتابة، وصار التنوين تابعاً لفتحة التاء فلا يتغير مطلقاً.

وقد تحذف الياء تخفيفاً في حالتي الرفع والجرح؛ لدلالة الكسرة التي قبلها عليها، وتُجرى (أل) مُجرى ما عاقبها وهو التنوين، فكما تحذف معه، تحذف معها. فمثال الرفع قوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَدْعُ الدَّاعِ إِلَىٰ مَقْعِدِ قَوْمِهِ﴾ [القمر: ٦] <sup>(١)</sup>، ومثال الجرح قوله تعالى: ﴿وَإِذَا سَأَلَكَ عِبَادِي عَنِّي فَإِنِّي قَرِيبٌ أُجِيبُ دَعْوَةَ الدَّاعِ إِذَا دَعَانِ﴾ [البقرة: ١٨٦].

وأما نصب المحلى والمضاف فهو بالفتحة الظاهرة، نحو: «لعن رسول الله ﷺ الراشي والمرثشي» <sup>(٢)</sup>. رأيت قاضي المدينة. قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ آمِنُوا بِاللَّهِ﴾ [الأحقاف: ٣١].

وإن كان المنقوص مجرداً من (أل) والإضافة حذفت ياؤه، وجيء بالتنوين رفعاً وجراً، وبقيت ياؤه نصباً، فتقدر الضمة والكسرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين (ياء المنقوص والتنوين) وتظهر الفتحة. فمثال الرفع: المؤمن راضٍ قانع. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ مُنذِرٌ وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادٍ﴾ [الرعد: ٧] <sup>(٣)</sup>. ومثال النصب: سمعت منادياً ينادي للصلاة. قال تعالى: ﴿وَكُنْ بِرَبِّكَ هَادِيًا وَنَصِيرًا﴾ [الفرقان: ٣١] <sup>(٤)</sup>. ومثال الجرح: رَبُّ سَاعٍ لقاعد. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يُضْلِلِ اللَّهُ فَمَا لَهُ مِنْ هَادٍ﴾ [الزمر: ٢٣].

قال ابن مالك: (وسمّ معتلاً... إلخ) أي: سمّ ما كان آخره ألفاً، كالمصطفى. وما كان آخره ياء، كالمرتقي - حال كونه من الأسماء لا من الأفعال - معتلاً. (فالأول) وهو ما آخره ألف، الإعراب جميعه قدّر

(١) الداع: فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المحذوفة للتخفيف، منع من ظهورها الثقل.

(٢) أخرجه أحمد وأصحاب السنن، وحسنه الترمذي.

(٣) هاد: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المحذوفة؛ لالتقاء الساكنين، منع من ظهورها الثقل، وحُذِفَ التنوين لأجل الوقف.

(٤) بربك: الباء حرف جر زائد إعراباً مؤكداً معنى. ورب: فاعل مرفوع، وعلامة رفعه الضمة المقدرة على آخره، منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والكاف مضاف إليه. و«هادياً» تمييز منصوب، ويجوز إعرابها حالاً.



على آخره. وهو النوع (الذي قد قُصِرَا) أي: سمي مقصوراً، من القصر بمعنى الحبس، وإنما سمي بذلك؛ لأنه حبس ومنع من ظهور الحركة، والألف في (قدرا) و(قصرا) للإطلاق (والثان) بحذف الياء لغة لا للوزن. (منقوص) سُمِّيَ بذلك لعدم ظهور كل الحركات الإعرابية على آخره. (ونصبه ظهر) للخفة. (ورفعه ينوى كذا أيضاً يُجَرِّ) كما تقدم.

وقد تبين بذلك أن الإعراب التقديري يكون في المقصور والمنقوص. وبقي نوع ثالث من الأسماء، وهو المضاف لياء المتكلم، فتقدر فيه حركات الإعراب جميعها، كالمقصور. لكن قدرت في المقصور؛ لكون الحرف الأخير منه لا يقبل الحركة، وأما المضاف للياء فهو لأجل المناسبة؛ لأن ياء المتكلم تستدعي انكسار ما قبلها، فشُغِلَ المحل بهذه الكسرة، فلم تظهر حركة الإعراب، تقول: هذا كتابي. واحترمت أبي. وسلمت على أمي.

\* \* \*

تعريف الفعل  
المعمل  
وإعرابه

- ٤٩ - وَأَيُّ فِعْلٍ أَخْرَجَ مِنْهُ أَلْفٌ      أَوْ وَآوُ أَوْ يَاءٌ فَمُعْتَلًّا عُرِفَ  
٥٠ - فَلَأَلِفٌ آتَوْ فِيهِ غَيْرَ الْجَزْمِ      وَأَبْدُ نَصَبٌ مَا كَلَّ (يَدْعُو) (يَرْمِي)  
٥١ - وَالرَّفْعُ فِيهِمَا آتَوْ وَأَخَذُوا جَازِمًا      فَلَا تَهْنُ تَقْضِي حُكْمًا لَا زِمًا

ذكر هنا المعتل من الأفعال، وهو الباب السابع مما يعرب بالنيابة. والمعتل من الأفعال هو: ما كان في آخره واو قبلها ضمة، ك(يدعو)، أو ياء قبلها كسرة، ك(يرمي)، أو ألف قبلها فتحة، ك(يسعى). والمراد الفعل المضارع؛ لأن الكلام في المعرب. وكيفية إعرابه ما يلي:

١ - المعتل بالألف: يرفع بضمة مقدرة على الألف، منع من ظهورها التعذر، نحو: المتقي يخشى ربه. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْمُسْلِمُونَ﴾ [فاطر: ٢٨] وينصب بفتحة مقدرة، نحو: لن يرضى العاقل بالإهانة. قال تعالى: ﴿وَمَا كُنتَ تَرْجُو أَن يُلْقَى إِلَيْكَ الْكِتَابُ إِلَّا رَحْمَةً مِنْ رَبِّكَ﴾ [القصص: ٨٦]. ويُجزم بحذف حرف العلة، وهو الألف

والفتحة قبلها دليل عليها، نحو: العاصي لم يخشَ ربه. قال تعالى: ﴿وَأَنبِئْ فِيمَا ءَاتَاكَ اللَّهُ الذَّارَ الْآخِرَةَ وَلَا تَسْ نَصِيْبَكَ مِنَ الدُّنْيَا﴾ [القصص: ٧٧].

٢ - المعتل بالواو: يُرفع بضمة مقدرة على الواو، منع من ظهورها الثقل، نحو: الموحد لا يدعو إلا الله. قال تعالى: ﴿هَٰذَا لَكُمْ تِلْوَا كُلِّ نَفْسٍ مَّا أَسْلَفَتْ﴾ [يونس: ٣٠]. ويُنصب بفتحة ظاهرة على الواو لخفتها، نحو: لن يسمو أحد إلا بأدبه. قال تعالى: ﴿لَن نَّدْعُوا مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [الكهف: ١٤]. ويُجزم بحذف حرف العلة وهو الواو، والضمة قبلها دليل عليها، نحو: لا تدع على أولادك. قال تعالى: ﴿فَلْيَدْعُ نَادِيَهُ﴾ [العلق: ١٧].

٣ - المعتل بالياء: يُرفع بضمة مقدرة على الياء منع من ظهورها الثقل، نحو: أنت تربي أولادك على الفضيلة، قال تعالى: ﴿هُوَ يُحْيِي وَيُمِيتُ﴾ [يونس: ٥٦]. ويُنصب بفتحة ظاهرة على الياء لخفتها، نحو: لن تعطي الفقير شيئاً إلا أجرت عليه. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْ تُلْقِيَ وَلِمَا أَنْ تَكُونَ أَوَّلَ مَنْ أَلْقَى﴾ [طه: ٦٥]. ويُجزم بحذف حرف العلة وهو الياء، والكسرة قبلها دليل عليها، نحو: لا تؤذ جارك. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَبْتَغِ عِزَّ الْإِسْلَامِ دِينًا فَلَنْ يُقْبَلَ مِنْهُ﴾ [آل عمران: ٨٥].

وهذا معنى قوله: (وأي فعل آخر منه ألف... إلخ) أي: يُعرف الفعل المعتل بأن يكون آخره ألفاً أو واواً أو ياء، وتُقدّر الحركات كلها على الألف غير الجزم. و(أبلى) أي: أظهر النصب فيما آخره واو (كيدعو)، أو ياء (يرمي). وقُدّر الرفع فيهما، وحذف الحروف الثلاثة في حالة دخول الجازم على الأفعال<sup>(١)</sup>.

(١) قد يحذف حرف العلة بغير جازم، لقصد التخفيف أو رعاية الفواصل، وغير ذلك، كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ يَأْتِ لَا تَكَلِّمُ نَفْسٌ إِلَّا بِذِيْقِرٍ﴾ [هود: ١٠٥] وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ مَا كُنَّا نَبْغِ﴾ [الكهف: ٦٤] وقوله تعالى: ﴿وَأَلَيْلَ إِذَا سِرَّ﴾ [الفجر: ٤] انظر: «إعراب القرآن» للمكبري (٧١٤/٢).

## النَّكْرَةُ وَالْمَعْرِفَةُ

تعريف النكرة  
وأقسام  
المعارف

٥٢ - نَكْرَةٌ قَابِلٌ (أَل) مُؤَنَّرًا أَوْ وَاقِعٌ مَوْقِعٌ مَا قَدْ ذُكِرَا  
٥٣ - وَغَيْرُهُ مَعْرِفَةٌ كَ (هُم) وَ (ذِي) وَ (هِنَّ) وَ (أُنْثَى) وَ (الْفُلَامِ) وَ (الَّذِي)  
الاسم قسمان:

الأول: نكرة: وهي اسم يدل على شيء واحد، ولكنه غير معين،  
مثل: جاء طالب. قدم ضيف. والنكرة نوعان:

الأول: ما يقبل (أَل) وتؤثر فيه التعريف، مثل: كتاب، رجل.  
تقول: الرجل شجاع. الكتاب نفيس.

الثاني: ما يقع موقع ما يقبل (أَل)، مثل: ذو (بمعنى صاحب)،  
نحو: جاء ذو علم؛ أي: صاحب علم. فذو: نكرة، وهي لا تقبل (أَل)  
لكنها واقعة موقع ما يقبل (أَل) وهو صاحب.

القسم الثاني: معرفة: وهي اسم يدل على شيء واحد معين،  
مثل: أنت مخلص.

والمعرفة نوعان:

الأول: ما لا يقبل (أَل) ولا يقع موقع ما يقبلها، نحو: جاء علي.  
الثاني: ما يقبل (أَل) ولكنها لا تؤثر فيه التعريف، مثل: عباس.  
فتقول: جاء العباس. لكنها غير مُعَرَّفَةٌ؛ لأنه معرفة بالعلمية، وسيأتي  
ذلك - إن شاء الله - في بابه.

والمعارف سبعة أقسام:

١ - الضمير، مثل: أنا، أنت، هو، وهو أعرف المعارف وأشدها  
تمييزاً لمسماه بعد لفظ (الله) وضميره.

- ٢ - العلم، مثل: خالد. زينب. مكة.
- ٣ - اسم الإشارة، مثل: هذا. هذه. هؤلاء.
- ٤ - الاسم الموصول، مثل: الذي. التي. الذين.
- ٥ - المَعْرِفُ بِأَل، مثل: الكتاب. الطالب.
- ٦ - المضاف لمعرفة، مثل: كتابي جديد. كلام علي بليغ.
- ٧ - النكرة المقصودة<sup>(١)</sup> من بين أنواع المنادى، مثل: يا طالبُ  
أجب (إذا كنت تريد واحداً معيناً).

وهذا معنى قوله: (نكرة قابل أل... إلخ) أي: إن النكرة: اسم قابل لفظ (أل) الذي يؤثر فيها التعريف، أو واقع موقع (ما قد ذكرا) أي: موقع (أل) المؤثرة، وغير النكرة: معرفة، ثم ذكر أنواعها عدا السابع، ولم يرتبها لضيق النظم. وسيذكر الخمسة الأولى بالتفصيل، مبتدئاً بمباحث الضمير. أما السادس والسابع فنشير إليهما في آخر باب «المعرف بِأَل» - إن شاء الله -.

(١) اعلم أن هذه الأقسام تختلف في درجة التعريف، فبعضها أقوى من بعض، بل إن النوع الواحد قد يتفاوت في درجة تعريفه. وأشهر الآراء أن أقوى المعارف وأعرفها بعد لفظ (الله) وضميره، هو ضمير المتكلم، ثم ضمير المخاطب، ثم العلم. وهو درجات متفاوتة القوة في درجة التعريف، ويلحق بعلم الشخص العلم بالغلبة، ثم ضمير الغائب الذي تعين مرجعه، ثم اسم الإشارة، والمنادى (النكرة المقصودة) وهما في درجة واحدة؛ لأن التعريف بكل منهما بواسطة القصد الذي يعينه المشار إليه في اسم الإشارة والتخاطب في المنادى (النكرة المقصودة) ثم الموصول والمعرف بِأَل، وهما في درجة واحدة. أما المضاف إلى معرفة فهو في درجة المضاف إليه، إلا إن كان مضافاً للضمير، فإنه يكون في درجة العلم. قال ابن هشام: (هذا هو المذهب الصحيح).

وأقوى الأعلام: أسماء الأماكن، لقلة الاشتراك فيها، ثم أسماء الناس، ثم أسماء الأجناس.

وأقوى أسماء الإشارة ما كان للقرب، ثم ما كان للوسط، ثم ما كان للبعد، على القول بأن للمشار إليه ثلاث مراتب، كما سيأتي - إن شاء الله - في أسماء الإشارة. وأقوى أنواع (أل) التي للعهد ما كانت فيه (أل) للعهد الحضورى، ثم ما كانت فيه للنوعين الآخرين من العهد، ثم للجنس.

[مَبَاحِثُ الضَّمِيرِ<sup>(١)</sup>]

تعريف  
الضمير

٥٤ - فَمَا لِذِي غَيْبَةٍ أَوْ حُضُورٍ - كَدَأَنْتَ (وَهُوَ) - سَمَّ بِالضَّمِيرِ  
الضمير: اسم جامد<sup>(٢)</sup> يدل على متكلم أو مخاطب أو غائب،  
مثل: أنا عرفت واجبي. أنت تحترم أباك. المؤمن يصون عرضه.  
ومعنى كونه جامداً: عدم وجود أصل له ولا مشتقات، ويسمى  
ضمير المتكلم والمخاطب: (ضمير حضور) لأن صاحبه لا بد أن يكون  
حاضراً وقت النطق به.  
والمعنى: سمَّ الذي لغية أو حضور بالضمير (كأنت وهو).

\* \* \*

الضمير  
المتصل

٥٥ - وَذُو اتِّصَالٍ مِنْهُ مَا لَا يُبْنَدَا وَلَا يَلِي (إِلَّا) أَخْتَبَارًا أَبَدًا  
٥٦ - كَالْيَاءِ وَالْكَافِ مِنَ (أَبْنِي أَكْرَمَكَ) وَالْيَاءِ وَالْهَاءِ مِنْ (سَلِيهِ مَا مَلَّكَ)  
الضمير<sup>(٣)</sup> من حيث ظهوره في الكلام وعدم ظهوره قسماً:  
الأول: بارز، وهو ما له صورة في اللفظ حقيقة أو حكماً،  
فالأول: كالتاء من: أكرمْتُ الغريب. والثاني: نحو: جاء الذي أكرمْتُ؛  
أي: أكرمته. فالحاء موجودة حكماً.

(١) هذا العنوان من عندي لبيان أن ابن مالك شرع في النوع الأول من أنواع المعارف، والثاني في باب مستقل، وهو العلم.  
(٢) الجامد في الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره. ويقابله المشتق وهو الذي يؤخذ من غيره. والمشتق يدل على معنى وذات أو معنى وصاحبه. وسوف أشير إلى أنواع المشتقات في باب الموصول - إن شاء الله -.  
(٣) الضمير إن دلَّ بنفسه على المراد فهو الضمير المفرد أو البسيط. نحو: أنت، هو.. وإن احتاج إلى زيادة تساعده على أداء المراد فهو المركب نحو: أنتما، إياك، إياكم.. وأذكر لك قريباً إعراب النوعين إن شاء الله.

**الثاني:** مستتر، وهو الذي ليس له صورة في اللفظ، نحو: حافظ على الصلاة؛ أي: أنت، وسيأتي - إن شاء الله - الكلام عليه. والبارز قسمان:

**الأول:** متصل. **والثاني:** منفصل. ويأتي الكلام عليه، - إن شاء الله -.

**والم متصل:** هو الذي لا يبدأ به في الكلام، ولا يقع بعد (إلا) في الاختيار. والمراد بالاختيار: سعة الكلام بخلاف ضرورة الشعر، مثل: التاء في قولك: استمعت للمحاضرة.

وهذا معنى قوله: (وذو اتصال منه... إلخ) أي: المتصل من الضمير هو الذي لا يبدأ به، ولا يقع بعد أداة الاستثناء (إلا) في الاختيار وسعة الكلام، ثم مثل لبعض الضمائر المتصلة. فالياء من (ابني) لضمير المتكلم الذي في محل جر. والكاف في (أكرمك) لضمير المخاطب الذي في محل نصب. والياء (من سليه) لضمير المخاطبة في محل رفع. والهاء للغائب في محل نصب.

\* \* \*

٥٧ - وَكُلُّ مُضْمَرٍ لَهُ الْبِنَاءُ يَجِبُ وَلَقُظْ مَا جُرَّ كَلَفُظْ مَا نُصِبَ  
٥٨ - لِلرُّفْعِ وَالنَّصْبِ وَجَرُّ (نَا) صَلَحَ كَدَاغَرِفْ بِنَا فَاِنَّا نَلْنَا الْمُنْعَ  
٥٩ - وَالْفَتْحِ وَالْوَاوُ وَالنُّونُ لِمَا غَابَ وَغَيْرُهُ كَدَاغَرِفْ (قَامَا) وَ(أَعْلَمَا)  
تقدم في باب المعرب والمبني أن ألفاظ الضمائر كلها مبنية<sup>(١)</sup>.

بناء الضمير  
والموقع  
الإعرابي  
للضمير  
المتصل

(١) عند إعراب الضمائر لا بد من ملاحظة أمرين:

**الأول:** موقع الضمير من الجملة، أهو في محل رفع أو نصب أو جر؟  
**الثاني:** حالة آخر الضمير أساكنة نحو: أنا، أم متحركة نحو: أنت أحسن؟ فتقول: أنت ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع مبتدأ، (والتاء) في أحسن ضمير متصل مبني على الفتح في محل رفع فاعل، أما الضمير المركب نحو: إياك. أنتم. فالأولى الأخذ بالرأي القائل: إن الجميع ضمير بدون تجزئة (إيا) و(الكاف) أو (أنت) و(الميم). فتعرب (إياك) ضميراً منفصلاً مبنياً على الفتح في محل نصب، و(أنتم) في محل رفع مبتدأ.

وإذا ثبت أنها مبنية، فلا بد أن يكون لها محل من الإعراب.

فالضمير المتصل ينقسم بحسب مواقعه من الإعراب ثلاثة أقسام:

**الأول:** ما يكون في محل رفع فقط، وهو خمسة ضمائر: التاء المتحركة بالضممة للمتكلم، وبالفتحه للمخاطب، وبالكسرة للمخاطبة، كقوله تعالى: ﴿فَإِذَا عَزَمْتَ فَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ﴾ [آل عمران: ١٥٩]. وألف الاثنين، كقوله تعالى: ﴿فَلَمْ يُغْنِيَا عَنْهَا مِنَ اللَّهِ شَيْئًا﴾ [التحريم: ١٠]. وواو الجماعة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا أَطْلَمَ عَلَيْهِمْ قَامُوا﴾ [البقرة: ٢٠]. وياء المخاطبة، كقوله تعالى: ﴿فَكُلْ وَأَشْرَبْ وَفَرِحْ عَيْنًا﴾ [مريم: ٢٦]. ونون الإناث، كقوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ يَرِيضُونَ﴾ [البقرة: ٢٢٨].

**الثاني:** ما هو مشترك بين محل النصب والجر فقط وهو ثلاثة: ياء المتكلم<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: ﴿قَالَ يَنْفَرُ لَازِبَةً إِنْ كُنْتُ عَلَى بَيْتٍ مِنْ رَبِّي وَعَائِنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣]. وكاف المخاطب، كقوله تعالى: ﴿مَا وَدَّكَ رَبُّكَ﴾ [الضحى: ٣]. وهاء الغائب، كقوله تعالى: ﴿قَالَ لَمْ صَاحِبُهُهُ وَهُوَ يُحَاوِرُهُ﴾ [الكهف: ٣٧].

**الثالث:** ما هو مشترك بين محل النصب والرفع والجر وهو (نا)، كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا إِنَّا أَمَّاكَ فَاغْفِرْ لَنَا ذُنُوبَنَا﴾ [آل عمران: ١٦].

والى بعض هذه الأنواع أشار بقوله: (وكل مضممر... إلخ) أي: المضممرات كلها مبنية. لا فرق في ذلك بين ما يكون محله الجر أو محله النصب. ثم ذكر أن الضمير (نا) صَلَحَ للأمور الثلاثة، فيكون في محل جر، مثل: (اعرف بنا) أي: اعترف بقدرنا. وفي محل نصب،

(١) اعلم أن الإعراب لا يظهر على الاسم المتصل بياء المتكلم، وقاعدة إعرابه أن تقول في مثل: كتابي جديد: مبتدأ مرفوع بالابتداء، وعلامة رفعه ضمة مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وهو مضاف وياء المتكلم: ضمير متصل مبني على السكون في محل جر مضاف إليه. وهكذا الاسم المنصوب والمجرور. وبعضهم يرى أن الكسرة في حالة الجر كسرة إعراب لا كسرة مناسبة، وقد أشرت إلى شيء من ذلك في باب «الأسماء الستة».

نحو: (إننا). وفي محل رفع، مثل: (نلنا). ثم ذكر أن ألف الاثنين وواو الجماعة ونون الإناث - وهي من ضمائر الرفع المتصلة - تكون للغائب وغيره، وهو المخاطب فقط، بقرينة المثال. فالغائب، نحو: (قاما). والمخاطب، نحو: (اعلما).

هذا وما يستعمل في الرفع والنصب والجر (هم). فالرفع، نحو: ﴿هُمُ الَّذِينَ يَقُولُونَ لَا تُنْفِقُوا عَلَىٰ مَنْ عِندَ رَسُولِ اللَّهِ حَتَّىٰ يَنْفَضُوا﴾ [المنافقون: ٧]. والنصب ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ إِنَّكَ بِرَيْبٍ مِّنْهُم﴾ [القلم: ٤٠]. والجر: ﴿وَمِنْهُمْ مَّنْ يَكْفُرُ أَتَدْنٰ لِي﴾ [التوبة: ٤٩]. وكذلك (الياء) فالرفع، نحو: ﴿كُلِّي وَأَسْرِي﴾ [مريم: ٢٦]. والنصب، نحو: ﴿وَعَاتَنِي مِنْهُ رَحْمَةً﴾ [هود: ٦٣]. والجر، نحو: ﴿إِنِ اشْكُرْ لِي وَلِوَالِدَيْكَ﴾ [لقمان: ١٤].

لكنهما لا يشبهان (نا) من كل وجه؛ لأن (نا) تأتي للأوجه الثلاثة، وهي ضمير متصل للمتكلم، بخلاف الياء، فإنها وإن كانت تأتي للأوجه الثلاثة، وهي ضمير متصل، إلا أنها في حالة الرفع للمخاطبة، وفي حالتي النصب والجر للمتكلم<sup>(١)</sup>. وكذلك (هم)، فهي في حالة الرفع ضمير منفصل. وفي حالتي النصب والجر ضمير متصل<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

(١) قد تأتي (ياء المتكلم) في محل رفع في مثل: يسرني كوني مواظباً على الصف الأول. فإن الياء (كوني) في محل رفع اسم «كون». مصدر (كان) الناقصة. ولكن ذلك عارض بسبب أن المضاف هنا كالفعل يطلب مرفوعاً. والكلام في الضمير المشترك بين الرفع والنصب والجر بطريق الأصالة. وهذه الياء لها محلان: أحدهما: جر بالمضاف، والثاني: رفع على أنها اسم لمصدر «كان».

(٢) وإعرابها في مثل قوله تعالى: ﴿سَلِّمُوا إِلَيْهِمْ إِنَّكَ بِرَيْبٍ مِّنْهُم﴾ سل: فعل أمر، والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنت) والهاء: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول أول. والميم علامة الجمع. (أيهم) أي: اسم استفهام مبني على الضم في محل رفع مبتدأ. والهاء ضمير متصل مبني على الضم في محل جر مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (بذلك) متعلق ب(زعيم)، و(زعيم) خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد المفعول الثاني.



الضمير  
المستر

٦٠ - وَمِنْ ضَمِيرِ الرَّفْعِ مَا يَسْتَتِرُ كـ (أَفْعَلْ أَوْافِقُ نَغْتَبِطُ إِذْ تُشَكِّرُ) تقدم أن الضمير قسمان:

١ - بارز، وقد مضى.

٢ - مستتر، وهو الذي ليس له صورة في اللفظ. وهو قسمان:

١ - واجب الاستتار. ٢ - جائز الاستتار.

والمراد بواجب الاستتار: ما لا يحل محله اسم ظاهر، ولا ضمير منفصل يرتفع بالعامل، مثل: أقوم بواجبي نحو قرابتي. فالفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا) وهذا الضمير لا يحل محله اسم ظاهر، فلا تقول: أقوم خالد - مثلاً - ولا ضمير منفصل، فلا تقول: أقوم أنا، على أن يكون فاعلاً، بل هو توكيد للضمير المستتر.

والاستتار الواجب يقع في عشرة مواضع:

١ - مع فعل الأمر المسند للواحد، كقوله تعالى: ﴿فَاسْتَوِمْ كَمَا أَمَرْتُ﴾ [هود: ١١٢] بخلاف أمر الواحدة والمثنى والجمع، فإن الضمير يكون بارزاً، كما تقدم.

٢ - مع الفعل المضارع الذي في أوله همزة المتكلم، كقوله تعالى عن العبد الصالح: ﴿وَأَفْوِضْ أَمْرِي إِلَى اللَّهِ﴾ [غافر: ٤٤].

٣ - الفعل المضارع الذي في أوله النون، كقوله تعالى: ﴿نَحْنُ نَقُصُّ عَلَيْكَ أَحْسَنَ الْقَصَصِ﴾ [يوسف: ٣].

٤ - الفعل المضارع الذي في أوله تاء خطاب الواحد، كقوله تعالى: ﴿تَوَتَّى الْمَلِكُ مَن شَاءَ﴾ [آل عمران: ٢٦] بخلاف المبدوء بتاء خطاب الواحدة، نحو: أنتِ تحسنيْن الكلام. أو المثنى أو الجمع فإن الضمير يكون بارزاً، نحو: أنتما تصلان أرحامكما. وأنتم تصلون أرحامكم. وأنن تصلن أرحامكن. وهذه الأربعة ذكرها ابن مالك.

٥ - مع اسم فعل الأمر؛ كقوله تعالى: ﴿عَلَيْكُمْ أَنْفُسُكُمْ﴾ [المائدة: ١٠٥]. ففي اسم الفعل ﴿عَلَيْكُمْ﴾ ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنتم.

٦ - مع اسم الفعل المضارع؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَقُلْ لِّمَنَّا أَمْرٌ﴾ [الإسراء: ٢٣]. ففي اسم الفعل (أف) ضمير مستتر؛ لأن معناه: أتضجر؛ أي: أنا.

٧ - مع فعل التعجب، نحو: ما أحسنَ الصدق!

٨ - مع المصدر النائب عن فعله؛ نحو: إحساناً إلى الوالدين. فإحساناً: مصدر منصوب بفعل محذوف، وفاعله مستتر وجوباً تقديره: أنت؛ لأنه بمعنى: أحسن.

٩ - مع أفعال الاستثناء، مثل: خلا، عدا، حاشا، نحو: حضر الضيوف خلا واحداً.

١٠ - مع أدوات الاستثناء الناسخة، مثل: (ليس) كقوله ﷺ: «ما أنهر الدم، وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السنُّ والظفر»<sup>(١)</sup>، فاسمُ (ليس) ضمير مستتر وجوباً تقديره: هو.

وأما المستتر جوازاً: فهو الذي يحل محله الاسم الظاهر أو الضمير المنفصل. وهو المرفوع بفعل الغائب؛ كقوله تعالى: ﴿فَمَنْ رُحِّجَ عَنِ الْكَارِ وَأُدْخِلَ الْحِجَّةَ فَقَدْ قَارَ﴾ [آل عمران: ١٨٥]. أو الغائبة؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَتْ لِأُخْتَيْهِ قُصَيْبَةٍ﴾ [القصص: ١١]. أو اسم الفعل الماضي، نحو: الصديق هيهات؛ أي: بُعد. أو الصفات المحضة كاسم الفاعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَمَّا جَاءَهُمْ رَسُولٌ مِّنْ عِندِ اللَّهِ مُصَدِّقٌ لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ١٠١]. ففي ﴿مُصَدِّقٌ﴾ ضمير مستتر جوازاً تقديره: (هو) يعود على رسول<sup>(٢)</sup>.

وقد أشار ابن مالك إلى المواضع الأربعة الأول بقوله: (ومن ضمير الرفع ... إلخ).

وقوله: (تُشَكَّرُ) بضم التاء وفتح الكاف، ويجوز العكس.

\* \* \*

(١) رواه البخاري ومسلم.

(٢) هناك قاعدة يستأنس بها في هذا الموضوع، وهي أنه إذا كان الضمير المستتر مقدراً بـ(أنا) أو (نحن) أو (أنت) فهو مستتر وجوباً، وإن كان مقدراً بـ(هو) فهو مستتر جوازاً إلا في مسائل قليلة مستثناة.

الضمير  
المنفصل

٦١ - وَذُو أَرْفَاقٍ وَأَنْفِصَالٍ : (أَنَا) (هُوَ) وَ(أَنْتَ)، وَالْفُرُوعُ لَا تَشْتَبِهُ

٦٢ - وَذُو أَنْفِصَالٍ فِي أَنْفِصَالٍ جُمَلًا (إِيَّايَ)، وَالتَّفْرِيعُ لَيْسَ مُشْكِلًا

تقدم أن الضمير البارز قسمان:

١ - متصل: وتقدم.

٢ - منفصل: وهو الذي يتبدأ به، ويقع بعد (إلا)؛ كقوله تعالى:

﴿هُرَّ الْمَدُوءُ فَأَحَذَرْتُمُ﴾ [المنافقون: ٤]، وقوله تعالى: ﴿وَقَصَى رَيْكُ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

وينقسم المنفصل بحسب مواقفه من الإعراب إلى قسمين:

الأول: ما يكون في محل رفع. والثاني: ما يكون في محل نصب.

فأما الذي يكون في محل رفع فقط فائتتا عشر ضميراً مشتركة بين

المتكلم والمخاطب والغائب على الوجه الآتي:

١ - للمتكلم ضميران: (أنا) للمتكلم وحده، و(نحن) للمتكلم

المعظم نفسه، أو معه غيره.

٢ - للمخاطب خمسة: (أنتَ) للمفرد المذكر، (أنتِ) للمؤنثة.

و(أنتم) للمثنى بنوعيه. و(أنتن) لجماعة الإناث.

٣ - للغائب خمسة: (هو) للمفرد<sup>(١)</sup>. (هي) للمؤنثة. (هما) للمثنى

بنوعيه. (هم) لجمع الذكور. (هن) لجمع الإناث.

(١) اعلم أن هناك نوعين من الضمير معرفتهما من الأهمية بمكان، الأول: يسمى ضمير الفصل، والثاني: ضمير الشأن. أما ضمير الفصل فأذكره - إن شاء الله - في باب (إن) لمناسبة له هناك. وأما ضمير الشأن فأكتب عنه هذه الخلاصة.

ضمير الشأن: هو ضمير يأتي في صدر جملة بعده تفسر دلالاته وتبين المراد منه، كأن يتحدث شخص عن الدنيا وتقلبها فيقول: هي الأيام دول. أو يتحدث آخر عن سقوط دولة وقيام أخرى. فيقول: إنها إرادة الله التي لا تعلوها إرادة، ومنه قوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ اللَّهُ أَحَدٌ﴾ [الإخلاص: ١] وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا هِيَ شَاخِصَةٌ أَبْصَرُ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنبياء: ٩٧] (على القول بأن الضمير في الآيتين ضمير الشأن).

وهذا معنى قوله: (وذو ارتفاع... إلخ) أي: المنفصل المرفوع (أنا، هو، أنت) وهذه هي الأصول. فإن الأصل في الضمير - عندهم - أن يكون لمفرد مذكر، سواء أكان لمتكلم أم مخاطب أم غائب. وما دل على أكثر من واحد، أو دل على التأنيث فهو فرع. ولهذا لما ذكر ابن مالك الأصول قال: (والفروع لا تشبهه) أي: لا تشبهه بغيرها فهي بيّنة.

وأما الذي يكون في محل نصب فقط: فاثنا عشر ضميراً، كل ضمير مبدوء بكلمة (إيّا) وهي كما يلي:

١ - للمتكلم ضميران: (إياي) للمتكلم وحده. و(إيانا) للمتكلم المعظم نفسه أو معه غيره.

٢ - للمخاطب خمسة: (إياك) للمفرد المذكر. (إياك) للمؤنثة. (إياكما) للمثنى بنوعيه. (إياكم) لجمع الذكور. (إياكن) لجمع الإناث.

٣ - للغائب خمسة: (إياه) للمفرد. (إياها) للمفردة. (إياهما) للمثنى بنوعيه. (إياهم) لجمع الذكور. (إياهن) لجمع الإناث.

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ﴾ [الفاتحة: ٥]، وقوله تعالى: ﴿أَمَرَ آلَا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [يوسف: ٤٠]، فإياك: مفعول مقدم

= وسمي ضمير الشأن؛ لأنه يرمز للشأن، والمراد به: مضمون الكلام الذي يريد المتكلم أن يتحدث عنه، ويسمى ضمير القصة؛ أي: المسألة التي تناولها الكلام؛ وأحكامه تختلف عن أحكام غيره من الضمائر، ومن أهمها ما يلي:

١ - عوده على ما بعده، وقاعدة الضمير أن يعود على ما قبله.  
٢ - أنه لا بد أن يكون مبتدأ أو اسماً لناسخ.  
٣ - أن مفسره لا يكون إلا جملة. وتكون خبراً له الآن أو بحسب أصله، كما لو سبق بناسخ.

٤ - أنه ملازم للإفراد، فلا يثنى ولا يجمع، والكثير أن يكون للمفرد المذكر، وقد يأتي للمؤنث كما في الآية.

ولما كان هذا الضمير مخالفاً للقياس رأى النحاة أنه لا ينبغي الحمل عليه إذا أمكن غيره، كما ذكر ذلك ابن هشام في «المغني» ص(٦٣٧)، وسيرد له ذكر - إن شاء الله - في باب (كان)، وفي باب (إن) وغيرها.

مبني على الفتح في محل نصب. والثاني مبني على الضم في محل نصب<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وذو انتصاب في انفصال... إلخ) أي: جعل ضمير المتكلم (إياي) مثلاً للمنصوب المنفصل. أما باقي الفروع فمعرفتها سهلة وليست أمراً مشكلاً. والألف في قوله: (جعلاً) للإطلاق.

\* \* \*

اتصال  
الضمير  
وانفصاله

٦٣ - وَفِي اخْتِيَارٍ لَا يَحِيءُ الْمُتَفَصِّلُ إِذَا تَأْتَى أَنْ يَحِيءَ الْمُتَّصِلُ  
القاعدة في باب الضمير أنه متى أمكن الإتيان بالضمير المتصل فلا يعدل إلى الضمير المنفصل؛ لأن الغرض من وضع الضمير الاختصار. والمتصل أشد اختصاراً من المنفصل. تقول: أكرمتك. ولا تقول: أكرمت إياك. لإمكان المتصل.

لكن قد يتعين انفصال الضمير، ولا يمكن المجيء به متصلاً، وذلك في مواضع منها:

١ - أن يتقدم الضمير على عامله؛ لداع بلاغي كإفادة القصر، نحو: إياك كافأ المدرس. قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

٢ - أن يقع بعد (إلا) لإفادة الحصر، نحو: ربنا ما نرجو إلا إياك. قال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ﴾ [الإسراء: ٢٣].

٣ - أن يُفَصَّلَ بين الضمير وعامله بمعمول آخر، نحو: نحن نكرم العلماء وإياكم. قال تعالى: ﴿يُخْرِجُونَ الرَّسُولَ وَإِيَّاكَ﴾ [المتحنة: ١].

(١) ذكرنا - فيما سبق - عند إعراب الضمائر أن الأرجح في الضمير المركب اعتبار المجموع من (إيا) ولواحقها ضميراً تسييراً على الدارسين، وأزيد هنا بأن المكبري قد نص في كتابه «التبيان في إعراب القرآن» على أن هذا مذهب الكوفيين (٧/١).

(٢) إياكم: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب معطوف على «الرسول». أو مبني على السكون، والكاف حرف خطاب، والميم علامة الجمع.

٤ - في ضرورة الشعر؛ كقول زياد بن منقذ العدوي التميمي في تذكر أهله:

وما أَصَاحِبُ مِنْ قَوْمٍ فَأَذْكُرُهُمْ إِلَّا يَزِيدُهُمْ حَبًّا إِلَيَّ هُمْ<sup>(١)</sup>  
ففصل الضمير، وحقه الاتصال، بأن يقول: إلا يزيدونهم حبًّا إليّ.  
قال ابن مالك: (وفي اختيار لا يجيء المنفصل... إلخ) أي: لا  
يجيء الضمير المنفصل في سعة الكلام إذا أمكن الإتيان بالمتصل. أما  
في الشعر فيجوز العدول عن الوصل إلى الفصل.

\* \* \*

٦٤ - وَصِلْ أَوْ أَفْصِلْ هَاءَ (سَلْنِيهِ) وَمَا أَشْبَهَهُ، فِي كُتُبِهِ الْخُلْفَ أَتَتْ

٦٥ - كَذَلِكَ (خِلْتَنِيهِ)، وَاتَّصَالًا أَخْتَارُ، غَيْرِي أَخْتَارَ الْإِنْفِصَالَ

مواضع جواز  
الاتصال  
والانفصال

يجوز أن يؤتى بالضمير منفصلاً مع إمكان أن يؤتى به متصلاً في  
ثلاث مسائل:

الأولى: أن يكون العامل في الضمير المنصوبين فعلاً غير  
ناسخ، كأعطى وأخواتها، والضمير الأول أعرف من الثاني. مثاله:  
الكتاب سَلْنِيهِ. فيجوز في الهاء الاتصال، أو الانفصال، نحو: الكتاب  
سَلْنِي إِيَّاهُ. فالياء للمتكلم، والهاء للغائب، وضمير المتكلم أعرف من  
الغائب بمعنى: أنه أشد تمييزاً لمسامه.

فإن لم يكن الضميران منصوبين، وجب وصل الضمير بعامله إن  
كان فعلاً، نحو: النظام أحببته. وإن كان الأول غير أعرف تعيين  
الفصل، نحو: الكتاب أعطاه إِيَّاكَ زيد.

(١) المعنى: لا أصحاب قوماً غير قومي، وأذكر قومي أمامهم، إلا يزيد هؤلاء القوم  
حباً قومي إليّ بسبب مآثرهم. انظر: «الحماسة» لأبي تمام (١٣٤/٢) تحقيق  
عبد الله عسّيلان.

وقوله: (من قوم) مفعول به و(من) زائدة. (فأذكركم) الفاء للسببية والمضارع  
منصوب بدان (المضمرة بعد فاء السببية). (حباً) مفعول ثانٍ ل(يزيد)، (هم) فاعل  
(يزيد).

والاتصال أرجح من الانفصال في هذه المسألة؛ لأنه هو الأصل؛ ولأنه مؤيد بالقرآن. قال تعالى: ﴿نَسَبَكُمُ<sup>(١)</sup> اللَّهُ﴾ [البقرة: ١٣٧]، وقال تعالى: ﴿أَنذَرْتُكُمْ<sup>(٢)</sup> هَا كَذِبُونَ﴾ [هود: ٢٨]، وقال تعالى: ﴿إِن يَسْتَكَمُّهُ<sup>(٣)</sup>﴾ [محمد: ٣٧].

وقد ورد الفصل في السنّة؛ كقوله ﷺ: «أفلا تنقي الله في هذه البهيمة التي ملكك الله إياها»<sup>(٤)</sup>، وليس الاتصال بواجب، وليس الانفصال مخصوصاً بالشعر بدليل الحديث.

**المسألة الثانية:** أن يكون الضمير الثاني منصوباً بـ كان، أو إحدى أخواتها لأنه خبرها، فيجوز الاتصال والانفصال، نحو: الصديق كُنْتُه. والصديق كُنْتُ إياه. واختلف النحويون في المختار. فابن مالك ومن وافقه يختار الاتصال؛ لأنه الأصل، ولأنه مؤيد بالحديث الشريف في قوله ﷺ لعمر رضي الله عنه في شأن ابن صياد: «إن يكنه فلن تسلط عليه، وإلا يكنه فلا خير لك في قتله»<sup>(٥)</sup>. وسيبويه ومن وافقه يختار الفصل؛ لأن

(١) السين: حرف استقبال، يكفي: فعل مضارع مرفوع بضمّة مقدرة على الباء، والكاف ضمير مبني على الفتح في محل نصب مفعول أول. والهاء: مفعول ثان. والميم: علامة جمع المذكور. ولفظ (الله) فاعل.

(٢) الهمزة: للاستفهام، وتلزم: فعل مضارع. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: نحن. والكاف: ضمير متصل مبني على الضم في محل نصب مفعول أول، والميم: علامة جمع المذكور، والواو: حرف إشباع مبني على السكون لا محل له. وهـ: ضمير متصل مبني على السكون في محل نصب مفعول ثان.

(٣) إن: حرف شرط جازم. ويسأل: فعل مضارع مجزوم بـ إن، وعلامة جزمه السكون، والكاف: مفعول أول. والميم علامة الجمع، والواو: حرف إشباع مبني على السكون لا محل له. وهـ: مفعول ثان، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو. وجواب الشرط قوله: (تبخلوا).

(٤) رواه أبو داود (٢٥٤٩) من حديث طويل. وفيه انفصال الضمير (إياه).

(٥) متفق عليه. وابن صياد اسمه «صاف» وفيه بعض أوصاف الدجال. ولكن النبي ﷺ لم يقطع بأنه الدجال ولا غيره. ولهذا قال لعمر: (إن يكنه فلن تسلط عليه..)=

الضمير خبر، والأصل فيه الانفصال، ولأنه ورد عن العرب. قال عمر بن أبي ربيعة:

لِئِنْ كَانَ إِيَّاهُ لَقَدْ حَالَ بَعْدَنَا عَنِ الْعَهْدِ وَالْإِنْسَانُ قَدْ بَتَّعِيرُ<sup>(١)</sup>

الثالثة: أن يكون العامل في الضميرين فعلاً ناسخاً، كظن وأخواتها. فيجوز الاتصال، نحو: الصديق ظننتكه. والانفصال: الصديق ظننتك إياه. واختار ابن مالك الاتصال؛ لأنه الأصل ومؤيد بالقرآن وكلام العرب. قال تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكَهُمُ اللَّهُ فِي مَتَابِكَ قَلِيلًا وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ<sup>(٢)</sup> كَثِيرًا لَفَاشَلْتُهُ﴾ [الأنفال: ٤٣]. وقال الشاعر:

بُلِّغْتُ صُنْعَ امْرِئٍ بَرٍّ إِخَالَكِهِ إِذْ لَمْ تَزَلْ لِاِكْتِسَابِ الْحَمْدِ مُبْتَدِرًا<sup>(٣)</sup>

واختار سيبويه الانفصال؛ لأن الضمير خبر، والأصل فيه الانفصال، ولأنه ورد عن العرب. قال الشاعر:

أَخِي حَسْبُنَكَ إِيَّاهُ وَقَدْ مُلِثْتُ أَرْجَاءَ صَدْرِكَ بِالْأَضْغَانِ وَالْإِخَى<sup>(٤)</sup>

= انظر: «شرح النووي على مسلم» حديث رقم (٢٩٢٤)، والهاء في قوله: (يكنه) خبر (يكن) عائد على الدجال، واسم يكن ضمير يعود على ابن صياد.

(١) اسم كان: ضمير مستتر يعود على (عمر) المعبر عنه بالمغيري في الآيات التي قبله، (إياه) خبر كان، ومعنى البيت: لئن كان هذا الذي نراه هو عمر، فلقد تغيرت هيئته وتحولت حاله عما كنا نعهده فيه من القوة والشباب، ثم قال مسلياً لنفسه: والإنسان قد يتغير حاله بمرور الزمان.

(٢) الكاف مفعول أول، والهاء مفعول ثان، والميم علامة الجمع. و«كثيراً» مفعول ثالث، وهكذا الباقي.

(٣) إخالكه: مضارع «خال» بمعنى ظن. وهو بكسر الهمزة، وهو المسموع كثيراً مع أنه مخالف للقياس. إذ القياس فتح همزة مضارع الثلاثي كقام وأقوم، وينبغي الاقتصاد على الكثير. و(إخال) فعل مضارع مرفوع بالضممة، والفاعل «أنا» والكاف: مفعول أول. والهاء مفعول ثان. ومعنى البيت: علمت بما صنعه إنسان محسن فظننتك إياه؛ لأنني أعلم أنك لم تزل مسارعاً لاكتساب الحمد والثناء؛ أي: عمل المعروف الذي هذه ثمرته.

(٤) الكاف مفعول أول لحسب بمعنى (ظن) وإياه مفعول ثان. ومعناه: كنت أظنك أخي الحق، ولكنني وجدت منك صديقاً مليئاً بالأحقاد والضغائن عليّ.



وهذا معنى قوله: (وصل أو افصل... إلخ) أي: يجوز وصل الضمير وفصله، وهو الهاء في قولك (سَلْنِيهِ) وتقديمه الوصل يشعر باختياره، والمراد بقوله: (وما أشبهه) أي: من أفعال هذا الباب، وهو باب (سأل وأعطى) ثم ذكر أن الخلاف (انتمى) أي: انتسب إلى قائله في مسألة كان وأخواتها، وكذلك في باب (ظن) ثم صرح بأنه يختار الاتصال. وأن غيره يختار الانفصال<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

التقديم  
والتاخير عند  
اجتماع  
ضميرين  
منصوبين

٦٦ - وَقَدْ أَمَّا الْأَخَصُّ فِي اتِّصَالِ وَقَدْ أَمَّا مَا شِئْتَ فِي اتِّفَصَالِ  
هذا البيت في حكم الضميرين المنصوبين من حيث التقديم والتأخير. والقاعدة: أن ضمير المتكلم أعرف وأشد تمييزاً لمسماء من ضمير المخاطب. وضمير المخاطب أعرف من ضمير الغائب.

وعلى هذا فإذا اجتمع ضميران منصوبان واختلفا في الرتبة بأن كان أحدهما أخص من الآخر فلهما حالتان:

الأولى: أن يكونا متصلين: فيجب تقديم الأعراف على غيره. تقول: الكتاب أعطيتكه. وأعطيتنيه، بتقديم الأعراف وهو الكاف في الأول، والياء في الثاني، على غير الأعراف فيهما؛ لأن الكاف للمخاطب، والياء للمتكلم، والهاء للغائب.

ولا يجوز تقديم غير الأعراف. وأجازهم بعضهم؛ لما رواه ابن الأثير من قول عثمان رضي الله عنه: (أَرَاهُمْنِي الْبَاطِلُ شَيْطَانًا)<sup>(٢)</sup> أراد: أن الباطل جعلني عندهم شيطاناً. فقدم ضمير الغائب (الهاء) على ضمير المتكلم (الياء).

(١) لقد ورد كل من الفصل والوصل عن العرب في المسائل الثلاث بكثرة تبجح القياس. وعليه فهذا الخلاف مما لا طائل تحته.

(٢) والهاء مفعول أول. والياء مفعول ثانٍ و(شيطاناً) مفعول ثالث. و(الباطل) فاعل. «النهاية في غريب الحديث» (١٧٧/٣).

الثانية: أن يكون أحدهما منفصلاً، فيجوز تقديم الأعراف وغير الأعراف. فتقول: الكتاب أعطيتك إياه، وأعطيته إياك. إلا إذا خيف اللبس. وذلك إذا كان كل من المفعولين يصلح أن يكون فاعلاً في المعنى. فيلزم تقديم الأعراف، نحو: خالدأ أعطيتك إياه. ولا يجوز تقديم الغائب بأن تقول: (أعطيته إياك) خشية اللبس. لعدم معرفة الآخذ والمأخوذ منهما. فيقدم الأعراف، ليكون تقديمه دليلاً على أنه الآخذ، فكأنه الفاعل في المعنى. والأصل في الفاعل أن يتقدم.

قال ابن مالك: (وقدم الأخص في اتصال... إلخ) أي: قدم الأخص وهو الأعراف على غيره في حال الاتصال. وقدم ما شئت منهما في حال الانفصال.

\* \* \*

٦٧ - وفي اتّحاد الرتبة ألزم فصلاً وقد يُبيح الغيب فيه وصلاً  
إذا اجتمع ضميران واتحدا في الرتبة - كأن يكونا لمتكلمين أو مخاطبين أو غائبين - وجب فصل الضمير الثاني عن الأول. فتقول في المتكلم: تركنتني لنفسي فأعطيني إياي. وفي المخاطب: أعطيتك إياك. وفي الغائب: أعطيته إياه. ولا يجوز اتصال الثاني فلا تقول: أعطيتيني ولا أعطيتك ولا أعطيتهوه. إلا إن كانا لغائبين واختلف لفظهما بأن كان أحدهما للمفرد والثاني للمثنى، فيجوز وصل الثاني. تقول: سأل زميلي عن القلم والكتاب فأعطينهما، أو أعطيتهما إياه.

حكم اجتماع ضميرين متعدي الرتبة من حيث الوصل والفصل

وهذا معنى قوله: (وفي اتحاد الرتبة... إلخ) أي: الزم الفصل بين الضميرين إذا اتحدا في الرتبة. وقد يجوز الفصل في ضمير الغائب بالقيّد السابق.

\* \* \*

٦٨ - وقَبِلَ (يا) النَّفْسِ مَعَ الْفِعْلِ التَّرْمِ نُونٌ وَفَايَةٌ وَ(لَيْسِي) قَدْ نُظِمَ  
٦٩ - وَ(لَيْتَنِي) فَشًا، وَ(لَيْتِي) نَدَرًا وَمَعَ (لَعَلَّ) أَفْكَسَ، وَكُنْ مُحْخَرًا

أحكام نون الوقاية

٧٠ - فِي الْبَاقِيَاتِ، وَأَضْطَرَّارًا خَفَّفَا (مَنِي) وَ(عَنِّي) بَعْضُ مَنْ قَدْ سَلَفَا  
 ٧١ - وَفِي (لَدُنِّي): (لَدُنِّي) قَلَّ، وَفِي (قَدُنِّي) وَ(قَطُنِّي) الْحَذْفُ أَيْضًا قَدْ يَبْقَى  
 هذه الأبيات في حكم نون الوقاية. وهي نون تفصل بين ياء  
 المتكلم والفعل أو غيره مما سيذكر، وهي حرف لا محل له من  
 الإعراب.

سميت بذلك لأنها تقي الفعل من الكسر، وغير الفعل من تغير  
 آخره؛ لأن ما قبل ياء المتكلم يجب كسره للمناسبة، كما أنها تمنع  
 اللبس في مثل: أكرمني أبي. إذ لو حذفت لالتبس الفعل بالمسند لياء  
 المخاطبة، نحو: أكرمي أبي.

ومناسبتها في هذا الباب؛ أنها ملازمة لياء المتكلم لا تأتي  
 بدونها، والياء من ضمائر النصب أو الجر كما تقدم.

ولنون الوقاية مع ياء المتكلم خمس حالات:

الأولى: يجب اقترانها مع الفعل ماضياً كان أو مضارعاً أو أمراً.  
 قال تعالى: ﴿رَبِّ إِنِّيهِمْ عَصَوْنِي﴾ [نوح: ٢١] وقال تعالى: ﴿أَتَجِدُلُونَنِي فِتْ  
 أَسْمَلَوْ سَيِّئُوهُمْ﴾ [الأعراف: ٧١] وقال تعالى: ﴿فَاذْكُرُونِي أَذْكُرْكُمْ﴾  
 [البقرة: ١٥٢].

وكذا مع اسم الفعل، نحو: دراكني، بمعنى: أدركني، ومع أفعل  
 التعجب - على القول بأنه فعل - نحو: ما أفقرني إلى عفو ربي! ومع  
 (من، وعن) نحو: هذا القلم مني. يا مقصر ابتعد عني. وقد شذ حذفها  
 مع الفعل، كقول الشاعر:

عَدَدْتُ قَوْمِي كَعَدِيدِ الطَّيْسِ إِذْ ذَهَبَ الْقَوْمُ الْكَرَامُ لَيْسِي<sup>(١)</sup>

(١) الطَّيْسُ: هو الرمل الكثير. والشاعر يفخر بقومه ويتحسر على ذهابهم. وقوله:  
 (كعديد) جار مجرور متعلق بمحذوف صفة لموصوف محذوف، والتقدير: عددهم  
 عدداً مثل عديد الطيس؛ أي: عدد الرمل، وقوله: (ليسي) الياء خبر ليس، واسمه  
 ضمير مستتر يعود على البعض المفهوم من القوم.

كما شذّ حذفها مع (من، وعن) كقول الشاعر:

أَيُّهَا السَّائِلُ عَنْهُمْ وَعَنِي لَسْتُ مِنْ قَيْسٍ وَلَا قَيْسُ مِنِّي

الثانية: يكثر الاقتران مع (ليت) ولم يرد في القرآن غيره. قال تعالى: ﴿يَلَيَّتَنِي فَمَتَّى لِيَأْتِي﴾ [الفجر: ٢٤]. وقد ورد التجرد في الشعر، كقول الشاعر:

كَمُنِيَّةٍ جَابِرٍ إِذْ قَالَ لَيْتَنِي أَصَادِفُهُ وَأَفْقِدُ جُلَّ مَالِي

كما يكثر الاقتران مع الاسم المضاف إلى ياء المتكلم وهو ثلاثة:

١ - لدن: وهي ظرف مبني على السكون، كقوله تعالى: ﴿قَدْ بَلَّغْتَ مِنْ لَدُنِّي عُذْرًا﴾ [الكهف: ٧٦] في قراءة الأكثرين بتشديد النون؛ لأن نون الوقاية مدغمة في نون (لدن)، وقرأ نافع وأبو بكر بالتخفيف بدون نون الوقاية.

٢ - قد: وهي اسم مرادف لحَسْبٍ مبني على السكون، نحو: قدني درهم، أو قدي درهم، وهو مبتدأ، وما بعده خبر.

٣ - قط: وهي اسم بمعنى: حَسْبٍ. تقول: قطني درهم، أو قطي درهم، وهو مبتدأ، وما بعده خبر.

الثالثة: يكثر التجرد مع لعل. ولم يرد في القرآن غير التجرد. قال تعالى: ﴿لَعَلِّي أُنَجِّى إِلَى النَّاسِ لَعَلَّهُمْ يَعْلَمُونَ﴾ [يوسف: ٤٦]. وجاء الاقتران في الشعر، كقول حاتم يخاطب امرأته وقد لامته على البذل:

أَرِنِي جَوَادًا مَاتَ هُزْلًا لَعَلَّنِي أَرَى مَا تَرِينَ أَوْ بَخِيلًا مَخْلَدًا

الرابعة: يجوز الوجهان على السواء مع (أَنَّ، وَإِنَّ، وَكَأَنَّ، وَلَكِنْ). قال تعالى: ﴿وَلِيَّ لَفَافًا لِمَنْ تَابَ وَآمَنَ﴾ [طه: ٨٢]، وقال تعالى: ﴿إِنِّي مَعَكُمْ أَسْمَعُ وَأَرُءُ﴾ [طه: ٤٦].

الخامسة: يمتنع الاقتران مع حروف الجر غير (من، وعن) ومع المضاف غير (لدن، وقد، وقط) وسائر الأسماء، عدا ما تقدم.

قال ابن مالك: (وقبل يا النفس... إلخ) أي: التزم المتكلم الإتيان

بنون الوقاية مع الفعل قبل (ياء النفس) وهي ياء المتكلم. وقوله: (وليسي قد نُظِمَ) أي: قد ورد الحذف مع الفعل (ليس) في النظم. يشير إلى البيت المذكور في الحالة الأولى. ثم ذكر أنه كثر اقتران النون مع ليت، ونذر التجرد. وأما (لعل) فهي عكس (ليت) فالكثير التجرد، والقليل الاقتران. وأما الباقيات من أخوات (إن) - غير (ليت، ولعل) - فأنت مخير بين الاقتران وعدمه، ثم ذكر أن من سلف من الشعراء خفف (من، وعن) بحذف نون الوقاية، وكأنه يشير إلى البيت المتقدم، وهذا ضرورة، ثم ذكر أنه قلَّ حذف نون الوقاية (في لدني) بأن يقال: (لدني) بالتخفيف، وأنه قد يأتي حذف نون الوقاية مع (قدني وقطني) والإثبات أكثر؛ لقوله: (قد يفي) أي: يأتي.

مسألة: إذا كان الفعل المتصل بياء المتكلم من الأفعال الخمسة. وكان الفعل مرفوعاً جاز ترك النونين - نون الرفع ونون الوقاية - على حالهما من غير إدغام. فتقول: أنتما تشاركانني فيما يفيد. وأنتم تجادلونني بلا علم. وأنيت تشاركينني في تربية أولادي. ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَقْدِرَانِي أَنْ أَفْرَجَ﴾ [الأحقاف: ١٧]. ويجوز الإدغام - وهو جعلهما نوناً واحدة مشددة مكسورة - فتقول: أنتما تشاركانني، وتجادلونني. . . ويجوز حذف إحدى النونين - تخفيفاً - وترك الأخرى فتقول: أنتما تشاركانني، وأنتم تجادلوني. ومنه قوله تعالى: ﴿وَحَاجُّهُ قَوْمٌ قَالُوا أَتُحَدِّثُونِي فِي اللَّهِ وَقَدْ هَدَيْنَا﴾ [الأنعام: ٨٠]. فقد قرأ نافع وابن عامر بتخفيف النون من (تحاجوني) وقرأ الباقون بتشديدها. فالتشديد بإدغام إحدى النونين في الأخرى، والتخفيف بحذف إحداهما<sup>(١)</sup>. والظاهر أن

(١) قال مكي في كتابه «الكشف عن وجوه القراءات السبع» (١/٤٣٧): (والاختيار تشديد النون؛ لأنه الأصل، ولأن الحذف يوجب التغيير في الفعل، ولأن عليه أكثر القراء) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَفَعَبَّرَ اللَّهُ تَأْمُرُونَ أَهْلَهُ﴾ [الزمر: ٦٤] فقد قرأ ابن عامر بنونين ظاهرتين، وقرأ نافع بنون واحدة خفيفة، وقرأ الباقون بنون مشددة. انظر: «الكشف» (٢/٢٤٠).

المحذوفة نون الوقاية، والثابتة نون الرفع، موافقة لقاعدة رفع الأفعال الخمسة بثبوت النون، إلا إن كان الفعل منصوباً أو مجزوماً، فالمحذوفة نون الرفع، نحو: أنتم لم تجادلوني بعلم، والله تعالى أعلم.



## الْعَلَمُ

٧٢ - اِسْمٌ يُعَيِّنُ الْمُسَمَّى مُطْلَقًا عَلَّمُهُ كَدَجَعْفَرٍ وَخِرْنَقَا  
 ٧٣ - وَ(قَرْنٍ) وَ(عَدَنٍ) وَ(لَاحِقٍ) وَ(شَذَمٍ) وَ(هَبْلَةٍ) وَ(وَاشِقٍ)  
 هذا القسم الثاني من أقسام المعارف وهو العلم. والعلم نوعان:  
 ١ - علم شخصي: وهو المذكور هنا. وأكثر مباحث الباب تتعلق به.

٢ - علم جنس: وقد ذكره ابن مالك في آخر الباب.  
 وعلم الشخص: هو الاسم الذي يعين مسماه مطلقاً، نحو: جاء خالد. قال تعالى: ﴿تُحَمَّدُ رَسُولَ اللَّهِ﴾ [الفتح: ٢٩].  
 وقلنا: (اسم). هذا جنس يشمل النكرة والمعرفة، (يعين مسماه) قيد أخرج النكرة؛ لأنها تدل على شيء غير معين.  
 (مطلقاً) أي: بلا قرينة. وهذا القيد لإخراج بقية المعارف، فإن كل واحد منها لا يعين مسماه إلا بقرينة: لفظية (كأل) أو الصلة، نحو: حضر الولد. فهو معرفة لوجود (أل) فإذا زالت صار نكرة. والأسماء الموصولة معارف بقرينة الصلة، نحو: حضر الذي ألقى الكلمة، أو قرينة معنوية كالتكلم في قولك: (أنا) والخطاب في (أنت) والغيبة في (هو) أو إشارة حسية أو معنوية، كما في أسماء الإشارة، نحو: هذا موظف مخلص. أو: هذا رأي سديد.

أما العلم فهو غني بنفسه عن القرينة.

ومسمى العلم ثلاثة أنواع:

١ - أفراد الناس، مثل: محمد، وخالد، وعبد العزيز، وآسية،

تعريف العلم  
ومسماه

وكريمة.. قال تعالى: ﴿إِنَّ قُرُونًا كَانَتْ مِنْ قُوْرٍ مُوسَىٰ قَبْلَىٰ عَلَيْهِمُ﴾ [القصص: ٧٦]، وقال تعالى: ﴿يَتَرَمَّزُ أَلْفٌ لَدَىٰ هَذَا﴾ [آل عمران: ٣٧].

٢ - أفراد الحيوانات الألفية التي يكون للواحد منها علم خاص به، مثل: (لاحق) علم على فرس<sup>(١)</sup>، و(شدقم) - بالبدال المهملة - علم على جمل.

٣ - أشياء أخرى لها صلة وثيقة بحياة الناس وأعمالهم كأسماء البلاد والقبائل ونحوها، مثل: مكة، المدينة، مصر (أسماء بلاد)، ومثل: تميم، طيء، غطفان (أسماء قبائل).

وإنما وضع لهذا وما قبله أعلام؛ لأن الغرض من العلم تعيين المسمى، وهذا مطلوب في المألوفات؛ كالخيل والإبل والبلاد وغيرها.

وهذا معنى قوله: (اسم يعين... إلخ) أي: علم ذلك المسمى هو الذي يعين مسماه تعييناً مطلقاً بلا قيد، ثم مثل للأعلام، فجعفر: اسم رجل، وخيزرق: علم على امرأة، وقَرَن علم قبيلة. وعَدَن علم بلد، ولاحق علم فرس. وشَدَقَم علم جمل، وهَيْلَة علم شاة، وواشق علم كلب<sup>(٢)</sup>.

(١) للصاحبي التاجي المتوفى بعد سنة (٦٩٧هـ) كتاب «الحلّة في أسماء الخيل المشهورة في الجاهلية والإسلام» ذكر فيه مائة وأربعة وثمانين علماً للخيل مرتبة على حروف المعجم. وهو مطبوع بتحقيق الدكتور: حاتم بن صالح الضامن.

(٢) اعلم أن ابن مالك رحمه الله لم يذكر الأحكام اللفظية لعلم الشخص مع أنه قال في علم الجنس - الذي سيأتي -.

ووضعوا لبعض الأجناس علم كعلم الأشخاص لفظاً وهو علم فنقول:

لعلم الشخص حكمان: الأول: معنوي. وهو الدلالة على فرد معين. وقد يعرض له الشيوخ عند تثنيته أو جمعه، فيفقد تعريفه بالعلمية. ويحتاج إلى تعريف آخر. - إذا اقتضى المقام ذلك - بوسيلة من وسائل التعريف ومنها (أل). نحو: جاء المحمدان أو المحمدون. الثاني: لفظي. وهو كما يلي:

١ - أنه لا يضاف. لعدم حاجته إلى الإضافة. لأنه معرفة بالعلمية. إلا لغرض كتقليد الاشتراك. فتجوز إضافته؛ لأنه يجري مجرى الأسماء الشائعة التي تحتاج =



٧٤ - وَأَسْمًا أَتَى وَكُنْيَةً وَلَقَبًا وَأَخَرْنَ ذَا إِنَّ سِوَاهُ صَحْبًا

أقسام العلم:  
١ - باعتبار  
وضعه

التقسيم الأول: باعتبار وضعه. ثلاثة أقسام:

١ - اسم: وهو ما أطلق على الذات أولاً، نحو: خالد. هند.

٢ - كنية: ما أطلق على الذات بعد التسمية. وَصَدَّرَ بِأَبٍ أَوْ أُمٍّ،

= إلى إيضاح وتعيين مثل: رجل، غلام، بشرط أن تكون الإضافة لغير أبيه. قالت العرب: قيس ليلى، عمر الخير، ربيعة الفرس، ومنه قول الشاعر:

علا زيدا يوم التقا رأس زيدكم بأبيض ماضي الشفرتين يمانى

وأما الاستعمال الشائع عندنا - أخيراً - من إضافة العلم إلى اسم الوالد وإسقاط كلمة (ابن) كقولهم: محمد علي، علي عبد الله.. فهذا غير صحيح لغة. ولا يعرف ذلك في كتاب ولا سنة. والمتأمل في كتب السير والتراجم والأعلام لا يجد شيئاً من ذلك البتة. وما كان المسلمون يعرفون إسقاط لفظه (ابن) في النسب. وما حصل ذلك إلا بتقليد الأعاجم، والتشبه بأعداء الله، وقد ذكر بعض الباحثين المحققين أن هذا الأسلوب صياغة غير عربية، ولا يمكن إعرابه؛ إذ الإعراب للتراكيب السليمة البنية.

ثم إن الحذف يقع في اللبس؛ إذ لا دليل معه يدل على أن المضاف من أولاد المضاف إليه. انظر: «النحو الوافي» (١/٢٩٥)؛ «معجم المناهي اللفظية» للشيخ بكر أبو زيد ص (٢٩٣)؛ «الإيضاح والتبيين» للشيخ حمود التويجري ص (٢١٢)؛ «شرح المفصل» (١/٤٤)، وانظر رأي الدكتور شوقي ضيف في كتابه: «تيسيرات لغوية».

٢ - ومن أحكامه اللفظية أنه لا تدخل عليه (أل) لما سبق من استغنائه بتعريف العلمية عن تعريف آخر. لكن قد تدخل عليه لما ذكر في إضافته. وفي هذا يقول ابن يعيش في «شرحه على المفصل» (١/٤٥) في باب العلم: (أما إدخال (أل) عليه (أي على العلم) فقليل جداً في الاستعمال. وإن كان القياس لا يأباه كل الإباء؛ لأنك إذا قدرت فيه التنكير وأنه ليس له مزية على غيره من المسمين به جرى مجرى: فرس ورجل. ولا تستنكر أن تدخل عليه (أل) وقد جاء في الشعر وما أقله..). اهـ. كلامه، ومن ذلك قول الشاعر:

بَاعَدَ أُمَ الْعَمْرُو مِنْ أَسِيرِهَا حِرَاسَ أَبْوَابٍ عَلَى قَصُورِهَا

وسياقي في باب (المعرف بآل) أنها تدخل على بعض الأعلام المنقولة من صفة وغيرها. مثل: صالح، ومحمد، ونحوهما.

٣ - ومن أحكامه اللفظية أنه يقع مبتدأ. وأن الحال تأتي منه متأخرة؛ نحو: خالد شجاع. رأيت هشاماً مسروراً.

٤ - أنه يمنع من الصرف إذا وجد مع العلمية سبب آخر للمنع؛ كزيادة الألف والنون نحو: عثمان رضي الله عنه ثالث الخلفاء الراشدين.

نحو: أبو حفص عمر بن الخطاب. عائشة أم المؤمنين. قال تعالى: ﴿تَبَّتْ يَدَا أَبِي لَهَبٍ وَتَبَّ﴾ [المسد: ١] ﴿أَبِي لَهَبٍ﴾ كنية عبد العزى بن عبد المطلب عم النبي ﷺ<sup>(١)</sup>.

٣ - لقب: وهو ما أطلق على الذات بعد التسمية وأشعر بمدح أو ذم؛ كالمأمون والرشيد والجاحظ والسفاح. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] فالمسيح لقب لـ(عيسى) عليه الصلاة والسلام.

وقد يجتمع الاسم مع اللقب أو الكنية. ولذلك ثلاث صور:  
الأولى: الاسم مع اللقب: ويجب تأخير اللقب عن الاسم. فتقول: ثاني الخلفاء الراشدين: عمر الفاروق رضي الله عنه وذلك لأن اللقب بمنزلة الصفة، وهي تتأخر عن الموصوف.

وقد يتقدم اللقب إذا كان أشهر من الاسم، كقوله تعالى: ﴿إِنَّمَا الْمَسِيحُ عِيسَى ابْنُ مَرْيَمَ﴾ [النساء: ١٧١] وقد ورد عن العرب تقديم اللقب قليلاً، كقول المرأة:

بِأَنَّ ذَا الْكَلْبِ عَمْرًا خَيْرُهُمْ حَسْبًا      يَطْنُ شِرْيَانُ يَغْوِي حَوْلَهُ الذَّبُّ<sup>(٢)</sup>  
فقدّم اللقب (ذا الكلب) على الاسم (عمرًا).

الثانية: الاسم مع الكنية: فأنت بالخيار في تقديم أيهما شئت. فتقول: ثاني الخلفاء الراشدين: عمر أبو حفص، أو: أبو حفص عمر رضي الله عنه.

الثالثة: الكنية مع اللقب: فظاهر كلام ابن مالك أنه يجب تأخير اللقب، لما تقدم، نحو: ثاني الخلفاء الراشدين: أبو حفص الفاروق.

(١) كنيته: أبو عتبة، وإنما قيل له: (أبو لهب) لإشراق وجهه.

(٢) بأن: متعلق ببيت سابق وهو قولها:

أبلغ هذيلًا وأبلغ من يبلغهم      عني حديثاً وبعض القول تكذيب  
(عمرًا) بدل من (ذا الكلب) و(خيرهم) صفة لـ(عمرًا).

وعند الجمهور: أنت بالخيار. فلك أن تقول: ثاني الخلفاء الراشدين: الفاروق أبو حفص. بتقديم اللقب على الكنية.

قال ابن مالك: (واسماً أتى... إلخ) أي: أتى العلم اسماً وكنية ولقباً. (وأخرن ذا) أي: أخرن اللقب إذا صحب (سواه). والمراد: الاسم والكنية. وظاهر ذلك أنه يجب تأخير اللقب مع الكنية - كما تقدم - وقد فهم بعض العلماء أن هذا رأي ابن مالك<sup>(١)</sup>، لكن قد يشكل عليه اقتصاره في «الكافية» على وجوب تأخير اللقب عن الاسم، ولم يذكر الكنية، والله أعلم<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٧٥ - وَإِنْ يَكُونَا مُفْرَدَيْنِ فَأُضِفَ حَتْمًا، وَإِلَّا اتَّبَعَ الَّذِي رَدِفَ

في الاسم مع اللقب بحثان:

الأول: من حيث التقديم والتأخير. وقد تقدم قبل هذا البيت أن اللقب يؤثر عن الاسم.

الثاني: من حيث الإعراب. وهو المراد هنا.

فالاسم يعرب حسب العوامل؛ لأنه متقدم، وأما اللقب فله مع الاسم أربع حالات:

الأولى: أن يكون الاسم واللقب مفردين. والمراد بالمفرد هنا. ما ليس بمركب. فالمفرد كلمة واحدة، والمركب كلمتان، مثل: جاء عليٌّ سعيد. الأول اسم، والثاني لقب. فتجب إضافة الأول إلى الثاني. فيعرب الأول حسب حاجة الجملة، ويجر الثاني بسبب الإضافة، والقول بالإضافة مشروط بما إذا لم يوجد مانع، ككون الاسم مقروناً ب(أل) نحو: جاء الحارث سعيد. فتمتنع الإضافة. وهذا رأي البصريين، وتبعهم ابن مالك.

وأجاز الكوفيون في هذه الحالة الاتباع، فتعرب الثاني بإعراب

(١) انظر: «مع الهوامع» (٧١/١).

(٢) «الكافية الشافية» (٢٤٩/١).

الأول، على أنه بدل منه أو عطف بيان. فتقول: هذا عليٌّ سعيدٌ. ورأيت عليّاً سعيداً. ومررت بعليٍّ سعيدٍ.

وهذا هو المختار؛ لعدم احتياجه إلى التأويل، فإنه يلزم على رأي البصريين إضافة الشيء إلى نفسه. وهذا ممنوع كما في باب «الإضافة»، وما ورد منه فهو مؤول، فيترجح رأي الكوفيين؛ لأنه أيسر.

**الصورة الثانية:** أن يكون الاسم واللقب مركبين، نحو: هذا عبدُ الله زينُ العابدين.

**الصورة الثالثة:** أن يكون الاسم مركباً واللقب مفرداً، نحو: هذا عبدُ الله سعيدٌ.

**الصورة الرابعة:** أن يكون الاسم مفرداً واللقب مركباً، نحو: هذا عليٌّ زينُ العابدين.

وفي هذه الحالات الثلاث تمتنع الإضافة، ويعرب اللقب بإعراب الاسم، فيكون تابعاً له في رفعه ونصبه وجره، فإن كان اللقب مركباً أعرب صدره كما ذكرنا، وأما عجزه فيكون مجروراً دائماً على أنه مضاف إليه.

وهذا معنى قوله: (وإن يكونا مفردين... إلخ) أي: وإن يكونا - الاسم واللقب - مفردين فأضف الأول إلى الثاني حتماً، فيعرب الأول حسب حالة الجملة، والثاني يعرب مضافاً إليه مجروراً، وإن لم يكونا مفردين، كما في الحالات الثلاث، فأتبع الثاني للأول في إعرابه. ومعنى: (الذي ردف) أي: الذي جاء ردفاً للأول؛ أي: بعده متأخراً عنه.

\* \* \*

- ٧٦ - وَمِنْهُ مَنْقُولٌ كَـ(فَضْلٍ) وَ(أَسَدٌ) وَذُو أَرْزَجَالٍ كَـ(سَعَادٍ) وَ(أَدَدٌ)  
٧٧ - وَجُمْلَةٌ، وَمَا بِمَزَجٍ رُكْبَا ذَا إِنْ بِغَيْرِ (وَيْهِ) تَمَّ أُعْرِبَا  
٧٨ - وَشَاعَ فِي الْأَعْلَامِ ذُو الْإِضَافَةِ كَـ(عَبْدِ شَمْسٍ) وَ(أَبِي قُحَّافَةٍ)

٢- أقسام العلم باعتبار أصله  
٣- أقسام العلم باعتبار لفظه

التقسيم الثاني للعلم: باعتبار أصالته في العلمية وعدم أصالته. فينقسم إلى:

١ - مرتجل: وهو الذي لم يسبق له استعمال قبل العلمية، مثل: أدَد (علم رجل)، وسعاد (علم امرأة)، و(مَذْجِج) وهو أبو قبيلة من العرب.

٢ - منقول: وهو ما سبق له استعمال قبل العلمية. والنقل:

١ - إما من صفة كاسم الفاعل، نحو: حارث، صالح. أو صفة مشبهة، نحو: حسن، وثقيف. أو اسم مفعول، مثل: منصور.

٢ - أو من اسم جنس، نحو: أسد، غزال.

٣ - أو من مصدر، نحو: زيد.

٤ - أو من فعل، نحو: يزيد (من فعل مضارع)، وشَمَّر (من فعل ماضٍ)، وسَامِخ (من فعل أمر).

٥ - أو من جملة فعلية، نحو: شاب قرناها (مسمى به) وسيأتي.

وهذا معنى قوله: (ومنه منقول..) إلى قوله: (وجملة) أي: ومن العلم منقول؛ كفضل وأسد. ومنه: مرتجل؛ كسعاد وأدَد. ومنه: ذو جملة؛ أي: المركب الإسنادي.

التقسيم الثالث للعلم: باعتبار لفظه. ينقسم إلى قسمين:

١ - مفرد: وهو ما تكون من كلمة واحدة، نحو: خالد، مأمون، نبيل، حفصة.

٢ - مركب: وهو ما تكون من كلمتين فأكثر. وهو ثلاثة أنواع:

١ - مركب إسنادي: وهو ضم كلمة إلى أخرى على وجه يفيد حصول شيء أو عدم حصوله، ولا يكون ذلك إلا بجملة فعلية أو اسمية. أما الفعلية فقد سمعت عن العرب، مثل: شاب قرناها، تأبط شراً، وأما الاسمية ففاسها النحاة على الجملة الفعلية، نحو: زيد قائم (مسمى به).

وحكم المركب الإسنادي أنه يعرب على حسب موقعه من الجملة

بحركات مقدرة منع من ظهورها وجود علامة الحكاية، نحو: قال تأبط شراً، قرأت شعر تأبط شراً.

٢ - مركب مزجي: وهو ما تركب من كلمتين امتزجتا حتى صارتا كالكلمة الواحدة. وهو نوعان:

أ - ما ختم بـ(ويه): وهذا يُبنى على الكسر. فتقول: جاء عمرويه، ورأيت عمرويه، ومررت بعمرويه. وأجاز بعضهم إعرابه إعراب ما لا ينصرف.

ب - الذي لم يختم بـ(ويه). فهذا يعرب إعراب ما لا ينصرف للعلمية والتركيب. فتقول: هذه بعلبك، رأيت بعلبك، مررت ببعلبك. وهذا رأي جيد يحسن الاختصار عليه.

٣ - مركب إضافي: وهو ما تركب من مضاف ومضاف إليه. وحكمه: أن يعرب صدره بالحركات أو الحروف حسب موقعه من الجملة. وعجزه يكون مجروراً بالمضاف دائماً، نحو: جاء عبد الله، ورأيت عبد الله، وسلمت على عبد الله. وتقول: جاء أبو محمد، ورأيت أبا محمد، ومررت بأبي محمد.

وهذا معنى قوله: (وجملة وما بمزج ركبا... إلخ) أي: ومن العلم ما ركب تركيباً إسنادياً وهو المقصود بقوله: (وجملة) ومنه المركب المزجي، وهذا يعرب إن لم يختم بـ(ويه) ومفهومه: أنه إن ختم بـ(ويه) فلا يعرب، بل يُبنى، ثم أشار إلى المركب الإضافي وبين أنه كثير في الأعلام؛ لأن منه الكنى وغيرها، ومثل له بمثالين: مثال لكنية ومثال لغيرها، كما أن الأول معرب بالحركات، والثاني معرب بالحروف.

\* \* \*

٧٩ - وَوَضَعُوا لِبَعْضِ الْأَجْنَاسِ عِلْمٌ كَعِلْمِ الْأَشْخَاصِ لَفْظًا، وَهُوَ عَمَّ  
٨٠ - مِنْ ذَاكَ (أَمْ عَرِيطٍ) لِلْعَقْرِبِ وَهَكَذَا (تُعَالَةً) لِلتَّلْعَبِ

٨١ - وَمِثْلُهُ (بَرَّةٌ) لِلْمَبَرَّةِ كَذَا (فَجَارٍ) عَلِمَ لِلْفَجْرَةِ علم الجنس

تقدم أن العلم قسمان :

١ - علم شخصي: وهو ما يخص واحداً بعينه، وتقدمت أقسامه وأحكامه.

٢ - علم جنس: وهو ما لا يخص واحداً بعينه. وإنما يصلح للجنس كله، كقولك: هذا أسامة (للأسد) فهذا اللفظ صالح لكل أسد. وقولك: هذه أم عزيطة (للعقرب).

وعلم الجنس يشارك علم الشخص في الأحكام اللفظية ومنها:

١ - صحة مجيء الحال منه متأخرة، نحو: جاء خالد مسروراً. وهذا أسامة مقبلاً.

٢ - المنع من الصرف إذا وجد مع العلة سبب آخر، نحو: جاء يوسف. وهذا أسامة.

٣ - المنع من دخول الألف واللام، فلا يقال: جاء الخالد. وجاء الأسامة.

وأما حكمه المعنوي فهو كاسم الجنس، مثل: (رجل) في أن مدلوله شائع من جهة أنه لا يخص واحداً بعينه. فكل أسد يصدق عليه (أسامة) وكل عقرب يصدق عليها (أم عزيطة) وهكذا.

وعلم الجنس المسموع عن العرب ثلاثة أنواع:

١ - حيوانات أليفة، مثل: أبو أيوب (للجمل)، وأبو صابر (للحمار).

٢ - حيوانات غير أليفة، مثل: (ثعالة للثعلب)، (وأسامة للأسد).

٣ - أمور معنوية، مثل: برة. علم على المبرة بمعنى: البر. وفجار علم للفجرة بمعنى: الفجور. فكل نوع من أنواع البر (برة) وكل نوع من أنواع الفجور (فَجَارٍ) ومثله: كيسان (علم للغدر).

وهذا معنى قوله: (ووضعوا لبعض الاجناس علم) أي: إن العرب وضعت لبعض أجناس السباع والحشرات ونحوها أعلاماً. وهذا فيه إشارة إلى أن علم الجنس سماعي<sup>(١)</sup>. وإنما وضع لها علم جنس؛ لأنه لم يوضع لها علم شخص بسبب عدم الألفة، لكن وضع لها علم جنس؛ لأن العلمية أحد طرق التعريف.

وقوله: (علم) مفعول به منصوب للفعل قبله. ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة<sup>(٢)</sup>، ثم ذكر أن علم الجنس كعلم الشخص في الأحكام اللفظية.

وقوله: (وهو علم) أي: من جهة المعنى في أن مدلوله شائع كمدلول النكرة، وهو فعل ماض؛ أي: مدلوله علم جميع الأفراد، ثم مثل ببعض الأمثلة. (فَجَارٍ) علم للمؤنث. ولذا قال: (الفجوره) أي: الفجور.



(١) يرى صاحب «النحو الوافي» (٢٩٩/١) نقلاً عن «معجم الهوامع» (٧٣/١) أنه قياسي؛ لأن المدلولات التي تحتاج إلى علم جنسي كثيرة في كل زمن بسبب ما يجد فيه من أنواع ومخترعات وأجناس.

(٢) لغة جمهور العرب في المنصوب المنون أن يوقف عليه بإبدال تنوينه ألفاً نحو: رأيت زيدا. ولغة ربيعة الوقف عليه بحذف التنوين وسكون الآخر نحو: رأيت زيداً. وقد نصّ ابن مالك على ذلك في «الكافية» (١٩٧٩/٤) وموضع ذلك باب «الوقف» في أواخر الألفية.



## اسم الإشارة

- ٨٢ - بِ(ذَا) لِمُفْرَدٍ مُذَكَّرٍ أَشِيرُ بِ(ذِي) وَ(ذِهْ) (ذِي) (ذَا) عَلَى الْأُنْثَى أَقْتَصِرُ  
 ٨٣ - وَ(ذَانِ) (تَانِ) لِلْمُنْثَى الْمُزْتَفِعِ وَفِي سِوَاهُ (ذَيْنِ) (تَيْنِ) أَذْكَرُ تُطْعَمُ  
 ٨٤ - وَبِ(أُولَى) أَشِيرُ لِجَمْعٍ مُطْلَقًا وَالْمُدَّ أُولَى .....

هذا القسم الثالث من أقسام المعارف وهو اسم الإشارة، وهو اسم يعين مسماه بإشارة حسية أو معنوية. فمثال الأولى (وهي الغالب): هذا كتاب مفيد. ومثال الثانية: هذا رأي صائب.

تقسيم أسماء الإشارة:

لأسماء الإشارة باعتبار المشار إليه تقسيماً:

الأول: ما يلاحظ فيه الأفراد والتذكير وفروعهما.

الثاني: ما يلاحظ فيه المشار إليه باعتبار قربه أو بعده.

أما الأول فهو خمسة أنواع:

١ - ما يُشار به للمفرد المذكر، وهو (ذا) مثل: هذا تاجر صدوق. قال تعالى: ﴿يَقُولُونَ مَتَى هَذَا الْوَعْدُ إِن كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [يونس: ٤٨].

٢ - ما يُشار به للمفردة المؤنثة، وهو عشرة ألفاظ: خمسة مبدوءة بالذال، هي: ذي، ذِهْ، ذُو: بكسر الهاء مع اختلاس كسرتها. ذُو: بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً ما، ذات. وخمسة مبدوءة بالتاء هي: تي، تاء، تِهْ، تُو: بكسر الهاء مع اختلاس الكسرة. تُو: بكسر الهاء مع إشباع الكسرة نوعاً ما، مثل: هذه الفتاة تحسن الكلام. تلك المرأة تعرف معنى التربية. قال تعالى: ﴿هَذِهِ جَهَنَّمُ الَّتِي كُنْتُمْ مُوعَدُونَ﴾ [يس: ٦٣]، وقال تعالى: ﴿تِلْكَ الْجَنَّةُ الَّتِي نُورِثُ مِنْ

عِبَادِنَا مَنْ كَانَ تَقِيًّا ﴿٦٣﴾ [مريم: ٦٣].<sup>(١)</sup>

٣ - ما يُشار به للمثنى المذكر وهو لفظة واحدة. (ذان) رفعاً وتصير (ذين) نصباً، وجرّاً. تقول: هذان عالمان كبيران. قال تعالى: ﴿هَذَانِ خَصْمَانِ﴾ [الحج: ١٩]. فـ(هذان) ها: للتنبيه، وذان: مبتدأ مرفوع بالالف، أو مبني على الف في محل رفع<sup>(٢)</sup>. ﴿خَصْمَانِ﴾ خبر.

٤ - ما يُشار به للمثنى المؤنث وهو لفظة واحدة. (تان) رفعاً وتصير (تين) نصباً وجرّاً. تقول: هاتان امرأتان كبيرتان. تصدقت على هاتين المرأتين الكبيرتين. قال تعالى في قصة صاحب مدين: ﴿إِنِّي أُرِيدُ أَنْ أَمْكُمُكَ إِحْدَى أَبْنَتَيْ هَاتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧]. فـ﴿هَاتَيْنِ﴾ عطف بيان، مجرور بالياء، أو مبني على الياء في محل جر.

٥ - ما يُشار به للجمع المذكر والمؤنث. وله لفظة واحدة: (أولاء) ممدودة في الأكثر، أو (أولى) مقصورة. والأول جاء في القرآن. تقول: هؤلاء الطلاب يحبون الفائدة. قال تعالى: ﴿هَآؤَنتُمْ أَوْلَاءُ يُحِبُّونَهُمْ وَلَا يُحِبُّونَكُمُ﴾ [آل عمران: ١١٩]<sup>(٣)</sup>، وقال تعالى عن لوط عليه السلام: ﴿هَؤُلَاءِ بَنَاتِي هُنَّ أَلْهَرُ لَكُمْ﴾ [هود: ٧٨].

وهذا معنى قوله: (بدا لمفرد مذكر أشر... إلخ) أي: أشر للمفرد

(١) تي: اسم إشارة مبني على السكون في محل رفع مبتدأ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب، وحذفت الياء لالتقاء الساكنين، والجنة: بدل أو عطف بيان، والخبر (التي نورث).

(٢) من قال: إن (ذان وتان) معربان في حالة التنثية، نظر إلى الظاهر، فإن العرب أدخلت عليهما علامة التنثية (الالف والنون، والياء والنون)، ومن قال: يبنيان أراد طرد الباب على طريقة واحدة، إذ لا معنى لإخراج حالة التنثية من البناء إلى الإعراب. ثم إن الظاهر أنهما ليسا مثنيين حقيقة، بل هما صيغتان وضعتا ابتداء للمثنى. بل نقل ابن الأنباري وغيره عن الفراء أن ألف التنثية في (هذان) هي ألف (هذا) والنون فرقت بين الواحد والاثنين. كما فرقت بين الواحد والجمع نون الذين.

(٣) ها: حرف تنبيه. أنتم: مبتدأ. أولاء: اسم إشارة مبني على الكسر في محل رفع خبر.

المذكر بكلمة (ذا) واقتصر في الإشارة إلى الأنثى على كلمة (ذي)، وهذه، وتي، وتا) ولم يذكر الباقي، وللمثنى في حالة رفعه صيغتان هما (ذان، وتان) وقد تقدم أن الأول للمذكر والثاني للمؤنث. وفي سوى الرفع يقال فيهما: (ذين، تين)، ثم ذكر أن (أولى) للجمع مطلقاً - مذكراً ومؤنثاً، عاقلاً وغير عاقل - والمد أولى من القصر؛ لمجيئه في القرآن، كما تقدم.

\* \* \*

مراتب المشار إليه ..... وَلَدَى الْبُعْدِ أَنْطِقًا

٨٥ - بِالْكَافِ حَرْفًا دُونَ لَامٍ أَوْ مَعَهُ وَاللَّامُ إِنْ قُدِّمَتْ (هَآ) مُمْتَنِعَةٌ

ذكر هنا القسم الثاني من أسماء الإشارة، وهو الذي يلاحظ فيه المشار إليه من ناحية قربه أو بعده، وذلك أن المشار إليه - على رأي ابن مالك - له رتبتان:

الأولى: قريبى: وتستعمل له جميع أسماء الإشارة المتقدمة دون أن يزداد عليها شيء في آخرها.

الثانية: بُعْدَى: وتستعمل لها جميع أسماء الإشارة المتقدمة، وتُزَادُ عليها الكاف، فتقول: ذاك رجل مقبل. أو الكاف واللام، فتقول: ذلك الرجل<sup>(١)</sup> أقبل إلينا.

وهذه الكاف حرف خطاب لا محل لها من الإعراب<sup>(٢)</sup>، وهي تتصرف تصرف الكاف الاسمية غالباً فتُفْتَحُ للمخاطب، كما في المثال المذكور، وتُكْسَرُ للمخاطبة، نحو: ذلك رجل مقبل. وتتصل بها علامة

(١) الاسم المحلى بآل بعد اسم الإشارة إن كان مشتقاً فالأحسن إعرابه نعتاً نحو: ذلك الفاضل أقبل إلينا. وإن كان جامداً كالرجل فالأحسن إعرابه بدلاً أو عطف بيان.

(٢) لأنها لو كانت ضميراً لكانت مضافاً إليه، وأسماء الإشارة لا تضاف لكونها مبنية، ما عدا المثنى على أحد القولين.

التثنية. قال تعالى: ﴿ذَلِكُمَا مِمَّا عَلَّمَنِي رَبِّي﴾ [يوسف: ٣٧] أو علامة الجمع، كقوله تعالى: ﴿وَذَلِكُمْ ظَنُّكُمُ الَّذِي ظَنَنْتُمْ بِرَبِّكُمْ أَرَدْتُمْكُم﴾ [فصلت: ٢٣]، وقوله تعالى: ﴿قَالَتْ فَذَلِكُنَّ الَّذِينَ لُغْنَتْنِي فِيهِ﴾ [يوسف: ٣٢]، ومن غير الغالب قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [المجادلة: ١٢]<sup>(١)</sup>.

وأما اللام فهي حرف دال على البعد، تزداد قبل الكاف، وهي ملازمة لها، إلا في التثنية مطلقاً، وفي الجمع في لغة من مدّه، وفيما سبقته هاء التنبيه. فلا تقول: هذالك رجل عاقل. وذلك لكثرة الزوائد.

وهذا معنى قوله: (ولدى البعد انطقا... إلخ) أي: إذا كان المشار إليه بعيداً فانطق بالكاف الحرفية دون اللام، أو مع اللام. وفي قوله: (أو معه) إطلاق مقيد بما تقدم. وتمتنع اللام إن قدمت (ها) التنبيه.

وظاهر هذا أنه ليس للمشار إليه إلا رتبتان: قري، وبُعدي. والجمهور على أن له ثلاث مراتب:

- ١ - قري: ويشار إليه بما ليس فيه كاف ولا لام.
- ٢ - وسطى: ويشار إليه بما فيه الكاف وحدها.
- ٣ - بُعدي: ويشار إليه بما فيه الكاف واللام.

\* \* \*

الإشارة إلى المكان ٨٦ - وَيْ(هُنَا) أَوْ (هَهُنَا) أَشِيرُ إِلَى دَانِي الْمَكَانِ، وَيْهِ الْكَافُ صِلَا

٨٧ - فِي الْبُعْدِ، أَوْ بِ(لَمْ) هُ، أَوْ (هَنَا) أَوْ بِ(هُنَالِكَ) أَنْطَقَنَّ، أَوْ (هَنَا)

ذكر في هذين البيتين ألفاظ الإشارة للمكان. وهي ألفاظ تفيد الإشارة مع الظرفية فهي في محل نصب على الظرفية. ولهذا دخلت في

(١) الإشارة في الآية الكريمة إلى تقديم الصدقة في قوله تعالى: ﴿إِذَا نَجَّيْتُمُ الرُّسُلَ فَقُولُوا إِنَّ يَدَيَّ بِجُنُودِكُمْ مَدَّةً﴾ [المجادلة: ١٢] والكاف في (ذلك) خطاب للمؤمنين ولم تضم إليها ميم الجمع.

عداد ظروف المكان، فهي أسماء إشارة وظروف مكان معاً. وأصل ذلك لفظان: (هنا، ثم).

فأما (هنا) فهي اسم إشارة إلى المكان القريب، مثل: هنا يكون الاجتماع. وقد يُزاد في أولها حرف التنبيه (ها)، نحو: هاهنا الضيوف. قال تعالى عن قوم موسى ﷺ: ﴿فَاذْهَبْ أَنْتَ وَرَبُّكَ فَقَتَلَا إِنَّا هَاهُنَا قَتَلُودُ﴾ [المائدة: ٢٤].

فلذا زيدت في آخرها الكاف وحدها أو الكاف واللام صارت للمكان البعيد. وهذا على رأي ابن مالك. وعلى رأي الجمهور (هناك) للمتوسط، و(هنالك) للبعيد.

وقد يدخل على صيغة (هنا) بعض التغيير، فتصير اسم إشارة للمكان البعيد من غير وجود لام البعد. ومن ذلك: هَنا، هَنا، هَنت، هَنت. فهذه لغات فيها. وكلها تفيد مع الظرفية الإشارة للمكان البعيد.

وأما (ثم) فاسم إشارة إلى المكان البعيد، نحو: تأمل السماء فثمَّ القدرة العظيمة. قال تعالى: ﴿وَأَذَلْنَا ثُمَّ<sup>(١)</sup> الْآخِرِينَ﴾ [الشعراء: ٦٤].

وهذا معنى قوله: (وبهنا أو ههنا... إلخ) أي: أشر إلى المكان القريب بكلمة: (هنا) من غير (ها) التي للتنبيه. أو مع (ها) التنبيه فتقول: (ههنا). أما عند الإشارة إلى البعيد فصلة الكاف بكلمة (هنا) و(ههنا) أو جئ باسم إشارة آخر يفيد البعد وهو: ثمَّ أو هَنا أو هنالك أو هَنا.



(١) ثمَّ: اسم إشارة مبني على الفتح في محل نصب على الظرفية المكانية. والآخريين: مفعول به. والمعنى: قربنا هناك الآخرين فرعون وقومه حتى سلخوا مسلك موسى وقومه.

## المَوْصُولُ

الفاظ  
الموصل  
المختص

٨٨ - مَوْصُولُ الْأَسْمَاءِ (الَّذِي) الْأُنْثَى (الَّتِي) وَالْبَيَا إِذَا مَا تُنْبِئَا لَا تُثْبِتِ  
٨٩ - بَلْ مَا تَلْبِسُ أَوَّلِهِ الْعَلَامَةَ وَالنُّونُ إِنْ تُشَدُّ فَلَا مَلَامَةَ  
٩٠ - وَالنُّونُ مِنْ (ذَيْنِ) وَ(تَيْنِ) شُدَّةً أَيْضًا، وَتَعْوِضُ بِذَلِكَ قُصْدًا  
هذا القسم الرابع من أقسام المعارف وهو (الاسم الموصول)  
والموصل قسمان:

- ١ - موصول اسمي: وهو المراد هنا.
- ٢ - موصول حرفي: وهو كل حرف أُوِّلَ مع صلته بمصدر، ولم يحتج إلى عائد، وهو ليس من أقسام المعارف، لكونه حرفاً، ولم يذكره ابن مالك في الألفية<sup>(١)</sup> ومن ذكره فللمناسبة بينه وبين الموصول الاسمي من جهة الصلة، وأحكامه مبثوثة في أبواب النحو، وهو خمسة أحرف:
  - ١ - أَنْ (الساكنة النون أصالة) نحو: عجبت من أَنْ تأخر الضيف؛ أي: من تأخره.
  - ٢ - أَنَّ (المشدة النون) نحو: سرتني أَنَّك مواظب؛ أي: مواظبتك.
  - ٣ - كَي، نحو: أتقدم إلى المسجد لكي أحصل على الصف الأول؛ أي: لحصولي.
  - ٤ - مَا المصدرية الظرفية، نحو: لا أصبحبك ما دمت منحرفاً؛

(١) ذكرها ضمن ثمانية أبيات في كتابه «الكافية الشافية» في أواخر باب «الموصل» (٣٠١/١) ولعله تركها - هنا - اختصاراً.

أي: مدة دوامك. وغير الظرفية، نحو: عجبت مما أهنت عليّ؛ أي: من إهانتك عليّ.

٥ - لو، نحو: وددت لو رأيتك في حلقات العلم؛ أي: رؤيتك.

أما الموصول الاسمي فهو: اسم يعين مسماه بقيد الصلة المشتمة على عائد. وهو قسمان:

١ - موصول اسمي مختص: وهو ما كان نصّاً في الدلالة على بعض الأنواع لا يتعدها.

٢ - موصول اسمي مشترك: وهو الذي لا يختص بنوع معين، وإنما يصلح للأنواع كلها، وهذا سيأتي إن شاء الله.

أما الأول فله ثمانية ألفاظ:

١ - الذي: للمفرد المذكر للعالم وغيره. قال تعالى: ﴿وَالَّذِي قَالَ لَوْلَاذِيهِ أَنَّىٰ لَكَ الْكِتَابُ﴾ [الأحقاف: ١٧]، وقال تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُكُمْ الَّذِي كُنْتُمْ تُوعَدُونَ﴾ [الأنبياء: ١٠٣] وهو مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعه من الكلام.

٢ - التي: للمفرد المؤنث، للعاقلة وغيرها. قال تعالى: ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُجَادِلُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، وقال تعالى: ﴿مَا وَلَهُمْ عَن قِبَالِهِمُ آلٍي كَاوًا عَلَيْهَا﴾ [البقرة: ١٤٢] وهو اسم موصول مبني على السكون في محل رفع أو نصب أو جر حسب موقعه من الكلام.

٣ - اللذان: للمثنى المذكر، عاقلاً أو غير عاقل، بالأنف: رفعاً. والذين بالياء: نصباً وجرّاً، وذلك بحذف الياء من الاسم المفرد (الذي) والإتيان بالأنف والنون المكسورة مكانها في حالة الرفع، والياء المفتوح ما قبلها والنون المكسورة بعدها، وذلك في حالتي النصب والجر. قال

(١) (أف) اسم فعل مضارع بمعنى (أنضجر) مبني على الكسر. والفاعل ضمير تقديره: أنا، وتقدم ذلك في باب «الكلام».

تعالى: ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ فَأَكْذَبُوهُمَا﴾ [النساء: ١٦] فاللذان اسم موصول مرفوع بالالف، أو مبني على الألف في محل رفع مبتدأ، وجملة (فأكذوبهما) خبر. وقال تعالى: ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ اصْلَلْنَا مِنْ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩]، فاللذين مفعول به منصوب وعلامة نصبه الياء، أو مبني على الياء في محل نصب مفعول ثانٍ<sup>(١)</sup>.

٤ - اللتان: للمثنى المؤنث، عاقلاً أو غير عاقل - وحكمه كما تقدم في (اللذان) من الحذف والتعويض والإعراب - تقول: حضرت اللتان ضمدتا الجراح.

ويجوز تشديد النون فيهما لاستعمال العرب ذلك. وقد قرأ من السبعة عبد الله بن كثير المكي ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَنِهَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦] بتشديد النون. كما قرأ بالتشديد - أيضاً - ﴿رَبَّنَا أَرِنَا الَّذِينَ اصْلَلْنَا مِنْ الْجِنِّ وَالْإِنْسِ﴾ [فصلت: ٢٩] مما يدل على أن التشديد لا يختص بحالة الرفع. وهذا التشديد يجوز - أيضاً - في تثنية اسم الإشارة (ذا، وتا). وقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو بن العلاء البصري ﴿فَلَذَانِكَ بَرَهَنَانِ﴾ [القصص: ٣٢] و﴿إِخْدَى أَبْنَى هَتَيْنِ﴾ [القصص: ٢٧] بتشديد النون فيهما.

وهذا معنى قوله: (موصول الاسماء... إلخ) أي: ألفاظ الموصول الاسمي هي: (الذي) ولم يذكر أنها للمفرد المذكر مكتفياً بالمقابلة في قوله: (الأنثى، التي) ثم أوضح أنك لا تثبت الياء في (الذي، والتي) عند التثنية، بل تحذفها، وتجعل علامة التثنية - وهي الألف أو الياء - واليةً للحرف الذي تليه الياء (وهو الذال في الذي، والتاء في التي) ثم ذكر بأن تشديد النون في التثنية لا لوم فيه. وكذلك تشديد النون من (ذين، وتين). وأن التشديد في هذه النونات كلها هو تعويض عن الياء التي حذفت من الموصول، والألف من اسم الإشارة. ولعل العلة الصحيحة هي استعمال العرب.

(١) وقد اختلف النحاة في الموصول المثنى هل هو معرب أو مبني؟ انظر: الكلام على اسم الإشارة المثنى.



بقية ألفاظ  
الموصول  
المختص

٩١ - جَنُعَ (الَّذِي): (الْأَلَى) (الَّذِينَ) مُطْلَقًا وَبَعْضُهُمْ بِالْوَاوِ رَفْعًا نَطَقًا  
٩٢ - بِ(اللَّاتِ) وَ(اللَّاءِ) الَّتِي قَدْ جُوعًا وَ(اللَّاءِ) كَ(الَّذِينَ) نَزَرًا وَقَعًا

ذكر الألفاظ الأربعة الباقية من الموصول المختص وهي:

٥ - الْأَلَى: لجمع المذكر العاقل كثيراً ولغيره قليلاً، وهي مبنية على السكون. تقول: سرتني الألى ساهموا في الدعوة إلى الله.

٦ - الَّذِينَ: لجمع المذكر - أيضاً - وفيها لغتان:

الأولى: الذين: بالياء في الأحوال الثلاثة - الرفع والنصب والجر - وهي لغة جمهور العرب، وهي مبنية على الفتح. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ كَفَرُوا وَصَدُّوا عَنْ سَبِيلِ اللَّهِ أَضَلَّ أَعْيُنُهُمْ﴾ [محمد: ١]، وقال تعالى: ﴿فَقِيلُوا أَلَّذِينَ لَا يُؤْمِنُونَ بِاللَّهِ﴾ [التوبة: ٢٩]، وقال تعالى: ﴿قُلْ لِلَّذِينَ كَفَرُوا إِنْ يَنْتَهُوا يُغْفَرْ لَهُمْ مَا قَدْ سَلَفَ﴾ [الأنفال: ٣٨].

الثانية: الذون: بالواو رفعاً. والذين بالياء نصباً وجرّاً، وهي لغة هذيل أو عُقيل، وعليها جاء قول الشاعر:

نَحْنُ الدُّونَ صَبَّحُوا الصَّبَاحَا يَوْمَ النُّخَيْلِ غَارَةً مِلْحَاحَا<sup>(١)</sup>

وهو مبني على الواو أو الياء، أو مرفوع بالواو، ومنصوب ومجرور بالياء، فيكون معرباً.

٧ - اللَّاتِي: لجمع مؤنث. وقد تحذف الياء. قال تعالى: ﴿وَالَّتِي يَأْتِيكِ الْفَحْشَاءُ مِنْ إِسَاءَتِكُمْ﴾ [النساء: ١٥] وهي مبنية على السكون في حال ثبوت الياء، ومبنية على الكسر في حال حذفها.

٨ - اللَّائِي: لجمع المؤنث - أيضاً - وقد تحذف الياء، وبالإثبات قرأ السبعة، وبالحذف قرأ آخرون في قوله تعالى: ﴿وَالَّتِي يَسِّنْ مِنْ

(١) روى أبو زيد الأنصاري البيت في كتابه «النوادر في اللغة» ص(٢٣٩): (نحن الذين) بالياء على المشهور من لغة جمهور العرب. و(النخيل) بضم النون، اسم مكان. و(ملحاحاً) أي: غارة شديدة تدوم طويلاً. و(غارة) مفعول لأجله، أو حال (ملحاحاً) صفة.

الْمَجِيضُ مِنْ نَسَائِكُ [الطلاق: ٤] وبنّاؤها على السكون أو الكسر كالتى قبلها.

وقد يقع كل من (الألى) و(اللائي) مكان الآخر. قال الشاعر:

فَمَا أَبَاؤُنَا بِأَمْنٍ مِنْهُ عَلَيْنَا اللَّاءُ قَدْ مَهَّدُوا الْحُجُورَا<sup>(١)</sup>

أي: الذين. بدليل (مهّدوا) فإن الواو لجماعة الذكور.

وقال آخر:

مَحَا حُبُّهَا حُبَّ الْأَلَى كُنَّ قَبْلَهَا وَحَلَّتْ مَكَاناً لَمْ يَكُنْ حُلٌّ مِنْ قَبْلُ<sup>(٢)</sup>

أي: اللاتي، بدليل (كنَّ قبلها) فإن النون لجماعة الإناث.

والى ما ذكرنا أشار ابن مالك بقوله: (جُمُعُ الذي الألى... إلخ)

أي: إن كلمة (الذي) تجمع جمعاً لغوياً - وهو الذي يدل على مطلق التعدد - على الألى والذين، لا جمعاً نحوياً، ويقال فيها (الذين) مطلقاً، وبعض العرب نطق بالواو في حالة الرفع. وكذا جُمِعَ (التي) على اللاتي واللائي. واللاء وقع موقع الذين. وهذا (نزر) أي: قليل.

\* \* \*

٩٣ - وَ(مَنْ) وَ(مَا) وَ(أَلْ) تُسَاوِي مَا ذُكِرَ وَهَكَذَا (ذُو) عِنْدَ طَبِئِي شَهْرُ

الموصول  
المشترك

٩٤ - وَكَ(الَّتِي) أَيْضاً لَدَيْهِمْ: (ذَاتُ) وَمَوْضِعُ (الَلَّائِي) أَتَى (ذَوَاتُ)

هذا القسم الثاني من الأسماء الموصولة، وهو الموصول المشترك، وهو الذي لا يختص بنوع معين، وإنما يصلح للواحد وغيره دون أن تتغير صيغته، وهو ستة: (من وما وأل وذو الطائفة وذو وأي). وهذا بيانها:

(١) معناه: ليس أبّاؤنا - وهم الذين قاموا بتربيتنا وجعلوا لنا حجورهم كالمهد - بأكثر نعمة علينا وفضلاً من هذا الممدوح. (بأمنٌ) خبر (ما) والباء زائدة. (اللاء) صفة لأبناء.

(٢) محّا: أزال. كنَّ: فعل ماض ناقص. واسمها ضمير الإناث. (قبلها) ظرف متعلق بمحذوف خبر كان. وها: مضاف إليه. (مكاناً) مفعول به.

١ - مَنْ: وهي اسم موصول مبني على السكون<sup>(١)</sup>، وهي للعالم<sup>(٢)</sup>، كقوله تعالى: ﴿وَمَنْ عِنْدَهُ عِلْمُ الْكِتَابِ﴾ [الرعد: ٤٣] وتأتي لغيره، كقوله تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَمْشِي عَلَىٰ آرِجٍ يَخْلُقُ اللَّهُ مَا يَشَاءُ﴾ [النور: ٤٥].

٢ - ما: وهي اسم موصول مبني على السكون، وهي لغير العالم، كقوله تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ﴾ [النحل: ٩٦] وقد تكون للعالم إذا اشترك معه غيره، كقوله تعالى: ﴿يُسَبِّحُ لِلَّهِ مَا فِي السَّمَوَاتِ وَمَا فِي الْأَرْضِ﴾ [الجمعة: ١] فإن لفظ (ما) يتناول الإنس والجن والمَلَك والحيوان والجماد، وقد تأتي للعقلاء فقط دون أن يشترك معهم غيرهم، كقوله تعالى: ﴿فَأَنكِحُوا مَا طَابَ لَكُمْ مِنَ النِّسَاءِ﴾ [النساء: ٣].

٣ - آل: وتكون للعاقل وغيره. تقول: أعجبني الكاتب. قرأت المکتوب. وهي اسم موصول على أصح الأقوال، وإعرابها يظهر على الصفة الصريحة المتصلة بها، لكونهما نزلاً منزلة الكلمة الواحدة. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمَصْفُورَيْنِ وَالْمَصْفُورَيْنِ﴾ [الحديد: ١٨]، وقال تعالى: ﴿وَالسَّقْفَ الْمَرْفُوعَ﴾ [البقرة: ٥]، [الطور: ٥، ٦] فـ﴿الْمَصْفُورَيْنِ﴾ اسم (إن) منصوب بالياء، و﴿الْمَرْفُوعَ﴾ صفة مجرورة، ومثلها: ﴿الْمَسْجُورَ﴾.

٤ - ذو: وتستعمل موصولة عند بعض القبائل العربية، ومنها (طَيِّئ) نحو: زارني ذو تَعْلَم؛ أي: الذي تَعْلَم.

(١) اعلم أن لفظ (من) مفرد مذكر، ومعناها قد يخالف لفظها، فيجوز أن يعود الضمير عليها مفرداً مذكراً مراعاة للفظها، وهذا هو الأكثر، ويجوز مراعاة المعنى، قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ [٤٣] ومِنْهُمْ مَنْ يَنْظُرُ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تَهْدِي الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَبْصُرُونَ﴾ [٤٢] [يونس: ٤٢، ٤٣] ففي الأول (يستمعون) جُمع الضمير مراعاة للمعنى. وفي الثاني (ينظر) أفرد الضمير مراعاة للفظ، وقال تعالى: ﴿بَلَىٰ مَنْ أَسْلَمَ وَجْهَهُ لِلَّهِ وَهُوَ مُحْسِنٌ فَلَهُ أَجْرٌ عِنْدَ رَبِّهِ وَلَا خَوْفٌ عَلَيْهِمْ وَلَا هُمْ يَحْزَنُونَ﴾ [البقرة: ١١٢] وسيأتي ذلك عند الكلام على الصلة إن شاء الله.

(٢) اختار بعض النحاة أن يقال: «مَنْ» للعالم. بدل العاقل. لأن الله تعالى وصف نفسه بالعلم، وهي تستعمل في الدلالة عليه سبحانه في مثل: «سبحان من يسبح الرعد بحمده». وانظر: الحديث في ذلك في «الأدب المفرد» مع شرحه «فضل الله الصمد» (١٨٥/٢) وصفات الله توقيفية.

وقد ذكر ابن مالك فيها لغتين:

**الأولى:** أن تكون بلفظ واحد للمفرد والمثنى والجمع، المذكر والمؤنث، ويتعين المراد بالصلة. فتقول: جاء ذو فاز، وجاءت ذو فازت، وجاء ذو فازا، وذو فازتا، وذو فازوا، وذو فُزْنَ.

**والثانية:** إدخال بعض التغيير عليها عند استعمالها للمفرد والمؤنث. فيقال: (ذات) لتكون مثل: (التي) في الدلالة على المفردة المؤنثة، وللجمع المؤنث (ذوات) مثل: (اللاتي).

وأما إعرابها فالمشهور بناؤها على السكون. وأما (ذات) و(ذوات) فالمشهور بناؤهما على الضم.

وهذا معنى قوله: (ومن وما... إلخ) أي: إن هذه الألفاظ تساوي ما ذكر من الثمانية المتقدمة في الاستعمال؛ أي: تصلح لكل ما صلحت له، وقد اشتهر عند الطائيين استعمال (ذو) موصولة، مساوية في الاستعمال للأنواع الثمانية المتقدمة، ثم ذكر أن من الطائيين من إذا أراد معنى (التي) قال: (ذات)، وإذا أراد معنى (اللاتي) قال: (ذوات).

\* \* \*

٩٥ - وَمِثْلُ (مَا): (ذَا) بَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (مَنْ) إِذَا لَمْ تُلْغَ فِي الْكَلَامِ

من الموصول  
المشترك

هذا الموصول الخامس المشترك، وهو (ذا) والأصل أنها اسم إشارة - كما تقدم - لكنها قد تستعمل موصولة، للعاقل وغيره، مفرداً وغير مفرد. وذلك بثلاثة شروط:

**الأول:** ألا تكون للإشارة، ولعل ابن مالك تركه لوضوحه، وعلامة كونها للإشارة دخولها على المفرد، نحو: من ذا الكاتب؟ أي: من هذا الكاتب؟ لأن المفرد لا يصلح صلة لغير (أل)، كما سيأتي.

**الثاني:** أن تكون مسبوقة بكلمة (ما) أو (من) الاستفهامية، نحو:

ماذا عملت من الخير؟ ومن ذا عندك؟<sup>(١)</sup>. ويغلب أن تكون للعاقل بعد (مَنْ) ولغيره بعد (ما).

الثالث: ألا تكون ملغاة. ومعنى الإلغاء: أن تتركب (ما) أو (من) مع (ذا) تركيباً يجعلهما كلمة واحدة في المعنى والإعراب. وهذا إلغاء حكمي لا حقيقي؛ لأنها موجودة حقيقة، ولكنها اعتبرت جزءاً من كلمة استفهامية بعد أن كانت وحدها كلمة مستقلة تعرب اسماً موصولاً. فمثلاً: ماذا عملت؟ يصح اعتبارها موصولة. فتكون (ما) مبتدأ و(ذا) خبراً، و(عملت) صلة، والعائد محذوف. ويصح إلغاؤها، فيكون الجميع اسم استفهام مفعولاً مقدماً.

ويظهر أثر الاستقلال والإلغاء في البذل - مثلاً - فلو قلت: ماذا عملت أخيراً أم شرّاً؟ فهذا دليل على الاستقلال؛ لأن (خير) بدل من (ذا) الموصولة الواقعة خبراً عن (ما) الاستفهامية، وبدل المرفوع مرفوع. ولو قلت: أخيراً أم شرّاً؟ لصار بدلاً من (ماذا) الواقعة مفعولاً في محل نصب، وبدل المنصوب منصوب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَقِيلَ لِلَّذِينَ اتَّقَوْا مَاذَا أَنْزَلَ رَبُّكُمْ قَالُوا خَبَرًا﴾ [النحل: ٣٠] فالأحسن اعتبار (ماذا) كلمة واحدة للاستفهام، وهي مفعول مقدم، ليكون الجواب على وفق السؤال، فإن تقدير الجواب (أَنْزَلَ خَبَرًا) ويجوز اعتبارها موصولة (ما: مبتدأ، ذا: خبر) لكن تفوت مطابقة الجواب للسؤال، حيث إن السؤال جملة اسمية، والجواب جملة فعلية<sup>(٢)</sup>.

(١) وقعت (ماذا) في القرآن الكريم في آيات كثيرة، كقوله تعالى: ﴿وَأَمَّا الَّذِينَ كَفَرُوا فَيَقُولُوا مَاذَا أَرَادَ اللَّهُ بِهَذَا مَثَلًا﴾ [البقرة: ٢٦] وقوله تعالى: ﴿قَالُوا وَأَقْبَلُوا عَلَيْهِمْ مَاذَا تَفْقَهُونَ﴾ [سورة النحل: ٧١] وهي محتملة لأن تكون (ما) مبتدأ و(ذا) خبراً. أو (ماذا) اسم استفهام مفعولاً مقدماً. راجع «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» تأليف: محمد بن عبد الخالق عزيمة (١/٣ ص ١٩٨).

(٢) ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَسْأَلُوكَ مَاذَا يُلْقُونَ قُلِ الْعَفْوَ﴾ [البقرة: ٢١٩] فقد قرأ الجمهور بنصب (الغفور) فيترجح إعراب (ماذا) مفعولاً مقدماً. لأن الجواب منصوب. =

وهذا معنى قوله: (ومثل ما ذا بعد ما استفهام.. أي: إن (ذا) تشبه (ما) في أنها صالحة لجميع الأنواع الثمانية مع عدم تغير لفظها، وذلك بشرط أن تقع بعد (ما) التي للاستفهام أو (من) التي للاستفهام أيضاً، وبشرط ألا تلغى في الكلام، ولم يذكر الشرط الأول، إما لضيق النظم، أو لوضوحه، كما تقدم.

أما الموصول السادس المشترك وهو (أي) فقد ذكره ابن مالك بعد مبحث الصلة، ويأتي الكلام عليه إن شاء الله تعالى.

\* \* \*

٩٦ - وَكُلُّهَا يَلَزَمُ بَعْدَهُ صِلَةٌ عَلَى ضَمِيرٍ لَا يَتَوَقَّعُ مُشْتَمَلَةً  
الاسم الموصول مبهم المعنى، غامض المدلول، لا بد له من شيء يوضح معناه، ويزيل إبهامه وذلك هو الصلة<sup>(١)</sup> فالصلة: ما يبين مدلول الموصول، ويزيل إبهامه من جملة أو شبهها، ويشترط في الصلة شرطان:

صلة  
الموصول  
وشرطها

١ - أن تكون متأخرة عن الموصول؛ لأنها مكملة له<sup>(٢)</sup>.

٢ - أن تشتمل على ضمير عائد على الاسم الموصول، وهو المسمى بالعائد، والغرض منه: ربط الصلة بالموصول، نحو قوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَهُمْ جَنَّاتٌ أَلْوَعٌ﴾ [لقمان: ٨].

= وتقديره: قل ينفقون العفو. أي: (ما فضل وزاد عن حاجة الإنسان) وقرأ أبو عمرو بن العلاء - من السبعة - بالرفع. فتكون (ذا) اسماً موصولاً في محل رفع خبر (ما) والعائد محذوف أي: ما الذي ينفقونه؟ ويكون الجواب مرفوعاً أي: الذي ينفقونه العفو.

(١) الصلة ليست خاصة بالموصول الاسمي. بل الموصول الحرفي يحتاج إلى صلة - كما ذكرنا أول الباب - وأما الرابط، وهو العائد فهو خاص بالموصول الاسمي.

(٢) وعلى هذا فلا يجوز الفصل بين الموصول وصلته إلا فيما استثنى كالقسم نحو: رحل الذي - والله - يحسن إلى الفقراء. أو جملة النداء إذا سبقت بضمير المخاطب نحو: أنت الذي - يا عبد السلام - تبرأ بأمك، أو الجملة المعترضة نحو: والذي الذي - وفقه الله - يرفع شؤوني. وغير ذلك مما يجوز الفصل به، ويستثنى من الموصولات (أل) فلا يجوز الفصل بينها وبين صلتها أبداً.

وهذا الضمير من حيث مطابقته للموصول وعدمها له حالتان:

**الأولى:** تجب مطابقته لفظاً ومعنى، إذا كان الموصول خاصاً، مثل: الذي والتي وغيرهما، إن كان مفرداً فمفرد، وإن كان مذكراً فمذكر، وهكذا... كقولك: أكرمت الذي تفوق، والذين تفوقا، والذين تفوقوا. قال تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي خَلَقَ الْأَزْوَاجَ كُلَّهَا﴾ [يس: ٣٦]، ﴿قَدْ سَمِعَ اللَّهُ قَوْلَ الَّتِي تُحَدِّثُكَ فِي زَوْجِهَا﴾ [المجادلة: ١]، ﴿وَالَّذَانِ يَأْتِيَانِيَا مِنْكُمْ﴾ [النساء: ١٦]، ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ أُوتُوا نَصِيبًا مِنَ الْكِتَابِ﴾ [النساء: ٥١].

**الثانية:** لا تجب المطابقة بل يجوز مراعاة اللفظ وهو الأكثر، أو مراعاة المعنى، وذلك في الموصول المشترك، مثل: (من) الموصولة، فإن لفظها مفرد مذكر، ومعناها يصلح أن يكون مثنى أو جمعاً أو غيرهما، نحو: من الطلاب من يحب الفائدة، أو من يحبون الفائدة. قال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُ إِلَيْكَ وَجَعَلْنَا عَلَى قُلُوبِهِمْ أَكِنَّةً أَنْ يَفْقَهُوهُ﴾ [الأنعام: ٢٥]، وقال تعالى: ﴿وَمِنْهُمْ مَنْ يَسْتَمِعُونَ إِلَيْكَ أَفَأَنْتَ تُسْمِعُ الصُّمَّ وَلَوْ كَانُوا لَا يَعْقِلُونَ﴾ [يونس: ٤٢]، فالمراد بمن: الجمع، لكن في الأول روعي اللفظ فأفرد العائد، وفي الثاني روعي المعنى فجمع.

وهذا معنى قوله: (وكلها يلزم... إلخ) أي: كل الموصولات الاسمية، الخاصة والمشاركة، يلزم بعدها صلة؛ أي: متأخرة عن الموصول؛ لقوله: (بعده) مشتملة على ضمير (لائق) أي: مطابق للموصول، إما في اللفظ والمعنى، أو في أحدهما، كما ذكرنا.

\* \* \*

٩٧ - وَجُمْلَةٌ أَوْ شِبْهُهَا الَّذِي وُصِلَ بِهِ كَلَامٌ عِنْدِي الَّذِي أَبْنَتْهُ كُفْلٌ

أنواع الصلة  
وشرط كل  
نوع

صلة الموصول نوعان:

١ - جملة اسمية أو فعلية<sup>(١)</sup>.

(١) صلة الموصول من الجمل التي لا محل لها من الإعراب.

٢ - شبه جملة، وهي في باب الموصول ثلاثة:

- ١ - الظرف المكاني. ٢ - الجار والمجرور. ٣ - الصفة الصريحة.
- والصفة الصريحة خاصة بأل الموصولة، كما سيأتي إن شاء الله<sup>(١)</sup>.
- ويشترط في الجملة<sup>(٢)</sup> ثلاثة شروط:

**الأول:** أن تكون خبرية معهودة؛ أي: معروفة للسامع من قبل حتى يتعرف بها الموصول؛ لأن الخبرية قد يجهلها المخاطب إن لم تكن معهودة، فلا يتم بها المراد. فمثال المعهودة: أكرمت الذي زارنا بالأمس [إذا كان معروفاً عند المخاطب]. قال تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ وَأَنْعَمْتَ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧] فإن كانت غير معهودة لم تصح، إلا في مقام التهويل أو التفتيح، فيحسن الإبهام؛ لثلا يفوت الغرض المقصود. فالتهويل؛ كقوله تعالى: ﴿تَقْشِيبُهُمْ مِنْ أَلِيمٍ مَا عَشِيَهُمْ﴾ [طه: ٧٨]. ف(ما) موصولة؛ أي: غشيبهم وعلاهم ما لا يعلم كُنْهَهُ إلا الله تعالى، والتفتيح، كقوله تعالى: ﴿فَأَنذِرْ إِلَىٰ عَبْدِهِ مَا أَوْحَىٰ﴾ [النجم: ١٠].

فإن كانت غير خبرية وهي الإنشائية لم تصلح أن تكون صلة، نحو: جاء الذي أكرمه. لأن الإنشائية لا يقع مضمونها إلا بعد ذكرها، فلا تكون معروفة عند المخاطب، فيفوت الإيضاح المقصود من الصلة.

**الشرط الثاني:** أن تكون خالية من معنى التعجب؛ لأن التعجب يكون فيما خفي سببه بالنسبة للمخلوق، ففيه إبهام، والصلة للإيضاح، فلا يصح أن تقول: جاء الذي ما أحسنه!

**الشرط الثالث:** أن تكون غير مفتقرة إلى كلام قبلها، فإن كانت

(١) أطلق على هذه الثلاثة شبه جملة؛ لأن الظرف والمجرور أشبهها الجملة في كونها متعلقين بالفعل أو ما يشبهه، وأنه لا يتم معناهما إلا بذلك. وأما الصفة فلأنها مع مرفوعها في معنى الجملة.

(٢) زيادة على الشرطين السابقين وهما: أن تتأخر، وأن تشتمل على رابط.



مفتقرة لم يصح وقوعها صلة، نحو: جاء الذي لكنه قائم. فإن هذه الجملة تستدعي سبق جملة أخرى، نحو: ما قعد خالد لكنه قائم.

فهذه شروط الوصل بالجملة الاسمية؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ هُمْ مِنْ خَشْيَةِ رَبِّهِمْ مُتَّقُونَ﴾ [المؤمنون: ٥٧]، والفعلية كقوله تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي يُمْسِكُ وَيُمِيتُ﴾ [المؤمنون: ٨٠].

وأما الظرف والجار والمجرور فيشترط في وقوعهما صلة أن يكونا تامين؛ أي: يحصل بالوصل بكل منهما فائدة تزيل الإبهام وتوضح المراد من غير حاجة لذكر متعلقهما<sup>(١)</sup>، نحو: عرفت الذي عندك. صافحت الذي في الغرفة. قال تعالى: ﴿مَا عِنْدَكُمْ يَنْفَدُ وَمَا عِنْدَ اللَّهِ بَاقٍ﴾ [النحل: ٩٦]، وقال تعالى: ﴿وَكُلٌّ مِثْلَ الَّذِي عَلَيْكَ بِالْعَرَفِ﴾ [البقرة: ٢٢٨]<sup>(٢)</sup>، بخلاف جاء الذي بك، أو جاء الذي اليوم، لعدم الفائدة.

وهذا معنى قوله: (وجملة أو شبهها... إلخ) أي: الذي وُصِلَ به الاسم الموصول هو الجملة وشبه الجملة، ثم مثل بمثال واحد فيه

(١) لكونه (كوناً عاماً) وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام دون شيء آخر زائد عليه فالظرف (عندك) في المثال المذكور لا يفيد شيئاً أكثر من الدلالة على وجود الشخص وجوداً مطلقاً، فهو متعلق بمحذوف تقديره: استقر. ولذا وجب حذفه إذ لا فائدة من ذكره. وأما الكون الخاص: وهو الذي يدل على معنى زائد على مجرد الوجود العام، فإن دُلَّ عليه دليل حذف وإلا وجب ذكره، فمثلاً: عرفت الذي قرأ عندك. لا يجوز حذف المتعلق (قرأ) لعدم ما يدل عليه. وفي نحو: ذاكر خالد في المسجد ومعاذ في المنزل. فتقول: بل معاذ الذي في المسجد أي: بل معاذ الذي ذاكر في المسجد. فصح حذفه لوجود الدليل... وسيأتي زيادة لذلك في أواخر باب «المبتدأ والخبر» إن شاء الله.

(٢) واعلم أنه لا بد أن يكون متعلق الظرف والجار والمجرور فعلاً في باب الموصول. ولا يصح تقديره بوصف مثل: كائن أو مستقر. لأن الصلة لا تكون إلا جملة؛ لأنها هي التي تزيل الإبهام، فيحصل المقصود من الوصل بها، على أن من النحويين من يرى أن الصلة هي الظرف أو الجار والمجرور، وهذا رأي جيد، فيه تيسير على الدارسين، والفائدة قد تمت بمجرد ذكرهما، على الوجه الذي ذكرنا قبل هذا.

موصولان: أحدهما: صلته شبه جملة (كمن عندي). والثاني: صلته جملة (الذي ابنه كفل) فالذي: خبرٌ للمبتدأ (مَنْ) وجملة (ابنه كفل) صلة، ومعنى (كفل) أي: كان موضع الرعاية.

\* \* \*

٩٨ - وَصِفَةُ صَرِيحَةٍ صِلَةٌ (أَل) وَكَوْنُهَا بِمُغْرَبِ الْأَنْعَالِ قُلْ صلة (أَل) الموصولة

هذا النوع الثالث من أنواع شبه الجملة، وهي الصفة الصريحة مع مرفوعها، وهي خاصة بأل الموصولة، فلا تقع صلة لغيرها.

والصفة الصريحة: هي الاسم المشتق الذي يشبه الفعل في التجدد والحدوث شبيهاً صريحاً؛ أي: قوياً خالصاً، بحيث يمكن أن يحل الفعل محله، ولم تغلب عليها الاسمية الخالصة، وذلك هو اسم الفاعل، نحو: أعجبني القارئ. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْمَصْرِفِينَ وَالْمُصْرِفَتِينَ﴾ [الحديد: ١٨] واسم المفعول<sup>(١)</sup>، نحو: تصفحت المكتوب. قال تعالى: ﴿وَالْبَحْرُ الْمُسْجُورُ﴾ [الطور: ٦] وكذا صيغ المبالغة، نحو: فاز السباقون إلى الخيرات<sup>(٢)</sup>.

ويجري الإعراب على آخر هذه الصفة الصريحة دون ملاحظة (أَل) كما ذكرنا في الكلام على (أَل)، والصفة مع مرفوعها صلة لا محل لها من الإعراب.

(١) بشرط أن يراد بهما التجدد والحدوث، فإن كانا للثبوت والدوام كالمؤمن، والمهندس، والصانع. صار حكمهما حكم الصفة المشبهة، وفيها الخلاف الآتي.

(٢) أما الصفة المشبهة ففي (أَل) الداخلة عليها خلاف. ومن قال: إنها غير موصولة وهم الجمهور قال: لأن الصفة المشبهة غير مؤولة بالفعل؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام، والفعل للتجدد والحدوث، ومن قال: إنها موصولة قال: لأن الصفة أشبهت الفعل في أنها ترفع الاسم الظاهر. وأما أفعال التفضيل ف(أَل) الداخلة عليه ليست موصولة؛ لأنه لا يرفع الظاهر إلا في مسألة واحدة، كما سيأتي - إن شاء الله - في بابه. أما بقية المشتقات: اسم الزمان واسم المكان واسم الآلة، فلا علاقة لها بهذا الموضوع أصلاً.

فإن كانت الصفة غير صريحة وغلبت عليها الاسمية الخالصة، صارت اسماً جامداً ولم تكن (أل) الداخلة عليها اسماً موصولاً، مثل الأعلام: الهادي، المتوكل، المأمون، المنصور.

وقد قل مجيء المضارع صلة ل(أل)؛ كقول الفرزدق:

ما أنت بالحكم الترضي حكومتُه ولا الأصيل ولا ذي الرأي والجدل<sup>(١)</sup>

وليس هذا من الضرورة؛ لأنه يمكن أن يقول: (ما أنت بالحكم المرضي حكومته)<sup>(٢)</sup> فدل ذلك على الجواز، لكن لا يحسن الأخذ به لقلته.

وهذا معنى قوله: (وصفة صريحة... إلخ) أي: إن الصفة الصريحة تكون صلة لأل الموصولة، وكون (أل) موصولة بمعرب الأفعال - وهو المضارع - قليل.

\* \* \*

٩٩ - (أَيْ) كَمَا) وَأَعْرَبْتُ مَا لَمْ تُضَفْ وَصَدْرُ وَصْلِهَا ضَمِيرٌ أَنَحَدَفْ (أَيْ) الموصولة  
١٠٠ - وَبَعْضُهُمْ أَقْرَبَ مُطْلَقًا... ..

هذا هو الموصول السادس من الموصولات المشتركة وهو لفظ (أي)، وهي كغيرها من أخواتها - المتقدمة - تكون بلفظ واحد للمذكر والمؤنث، مفرداً كان أو مثني أو مجموعاً، نحو: يعجبني أيهم هو مخلص. ف(أي) فاعل مرفوع بالضممة و(الهاء) مضاف إليه، والميم علامة الجمع. و(أي) تختلف في حكمها الإعرابي عن باقي أخواتها من

(١) الترضى: يجوز إدغام (أل) في التاء. وعدم إدغامها. وهذا خاص بالموصولة. أما الحرفية فيجب إدغامها نحو: التراب، التمر.. ومعنى: الترضى: الذي ترضى. والأصيل: ذو الحسب. والجدل: شدة الخصومة. وقوله: (بالحكم) الباء زائدة في خبر (ما) النافية.

(٢) قاله ابن مالك في «شرح الكافية» (٣٠٠/١) ولا يقال: لا بد من تأنيث (المرضي) فيقال: المرضية حكومته؛ لأن الحكومة مراد بها المذكر وهو الحكم. أي: المرضي حكمه.

الموصلات المشتركة فإنها كلها مبنية. وأما (أي) فلها أربع حالات:  
الأولى: أن تضاف<sup>(١)</sup> ويذكر صدر صلتها<sup>(٢)</sup>، نحو: كافات أيهم هو مجتهد.

الثانية: ألا تضاف ولا يذكر صدر صلتها، نحو: يعجبني من التجار أي صادق في بيعه، تقديره: أي هو صادق.

الثالثة: ألا تضاف ويذكر صدر صلتها، نحو: ينال رضا الله أي هو مستقيم.

ففي هذه الأمثلة جاءت الصلة جملة اسمية، صدرها (وهو المبتدأ) ضمير مذكور أو محذوف، فتعرب في هذه الأحوال الثلاث بالحركات، بالضممة رفعاً، والفتحة نصباً، وبالكسرة جرّاً. ويذكر صدر الصلة وعدم ذكره خاص بكون الصلة جملة اسمية، كما في الأمثلة.  
تقول: تنال رضا الله أي هي متحجة. نذكر بالخير أيًا محسن.  
سأتكلم مع أيهم هو منفق.

الحالة الرابعة: أن تضاف ويحذف صدر الصلة. وفي هذه الحالة تُبنى على الضم في جميع الأحوال، نحو: يعجبني أيهم مخلص. هنأت أيهم مخلص. سلمت على أيهم مخلص. قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾<sup>(٣)</sup> [مريم: ٦٩].

وهذا المراد بقوله: (أي كما... إلخ) والمعنى: أن (أيًا) مثل (ما) الموصولة في أن كلا منهما اسم موصول مشترك كما تقدم، وهي تُعرب

(١) الإضافة خاصة ب(أي): في بعض حالاتها. أما بقية الموصولات - المشتركة وغير المشتركة - فلا تجوز إضافتها.

(٢) أكثر ما يكون صدر الصلة ضميراً، وقد اقتصر عليه أكثر النحاة. وعليه فتكون الصلة جملة اسمية.

(٣) أيهم: اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والهاء مضاف إليه، والميم: علامة الجمع، و(أشد) خبر لمبتدأ محذوف تقديره: (هو)، (عتيًا) تمييز.

(ما لم تضيف) أي: مدة عدم إضافتها حالة كون صدر الصلة ضميراً محذوفاً، ويدخل في ذلك الأحوال الثلاث المتقدمة. ومفهومه: أنها إن أضيفت وحذف صدر الصلة أنها لا تُعرب بل تُبنى. ثم ذكر أن بعض العرب أعربها في جميع الحالات، أو أن بعض النحويين أعربها؛ أي: حكم بإعرابها، وهم الكوفيون والخليل ويونس.

\* \* \*

حذف العائد:  
١- العائد  
المرفوع

- ١٠٠ - ..... وَفِي ذَا الْحَذَفِ (أَيَا) عَيْرُ (أَيُّ) يَفْتَقِي  
١٠١ - إِنْ يُسْتَظَلَّ وَصَلٌ، وَإِنْ لَمْ يُسْتَظَلَّ فَالْحَذَفُ نَزَرٌ، وَأَبْوَا أَنْ يُحْتَزَلَ  
١٠٢ - إِنْ صَلَحَ الْبَاقِي لِوَصْلِ مُكْمِلٍ .....

تقدم أن صلة الموصول لا بد أن تشتمل على ضمير يعود على الاسم الموصول وهو العائد، وهو إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً.

ويجوز ذكره كما يجوز حذفه، فيجوز حذفه بشرط عام، وشروط خاصة بكل نوع من الأنواع الثلاثة المذكورة.

فالشرط العام هو أمن اللبس، وذلك بأن لا يصلح الباقي لأن يكون صلة كاملة، وعلامة الصلة الكاملة أن يكون الباقي بعد الحذف جملة أو شبه جملة فيها ضمير - غير ذلك الضمير المحذوف - صالح لعوده على الموصول.

فمثال العائد المرفوع: جاء الذي هو أبوه مسافر. فلا يجوز حذف العائد المرفوع (هو) لأن الباقي بعد الحذف صالح لأن يكون صلة كاملة مشتملة على عائد وهو (الهاء).

ومثال العائد المنصوب: جاء الذي أكرمه في داره. فلا يجوز حذف (الهاء) في (أكرمه) لما تقدم.

ومثال العائد المجرور: مررت بالذي مررت به في مكتبه. فلا يجوز حذف العائد (به) لما ذكرنا من كون الباقي صالحاً لأن يكون صلة.

أما الشروط الخاصة، فالعائد المرفوع يجوز حذفه بشرطين:

١ - أن يكون مبتدأ. ٢ - أن يكون خبره مفرداً.

نحو: تسعد المملكة بتطبيق شرع الله الذي هو كفيل بإصلاح الفرد والمجتمع، فيجوز حذف العائد (هو). قال تعالى: ﴿وَهُوَ الَّذِي فِي السَّمَاءِ إِلَهُ﴾ [الزخرف: ٨٤] فقوله جلّ وعلا: ﴿إِلَهُ﴾ خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: (هو إله) أي: مألوه، بمعنى: معبود حبّاً وتعظيماً، فصح حذف العائد في المثال والآية؛ لأنه مبتدأ، وخبره مفرد.

فإن كان العائد غير مبتدأ لم يجز حذفه، نحو: حضر اللذان تبرعا بالمال. فلا تحذف الألف؛ لأنها فاعل.

وإن كان العائد مبتدأ لكن خبره جملة لم يحذف - أيضاً - لما تقدم من صلاحية الباقي لأن يكون صلة كاملة، نحو: جاء الذي هو أخوه ناجح؛ إذ لو حذف لتبادر إلى ذهن السامع عدم الحذف؛ لوجود ضمير آخر يصلح أن يكون عائداً.

ولا يكثر حذف العائد إلّا إذا طالت الصلة (أي: لم تكن مقصورة على العائد وخبره المفرد، وإنما يكون لها مكملات من المفعولات كالمفعول به والمضاف إليه والجار والمجرور أو غير ذلك)، نحو: جاء الذي هو فاعلٌ خيراً. فيحسن حذف العائد لطول الصلة بالمفعول به. وقد مضى مثال الجار والمجرور، ومثال المضاف إليه: نزل المطر الذي هو مصدر مياه الآبار. فيحسن حذف العائد لما سبق.

وتُستثنى (أي) من اشتراط طول الصلة؛ لأنها ملازمة للإضافة لفظاً أو تقديرًا، فأغنى ذلك عن اشتراط طول الصلة.

وهذا معنى قوله: (وفي ذا الحذف... إلخ) أي: غير (أي) من الموصولات يقتضي (أيًا) أي: يتبعها في حذف صدر الصلة (إن يستطل وصل) أي: إذا كانت الصلة طويلة، وصدر الصلة هو العائد المرفوع، فإن لم تطل الصلة فالحذف (نزر) أي: قليل. (وأبوا أن يختزل) أي:

أبى النحويون أن (يختزل) أي: يختصر بسبب الحذف، إن كان الباقي بعد حذف العائد صالحاً (لوصل مكمل) أي: لصلة كاملة مشتملة على عائد، وقد علمت أن هذا الشرط (وهو أن يكون الباقي لا يصلح أن يكون صلة) لا يختص بالمرفوع. وكلام الناظم يوهم اختصاصه؛ لأن الضمير في قوله: (وأبوا أن يختزل) عائد على قوله: (وصدر وصلها ضمير انحذف) وهذا خاص بالمرفوع.

\* \* \*

- ١٠٢ - ..... وَالْحَذْفُ عِنْدَهُمْ كَثِيرٌ مُنْجَلِي ٢- حذف  
١٠٣ - فِي عَائِدٍ مُتَّصِلٍ إِنْ ائْتَصَبَ يَفْعَلُ أَوْ وَصِفَ كَ (مَنْ نَزَجُو يَهَبُ) المائد المنصوب  
يجوز حذف العائد المنصوب بشرطين - زيادة على الشرط العام المتقدم - وهما:

١ - أن يكون ضميراً متصلاً.

٢ - أن يكون منصوباً بفعل تام أو بوصف.

فمثال الفعل: قرأت الكتاب الذي قرأت؛ أي: قرأته. قال تعالى: ﴿ذَرْنِي وَمَنْ خَلَقْتُ وَحِيدًا ۖ﴾ [المدثر: ١١] أي: خلقتة. وقال تعالى: ﴿أَهَذَا الَّذِي بَعَثَ اللَّهُ رَسُولًا﴾ [الفرقان: ٤١] أي: بعثه. ومثال الوصف: اشكر ربك على ما هو معطيك؛ أي: معطيكه. قال الشاعر:

مَا اللَّهُ مُؤَلِّكَ فَضْلًا فَاحْمَدْنُهُ بِهِ      فَمَا لَدَى غَيْرِهِ نَفْعٌ وَلَا ضَرَرٌ<sup>(١)</sup>  
أي: الذي الله موليكه فضل.

(١) (ما) اسم موصول مبتدأ. (الله) مبتدأ ثان (موليك) خبره مضاف إلى الكاف من إضافة اسم الفاعل لمفعوله الأول. وله مفعول ثان محذوف وهو العائد، والتقدير: موليكه. وجملة المبتدأ والخبر صلة لا محل لها. (فضل) خبر عن «ما» الموصولة. (والذي) خبر مقدم و(نفع) مبتدأ مؤخر، ومعنى البيت الذي يمنحك الله من النعم فضل منه عليك من غير أن تستوجب عليه سبحانه شيئاً، فاحمد الله واشكروا بالقلب واللسان والجوارح. فهو وحده النافع الضار. وغيره لا يملك شيئاً من ذلك.

فإن كان الضمير منفصلاً، فإن كان جائز الانفصال جاز حذفه كما في المثال والبيت المذكور، فإنه يجوز انفصاله - كما مضى في بحث الضمير - وإنما قدرناه متصلاً لأن الكلام فيه.

وإن كان واجب الانفصال، مثل: أن يكون مقدماً على عامله لم يجز حذفه، نحو: جاء الذي إياه كافأت؛ إذ لو حذف لفات غرض المتكلم من قصر المكافأة على الذي جاء دون غيره.

وكذلك يمتنع الحذف إن كان الضمير متصلاً منصوباً بغير فعل أو وصف، وهو الحرف، نحو: سافر الذي إنه مجاهد. فلا يجوز حذف الهاء.

وكذلك يمتنع الحذف إذا كان العائد منصوباً بفعل ناقص، نحو: جاء الذي كانه زيد. فالهاء خبر مقدم لكان. وهي العائد ولا يجوز حذفها.

وهذا معنى قوله: (والحذف عندهم... إلخ) أي: إن الحذف عند العرب كثير متضح في كل عائد متصل منصوب بفعل أو وصف، واستغنى بالمثال عن ذكر شرط التمام في الفعل. والمثال: (كمن نرجو يهب) أي: الذي نرجوه يهب.

وظاهر كلامه: أن الحذف مع الوصف كثير، وليس كذلك؛ لأن الحذف مع الفعل كثير، ومع الوصف قليل. وقد اعتذر عنه بعض الشراح بأنه قد أشعر بذلك تقديم الفعل؛ ولأنه الأصل في العمل والتصرف الذي من جملة حذف المعمول، والوصف فرع عنه في هذا، وهذا فيه تكلف<sup>(١)</sup>.

\* \* \*



- ١٠٤ - كَذَاكَ حَذَفَ مَا يَوْصِفُ خُفْضًا كَ(أَنْتَ قَاضٍ) بَعْدَ أَمْرٍ مِنْ (قَضَى) ٢- حذف  
 ١٠٥ - كَذَا الَّذِي جَرَّ بِ(مَا) الْمَوْصُولَ جَرَّ كَ(مَرَّ بِالَّذِي مَرَرْتُ فَهُوَ بَرٌّ) العائد  
 المجرور

العائد المجرور نوعان:

الأول: مجرور بالمضاف. وشرط جواز حذفه - بعد الشرط العام - أن يكون المضاف اسم فاعل أو اسم مفعول من فعل ينصب مفعولين وكلاهما للحال أو الاستقبال. ولا بدّ أن يعتمد على مبتدأ ونحوه مما هو مذكور في باب «اسم الفاعل»، نحو: يفرح الذي أنا مكرم الآن أو غداً؛ أي: مكرمه. قال تعالى: ﴿فَاقْضِ مَا أَنْتَ قَاضٍ﴾<sup>(١)</sup> [طه: ٧٢] (فما): اسم موصول، وقد حذف العائد؛ لأنه مجرور بوصف، والتقدير: قاضيه. وهو للاستقبال بدليل الأمر قبله.

ومثال اسم المفعول: خذ الكتاب الذي أنا مُعْطَى الآن أو غداً؛ أي: معطاه.

فإن كان العائد المضاف إليه مجروراً بغير ذلك لم يجز الحذف، وهذا فيما يلي:

١ - الاسم الجامد: نحو: جاء الذي تخلف ابنه. فلا يحذف العائد المجرور؛ لأن المضاف غير وصف.

٢ - الوصف الذي للماضي: نحو: جاء الذي أنا مكرمه أمس. ونحو: فرح السائل بما كان معطاه.

٣ - اسم المفعول المتعدي لواحد: نحو: جاء الذي أنا مضروبه.

النوع الثاني: مجرور بالحرف. وشرط جواز حذفه أن يكون الموصول مجروراً بمثل الحرف الذي جر العائد لفظاً ومعنى، وأن يكون

(١) (ما) اسم موصول مبني على السكون في محل نصب مفعول (اقض) و(أنت) مبتدأ و(قاض) خبر مرفوع بضمّة مقدرة على الياء المحذوفة لالتقاء الساكنين منع من ظهورها الثقل. والجملة صلة. والعائد محذوف.

المتعلّق في كل منهما مشابهاً الآخر. سواء أكانت المشابهة في اللفظ والمعنى، نحو: سلمتُ على الذي سلمتُ عليه. فيجوز حذف العائد، فتقول: سلمتُ على الذي سلمتُ؛ لاتفاقهما في الحرف والمتعلق، فإن المجرور الأول (على الذي) متعلق بالفعل الأول (سلمتُ) والمجرور الثاني (عليه) متعلق بالفعل (سلمتُ). قال تعالى: ﴿وَيَتَرَبَّأِ مِمَّا تَشْرُونَ﴾ [المؤمنون: ٣٣] أي: منه.

أو كانت المشابهة في المعنى فقط، نحو: فرحتُ بالذي سررتُ به. فيجوز حذف العائد (به) للاتفاق في الحرف وهو الباء. والمتعلق وهو: (فرحت، وسررت) ومعناهما واحد، فإن اختلف الحرف أو المتعلّق، نحو: مررت بالذي غضبت عليه. لم يجز الحذف.

ويرى بعض النحويين حذف العائد المجرور إذا تعين المحذوف ولم يوقع في لبس ولو لم يوجد الشرط المذكور، كقوله تعالى: ﴿وَلْيُكَلِّمُوا اللَّهَ عَلَىٰ مَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٥] أي: على الذي هداكم إليه. وقوله تعالى: ﴿ذَٰلِكَ الَّذِي يُبَيِّتُ اللَّهُ عِبَادَهُ﴾ [الشورى: ٢٣] أي: به. وهذا رأي حسن؛ لعموم قاعدة: وحذف ما يُعلم جائز.

وما ذكرناه أولاً هو معنى قوله: (كذلك حذف ما بوصفٍ خُفِضًا) أي: كذلك يجوز حذف العائد المجرور الذي (خفض) أي: جر بوصف، ثم ذكر المثال. واستغنى به عن أن يقيد الوصف بالحال أو الاستقبال، وكذلك يحذف العائد المجرور الذي جُرَّ بمثل الحرف الذي جُرَّ الموصول، ثم ذكر المثال.



## الْمَعْرِفُ بِأَدَاةِ التَّعْرِيفِ

١٠٦ - (أَل) حَرْفٌ تَعْرِيفٌ، أَوِ اللَّامُ فَقَطُ (نَمَطٌ) عَرَفَتْ قُلُ فِيهِ: (النَّمَطُ) (أَل) المعرفة

هذا هو القسم الخامس من أقسام المعارف، وهو: المعرف (أَل)، وهو: اسم يعين المسمى بواسطة (أَل).

وقد اختلف النحويون في حرف التعريف في مثل: الغلام. فقال الخليل بن أحمد: المعرف هو (أَل) والهمزة همزة قطع أصلية بدليل فتحها، وَصَلَتْ لكثرة الاستعمال، وهذا هو الراجح؛ لسلامته من دعوى الزيادة في الحرف الذي ليس محللاً لها.

وقال سيبويه: المعرف هو اللام وحدها، والهمزة همزة وصل<sup>(١)</sup> فهي زائدة اجتلبت للنطق بالساكن، فلا مدخل لها في التعريف.

وهذا معنى قوله: (أَل حرف تعريف... إلخ) أي: إن (أَل) للتعريف إذا كانت مركبة من الهمزة واللام معاً. أو أن التعريف يكون باللام وحدها، والهمزة للوصل. فإذا أردت تعريف كلمة (نمط) التي هي نكرة فقل فيها: النمط. والنمط: نوع من البُسط، وكذا الجماعة من الناس أمرهم واحد.

وقوله: (أو) لتنويع الخلاف لا للشك.

وقوله: (فقط) أي: فحسب. والفاء زائدة لتزيين اللفظ. و(قط) اسم فعل مضارع، بمعنى: يكفي، مبني على السكون، وفاعله ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو).

(١) همزة الوصل: كل همز يثبت في الابتداء ويسقط في الدرج. وهمزة الوصل تقابل همزة القطع التي تثبت في أول الكلام وفي درجه، سميت بذلك لأن المتكلم يصل بواسطتها إلى النطق بالساكن، ولها مواضع وصفات مدونة في بابها.

وأل الحرفية<sup>(١)</sup> نوعان: معرفة<sup>(٢)</sup>، وزائدة.

أما المعرفة، فهي التي تفيد الاسم تعريفاً. وهي ثلاثة أقسام:  
القسم الأول: (أل) العهدية: وهي التي تدخل على النكرة فتفيد  
درجة من التعريف تجعل مدلولها فرداً معيناً بعد أن كان مبهماً شائعاً.  
والعهد ثلاثة أنواع:

أ - العهد الذكري: وهو أن يكون الاسم الذي دخلت عليه (أل)  
تقدم له ذكر في الكلام، نحو: زارني صديق فأكرمت الصديق. قال  
تعالى: ﴿إِنَّا أَرْسَلْنَا إِلَيْكُمْ رَسُولًا شَهِدًا عَلَيْكُمْ كَمَا أَرْسَلْنَا إِلَىٰ رِيعُونَ رَسُولًا ﴿١٥﴾  
فَعَصَىٰ رِيعَوْنُ الرَّسُولَ فَأَخَذْنَاهُ أَخْذًا وَبِيلًا ﴿١٦﴾﴾ [المزمل: ١٥، ١٦] والسبب في  
تعريف مدخول (أل) في هذا النوع أنه ذكر مرتين.

ب - العهد العلمي أو الذهني: وهو ما كان مصحوب (أل) معلوماً  
لدى المخاطب. كأن يسأل طالب زميله: هل كتبت المحاضرة؟ قال  
تعالى: ﴿ثَاقِبٌ أَنتَ بَيْنَ يَدَيْ هُمَا فِي الْفَارِ﴾ [التوبة: ٤٠] وصار مدخول  
(أل) معرفة؛ لأنه كان معلوماً من قبل.

ج - العهد الحضوري: وهو ما كان مصحوب (أل) حاضراً.  
نحو: اليوم نسافر - إن شاء الله - إلى مكة. قال تعالى: ﴿الْيَوْمَ أَكْمَلْتُ  
لَكُمْ دِينَكُمْ وَأَتْمَمْتُ عَلَيْكُمْ نِعْمَتِي وَرَضِيتُ لَكُمُ الْإِسْلَامَ دِينًا﴾ [المائدة: ٣] أي:  
اليوم الحاضر وهو يوم عرفة؛ لأن الآية نزلت في ذلك اليوم العظيم.  
وكان يوم الجمعة، كما ثبت ذلك في «الصحاحين»، وصار مدخول (أل)  
معرفة لحصوله في وقت الكلام.

القسم الثاني: (أل) الاستغرافية: وهي الداخلة على واحد من  
الجنس؛ لإفادة الاستغراق والشمول. وعلامتها: صحة وقوع (كل)

(١) هذا احتراز من (أل) الموصولة فهي اسم على الصحيح، كما تقدم في الموصول.  
(٢) إذا أطلقت (أل) فالمراد بها المعرفة، فإذا أريد سواها فلا بد من التقييد، فيقال:  
(أل الموصولة) أو (أل الزائدة).

موقعها، نحو: الإنسان مفكر؛ أي: كل إنسان مفكر. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنٌ خَسِيرٌ﴾ (١) إِلَّا الَّذِينَ ءَامَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ وَتَوَّصُوا بِالحَقِّ وَتَوَّصُوا بِالصَّبْرِ (٢)﴾ [العصر: ٢، ٣] في (الإنسان) للاستغراق بدليل الاستثناء؛ لأن المستثنى لا بد أن يكون أقل أفراداً من المستثنى منه (١).

فمدخول (أل) الاستغراقية يكون لفظه معرفة تجري عليه أحكام المعرفة، كما تقدم في أول باب «العلم». وأما معناه فهو معنى النكرة المسبوقه بكلمة (كل) فيفيد الاستغراق والشمول.

القسم الثالث: (أل) التي للحقيقة: وهي التي تدخل على لفظ الجنس؛ لبيان حقيقته الذاتية القائمة في الذهن دون التعرض لأفراده، ولا تخلفها (كل) (٢) ومدخولها في حكم (علم الجنس) (٣)، نحو: الرجل خير من المرأة؛ أي: إن حقيقة الرجل وجنسه خير من حقيقة المرأة وجنسها، دون النظر إلى الأفراد، فقد يوجد في النساء من هي خير من بعض الرجال. ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿وَجَعَلْنَا مِنْ أَلْمَاءٍ كُلَّ شَيْءٍ حَيٍّ﴾ (٤) [الأنبياء: ٣٠].

\* \* \*

(١) ولهذا قال علماء الأصول: الاستثناء معيار العموم. ومن علامات (أل) الاستغراقية: أن مدخولها يصح نعته بالجمع، كقوله تعالى: ﴿أَوِ الْطِفْلِ الَّذِينَ لَا يَفْقَهُونَ عَلَى عَوْنِ النَّسَاءِ﴾ [النور: ٣١].

(٢) قد تخلفها (كل) على سبيل المجاز والادعاء، وذلك إذا أريد معنى الإحاطة والشمول لا بجميع الأفراد، وإنما لصفة من الصفات الشائعة بين تلك الأفراد نحو: أنت الرجل علماً. تريد: أنت كل الرجال من ناحية العلم؛ أي: بمنزلتهم وتقوم مقامهم.. وهكذا.

(٣) تقدم في باب «العلم» أن علم الجنس في حكم علم الشخص من الناحية اللفظية. وفي حكم النكرة من الناحية المعنوية.

(٤) جعل بمعنى خلق. والمفعول (كل شيء) و(حي) صفة مجرورة (من) لابتداء الغاية، فإن كانت (جعل) بمعنى (صير) تعدت لاثنتين. الأول (كل شيء) والثاني (من الماء) أفاده العكبري في «إعراب القرآن» (٩١٦/٢).

- ١٠٧ - وَقَدْ تُرَادُّ لَازِمًا كَـ (الَلَاتِ) وَ (الَّيْنِ) ثُمَّ (الَلَاتِ)  
 ١٠٨ - وَلَا ضَطْرَارٍ كَـ (بَنَاتِ الْأَوْبَرِ) كَذَا وَ (طِنَتِ النَّفْسُ يَا قَيْسُ السَّرِيِّ)  
 النوع الثاني من أقسام (أل) الحرفية هو (أل الزائدة) وهي التي لا تفيد الاسم تعريفاً. وهي نوعان:

أل، الزائدة  
 ١ - الزائدة اللازمة  
 ٢ - الزائدة غير اللازمة

١ - زائدة لازمة، وهي التي لا تنفك عن الاسم. وهي في ثلاثة مواضع:

الأول: في علم قارنت وضعه فلم يسمع بغير (أل) نحو: اليسع  
 ﷺ من أنبياء الله. قال تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّكَّ وَالْعُزَّىٰ﴾ [النجم: ١٩]  
 فكلمة (اللات والعزى) كل منهما علم على صنم. و (أل) فيهما لازمة.  
 الثاني: في اسم الإشارة (الآن)<sup>(١)</sup>؛ كقوله تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ أَنَّ اللَّهَ عَزَّ وَجَلَّ﴾ [الأنفال: ٦٦] وهو ظرف زمان منصوب بالفتحة، وقد يُجر بمن قليلاً، نحو: ابدأ بواجبك من الآن.  
 الثالث: بعض الموصولات المصدرة بـ (أل)، نحو: الذي، والتي، والذين..

وإنما كانت زائدة في هذه المواضع الثلاثة؛ لأنه لا يجتمع تعريفان على معرف واحد، وهذه معارف بالعلمية والإشارة والصلة.

٢ - والنوع الثاني من أنواع (أل) الزائدة: زائدة غير لازمة. وهي ضربان:

١ - ضرب اضطراري يلجأ إليه الشعراء عند الضرورة؛ ليحافظوا على وزن الشعر وأصوله، كقول الشاعر:

وَلَقَدْ جَنَيْتُكَ أَكْمُوًّا وَعَسَاقِلًا وَلَقَدْ نَهَيْتُكَ عَنْ بَنَاتِ الْأَوْبَرِ<sup>(٢)</sup>

(١) هذا على قول. والظاهر أن (أل) فيه مُعَرِّفَةٌ للعهد الحضوري. وليست زائدة؛ لأنه اسم للوقت الحاضر.

(٢) جنيتك: جنيت لك، حذف حرف الجر توسعاً فانصل الضمير. (أكموًّا) جمع كمء - بوزن فُلْس - ويجمع الكمء على كمأة، فيكون المفرد خالياً من التاء، وهي في =

فزاد الشاعر (أل) في العلم (بنات أوبر) مضطراً، وهو علم على نوع من الكمأة رديء، وليست معروفة؛ لأنه معرفة بالعلمية.  
وقول الآخر:

رَأَيْتَكَ لَمَّا أَنْ عَرَفْتَ وَجُوهَنَا صَلَدَتْ وَطِئَتْ النَّفْسُ بِأَقْسُ عَنْ عَمْرٍو<sup>(١)</sup>

فزاد الشاعر (أل) في التمييز (النفس) مضطراً، وليست معروفة؛ لأن التمييز لا يكون إلا نكرة عند من يرى ذلك.

وهذا معنى قوله: (وقد تُزاد لازماً... إلخ) أي: قد تُزاد (أل) الحرفية حال كون الزيد لازماً. ثم أورد المواضع الثلاثة التي تُزاد فيها، ثم ذكر أنها تُزاد لاضطرار الشاعر إلى زيادتها. وأشار إلى البيتين المذكورين، وقوله: (السري) أي: الشريف.

\* \* \*

١٠٩ - وَيَغْضُ الْأَعْلَامِ عَلَيْهِ دَخَلًا لِيَلْمَحَ مَا قَدْ كَانَ عَنْهُ نُقِلًا  
١١٠ - كَلَّ الْفُضْلُ وَالْحَارِثُ وَالْتِمَعَانُ فَلِكُرْ ذَا وَحَذْفُهُ سِيَّانٍ

٣- من  
الزائدة غير  
اللازمة

هذا هو الضرب الثاني من الزائدة غير اللازمة، وهو ضرب اختياري يلجأ إليه الشاعر وغير الشاعر؛ لغرض يريد أن يحققه، وهو لمح الأصل.

و(أل) التي للمح الأصل: هي الداخلة على بعض الأعلام المنقولة مما يصلح لدخول (أل) عليه، والمراد بها لمح المعنى الذي قد كان نقل عنه العلم؛ ليكون هناك صلة بين المعنى القديم والجديد، وذلك أن أكثر

= جمعه على عكس تمر وتمرّة، وهذا من نواذر اللغة. (وعساقلاً) جمع عسقول - بزنة عصفور - وهو نوع من الكمأة كبير أبيض. والكمأة نبات معروف.

(١) يخاطب الشاعر قيس بن مسعود اليشكري ويندد به فيقول: لما رأيتنا ورأيت عظماءنا رضيت نفسك وامتنعت عن الأخذ بثأر صديقك عمرو الذي قتلناه. (رأيتك) رأى: بصرية، والثاء: فاعل، والكاف: مفعول، (لما) ظرفية بمعنى (حين) متضمنة معنى الشرط، (صلدت) جواب (لما).

الأعلام منقول عن معنى سابق كان يؤديه قبل أن يصير علماً، مثل: منصور. فقد كان المعنى السابق يدل على معنى وذات، ولا دخل للعلمية بواحد منهما، ثم صار بعد ذلك علماً جامداً يدل على مسمى معين، ولا يدل على شيء من الوصف السابق، فإذا دخلت عليه (أل) أفادت ملاحظة ذلك المعنى.

وأكثر ما تدخل (أل) هذه على الأعلام المنقولة من صفة، كقولك في حارث: الحارث؛ أي: إنه مسمى بذلك تفاولاً بمعناه، وهو أنه يحرث ويعيش. وفي منصور: المنصور. وفي حسن: الحسن. وفي مبارك: المبارك.

وقد تدخل على المنقول من مصدر؛ كقولك في فضل: الفضل. وعلى المنقول من اسم عين؛ كقولك في نعمان: النعمان (وهو في الأصل من أسماء الدم).

و(أل) هذه زائدة؛ لأنها لم تفد تعريفاً، وإنما أفادت معنى آخر لا يُستفاد بدونها وهو لمح الأصل، والراجع أن هذا الباب قياسي لا سماعي؛ لأن الغرض الذي من أجله زيدت (أل) متجدد في كل العصور، فلا يصح قصره على ما سمع قديماً، وعليه فلا مانع من أن يقال في صالح: الصالح. وفي محمد: المحمد. وقد ذكرت ذلك في أول باب «العلم».

وهذا معنى قوله: (وبعض الأعلام عليه دخلا...) أي: إن بعض الأعلام المنقولة تدخل عليه (أل) للمح المعنى الذي نقل عنه العلم وأريد إلصاقه بالعلم المنقول، أما الأعلام المرتجلة فلا تدخلها؛ لأنه ليس لها أصل يلمح إليه. ثم مثل بما تقدم ذكره. ثم بيّن أن ذكر هذا الحرف وهو (أل) وحذفه سواء من ناحية التعريف والتنكير، فلا أثر له في ذلك.



- ١١١ - وَقَدْ يَصِيرُ عَلَمًا بِالْعَلْبَةِ مُضَافٌ أَوْ مَضْحُوبٌ (أَل) كَالْمَعْبَةِ العلم بالغلبة
- ١١٢ - وَحَذَفَ (أَل) ذِي إِنْ تُنَادٍ أَوْ تُضِيفُ أَوْجِبْ، وَفِي غَيْرِهِمَا قَدْ تَنْحَذِفُ

العلم قسمان:

١ - علم بالوضع: وهو علم الشخص، وعلم الجنس، ومضى الكلام عليهما.

٢ - علم بالغلبة: وهو المراد هنا.

وتعريفه: هو ما كان علماً بسبب غلبة استعمال اللفظ في فرد من مدلولاته لشهرته، وهو نوعان: مضاف، ومحلى بـ(أَل).

فمثال المضاف: ابن عباس رضي الله عنه، فهو في الأصل اسم لكل فرد من أبناء العباس بن عبد المطلب، وهو معرفة بالإضافة، لكنه غلب على واحد منهم، وهو (عبد الله بن عباس) دون غيره من أولاد العباس، حتى إنه إذا أطلق (ابن عباس) لا يفهم منه غير (عبد الله) وصار تعريفه بالعلمية الغالبة، وزال التعريف السابق بواسطة الإضافة.

ومثله: ابن عمر في عبد الله بن عمر رضي الله عنه، وابن مسعود في عبد الله بن مسعود رضي الله عنه، وابن مالك في محمد بن عبد الله بن مالك صاحب الألفية رحمته الله. دون غيره من أولاد مالك.

ومثال المحلى بـ(أَل): المدينة. فهي في الأصل اسم لكل مدينة من المدن، وهو معرف بـ(أَل) العهدية، لكنه غلب استعماله في المدينة النبوية دون غيرها، حتى إنه إذا أطلق اللفظ لا يفهم منه غير ذلك، وصار تعريفه بالعلمية الغالبة، وزال عنه التعريف السابق بواسطة (أَل) العهدية، وصارت زائدة لازمة، وتسمى (أَل) التي للغلبة.

ومثله: الشافعي، العقبه، الأعشى، النابغة.

وأحكام العلم بالغلبة هي أحكام العلم الشخصي - كما تقدم في بابه - ثم إن كان محلى بـ(أَل) فإنها لا تحذف إلا في النداء أو الإضافة، نحو: هذه مدينة رسول الله ﷺ. ونحو: يا نابغة أسمعنا من شعرك.

وقد سمع من كلام العرب حذف (أَل) في غيرهما. فقالوا:

هذا عيوق طالعاً، والأصل: العيوق. وهو اسم نجم، وقالوا: هذا يوم  
اثنين مباركاً، والأصل: الاثنين، علم على اليوم الأسبوعي.  
أما العلم بالغلبة إذا كان مضافاً فإن إضافته تلازمه ولا تفارقه لا  
في نداء ولا في غيره. تقول: يا ابن مالك قد أحسنت في نظم الألفية.  
وهذا معنى قوله: (وقد يكون علماً بالغلبة... إلخ) أي: قد يصير  
المضاف أو المعرّف بـ(أل) علماً بالغلبة لا بكونه علم شخص ولا علم  
جنس، وحذف (أل) هذه واجب في النداء أو الإضافة، وقد ورد حذفها  
في غير هاتين الحالتين.  
تتمة:

بقي من أنواع المعارف السبع نوعان، تقدم ذكرهما مع أقسام  
المعارف في أول (باب النكرة والمعرفة) ووعدنا بذكر شيء عنهما في  
هذا الموضع وهما:

١ - المضاف إلى واحد من أقسام المعرفة: فإذا أضيفت النكرة  
للضمير أو العلم أو اسم الإشارة أو الاسم الموصول أو المعرّف بـ(أل)،  
اكتسبت التعريف وصارت معرفة<sup>(١)</sup> ورتبة المضاف في التعريف كرتبة  
المضاف إليه، إلّا المضاف إلى الضمير فليس في رتبة المضمّر، وإنما  
هو في رتبة العلم، وقد ذكرت ذلك هناك. ومن أمثلة المعرّف بالإضافة:  
سيرة عمر عليه السلام حميدة. عمل هذا الصانع متقن. لا تُضغِ إلى وعد من  
لا يفي. عاقبة الصبر محدودة. صديقك من نصحك.

٢ - النكرة المقصودة: نحو: يا طالب أجب (إذا كنت تريد طالباً  
معيناً) فكلّمة (طالب) لا تدل في أصلها قبل النداء على طالب معين،  
لكنها بعد النداء صارت معرفة، بسبب القصد والتحديد الذي يفيد التعيين.

(١) وشرط ذلك ألا يكون المضاف متوغلاً في الإبهام مثل: غير، مثل. إذا أريد بهما  
مطلق المغايرة والمماثلة. فإنهما لا يقبلان التعريف نحو: مررت برجل غيرك أو  
مثلك. فإن أريد بهما مماثلة أو مغايرة خاصة حكم بتعريفهما نحو: العلم غير  
الجهل، هشام مثل عترة في الشجاعة...

## الابتداء

- ١١٣ - مُبْتَدَأُ: (زَيْدٌ)، وَ(عَازِرٌ): خَبَرٌ      إِنَّ قُلْتَ: (زَيْدٌ عَازِرٌ مِّنْ أَعْتَدَرٍ)      نسما المبتدأ
- ١١٤ - وَأَوَّلُ مُبْتَدَأٍ، وَالثَّانِي      فَاعِلٌ أَغْنَى فِي: (أَسَارٍ ذَانِ؟)
- ١١٥ - وَقَسٌ، وَكَاسَتْهُمُ النَّفْيُ، وَقَدْ      يَجُوزُ نَحْوُ: (فَإِزْزُ أَوْلُو الرِّشْدِ)
- المبتدأ قسمان:

الأول: مبتدأ له خبر، وهو: اسم مرفوع في أول جملة غالباً مجرد عن العوامل<sup>(١)</sup> الأصلية<sup>(٢)</sup> محكوم عليه بأمر، نحو: العلم نافع. فالعلم: اسم جاء في أول الجملة لم يدخل عليه عامل لفظي أصلي كحرف الجر الأصلي، أو الفعل.. وقد حكم عليه بأمر وهو (نافع). ومنه قوله تعالى: ﴿كُلُّ نَفْسٍ ذَائِقَةُ الْمَوْتِ﴾ [آل عمران: ١٨٥].

الثاني: مبتدأ له مرفوع سد مسد الخبر، وهو: وصف<sup>(٣)</sup> مستغن بمرفوعه في الإفادة واتمام الجملة. وهذا المرفوع قد يكون فاعلاً، أو نائب فاعل، نحو: ما نافع الكذب: ف(نافع) مبتدأ، و(الكذب) فاعل سد مسد الخبر. ليس محبوب المغتابون: (ليس) نافية، (محبوب) اسمها مرفوع، وأصله مبتدأ، (المغتتابون) نائب فاعل سد مسد الخبر. أمكتوب الواجب، فالواجب: نائب فاعل. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتُ أَنتَ عَن

(١) العوامل جمع عامل. وقد ذكرت تعريفه وأنواعه في أول باب «المعرب والمبني».

(٢) العوامل الأصلية يقابلها العوامل الزائدة وشبه الزائدة، وسيأتي ذكرها - إن شاء الله - قريباً.

(٣) الوصف: ما دل على معنى وذات، أو بمعنى أدق: على معنى وصاحبه كاسم الفاعل واسم المفعول. ويلحق بالوصف ما أول به من كل جامد تضمن معناه، نحو: أسد الرجلان. أي: أشجاع؟ أنمي الشاعران أي: أمتسوب؟.

ءَالِهَقِي يَكْزُرُهُمْ [مريم: ٤٦] فـ(راغب) مبتدأ، و(أنت) فاعل سد مسد الخبر.

وهذا المبتدأ الذي له مرفوع سد مسد الخبر يشترط فيه ثلاثة شروط:

١ - أن يعتمد على نفي أو استفهام - كما في الأمثلة - وهذا رأي البصريين إلا الأخفش، ومذهب الكوفيين أنه لا يشترط ذلك. ويجزيه ابن مالك على قلة. وقد ورد عن العرب كقول الشاعر:

فَخَيْرٌ نَحْنُ عِنْدَ النَّاسِ مِنْكُمْ إِذَا الدَّاهِي الْمُثَوِّبُ قَالَ يَا لَا<sup>(١)</sup>

(فخير) مبتدأ. و(نحن) فاعل سد مسد الخبر، ولم يسبق الوصف (خير) بنفي ولا استفهام.

٢ - أن يكون مرفوع الوصف اسماً ظاهراً أو ضميراً منفصلاً - كما في الأمثلة - فإن كان ضميراً مستتراً لم يسد مسد الخبر - على رأي الأكثرين - نحو: أقائم خالد أم قاعد. ف(قاعد) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو قاعد، وأجاز بعضهم عطفها على (قائم) فهي مبتدأ مثلها، وفيها ضمير مستتر هو الفاعل، سد مسد الخبر، وهذا وجيه.

٣ - أن يتم الكلام بهذا المرفوع، فإن لم يتم به الكلام لم يجز، نحو: أقائم والداه محمد. فلا يجوز أن يكون (قائم) مبتدأ؛ لأنه لا يُستغنى بمرفوعه (والداه) لأن الضمير يحتاج إلى مفسر يسبقه، بل (محمد) مبتدأ مؤخر. و(قائم) خبر مقدم، و(والداه) فاعل لقائم، فهو فاعل للوصف الواقع خبراً لا للمبتدأ.

واعلم أنه ليس المراد بقولنا: (سد مسد الخبر) أن له خبراً محذوفاً، بل المراد أن المرفوع أغنى عن الخبر؛ لشدة شبه الوصف بالفعل.

(١) المثوب: من التشويب. وأصله أن يجيء الرجل مستصرخاً، فيلوح بشوبه ليُرى ويشتهر، ثم سمي الدعاء تشويباً لذلك. (قال: يا لا) أي: يا لفلان. وهو مقرر القول.

قال ابن مالك: (مبتدأ زيد وعاذر خبر... إلخ) أي: إن (زيد) مبتدأ، و(عاذر) خبر له في قولك: (زيد عاذر من اعتذر) وفي قولك: (أسار ذان) الأول: مبتدأ. والثاني: فاعل أغنى عن الخبر. وقس على هذين المبتدئين المذكورين ما شابههما. ثم ذكر أن النفي مثل الاستفهام في ذلك. وقال: إنه يجوز استعمال هذا الوصف ولو لم يسبقه نفي ولا استفهام، وهذا فيه إشارة إلى رأي الكوفيين.

\* \* \*

١١٦ - وَالثَّانِي مُبْتَدَأٌ، وَذَا الْوَصْفُ خَبَرٌ إِنَّ فِي سَوَى الْإِفْرَادِ طَيْقًا أَسْتَقَرُّ أحوال  
الوصف مع  
مرفوعه

للوصف مع فروعه ثلاث حالات:

الأولى: أن يتطابقا في الأفراد: نحو: أحاضر الضيف. ما مهزوم الحق. فيجوز الوجهان:

١ - أن يكون الوصف مبتدأ، وما بعده فاعلاً أو نائب فاعل سد مسد الخبر<sup>(١)</sup>.

٢ - أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً.

ومحل جواز الوجهين إذا لم يمنع من أحدهما مانع. فإن وجد مانع تعين الوجه الآخر، كما في قوله تعالى: ﴿قَالَ أَرَأَيْتُ أَنتَ عَنِ الْهَيْقِ يَكُونُ لَكَ﴾ [مریم: ٤٦] ف(أنت) فاعل سد مسد الخبر - كما تقدم - ولا يعرب (أراغب) خبراً مقدماً و(أنت) مبتدأ مؤخراً. لأمرين:

الأول: أن فيه تقديماً وتأخيراً، والإعراب الأول ليس فيه تقديم ولا تأخير.

الثاني: يلزم عليه الفصل بين العامل والمعمول، وذلك لأن ﴿عَنْ الْهَيْقِ﴾ متعلق بالخبر ﴿أَرَأَيْتُ﴾ فهو معمول له، وقد فصل بينهما بأجنبي

(١) يعرب فاعلاً إذا كان الوصف اسم فاعل. ونائب فاعل إذا كان الوصف اسم مفعول كما في الأمثلة.

وهو المبتدأ ﴿أَنْتَ﴾، وإنما كان أجنبيّاً؛ لأن الخبر ليس عاملاً في المبتدأ، بخلاف كون ﴿أَنْتَ﴾ فاعلاً فإنه معمول ﴿أَرَاغِبٌ﴾، فلم يفصل بأجنبي، وإنما فصل بمعموله.

**الحالة الثانية:** أن يتطابقا تثنية أو جمعاً: نحو: أفانزان المحمّدان؟ أفانزون المحمّدون؟ ويتعين أن يكون الوصف خبراً مقدماً وما بعده مبتدأ مؤخراً، ولا يجوز إعراب الوصف مبتدأ؛ لأنه بمنزلة الفعل. والفعل يتجرد من علامة التثنية والجمع على أفصح اللغتين - كما سيأتي إن شاء الله في باب «الفاعل» - ومنه قوله ﷺ: «أو مخرجي هم؟»<sup>(١)</sup>.

**الحالة الثالثة:** أن يكون الوصف مفرداً وما بعده مثنى أو جمعاً: نحو: أجالس القاضيان؟ أجالس القضاة؟ فيتعين أن يكون الوصف مبتدأ وما بعده فاعلاً سد مسد الخبر، ولا يعرب خبراً مقدماً لفقد شرط المبتدأ والخبر، وهو التطابق في التثنية والجمع.

وهذا معنى قوله: (والثاني مبتدأ... إلخ) أي: والثاني وهو ما بعد الوصف مبتدأ، والوصف خبر عنه مقدم عليه، إن تطابقا في غير الأفراد، وهو التثنية والجمع. ومفهومه: أنهما إن تطابقا في الأفراد، أو لم يتطابقا لم يتعين هذا الإعراب. وقوله: (مبتدأ) بإبدال الهمزة ألفاً ثم حذفها لالتقاء الساكنين.

\* \* \*

(١) هذا جزء من حديث عائشة ؓ في بدء الوحي. وفيه (فقال ورقة بن نوفل: ليتني أكون حياً إذ يخرجك قومك. فقال رسول الله ﷺ: «أو مخرجي هم؟» قال: نعم.. الحديث متفق عليه.

ومخرجي: أصله: مخرجون. جمع مخرج، من الإخراج، فلما أضيف إلى ياء المتكلم حذفت النون للإضافة. فاجتمعت واو ساكنة وياء. فأبدلت الواو ياء. وأدغمت في الياء. وأبدلت الضمة التي قبل الواو كسرة تكميلاً للتخفيف، وهو خير مقدم. و(هم) مبتدأ مؤخر.

العامل في  
المبتدأ  
والخبر

١١٧ - وَرَفَعُوا مُبْتَدَأً بِالْأَبْتَدَاءِ كَذَلِكَ رَفَعُ خَبَرٍ بِالْمُبْتَدَأِ  
المبتدأ مرفوع، والرافع له عامل معنوي، وهو الابتداء، والابتداء  
هو التجرد للإسناد، ومعناه: كون الاسم مجرداً عن العوامل اللفظية غير  
الزائدة وشبهها.

فإذا قلت: الكذب مذموم، فالكذب مرفوع، والذي رفعه عامل  
معنوي، وهو وجوده في أول الكلام لم يسبقه لفظ آخر، ويطلق على هذا  
العامل المعنوي (الابتداء).

وإذا قلت: هل من رجلٍ موجود، فـ(رجل) مبتدأ مرفوع بضمه  
مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، والعامل  
فيه الابتداء، ولا أثر للحرف (من)؛ لأنه حرف جر زائد، فهو متجرد عن  
العوامل الأصلية.

وإذا قلت: رُبَّ رجلٍ قائمٍ. فـرجل مبتدأ - كما تقدم - والعامل فيه  
الابتداء، ولا أثر للحرف (رب)؛ لأنه حرف جر شبيه بالزائد<sup>(١)</sup>.

أما الخبر فعامل الرفع فيه هو المبتدأ، وهو عامل لفظي.  
وهذا معنى قوله: (ورفعوا... إلخ) أي: حكم النحويون برفع المبتدأ  
بعامل معنوي، وهو الابتداء، ويرفع الخبر بعامل لفظي، وهو المبتدأ.

\* \* \*

١١٨ - وَالْخَبَرُ: الْجُزْءُ الْمُنْتَمِ الْفَائِدَةُ كَذَلِكَ بَرٌّ، وَالْأَيَادِي شَاهِدَةٌ  
تعريف الخبر  
عرف الخبر دون المبتدأ اهتماماً بمحط الفائدة، وتوطئة لتقسيمه

(١) العامل ثلاثة أنواع:

أ - أصلي: وهو ما لا يستغنى عنه. مثل: أدوات النصب والجرم، وبعض حروف  
الجر.

ب - زائد: وهو ما يستغنى عنه. وإنما يؤتى به للتوكيد مثل: الباء ومن - في بعض  
التركيب - (من حروف الجر) والحرف الزائد لا يحتاج مع مجوره إلى متعلق.

ج - شبيه بالزائد: وهو ما له معنى خاص، وليس له متعلق (وهذا النوع خاص  
ببعض حروف الجر) مثل: رُبَّ.

إلى مفرد وغيره، فالخبر هو: الجزء المتمم الفائدة مع مبتدأ غير الوصف المذكور<sup>(١)</sup>، كقوله تعالى: ﴿اللَّهُ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ﴾ [الزمر: ٦٢].

وخرج بقولنا: (مع مبتدأ): فاعل الفعل، نحو: انتصر الحق. فإنه وإن كان متمماً للفائدة لكن ليس مع مبتدأ بل مع فعل، فيكون فاعلاً لا خبراً.

وخرج بقولنا: غير الوصف المذكور. فاعل الوصف - كما تقدم - نحو: أمسافر أبوك إلى مكة؟ فإنه وإن كان متمماً للفائدة لكن مع مبتدأ هو وصف.

وهذا معنى قوله: (والخبر الجزء المتمم الفائدة) وسكت المصنف عن القيدتين المذكورين؛ لأن ذلك معلوم من قوله: (مبتدأ زيد وعاذر خير) للعلم بأن الخبر لا يكون إلا مع مبتدأ غير الوصف، كما أن المثال يفيد ذلك.

وقوله: (كالله بر) أي: كثير الإحسان (والأيادي) أي: النعم؛ لأن اليد تطلق على النعمة. وقد ورد ذلك في كلام العرب. أما في آيات الصفات وأحاديثها فلا يجوز تفسير اليد بالنعمة؛ لأنه تأويل فاسد، بل ثبت اليد لله تعالى على ما يليق بجلاله وعظمته.

\* \* \*

أقسام الخبر ١١٩ - وَمُفْرَدًا بَيِّنًا، وَيَأْتِي جُمْلَةً حَاوِيَةً مَعْنَى الَّذِي سَبَقَتْ لَهُ

١٢٠ - وَإِنْ تَكُنْ إِيَّاهُ مَعْنَى أَكْتَفَى بِهَا كَلْتُطْقِي اللَّهَ حَسْبِي وَكَفَى

لما عرّف الخبر شرع في أقسامه وأحكامه.. وهو ثلاثة أقسام:

١ - مفرد: وهو: ما ليس بجملة ولا شبه جملة، نحو: العدل مطلوب. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَكْبَرُ﴾ [البقرة: ١٦٣] وله أحكام تأتي إن شاء الله.

(١) هذا هو الأصل والغالب أن الخبر يتمم بنفسه الفائدة مع المبتدأ؛ لأن المبتدأ محكوم عليه. والخبر محكوم به كما في الأمثلة. وقد يتممها أحياناً بمساعدة لفظ آخر كالنعت في مثل قوله تعالى: ﴿بَلْ أَنْتُمْ قَوْمٌ عَادُونَ﴾ فإن معنى الخبر ﴿قَوْمٌ﴾ معلوم. والذي تم الفائدة الأساسية هو النعت بعده.



٢ - جملة اسمية<sup>(١)</sup>: نحو: الإسلام آدابه عالية. قال تعالى: ﴿وَلِيَّاسُ الْقَوَىٰ ذَٰلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. أو فعلية، نحو: العاقل يعرف ما ينفع. قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَقُولُ الْحَقَّ﴾ [الأحزاب: ٤].

٣ - شبه جملة: وهو الظرف والجار والمجرور. ويأتي الكلام فيهما إن شاء الله.

فأما الجملة فهي قسمان:

الأول: أن تكون هي نفس المبتدأ في المعنى، نحو: حديثي: العملُ ثمرةُ العلم. فهذه الجملة الواقعة خبراً عن المبتدأ (حديثي) مطابقة له في المعنى. فالحديث هو (العمل ثمرة العلم) و(ثمرة العلم العمل) هو الحديث.

الثاني: ألا تكون نفس المبتدأ في المعنى، نحو: المجتهد يفوز بغايته.

فإن لم تكن نفس المبتدأ فلا بد فيها من رابط يربطها بالمبتدأ<sup>(٢)</sup>، وهذا الرابط يجعل جملة الخبر شديدة الاتصال بالمبتدأ. ولولاه لكانت أجنبية؛ لأن الأصل في الجملة أنها كلام مستقل. فإذا جاء الرابط علم أنها للمبتدأ، ولهذا إن كانت نفس المبتدأ لم يُحتج إلى رابط كما سنذكر.

(١) إذا كان الخبر جملة اسمية فلا بد من اشتغال الكلام على مبتدأ أول ومبتدأ ثانٍ.  
(٢) هذا أحد الشروط في الجملة الواقعة خبراً. والشرط الثاني: ألا تكون ندائية فلا يصح: خالد يا أعدل الناس. والثالث: ألا تكون مصدرة بأحد الحروف: لكن، وبل، وحتى، وهذه الثلاثة مجمع عليها كما قاله السيوطي وغيره «مع الهوامع» (٩٦/١) ويجوز في جملة الخبر أن تكون قسمية خلافاً للعلب. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ هَاجَرُوا فِي سَبِيلِ اللَّهِ ثُمَّ قُتِلُوا أَوْ مَاتُوا لَيَرْزُقَنَّهُمُ اللَّهُ رِزْقًا حَسَنًا﴾ [الحج: ٥٨] فجملة (ليرزقنهم) خبر المبتدأ (الذين) وقال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ جَاهَدُوا فِينَا لَنَهْدِيَنَّهُمْ سُبُلًا﴾ [العنكبوت: ٦٩] وفيه آيات أخر، كما يجوز وقوع الجملة الإنشائية خبراً خلافاً لابن السراج. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَكُونُونَ الذَّهَبَ وَالْفِضَّةَ وَلَا يَفْقَهُونَهَا فِي سَبِيلِ اللَّهِ فَأَبَرَّرَهُمْ بِكَذَابِ آلِهِمْ﴾ [التوبة: ٣٤] ف(الذين) موصول مبتدأ ضمن معنى الشرط، ولذلك دخلت الفاء في خبره في قوله: (فيشرهم).

وهذا الرابط أنواع نذكر منه ما يلي:

١ - الضمير العائد على المبتدأ. وهو أصل الروابط وأقواها، وغيره خلف عنه، نحو: العلم يرفع العامل به. قال تعالى: ﴿وَالْمُطَلَّقَاتُ يَرْزِقْنَ أَنْفُسَهُنَّ﴾ [البقرة: ٢٢٨] فنون الإناث هي الرابط.

والأصل في الضمير أن يكون مذكوراً، وقد يكون مقدراً، نحو: الصوف ذراع بعشرة؛ أي: ذراع منه. قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ ثُمَّ تَابُوا مِنْ بَعْدِهَا وَآمَنُوا إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ [الأعراف: ١٥٣] فقلوه: ﴿وَالَّذِينَ عَمِلُوا السَّيِّئَاتِ﴾ مبتدأ، والخبر ﴿إِنَّ رَبَّكَ مِنْ بَعْدِهَا لَغَفُورٌ رَحِيمٌ﴾ والرابط محذوف؛ أي: غفور لهم، أو رحيم بهم.

٢ - الإشارة إلى المبتدأ، نحو: العدل ذلك دعامة الملك. قال تعالى: ﴿وَيَلْبِسُ اللَّفْظَ ذَلِكَ خَيْرٌ﴾ [الأعراف: ٢٦]. فقد قرأ ابن كثير وأبو عمرو وعاصم وحزمة برفع (لباس) على أنه مبتدأ، و(التقوى) مضاف إليه، و(ذلك) مبتدأ ثان، و(خير) خبر عنه، والجملة خبر عن الأول. وفي الآية أعاريب أخر<sup>(١)</sup>. وكقوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ آمَنُوا وَعَمِلُوا الصَّالِحَاتِ لَا تُكَذِّبُ نَفْسًا إِلَّا أُولَئِكَ أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ هُمْ فِيهَا خَالِدُونَ﴾ [الأعراف: ٤٢] على أحد الأعاريب فيها. وهو أن الخبر ﴿أُولَئِكَ أَصْحَابُ الْجَنَّةِ﴾.

٣ - تكرار المبتدأ بلفظه لقصد التفخيم أو التهويل أو التحقير، نحو: الإخلاص ما الإخلاص؟ الحرب ما الحرب؟ السارق من السارق؟ أو بمعناه، نحو: السيف ما المهند؟ ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَلْقَارِعَةُ﴾ ① ﴿مَا أَلْقَارِعَةُ﴾ ② [القارعة: ١، ٢] فـ ﴿أَلْقَارِعَةُ﴾ ③ مبتدأ، ﴿مَا أَلْقَارِعَةُ﴾ ④ مبتدأ وخبر، والجملة خبر عن المبتدأ ﴿أَلْقَارِعَةُ﴾ ⑤.

(١) فقد قيل إن (ذلك) بدل من (لباس) أو عطف بيان أو صفة. هذا على قراءة الرفع، وقرأ نافع وابن عامر والكسائي بنصب (لباس) عطفاً على قوله: ﴿أَنزَلْنَا عَلَيْكَ لُبَاسًا﴾ [الأعراف: ٢٦] قال مكّي: (والرفع أحب إلي؛ لأن عليه أكثر القراء، والنصب حسن) (الكشف ١/ ٤٦٠).

٤ - أن يكون الرابط عموماً يدخل تحته المبتدأ، نحو: الوفي نِعَمَ الرجل. ومنه قوله تعالى: ﴿يَكُنْ مِنْ أَوَّلَىٰ عَهْدِهِ وَأَتَقَىٰ فَإِنَّ اللَّهَ يُجِبُ الْمُتَّقِينَ﴾ [آل عمران: ٧٦] فمن: مبتدأ، والخبر: ﴿فَإِنَّ اللَّهَ يُجِبُ الْمُتَّقِينَ﴾ والرابط العموم في قوله تعالى: ﴿الْمُتَّقِينَ﴾ الذين يدخل فيه ﴿مَنْ أَوَّلَىٰ عَهْدِهِ وَأَتَقَىٰ﴾.

أما القسم الأول وهو: أن تكون الجملة الخبرية هي نفس المبتدأ في المعنى، فلا تحتاج الجملة فيه إلى رابط، مثل: نطقي الله حسي. فنطقي: مبتدأ. والاسم الكريم مبتدأ ثانٍ، وحسي خبر عنه، والجملة خبر عن المبتدأ الأول، ولا رابط فيها؛ لأن قولك: (الله حسي) هو معنى نطقي. فتقع جواباً لسؤال: ما نطقك؟

ومنه قوله تعالى: ﴿دَعَوْنَهُمْ فِيهَا سُبْحَانَكَ اللَّهُمَّ﴾ [يونس: ١٠] ﴿دَعَوْنَهُمْ﴾ مبتدأ. و﴿سُبْحَانَكَ﴾ معمول لفعل محذوف؛ أي: نسبح سبحانك. والجملة خبر، وهي نفس المبتدأ في المعنى، ومنه أيضاً قوله ﷺ: «أفضل ما قلت أنا والنبيون من قبلي: لا إله إلا الله وحده لا شريك له، له الملك، وله الحمد، وهو على كل شيء قدير»<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (ومفرداً يأتي ويأتي جملة... إلخ) أي: يأتي الخبر مفرداً. ويأتي جملة (حاوية) أي: مشتملة على (معنى) المبتدأ (الذي سبقت) خبراً (له) وعبر بقوله: (حاوية معنى) ولم يقل: (حاوية ضميراً) ليشمل جميع أنواع الرابط، ثم ذكر أن الجملة الواقعة خبراً (إن) تكن (إياه) أي: هي نفس المبتدأ في المعنى اكتفى بها عن الرابط، ثم ذكر المثال.

(١) رواه مالك في الموطأ والترمذي وغيرهما، وهو مرسل حسن. و(أفضل) مبتدأ (ما قلت) ما مصدرية. والمصدر المؤول مضاف إليه أي: أفضل قلبي، ويصح كونها موصولة، والعائد محذوف. (أنا) توكيد للضمير المتصل (والنبيون) معطوف على الضمير المتصل (لا إله إلا الله) خبر المبتدأ.

وقوله: (وكفى) أي: وكفى به ﴿﴾ حسيباً. فحذف حرف الجر وحده وهو (الباء) فانفصل الضمير الذي كان مجروراً في محل رفع، وصار تقديره: هو.

\* \* \*

٢- الخبر ١٢١ - وَالْمُفْرَدُ الْجَامِدُ فَارِعٌ، وَإِنْ يُشْتَقَّ فَهُوَ ذُو ضَمِيرٍ مُسْتَكِنٌ  
المفرد

هذا هو القسم الثاني من أقسام الخبر وهو الخبر المفرد. والمراد به ما ليس بجمله ولا شبه جملة - كما تقدم - وإنما يكون كلمة واحدة، مثل: الكذب مذموم. أو ما هو بمنزلة الكلمة الواحدة، نحو: أنتم ثلاثة عشر. ف(أنتم) مبتدأ (ثلاثة عشر) مبني على فتح الجزأين في محل رفع خبر. والمفرد نوعان:

- ١ - الجامد: وهو ما لم يؤخذ من غيره، نحو: خالد أخوك.
  - ٢ - المشتق: ما أخذ من غيره، وهو يدل على معنى وذات<sup>(١)</sup>، نحو: أمك أحق الناس ببرك، ف(أحق) خبر، وهو أفعل تفضيل.
- فإن كان الخبر جامداً فإنه يكون فارغاً من الضمير، إلا إذا تضمن معنى المشتق فإنه يتحمل ضميراً، نحو: قلب الظالم حَجَرٌ أي: قاسٍ لا يلين. وعليّ تميمي؛ أي: منتسب إلى تميم، ففيهما ضمير مستتر؛ أي: حجر هو، وتميمي هو.

وإن كان مشتقاً فإنه يتحمل الضمير بشرطين:

الأول: أن يكون المشتق جارياً مجرى الفعل؛ أي: عاملاً عمل الفعل، وهو أربعة: اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل، نحو: القمر طالع. الوفي محبوب. المسجد رَحْبٌ. بعض الشر أهون من بعض.

(١) إذا قلت: كاتب. فهذا الوصف دل على شيئين: (ذات) فَعَلَتْ الكتابة. و(معنى) وهو الكتابة. فالمشتق يدل على (ذات) وشيء تعلق بهذه الذات، سواء فعلته أو وقع عليها من غيرها نحو: مضروب، أو اتصل بها بنوع من الاتصال.

فإن لم يجر مجرى الفعل لم يتحمل ضميراً، كاسم الآلة، نحو: كثرة المزاح مفتاح العداوة. وما كان على صيغة الزمان أو المكان، نحو: الصبح موعد السفر، هذا مجلس المدرس.

الثاني: ألا يرفع اسماً ظاهراً، نحو: أخالد غائب أبوه؟ أو ضميراً بارزاً، نحو: أعلي ذاهب أنت إليه؟ فإن رفع ظاهراً أو بارزاً لم يرفع ضميراً مستتراً؛ لوجود فاعله منطوقاً به.

وهذا معنى قوله: (والمفرد الجامد فارغ... إلخ) أي: إن الخبر المفرد نوعان: جامد ومشتق، فالجامد فارغ من الضمير. والمشتق ليس بفارغ بل فيه ضمير مستكن؛ أي: مستتر. وهذا الضمير يعود على المبتدأ ليحصل ارتباط الخبر به ارتباطاً معنوياً.

\* \* \*

١٢٢ - وَأَبْرَزْنَهُ مُطْلَقًا حَيْثُ تَلَا مَا لَيْسَ مَعْنَاهُ لَهُ مُحْصَلًا  
إبراز الضمير  
في الخبر  
المشتق  
لما ذكر أن الخبر المشتق يتحمل ضميراً، ذكر هنا حكم إبراز الضمير وإخفائه. والخبر بهذا الاعتبار نوعان:

١ - خبر مشتق جرى على من هو له؛ أي: إن الخبر صفة لمبتدئه، نحو: الكذب مذموم، فللمذموم خبر عن (الكذب) وهو وصف له في المعنى.

وهذا النوع يستتر فيه الضمير<sup>(١)</sup>، فإن برز فهو توكيد للضمير المستتر.

٢ - خبر جرى على غير من هو له؛ أي: إن الخبر صفة لغير مبتدئه. فالبصريون يوجبون إبراز الضمير في هذا النوع مطلقاً أمن اللبس أو لم يؤمن. فمثال أمن اللبس: البنت الأب مكرمه هي. فالبنت: مبتدأ

(١) إلا إذا قصد الحصر فإنه يبرز نحو: علي ما قائم إلا هو. وإعرابه: فاعل لاسم الفاعل (قائم).

أول. والأب: مبتدأ ثان. ومكرمه: خبر عن الأب، وهو وصف للبت؛ لأنها هي المكرمة للأب. فجرى الخبر على غير من هو له؛ لأنه خبر عن الأب وهو وصف للبت. ولا لبس في هذا المثال، فيجوز حذف الضمير (هي)؛ لأن التأنيث قرينة على أن الخبر جرى على غير من هو له. أما البصريون فيوجبون إبرازه.

ومثال ما لم يؤمن فيه اللبس: خالد علي مكرمه هو. فخالد: مبتدأ أول. وعلي: مبتدأ ثان. ومكرمه خبر عن الثاني. فيحتمل أن (مكرمه) وصف لعلي وأنه فاعل الإكرام، فيكون الخبر جرى على من هو له. ويحتمل أنه وصف لخالد، فيكون الخبر جرى على غير من هو له. فإن أريد الاحتمال الأول وجب استتار الضمير؛ ليكون استتاره دليلاً على هذا المعنى. فنقول: خالد علي مكرمه. وإن أريد الثاني وجب إبراز الضمير؛ ليكون إبرازه دليلاً على جريان الخبر على غير من هو له. فنقول: خالد علي مكرمه هو. فالضمير (هو) عائد على (خالد) والهاء في قوله: (مكرمه) عائدة على (علي).

والى مذهب البصريين أشار ابن مالك بقوله: (وأبرزنه مطلقاً... إلخ) فقوله: (وأبرزنه) أي: الضمير. (مطلقاً) أي: أمن اللبس أو لم يؤمن. (حيث تلا) أي: وقع الخبر (ما) المراد: المبتدأ (ليس معناه) أي: معنى الخبر (له) أي: المبتدأ (مُحَصَّلاً) أي: حاصلاً. والمعنى: أبرز الضمير، أمن اللبس أو لم يؤمن إذا وقع الخبر بعد مبتدأ ليس معنى هذا الخبر حاصلاً لذلك المبتدأ بل هو حاصل لغيره؛ أي: صفة لغيره. والمقصود أن يجري الخبر على غير من هو له. وفي البيت من الغموض وتشتت الضمائر ما لا يخفى.

وأما الكوفيون فقالوا: إن أمن اللبس جاز الوجهان، كالمثال الأول. وإن خيف اللبس وجب الإبراز، كما في المثال الثاني. وقد

اختار ابن مالك مذهبهم في كتابه «الكافية»<sup>(١)</sup> فقال:

وإن تلا غير الذي تعلّقاً به فأبرز الضمير مطلقاً  
في المذهب الكوفي شرط ذاك أن لا يؤمن اللبس ورأيهم حسن  
والحق أنه رأي حسن؛ لأنه إذا أمن اللبس فلا فائدة من أبرز  
الضمير سوى الإطالة، وهذا منافٍ للأصول اللغوية العامة. وقد ورد  
السماع بمذهبهم في قول الشاعر:  
قُومِي ذُرّاً الْمَجْدِ بَانُوها وَقَدْ عَلِمْتُ بِكُنْهِ ذَلِكَ عَدْنَانٌ وَقَحْطَانٌ<sup>(٢)</sup>

فقوله: (بانوها) خبر عن (ذرا) وهو صفة لـ(قومي) فجرى الخبر  
على غير من هو له، ولم يبرز الضمير، وذلك لأمن اللبس، فإن الذرا  
مبنية لا بانية، فلا فائدة من قوله: (بانوها هم).

\* \* \*

١٢٣ - وَأَخْبَرُوا بِظَرْفٍ أَوْ بِحَرْفٍ جَرٍّ نَائِبِينَ مَعْنَى (كَائِنِينَ) أَوْ (أَسْتَقَرُّ)  
هذا القسم الثالث من أقسام الخبر وهو شبه الجملة<sup>(٣)</sup>. والمراد  
به: الظرف بنوعيه الزماني والمكاني. والجار والمجرور، نحو: الصوم  
يومَ الخميس، والتراويح ليلة الجمعة، ونحو: المسجد أمام البيت،  
ونحو: الكتاب في الحقيبة. قال تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَصْفَلُ مِنْكُمْ﴾  
[الأنفال: ٤٢]<sup>(٤)</sup>، وقال ﷺ: «الصبر عند الصدمة الأولى»<sup>(٥)</sup>.

(١) «شرح الكافية» (١/٣٣٨).

(٢) ذُرّاً: بضم الذال. جمع ذروة. وهي أعلى الشيء. المجد: الكرم. بكنه ذلك:  
كنه كل شيء. غايته ونهايته وحقيقته. عدنان وقحطان: يريد العرب جميعاً.  
وقوله: (قومي) مبتدأ أول، والياء مضاف إليه (ذرا المجد) مبتدأ ثان، ومضاف  
إليه (بانوها) خبر عن المبتدأ الثاني، ومضاف إليه، والجملة خبر الأول.

(٣) تقدم في باب الموصول وجه التسمية بشبه الجملة، وأزيد هنا بأن هذا التعليل  
مبني عندهم على أن الخبر هو المتعلق المحذوف.

(٤) وقد وقع ظرف الزمان خبراً في قوله تعالى: ﴿الْعَجَّ أَشْهُرٌ مَمْلُوءَةٌ﴾ وهو على  
حذف مضاف، والتقدير - والله أعلم -: وقت الحج أشهر معلومات؛ لأن الأشهر  
ليست هي الحج، ولكنها وقت الحج.

(٥) رواه البخاري ومسلم.

ويشترط في الظرف والجار والمجرور أن يكونا تامين؛ أي: يحصل بالإخبار بهما فائدة بمجرد ذكرهما. بخلاف: محمد بك. وعلي مكاناً. لعدم الفائدة.

وقد حصل خلاف في الخبر هنا. والمشهور أن الخبر هو المتعلق المحذوف فيقدر فعلاً، نحو: استقر. أو وصفاً، نحو: كائن. وهذا هو الذي يجري على السنة المعربين.

وهذا معنى قوله: (وأخبروا بظرف... إلخ) أي: إن العرب أخبرت عن المبتدأ بالظرف أو بحرف الجر مع مجروره، ناوين بذلك تقدير المتعلق وصفاً، نحو: كائن. أو فعلاً، نحو: استقر.

ويرى آخرون أن الخبر هو نفس الظرف والجار والمجرور؛ لأنهما يتضمنان معنى صادقاً على المبتدأ، فيكونان في محل رفع خبر. وهذا رأي وجه؛ لأن فيه تيسيراً<sup>(١)</sup>. فقوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَصْفَلُ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢] ﴿أَصْفَلُ﴾ ظرف منصوب في محل رفع خبر. وقوله تعالى: ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] ﴿لِلَّهِ﴾ جار ومجرور في محل رفع خبر.

\* \* \*

١٢٤ - وَلَا يَكُونُ اسْمُ زَمَانٍ خَبَرًا عَنْ جُثَّةٍ، وَإِنْ يُفِيدُ فَأَخْبَرًا يقع اسم الزمان خبراً عن أسماء المعاني، نحو: الصوم غداً. ولا يخبر به عن أسماء الذوات، نحو: محمد اليوم؛ لعدم الإفادة. فإذا أفاد صح. والفائدة تحصل بثلاثة أشياء:

١ - تخصيص الزمان بوصف، نحو: نحن في يوم ممطر. أو

الإخبار باسم الزمان والمكان

(١) تقدم في باب «الموصول» أن من النحاة من يرى أن الصلة في شبه الجملة هي الجار مع مجروره أو الظرف، وهذا مثله، وهكذا في باب «النعته» و«الحال»، دون أن نشير إلى أن كلا منهما متعلق بمحذوف. وإن كان معتبراً ومنظوراً إليه من ناحية المعنى. ولعلك تراجع «شرح المفصل» (٩٠/١، ٩١)، «حاشية الصبان» (٢٠٠/١).



إضافة، نحو: نحن في شهر الصوم. أو علمية، مثل: نحن في رمضان. ويكون الظرف في هذا مجروراً بـ(في)<sup>(١)</sup>، والجار والمجرور في محل رفع خبر، على ما تقدم.

٢ - أن يكون الكلام على تقدير مضاف هو اسم معنى، نحو: الليلة الهلال؛ أي: الليلة طلوع الهلال، ونحو: العنب شهور الصيف؛ أي: وجود العنب شهور الصيف. ومنه قوله ﷺ في يوم الجمعة: «وهذا يومهم الذي فرض عليهم، فاختلفوا فيه، فهدانا الله له، فهم لنا فيه تبع، فاليهود غداً، والنصارى بعد غداً»<sup>(٢)</sup>. والتقدير: عيد اليهود غداً<sup>(٣)</sup>. والظرف - هنا - منصوب على الظرفية في محل رفع خبر.

٣ - أن يكون اسم الذات مشبهاً لاسم المعنى في حصوله وقتاً بعد وقت، نحو: الرُّطْبُ شهري ربيع. وهذا يجوز نصبه ظرف زمان، وجزه بـ(في)، وهو في الحالتين في محل رفع خبر.

وهذا معنى قوله: (ولا يكون اسم زمان خبراً... إلخ) أي: لا يقع اسم الزمان خبراً عن المبتدأ إذا كان جثة. والمراد به: اسم الذات، لكن إن حصل بذلك فائدة جاز؛ لأن المدار عليها.

وسكت عن ظرف المكان؛ لأنه يجوز الإخبار عن الذات والمعنى بظرف المكان الخاص؛ لأنه تحصل به الإفادة، مثل: الكتاب أمامك. العلم عندك. بخلاف: العلم مكاناً فلا يصح؛ لأنه عام.

وإذا وقع ظرف المكان خبراً وكان متصرفاً، مثل: المدرسون جانب والطلاب جانب، خالد أمامك؛ جاز فيه الرفع والنصب، وإن كان غير متصرف، نحو: الطائر فوق الغصن؛ وجب نصبه. وسيأتي

(١) إذا كان مجروراً بفي فلا يسمى ظرفاً اصطلاحاً؛ لأن هذه التسمية مقصورة عليه حين يكون منصوباً على الظرفية، فإن خرج عنها لم يسم ظرفاً، كما سيأتي إن شاء الله في باب (المفعول فيه).

(٢) رواه البخاري ومسلم.

(٣) انظر: «فتح الباري» (٣٥٦/٢)؛ و«شرح النووي على مسلم» (٣٩٢/٥).

الكلام على الظرف في باب «المفعول فيه» - إن شاء الله تعالى -.

\* \* \*

١٢٥ - وَلَا يَجُوزُ الْإِبْتِدَاءُ بِالنَّكِرَةِ مَا لَمْ تُفْذَكَ عِنْدَ زَيْدٍ نَمْرَةً

١٢٦ - (هَلْ فَتَى فِيكُمْ؟) فَلَمَّا خَلَّ لَنَا (وَرَجُلٌ مِنَ الْكِرَامِ عِنْدَنَا)

١٢٧ - (وَرَغْبَةً فِي الْخَيْرِ خَيْرٍ)، وَصَمَلٌ بِرَّ يَزِينُ، وَلَيْقَسَنَّ مَا لَمْ يُقَلِّ

الأصل في المبتدأ أن يكون معرفة؛ لأن المبتدأ محكوم عليه. والخبر هو الحكم؛ لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له؛ كقولك: علي مخلص. ولا يجوز الحكم على مجهول؛ لعدم الفائدة، فلا تقول: طالب مجتهد.

ويصح وقوع المبتدأ نكرة بشرط الإفادة. وتحصل بأمور كثيرة منها:  
١ - أن يكون الخبر مختصاً ظرفاً أو جاراً أو مجروراً متقدماً على المبتدأ. ونعني بالمختص: أن يكون المجرور والمضاف إليه في الظرف صالحاً لأن يقع مبتدأ، نحو: في العلم نفع. قال تعالى: ﴿وَعَلَىٰ أَصْدِهِمْ غِشْوَةٌ﴾ [البقرة: ٧]، ونحو: عندي ضيف. قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥].

٢ - أن تكون النكرة عامة إما بنفسها، نحو: كل محاسب على عمله. قال تعالى: ﴿كُلُّ لَوْ قَتَلْتُمْ﴾ [البقرة: ١١٦]، أو بغيرها كالاستفهام، نحو: من حافظ النظم؟ قال تعالى: ﴿أَوَلَيْتُمْ مَعَ اللَّهِ؟﴾ [النمل: ٦٣]. والنفي: ما رجل في الدار.

٣ - أن تكون النكرة موصوفة، سواء كانت الصفة مذكورة، نحو: نوم مبكر أفضل من سهر. قال تعالى: ﴿وَلَعَبْدٌ مُّؤْمِنٌ خَيْرٌ مِّنْ شُرَكَائِكَ﴾ [البقرة: ٢٢١]. أو مقدرة لقريته معنوية تدل عليها، نحو قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَنزَلَ عَلَيْكُم مِّن بَدَدٍ أَلْفٍ مِّن مَّائَةٍ مَّشَتْ طَوِيفَةً مِّنكُمْ وَطَائِفَةٌ قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنفُسُهُمْ يَظُنُّونَ بِاللَّهِ غَيْرَ الْحَقِّ ظَنَّ الْجَاهِلِيَّةِ﴾ [آل عمران: ١٥٤] فالمسوغ للابتداء بالنكرة «وطائفة» صفة محذوفة؛ أي: وطائفة من غيركم.

مسوغات  
الابتداء  
بالنكرة

بدليل: ﴿طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ﴾ وهذا على أحد الأقوال<sup>(١)</sup>.

٤ - أن تكون النكرة عاملة، نحو: قراءة في كتب المتقدمين أنفع. قال النبي ﷺ: «أمر بمعروف صدقة»<sup>(٢)</sup>. وقال أيضاً: «خمس صلوات كتبهن الله على العباد»<sup>(٣)</sup>.

وهذا معنى قوله: (ولا يجوز الابتداء بالنكرة... إلخ) أي: لا يصلح وقوع المبتدأ نكرة إلا إذا أفادت، ثم ذكر ستة أشياء تحصل بها الإفادة، وقد جمعناها في أربعة أمور.

هذا وقد أورد النحويون أنواعاً أخرى من المسوغات، وأوصلها بعضهم إلى ثَيْفٍ وثلاثين، وهي عند التحقيق متداخلة. ولعلمهم قصدوا بذلك ألا يحوجوا المبتدي إلى إعمال ذهنه في استنباطها من الأمثلة<sup>(٤)</sup>.

\* \* \*

١٢٨ - وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤْخَرَا وَجَوِّزُوا التَّقْدِيمَ إِذْ لَا ضَرَرَ

تقديم الخبر  
جوازاً

(١) وقيل: إن المسوغ للابتداء بالنكرة وصفها بجملة: ﴿قَدْ أَهَمَّتْهُمْ أَنْفُسُهُمْ﴾ [آل عمران: ١٥٤] وتكون جملة (يظنون) الخبر، وقيل: إن المسوغ وقوع النكرة بعد واو الحال.

(٢) رواه مسلم.

(٣) رواه مالك وابن ماجه.

(٤) قال ابن هشام في المغني ص(٦٠٨): (لم يعول المتقدمون في ضابط ذلك إلا على حصول الفائدة، ورأى المتأخرون أنه ليس كل أحد يهتدى إلى مواطن الفائدة. فتتبعوها فمن مقل مخل. ومن مكثر مورد ما لا يصلح. أو معدد لأمر متداخلة. والذي يظهر لي أنها منحصرة في عشرة أمور.) ثم ذكرها بشيء من التفصيل، وخلصتها الأربعة المذكورة. والخامس: العطف بشرط كون المعطوف أو المعطوف عليه مما يسوغ الابتداء به كقوله تعالى: ﴿طَائِفَةٌ مِّنْكُمْ مَعْرِفٌ﴾ [محمد: ٢١] والخبر محذوف على أحد الأعراب أي: أمثل من غيرهما، والسادس: أن تكون مراداً بها الحقيقة نحو: رجل خير من امرأة. والسابع: أن تكون في معنى الفعل نحو: عجب لزيد. وكقوله تعالى: ﴿وَبَيْنَ الْمُطَفِّفِينَ﴾ [المطففين: ١] فالأول للتعجب والثاني للدعاء، والثامن: أن يكون ثبوت ذلك الخبر للنكرة من الخواص نحو: شجرة سجدت، والتاسع: بعد إذا الفجائية، نحو: خرجت فإذا رجل بالباب، والعاشر: أن تقع في أول جملة الحال؛ كقول الشاعر: سرينا ونجم قد أضاء فمذ بدا محياك أخفى ضوءه كل شارح

للخبر من حيث التقديم والتأخير ثلاث حالات:

الأولى: التأخير عن المبتدأ، وهذا هو الأصل.

الثانية: وجوب التأخير.

الثالثة: وجوب التقديم.

أما الحالة الأولى: فإن الأصل في الخبر أن يتأخر عن المبتدأ؛ لأنه وصف له في المعنى فاستحق التأخير كالوصف. ويجوز تقديمه على المبتدأ إذا لم يجب تأخيرها ولم يجب تقديمه، نحو: محمد رسول الله. فيجوز تقديم الخبر على المبتدأ، إذ لا مانع من تقديمه. قال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ الْمَشْرِقُ وَالْمَغْرِبُ﴾ [البقرة: ١١٥]، وقال تعالى: ﴿وَلَهُمْ عَذَابٌ عَظِيمٌ﴾ [البقرة: ٧] فتقديم الخبر في الآيتين من قبيل الجائز.

وهذا معنى قوله: (و الأصل في الأخبار..). أي: والأصل والغالب في الأخبار أن تؤخر عن مبتدأها، وجوز النحويون التقديم إذا لم يترتب عليه فساد لفظي أو معنوي على ما سيبين إن شاء الله، والألف في قوله: (أن تؤخرا) و(إذ لا ضررا) للإطلاق.

\* \* \*

١٢٩ - فَأَمْنَعُهُ حِينَ يَسْتَوِي الْجُزْءَانِ عُرْفًا وَتُكْرًا صَادِمِي بَيَانِ  
١٣٠ - كَذَا إِذَا مَا الْفِعْلُ كَانَ الْخَبَرَا أَوْ قَصِدًا أَسْتَعْمَلُهُ مُنْخَصِرَا  
١٣١ - أَوْ كَانَ مُسْنَدًا لِذِي لَامٍ أَبْجَدَا أَوْ لَازِمٍ الصَّدْرِ كَمَا (مَنْ لِي مُنْجِدَا)

تأخير الخبر  
وجوباً

ذكر في هذه الأبيات الحالة الثانية، وهي وجوب تأخر الخبر وتقديم المبتدأ. وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون كل من المبتدأ والخبر معرفة، أو نكرة صالحة لجعلها مبتدأ لوجود مسوغ، ولا قرينة تبين المبتدأ من الخبر، فيؤخر الخبر؛ لئلا يلتبس بالمبتدأ لو قدم. فمثال المعرفة: خالد زميلي. فالمراد من هذا المثال الإخبار عن خالد بأنه زميلي؛ لأن السامع يعرف خالدًا، ولكنه يجهل علاقته بي؛ لأن الغالب في المبتدأ أن يكون معلوماً للسامع والخبر مجهولاً له - كما تقدم - فلو قلت: زميلي خالد. لم يصح المثال

على الاعتبار السابق، إذ لا قرينة تبين أن (زميلي) خبر مقدم؛ لأنه صالح لأن يكون مبتدأ، ويكون المراد: أنه يعرف (زميلي) ولكنه يجهل اسمه، فصار هناك فرق بين الجملتين. ومثال النكرة: أكبر منك سنّاً أكثر منك تجربة، فإن كلاً من المبتدأ والخبر نكرة، وكل منهما متخصص بالمجرور بعده، فلو قدم الخبر لأوقع في لبس؛ إذ لا توجد قرينة تعينه وتميزه من المبتدأ، فيلتبس المحكوم بالمحكوم عليه، ويفسد المعنى.

فإن وجد قرينة لفظية، نحو: رجل فصيح حاضر. أو معنوية، نحو: أخي أبي في الشفقة. جاز تقديم الخبر، فتقول: حاضر رجل فصيح، وأبي في الشفقة أخي؛ لأن الوصف في المثال الأول عَيَّن المبتدأ. وفي الثاني يعلم أن المراد الحكم على الأخ بأنه كالأب في الشفقة، ولا يعقل العكس، والمحكوم عليه هو المبتدأ. فيكون (أخي) مبتدأ تقدم أو تأخر. ومن ذلك قول الشاعر:

بَنُونًا بَنُو أَبْنَائِنَا وَبَنَائِنَا      بَنُوهُمْ أَبْنَاءُ الرِّجَالِ الْأَبَاةِ

أي: بنو أبنائنا مثل بنينا، ولا يراد العكس، إذ يصير المعنى: أن بنيتهم مثل بني أبنائهم، وهذا غير مراد؛ إذ لا يصح تشبيه الأبناء بأبناء الأبناء، فالقرينة المعنوية سوغت تقديم الخبر (بنونا) وتأخير المبتدأ (بنو أبنائنا)، دون أن يحصل لبس في المعنى.

**الموضع الثاني:** أن يكون الخبر جملة فعلية فاعلها ضمير مستتر يعود على المبتدأ، نحو: الدنيا تفنى. قال تعالى: ﴿اللَّهُ يَبْدُوُ الْخَلْقَ﴾ [الروم: ١١] ولو قدم الخبر لصار من باب الفعل والفاعل، لا من باب المبتدأ والخبر.

فإن رفع الفعل اسماً ظاهراً أو ضميراً بارزاً جاز التقديم، نحو: خالد قدم والده. والمحمدان سافرا، فتقول: قدم والده خالد، وسافرا محمدان، ف(خالد) و(المحمدان) مبتدأ مؤخر، وما قبلهما خبر مقدم<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «شرح ابن عقيل» (١/٢٣٤).

**الموضع الثالث:** أن يكون الخبر محصوراً فيه المبتدأ<sup>(١)</sup> (إنما)، نحو: إنما الناس أعداء لما يجهلون. أو (إلا) نحو: ما الكتاب إلا جليس لا يمل. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢]، وقال تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤]. فلا يجوز تقديم الخبر؛ لأن المقصور عليه مع (إنما) هو المؤخر. ومع (إلا) ما بعدها. فلو قدم لم يعلم أنه مقصور عليه مقدم، فيحصل لبس.

**الموضع الرابع:** أن يكون المبتدأ مستحقاً للتصدير إما بنفسه أو بغيره. فالأول: كأسماء الاستفهام، نحو: مَنْ فاتح بلاد السند؟ قال تعالى: ﴿وَمَنْ أَحْسَنُ مِنْ اللَّهِ حَكْمًا لِقَوْمٍ يُوقِنُونَ﴾ [المائدة: ٥٠]. وأسماء الشرط، نحو: من يفعل الخير يجد ثوابه. قال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]. والثاني: كالمبتدأ المقترون بلام الابتداء<sup>(٢)</sup>، نحو: لَيْدٌ كاسبةٌ خيرٌ من يد عاطلة. قال تعالى: ﴿لَخَلْقُ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ أَكْبَرُ مِنْ خَلْقِ النَّاسِ﴾ [غافر: ٥٧].

والى هذه المواضع الأربعة أشار بقوله: (فامتنع حين يستوي الجزءان... إلخ) أي: امنع تقدم الخبر إذا استوى (الجزءان) أي: المبتدأ والخبر في التعريف والتكثير ولا قرينة تبين أن هذا مبتدأ وهذا خبر. وكذا امنع تقدم الخبر إذا كان الفعل مع فاعله أو نائبه هو الخبر، وهذا يقتضي وجوب تأخير الخبر الفعلي مطلقاً، وقد علمت أن المنع في صورة واحدة، والجواز في صورتين، وكذا امنع تقدم الخبر إذا قصد استعمال هذا الخبر منحصراً فيه مبتدؤه. كما في قصر الرسول ﷺ على

(١) الحصر والقصر بمعنى واحد. ويكثر الأول عند النحاة، والثاني عند البلاغيين. والقصر: تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. فمثلاً: إنما الحياة تعب. يفيد تخصيص الحياة بالتعب، بمعنى أن الحياة وقفت على التعب لا تفارقه إلى الراحة. ومنشأ هذا التخصيص من وجود (إنما) وتسمى (طريق القصر) والحياة: مبتدأ، وتعب: خبر. وهذا المبتدأ محصور في الخبر.

(٢) يأتي تعريفها - إن شاء الله - في باب (إن وأخواتها) وقد وقع تقديم المبتدأ مع لام الابتداء في القرآن في ستة وعشرين موضعاً على ما ذكره الدكتور محمد عزيمة في «دراساته» (٣/ ٢٧٨).

الإنذار في قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا أَنْتَ نَذِيرٌ﴾ [هود: ١٢] فلا يتعداه إلى هداية التوفيق، وكذلك امنع تقدم الخبر إذا كان خبراً عن مبتدأ ذي لام ابتداء (أو لازم الصدر) أي: أو كان خبراً عن مبتدأ لازم الصدر (كمن لي منجداً) وهذا مثال للاستفهام. ويلحق به ما أضيف إلى ما له الصدارة، نحو: سيارَةُ مَنْ الموجودة عند الباب؟ فيجب تقديم المبتدأ؛ لأنه اكتسب الصدارة بإضافته إلى مستحقها، وهو (من) الاستفهامية.

\* \* \*

- ١٣٢ - وَنَحْوُ: (عِنْدِي دِرْهَمٌ)، وَ(لِي وَطَرٌ) مُلْتَزِمٌ فِيهِ تَقَدُّمُ الْخَبَرِ  
١٣٣ - كَذَا إِذَا عَادَ عَلَيْهِ مُضْمَرٌ مِمَّا بِهِ عَنْهُ مُبَيَّنَّا يُخْبَرُ  
١٣٤ - كَذَا إِذَا يَسْتَوْجِبُ التَّصْدِيرَ كَمَا (أَيْنَ مَنْ عَلِمْتُهُ نَصِيرًا)  
١٣٥ - وَخَبَرَ الْمَحْضُورِ قَدَّمَ أَبَدًا كَمَا لَنَا إِلَّا أَتْبَاعُ أَحْمَدًا

ذكر في هذه الأبيات الحالة الثالثة، وهي وجوب تقديم الخبر على المبتدأ. وذلك في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ نكرة ليس لها مسوغ إلا تقدم الخبر، وهو ظرف أو جار ومجرور. فالأول، نحو: بعد الضيق فرج. قال تعالى: ﴿وَلَدَيْنَا مَزِيدٌ﴾ [ق: ٣٥]، والثاني نحو: في الإيجاز بلاغة. قال تعالى: ﴿لِكُلِّ أَجَلٍ كِتَابٌ﴾ [الرعد: ٣٨] وإنما وجب تقديم الخبر هنا؛ لأنه لو أخر لتوهم السامع أنه صفة لا خبر؛ لأن النكرة أحوج إلى الصفة منها إلى الخبر، ولبقي ينتظر الخبر.

فإن كان للنكرة مسوغ جاز التقديم والتأخير، نحو: رجل عالم عندي. وعندي رجل عالم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَجَلٌ مُّسَمًّى عِنْدَ اللَّهِ﴾ [الأنعام: ٢] فالظرف خبر لا صفة؛ لأن النكرة لما وصفت ضعف طلبها للظرف.

الثاني: أن يكون في المبتدأ ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: لمجالس العلم روادها. قال تعالى: ﴿أَمَرْنَا عَلَى قُلُوبٍ أَقْفَالَهُمْ﴾ [محمد: ٢٤] وإنما وجب تقديم الخبر؛ لأنه لو أخر لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع هنا.

الثالث: أن يكون الخبر له صدر الكلام في جملة. ومما له الصدارة أسماء الاستفهام، نحو: متى السفر؟ قال تعالى: ﴿أَيِّنْ شُرَكَائِي﴾ [النحل: ٢٧].

الرابع: أن يكون الخبر محصوراً في المبتدأ بـ(إنما) أو بـ(إلا)، نحو: إنما القائد خالد<sup>(١)</sup>. وما الهادي إلا الله. قال تعالى: ﴿فَإِنَّمَا عَلَىٰ رَسُولِنَا الْبَلَاغُ الْمُبِينُ﴾ [التغابن: ١٢]، وقال تعالى: ﴿مَا عَلَىٰ الرَّسُولِ إِلَّا الْبَلَاغُ﴾ [المائدة: ٩٩]. فلا يجوز تقديم المبتدأ وتأخير الخبر؛ لئلا يختل الحصر المطلوب ويختلف المراد.

وإلى هذه المواضع الأربعة أشار بقوله: (ونحو عندي درهم... إلخ) أي: التزم تقديم الخبر في كل مثال جاء فيه المبتدأ نكرة ولا مسوغ لها إلا تقدم الخبر. (والوטר: الغرض والحاجة) وكذا يلتزم تقدم الخبر (إذا عاد عليه) أي: على بعض الخبر ضمير (مما به) أي: من المبتدأ الذي (يخبر) به (عنه) أي: عن المبتدأ، حال كون الخبر مفسراً هذا الضمير العائد عليه. وكذا يلتزم تقدم الخبر إذا كان يلزم تصديره في الكلام، نحو: (أين من علمته نصيراً) فلا (أين): اسم استفهام خبر مقدم مبني على الفتح في محل رفع، و(من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع مبتدأ مؤخر. وكذا يجب تقديم خبر المحصور فيه؛ أي: خبر المبتدأ الذي وقع فيه الحصر، مثل: (ما لنا إلا اتباع أحمداء) فلنا) خبر مقدم. و(اتباع أحمداء) مبتدأ مؤخر، ومضاف إليه، والألف في (أحمداء) للإطلاق.

\* \* \*

(١) في هذا المثال قصر صفة القيادة على خالد وأنها لا يتصف بها غيره. فالمحكوم عليه في المثال هو (خالد) وهو المبتدأ المتأخر. والمحكوم به وهو صفة القيادة هي الخبر المتقدم. ولما كان المبتدأ مقصوراً عليه وجب تأخيره.



حذف المبتدأ  
أو الخبر  
جوازاً

١٣٦ - وَحَذَفَ مَا يُعْلَمُ جَائِزٌ كَمَا تَقُولُ: (زَيْدٌ) بَعْدَ (مَنْ عِنْدَكُمْ؟)

١٣٧ - وَفِي جَوَابِ (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قُلْ: (ذَيْفٌ) فَ(زَيْدٌ) اسْتُغْنِيَ عَنْهُ؛ إِذْ عُرِفَ

يحذف كل من المبتدأ والخبر إذا دلَّ عليه دليل، ولم يتأثر المعنى بحذفه. فمثال حذف الخبر أن يقال: من عندك؟ فتقول: خالد. التقدير: خالد عندي. ومن حذف الخبر قوله تعالى: ﴿مَثَلُ الْجَنَّةِ الَّتِي وُعدَ الْمُتَّقُونَ تَجْرِي مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ أُكُلُهَا دَائِمٌ وَظُلُمُهَا﴾ [الرعد: ٣٥] أي: وظلها دائم.

وأما حذف المبتدأ فيكثر في جواب الاستفهام، نحو: كيف الحال؟ فيقال: حسن. التقدير: الحال حسن. قال تعالى: ﴿وَمَا أَدْرَاكَ مَا الْحُطْمَةُ﴾<sup>(١)</sup> تَارَ اللَّهُ الْمُؤَفَّدَةُ ﴿١﴾ [الهمزة: ٥، ٦] أي: هي نار الله.

وبعد (فاء الجزاء) نحو: من أخلص في عمله فلنفسه؛ أي: فإخلاصه لنفسه. قال تعالى: ﴿فَمَنْ أَبْصَرَ فَلِنَفْسِهِ وَمَنْ عَمِيَ فَعَلَيْهَا﴾ [الأنعام: ١٠٤] أي: فإبصاره لنفسه وعماء عليها. وبعد القول، كقوله تعالى: ﴿وَقَالُوا اسْتَطِيعُ الْأَوَّلِينَ اكْتَتَبَهَا﴾ [الفرقان: ٥] أي: هو أساطير الأولين.

وهذا معنى قوله: (وحذف ما يعلم جائز) أي: يجوز حذف ما يعلم من مبتدأ أو خبر، ثم مثل لهما.

\* \* \*

حذف الخبر  
وجوباً

١٣٨ - وَبَعْدَ (لَوْلَا) عَالِيًا حَذَفَ الْخَبَرُ حَتْمٌ، وَفِي نَصِّ يَمِينٍ ذَا اسْتَقَرَّ

١٣٩ - وَبَعْدَ (وَإِ) عَيِّنَتْ مَفْهُومَ (مَعَ) كَمَثَلِ: (كُلُّ صَانِعٍ وَمَا صَنَعَ)

١٤٠ - وَقَبْلَ حَالٍ لَا يَكُونُ خَبَرًا عَنِ الَّذِي خَبَرَهُ قَدْ أَضْمَرَ

١٤١ - (كَضَرْبِي الْعَبْدَ مُسِيئًا)، وَ(أَنْتُمْ) تَبْيِينِي الْحَقَّ مُنَوَّطًا بِالْحِكْمِ

(١) ما: مبتدأ. وأدري: فعل ماض. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هو، والكاف مفعول أول و(ما) مبتدأ. و(الحطمة) خبر، والجملة في محل نصب المفعول الثاني لأدري. وجملة (أدري) خبر المبتدأ (ما).

يجب حذف الخبر في أربعة مواضع:

الأول: أن يكون المبتدأ بعد (لولا) الامتناعية. والمبتدأ المذكور بعد (لولا) على ثلاثة أضرب:

١ - مخبر عنه بكون غير مقيد، وهو الكون المطلق أو الكون العام، وهو الذي يدل على مجرد الوجود العام من غير زيادة، نحو: لولا الهواء ما عاش مخلوق. وفي هذا يجب حذف الخبر. قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ لَفَسَدَتِ الْأَرْضُ﴾ [البقرة: ٢٥١]<sup>(١)</sup>. وتقديره: موجود.

٢ - مخبر عنه بكون مقيد<sup>(٢)</sup> لا يدرك معناه عند حذفه، وفي هذا يجب ذكر الخبر ولا يجوز حذفه، نحو: لولا زيد محسن إليّ ما آتيت. ومنه قوله ﷺ: «يا عائشة لولا قومك حديثٌ عهدهم بكفر لنقضت الكعبة...» الحديث<sup>(٣)</sup>. فلا يجوز حذف الخبر (حديثٌ عهدهم بكفر) إذ لا دليل عليه<sup>(٤)</sup>.

٣ - مخبر عنه بكون مقيد يدرك معناه عند حذفه، وهذا يجوز ذكره ويجوز حذفه، نحو: لولا أنصارُ محمد حمّوه ما سلم. فيجوز ذكر الخبر (حموه) وحذفه؛ لأنه يعلم من قوله: أنصار محمد.

(١) لولا: حرف امتناع لوجود. وهو حرف شرط غير جازم، (دفع الله) مبتدأ، ومضاف إليه (الناس) مفعول به للمصدر (بعضهم) بدل من الناس، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع. (ببعض) جار ومجرور متعلق بدفع، (لفسدت الأرض) الجملة جواب الشرط لا محل لها من الإعراب، وخبر المبتدأ محذوف.

(٢) الكون المقيد هو الوجود المقيد بشيء آخر يزيد على مطلق الوجود. فإذا قلت: خالد في الدار. فإن التقدير عند الجمهور: خالد مستقر أو كائن في الدار. فهذا كون عام، أي: وجود عام خالٍ من أي شيء آخر معه، فإذا قلت: خالد نائم في الدار. فهذا كون خاص. ولهذا لا يجوز - عندهم - حذفه إذ لو حذف لاتجه الذهن عند التقدير إلى الكون العام، لعدم الدليل على المحذوف. وفي قولك: لولا خالد جاء إليّ ما حضرت. الخبر (جاء إليّ) وهو كون خاص فلا يحذف لما ذكرنا. وقد ذكرت الكون العام والخاص في باب «الموصول».

(٣) رواه البخاري ومسلم.

(٤) انظر: «عمدة القاري» (١٧٤/٢).

الثاني: أن يكون المبتدأ صريحاً في القسم، بحيث يغلب استعماله في القسم، نحو: لعمر الله لأنصرنَّ المظلوم؛ أي: لعمر الله قسمي. قال تعالى: ﴿لَعَمْرُكَ إِنَّهُمْ لَفِي سَكْرَتِهِمْ يَعْمَهُونَ﴾ [الحجر: ٧٢] أي: لعمرك قسمي، فحذف الخبر؛ لأن جواب القسم عوض عنه.

فإن لم يكن المبتدأ صريحاً في القسم بأن غلب استعماله في غير القسم لم يجب الحذف، نحو: عهدُ الله لأفعلن الخير؛ أي: عهد الله عليّ. فلك حذف الخبر (عليّ) ولك إثباته.

الثالث: أن يقع بعد المبتدأ واو هي نص في المعية، وهي التي يصح حذفها، ووضع كلمة (مع) موضعها فلا يتغير المعنى بل يتضح، نحو: كل إنسان وعمله. (كل) مبتدأ، و(إنسان) مضاف إليه، و(عمله) معطوف على الخبر، والخبر محذوف للعلم به، ولأن العطف يسد مسده. والتقدير: (مقترنان).

فإن لم تكن الواو للمعية أصلاً، بل لمجرد التشريك في الحكم لم يحذف الخبر وجوباً، نحو: خالد وعلي متباعدان. أو كانت للمعية ولكنها ليست نصّاً لم يحذف وجوباً - أيضاً - نحو: الرجل وجاره مقترنان. وإنما لم تكن نصّاً لأن الجار لا يلزم جاره، ولا يكون معه في الأوقات كلها أو أكثرها.

الرابع: أن يكون المبتدأ مصدراً، أو اسم تفضيل مضافاً إلى مصدر، وبعده حال سدت مسد الخبر، وهي لا تصلح أن تكون خبراً.

فالأول نحو: احترامي الطالب مهذباً. (ف) (احترامي) مبتدأ. و(الطالب) مفعول به للمصدر. و(مهذباً) حال من الطالب. وهذه الحال لا تصلح أن تكون خبراً، إذ لا يقال (احترامي مهذب) <sup>(١)</sup> وإنما الخبر

(١) ولأن الجملة الاسمية المقرونة بالواو وقعت موقع الخبر في مثل قوله ﷺ: «أقرب ما يكون العبد من ربه وهو ساجد» رواه مسلم. ف(أقرب) مبتدأ. والجملة الاسمية =

ظرف محذوف مع جملة فعلية بعده أضيف لها . والتقدير: احترامي الطالب إذا كان مهذباً (في المستقبل) وتقدر (إذ) في الماضي، وحذف هذا الخبر لوجود ما يسد مسده في المعنى، وهو الحال . ومثال اسم التفضيل: أنفع عمل الصانع متقناً . والخبر فيه كما في المثال الذي قبله .

فإن كانت الحال صالحة لوقوعها خبراً للمبتدأ المذكور فلا حذف حينئذٍ، بل يجب رفع هذه الحال لتكون هي الخبر، نحو: إكرامي الضيف عظيم .

والى هذه المواضع الأربعة أشار بقوله: (وبعد لولا غالباً حذف الخبر... إلخ) أي: وجب حذف الخبر بعد (لولا) في غالب أحوالها وهو وقوع الكون العام بعدها، وقد استقرّ وثبت هذا الحكم وهو حذف الخبر، إذا كان المبتدأ نصّاً في اليمين؛ أي: الحلف والقسم . وكذا يحذف الخبر وجوباً إذا وقع بعد واو أفادت المعية نصّاً . وكذا يحذف وجوباً قبل حال لا تصلح أن تكون خبراً للمبتدأ الذي خبره (قد أضمر) أي: قد حذف وقُدّر، ثم مثل بمثاليين: أحدهما: المبتدأ مصدر . والثاني: المبتدأ اسم تفضيل مضاف .

تمة:

لم يتعرض ابن مالك ﷺ في الألفية لمواضع حذف المبتدأ وجوباً، وقد ذكرها في «الكافية»، وأنا أذكر أشهرها كما يلي:  
الأول: أن يكون خبره نعتاً مقطوعاً للمدح أو الذم أو الترخيم؛ نحو: اقتد بعمر العادل . اجتنب اللثيم الخسيس . تصدق على الفقير الكبير .

= الحالية (وهو ساجد) سدت مسد الخبر . فهذا يدل على أن انتصاب (مهذباً) على الحال، لا على أنه خبر ل(كان) محذوفة . إذ لا يقترن الخبر بالواو . انظر: «المغني» لابن هشام ص(٥٣٧) .

فالأصل أن النعت في هذه الأمثلة يتبع المنعوت في الإعراب. ولكن يجوز قطعه إلى الرفع لغرض بلاغي: هو أهمية هذه الكلمات، وتوجيه النظر إليها بجعلها جملة أخرى، ويخرج من كونه نعتاً إلى كونه خبراً لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو). قال تعالى: ﴿سُبْحَانَ اللَّهِ عَمَّا يُصِفُونَ﴾ (٩١) عَلِيمُ الْغَيْبِ وَالشَّهَادَةِ فَتَعَلَّى عَمَّا يُشْرِكُونَ ﴿٩٢﴾ [المؤمنون: ٩١، ٩٢] فقد قرأ نافع وأبو بكر<sup>(١)</sup> وحمزة والكسائي برفع (عالم) على أنه خبر لمبتدأ محذوف. وقرأ الباقر بالجزم على أنه صفة للاسم الكريم.

**والثاني:** أن يكون خبره مخصص نعم أو بئس؛ نحو: نعم المصنّف البخاريُّ. بئس الخلقُ خلفُ الوعد. ف(البخاري) و(خلف الوعد) خبران لمبتدأ محذوف وجوباً تقديره (هو) أي: الممدوح أو المذموم<sup>(٢)</sup>.

**الثالث:** أن يكون خبره مصدراً نائباً عن فعله، نحو: سمعٌ وطاعة. ف(سمع) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: أمري سَمِعٌ وطاعة. والأصل: أسمع سمعاً، وأطيع طاعةً. لكن عدلوا إلى الرفع لإفادة الدوام. قال تعالى: ﴿قَالَ بَلْ سَوَّلَتْ لَكُمْ أَنْفُسُكُمْ أَمْرًا فَصَبْرٌ جَمِيلٌ﴾ [يوسف: ١٨] أي: فأمرى صبر جميل.

**الرابع:** أن يكون الخبر مشعراً بالقسم، نحو: في ذمتي لأفعلن الخير. التقدير: في ذمتي يمين؛ أي: مُتَعَلِّقٌ يمين. وهو ما يدل عليه الجواب (لأفعلن الخير) لأن الفعل هو الذي يستقر في الذمة، وليس اليمين.

\* \* \*

(١) أبو بكر هو عاصم بن أبي بهذلة، وهو مع حمزة والكسائي يقال لهم: الكوفيون.

(٢) هذا على أحد الأعراب. وفي المخصوص أعراب أخرى، تأتي - إن شاء الله -، في باب (نعم وبئس).

تعدد الخبر ١٤٢ - وَأَخْبَرُوا بِأَثْنَيْنِ أَوْ بِأَكْثَرٍ عَنْ وَاحِدٍ كَلَمْ سَرَاةً شَعْرًا

يجوز تعدد الخبر لأنه وصف للمبتدأ في المعنى. والصفة الاصطلاحية تتعدد، فكذا ما هو بمنزلتها.

ولا فرق بين أن يكون الخبران في معنى خبر واحد، أو لا يكونان كذلك. وضابط الأول ألا يصح الإخبار بكل واحد على انفراده، نحو: البرتقال حلو حامض؛ أي: متوسط بين الحلاوة والحموضة. وهذا تعدد في اللفظ دون المعنى.

وضابط الثاني: أن يصح الإخبار بكل واحد منهما على انفراده، نحو: معهدنا علمي أدبي. ومنه قوله تعالى: ﴿وَهُوَ الْغَفُورُ الْودُودُ﴾ ① دُو الْعَرْشِ الْحَمِيدُ ② [البروج: ١٤، ١٥]، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكُمْ اللَّهُ رَبُّكُمْ خَلَقَ كُلَّ شَيْءٍ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [غافر: ٦٢] وهذا تعدد في اللفظ والمعنى ①. قال الشاعر يصف الذئب:

يَنَامُ بِإِحْدَى مَقْلَتَيْهِ وَيَتَّقِي بِأُخْرَى الْمَنَايَا فَهُوَ يَقْظَانُ هَاجِعٌ ②  
وهذا معنى قوله: (وأخبروا باثنين... إلخ) أي: أخبرت العرب بخبرين أو بأكثر عن مبتدأ واحد.

وقوله: (هم) مبتدأ، و(سراة) خبر أول وهو جمع (سري) على غير قياس ③. بمعنى: شريف. و(شعرا) خبر ثان. وأصله: شعراء بالمد، فقصره للضرورة.

(١) من يمنع تعدد الخبر في هذه الصورة يجعل الأول خبراً وما بعده نعتاً، أو خبراً لمبتدأ محذوف. وهذا مذهب ضعيف، والصحيح أخذ الكلام على ظاهره دون اللجوء إلى تقدير.

(٢) مقلتيه: عينيه. المنايا: جمع منية وهي الموت. وقوله: (يقظان هاجع) خبر بعد خبر.

(٣) لأن القياس في جمع (فعليل) المعتل اللام، أن يكون على وزن (أفعلاء)، كتقي وأنقياء وذكي وأذكياء. وأما (فعليل) الصحيح اللام فجمعه على وزن (فُعلاء) كشریف وشرفاء وكریم وكرماء.

## كَانَ وَأَخَوَاتُهَا

- ١٤٣ - تَرْفَعُ (كَانَ) الْمُبْتَدَأَ اسْمًا، وَالْخَبَرَ تَنْصِبُهُ كَ (كَانَ سَيِّدًا عَمْرًا) عمل (كان) وأخواتها وما يشترط لذلك
- ١٤٤ - كَ (كَانَ) (ظَلَّ) (بَاتَ) (أَضْحَى) (أَصْبَحَ) (أَمْسَى) (وَصَارَ) (لَيْسَ) (زَالَ) (بَرِحَا) (فَتَيَّ) (وَلَا أَنْفَكَ) (وَهَلَوِي الْأَرْبَعَةَ)
- ١٤٥ - (فَتَيَّ) (وَلَا أَنْفَكَ) (وَهَلَوِي الْأَرْبَعَةَ) (أَعْطَى مَا دُمْتُ مُصِيبًا ذِرْهَمًا)
- ١٤٦ - وَمِثْلُ (كَانَ): (دَامَ) (مَسْبُوقًا بِمَا)

لما فرغ ابن مالك رحمه الله من الكلام على المبتدأ والخبر شرع في ذكر نواسخ الابتداء، وهي ستة، ثلاثة منها أفعال، وهي: كان وأخواتها، وأفعال المقاربة، وظن وأخواتها. وثلاثة منها حروف، وهي: ما وأخواتها، وإن وأخواتها، ولا النافية للجنس. ولكل نوع باب مستقل.

وتسميتها بالنواسخ لأن النسخ في اللغة يطلق على الإزالة. وهذه الأفعال والحروف تزيل حكم المبتدأ والخبر وتغيره.

فكان وأخواتها ترفع المبتدأ ويسمى اسمها، وتنصب الخبر ويسمى خبرها، وقد ذكر ابن مالك ثلاثة عشر فعلاً، وهي من حيث العمل ثلاثة أقسام:

الأول: ما يعمل هذا العمل بلا شرط<sup>(١)</sup> وهو ثمانية أفعال بترتيب ابن مالك، وهي: كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار،

(١) أي مما يذكر في القسمين الآخرين، وإلا فإن لها شروطاً عامة تشاركها فيها بقية الأفعال. وهي شروط تفهم مما سيأتي تفصيله في الباب مثل:

١ - أن يتأخر اسمها عنها.

٢ - (ليس) لا يجوز تقدم خبرها عليها على القول المختار.

٣ - ومن شروطها: ألا يكون خبرها جملة إنشائية. راجع «النحو الوافي» (١/٥٤٦).

ليس، نحو: ليس التقدير محموداً. قال تعالى: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤]. فـ﴿كَانَ﴾ فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر. ﴿رَبُّكَ﴾ اسمها مرفوع، والكاف مضاف إليه ﴿قَدِيرًا﴾ خبرها منصوب بالفتحة.

الثاني: ما يعمل بشرط أن يتقدمه نفي أو نهي أو دعاء، وهو أربعة: (زال - التي مضارعها يزال<sup>(١)</sup> - وبرح، وفتى، وانفك) فمثال النفي: لا زال البرد قارساً. قال تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ مُخْلِفِينَ﴾ [هود: ١١٨]. وقال تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَنكِيفَ حَتَّىٰ يَرْجِعَ إِلَيْنَا مُوسَىٰ﴾ [طه: ٩١]، وقد يكون النفي مقدراً، كقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِلُنَّكَ فِي الْوَيْدِ﴾ [يوسف: ٨٥] أي: لا تفتأ. ومثال النهي: لا تزل محسناً ما عشت. قال الشاعر:

صَاحَ شَمَزٌ وَلَا تَزَلْ ذَاكِرَ الْمَوْءُودِ قَنِسِيَّائُهُ ضَلَالٌ مُبِينٌ<sup>(٢)</sup>

ومثال الدعاء: لا زال بيتكم معموراً بطاعة الله.

القسم الثالث: ما يعمل بشرط أن تسبقه (ما) المصدرية الظرفية. ومعنى المصدرية أنها تقدر بالمصدر وهو (الدوام)، والظرفية لنيابتها عن الظرف وهو (المدة)، وهذا القسم خاص بـ(دام)، نحو: لا أصبحك ما دمت منحرفاً. قال تعالى: ﴿وَأَوْصِنِي بِالْعَزْلِ وَأَلْزِمِي مَا دُمْتُ حَيًّا﴾ [مريم: ٣١] أي: مدة دوامي حياً.

(١) زال التي مضارعها يزال ليس لها مصدر مستعمل. أما زال التي مضارعها (يزيل) فمصدرها (الزِيل) وهي فعل تام ليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: مَيَّزَ وَفَصَّلَ نحو: زِلَ كتبك عن كتيبي. وكذا (زال) التي مضارعها (يزول) فإنها فعل لازم وليست من الأفعال الناسخة. ومعناها: هلك وفني وانتقل، قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُسَبِّحُ اسْمَكَ كُلَّ نَفَسٍ وَأَلَمْ يَكُنْ أَنْ تَزُولَ وَلَكِنْ زُلْزَلًا﴾ [فاطر: ٤١] ومصدرها الزوال وسأذكر ذلك إن شاء الله.

(٢) صاح: منادى مرخم (والترخيم حذف آخر المنادى) والأصل: يا صاحبي. وهو ترخيم غير قياسي لأنه نكرة، والقياس ألا يرخم مما ليس آخره تاء إلا العلم. (شمر) فعل أمر أي: استعد للموت بالعمل الصالح والتوبة النصوح. والخروج من حقوق العباد.



وهذا معنى قوله: (ترفع كان المبتدأ... إلخ) أي: ترفع (كان) المبتدأ حالة كونه اسماً لها والخبر تنصبه. (ككان سيداً عمر) أي: كان عمرُ سيداً. ثم ذكر أخوات (كان) وأن الأربعة الأخيرة في الترتيب تتبع نفيّاً أو شبه نفي. ومعنى تتبعه؛ أي: تليه وتقع بعده، ثم يبين أن الفعل (دام) في العمل مثل (كان) في عملها بشرط أن يسبقه (ما المصدرية الظرفية) ولم يذكر أنها (مصدرية ظرفية) لضيق الوزن. فاكتمى بالمثال (أعط ما دمت مصيباً درهماً)؛ أي: مدة دوامك مصيباً الدرهم أو مصيباً المحتاج.

أما معاني هذه الأفعال:

فالفعل (كان): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في الماضي. إما مع الانقطاع، نحو: كان الجو صحوّاً. وإما مع الاستمرار، نحو: ﴿وَكَانَ رَبُّكَ قَدِيرًا﴾ [الفرقان: ٥٤].

و(ظل): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في جميع النهار - غالباً - نحو: ظل الجو معتدلاً. وقد تكون بمعنى (صار) عند وجود قرينة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا بُشِّرَ أَحَدُهُم بِالْأُنثَىٰ ظَلَّ وَجْهُهُ مُسْوَدًّا﴾ [النحل: ٥٨].  
و(بات): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الليال وهو الليل، نحو: بات الحارس ساهراً.

و(أضحى): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الضحى، نحو: أضحى الطالب نشيطاً.  
وُستعمل كثيراً بمعنى (صار)، نحو: أضحى الهاتف ضرورياً في هذا العصر.

و(أصبح): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت الصباح، نحو: أصبح الساهر متعباً.  
وُستعمل كثيراً بمعنى (صار) عند وجود قرينة، نحو: أصبح النفط دعامة الصناعة.

و(أمسى): يفيد اتصاف الاسم بالخبر في وقت المساء، نحو:  
أمسى الجو بارداً.

و(صار): يفيد تحوّل الاسم من حالته إلى الحالة التي يدل عليها  
الخبر، نحو: صار الحديد باباً<sup>(١)</sup>.

و(ليس): يفيد نفي الخبر عن الاسم في الزمن الحالي عند  
الإطلاق، نحو: ليست المكتبة مفتوحة.

فإن وجد قرينة تدل على أن النفي واقع في الزمن الماضي أو  
المستقبل وجب الأخذ بها، نحو: ليس المطر نازلاً أمس، ونحو: ليس  
الضيف مسافراً غداً.

وقد يكون المراد منها نفي الحكم نفيّاً مجرداً من الزمن، نحو:  
ليس العلم سهلاً.

وأما (ما زال وما برح وما فتى وما انفك) فهذه الأربعة تدل على  
ملازمة الخبر للاسم ملازمة مستمرة لا تنقطع، أو مستمرة إلى وقت  
الكلام، ثم تنقطع بعد وقت طويل أو قصير. فالأول نحو: ما زال  
الأدب حلية طالب العلم. ومثال الثاني: لا يزال الخطيب متكلماً. ما  
فتى صالح مُنْكَراً.

وأما (دام) فتفيد مع معموليها استمرار المعنى الذي قبلها مدة

(١) هناك أفعال تستعمل ناسخة مثل (صار) في معناها منها: (رجع) في قوله ﷺ: «لا  
ترجعوا بعدي كفاراً يضرب بعضكم رقاب بعض» متفق عليه. ومنها (ارتد) في  
قوله تعالى: «فَلَمَّا أَنْ جَاءَ الْبَشِيرُ أَلْفَهُ عَلَى وَجْهِهِ فَاتَزَدَ بَيعِراً» [يوسف: ٩٦]  
ومنها (غدا) كما في قول الشاعر:  
إذا غدا ملِكٌ باللهو مشغولاً فاحكم على ملكه بالويل والحرب  
أي: الخراب والنهب...

ومنها: (استحال) كقوله ﷺ: «فاستحالت غرباً» أي: صارت، والحديث متفق  
عليه. وهو في فضائل عمر رضي الله عنه، والغرب - يسكون الراء -: الدلو العظيمة التي  
تتخذ من جلد الثور..

انظر: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣٤٦/١)، «حاشية الخضري» (١١٢/١).

محددة، هي مدة ثبوت معنى خبرها لاسمها، نحو: لا أصبحك ما دمت مقصراً. فنفي الصحبة يدوم بدوام وقت معين محدد، وهو: مدة التقصير.

\* \* \*

نصرف  
الأفعال  
الناقصة

١٤٧ - وَغَيْرُ مَاضٍ مِثْلُهُ قَدْ عَمِلَا      إِنَّ كَانَ غَيْرُ الْمَاضِي مِنْهُ اسْتَعْمِلَا  
النسخ في هذا الباب - وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر - ليس مقصوراً على الأفعال الماضية المتقدم ذكرها. بل يشملها وما قد يكون لمصادرهما من المشتقات، وذلك أن أفعال هذا الباب ثلاثة أقسام:  
الأول: جامد - أي: لا يتصرف مطلقاً، ولا يوجد له غير الماضي - وهو فعلاَن: (ليس) اتفاقاً. (ودام) في أشهر الآراء.

الثاني: ما يتصرف تصرفاً ناقصاً فليس له إلا الماضي والمضارع واسم الفاعل. وهذا القسم هو الأربعة المسبوقة بالنفي أو شبهه، وهي: (زال، برح، فتى، انك)، كقوله تعالى: ﴿وَلَا يَزَالُونَ يُخْلِفُونَ﴾ [هود: ١١٨]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا لَنْ نَبْرَحَ عَلَيْهِ عَاكِفِينَ﴾ [طه: ٩١]، وقوله تعالى: ﴿قَالُوا تَاللَّهِ تَفْتَوْا تَذَكَّرُ يُونُسَ﴾ [يوسف: ٨٥] واسم الفاعل، نحو: لست زائلاً صديقك.

الثالث: ما يتصرف تصرفاً شبه كامل. فله الماضي والمضارع والأمر والمصدر واسم الفاعل، دون اسم المفعول وباقي المشتقات، وهو سبعة: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار). فمثال المضارع قوله تعالى: ﴿وَيَكُونُ الرَّسُولُ عَلَيْكُمْ شَهِيداً﴾ [البقرة: ١٤٣]. ومثال الأمر قوله تعالى: ﴿كُونُوا قَوْمِينَ بِالْأَيْمَنِ﴾ [النساء: ١٣٥]. ومثال اسم الفاعل قول الشاعر:

وما كُلُّ مَنْ يُبْدِي الْبَشَاشَةَ كَانِئاً      أَخَاكَ إِذَا لَمْ تُلْفِهِ لَكَ مُنْجِداً<sup>(١)</sup>

(١) كائنات: حال. وفيه ضمير مستتر هو اسمه. وخبره (أخاك) ومنجداً: مفعول ثان.

ومثال المصدر قول الشاعر:

يَبْدُلُ وَحِلْمٍ سَادَ فِي قُوِيهِ الْفَتَى وَكَوْنُكَ إِيَّاهُ عَلَيْكَ يَسِيرٌ<sup>(١)</sup>

وهذا معنى قوله: (وغير ماض مثله قد عملا..). أي: إن غير الماضي - إن وجد واستعمل - يعمل عمل الماضي؛ وذلك كالمضارع والأمر وما يوجد من المشتقات الأخرى<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

١٤٨ - وَفِي جَمِيعِهَا تَوْسُطُ الْخَبَرِ أَجْزُ.....

توسط الخبر  
في هذا الباب

لخبر كان وأخواتها مع اسمها ثلاث حالات:

الأولى: وجوب تقديم الاسم وتأخير الخبر، وذلك في موضعين:

الأول: أن يكون الاسم محصوراً في الخبر، نحو: ما كان الكتاب إلا جليساً لا يمل. إنما كان الناس أعداء لما يجهلون. قال تعالى: ﴿وَمَا كَانَ صَلَاتُهُمْ عِنْدَ الْبَيْتِ إِلَّا مُكَاءً<sup>(٣)</sup> وَتَصَدِيَةً﴾ [الأنفال: ٣٥].

الثاني: أن يكون إعراب الاسم والخبر غير ظاهر، نحو: كان شريكى أخى. فلو قدم الخبر (أخى) لأوقع في لبس؛ لعدم ما يدل عليه. وقد تقدم شرح ذلك في الموضع الأول من مواضع تأخير الخبر في باب «الابتداء».

(١) وكونك: مبتدأ، والكاف اسم الكون في محل رفع. انظر: «بحث إعراب الضمير» و(ياه) خبر الكون. ويسير: خبر المبتدأ.

(٢) من الأساليب الأدبية الشائعة: (كائنات ما كان) و(كائنات من كان) في مثل: سأردع الظالم كائنات من كان. وأصدع بالحق كائنات ما كان. وإعرابه: (كائنات) اسم فاعل من (كان) الناقصة حال منصوبة، واسمه ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو) يعود على الشيء السابق وهو صاحب الحال، و(ما) أو (من) نكرة موصوفة مبنية على السكون في محل نصب خبر (كائنات)، و(كان) فعل ماض تام، وفاعله ضمير مستتر يعود على (ما) أو (من)، والجملة من الفعل والفاعل في محل نصب صفة (ما) أو (من)، والتقدير: سأردع الظالم كائنات إنساناً كان، وسأصدع بالحق كائنات شيئاً كان أي: كائنات أي شيء وجد أو أي إنسان وجد.

(٣) المكاء: بضم الميم هو التصفير، والتصديعة: التصفيق.

الحالة الثانية: أن يكون توسُّط الخبر بين العامل والاسم واجباً (وهو وجوب تقديم الخبر على الاسم) ومن مواضع ذلك:

الأول: أن يكون الخبر محصوراً في الاسم، نحو: ما كان مستفيداً إلا المجدد. قال تعالى: ﴿مَّا كَانَ حُجَّتُهُمْ إِلَّا أَنْ قَالُوا﴾ [الجاثية: ٢٥]؛ أي: ما كان حجتهم إلا قولهم.

الثاني: أن يتصل بالاسم ضمير يعود على بعض الخبر، نحو: كان في الفصل طلابه.

الحالة الثالثة: جواز الأمرين: تقديم الاسم على الخبر، أو تأخيره عنه، وذلك إذا لم يوجد ما يوجب التوسُّط أو التأخر، نحو: كان الخطيب مؤثراً. أو كان مؤثراً الخطيب. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَكَانَ حَقًّا عَلَيْنَا نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ [الروم: ٤٧] فـ﴿حَقًّا﴾ خبر كان مقدم و﴿نَصْرُ الْمُؤْمِنِينَ﴾ اسمها مؤخر ومضاف إليه. ومنه - أيضاً - قوله تعالى: ﴿لَيْسَ إِلَهٌ أَنْ تُولُوا وَجُوهَكُمْ فِىَ الْمَشْرِقِ وَالْمَغْرِبِ﴾ [البقرة: ١٧٧] فقد قرأ حمزة وعاصم في رواية حفص - من السبعة - بنصب ﴿إِلَهٍ﴾ على أنه خبر ليس مقدم. والمصدر المؤول من ﴿أَنْ تُولُوا﴾ اسمها مؤخر؛ أي: ليس البرّ تولية وجوهكم. وقرأ الباقون برفع ﴿إِلَهٍ﴾ على أنه اسم ﴿لَيْسَ﴾ والخبر المصدر المؤول.

هذا إن كان الخبر مفرداً أو شبه جملة، فإن كان الخبر جملة فالأحسن تأخيره عن الناسخ واسمه؛ لأن تقديمه غير معروف في الكلام الفصيح.

وهذه الحالة الثالثة هي التي ذكرها بقوله: (وفي جميعها توسط الخبر أجز) أي: أجز توسُّط الخبر بين الناسخ واسمه في جميع الأفعال السابقة.

١٤٨ - ... وَكُلُّ سَبْقُهُ (دَامَ) حَظَرُ

١٤٩ - كَذَاكَ سَبْقُ خَبَرٍ (مَا) النَّافِيَةُ فَجِئْتُ بِهَا مَثْلُوَّةٌ لَا تَالِيَةَ

١٥٠ - وَمَنْعُ سَبْقِ خَبَرٍ (لَيْسَ) أَصْطَفِي ..... تقديم الخبر

أفعال هذا الباب من حيث تقدم الخبر عليها ثلاثة أقسام:

الأول: (ما دام): وهذه لا يجوز فيها تقدم الخبر على (ما) المتصلة بها. فلا تقول: لا أصبحك مسافراً ما دام علي. وعللوا لذلك بأن تقديم الخبر على (ما) يقتضي تقديم بعض الصلة على الموصول<sup>(١)</sup> وهذا ممنوع.

وأما تقديم الخبر على (دام) وحدها فالظاهر الجواز. تقول: أترك قراءة الكتاب ما دام الفكر مشغولاً. وتقول: أترك قراءة الكتاب ما مشغولاً دام الفكر.

القسم الثاني: (ليس): وقد وقع الخلاف في جواز تقديم خبرها عليها. والمنع أرجح؛ لأنه لم يرد في لسان العرب تقديم الخبر عليها، والذي يجيز التقديم يستدل بتقديم معمول خبرها في قوله تعالى عن عذاب الكفار: ﴿أَلَا يَوْمَ يَأْتِيهِمْ لَيْسَ مَصْرُوفًا عَنْهُمْ﴾ [هود: ٨]. ووجه الاستدلال: أن قوله: ﴿يَوْمَ يَأْتِيهِمْ﴾ منصوب بخبر ليس ﴿مَصْرُوفًا﴾ فهو معمول له. وتقدم المعمول يشعر بجواز تقدم العامل.

وأجيب بأن هذه القاعدة غير مطردة<sup>(٢)</sup>، ثم إن المعمول في الآية ظرف، وهو يتوسع فيه ما لا يتوسع في غيره.

(١) لأن (ما) مصدرية كما تقدم. وهي من الموصولات الحرفية. والموصول الحرفي - كالاسمي - يحتاج إلى صلة - كما ذكرنا في أول باب الموصول - فجملة (دام) علي مسافراً) هي صلة الحرف المصدرية. فإذا تقدم الخبر على (ما) فقد تقدم بعض أجزاء الصلة على الموصول.

(٢) فقد أجاز النحاة تقديم معمول خبر (إن) على اسمها دون تقديم الخبر، نحو: إن في الدار خالداً جالساً. وقدموا معمول الفعل المنفي بلم أو لن دونه، نحو: زيداً لم أضرب..

القسم الثالث: باقي أفعال الباب ولها حالتان:

الأولى: أن تتقدم عليها (ما) النافية، وتحت هذا قسمان:

الأول: ما كان النفي شرطاً في عمله وهو: (ما زال وأخواتها).

الثاني: ما لم يكن النفي شرطاً في عمله، وهو: (كان، ظل، بات، أضحى، أصبح، أمسى، صار).

فيجوز تقديم الخبر على الفعل وحده. فتقول: ما معترفاً زال خالد. وما بارداً أصبح الجو. والأصل: ما زال خالد معترفاً. وما أصبح الجو بارداً.

وأما تقدمه على (ما) النافية. فمن قال: لها الصدارة منع تقدم الخبر عليها، نحو: نشيطاً ما أصبح هشام. ومن قال: ليس لها الصدارة أجاز.

فإن كان النفي بغير (ما) كل(ن) جاز تقديم الخبر عليها؛ لوروده عن العرب. وذكر ابن مالك في «شرح الكافية» أنه جائز عند الجميع<sup>(١)</sup>. فتقول: لن يصبح الذي يسهر نشيطاً. وتقول: نشيطاً لن يصبح الذي يسهر.

الحالة الثانية: ألا تتقدم عليها (ما) النافية. وهذا خاص بغير (زال وأخواتها). ويجوز في هذا تقدم الخبر على الفعل الناسخ. واستدلوا بتقدم المعمول، كقوله تعالى: ﴿أَهْلُولَا إِنَّا كُنَّا يَعْبُدُونَ﴾ [سبأ: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنْفُسُهُمْ كَانُوا يَظْلُمُونَ﴾ [الأعراف: ١٧٧]. ولم يرد تقدم الخبر نفسه<sup>(٢)</sup>، ف﴿إِنَّا كُنَّا﴾ مفعول ﴿يَعْبُدُونَ﴾ و﴿أَنْفُسُهُمْ﴾ مفعول

(١) «شرح الكافية» (٣٩٨/١) وحكى في التسهيل (٢٦١/١) الخلاف عن الفراء، وأشار إلى ذلك ابن هشام في «أوضح المسالك» (٢٤٦/١).

(٢) لكن قد يقال: لِمَ يستدلون على جواز تقديم الخبر - هنا - على الناسخ بما ورد من تقدم المعمول، ويمنعون هذا الاستدلال في تقدم خبر (ليس). مع أن السماع مفقود في كلا الموضعين؟؟ قد يجاب بأن ليس أضعف في العمل لجمودها ولدلائها على معنى النفي، فألحقت ب(ما) التي تلزم الصدارة.

﴿يَظْلِمُونَ﴾ وقد تقدم المفعولان. ولذا قال ابن السراج: (القياس جواز ذلك ولم يسمع).

وقد يجب تقدّم الخبر على الناسخ. وذلك إذا كان الخبر اسماً واجب الصدارة كأسماء الاستفهام، نحو: أين كان الغائب؟ قال تعالى: ﴿قَدْ خَلَتْ مِن قَبْلِكُمْ سُنَنٌ فَسِيرُوا فِي الْأَرْضِ فَانظُرُوا كَيْفَ كَانَ عَاقِبَةُ الْمُكَذِّبِينَ﴾ [آل عمران: ١٣٧] ف﴿كَيْفَ﴾ اسم استفهام في محل نصب خبر كان مقدم وجوباً، و﴿عَاقِبَةُ﴾ اسمها.

قال ابن مالك: (وكلُّ سَبَقُهُ دام حظر... إلخ) أي: إن كل العرب أو كل النحاة منع تقدّم خبر دام عليها، والمراد تقدّمه على (ما)، هذا هو المتبادر من النظم بقريئة ما بعده، ثم قال: (كذلك سبق خبر ما النافية) أي: كما منع العرب أو النحاة تقدّم خبر (دام) على (ما) كذلك تقدّم الخبر على (ما) النافية فهو محظور (فجيء بها مثلوة) أي: انت ب(ما) النافية سابقة يتلوها غيرها (لا تاليه) أي: لا مسبوقه. وهذا الشرط مع ما فيه من تأكيد ما قبله. ففيه إفادة أن (ما) تلزم الصدارة في جملتها أبداً. ثم قال: (ومنع سبق خبر ليس اضطفي) أي: اختير منع تقدّم الخبر على (ليس). و(خبر) يقرأ بالتونين.

\* \* \*

١٥٠ - ..... وَذُو تَمَامٍ مَا بِرَفْعٍ يَكْتَفِي  
١٥١ - وَمَا سِوَاهُ نَاقِصٌ، وَالنَّقْصُ فِي (فَتَحَى) (لَيْسَ) (زَالَ) دَائِمًا قُفِي

استعمال  
أفعال هذا  
الباب تامة

أفعال هذا الباب قسمان:

الأول: ما يكون تاماً وناقصاً.

والثاني: ما لا يكون إلا ناقصاً.

ومعنى النقصان: احتياج هذه الأفعال إلى منصوب إذ لا يتم معناها بذكر مرفوعها فقط، بل تظل محتاجة إلى ما يكمل معناها، وذلك بالخبر. فإذا قلت: كان علي. لم تدل إلا على الوجود المطلق الذي هو



ضد العدم، وهذا غير مراد ولا مطلوب. فإذا جاء الخبر وقلت: كان عليّ مسافراً. تحدد المراد وتعين المطلوب.

ومعنى التمام: اكتفاؤها بمرفوعها وعدم احتياجها إلى خبر، شأنها في ذلك شأن الأفعال الأخرى التامة. فإذا قلت: إذا كان رمضان فاجتهد في الصدقة. وجدت أن المعنى تام لا نقص فيه. ولو وضعت بدل (كان) الفعل (جاء) - مثلاً - تم المعنى، ولم يختلف المراد.

وكل أفعال هذا الباب تستعمل تامة وناقصة إلا ثلاثة وهي:

١ - فتى.

٢ - ليس.

٣ - زال التي مضارعها ي زال - كما تقدم - أما (زال) التي مضارعها (يزول) فهي تامة وليست من أفعال هذا الباب، نحو: صلاة الظهر إذا زالت الشمس. وقد جاء مضارعها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ يُعَمِّصُ السُّنُوتَ وَالْأَرْضَ أَنْ تَزُولَ﴾<sup>(١)</sup> وَلَكِنْ زَالَتَا إِنْ أَمْسَكْتَهُمَا مِنْ أَحَدٍ مِنْ عِبَادِهِ [فاطر: ٤١].

ومن أمثلة الأفعال التامة في هذا الباب قوله تعالى: ﴿وَقَدْ نَلُوهُمْ حَتَّى لَا تَكُونَ فُتْنَةً وَيَكُونَ الَّذِينَ لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٩٣] ﴿فَفُتِنَتْ﴾ فاعل تكون التامة، وهي بمعنى تحصل أو تقع. وقوله تعالى: ﴿أَلَا إِلَى اللَّهِ تَصِيرُ الْأُمُورُ﴾ [الشورى: ٥٣] أي: ترجع، و﴿الْأُمُورُ﴾ فاعل. وقوله تعالى: ﴿خَلِيلَيْكَ فِيهَا مَا دَامَتِ السُّنُوتُ وَالْأَرْضُ﴾ [هود: ١٠٧] أي: ما بقيت. و﴿السُّنُوتُ﴾ فاعل. وقوله تعالى: ﴿فَسَبَّحْنِ اللَّهَ حِينَ تُمْسُونَ وَحِينَ تُصْبِحُونَ﴾ [الرؤم: ١٧] أي: حين تدخلون في المساء وحين تدخلون في الصباح.

(١) (أن تزولا) في تأويل مصدر مجرور بحرف محذوف أي: من الزوال، إن قلنا: يمسك بمعنى: يمنع، أو عن الزوال. أو مفعول لأجله أي: لثلاث تزولا. وقوله: (إن أمسكهما) أي: ما يمسكهما، فإن بمعنى (ما)، وقوله: (من أحد) من: زائدة إعراباً لا معنى و(أحد) فاعل مجرور لفظاً مرفوع محلاً.

وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ مُوسَى لِفَتْنِهِ لَا أُنْبِئُ حَقَّ آبُلُغٍ مَجْمَعِ الْبَحْرَيْنِ أَوْ أَمَضَى حُقْبًا ۖ﴾ [الكهف: ٦٠]. فقولُه: ﴿لَا أُنْبِئُ﴾ أي: لا أذهب. فهو مضارع تام مرفوع، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره (أنا).

وتقول: أضحينا؛ أي: دخلنا في الضحى. وبات بالقوم؛ أي: نزل بهم ليلاً. ولو ظل الظلم لهلك الناس. (فظل) بمعنى: دام. وتقول: فككت حلقات السِّلْسِلَةِ فانفكت؛ أي: انفصلت.

وهذا معنى قوله: (وذو تمام..). أي: التام من أفعال هذا الباب ما يستغني بمرفوعه عن منصوبه، وما سوى المكتفي بمرفوعه (ناقص) لاحتياجه إلى المنصوب. والنقص في (فتئ) و(ليس) و(زال) ماضي (يزال) (دائماً قفي)؛ أي: تبعها ولازمها.

\* \* \*

١٥٢ - وَلَا يَلِي الْعَامِلَ مَعْمُولُ الْخَبَرِ إِلَّا إِذَا ظَرْفًا أَتَى أَوْ حَرْفَ جَرٍّ

أحكام معمول الخبر

لما ذكر الناظم - فيما مضى - حكم تقدُّم الخبر على الاسم بين هنا حكم تقدُّم معمول الخبر، وهو توسُّطه بين الناسخ واسمه، والمراد بالمعمول: ما عمل فيه الخبر من ظرف أو جار ومجرور أو مفعول به، نحو: كان هشام قارئاً الكتاب.

فإن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فسيأتي حكمه، وإن كان غيرهما؛ كالمفعول به فهنا صورتان:

الأولى: أن يتقدم معمول الخبر وحده على الاسم، ويكون الخبر مؤخراً عن الاسم، نحو: كان القادم ركباً سيارةً. فتقول: كان سيارةً القادم ركباً.

وهذه الصورة ممنوعة عند البصريين؛ لمخالفتها القاعدة العامة وهي: (أنه لا يجوز أن يلي العامل - مباشرة - معمولٌ لعامل آخر)<sup>(١)</sup>. ويجيزها الكوفيون لقول الفرزدق:

(١) فإذا قلت: كان سيارة القادم ركباً. فقد ولي العامل (كان) قولك: (سيارة) وهو =

فَنَافِذُ هَذَا جَوْنَ حَوْلَ بَيُوتِهِمْ بِمَا كَانَ إِيَّاهُمْ عَطِيَّةً عَوْدًا<sup>(١)</sup>  
 فقدم الشاعر معمول خبر كان وهو (إياهم) على اسمها، وهو  
 (عطية) مع تأخير الخبر، وهو جملة (عودا) عن الاسم.  
 الثانية: أن يتقدم المعمول والخبر على الاسم. ويتقدم المعمول  
 على الخبر، فنقول: كان سيارةً راكباً القادماً. وهذه الصورة ممنوعة عند  
 سيبويه وأكثر البصريين، ويجيزها الكوفيون وبعض البصريين؛ لقول  
 الشاعر:

فَأَصْبَحُوا وَالنَّوَى عَالِي مَعْرَسِهِمْ وَلَيْسَ كُلُّ النَّوَى تُلْقِي الْمَسَاكِينَ<sup>(٢)</sup>  
 فقدم الشاعر معمول خبر كان وهو (كلُّ النوى) لأنه مفعول (تلقى)  
 على اسمها وهو (المساكين) مع تقدُّم الخبر - أيضاً - وهو جملة (تلقى)  
 وتأخره عن المعمول، وهذا على أحد الأعراب.

وبقي صورة ثالثة في هذه المسألة، وهي: أن يتقدم الخبر  
 والمعمول على الاسم، ويتقدم الخبر على المعمول، نحو: كان قارئاً  
 الكتاب خالد. وهذه الصورة جائزة باتفاق؛ لأنه لم يل كان معمول  
 الخبر، وإنما وليها الخبر.

= معمول لعامل آخر وهو (راكباً) لأنه مفعول به منصوب لـ(راكباً) فلا يصح أن تقدمه  
 ونضعه بعد عامل آخر.

(١) قنافذ: جمع قنفذ، وهو حيوان شائك معروف، لا ينام الليل، بل يجول بحثاً عما  
 يقتات به، هذاجون: جمع هذاج. صيغة مبالغة من الهذج أو الهذجان، والهذجان  
 والهذج: مشية الشيخ الضعيف أو مشية فيها ارتعاش. (عطية) أبو جرير. والشاعر  
 يصفهم بأنهم كالقنفاذ يمشون ليلاً حول البيوت للدعارة والسرقة مشية الشيخ  
 الهرم؛ لثلا يشمر بهم أحد، وقد ورثوا هذه الصفة عن عطية أبي جرير، (قنفاذ)  
 خبر المبتدأ محذوف أي: هم قنفاذ. والأصل: هم كالقنفاذ.

(٢) النوى: جمع مفردة نواة. والنواة: عجمة التمر والزبيب وغيرهما. والمراد هنا  
 الأول. معرسمهم: المعرس: موضع النزول آخر الليل. وأراد به الموضع الذي  
 أنزلهم فيه. فلما أصبحوا ورأى من النوى شيئاً كثيراً في معرسمهم أنشد القصيدة  
 ومنها هذا البيت. مبيناً كثرة ما قدم لهم من التمر. وكثرة ما أكلوا مع أنهم لم  
 يكونوا يرمون كل نواة يأكلون تمرتها، بل يلقون بعضاً ويأكلون بعضاً.

هذا إذا كان المعمول غير ظرف ولا جار ومجرور، فإن كان واحداً منهما فإنه يجوز أن يلي كان معمول خبرها باتفاق؛ للتوسع فيهما، نحو: كان عندك خالد مقيماً. وما زال في المسجد علي معتكفاً.

وهذا معنى قوله: (ولا يلي العامل... إلخ) أي: لا يقع معمول الخبر بعد العامل وهو (كان وأخواتها) إلا إذا أتى المعمول ظرفاً أو حرف جر مع مجروره. والقول بالمنع وجيه جداً، لمخالفة هذا الأسلوب للنهج العام الذي تسير عليه الجملة في نظام تكوينها المأثور، وترتيب كلماتها، وهذا ملحوظ في الجمل التي عرضناها.

\* \* \*

١٥٣ - وَمُضْمَرُ الشَّانِ اسْمًا أَتَوْا إِنْ وَقَعَ مُوْهُمُ مَا اسْتَبَانَ أَنَّهُ أَمْتَنَعُ  
هذا البيت على رأي المانعين في الصورتين السابقتين، وهم البصريون، يبين طريقتهما في تأويل ما خالف القاعدة، ومعناه: أنه إذا ورد من كلام العرب ما ظاهره أنه ولي (كان وأخواتها) معمول خبرها كالبيتين السابقين فإنه يُؤوَّلُ على أن في (كان) - مثلاً - ضميراً مستتراً هو ضمير الشأن<sup>(١)</sup>، وهو اسمها، فلم يل المعمول العامل، وإنما ولي العامل اسمه.

تأويل ما  
خالف قاعدة  
المعمول

وهناك تأويلات وتخريجات أخرى، لا تخلو من التكلف، كل ذلك لإدخال الوارد عن العرب تحت القاعدة العامة التي ذكرنا - قبل هذا البيت - ولا داعي لهذه التأويلات والأعاريب المتكلفة، والعربي لا يعرف شيئاً منها، فتحفظ مثل هذه الأمثلة ولا يُقاس عليها؛ لقلتها، ومخالفتها النسق الصحيح الوارد في تركيب الجملة.

\* \* \*

(١) تقدم الكلام على ضمير الشأن في أول «النكرة والمعرفة» في مباحث «الضمير».

١٥٤ - وَقَدْ تَزَادَ (كَانَ) فِي حَشْوٍ كَمَا كَانَ أَصَحَّ عِلْمٌ مَنْ تَقَدَّمَا زيادة (كان)،

تنفرد كان عن باقي أخواتها بأحكام خاصة، والمذكور منها - هنا - أربعة:

الأول: أنها تأتي زائدة، ومعنى زيادتها: أنها غير عاملة، وأن الكلام يستغني عنها ولا ينقص معناه بحذفها<sup>(١)</sup>، وزيادتها لإفادة التوكيد وتقوية الكلام.

وعلى هذا ف(كان) الزائدة غير كان الناقصة وكان التامة.

وشرطوا لزيادتها شرطين:

الأول: أن تكون بصيغة الماضي. وقد وردت زيادتها بلفظ المضارع قليلاً؛ كقول الشاعر:

أَنْتَ تَكُونُ مَاجِدٌ نَبِيلٌ إِذَا تَهَبُّ شَمَالٌ بَلِيلٌ<sup>(٢)</sup>

الثاني: أن تكون بين شيئين متلازمين كالمبتدأ والخبر، نحو: الكتابُ كان مفيداً. أو الفعل والفاعل، نحو: لم يتكلم كان عالمٌ. أو الموصول وصلته، نحو: حضر الذي كان دَعُوتهُ. أو الصفة والموصوف، نحو: ذهبت لزيارة صديقٍ كان مريضٍ. أو ما التعجبية وفعل التعجب، نحو: ما كان أطيَبَ كلامك.

ولا يُقاس على شيء من ذلك، بل هو مقصور على السماع، إلا مع فعل التعجب فالقياس سائغ.

وهذا معنى قوله: (وقد تَزَادَ كان... إلخ) أي: تأتي (كان) زائدة، وزيادتها (في حشو) أي: توسُّط بين شيئين متلازمين، ثم مثل لزيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب. والتقليل في قوله: (وقد تَزَادَ) بالنسبة

(١) لكنها تدل على الزمان الماضي إذا زيدت بلفظ الماضي، ولا سيما إذا كانت زيادتها بين (ما) التعجبية وفعل التعجب.

(٢) شمالٌ: ريح تهب من جهة الشمال. بليلٌ: رطبة ندية. و(نبيل) صفة أو خبر ثان.

إلى عدم زيادتها، فلا ينافي كثرتها في ذاتها<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

١٥٥ - وَيَحْذَرُونَهَا وَيُبْقُونَ الْحَبَرَ وَبَعْدَ (إِنْ) وَ(لَوْ) كَثِيرًا ذَا أَشْتَهَرَ حذف (كان)،

مع اسمها  
الثاني: مما اختصت به كان: جواز حذفها مع اسمها وبقاء خبرها. وهذا الحذف نوعان:

١ - كثير: بعد (إِنْ) و(لَوْ) الشرطيتين.

٢ - قليل: بدونهما.

فمثال الحذف بعد (إِنْ): المرء محاسب على عمله إن خيراً فخير، وإن شراً فشر. (فـ)خيراً خبر لكان المحذوفة مع اسمها و(فـ)خير خبر لمبتدأ محذوف. والتقدير: إن كان عمله خيراً فجزاؤه خير، وإن كان عمله شراً فجزاؤه شر. ومنه قول الشاعر:

قَدْ قِيلَ مَا قِيلَ إِنْ صِدْقًا وَإِنْ كَذِبًا فَمَا اعْتَدَارَكَ مِنْ قَوْلٍ إِذَا قِيلًا  
ومثال الحذف بعد (لَوْ): اقرأ ولو صفحة في اليوم؛ أي: ولو كان المقروء صفحة.

ومنه قوله ﷺ: «بَلِّغُوا عَنِّي وَلَوْ آيَةً»<sup>(٢)</sup>؛ أي: ولو كان المبلغ آية.

ومثال الحذف بدونهما قول بعض العرب: (من لُدَّ شَوْلًا فَلِإِلَى إِتْلَائِهَا)<sup>(٣)</sup>؛ أي: ربيت هذه الناقة من لد كانت شولاً فاستمر ذلك إلى إِتْلَائِهَا. وهذا مقصور على ما ورد، فلا يُقاس عليه لندرته.

(١) وقد ورد عن العرب زيادة بعض أخوات (كان) كأصبح وأمسى. فقالوا في الدنيا: ما أصبح أبـردها وما أمسى أدفاها. وحكم على هذا بالشذوذ فلا يقاس عليه.

(٢) رواه البخاري.

(٣) هذا كلام عربي يجري مجرى المثل. والظاهر أنه في نعت إبل. والشول: هي التي ارتفعت ألبانها وجفت ضروعها. أو أنه مصدر شالت الناقة بذنبها: رفعته للضراب. وحذف نون (للدن) لكثرة الاستعمال. والإتلاء: أن تصير الناقة مُتْلِيَةً. أي: يتلوها ولدها بعد الوضع.

وهذا معنى قوله: (ويحذفونها.. أي: إن العرب تحذف (كان) مع اسمها ويبقون الخبر. ولما نصّر على بقاء الخبر دلّ على أن الاسم حذف معها، وقد اشتهر هذا الحذف بعد (إن) و(لو) الشرطيتين.

\* \* \*

١٥٦ - وَبَعْدَ (أَنْ) تَعْوِيضُ (مَا) عَنْهَا أَرْثَكِبَ كَمَثَلِ: (أَمَا أَنْتَ بَرًّا فَأَقْتَرِبْ) حلف (كان)، وحدها  
الثالث: مما انفردت به (كان): أنها تحذف ويبقى اسمها وخبرها، وذلك بعد (أَنْ) المصدرية في كل موضع أريد فيه تعليل شيء بشيء.

مثال ذلك: أما أنت غنياً فتصدق. والأصل: تصدق لأن كنت غنياً. فقدمت اللام وما بعدها على (تصدق) للاختصاص، ثم حذفت اللام للاختصار والتخفيف فصار: أن كنت غنياً. ثم حذفت (كان) فانفصل الضمير المتصل بها على القاعدة المعروفة، فصار: أن أنت غنياً. ثم أتى بـ(ما) عوضاً عن (كان) ثم أدغمت النون في الميم، فصار: أما أنت غنياً. فـ(أما) عبارة عن (أن) المصدرية المدغمة في (ما) الزائدة النائبة عن (كان) و(أنت) اسم لكان المحذوفة. و(غنياً) خبرها.

وهذا معنى قوله: (وبعد أن تعويض ما... إلخ) أي: وقع في كلام العرب تعويض (ما) عن (كان) بعد حذفها، وذلك بعد (أن) المصدرية. وقوله: (عنها) يفيد أن الاسم والخبر لم يحذفا؛ لأنه لم يذكر عوضاً إلا لكان وحدها.

\* \* \*

١٥٧ - وَمِنْ مُضَارِعٍ لِكَانَ مُنْجَزِمٌ تُحَدِّثُ (نُونٌ)، وَهُوَ حَذَفَ مَا أَلْتَزِمَ حلف النون من مضارع (كان)، وهي  
الرابع: مما اختصت به (كان): جواز حذف لام مضارعها<sup>(١)</sup> وهي النون من (لم يكن)<sup>(٢)</sup> وذلك بأربعة شروط:

(١) لأن (كان) أصلها (كون) على وزن (فعل) فالنون هي لام الكلمة، والمضارع (يكون) على وزن (يَفْعُلُ) وفيه إعلال بالتسكين..

(٢) أصل هذا الفعل بعد الجزم: لم يَكُنْ. فهو مجزوم بالسكون على النون. فالتقى =

١ - أن يكون مجزوماً. فلا حذف في نحو: من تكون له الجائزة؟ لعدم الجزم.

٢ - أن يكون الجزم بالسكون. فلا حذف في نحو: إن أهملت لم تكونوا مستفيدين؛ لأن الجزم ليس بالسكون وإنما بحذف النون.

٣ - ألا يقع بعد النون ضمير نصب. بخلاف قوله ﷺ لعمر ﷺ في شأن ابن صياد: «إن يكن فلن تسلط عليه، وإلا يكن فلا خير لك في قتله»<sup>(١)</sup> فلا يجوز حذف النون، لوقوع الهاء وهي ضمير نصب بعدها.

٤ - ألا يقع بعدها ساكن. بخلاف قولك: لم يكن الجو صحواً. فلا تحذف النون لوقوع الساكن بعدها، وهو (أل) التعريف. وأجازه يونس سيوييه.

والمثال الجامع للشروط: لم يك طالب العلم مقصراً. قال تعالى: ﴿وَلَمْ يَكْ مِنَ الْمُشْرِكِينَ﴾ [النحل: ١٢٠]، وقال تعالى: ﴿وَلَمْ أَلْ بِغِيًّا﴾ [مريم: ٢٠].

ولا فرق في هذا الحذف بين كان الناقصة - كما مثلنا - وبين كان التامة؛ كقوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ وَإِنْ تَكُ حَسَنَةً يُضْعِفْهَا﴾ [النساء: ٤٠] فقد قرأ الحرميان - نافع بن عبد الرحمن المدني وعبد الله بن كثير المكي - برفع (حسنة) وحذف النون. وهذه هي التامة، وقرأ بقية السبعة بالنصب، على أنها ناقصة. والتقدير: وإن تك الذرة حسنة.

وهذا معنى قوله: (ومن مضارع لكان منجزم..). أي: تحذف النون من الفعل المضارع لكان إذا كان مجزوماً. وهذا حذف لم تلتزمه العرب فهو جائز، وهو كثير جداً في كلامهم ثراً وشعراً.

= ساكنان: الواو والنون. فحذفت الواو للتخلص من التقائهما. فصار: لم يكن. ثم حذفت النون تخفيفاً.

(١) الحديث متفق عليه، وقد تقدم عند الكلام على الضمير في باب «النكرة والمعرفة».



## فَصْلٌ

## فِي (مَا) وَ(لَا) وَ(لَاتَ) وَ(إِنْ) الْمُشَبَّهَاتِ بِ(لَيْسَ)

١٥٨ - إِعْمَالَ (لَيْسَ) أَفْعَلْتَ (مَا) دُونَ (إِنْ) مَعَ بَقَا النَّفْيِ وَتَرْتِيبِ زُكْنٍ  
١٥٩ - وَسَبْقِ حَرْفِ جَرٍّ أَوْ ظَرْفِ كَلَمَا بِبَيِّ أَنْتَ مَعْنِيًّا أَجَازَ الْعُلَمَاءِ

عمل (ما)،  
وشروط  
عملها

تقدم في باب (كان وأخواتها) أن نواسخ الابتداء تنقسم إلى أفعال وحروف. وسبق الكلام على (كان وأخواتها) وهي أفعال. وذكر المصنف في هذا الفصل الحروف الأربعة العاملة عمل (كان). وإنما قدمها على أفعال المقاربة؛ لأنها أقوى شبيهاً بباب (كان) من أفعال المقاربة، حيث أشبهت (ليس) في المعنى وهو النفي، والعمل وهو رفع المبتدأ ونصب الخبر. والأحرف الأربعة هي:

١ - ما: وهو حرف يفيد نفي المعنى عن الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق. وبعض العرب كالحجازيين يعملوه. وبعض آخر كبنو تميم، يهمله مع بقاء معناه<sup>(١)</sup>، فالذين يعملونها - وهم الحجازيون - يرفعون بها الاسم وينصبون الخبر، نحو: ما الحقُّ منهزماً، وبلغتهم جاء التنزيل. قال تعالى: ﴿مَا هَذَا بَشَرًا﴾ [يوسف: ٣١]، وقال تعالى: ﴿مَا هُكَ أَهْمَاتِهِمْ﴾ [المجادلة: ٢٢]<sup>(٢)</sup> بكسر التاء، ولا تعمل عندهم إلا بأربعة شروط:

(١) الإهمال هو الموافق للقياس. لعدم اختصاصها بالأسماء. لكن إذا ورد الإعمال في أفصح الكلام فلا قيمة لهذا التعليل.

(٢) هُنَّ: ضمير منفصل مبني على الفتح في محل رفع اسم (ما) أهماتهم: خبر (ما) منصوب وعلامة نصبه الكسرة؛ لأنه جمع مؤنث سالم. والهاء: مضاف إليه، والميم علامة الجمع. وفي القرآن آية ثالثة وهي قوله تعالى: ﴿فَمَا يَنْكُرُونَ لَأَيِّ عَشَّةٍ حَجِيزِينَ﴾ [الحاقة: ٤٧] فإن الظاهر أن ﴿حَجِيزِينَ﴾ خبر (ما) لأنه محط الفائدة. واسمها =

١ - ألا يقترون اسمها ب(إن) الزائدة. فيبعد شبهها ب(ليس)؛ لكون (إن) لا تقترون باسمها، فإن اقترن بطل عملها، نحو: ما إن الحق منهزم.

٢ - ألا ينتقض نفي خبرها ب(ألا) فإن انتقض بطل عملها، نحو: ما دنياك إلا فانية. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا مُحَمَّدٌ إِلَّا رَسُولٌ﴾ [آل عمران: ١٤٤].

فإن انتقض النفي ب(غير) لم يبطل عملها، نحو: ما الظلم غير مرد لصاحبه. بنصب (غير) على أنها خبر ما.

٣ - ألا يتقدم الخبر، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما عيب الفقر. والأصل: ما الفقر عيباً، إلا إن كان الخبر شبه جملة وهو الظرف والجار والمجرور، فإنه يجوز - مع تقدمه - إعمالها وإهمالها، نحو: ما بالآباء فخركم. ونحو: ما عندي كتابك. فعند الإعمال يكون شبه الجملة في محل نصب خبر مقدم ل(ما)، وعند الإهمال يكون في محل رفع خبر المبتدأ.

٤ - ألا يتقدم معمول خبرها على اسمها، فإن تقدم بطل عملها، نحو: ما العاقل مصاحباً الأحق. فتقول: ما الأحق العاقل مصاحباً. برفع (مصاحب) لأنه خبر المبتدأ، فإن كان المعمول شبه جملة جاز الإعمال والإهمال مع تقدمه، نحو: ما في الشر أنت راغباً. وما عندي معروفك ضائعاً. ويجوز: راغب. وضائع.

وإلى هذه الشروط أشار ابن مالك بقوله: (إعمال ليس أعملت ما دون إن) أي: أعملت (ما) عمل (ليس) بشرط ألا توجد بعدها (إن) وهذا الشرط الأول. وإطلاقه الإعمال يوهم أنه متفق عليه عند العرب، مع أنه خاص بالحجازيين، فكان عليه أن ينص على ما يرفع الإيهام، كما جرت

= ﴿يَنْ لَوِي﴾ ويجب أن تعلم أنه لا يظهر كون (ما) حجازية إلا إذا كان خبرها مفرداً، كما في هذه الآيات. فإن جاء جملة فعلية أو جاراً ومجروراً أو زيدت فيه الباء (كما سيأتي) فتستوي في اللغتان، والآيات في هذا كثيرة.

عادته في أبواب أخرى. وكما نص على ذلك في «الكافية»<sup>(١)</sup>.  
 وقوله: (مَعَ بَقَا النِّفْيِ) هذا الشرط الثاني، و(بَقَا) بالقصر للوزن.  
 وقوله: (وَتَرْتِيبُ زُكْنِ) أي: علم مما تقدم في قوله في باب  
 «الابتداء»:

وَالْأَصْلُ فِي الْأَخْبَارِ أَنْ تُؤَخَّرَا .....

وهذا الشرط الثالث. وظاهر كلامه: أنه لا يجوز تقديم الخبر،  
 سواء كان ظرفاً أو جاراً ومجروراً أو غيرهما.

وقوله: (وسبق حرف جر... إلخ) هذا إشارة إلى الشرط الرابع  
 بطريق المفهوم. والمعنى: أجاز العلماء أن المجرور والظرف المعمولين  
 لخبرها يسبقان اسمها وخبرها، ولعل نسبته للعلماء دون العرب إشارة إلى  
 أن سماع مثل ذلك في حكم المعدوم، ثم مثل بقوله: (كما بي أنت  
 معنياً) والأصل: ما أنت معنياً بي. فقدم معمول الخبر وهو الجار  
 والمجرور مع بقاء الخبر مؤخراً عن الاسم. وقوله: (معنياً) وصف من  
 (عني فلان بفلان). بالبناء لما لم يُسمَّ فاعله، إذا اهتم بأمره، وتخصيصه  
 الجواز بالظرف والمجرور يفيد أن غيرهما لا يسبق الاسم والخبر.

\* \* \*

١٦٠ - وَرَفَعَ مَعْطُوفٍ بِ(لَكِنْ) أَوْ بِ(بَلْ) مِنْ بَعْدِ مَنْصُوبٍ بِ(مَا) أَلْزَمَ حَيْثُ حُلَّ  
 العطف بعد  
 خبر (ما)  
 إذا وقع بعد خبر (ما) عاطف فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن يكون هذا العاطف يقتضي الإثبات، مثل: بل، ولكن.  
 فيتعين رفع الاسم الواقع بعده، نحو: ما الإحسان مجهولاً لكن  
 معروف. أو: بل معروف.

وإنما وجب رفع ما بعدهما؛ لأن العطف على نية تكرار العامل،  
 فلو عطف على الخبر المنفي اسم مثبت لزم أن تعمل (ما) في مثبت،  
 وهي لا تعمل إلا في المنفي.

فيكون ما بعدهما خبراً لمبتدأ محذوف؛ أي: لكن هو معروف أو بل هو معروف، وتكون (لكن) حرف ابتداء، لا عاطفة؛ لأنها لا تعطف إلا المفرد، وكذا (بل) وإطلاق العطف روعي فيه الأصل والصورة الظاهرة التي تشبه صورة العطف.

**الحالة الثانية:** أن يكون العاطف غير مقتضٍ للإثبات كالواو والفاء ونحوهما، نحو: ما المُجْدُّ مهملاً ومتأخراً.. فيجوز في المعطوف وجهان: النصب وهو المختار عطفاً على خبر (ما) والرفع على أنه خبر لمبتدأ محذوف.

وهذا معنى قوله: (ورفع معطوف... إلخ) أي: الزم رفع المعطوف بـ(لكن) أو بـ(بل) إذا عطفت على الخبر (ما) المنصوب حيثما وقع في الكلام. وفهم من تخصيصه وجوب الرفع بعد (لكن) أو (بل) أنه لا يلزم بعد غيرهما. بل يجوز النصب، وهو الأحسن.

\* \* \*

١٦١ - وَبَعْدَ (مَا) وَ(لَيْسَ) جَرَّ الْبَاءِ الْخَبَرُ وَبَعْدَ (لَا) وَنَفْيِ (كَانَ) قَدْ يُجَرُّ تَزَادَ (الْبَاءُ) فِي خَبَرِ (مَا) وَيَعُضُّ النَّوَاسِخَ، وَذَلِكَ لِفَرْضِ التَّوَكُّيدِ وَزِيَادَتِهَا قِسْمَانِ:

زيادة الباء في الخبر

**الأول:** زيادة كثيرة: وذلك في خبر (ما وليس) نحو: ما كلُّ غنيٍّ بسعيد، ونحو: ليس الكذاب بمحبوب. قال تعالى: ﴿الَّذِينَ اللَّهُ يَكْفِي عَبْدَهُمْ﴾ [الزمر: ٣٦]<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿الَّذِينَ اللَّهُ يَعْزِيزُ ذِي أُنْفُسِهِمْ﴾ [الزمر: ٣٧]، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلَّامٍ لِلْعَبِيدِ﴾ [فصلت: ٤٦]، وقال تعالى: ﴿وَمَا رَبُّكَ بِظَلِيلٍ عَمَّا تَعْمَلُونَ﴾ [هود: ١٢٣].

فالباء: حرف جر زائد إعراباً مؤكداً معنى. و(غافل) خبر (ما) منصوب

(١) الباء: حرف جر زائد إعراباً مؤكداً معنى. و(كافٍ) خبر (ليس) مجرور لفظاً منصوب محلاً. وفيه ضمير مستتر هو فاعله. و(عبده) مفعول به لاسم الفاعل. والهاء مضاف إليه.

بفتحة مقدرة منع من ظهورها شغل المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ولا تختص زيادة الباء بعد (ما) بكونها حجازية، بل تزداد في خبر التسمية - أيضاً - خلافاً لأبي علي الفارسي في أحد قوله، والزمخشري في «المفصل»، وابن عطية على ما حكاه عنه أبو حيان في «تفسيره»، وذلك لأمرين:

الأول: أن أشعار بني تميم تضمنت دخول الباء على الخبر كثيراً. ومنه قول الفرزدق التميمي وقد أنشده سيويه<sup>(١)</sup>:

لَعَمْرُكَ مَا مَعْنُ بِنَارِكَ حَقُّهُ      وَلَا مُنْسِيَةٌ مَعْنُ وَلَا مُتَيْسِّرٌ<sup>(٢)</sup>

ولو كان دخولها خاصاً بخبر (ما) الحجازية ما وجد في لغة غيرهم.

الثاني: أن الباء إنما دخلت على الخبر بعد (ما) لكونه منفياً لا لكونه خبراً منصوباً. ولذا دخلت في نحو: لم أكن بمقصر - كما سيأتي - لأنه منفي، وامتنعت في نحو: كنت مسافراً؛ لأنه مثبت.

القسم الثاني: زيادة قليلة: وذلك ورد في خبر (لا) العاملة عمل (ليس)؛ كقول سواد بن قارب يخاطب رسول الله ﷺ:

فَكُنْ لِي شَفِيعاً يَوْمَ لَا ذَوْ شَفَاعَةٍ      بِمَعْنٍ قَتِيلًا عَنْ سَوَادِ بْنِ قَارِبٍ<sup>(٣)</sup>

كما ورد في خبر مضارع (كان) المنفي بـ(لم)؛ كقول الشَّنْفَرَى في «لاميته»:

وإِنْ مَدَّتْ الْأَيْدِي إِلَى الزَّادِ لَمْ أَكُنْ      بِأَعَجَلِهِمْ إِذْ أَجَشَّعَ الْقَوْمَ أَعْجَلُ<sup>(٤)</sup>

(١) انظر: «الكتاب» (٦٣/١).

(٢) معن هذا كان رجلاً يداين الناس ويضرب به المثل في شدة التقاضي. فقوله: (منسي) أي: يؤخر المدين بدينه. متيسر: يتساهل مع مدينه.

(٣) قتيلاً: هو الخيط الرقيق في شق النواة. وقوله: (ذو) اسم (لا) العاملة عمل ليس. و(قتيلاً) مفعول لاسم الفاعل.

(٤) أجشع: الجشع - بالتحريك - أشد الطمع. أعجل: صفة مشبهة بمعنى (عجل) وليس أفعل تفضيل؛ لأن القصد نفي العجلة. ولو كان أفعل تفضيل لكان يثبت لنفسه العجلة ولكن غيره أعجل.

وهذا معنى قوله: (وبعد ما وليس... إلخ) أي: جرّ (الباء) الخبر بعد (ما) و(ليس) بكثرة. وقد يجز الخبر بعد (لا) والمضارع المنفي بـ(لم) مِن (كان). وقوله: (قد يُجرّ) للتقليل. وقوله: (البا) يقرأ مقصوراً للضرورة.

\* \* \*

١٦٢ - في التكرّاتِ أَعْمَلْتَ - كَدَلَيْسَ - (لَا) وَكَذَلِكَ (لَا) وَ(إِنْ) ذَا الْعَمَلِ  
١٦٣ - وَمَا لِ(لَا) فِي سَوَى (حِينَ) عَمَلٌ وَخَذَفَ فِي الرُّفْعِ فُشَاً، وَالْعَكْسُ قُلُ  
تقدم أن الحروف العاملة عمل (ليس) أربعة. ومضى الكلام على الأول وهو (ما) وذكر هنا الثلاثة الباقية..

بقية الأحرف  
العاملة عمل  
(ليس)

فالثاني: لا: وهي النافية للواحد، وهي لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي، إلّا إن وجد قرينة تدل على زمن غير الحال. وإعمالها عمل (ليس) مذهب الحجازيين، وبنو تميم يهملونها كما يهملون (ما) وإعمالها مخصوص بالنكرات، نحو: لا نخلة مثمرة.  
ويُشترط لها زيادة على ذلك ما يشترط في عمل (ما) فلا يتقدم خبرها على اسمها، ولا ينتقض نفيها بـ(إلا).

الثالث: إن: وهو لنفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق، ما لم تقم قرينة على غيره، وإعماله وإهماله سيان<sup>(١)</sup>، ولكن الذين يعملونه يشترطون له شروط عمل (ما) كما تقدم، نحو: إن سعيك في الخير ضائعاً. أو ضائع بمعنى: ما سعيك في الخير ضائعاً. ومن إعمالها قول الشاعر:

إِنْ الْمَرْءُ مَيَّنَاً بِأَنْقِضَاءِ حَيَاتِهِ وَلَكِنْ بَأَنْ يُبْعَى عَلَيْهِ فَيُخَذَلَا

ولا عمل لها في قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠]

(١) لكن إذا أهمل جاز دخوله على الجمل الاسمية كقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْكَافِرُونَ إِلَّا فِي غُرُورٍ﴾ [الملك: ٢٠] وعلى الجملة الفعلية كقوله تعالى: ﴿إِنْ يَتُوبَا إِلَى اللَّهِ لَا كُذِبَا﴾ [الكهف: ٥].

لتخلف شرط من شروطها حيث انتقض نفيها بـ ﴿إِلَّا﴾ فـ ﴿الْكَافِرُونَ﴾ مبتدأ، والمجرور بعده خبر.

الرابع: (لات) وهي كلمة واحدة<sup>(١)</sup>، وهي حرف مبني على الفتح، ومعناها نفي معنى الخبر في الزمن الحالي عند الإطلاق. وتعمل عمل (ليس) بشرطين:

١ - أن يكون اسمها وخبرها اسمي زمان؛ كحين، وساعة، ووقت والأول أكثرها.

٢ - أن يحذف أحدهما. والغالب حذف الاسم<sup>(٢)</sup> ومثالها: ندم الطالب المتأخر ولات وقت ندامة؛ أي: لات الوقت وقت ندامة. قال تعالى: ﴿وَلَا تَجِدْ جِئْنَ مَنَاصٍ﴾ [ص: ٣]؛ أي: لات الحين حين مناص، فـ(حين) خبر (لات) منصوب، وعلامة نصبه الفتحة الظاهرة، ومنه قول الشاعر:

نَدِمَ الْبُعَاةُ وَلَا تَ سَاعَةً مَنَدَمَ      وَالْبَغْيُ مَرْزَعٌ مُبْتَغِيهِ وَخِيمٌ<sup>(٤)</sup>  
قال ابن مالك: (في النكِرَاتِ أَعْمَلْتُ كَلَيْسَ لَا... إلخ) أي: أعملت (لا) في النكرات إعمالاً مماثلاً لإعمال ليس. (وقد تلي) أي: تتولى (لات وإن) هذا العمل، وليس (للات) عمل في غير اسم الحين كساعة وزمن. و(حذف ذي الرفع) وهو الاسم (فشا) أي: كثر. (والمعكس قل) أي: حذف ذي النصب، وهو الخبر، قليل في كلام العرب.

(١) خلافاً للرأي القائل إن الأصل (لا) ثم زيدت عليها التاء لتأنيث اللفظ؛ لأن العرب الأوائل نطقوا بها كما نطقوا بـ(لا) فهو حرف مستقل بذاته. استعماله غير استعمال (لا).

(٢) ولا يقال إنه ضمير مستتر؛ لأن الحروف لا يضم فيها.

(٣) الراو واو الحال. والجملة في محل نصب حال من فاعل (فنادوا). والمناص: الفرار والفوت يقال: ناص عن قرنه أي: فرّ وراغ..

(٤) (البغي): مبتدأ أول، و(مرتع مبتغيه) مبتدأ ثان، ومضاف إليه و(وخيم) خبره، والجملة خبر الأول.

## أفْعَالُ الْمُقَارَبَةِ

عملها وشروطها ١٦٤ - كَلَّانَ (كَادَ) وَعَسَى، لَكِنْ نَدَرُ غَيْرُ مُضَارِعٍ لِهَذَيْنِ خَبَرٌ

هذا القسم الثاني من الأفعال الناسخة. وهي ثلاثة أقسام:

الأول: أفعال المقاربة. وهي ما وضع للدلالة على قرب وقوع الخبر. وهي: كاد وقرب وأوشك، نحو: كاد الثمر يطيب.

الثاني: أفعال الرجاء وهي: ما وضع للدلالة على رجاء وقوع الخبر. وهي: عسى<sup>(١)</sup> وحرى واخْلَوْلِقْ، نحو: عسى الأمن أن يدوم.

الثالث: أفعال الشروع. وهي: ما وضع للدلالة على الشروع في الخبر. وهي كثيرة منها: جعل، وطفق، وأخذ، وعلق، وأنشأ، وهب، وشرع، وغيرها، نحو: شرع الخطيب يتكلم.

ولم يرد في القرآن من أفعال هذا الباب إلا كاد (ماضياً ومضارعاً). وعسى، وطفق، كما سيأتي إن شاء الله.

وتسميتها بأفعال المقاربة من باب التغليب. فَعُلِّبَ البعض لشهرته وكثرة وقوعه على الباقي.

فهذه الأفعال المذكورة ترفع المبتدأ ويكون اسماً لها. ويكون خبره خبراً لها في محل نصب، إلا أنه لا يكون في هذا الباب إلا جملة.

(١) تأتي عسى للترجي.. وهو طلب الشيء المحبوب. وتأتي للإشفاق وهو توقع الأمر المخوف.. ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦] قاله أبو حيان في «البحر المحيط». واستعمالها للترجي أكثر من استعمالها للإشفاق في القرآن وفي كلام العرب.



ويشترط في خبر أفعال هذا الباب أن يكون جملة فعلية، فعلها مضارع، كما مرَّ في الأمثلة. وقد جاء ماضياً، كما في صحيح البخاري عن ابن عباس رضي الله عنه أنه قال: (فجعل الرجل إذا لم يستطع أن يخرج أرسل رسولاً لينظر ما هو)<sup>(١)</sup>.

وندر مجيء الخبر اسماً بعد (عسى) و(كاد)؛ كقول الشاعر:

أَكْثَرْتُ فِي الْعَدْلِ مُلْحَاحاً دَائِماً لَا تُكْثِرُنْ إِنِّي صَبِئْتُ صَائِماً<sup>(٢)</sup>

وقوله:

فَأَبْتُ إِلَى فَهْمٍ وَمَا كِدْتُ آتِياً وَكَمْ مِثْلُهَا فَارَقْتُهَا وَهِيَ تَصْفِرُ<sup>(٣)</sup>

وهذا معنى قوله: (ككان كاد... إلخ) أي: إن (كاد) و(عسى) مثل (كان) في العمل وعدم الاستغناء بالمرفوع، لا مطلقاً. بدليل ما بعده. وقد ندر غير المضارع خبراً لهذين. والمعنى: أن مجيء الخبر غير جملة مضارعية نادر وقليل جداً، والمراد بغير المضارع: الاسم، كما تقدم، وإذا كان نادراً فلا تصح محاكاته، بل يقتصر فيه على السماع.

\* \* \*

(١) أي: النداء على الصفا لما نزل قوله تعالى: ﴿وَأَنْذِرْ عَشِيرَتَكَ الْأَقْرَبِينَ﴾ [الشعراء: ٢١٤] صعد النبي ﷺ الصفا ونادى: يا بني فهر... إلخ فقال ابن عباس ذلك. انظر: «فتح الباري» (٥٠١/٨)؛ و(شواهد التوضيح والتصحيح) لابن مالك ص(٧٨). فالخبر جملة (أرسل) و(إذا) منصوبة بجوابها، فهي مؤخرة في التقدير عن العامل، وهو الفعل (أرسل) نقله الصبان عن ابن هشام. وسياق الكلام يقتضي أن يكون الخبر جملة (إذا...).

(٢) العدل: الملامة. ملحاً: حال. من الإلحاح أي: الإكثار، دائماً: صفة له. صائماً: خبر عسى منصوب. وقال ابن هشام: إن (عسى) هنا فعل تام، فاعله تاء المتكلم و(صائماً) خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: إني رجوت أن أكون صائماً على حد قوله ﷺ: «فليلق إني صائم».

(٣) فأبت: رجعت، فهم: قبيلة. تصفر: تتأسف على إفلاتي منها، وقوله: (وكم مثلها) كم: خبرية: بمعنى كثير مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، ومثلها: تمييز مجرور ومضاف إليه: (فارقتها) الجملة خبر المبتدأ (كم).

١٦٥ - وَكَوْنُهُ بِدُونِ (أَنْ) بَعْدَ (عَسَى) نَزَرُ، وَ(كَادَ) الْأَمْرُ فِيهِ عَكْسًا  
لما كان خبر هذه الأفعال جملة فعلية فعلها مضارع. ناسب بيان  
حكم اتصال هذا المضارع بأن المصدرية<sup>(١)</sup>.

حكم اقتران  
الخبر بـ(أَنْ)  
بعد عسى  
وكاد

فذكر ابن مالك هنا أنه يكثر اقتران خبر عسى بـ(أَنْ) ويقل التجرد.  
وقد وردت (عسى) في القرآن في عدة مواضع وخبرها مقترن بـ(أَنْ) قال  
تعالى: ﴿فَمَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢] وقال تعالى: ﴿فَعَسَى رَبِّي  
أَنْ يُؤَيِّنَ خَيْرًا مِنْ جَنَّاتِكَ﴾ [الكهف: ٤٠] ومن التجرد قول الشاعر:

عَسَى الْكَرْبُ الَّذِي أَسْبَبْتُ فِيهِ يَكُونُ وَرَاءَهُ فَرَجٌ قَرِيبٌ

وهذا معنى قوله: (وكونه بدون أَنْ بعد عسى نزر) أي: مجيء  
المضارع بدون (أَنْ) المصدرية بعد عسى (نزر) أي: قليل جدًا.  
وأما (كاد) فهي عكس (عسى) فيكون الكثير في خبرها أن يتجرد  
من (أَنْ) ويقل اقترانه بها.

وقد جاءت (كاد) في القرآن في مواضع كثيرة. ولم يرد خبرها إلا  
مجرداً. قال تعالى: ﴿يَكَادُ الْبَرَقُ يَخْفُفُ أَبْصَرَهُمْ﴾ [البقرة: ٢٠]، وقال  
تعالى: ﴿فَذَبَّحُوا وَمَا كَادُوا يَفْعَلُونَ﴾ [البقرة: ٧١].

ومن اقترانه بـ(أَنْ) قول عمر بن الخطاب رضي الله عنه (ما كدت أن أصلي  
العصر حتى كادت الشمس أن تغرب)<sup>(٢)</sup>.

وقول الشاعر:

(١) إذا قلت: عسى الغني أن يبذل: فـ(أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر خبر  
لـ(عسى) والتقدير: عسى الغني بذه. فيقع اسم المعنى خبراً عن اسم الذات. وهو  
ممنوع غالباً، وللنحاة كلام طويل في تخريج ذلك. خلاصته إما اعتبار (أَنْ) حرف  
نصب غير مصدري تخلصاً من التقدير المذكور. أو اعتبارها مصدرية. والمصدر  
المؤول هو خبر الناسخ، إما على سبيل المبالغة، أو على تقدير مضاف قبله.  
والتقدير: عسى الغني صاحب بذل. ويرى بعض الباحثين أن تكون مصدرية ناصبة  
ويغتنر في هذا الباب الإخبار بالمعنى عن اسم الذات.  
(٢) متفق عليه، وهذا لفظ مسلم.

كادت النفسُ أن تَفِيضَ عليه إذ عَدَا حَشَوُ رِبْطَةٍ وَبُرُودٍ<sup>(١)</sup>  
وهذا معنى قوله: (وكاد الأمر فيه عَكْسًا) أي: إن الأمر بالنسبة  
لاتصال خبر (كاد) بـ(أن) على العكس من (عسى) فيكثر التجرد في خبر كاد،  
والألف في قوله: (عَكْسًا) للإطلاق، وتقدم معناه في شرح مقدمة الناظم.

\* \* \*

حكم اقتران  
الخبر بـ(أن)،  
مع حرى  
واخلولق  
وأوشك

١٦٦ - وَكَدَّ(عَسَى): (حَرَى)، وَلَكِنْ جُعِلَا خَبَرُهَا حَتْمًا بِ(أَنْ) مُتَّصِلًا  
١٦٧ - وَأَلْزَمُوا(أَخْلَوْلَقَ) (أَنْ) مِثْلَ(حَرَى) وَبَعْدَ(أَوْشَكَ) أَتَيْفًا (أَنْ) نَزْرًا  
أي: إن (حرى) مثل (عسى) في الدلالة على الرجاء، نحو: حرى  
الغائب أن يعود. ولكن يجب في خبرها أن يكون متصلًا بـ(أن). ومثلها في  
الوجوب اخلولق، نحو: اخلولق المجاهد في سبيل الله أن ينتصر. وهي  
للرجاء، كما مضى.

وهذا معنى قوله: (والزمووا اخلولق أن مثل حرى) أي: ألزم العرب  
خبر اخلولق (أن) المصدرية مثل (حرى).  
ثم ذكر (أوشك) وأنه يكثر اقتران خبرها بـ(أن)، ويقل التجرد، فمن  
الاقتران قول الشاعر:

ولو سُئِلَ النَّاسُ الثَّرَابَ لَأَوْشَكُوا إِذَا قِيلَ هَاتُوا أَنْ يَمَلُّوا وَيَمْنَعُوا  
ومن التجرد قوله:

يُوشِكُ مَنْ قَرَّ مِنْ مَنِيتِهِ فِي بَعْضِ غِرَائِهِ يُوَافِقُهَا<sup>(٢)</sup>  
وهذا معنى قوله: (وبعد أوشك انتفا أن نَزْرًا) ويُقرأ (انتفا) بالقصر  
للضرورة. والمعنى: أن حذف (أَنْ) بعد «أوشك» (نَزْرًا) أي: قل،  
فيكون عدم الانتفاء هو الكثير. والألف في (جُعِلَا) و(نَزْرًا) للإطلاق.

(١) تفيض: تخرج من الجسد، غذا: صار، ربطة: الملاءة إذا كانت قطعة واحدة.  
برود: جمع برد، نوع من الثياب. وأراد الكفن.

(٢) المنية: الموت، غرائه: جمع غرة - بكسر الغين - وهي الغفلة. يوافقها: يصيبها  
ويقع عليها.

حكم اقتران  
الخبر بـ (أن)  
مع كـ (رب)  
وأفعال  
الشروع

١٦٨ - وَمِثْلُ (كَادَ) فِي الْأَصَحِّ: (كَرَبًا) وَتَرَكُ (أَنْ) مَعَ ذِي الشَّرُوعِ وَجَبَا

١٦٩ - كَلَّ (أَنْشَأَ) السَّائِقُ يَحْدُو (وَطَفِقُ) كَذَا (جَعَلْتُ) وَ (أَخَذْتُ) وَ (عَلِقُ)

أي: إن (كرب) مثل (كاد) فيكون الكثير فيها تجريد خبرها من (أن) المصدرية ويقل اقترانه بها. فمن تجريده قول الشاعر:

كَرَبَ الْقَلْبُ مِنْ جَوَاهُ يَذُوبُ حِينَ قَالَ الْوُشَاةُ هَذَا غَضُوبٌ<sup>(١)</sup>

ومن الاقتران قول الشاعر:

سَقَاهَا ذَوُو الْأَحْلَامِ سَجَلًا عَلَى الظَّمَا وَقَدْ كَرَبَتْ أَغْنَاهَا أَنْ تَقْطَعَا<sup>(٢)</sup>

وهذا معنى قوله: (ومثل كاد في الأصح كربا) أي: إن (كرب) مثل (كاد) في كثرة التجرد - على الأصح - كما أنها مثلها في الدلالة على المقاربة. وهذا هو الأصح فيها، فإن سيوييه لم يذكر فيها إلا التجرد من (أن)<sup>(٣)</sup>، والأصح ما ذكره ابن مالك، بدليل ما تقدم من الشواهد.

ثم ذكر أن ما دل على الشروع في الفعل لا يجوز اقتران خبره بـ (أن) المصدرية؛ لأن هذه الأفعال للحال؛ ولهذا سميت (أفعال

(١) الجوى: شدة ألم الفراق. الوشاة: جمع واش وهو النمام الساعي للإفساد. غضوب: صفة من الغضب يستوي فيها المذكر والمؤنث، كصبور.

(٢) ذو الأحلام: أصحاب العقول، ويرى (ذو الأرحام) وهم الأقارب. سجالاً: السجل: الدلو، ما دام فيه ماء، وجمعه سجال، فإن لم يكن فيه ماء فهو دلو لا غير. والعَرَبُ والدُّنُوبُ مثل السجل. والبيت لأبي زيد الأسلمي في هجاء إبراهيم بن المغيرة والي المدينة من قبل هشام بن عبد الملك، حيث مدحه ولم يعطه شيئاً، والضمير في قوله: (سقاها) يعود إلى العروق المذكورة في أول القصيدة:

مدحت عروفاً للندى مضت الثرى حديثاً، فلم تهتم بأن تترعرعا  
والمعنى: أن الذين مدحتهم فلم أحظ منهم بشيء كانوا في شدة ويؤس تكاد  
أغناقهم تنقطع من الحاجة، فأنقذهم أصحاب العقول، فسقوهم سجال الكرم،  
وأجزلوا لهم العطاء. يريد أنهم حديثو عهد بنعمة، لكنهم لا يجودون مع وجود  
الخير.

(٣) انظر: «الكتاب» (١٥٩/٣).

الشروع) و(أن) للاستقبال، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَطَفِقًا يَخْصِفَانِ عَلَيْهِمَا مِنْ وَرَقِ الْجَنْثِ﴾ [الأعراف: ٢٢] وقول الشاعر:

أَرَاكَ عَلِقْتَ تَظْلِمَ مَنْ أَجْرْنَا      وَظَلُمَ الْجَارِ إِذْ لَأَلِ الْمُجْبِرِ

وقول ابن مالك: (أنشأ السائق يحدو) يقال: حدا الإبل، وحدا بها يحدو حدواً وحِداً: زجرها خلفها وساقها. وقال الجوهري: الحدو: «سوق الإبل والغناء لها».

\* \* \*

ما يتصرف من  
هذه الأفعال

١٧٠ - وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ (أَوْشَكَا)      وَ(كَادَ) لَا غَيْرُ، وَزَادُوا (مُوشِكَا)

أفعال هذا الباب لا تتصرف، فلا يأتي منها إلا الماضي. إلا خمسة أفعال:

الأول: كاد. فقد ورد لها مضارع؛ كقوله تعالى: ﴿يَكَادُ زَيْتُهَا يُضَيُّءُ﴾ [النور: ٣٥]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا أَخْرَجَ يَكْدُ لَوْ يَكْدُ بَرَهًا﴾ [النور: ٤٠]. وورد لها اسم فاعل؛ كقول الشاعر:

أَمُوتُ أَسَى يَوْمَ الرَّجَامِ وَإِنِّي      يَقِينًا لَرَهْنٍ بِالذِّي أَنَا كَائِدٌ<sup>(١)</sup>

أي: أنا كائد ألقاه وأجازى به. فاسم (كائد) ضمير مستتر. وجملة (ألقاه) المحذوفة خبر له.

ولم يذكر هذا ابن مالك في «الألفية»، وإنما ذكره في «الكافية» حيث قال:

وَأَسْتَعْمَلُوا مُضَارِعًا لِـ (أَوْشَكَا)      وَكَادَ وَاحْفَظْ كَائِدًا وَمُوشِكَا

وكأن الناظم ارتاب في الشاهد المذكور فأسقط لفظة (كائد) من بيت «الألفية»، فإنه روي بالباء (أنا كابد) من المكابدة، وهي الاجتهاد في العمل. ورجح هذا ابن هشام في «أوضح المسالك»، ورجع عنه في

(١) الأسى: الحزن وشدة الألم. والرجام: اسم موضع. رهن: مرهون. و(أسى) مفعول لأجله (يقيناً) مفعول مطلق لفعل محذوف أي: أوقن يقيناً.

«تخليص الشواهد وتلخيص الفوائد» مرجحاً أن الصحيح في البيت هو ما ذكره ابن مالك في «الكافية»<sup>(١)</sup>.

الثاني: أوشك. فقد ورد لها مضارع كما في قوله ﷺ: «يوشك القرات أن يخبر عن كنز من ذهب، فمن حضر فلا يأخذ منه شيئاً»<sup>(٢)</sup>.

ومثله الشاهد المتقدم: (يوشك من فر من منيته) وقد كثر استعمال المضارع من (أوشك) في الأحاديث وفي أشعار العرب، وقل استعمال الماضي، وتقدم له شاهد. كما ورد اسم الفاعل في قول الشاعر:

فَمُوشِكَةُ أَرْضُنَا أَنْ نَعُودَ      خِلَافَ الْأُنَيْسِ وَحُوشًا يَبَابًا<sup>(٣)</sup>

ف(موشكة) خبر مقدم. وفيه ضمير مستتر هو اسمه. و(أرضنا) مبتدأ مؤخر و(أن تعود) خبر (موشكة) أي: أرضنا موشكة أن تعود..

الثالث: عسى. فقد حكى صاحب «الإنصاف في مسائل الخلاف» المضارع منه واسم الفاعل. قالوا: عسى يعسى، أو يعسو فهو عاسي<sup>(٤)</sup>.

الرابع: طفق. فقد قال الجوهري: (طَفِقَ يفعل كذا يَطْفُقُ طَفْقًا؛ أي: جعل يفعل. قال الأخفش: وبعضهم يقول: طَفَّقَ - بالفتح - يَطْفِقُ طَفُوقًا)<sup>(٥)</sup>. اه. فهذا يدل على مجيء المضارع والمصدر من طفق.

الخامس: جعل. فقد حكى الكسائي مضارعه، فقال: (إن البعير ليهرم حتى يجعل إذا شرب الماء مَجَّه).

وقد اقتصر ابن مالك على (كاد وأوشك) فقال: (واستعملوا

(١) انظر: «شرح الكافية الشافية» لابن مالك (١/٤٥٧)، و«تخليص الشواهد» ص (٣٤١).

(٢) الحديث متفق عليه، وإنما نهي عن الأخذ لما ينشأ عن ذلك من الفتنة والقتال، كما تفيد رواية مسلم، انظر: (فتح الباري ١٣/٨١).

(٣) خلاف الأنيس: أي بعد الموائس، وهو منصوب على الظرفية. وحوشاً: قفراً خالياً. يباباً: ليس فيها أحد، وقيل: خراباً.

(٤) عزاه إليه ابن عقيل (١/٣٤٠)، وانظر: «تهذيب اللغة» للأزهري (٣/٨٦).

(٥) «الصحاح» (٤/١٥١٧).

مضارعاً لأوشك... إلخ) أي: إن العرب استعملت المضارع من أوشك وكاد لا غير، كما استعملوا اسم الفاعل من أوشك قليلاً. وما ذكره ابن مالك من هذه الثلاثة هو المشهور. وأما تصاريف الأفعال الأخرى التي ذكرنا فهي نادرة، ولم أر لها شاهداً.

\* \* \*

١٧١ - بَعْدَ (عَسَى) (أَخْلَوْلَى) (أَوْشَكَ) قَدْ يَرُدُّ غِنَى بِ(أَنْ يَفْعَلَ) عَنْ ثَانٍ فُقِدَ ما تختص به عسى وأخلولق وأوشك وهي: عسى، أوشك، أخلولق.

أما الناقصة فقد ذكرناها، ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿فَعَسَى اللَّهُ أَنْ يَأْتِيَنَّ بِالْفَتْحِ﴾ [المائدة: ٥٢].

وأما التامة فهي التي تكتفي بالمرفوع. وذلك بأن تسند إلى (أَنْ) والفعل) ويكون في تأويل مصدر فاعلاً لها. ومثال ذلك أن تقول للمريض: عسى أن تبرا. ومنه قوله تعالى: ﴿وَعَسَى أَنْ تَكْرَهُوا شَيْئًا وَهُوَ خَيْرٌ لَكُمْ وَعَسَى أَنْ تُحِبُّوا شَيْئًا وَهُوَ شَرٌّ لَكُمْ﴾ [البقرة: ٢١٦].

هذا إذا لم يل الفعل الذي بعد (أَنْ) اسم ظاهر يصح رفعه به. فإن وليه، نحو: عسى أن ينتصر المجاهد. فهي محتملة للتمام والنقصان. فإن قدرنا (عسى) مسندة إلى (أَنْ والفعل) وما بعد الفعل مرفوع به فهي تامة، وإن قدرنا ما بعد الفعل اسماً لعسى مؤخراً، وأن والفعل خبرها مقدماً، وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم عسى، وجاز عوده عليه - وإن تأخر - لأنه مقدم في الرتبة، فهي على هذا التقدير ناقصة<sup>(١)</sup>. ومنه قوله تعالى: ﴿عَسَى أَنْ يَبْعَثَكَ رَبُّكَ مَقَامًا مَحْمُودًا﴾<sup>(٢)</sup> [الإسراء: ٧٩].

(١) هذا على رأي من يجيز توسط خبرها. والأول على رأي من يمنع تقدم الخبر على الاسم أي توسطه.

(٢) (مقاماً) منصوب على الظرفية، وقيل: مفعول مطلق ناب عن المصدر مثل: قعدت =

ولا يظهر الفرق بين التقديرين إلا في الثنية والجمع إذ يبرز الضمير المستتر في الفعل في حالة النقصان. ولا ضمير أصلاً في حال التمام. فتقول على النقصان: عسى أن ينتصروا المجاهدان. وعسى أن ينتصروا المجاهدون، فالضمير فاعل، والاسم بعده مرفوع بـ(عسى) وتقول على التمام: عسى أن ينتصر المجاهدان. وعسى أن ينتصر المجاهدون. وهذا معنى قوله: (بعد عسى اخلولق... إلخ) أي: قد يرد الاستغناء بأن والفعل عن الخبر وتكون تامة.

وقوله: (أوشك قد يرد) تقرأ بتسكين الكاف للوزن، ثم تدغم في القاف فتصير قافاً مشددة. وقد للتحقيق لا للتقليل لكثرة ورود ذلك، ولا يراد (بأن يفعل) ذات اللفظ. وإنما المقصود ما هو على صياغتها ونمطها.

وقوله: (غنى) أي: استغناء.

وقوله: (عن ثاني) أي: الخبر.

\* \* \*

١٧٢ - وَجَرَّدُنْ (عَسَى) أَوْ أَرْفَعْ مُضْمَرًا بِهَا إِذَا أَسَمَ قَبْلَهَا قَدْ ذُكِرَا ما يخص به عسى

اختصت (عسى) من بين أفعال هذا الباب بأنها إذا تقدم عليها اسم وتأخر عنها (أن والفعل) جاز أن يقدر فيها ضمير يعود على الاسم السابق، فتكون ناقصة، والضمير اسمها، والمصدر المؤول خبرها. وجاز أن تقدر خالية من الضمير فتكون تامة، رافعة للمصدر المؤول مستغنى به عن الخبر.

= جلوساً. وقيل حال، وعلى هذه الأوجه تكون (عسى) تامة. و(ربك) فاعل بيعت، إذ لو كانت ناقصة لحصل الفصل باسمها المؤخر (ربك) بين الصلة (بيعتك) ومعمولها (مقاماً) لأنه على هذه الأوجه معمول له. والفصل أجني، وأما على التمام فليس الفاصل أجنيّاً. وقيل: (مقاماً) مصدر منصوب بفعل محذوف أي: فتقوم مقاماً. وعلى هذا يجوز اعتبار (عسى) تامة أو ناقصة لأن (مقاماً) معمول لغير الصلة.



نحو: المريض عسى أن يبرأ. ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ تَابَ وَآمَنَ وَعَمِلَ صَالِحًا فَغُفِرَ لَهُ إِنَّهُ يَكُونُ مِنَ الْمُفْلِحِينَ﴾ [القصص: ٦٧] فإذا قدر في (عسى) ضمير يعود على (من) فهي ناقصة، وإلا فهي تامة، والمصدر المؤول من (أن يكون) فاعلها.

ويظهر أثر التقديرين في التثنية والجمع. فتقول على تقدير الضمير باعتبارها ناقصة: المحمدان عسوا أن يستقيما. والمحمدون عسوا أن يستقيموا. فيبرز الضمير المستتر في (عسى) في حال الأفراد. وعلى عدم التقدير باعتبارها تامة، تقول: المحمدان عسى أن يستقيما. والمحمدون عسى أن يستقيموا.

وعدم تقدير الضمير فيها هو الأفصح؛ لأنه ورد في القرآن. قال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا لَا يَسْخَرْ قَوْمٌ مِنْ قَوْمٍ عَسَى أَنْ يَكُونُوا خَيْرًا مِنْهُمْ وَلَا نِسَاءٌ مِنْ نِسَاءِ عَسَى أَنْ يَكُنَّ خَيْرًا مِنْهُنَّ﴾ [الحجرات: ١١] فقد جاءت (عسى) في الموضوعين خالية من الضمير. ولو أضمر فيها لقال: عسوا أن يكونوا. وعسين أن يكن.

وهذا معنى قوله: (وجردن عسى... إلخ) أي: جردن (عسى) من الضمير واعتبرها تامة أو ارفع الضمير بها على أنه اسمها وتكون ناقصة. وذلك إذا ذكر قبلها اسم.

\* \* \*

١٧٣- وَالْفَتْحُ وَالْكَسْرُ أَجْزُ فِي السَّيْنِ مِنْ نَحْوِ: (عَسَيْتُ) وَأَنْتَقَا الْفَتْحِ زُكْنِ مِنْ أَحْوَالِ (عسى) أنه يجوز فتح سينها وكسرها إذا أسندت إلى أحد الضمائر الثلاثة وهي: التاء، والنون، ونا الفاعلين. والفتح هو المختار لخفته؛ ولأنه اللغة المشهورة؛ ولعدم مخالفة (عسى) المسندة إلى الضمير (عسى) المسندة إلى الظاهر.

ومثال ذلك قوله تعالى: ﴿قَالَ هَلْ عَسَيْتُمْ إِنْ كُنْتُمْ عَلَيَّ كُفْرًا

حركة السين  
من عسى،  
المسندة  
للضمير

أَفْتَالُ أَلَا تُقَاتِلُوا ﴿البقرة: ٢٤٦﴾<sup>(١)</sup> فقد قرأ نافع المدني بكسر السين. وقرأ الباقون من السبعة بالفتح. وقد نقل ابن مالك في «شرح الكافية» أن العرب اتفقت على فتح السين من (عسى) إذا لم يتصل بتاء الضمير ونونيه.

وهذا معنى قوله: (والفتح والكسر أجز... إلخ) أي: أجز الفتح والكسر في السين من (عسى) المتصلة بتاء المتكلم أو المخاطب، نحو: عسيتُ<sup>(٢)</sup> (وانتقا الفتح زُكن) أي: عُلِمَ اختيار الفتح عن العرب وأنه أحسن من الكسر؛ لما ذكرناه.



(١) معنى الآية: هل من احتمال في أنكم لن تقاتلوا عدوكم إذا ما فرض عليكم قتاله؟ والمقصود أنه أدخل (هل) على فعل التوقع مستفهما عما هو متوقع عنده. وخبر (عسى) قوله: (ألا تقاتلوا).

(٢) أما إذا اتصل بها ضمير نصب نحو (عساني أزوركهم) و(عساكم طيبون) فهي حرف للرجاء بمعنى (لعل) وتعمل عملها، فالضمير في محل نصب اسمها، وما بعده خبر مرفوع أو في محل رفع، وهذا قول سيبويه.

## إِنَّ وَأَخَوَاتَهَا

عمل إن،  
وأخواتها

١٧٤ - لَإِنَّ (أَنَّ) (لَبِتْ) (لَكِنْ) (لَعَلَّ) (كَأَنَّ) عَكْسُ مَا لِكَانَ مِنْ عَمَلٍ  
١٧٥ - كَإِنَّ زَيْدًا عَالِمٌ بِأَنِّي كُفَّاءُ، وَلَكِنَّ أَبْنَتَهُ ذُو ضِغْنٍ

هذا هو القسم الثاني من الحروف الناسخة للابتداء. وهو (إن) وأخواتها) وقد ذكر ابن مالك منها ستة: وهي: إنَّ، وأنَّ، وليت، ولكن، ولعل، وكأن.

وهي تنصب المبتدأ ويكون اسماً لها. وترفع الخبر ويكون خبراً لها. ولكل حرف منها معنى خاص يغلب فيه. فالغالب في (إنَّ، وأنَّ) التوكيد؛ أي: توكيد نسبة الخبر للمبتدأ، ورفع الشك عنها، نحو: إن القناعة كنز. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ عَفْوٌ رَحِيمٌ﴾ [البقرة: ١٧٣].

ومعنى (ليت) التمني، وهو طلب الشيء المحبوب الذي لا يرجى حصوله إما لكونه مستحيلاً وإما لكونه بعيد المنال. فالأول نحو: ليت الشباب يرجع. قال تعالى: ﴿يَوْمَ يَنْظُرُ الْمَرْءُ مَا قَدَّمَتْ يَدَاهُ وَيَقُولُ الْكَافِرُ يَلَيْتَنِي كُنْتُ ثَرِيًّا﴾ [النبا: ٤٠]. والثاني كقول منقطع الرجاء: ليت لي مالا فأحج منه، وكقوله تعالى: ﴿قَالَ الَّذِي يُلْمِذُونَ الْحَيَاةَ الدُّنْيَا بَلِيتَ لَنَا بَلَلًا مَّا أَوقَعْتُمْ بَوْرًا﴾ [الفصل: ٧٩].

ومعنى (لعل) (لعل): الترجي والإشفاق. والترجي طلب الشيء المحبوب الذي يرجى حصوله، نحو: لعل المجاهدين ينتصرون. قال تعالى: ﴿وَأَتَّقُوا اللَّهَ لَعَلَّكُمْ تُفْلِحُونَ﴾ [البقرة: ١٨٩] والإشفاق هو توقع الأمر المخوف، نحو: لعل العدو قادم. قال تعالى: ﴿لَعَلَّ السَّاعَةَ قَرِيبٌ﴾ [الشورى: ١٧].

ومعنى (لكن)<sup>(١)</sup> الاستدراك. وهو تعقيب الكلام بنفي ما يتوهم ثبوته، نحو: الإخوان كثيرون، ولكن الأوفياء قليلون. أو إثبات ما يتوهم نفيه، نحو: الكتاب رخيص لكن نفعه عظيم.

ومعنى (كأن) التشبيه، نحو: كأن المعلمين آباء. قال تعالى:

﴿كَأَنَّهُمْ حُمُرٌ مُّسْتَنَفِرَةٌ﴾ [المدثر: ٥٠].

قال ابن مالك: (لِإِنَّ أَنْ... إلخ) أي: عكس ما ثبت لكان من العمل ثابت لأن وأن وليت ولكن ولعل وكان. ثم ذكر أمثلة. وقوله: (ذو ضغن) أي: حقد.

\* \* \*

١٧٦ - وَرَاعِ ذَا التَّرْتِيبِ إِلَّا فِي الَّذِي كَدَلَيْتَ فِيهَا - أَوْ هُنَا - فَعَيَّرَ الْبَلَدِي

خبر هذه النواسخ نوعان:

تقديم الخبر  
في هذا الباب

الأول: أن يكون مفرداً أو جملة. وهذا لا يجوز تقديمه على الاسم. ولو قدم لبطل عملها. وفسد الأسلوب. مثال المفرد: إن الحياة جهاد. ومثال الجملة: إن الإسلام آدابه عالية.

الثاني: أن يكون شبه جملة (وهو الظرف والمجرور) وله من حيث تقدمه على الاسم ثلاث حالات:

الأولى: وجوب تقديمه على الاسم إذا وجد ما يوجب التقديم، نحو: إن في الفصل طلابه. فيجب تقديم الخبر (في الفصل) لأن في الاسم (طلاب) ضميراً يعود على بعض الخبر. فلو أُخِزَّ الخبر لعاد

(١) وقعت (لكن) في القرآن الكريم في مثل قوله تعالى: ﴿لَكِنَّا هُوَ اللَّهُ رَبِّي﴾ [الكهف: ٣٨] وتقدير الكلام: لكن (بسكون النون) أنا هو الله ربي، فحذفت الهمزة تخفيفاً، وأدغمت النون في النون، فصارت (لكنّا) بنون مشددة بعدها ألف. فلا (أنا) مبتدأ أول و(هو) مبتدأ ثان (الله) مبتدأ ثالث (ربي) خبره. والجملة خبر الثاني. والجملة خبر الأول. والرباط هو الياء العائدة على المبتدأ الأول، وقد أجمع القراء على إثبات الألف في حال الوقف.

وأما في الوصل فقرأ ابن عامر بالألف. وحذفها الباقون.

الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع هنا. ومن أمثلة وجوب التقديم قوله تعالى: ﴿إِنَّ لَدَيْنَا أَنْكَالًا وَجَحِيمًا<sup>(١)</sup>﴾ [المزمل: ١٢] فيلزم تقدم الخبر (لدينا) لأن الاسم نكرة، ولا مسوغ له إلا تقدم الخبر. وكذا قوله تعالى: ﴿كَانَ فِي أَذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: ٧].

الثانية: وجوب تأخيرها إذا وجد مانع من التقديم، نحو: إن السعادة لفي العمل الصالح. فلا يجوز تقديم الخبر هنا؛ لوجود لام الابتداء. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الانفطار: ١٣].

الثالثة: جواز الوجهين فيما عدا ذلك، نحو: إن العز في طاعة الله. وهذا معنى قوله: (وراع ذا الترتيب... إلخ) أي: راع هذا الترتيب المعلوم من الأمثلة في البيت قبله في كل تركيب. إلا في التركيب الذي يكون فيه الخبر ظرفاً، نحو: ليت هنا غير البذي. أو مجروراً، نحو: ليت فيها غير البذي. فلا يلزم مراعاة هذا الترتيب، و(البذي) هو الفاحش في نطقه.

أما معمول الخبر فإن كان غير ظرف ولا جار ومجرور لم يجز تقديمه على الاسم، نحو: إن خالدًا مستعيرٌ كتابك. وإن كان أحدهما فالظاهر الجواز للتوسع فيهما، نحو: لعل جابراً جالس في المسجد، ليت طارقاً مقيم عندنا. فيجوز تقديم الظرف والمجرور على اسم الناسخ، وقد جاء عن العرب كما في قول الشاعر:

فَلَا تُلْحَنِي فِيهَا فَإِنَّ بِحُبِّهَا      أَخَاكَ مُصَابَ الْقَلْبِ بِجَمِّ بِلَابِلُهُ<sup>(٢)</sup>

فقدم الشاعر معمول الخبر (بحبها) وهو جار ومجرور على الاسم (أخاك) والخبر (مصاب القلب).

(١) إن: حرف مشبه بالفعل يفيد التوكيد ينصب الاسم ويرفع الخبر، لدينا: لدى ظرف مكان منصوب بالفتحة المقدرة على الألف المتقلبة (ياء) وهو مضاف، و(نا) مضاف إليه، وشبه الجملة خبر مقدم (أنكالا) اسم إن مؤخر (وجحيماً) معطوف عليه.

(٢) لا تلحني: أي لا تلمني. جم: كثير، بلابله: جمع بلبال وهو الحزن واشتغال البال. و(جم) خبر ثان (بلابله) فاعل لجم، والهاء مضاف إليه.

وجوب فتح  
همزة (إن)

١٧٧ - وَهَمْزَ إِنَّ أَفْتَحَ لِسَدَّ مَصْدَرٍ مَسَدَّهَا، وَفِي سَوَى ذَاكَ أَكْسِرَ  
همزة (إن) لها ثلاثة أحوال: وجوب الفتح، وجوب الكسر،  
وجواز الوجهين.

والقاعدة في هذه المسألة: أن كل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن)  
إلى مصدر؛ أي: مفرد. ولا يجوز في صناعة الإعراب أن يكون جملة  
فإن الهمزة تفتح، وكل موضع يحتاج فيه ما قبل (إن) إلى جملة ولا  
يجوز في صناعة الإعراب أن يكون مصدرًا؛ أي: مفردًا. فإن الهمزة  
تكسر. وكل موضع يصح فيه الوجهان فإن الهمزة يجوز فتحها وكسرها.  
والآن نفصل ذلك فنقول.

### الحالة الأولى: وجوب الفتح.

وذلك إذا وجب تقديرها مع اسمها وخبرها بمصدر؛ لكون المقام  
يستدعي ذلك، كأن تكون في موضع رفع فاعل، نحو: سرتي أنك  
مواظب على الصف الأول؛ أي: سرتي مواظبتك. قال تعالى: ﴿أَوَلَمْ  
يَكْفِهِمْ أَنَّا أَنزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ﴾ [العنكبوت: ٥١] أي: إنزالنا؛ لأن  
الفاعل لا يكون إلا مفردًا. أو تكون في موضع رفع نائب فاعل، نحو:  
كُتِبَ إِلَيَّ أنك حاضر؛ أي: حضورك. قال تعالى: ﴿قُلْ أُوحِيَ إِلَيَّ أَنَّهُ  
أَسْمَعَ نَفَرٍ مِّنَ الْجِنِّ﴾ [الجن: ١] أي: استماع. أو مبتدأ، نحو: من  
حرصك أنك حضرت متقدمًا؛ أي: حضورك متقدمًا. قال تعالى: ﴿وَمِنَ  
ءَايَاتِهِ أَنَّهُ تَرَىٰ أَرْضَ خَافِئَةٍ﴾ [فصلت: ٣٩] أي: رؤيتك. أو تكون في  
محل نصب مفعول به، نحو: عرفت أن العلم نافع؛ أي: نفع العلم.

(١) أو لم: اعلم أن همزة الاستفهام تدخل على ثلاثة من حروف العطف وهي:  
(الواو - ثم - الفاء) والأحسن أن تكون هذه الحروف بعد الهمزة للاستئناف. وما  
بعدها جملة مستأنفة. وهذا أبعد من التكلف والقول بالتقدير أو التقديم والتأخير.  
ولنا عودة - إن شاء الله - لهذه المسألة في باب «عطف النسق». والمقصود هنا ما  
يتعلق بالآية الكريمة.

قال تعالى: ﴿وَكَيْفَ<sup>(١)</sup> أَخَافُ مَا أَشْرَكْتُمْ وَلَا تَخَافُونَ أَنَّكُمْ أَشْرَكْتُمْ بِاللَّهِ﴾ [الأنعام: ٨١] أي: إشراككم، أو في موضع جر، نحو: فرحت بأن جارنا مواظب على الصلاة. قال تعالى: ﴿ذَلِكَ بِأَنَّ اللَّهَ هُوَ الْحَقُّ﴾ [الحج: ٦] أي: أحقيقته. إلى غير ذلك مما يدخل تحت الضابط المذكور. واعلم أن هذا المصدر المؤول هو مصدر خبر (إن) مضافاً إلى اسمها إن كان مشتقاً؛ كالفعل، كما تقدم في الآيات، أو الوصف، نحو: سرتني أنك مخلص؛ أي: إخلاصك، وإن كان خبرها جامداً أو ظرفاً فالمصدر المقدر هو (الكون) مضافاً إلى اسمها، نحو: سرتني أنك في الدار؛ أي: كونك في الدار. ونحو: سرتني أنك رجل؛ أي: كونك رجلاً. وهذا معنى قوله: (وهمز إن افتح... إلخ) أي: افتح همزة (إن) إذا كان المصدر يسد مسدها؛ أي: يقوم مقامها في الصناعة الإعرابية. واكسر الهمزة فيما سوى ذلك.

\* \* \*

١٧٨ - فَأَكْسِرُ فِي الْإِبْتِدَاءِ، وَفِي بَدْءِ صَلَهِ وَحَيْثُ (إِنْ) لِيَجْمِينَ مُكْجِمَةً  
١٧٩ - أَوْ حَكَيْتُ بِالْقَوْلِ، أَوْ حَلَّتْ مَحَلٌّ حَالٍ كَزُرْتُهُ وَإِنِّي ذُو أَمَلٍ  
١٨٠ - وَكَسَرُوا مِنْ بَعْدِ فِعْلٍ عَلَّقًا بِاللَّامِ كَلَا أَعْلَمُ إِنَّهُ لَذُو نَفَى

وجوب كسر  
همزة (إن)

الحالة الثانية: من أحوال همزة (إن) وجوب الكسر، وضابط ذلك إذا لم يمكن تأويلها بمصدر، بأن كان السياق يستدعي جملة. وهذا يقع في ستة مواضع:

١ - أن تقع (إن) في ابتداء الكلام، سواء كان الابتداء حقيقياً، نحو: إن الرجوع إلى الحق فضيلة. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْأَبْرَارَ لَفِي نَعِيمٍ﴾ [الأنفطار: ١٣]. أو حكماً كالواقعة بعد (ألا)<sup>(٢)</sup> كقوله تعالى: ﴿أَلَا إِنَّهُمْ

(١) كيف: حال. و(ما) اسم موصول بمعنى (الذي) أو مصدرية.

(٢) (ألا) حرف للتنبيه والاستفتاح لا يعمل شيئاً ولا محل له من الإعراب. ويدخل على الجملة الاسمية والفعلية. ويفيد التوكيد.

هُمُ الْمُفْسِدُونَ ﴿البقرة: ١٢﴾ أو بعد (كلا) كقوله تعالى: ﴿كَلَّا<sup>(١)</sup> إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ﴿١﴾﴾ [العلق: ٦].

٢ - أن تقع في صدر صلة الموصول بحيث لا يسبقها شيء، نحو: حضر الذي إنه يفيد الناس. قال تعالى: ﴿وَأَيُّنَهُ مِنَ الْكُفُورِ مَا إِنَّ مَفَاحِمَهُ لَسَتْ﴾ [القصاص: ٧٦] فإن وقعت في حشو الصلة فتحت، نحو: جاء الذي عندي أنه فاضل.

٣ - أن تقع جواباً للقسم، وقد حذف فعل القسم، سواء ذكرت اللام في خبرها، نحو: والله إن الصدق لنافع. قال تعالى: ﴿وَالْعَصْرِ ﴿١﴾ إِنَّ الْإِنْسَانَ لِرَبِّهِ لَكَنُفٍ ﴿٢﴾﴾ [العصر: ١ - ٢] أو لم تذكر، نحو: والله إن الصدق نافع، قال تعالى: ﴿حَمَّ<sup>(٢)</sup>﴾ [الدخان: ١ - ٣].

فإن ذكر فعل القسم كُسرت بشرط وجود اللام، نحو: أحلف بالله إن التحيل على الربا لمحرم. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَحْلِفُونَ بِاللَّهِ لَئِمْ لَمْ يَمْنِكُمْ﴾ [التوبة: ٥٦]. وإن لم توجد اللام جاز الوجهان - الفتح والكسر - كما سيأتي إن شاء الله.

٤ - أن تقع في صدر جملة محكية بالقول (لأن المحكي بالقول لا يكون إلا جملة في الأغلب)<sup>(٣)</sup> بشرط ألا يكون القول بمعنى (الظن)، كقوله تعالى: ﴿قَالَ إِنِّي عَبْدُ اللَّهِ﴾ [مريم: ٣٠]، ومنه: قال رسول الله ﷺ: «إن خيركم أحسنكم قضاء»<sup>(٤)</sup>.

(١) (كلا) بمعنى: حقاً أو بمعنى (ألا) ولهذا لا يوقف عليه، بل يتبدأ بها، وتوصل بما بعدها. وقد تأتي بمعنى (لا) وتفيد الرد والإنكار وردع المخاطب. وقد تكون لمجرد النفي، ويمكن مراجعة رسالة مكي بن أبي طالب في هذا الموضوع (أن رآه) مفعول لأجله؛ أي: يطغى لذلك.

(٢) حم: خبر لمبتدأ محذوف تقديره: هذه حم. مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها حركة الحكاية (الأداء).

(٣) سأذكر توضيح ذلك في آخر باب (ظن) إن شاء الله.

(٤) رواه البخاري ومسلم.



فإن كان القول بمعنى الظن فتحت الهمزة، نحو: أتقول المراصد:  
أن الجو بارد غدا؟ أي: أنظن. وإنما فتحت؛ لأن القول بمعنى الظن  
ينصب مفعولين<sup>(١)</sup>.

٥ - أن تقع في أول جملة الحال، نحو: زرت علياً وإني مسرور  
بزيارته. ومنه قوله تعالى: ﴿كَمَا أَخْرَجَكَ رَبُّكَ مِنْ بَيْتِكَ بِالْحَقِّ وَإِنَّ فَرِيقًا مِّنَ  
الْمُؤْمِنِينَ لَكَاذِبُونَ﴾ [الأنفال: ٥] فالواو للحال، والجملة بعدها في  
محل نصب حال.

٦ - أن تقع بعد فعل من أفعال القلوب. وقد عُلِّقَ<sup>(٢)</sup> عن العمل  
بسبب وجود لام الابتداء في خبرها، نحو: علمت إن الإسراف لمحرّم.  
قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ إِنَّكَ لَرَسُولُهُ﴾ [المنافقون: ١].

فإن لم تكن اللام في خبرها فتحت أو كسرت، نحو: علمت أن  
المصارف الربوية بلاء، بفتح الهمزة أو كسرها<sup>(٣)</sup> قال تعالى: ﴿عَلِمَ اللَّهُ  
أَنَّكُمْ<sup>(٤)</sup> كُنْتُمْ تَقْتَاتُونَ أَنفُسَكُمْ﴾ [البقرة: ١٨٧].

والى هذه المواضع أشار بقوله: (فاكسر في الابتداء... إلخ) أي:  
اكسر همزة (إن) إذا وقعت في ابتداء جملتها، أو حيث تكون مكملة  
لليمين. بأن تقع في صدر جملة جواب القسم... إلخ.

- 
- (١) سأذكر توضيح ذلك في آخر باب (ظن) إن شاء الله.  
(٢) التعليق إبطال العمل لفظاً لا محلاً. ومن أسبابه وجود لام الابتداء. وسيأتي ذلك  
- إن شاء الله - في الباب المذكور. وصفة الإعراب أن تقول: والله: الواو بحسب  
ما قبلها. ولفظ (الله) مبتدأ. يعلم: فعل مضارع ينصب مفعولين، وفاعله ضمير  
مستتر، إنك لرسول: اللام لام الابتداء. والجملة من (إن) واسمها وخبرها سدت  
مسد مفعولي (يعلم).  
(٣) الفتح على اعتبار أن الفعل (علم) غير معلّق. والكسر على اعتباره معلّقاً، وأداة  
التعليق هي (إن) مكسورة الهمزة إذ لها الصدارة في جملتها، وكل ما له الصدارة  
يعد من أدوات التعليق. كما سيتضح - إن شاء الله - في باب ظن.  
(٤) القراءة بفتح همزة (إن) فهي واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي  
علم.

جواز فتح  
الهمزة  
وكسرها

- ١٨١ - بَعْدَ (إِذَا) فُجَاءَةً، أَوْ قَسَمَ لَا لَامَ بَعْدَهُ بِوَجْهَيْنِ نُحْمِي  
١٨٢ - مَعَ تِلْوٍ فَا الْجَزَاءِ، وَذَا يَطْرُدُ فِي نَحْوِ: (خَيْرُ الْقَوْلِ إِنِّي أَحْمَدُ)

في هذه الأبيات ذكر الحالة الثالثة من أحوال همزة (إن) وهي جواز الوجهين - الفتح والكسر - فذكر أربعة مواضع:

الأول: إذا وقعت (إن) بعد (إذا) الفجائية (وهي الدالة على المفاجأة) بمعنى: (أن ما بعدها يحدث بعد وجود ما قبلها بغتة وفجأة) وهي حرف أو ظرف.

مثال ذلك: خرجت فإذا إن الضيف حاضر. فَكَسُرُ الهمزة على أن (إن) ومعموليها جملة مستأنفة. وتكون (إذا) حرفاً لا محل له من الإعراب. وهذا أيسر.

وفتح الهمزة على أن (أن) وصلتها مصدر، وهو مبتدأ خبره (إذا) الفجائية باعتبار أنها ظرف، والتقدير: خرجت فإذا حضور الضيف؛ أي: ففي الحاضرة حضور الضيف.

ويجوز أن يكون الخبر محذوفاً وتكون (إذا) حرفاً. والتقدير: فإذا حضور الضيف موجود.

الثاني: إذا وقعت (إن) جواب قسم. بشرط أن يذكر فعل القسم ولا تذكر اللام في خبرها، نحو: أحلف إن ثمرة العلم العمل. فالكسر على أنها واسمها وخبرها جواب القسم، والفتح على أنها وصلتها مصدر منصوب بنزع الخافض سد مسد الجواب، والتقدير: أحلف على كون العمل ثمرة العلم.

الثالث: إذا وقعت (إن) بعد فاء الجزاء (أي: الفاء الواقعة في صدر جواب الشرط وجزائه)، نحو: من يزرني فإنه مكرم. قال تعالى: ﴿كَتَبَ رَبُّكُمْ عَلَى نَفْسِهِ الرَّحْمَةَ أَنْتُمْ<sup>(١)</sup> مِّنْ عَمَلٍ مِّنْكُمْ سُوءًا يَجْعَلُونَ ثَرًا تَابَ مِنْ بَعْدِهِ وَأَصْلَحَ فَأَنَّهُ غَفُورٌ رَّحِيمٌ﴾ [الأنعام: ٥٤].

(١) قرأ نافع وابن عامر وعاصم بالفتح، وقرأ الباقون بالكسر. فالفتح على أنه بدل من =

فقرأ ابن عامر وعاصم بفتح همزة إِنَّ في قوله: ﴿فَأَنْتُمْ﴾ وقرأ بقية السبعة بكسرها. فالكسر على أنها جملة في محل جزم جواب الشرط. والفتح على تأويل مصدر يقع مبتدأ لخبر محذوف، والتقدير في المثال: فالإكرام جزاؤه. وفي الآية: فالغفران والرحمة جزاؤه. أو يكون المصدر المؤول خبراً، والمبتدأ محذوف؛ أي: فجزاؤه الإكرام. وفي الآية: فجزاؤه الغفران والرحمة.

الرابع: أن تقع (إن) بعد مبتدأ هو في المعنى قول، وخبر (إن) قول، والقائل واحد، نحو: أول كلامي أنني أحمد الله. فالفتح على تأويل مصدر يقع خبراً عن المبتدأ، والتقدير: أول كلامي حمد الله. والكسر على جعل الخبر جملة، ولا تحتاج إلى رابط؛ لأنها نفس المبتدأ في المعنى، كما تقدم في «الابتداء».

وهذا معنى قوله: (بعد إذا فجاءة... إلخ) أي: نُمي بمعنى: نسب إلى السابقين، ونُقِلَ عنهم الوجهان في همزة (إن) إذا وقعت بعد (إذا) الفجائية، أو بعد قسم لا لام بعده. وكذا يجوز الوجهان مع (إن) الواقعة بعد (فاء) الجزاء، كما يطرد الوجهان في كل مثال أشبه قولك: (خير القول إنني أحمد).

وقوله: (فا الجزاء) بالقصر فيهما للضرورة.

\* \* \*

١٨٣ - وَبَعْدَ ذَاتِ الْكَسْرِ تَصَحَّبَ الْخَبَرُ لَامُ أِبْتِدَاءٍ نَحْوُ: (إِنِّي لَوَزَرٌ) دخول لام الابتداء على الغير  
لام الابتداء<sup>(١)</sup> هي لام مفتوحة يؤتى بها لقصد التوكيد. سميت

= الرحمة، كأنه قال: كتب ربكم على نفسه أنه من عمل.. والكسر على أنها جملة تفسيرية للرحمة.. وأما قوله سبحانه: ﴿فَأَنْتُمْ عَفْوٌ زَجِيرٌ﴾ فهو موضع الشاهد، فانظر شرحه.

(١) يسميها النحاة (اللام المزلقة) - بفتح اللام -.. إذا وقعت في خبر (إن) المكسورة - كما سيأتي - سميت بذلك لأنها زحلقَتْ؛ أي: أخرت من الصدارة الواجبة لها في أول الكلام إلى الخبر؛ لثلا يجتمع مؤكدان: إن واللام. والسبب الواضح استعمال العرب.

بذلك لكثرة دخولها على المبتدأ، أو ما أصله المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿لَأَنْتُمْ أَشَدُّ رَهَبَةً فِي صُدُورِهِمْ مِنَ اللَّهِ﴾ [الحشر: ١٣]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَعِبْرَةً لِّمَن يَخْتَصِرُ﴾ [النازعات: ٢٦]، وتدخل هذه اللام بعد (إن) المكسورة على أربعة أشياء:

١ - الخبر. ٢ - معمول الخبر. ٣ - الاسم. ٤ - ضمير الفصل.

وسياتي تفصيل ذلك إن شاء الله.

ولا تدخل هذه اللام على باقي أخوات (إن)، وما ورد من دخولها على بعضها، أو دخولها في خبر المبتدأ، أو خبر (أمسى) من أخوات (كان) فهو محكوم عليه بالشذوذ، فلا يقاس عليه عندهم. قال صاحب كتاب «معاني الحروف»: (هذا كله شاذ، لا يقاس عليه، ولا يلتفت إليه)<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وبعد ذات الكسر... إلخ) أي: تصحب لام الابتداء (الخبر) بعد صاحبة الكسر، وهي (إن) المكسورة. ثم ذكر المثال. ومعنى (لوزر) أي: حصن وملجأ.

\* \* \*

١٨٤ - وَلَا يَلِي ذِي اللَّامِ مَا قَدْ نُفِيَ وَلَا مِنَ الْأَفْعَالِ مَا كَرِهِيَا  
١٨٥ - وَقَدْ يَلِيهَا مَعَ (قَدْ) كَلِإِنَّ ذَا لَقَدْ سَمَا عَلَى الْعِدَا مُسْتَحْوِذَا

شروط دخول  
اللام على  
الخبر

يشترط في دخول لام الابتداء على خبر (إن) المكسورة ثلاثة شروط ذكر منها شرطين:

الأول: أن يكون مثبتاً. فإن كان منفيّاً لم تدخل عليه اللام، نحو: إن المخلص لا يرضى بالإهمال. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَا يَظْلِمُ النَّاسَ شَيْئًا﴾ [يونس: ٤٤].

الثاني: أن يكون الخبر غير جملة فعلية، فعلها ماض متصرف غير

(١) «معاني الحروف» ص(٥٣)، والكتاب نُسب للرماني بتحقيق عبد الفتاح شلبي، وفي تحديد مؤلفه. انظر: مجلة «عالم الكتب» مجلد (٣٣) ص(٤٩٨ - ٥١٥).

مقترون بـ(قد)، فهذه ثلاثة أوصاف للفعل الذي لا تدخل عليه اللام.  
الأول: ماضٍ. الثاني: متصرف. الثالث: غير مقترون بـ(قد)، نحو: **إِنَّ**  
العتاب نَفَعَ. فلا يصح دخول اللام على الخبر لما تقدم. قال تعالى:  
﴿إِنَّ اللَّهَ اصْطَفَىٰ آدَمَ وَنُوحًا﴾ [آل عمران: ٣٣].

فإن كان الفعل مضارعاً جاز دخول اللام عليه، نحو: **إِنْ** المال  
بالصدقة ليزكو. قال تعالى: ﴿وَلَا رَيْبَ لَكَ لَعَلَّمُ مَا تَفْعَلُ صُدُّوا عَنْهُمْ﴾  
[النمل: ٧٤].

وكذا **إِنْ** كان الفعل ماضياً غير متصرف، نحو: **إِنْ** الحاكم العادل  
لنعم القائد. أو كان مقترباً بـ(قد)، نحو: **إِنْ** عمر رضي الله عنه لقد عدل.

وكذا تدخل اللام إذا كان الخبر مفرداً، نحو: **إِنْ** الكذب  
لممقوت. قال تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ لَعَفُوٌّ غَفُورٌ﴾ [الحج: ٦٠]، أو كان  
شبه جملة، نحو: **إِنْ** العزم لفي طاعة الله. قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِّلْخَلْقِ  
عَظِيمٌ﴾ [القلم: ٤] أو جملة اسمية، نحو: **إِنْ** الإسلام لرأيته عالية.  
قال تعالى: ﴿وَلَا تَكُنْ لِّلْكَافِرِينَ وَّيْتِيمٌ وَتَحَنُّنٌ لِّلَّذِينَ آمَنُوا﴾ [الحجر: ٢٣] على  
رأي من يعرب (نحن) مبتدأ، وما بعده خبر، والجملة خبر (إن)<sup>(١)</sup>.

الشرط الثالث: أن يكون الخبر متأخراً عن الاسم. كما في  
الأمثلة. فلا يجوز دخولها في مثل: **إِنْ** فيك إنصافاً، وإن عندك أدباً،  
وذلك لتقدم الخبر. ولم يذكر ابن مالك هذا الشرط.

والى ما مضى أشار بقوله: (ولا يلي ذي اللام ما قد نفيا... إلخ)  
أي: لا يقع بعد لام الابتداء الخبر المنفي. ولا الخبر إذا كان جملة  
فعلية فعلها ماضٍ كـ(رَضِي)، وقد يلي الفعل الماضي هذه اللام إذا اقترن  
بـ(قد)، مثل: **إِنْ** هذا لقد سما على العدا مستحوذاً؟ أي: مستولياً على  
ما يريد.

(١) والإعراب الثاني أن يكون (نحن) ضمير فصل. واللام دخلت عليه، والمخالف  
يشترط في دخول لام الابتداء على ضمير الفصل أن يقع بعده مفرد لا جملة..

دخول اللام  
على المعمول  
والاسم  
وضمير  
الفصل

١٨٦ - وَتَصَحَّبَ الْوَاسِطَ مَعْمُولَ الْخَبَرِ وَالْفَصْلَ، وَأَسْمًا حَلَّ قَبْلَهُ الْخَبَرُ  
ذكر في هذا البيت الثلاثة الباقية التي تدخل عليها لام الابتداء  
وهي: معمول الخبر، وضمير الفصل، والاسم.  
أما معمول الخبر فتدخل عليه بأربعة شروط:

الأول: أن يتوسط بين اسم (إن) وخبرها، نحو: إن الشدائد صانعةً  
أبطالاً، فنقول: إن الشدائد لأبطالاً صانعةً. فلو تأخر المعمول لم تدخل  
عليه، وهذا الشرط هو الذي ذكره ابن مالك.

الثاني: أن يكون الخبر مما يصح دخول اللام عليه. كما في  
المثال. فلا يجوز أن تقول: إن الشدائد لأبطالاً صَنَعَتْ. لأنه ماض.

الثالث: ألا تكون اللام قد دخلت على الخبر. فلا تقول: إن  
الشدائد لأبطالاً لصانعة. وقد سمع ذلك قليلاً. فقد حكي من كلام  
العرب: (إني لبحمد الله لصالح).

الرابع: ألا يكون حالاً ولا تمييزاً لعدم السماع.

وقد صرح الناظم بالشرط الأول في قوله: (وتصحب الواسط  
معمول الخبر) أي: تصحب لام الابتداء معمول الخبر المتوسط بين اسم  
(إن) وخبرها، وترك بقية الشروط.

ومما تدخل عليه لام الابتداء (ضمير الفصل): وهو ضمير يذكر  
بين المبتدأ والخبر، أو ما أصله المبتدأ والخبر. سمي بذلك لأنه  
يفصل؛ أي: يميز بين الخبر والصفة. فإذا قلت: عمر هو العادل. تعين  
أن يكون (العادل) خبراً. ولو لم تأت بالضمير لاحتمل أن يكون  
(العادل) صفة وأن يكون خبراً<sup>(١)</sup>.

(١) ضمير الفصل يؤدي في الكلام معنى الحصر والاختصاص والتوكيد، وفي إعرابه  
خلاف، والأظهر أنه لا محل له من الإعراب. فهو مثل (كاف) الخطاب في  
أسماء الإشارة حيث قالوا: إنها حرف لا محل له - مع أنها ضمير في الأصل -  
وما بعد ضمير الفصل يعرب حسب حاجة ما قبله.

وتدخل عليه اللام في هذا الباب بلا شرط، لكن إذا دخلت اللام عليه لم تدخل على الخبر، نحو: إن الدنيا لهي الفانية، وإن الآخرة لهي الباقية. قال تعالى: ﴿وَلَنْ رَّبِّكَ لَهُوَ الْعَزِيزُ الرَّحِيمُ﴾ [الشعراء: ٩].

ومما تدخل عليه اللام اسم (إن) بشرط أن يتأخر عن الخبر، نحو: إن في حوادث الدهر لعبرة. قال تعالى: ﴿إِنَّ فِي ذَلِكَ لَآيَةً لِّكُلِّ عَبْدٍ مُّنِيبٍ﴾ [سبأ: ٩] وإذا دخلت على الاسم المتأخر لم تدخل على الخبر. وإلى هذا أشار بقوله: (والفصل واسماً حلّ قبله الخبر) أي: تصحب اللام ضمير الفصل. واسماً لأن إذا تقدم عليه الخبر.

\* \* \*

١٨٧ - وَوَصُلْ (مَا) بِذِي الْحُرُوفِ مُبْطِلٌ إِعْمَالُهَا، وَقَدْ يُبْقَى الْعَمَلُ إذا اتصلت (ما) الزائدة بـ(إن أو إحدى أخواتها) أحدث أمرين:

الأول: كفها عن العمل. ولذا تسمى (ما) الكافة؛ أي: المانعة للحرف الناسخ من العمل.

الثاني: إزالة اختصاصها بالأسماء وتهيتها للدخول على الجملة الفعلية، ولذا تسمى (ما) الْمُهَيِّئَةُ.

مثال ذلك: إنما الأعمال بالنيات. ليتما الحياة خالية من الكدر. إنما يعاقب المسيء. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا اللَّهُ إِلَهٌ وَحْدٌ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله تعالى: ﴿كَأَنَّمَا يُسَاقُونَ إِلَى الْمَوْتِ وَهُمْ يَرْجُونَ﴾ [الأنفال: ٦]، وقوله تعالى: ﴿وَأَطِيعُوا اللَّهَ وَأَطِيعُوا الرَّسُولَ وَاحْذَرُوا فَإِن تَوَلَّيْتُمْ فَأَعْلَمُوا إِنَّمَا عَلَيَّ رَسُولُ الْبَلَاءِ الْبَاقِي﴾ [المائدة: ٩٢].

وقد تعمل هذه الأدوات قليلاً مع وجود (ما) قال الزجاج: (من العرب من يقول: إنما زيداً قائم. ولعلما بكرة جالس. وكذا أخواتها. ينصب بها ويلغي ما). وتبعه على ذلك تلميذه الزجاجي، وابن السراج. وحكاه الأخفش والكسائي<sup>(١)</sup>.

(١) انظر: «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (١/٤٣١)، «شرح الكافية» لابن مالك (١/٤٨٠).

وعلى ذلك ظاهر كلام ابن مالك فإنه قال: (وقد يُبْقَى العمل)  
(وقد) هنا للتقليل على ما يظهر؛ أي: قد يبقى العمل مع وجود (ما)  
وتكون (ما) ملغاة عن الكف.

ومن الشراح من قال: إن (قد) للتحقيق، وإن المقصود بذلك (ليت)  
فهي التي يجوز فيها الإعمال والإهمال، وأما الباقي فيجب فيه الإهمال.  
واحتزنا بالزائدة من (ما) الموصولة، فإنها لا تكفها عن العمل،  
سواء كان الموصول اسمياً أو حرفياً<sup>(١)</sup>، فالأول نحو: إن ما في الغرفة  
طفل؛ أي: إن الذي في الغرفة طفل. ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّمَا صَنَعُوا كَيْدٌ  
سَاحِرٌ﴾ [طه: ٦٩] ف(ما) موصولة، وهي اسم (إن) و(صنعوا) صلة  
الموصول، والعائد محذوف، و(كيدٌ) خبر إن.

والثاني وهو الموصول الحرفي، نحو: إنَّ ما فعلت حسن؛ أي:  
إن فعلك حسن، ف(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر اسم (إن).

\* \* \*

١٨٨ - وَجَائِزٌ رَفَعُكَ مَغْطُوقًا عَلَى مَنْصُوبٍ (إِنَّ) بَعْدَ أَنْ تَسْتَكْمِلَا  
١٨٩ - وَأَلْحَقْتُ بِ(إِنَّ): (لَكِنَّ) وَ(أَنَّ) مِنْ دُونِ (لَيْتَ) وَ(لَعَلَّ) وَ(كَأَنَّ)

المطف على  
اسم (إن)  
وأخواتها

إذا عطف على اسم (إن أو أن أو لكن) فلا يخلو من حالتين:  
الأولى: أن يكون العطف بعد مجيء الخبر. فيجوز في المعطوف  
وجهان:

الأول: النصب عطفاً على اسم (إن)، وهذا هو الأوضح والأنسب  
للمشاكلة بين المعطوف والمعطوف عليه، ولم يذكره ابن مالك؛ لأنه  
كالعطف على سائر المعمولات.

الثاني: الرفع. وهو جائز إجماعاً، وفي تخريجه أوجه كثيرة.  
مثال ذلك: إن الكذب ممقوت شرعاً وعقلاً وإخلاف الوعد. ومنه

(١) (ما) الكافة تكتب موصولة بآخر (إنَّ)، و(ما) الموصولة تكتب مفصولة.



قوله تعالى: ﴿وَأَذِّنْ مِنْ اللَّهِ وَرَسُولِهِ إِلَى النَّاسِ يَوْمَ الْحَجِّ الْأَكْبَرِ أَنَّ اللَّهَ بَرِيءٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ وَرَسُولُهُ﴾ [التوبة: ٣]، فقد قرأ السبعة برفع (ورسوله) ورفعه على أنه مبتدأ حذف خبره، لدلالة خبر (إن) عليه، والتقدير: ورسوله بريء منهم، ويكون من عطف الجمل<sup>(١)</sup>.

**الحالة الثانية:** أن يكون العطف قبل مجيء الخبر، نحو: إن الظلم والاستبداد مؤذنان بخراب الديار. فالجمهور من البصريين على تعيين النصب وعدم جواز الرفع بحال<sup>(٢)</sup>، وأجاز الفراء وشيخه الكسائي<sup>(٣)</sup> - وبقية الكوفيين - الرفع: وهو الحق لوروده في القرآن الكريم. قال تعالى: ﴿إِنَّ الْإِنِّينَ ءَامَنُوا وَالَّذِينَ هَادُوا وَالصَّالِحِينَ وَالنَّصَارَى مَن ءَامَنَ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٦٩]، فقد قرأ السبعة برفع (الصابئون)، وهذا دليل في غاية القوة على جواز الرفع بعد العاطف قبل مجيء الخبر<sup>(٤)</sup>.

وقد جاء العطف بالرفع من كلام العرب شعراً ونثراً. فمن النثر ما حكاه سيبويه أن ناساً من العرب يقولون: إنك وزيدٌ ذاهبان. برفع (زيد) قبل مجيء الخبر. وأما الشعر فكثير. . ومنه قول الشاعر:

(١) وقيل: إنه معطوف على موضع اسم (إن) قبل دخول (إن) لأنه في موضع رفع أو معطوف على الضمير المستتر في الخبر (بريء)، وما بينهما يجري مجرى التوكيد فذلك ساغ العطف.

(٢) تحليلهم أنه يلزم على الرفع توارد عاملين (وهما: إن والابتداء) على معمول واحد، وهو الخبر.

(٣) ذكر ابن هشام وغيره أن الكسائي يجيز مطلقاً، والفراء بشرط خفاء إعراب الاسم بأن يكون مبنياً أو مقصوراً، وعلته الاحتراز من تنافر اللفظ. راجع «معاني القرآن» للفراء (١/٣١٠).

(٤) وحسبنا في ذلك اتفاق القراء السبعة جميعاً على رفع (الصابئون) والقراءة سنة متبعة، أما توجيه ذلك فقد ذكر أبو البقاء العكبري سبعة أعراب، في كتابه «التبيان» (١/٤٥١، ٤٥٢) ومنها: أنه معطوف على محل اسم (إن) قبل دخولها. وسهل ذلك عدم ظهور النصب في اسمها، أو أنه مبتدأ حذف خبره، والجملة معترضة بين اسم (إن) وخبرها. . إلخ.

فَمَنْ يَكُ أَمْسَى بِالْمَدِينَةِ رَحْلُهُ فَإِنِّي وَقَيَّارٌ بِهَا لَغَرِيبٌ<sup>(١)</sup>

فعطف (قيار) وهو اسم فرسه أو جملة، على محل ياء المتكلم (فإني) الواقع اسماً للإِن) قبل مجيء الخبر وهو (لغريب)<sup>(٢)</sup>.

وقد ذكر الناظم الحالة الأولى فقال: (وجائز رفعك... إلخ) أي: يجوز الرفع في الاسم الواقع بعد عاطف بعد أن تستكمل (إِن) معموليها، وذلك بمجيء الخبر، وتسمية هذا المرفوع معطوفاً على اسم (إِن) فيه تجوز؛ لأنه صرح في «التسهيل» بأنه مبتدأ حذف خبره، كما تقدم<sup>(٣)</sup>، وتعبيره بجواز الرفع، يفهم منه أن النصب هو الأصل، لموافقتة اسم (إِن)، ثم ذكر في البيت الثاني أن هذا الحكم خاص بلإِن، وأنَّ، ولكن).

أما (ليت، ولعل، وكان) فلا يجوز معها إلَّا النصب، سواء أكان

(١) رحله: الرحل يراد به هنا: مسكن الرجل وما فيه من أثاث. (وقيار) اسم حصان أو جمل للشاعر. والمعنى من يك منزله بالمدينة فليمس بها. أما أنا فلا؛ لأنني وجلمي أو فرسي غريب بها بعيد عن أهلي وعشيرتي.

(٢) لا ريب أن النحاة يعترفون بثبوت الرفع في هذه الحالة في كتاب الله تعالى في قراءة سبعة متواترة، ويعترفون بوروده عن العرب شعراً ونثراً. مما يصح معه قطعاً أن يقال: بجواز الرفع. لكن نجد أن جمهورهم يرفضون هذه القاعدة. ويمنعون القياس عليها كما صرح بذلك الروداني والرضي - وغيرهما - فيما نقله عنهما الصبان في «حاشيته» (٢٨٦/١)؛ ولقد تعرض سيبويه - في ظاهر كلامه - لتغليب العرب في ذلك فقال: (واعلم أن ناساً من العرب يغلطون فيقولون: إنهم أجمعون ذاهبون. وإنك وزيد ذاهبان) «الكتاب» (١٥٥/٢). وقد شرح أبو حيان معنى قول سيبويه «يغلطون» وأنه يريد التوهم وليس الخطأ، وهو كلام ينسجم مع منهج سيبويه واحترامه للسماع. انظر: «التذليل والتكميل» (١٩٧/٥).

إن المنهج السليم في ذلك أن يمعن النحاة في القراءات الصحيحة السند، وأن يُخضعوا قواعدهم للقرآن الكريم؛ لتكون أشد إحكاماً، وأبعد عن الاعتراض. كما أن المنهج الحق أن تصحح القاعدة البصرية السالفة الذكر؛ احتجاجاً بالوارد لتطرد القاعدة، ويكون الحكم في الحالتين واحداً، وهو جواز الرفع في العطف على اسم (إِن) إضافة إلى الأصل وهو النصب.

(٣) شرح التسهيل (٤٨/٢).

العطف قبل مجيء الخبر أم بعده، نحو: ليت الرخاء دائم والأمن. أو: ليت الرخاء والأمن دائمان. وفي بيت ابن مالك خففت النون في (أَنْ) و(كَأَنَّ) لضرورة الشعر.

\* \* \*

١٩٠ - وَخَفَّفَتْ (إِنْ) فَقَلَّ الْعَمَلُ وَتَلَزَمَ اللَّامُ إِذَا مَا تُهْمَلُ تخفيف (إِنْ)

١٩١ - وَزُبِمَا اسْتُغْنِيَ عَنْهَا إِنْ بَدَا مَا نَاطِقٌ أَرَادَهُ مُتَمِّدًا

إذا خففت (إِنْ) المكسورة<sup>(١)</sup> فلها حالتان: الأولى: أن يليها الاسم. الثانية: أن يليها الفعل. أما الأولى: وهي التي يليها الاسم فيجوز فيها الإهمال. وهذا هو الكثير. ويجوز فيها الإعمال، ويكون اسمها اسماً ظاهراً لا ضميراً، وإذا أهملت لزمت اللام في خبر المبتدأ بعدها؛ لتفريق بينها وبين (إِنْ) النافية، ولهذا تسمى (اللام الفارقة) و(لام الفصل) نحو: إِنْ خَالِدٌ لَمُسَافِرٌ.

فإن عملت لم تلزم اللام؛ لأنها لا تلتبس بـ(إِنْ) النافية؛ لأن النافية لا تنصب الاسم وترفع الخبر، نحو: إِنْ خَالِدٌ مُسَافِرٌ.

وإن وجد قرينة معنوية أو لفظية تبين المقصود بـ(إِنْ) (وهو التوكيد) استغني عن اللام، لعدم اللبس. فمثال المعنوية: إِنْ الاستقامة سعادة الدارين. فهي: مخففة؛ لأن المعنى يفسد على اعتبارها نافية. ومنه قول الشاعر:

وَنَحْنُ أَبَاةُ الضَّيْمِ مِنْ آلِ مَالِكٍ وَإِنْ مَالِكٌ كَانَتْ كَرَامَ الْمَعَادِنِ<sup>(٢)</sup>

فقد ترك الشاعر اللام في قوله: (وإن مالك كانت) اعتماداً على ظهور المراد، لدلالة مقام الافتخار في شطر البيت على الإثبات.

(١) تخفيفها يكون بحذف النون الثانية المفتوحة، وإبقاء الأولى ساكنة، وتحرك بالكسر لالتقاء الساكنين، كما سترى في بعض الأمثلة.

(٢) أباة: جمع (آب) كقضاة وقاض، اسم فاعل من أبى يأبى؛ أي: امتنع. والضيم: الظلم. مالك: اسم أبي قبيلة الشاعر. كرام المعادن: كريمة الأصول شريفة المنبت.

ومثال اللفظية: إن الفعل الجميلُ لن يضيع. ومنه قول الشاعر:  
 إن الحق لا يخفى على ذي بصيرة وإن هو لم يعدم خلاف معانيد  
 فإن وجود (لن) في المثال، و(لا) في البيت. يُبعد أن تكون (إن) نافية؛ لأن إدخال النفي على النفي لإبطال الأول قليل جداً في الكلام الفصيح. إذ يمكن أن يأتي الكلام مثبتاً من أول الأمر من غير حاجة إلى نفي النفي المؤدي للإثبات بعد تطويل، وفيه قرينة معنوية، فإن نفي النفي إثبات، فيكون المعنى: الحق يخفى على ذي بصيرة. وفساده ظاهر.

ومذهب سيبويه أن هذه اللام هي لام الابتداء، وذهب أبو علي الفارسي إلى أنها غيرها اجتلبت للفرق، وهذا هو الظاهر؛ لدخولها في مواضع لا تدخل فيها لام الابتداء، ويظهر أثر الخلاف في نحو قوله ﷺ: «قد علمنا أن كنت لموقناً به»<sup>(١)</sup>. فعلى الأول: يجب كسر همزة (إن) لأنها بعد فعل من أفعال القلوب، وقد علّق عن العمل بلام الابتداء كما تقدم. وعلى الثاني: يجب الفتح لطلب العامل لها بعد التأويل. وليست الفارقة من المعلقات.

قال ابن مالك: (وخففت إن) أي: المكسورة. (فقلّ العمل) أي: وكثر إهمالها، ولزم مجيء اللام بعدها، وربما تركت هذه اللام إن ظهر المعنى الذي أراده المتكلم (معتمداً) على قرينة توضح المقصود، ويجوز فتح الميم على أنه حال من مفعول (أراد) أي: إن ظهر المعنى الذي أراده الناطق معتمداً عليه.

\* \* \*

١٩٢ - وَالْفِعْلُ إِنْ لَمْ يَكْ نَاسِخًا فَلَا تُلْفِيهِ غَالِبًا بِ(إِنْ) ذِي مُوَصَّلَا  
 من أحكام (إن) إذا خففت  
 هذه الحالة الثانية ل(إن) بعد التخفيف، وهي أن يليها الفعل فيجب إهمالها، لزوال اختصاصها بالاسم<sup>(٢)</sup>. والغالب أن يليها فعل من

(١) هذا الحديث في سؤال الميت في قبره، وقد رواه البخاري، والضمير في قوله: (به) يعود على الرسول ﷺ. انظر: «فتح الباري» (١/١٨٢).

(٢) وعلى هذا فليس لها اسم ولا خبر، وقيل بجواز إعمالها، ويكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً والجملة الفعلية خبرها.

الأفعال الناسخة، مثل: (كان) أو (ظن)، والماضي الناسخ أكثر من المضارع.

فالماضي نحو: **إِنْ وَجَدْنَا الْكَذَابَ لَأُبْعِدَ مِنْ أَحْتَرَامِ النَّاسِ وَتَوْقِيرِهِمْ.** قال تعالى: **﴿وَإِنْ كَانَتْ لَكَبِيرَةً إِلَّا عَلَى الَّذِينَ هَدَى اللَّهُ﴾** <sup>(١)</sup> [البقرة: ١٤٣]. والمضارع، نحو: **إِنْ يَكَادِ الذَّلِيلُ لِيَأْلَفَ الْهُوَانَ.** قال تعالى: **﴿وَإِنْ نَظُنُّكَ لَيَنَّ الْكَذِبِينَ﴾** <sup>(٢)</sup> [الشعراء: ١٨٦].

ويقول أن يليها غير الناسخ؛ كالماضي في قولهم: **(إِنْ قُتِّعَتْ كَاتِبُكَ لِسُوطاً)** <sup>(٣)</sup> وقول المرأة:

**شَلَّتْ يَمِينُكَ إِنْ قَتَلْتَ لِمُسْلِمًا حَلَّتْ عَلَيْكَ عُقُوبَةُ الْمُتَعَمِّدِ** <sup>(٤)</sup>  
أو المضارع؛ كقولهم: **(إِنْ يَزِينُكَ لِنَفْسِكَ، وَإِنْ يَشِينُكَ لِهَيْئَةٍ)** <sup>(٥)</sup>  
ولا داعي لمحاكاة هذه الأمثلة القليلة، وإنما تذكر للعلم بها.

وهذا معنى قوله: **(والفعل إن لم يكن ناسخاً... إلخ) أي: إن**

(١) **إِنْ: مخففة من الثقيلة مهملة. لكبيرة: اللام فارقة. وكبيرة: خبر كان. واسمها ضمير مستتر يعود على ما تقدم أي: وإن كانت التولية إلى الكعبة.. إلا على الذين: جار ومجرور متعلق بكبيرة، ودخلت (إلا) للمعنى، ولم يتغير الإعراب؛ لأنه استثناء مفرغ - كما سيأتي - إن شاء الله - في «الاستثناء».**

(٢) **الكاف مفعول أول. ولمن الكاذبين: سد مسد المفعول الثاني؛ لأن العامل علق عنه باللام، كما سيأتي إن شاء الله.**

(٣) **أي: إنك قتعت كاتبك سوطاً، بمعنى: ضربته على رأسه بالسوط، فصار كالقناع له. (فلإن) مخففة. وكاتبك: مفعول أول. ولسوطاً: اللام فارقة. وسوطاً: مفعول ثان.**

(٤) **البيت لعاتكة بنت زيد بن عمرو بن نفيل القرشية العدوية. ترضي زوجها الزبير بن العوام رضي الله عنه، وتدعو على عمرو بن جرموز قاتله. شلت: أصابها الشلل. وهو فساد اليد. لأنك قتلت مسلماً بغير حق. حلت: نزلت ووجبت. لمسلماً: اللام فارقة. ومسلماً: مفعول قتلت. وقد ولي الفعل (قتلت) إن المخففة، وهو غير ناسخ.**

(٥) **لنفسك: اللام فارقة. ونفسك: فاعل يزين، ومضاف إليه. لهيه: اللام فارقة، وهي: فاعل يشين. والهاء: للسكت. والمعنى: إن نفسك هي التي تزينك وتجملك. وهي التي تشينك وتعيبك. وقد ولي (إن المخففة) فعل غير ناسخ.**

الفعل إذا لم يكن من الأفعال الناسخة فإنك لا تجده - غالباً - متصلاً  
ب(إن) المخففة، وإنما الذي يتصل بها - في الغالب - هو الفعل الناسخ.

\* \* \*

١٩٣ - وَإِنْ تُخَفِّفَ (أَنَّ) فَاسْمُهَا اسْتَكَنَّ وَالْخَيْرَ أَجْعَلْ جُمْلَةً مِنْ بَعْدِ (أَنَّ) تخفيف (أَنَّ)  
١٩٤ - وَإِنْ يَكُنْ فِعْلاً وَلَمْ يَكُنْ دُعَاً وَلَمْ يَكُنْ تَصْرِيفُهُ مُمْتَنِعَاً  
١٩٥ - فَأَلْخَسَنَّ الْفَصْلُ بِ(قَدْ) أَوْ نَفْيٍ أَوْ تَنْفِيسٍ أَوْ (لَوْ)، وَقَلِيلٌ ذِكْرُ (لَوْ)  
إذا خففت (أَنَّ) المفتوحة<sup>(١)</sup> ترتب على ذلك أربعة أحكام:

الأول: بقاء عملها.

الثاني: يكون اسمها ضمير الشأن محذوفاً.

الثالث: يكون خبرها جملة اسمية أو فعلية.

الرابع: وجود فاصل - في الأغلب - بينها وبين خبرها إذا كان جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء، كما سيأتي إن شاء الله.  
مثالها: علمت أن حاتم أشهرُ كرماء العرب (أَنَّ) مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف؛ أي: أنه. وحاتم: مبتدأ. وأشهر: خبر.  
والجملة خبر (أَنَّ) المخففة. ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَخِرُّ دَعْوَاهُمْ أَنِ الْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ الْعَالَمِينَ﴾ [يونس: ١٠] (فَأَنَّ)، مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، تقديره: أنه؛ أي: الحال والشأن، وجملة ﴿الْحَمْدُ لِلَّهِ﴾ خبرها.

وقد يبرز اسمها كقول المرأة ترثي أخاها:

بِأَنَّكَ رَبِّعٌ وَعَيْنُكَ مَرِيْعٌ وَأَنَّكَ هُنَاكَ تَكُونُ الثُّمَالَا<sup>(٢)</sup>

(١) إذا خففت (أَنَّ) التبتت ب(أَنَّ) المصدرية الناصبة للمضارع. لكن علامة المخففة أن تقع بعد ما يدل على اليقين غالباً مثل: علم. أيقن. اعتقادي. . أو تدخل على فعل جامد مثل: عسى. ليس. أو يليها حرف التنفيس وهو السين أو سوف، ولهذا تفصيل يأتي في مكانه إن شاء الله..

(٢) البيت لجنوب بنت العجلان ترثي أخاها عمراً الملقب بذي الكلب. (وقد تقدم ذكره في العلم) وقولها: بأنك: متعلق ببيت سابق:

فقد وقعت (الكاف) اسماً ل(أَنْ) المخففة، وخبرها في الشطر الأول مفرد، وفي الشطر الثاني جملة، وهذا شاذ، أو ضرورة شعرية، فلا يُقاس عليه، بل يقتصر على الكثير الشائع.

فإن كان خبرها جملة فعلية فعلها متصرف لا يقصد به الدعاء فإنه يؤتى - في الغالب - بفواصل بينها وبين خبرها - كما تقدم - وهذا الفاصل للترفة بين (أَنْ) المخففة، و(أَنْ) المصدرية.

وهذا الفاصل واحد من أربعة:

١ - (قد)، نحو: أيقنت أَنْ قد خُطَّ ما هو كائن. قال تعالى: ﴿وَنَعْلَمَ أَنْ قَدْ صَدَّقَتْنَا﴾ [المائدة: ١١٣]، ف(أَنْ) مخففة، واسمها ضمير الشأن محذوف. وجملة ﴿صَدَّقَتْنَا﴾ في محل رفع خبر (أَنْ) والمصدر المؤول من (أَنْ) وما بعدها في محل نصب سد مسد مفعولي (نعلم)<sup>(١)</sup>.

٢ - أحد حرفي التنفيس - أي: الاستقبال - وهما: السين، نحو: إن لم تسمع نصحي فاعترف أَنْ ستندم. قال تعالى: ﴿عَلِمَ أَنْ سَيَكُونُ مِنْكُمْ نَرْحَمُهُ﴾ [الزمل: ٢٠] أو سوف<sup>(٢)</sup>؛ كقول الشاعر:

= لقد علم الضيف والممرلون إذا اغبرُّ أُنُق وهبَّت شمالا  
والممرلون: الذين فقدوا زادهم، ومعنى (بأنك ربيع) أي: كثير نفعه، وأصل عطاؤه، وغيث: مطر، والمراد هنا: الزرع بدليل وصفه بمرجع. ومعناه: خصب. الشمال: بوزن الكتاب؛ أي: الذخر والملجأ.

(١) ذكرنا فيما مضى أَنَّ (أَنْ) المخففة تقع بعد (عَلِمَ) والعلم إذا كان على باب نصب مفعولين - كما في باب (ظن) - وقاعدة الإعراب في هذه الآيات التي ذكرنا - وما يماثلها - أن الجملة بعد (أَنْ) هي الخبر و(أَنْ) واسمها وخبرها في محل نصب سد مسد مفعولي علم أو رأى، حسب، ونحوها.

(٢) السين وسوف لا يدخلان إلا على المضارع المثبت. وسمي الحرف بذلك لأنه ينقل المضارع من الزمن الضيق، وهو الحال، إلى الزمن الواسع، وهو الاستقبال. قال تعالى: ﴿كَلَّا سَيَكُونُونَ ﴿١﴾ نُو كَلَّا سَيَكُونُونَ ﴿٢﴾﴾ [النبا: ٤، ٥] وقال تعالى: ﴿كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٣﴾﴾ ثُمَّ كَلَّا سَوْفَ تَعْلَمُونَ ﴿٤﴾﴾ [التكاثر: ٣، ٤] ولكن بينهما فرق، فالسين للقريب وسوف للبعيد، فهي أكثر تنفيساً، وهو المراد بقولهم: حرف تسويق، ومعناه: التأخير وتختص (سوف) بقبول اللام كقوله تعالى: ﴿وَكَسَوْفَ يَرَى ﴿٥﴾﴾ [الليل: ٢١] .. =

وَأَعْلَمَ فَعَلِمَ الْمَرْءُ يَنْفَعُهُ أَنْ سَوْفَ يَأْتِي كُلُّ مَا قُدِرَا

٣ - أحد حروف النفي الثلاثة التي استعملتها العرب في هذا الموضع، وهي: (لا، لن، لم)، نحو: أيقنت أن لا يضيع عند الله إحسان. قال تعالى: ﴿أَفَلَا يَرَوْنَ أَنَّ يَرْجِعُ إِلَيْهِمْ قَوْلًا﴾ [طه: ٨٩]، ونحو: جزمت أن لن يضيع العرف بين الله والناس. قال تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ كَنْ يَقْدَرُ عَلَيْهِ أَحَدٌ﴾ [البعد: ٥]، ونحو: اعتقادي أن لم تنفعك نصيحتي. قال تعالى: ﴿يَحْسَبُ أَنَّ لَمْ يَرَوْهُ أَحَدٌ﴾ [البعد: ٧].

٤ - (لو) والنص عليها في كتب النحاة قليل، مع أنها كثيرة في المسموع، نحو: أوقن أن لو استفاد المسلم مما يسمع لصلح المجتمع. قال تعالى: ﴿وَأَلَوْ اسْتَقَمُوا عَلَى الطَّرِيقَةِ لَأَسْقَيْنَهُمْ مَاءً عَذَقًا﴾ [الجن: ١٦]. وقد ورد ترك الفاصل في قول الشاعر:

عَلِمُوا أَنْ يُؤْمَلُونَ فَبَادُوا قَبْلَ أَنْ يُسْأَلُوا بِأَعْظَمِ سُؤْلِ  
ويفهم مما سبق أن الفصل غير واجب في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا كان الخبر جملة اسمية، نحو: اعتقادي أن عواقب الصبر محمودة. قال تعالى: ﴿وَبَإِذِ نَفَسْهُمْ أَنْ لَقَمَهُ لِلَّهِ رَبِّ الْمَالِكِينَ﴾ [يونس: ١٠] إلا إذا قصد النفي فيفصل بين (أن) وخبرها بحرف النفي، نحو: رأيت أن لا صديق وفّي. ومنه: (أشهد أن لا إله إلا الله) قال تعالى: ﴿قُلْ لَمْ يَسْتَجِيبُوا لَكُمْ فَأَعْلَمُوا أَنَّمَا أُنْزِلَ يَعْلَمُ اللَّهُ وَأَنْ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ<sup>(١)</sup>﴾ فَهَلْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ ﴿١٤﴾ [هود: ١٤].

= كما أن (السين) تختص بمعنى لا تؤديه (سوف) وهو تأكيد الفعل وتكراره وقطعه عن المستقبل البعيد، كقول الشاعر:

سأشكر عمراً ما تراخت منيتي أيادي لم تمنن وإن هي جلّت

(١) وأن لا إله إلا هو: أن مخففة من الثقيلة، واسمها محذوف، ولا: نافية للجنس. إله: اسمها مبني على الفتح في محل نصب. والخبر محذوف تقديره: حق. إلا هو: بدل من الضمير المستتر في الخبر. وأما تقدير الخبر بكلمة (موجود) فليس بصحيح؛ لأن الآلهة المعبودة من دون الله كثيرة وموجودة. ولا يحصل بهذا التقدير



الثاني: إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها جامد، نحو: علمت أن ليس للظلم بقاء. قال تعالى: ﴿وَأَنْ لَّيْسَ لِلْإِنْسَانِ إِلَّا مَا سَعَى﴾ [النجم: ٣٩].

الثالث: إذا كان الخبر جملة فعلية فعلها متصرف، ولكن قصد به الدعاء، نحو: أدام الله توفيقك وأن أسبغ عليك نِعَمه، ورزقك شكرها. ومنه قراءة نافع المدني: ﴿وَلْتَنَسَّ أَنْ غَضِبَ اللَّهُ عَلَيْهَا﴾ [النور: ٩] بصيغة الفعل الماضي (غَضِبَ) وتسكين النون، وبقية السبعة قرأوا بتشديد (أَنَّ) ونصب ما بعدها.

وإنما ترك الفصل في هذه المواضع الثلاثة؛ لأن الناصبة للمضارع لا تقع في مثل ذلك، فلا لبس بينها وبين المخففة.

وهذا معنى قوله: (وإن تخفف أنَّ فاسمها... إلخ) فذكر ثلاثة من أحكامها بعد التخفيف، فإن قوله: (فاسمها) معناه: بقاء عملها وإلا لم يكن اسماً لها، وهذا الحكم الأول، ولم يذكر أنه ضمير لضيق النظم، وقد يستفاد مما بعده.

وقوله: (استكن) أي: استتر واختفى، وخفف نون الفعل للضرورة، والأصل (استكنَّ) وهذا الحكم الثاني. وأشار إلى الثالث بقوله: (والخبر اجعل جملة من بعد أن).

ثم قال: (وإن يكن فعلاً..) أي: وإن يكن الخبر جملة فعلها لا يدل على الدعاء ولا يمتنع تصريحه، فالأحسن الفصل بين (أن) وخبرها بما ذكر.

وقوله: (وقليل ذكر لو) أي: قلّ من النحويين من ذكر (لو) وهذا لا ينافي ورودها كثيراً في الكلام الفصيح.

\* \* \*

= المقصود من إثبات أحقية ألوهية الله وبطلان ما سواها. أما تقديره بـ(حق) أو (معبود بحق) فيدل على بطلان جميع ما يعبد من دون الله. وبيان أن الإله الحق هو الله وحده لا شريك له.

١٩٦ - وَخَفَّفَتْ (كَأَنَّ) أَيْضًا فُتُوِي مَنْصُوبُهَا، وَثَابِتًا أَيْضًا رُوي تخفيف (كأنَّ)

إذا خففت (كَأَنَّ) ثبتت لها الأحكام الأربعة السابقة في (أَنَّ) المخففة من بقاء عملها وحذف اسمها، ومجيء خبرها جملة اسمية، أو فعلية مصدرية (لم) مع المضارع. و(قد) مع الماضي.

فمثال الجملة الاسمية: كَانَ عَصْفُورٌ سَهْمٌ فِي السَّرْعَةِ. ومثال الفعلية: نَضَرَ الزَّهْرَ وَكَأَنَّ لَمْ يَكُنْ ذَابِلًا. قال تعالى: ﴿فَجَعَلْنَاهَا حَصيدًا كَأَنَّ لَمْ تَفْنِ بِالْأَمْسِ<sup>(١)</sup>﴾ [يونس: ٢٤].

وقد اجتمعت (كَأَنَّ) المشددة والمخففة في قوله تعالى: ﴿وَإِذَا لُتُّنَا عَلَيْهِ أَيْنُنَا وَلَمْ تُسْتَكِرْ كَأَنَّ لَمْ يَسْمَعْهَا كَأَنَّ فِي أُذُنَيْهِ وَقْرًا﴾ [لقمان: ٧].

وقد روي مجيء اسمها ظاهراً؛ كقول رؤية: وَمُعْتَدٍ قَطُّ عَلِيْظِ الْقَلْبِ كَأَنَّ وَرِيْدَاهُ رِشَاءُ خُلْبٍ<sup>(٢)</sup> ولا يقاس على هذا؛ لأنه نادر.

وهذا معنى قوله: (وخففت كأن... إلخ) ومعنى: (فُتُوِي) أي: قُدِّر ولم يُذَكَّر في الكلام.

وقوله: (منصوبها) معناه: أنه بقي عملها. ثم ذكر أن اسمها قد يذكر ظاهراً في الكلام، وهو قليل.

(١) الهاء مفعول أول. وحصيداً: مفعول ثان. كأن: مخففة من الثقيلة، واسمها ضمير الشأن محذوف، لم: حرف نفي وجزم وقلب. تفن: فعل مضارع مجزوم وعلامة جزمه حذف حرف العلة. والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هي) والجملة في محل رفع خبر (كأن). بالأمس: متعلق ب(تفن).

(٢) البيت في «كتاب سيبويه» (١٦٥/٣): كَانَ وَرِيْدَاهُ (بالرفع) ففيه تخفيف (كَأَنَّ) مع حذف اسمها، وهذا على الكثير الغالب، وجملة (وريداه رشاء خلب) خبرها، وأما على رواية (وريديه) فهو اسم (كَأَنَّ) وقد ورد في الكتاب نفسه (١٦٤/٣)، والوريدان: عرقان يكتنفان جانبي العنق. الرشا: الحبل وهو بلفظ التثنية؛ لأن المشبه شيثان، ويرى بالإنفراد، وهو جائز فقد يخبر بالمفرد عن المثنى. وخب: بالضم: الليف، ويجوز تسكين اللام للتخفيف. وانظر: «الإنصاف» بحاشية الشيخ محمد عبد الحميد (١٩٨/١).

تخفيف (لكن):

إذا خففت (لكنَّ) وجب إهمالها، وزال اختصاصها بالجملة الاسمية، فتدخل على الاسمية والفعلية، وعلى غيرهما، ويبقى لها معناها بعد التخفيف، وهو: الاستدراك، نحو: الكتاب صغير لكنَّ نفعه عظيم، ونحو: لا أجازي القاطع بقطيعته، ولكن أجازي بصلته.



## (لَا) الَّتِي لِنَفْيِ الْجِنْسِ

١٩٧ - عَمَلٌ (إِنْ) أَجْعَلَ لِ(لَا) فِي نَكْرَهْ مُفْرَدَةً جَاءَتْكَ أَوْ مُكَرَّرَةً

معناها وعملها  
وشرط عملها

هذا هو القسم الثالث من الحروف الناسخة للابتداء، وهو (لا) التي لنفي الجنس. والمراد: نفي الخبر عن الجنس كله على سبيل الاستغراق والشمول. فإذا قلت: لا بستانٌ مثمرٌ. فقد نفيت الإثمار عن جميع أفراد البساتين. وعلى هذا لا يصح أن تقول: لا بستانٌ مثمرٌ بل بستانان؛ لأن هذا يكون تناقضاً، بخلاف (لا) العاملة عمل ليس، فإنها ليست نصّاً في الجنس، بل تحتل نفي الواحد ونفي الجنس، فإن قدرتها نافية للواحد جاز أن تقول: لا بستانٌ مثمرٌ بل بستانان. وإن قدرتها نافية للجنس لم يجز ذلك<sup>(١)</sup>.

وتسمى (لا) النافية للجنس (لا) التبرئة، لتبرئة أفراد الجنس عن حكم الخبر، وهي تختص بهذه التسمية؛ لقوة دلالتها على النفي المؤكد أكثر من غيرها من أدوات النفي الأخرى.

وهي تعمل عمل (إن) فتتصب المبتدأ اسماً لها<sup>(٢)</sup>، وترفع الخبر خبراً لها، سواء كانت مفردة، كما في المثال. أو مكررة، كما سيأتي إن شاء الله.

(١) هذا الفرق بين نوعي (لا) خاص بما إذا كان الاسم مفرداً كما مثلنا، فإن كان مثنى أو جمعاً فالاحتمال موجود فيهما معاً نحو: لا عاقلين متشاكمان، لا مجدين مذمومين. ونحو: لا عاقلان متشاكمين. لا مجدون مذمومين. ففي هذا احتمال نفي الحكم عن الجنس كله. أو نفي قيد الشئ فقط أو قيد الجمع فقط.

(٢) أي: لفظاً أو محلاً بأن يكون مبتدئاً على الفتح - مثلاً - في محل نصب، كما سيأتي.

ولا تعمل (لا) النافية للجنس إلا بثلاثة شروط:

**الأول:** أن يكون اسمها وخبرها نكرتين. فلا تعمل في المعرفة وقد ورد أمثلة قليلة، جاء فيها الاسم معرفة؛ كقولهم: قضية ولا أبا حسن لها، ف(أبا حسن) اسم (لا) وهو معرفة بالإضافة، وهي مؤولة عند النحويين، كقول بعضهم: إنه على حذف مضاف؛ أي: ولا مثل أبي حسن لها.. والظاهر أنه لا داعي لهذا التأويل لتكلفه، بل تقبل هذه النصوص بإبقاء اسم (لا) معرفة، دون محاكاتها، ويقتصر على اللغة المشهورة.

**الثاني:** ألا يفصل بينها وبين اسمها بفواصل. كأن يتقدم خبرها على اسمها، فإن فُصل ألغيت، نحو: لا في الثوب طول ولا قصر. قال تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَالٌ وَلَا هُمْ عَنْهَا يُرْجَوْنَ﴾<sup>(١)</sup> [الصافات: ٤٧].

**الثالث:** ألا يدخل عليها حرف جر، فإن دخل عليها بطل عملها، نحو: جئت بلا كتاب<sup>(٢)</sup>.

قال ابن مالك: (عمل إن اجعل لا... إلخ) أي: اجعل عمل (إن) ثابتاً ل(لا) في نكرة؛ أي: يكون اسمها وخبرها نكرتين، سواء جاءت مفردة أو مكررة، ولم يذكر الشرط الثاني والثالث، وقد يستفاد الشرط الثاني مما سيأتي.

\* \* \*

- ١٩٨ - فَأَنْصِبْ بِهَا مُضَافًا أَوْ مُضَارِعَةً وَبَعْدَ ذَلِكَ الْخَبَرَ أَذْكَرُ رَافِعَةً أحوال اسم (لا)
- ١٩٩ - وَرَكِبِ الْمُفْرَدَ فَاتِّحًا كَلَا حَوْلَ وَلَا قُوَّةَ .....

(١) الضمير يعود على قوله تعالى: ﴿يُطَاكَ عَلَيْهِمْ بِكَايَيْنِ تَيْنَ تَوِينٍ﴾ [الصافات: ٤٥] أي: ليس في الخمرة ما يفتال عقولهم وأجسامهم فيهلكهم..

(٢) يصح في هذا المثال وشبهه أن تبقى (لا) على حرفيتها، ويكون حرف الجر قد تخطاها فعمل الجر فيما بعدها. وليست زائدة بالرغم من أن العامل تخطاها؛ لأن القول بزيادتها يفسد المعنى، ويصح أن تكون اسماً بمعنى (غير) فيكون الإعراب عليها. فهي اسم بمعنى غير مجرور بكسرة مقدرة على الألف (ولا) مضاف (وكتاب) مضاف إليه.

اسم (لا) النافية للجنس له ثلاث حالات:

**الأولى:** أن يكون مضافاً؛ أي: مكوناً من كلمتين، أُضيفت الأولى إلى الثانية، نحو: لا عَمَلَ خَيْرٍ ضائع.

**الثانية:** أن يكون شبيهاً بالمضاف؛ أي: مؤلفاً من كلمتين للأولى تعلق بالثانية غير الإضافة، نحو: لا عاصياً أباه موقِّق، لا مقصراً في عمله ممدوح<sup>(١)</sup>، وحكم الاسم في هذين الحالين النصب لفظاً. والنائب هو (لا).

**الثالثة:** أن يكون اسمها مفرداً؛ أي: كلمة واحدة. فالمراد بالمفرد هنا: ما ليس بمضاف ولا شبيه بالمضاف، فيدخل فيه المفرد، نحو: لا سرورَ دائم. وجمع التكسير، نحو: لا كواكبَ طالعات. والمثنى نحو: لا ضدين مجتمعين، وجمع المذكر السالم، نحو: لا متنافسين في الخير نادمون. وما جمع بألف وتاء، نحو: لا متبرجاتٍ محترمات.

وحكم الاسم في هذا الحال أنه يُبنى على ما كان ينصب<sup>(٢)</sup> به. فالمفرد وجمع التكسير يبنيان على الفتح في محل نصب، والمثنى وجمع المذكر السالم يبنيان على الياء. وما جمع بألف وتاء يُبنى على الكسر؛ لأنه الأصل في هذا الجمع، ويجوز بناؤه على الفتح.

وعلة البناء في هذه الحال تركيب (لا) مع اسمها مثل تركيب (خمسَة عشر). ويؤيد ذلك أنه إذا فُصل بين (لا) واسمها ولو بالخبر زال البناء، كقوله تعالى: ﴿لَا فِيهَا عِوَالٌ﴾ [الصافات: ٤٧] وقيل: علة البناء

(١) من الفروق بين المضاف والشبيه بالمضاف. أن الشبيه منون. والمضاف غير منون للإضافة، ويشتركان في أنهما معربان.

(٢) أي: يبنى على الفتح أو ما ينوب عن الفتح. وقد يبنى على الضم العارض. إذا كان اسم (لا) هو كلمة (غير) ونظيراتها. كما هو مذكور في باب «الإضافة» نحو: قبضت عشرة لا غير. (لا) مبني على الضم في محل نصب، والخبر محذوف أي: ليس غيرها مقبوضاً، وشرط ذلك أن يحذف المضاف إليه وينوى معناه. وتوضيح ذلك في الباب المذكور إن شاء الله.

تضمن معنى (من) الاستغراقية. وهذا وجيه؛ لأن تضمن الاسم معنى الحرف علة للبناء على ما ذكره في باب «المعرب والمبني». والتركيب ليس علة للبناء، وإنما هو علة للبناء على الفتح وحده.

وهذا معنى قوله: (فانصب بها مضافاً... إلخ) أي: انصب بـ(لا) المضاف والمضارع له؛ أي: المشابه له.

وقوله: (وبعد ذاك الخبر اذكر رافعه) أي: بعد المضاف والمشبّه به اذكر الخبرَ رافعاً له. والرافع للخبر هو (لا) فهي عاملة في الجزأين كبقية النواسخ. ويستفاد من قوله: (وبعد...) أنه لا يجوز تقديم الخبر على الاسم، وهو شرط في عملها كما تقدم في شرح البيت الأول.

وقوله: (وركب المفرد فاتحاً) أي: ركب اسم (لا) المفرد مع (لا) مبنياً على الفتح، وفيه إشارة إلى علة البناء.

\* \* \*

١٩٩ - ..... وَالثَّانِ أَجْعَلَا ..... المطف على  
٢٠٠ - مَرْفُوعًا أَوْ مَنْصُوبًا أَوْ مُرَكَّبًا وَإِنْ رَفَعْتَ أَوَّلًا لَا تَنْصِبَا الاسم مع تكرار (لا)

إذا أتى بعد (لا) والاسم الواقع بعدها بعاطف ونكرة مفردة فلا يخلو من حالتين:

الأولى: أن تتكرر (لا).

الثانية: ألا تتكرر.

فإن تكررت (لا) فلا يخلو اسم (لا) الأولى (المعطوف عليه) من ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مبنياً لكونه مفرداً؛ كقوله ﷺ لأبي موسى الأشعري: «ألا أدلك على كنزٍ من كنوز الجنة؟ لا حول ولا قوة إلا بالله»<sup>(١)</sup>.

(١) خبر (لا) محذوف تقديره: لا حول لنا أو لا حول موجود. والجار والمجرور متعلق بالخبر. والحديث رواه البخاري (٦٣٨٤)، ومسلم (٢٧٠٤) من حديث أبي موسى الأشعري ﷺ.

فيجوز في الثاني الذي بعد (لا) ثلاثة أوجه :

١ - البناء على الفتح (ولا قوة) فتكون الثانية عاملة عمل (إن) والواو عاطفة من باب عطف الجمل أو المفردات<sup>(١)</sup>.

٢ - النصب (ولا قوة) عطفاً على محل اسم (لا) وتكون الثانية زائدة لتوكيد النفي، ولا عمل لها.

وهذا أضعف الأوجه؛ لأن فيه نصب الاسم المفرد مع وجود (لا) وحقه البناء، ثم قالوا: بزيادتها لتسوية العطف، ولا موجب لذلك، حتى إن يونس بن حبيب وجماعة خصوا النصب بالضرورة، كتنوين المنادى.

٣ - الرفع (ولا قوة) عطفاً على محل (لا) واسمها؛ لأنها في موضع رفع بالابتداء عند سيبويه، وتكون (لا) زائدة، أو تكون عاملة عمل (ليس) وما بعدها هو اسمها مرفوع. وتفيد نفي الجنس، أو مبتدأ. وليس ل(لا) عمل فيه، ومنه قول الشاعر:

هَذَا لَعَمْرُكُمُ الصَّغَارُ بِعَيْنِي لَا أُمَّ لِي إِنْ كَانَ ذَاكَ وَلَا أَبٌ<sup>(٢)</sup>

الحالة الثانية: أن يكون اسم (لا) الأولى منصوباً لكونه مضافاً أو شبيهاً به، فيجوز في الاسم الذي بعد (لا) الثانية الأوجه الثلاثة السابقة وهي: البناء والرفع والنصب، نحو: لا عمل خير ولا برّ أولى من إكرام

(١) اعلم أن خير (لا) المكورة قد يكون محذوفاً نحو: لا طالب موجود ولا مدرس أي: ولا مدرس موجود. وقد يكون مذكوراً. والعطف فيهما من باب عطف الجملة على الجملة.

فإن كان الخبر المذكور صالحاً لهما معاً نحو: لا كتاب ولا قلم مع الطالب، فهو من عطف المفرد على المفرد إن جعلنا الخبر لهما معاً. فإن قدرنا خير (لا) الثانية فهو من باب عطف الجملة على الجملة، كما تقدم.

(٢) لعمركم: العَمَر - بفتح فسكون - الحياة. والصغار: بوزن السحاب هو الذل والحقارة، وهو خبر المبتدأ (هذا) والمبتدأ (عمر) وخبره المحذوف جملة متعوضة. بعينه: جار ومجرور متعلق بمحذوف حال.



الوالدين. فيجوز: نصب (برّ) عطفاً على اسم الأولى المنصوب وتكون (لا) مهملة، فتقول: (ولا برّاً) ويجوز بناؤه على الفتح لأنه مفرد، فتقول: (ولا برّ) ويجوز رفعه على اعتبار (لا) عاملة عمل ليس، أو مهملة، وهو مبتدأ، فتقول: (ولا برّ).

ومثال الشبيه بالمضاف: لا مستشيراً في أموره ولا متأنياً نادماً. فيجوز في (متأنياً) الأوجه الثلاثة على ما سبق.

الحالة الثالثة: أن يكون المعطوف عليه مرفوعاً، لكون (لا) عاملة عمل (ليس). أو مهملة، فيجوز في الثاني وجهان:

- ١ - البناء على الفتح أو ما ينوب منابه؛ لأنه مفرد.
- ٢ - الرفع عطفاً على ما بعد (لا) الأولى، أو أنها زائدة، وما بعدها مبتدأ، أو على أنها عاملة عمل (ليس) كالأولى.

مثال ذلك: لا قويّ ولا ضعيفٌ أمام حكم الشرع. فيجوز في (ضعيف) البناء على الفتح والرفع. ومنه قوله تعالى: ﴿أَتَفْقَهُوا مِنَّا زُفْرًا﴾ [البقرة: ٢٥٤]. فقد قرأ أكثر السبعة بالرفع، على أن (لا) عاملة عمل ليس أو مهملة، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو بالبناء على الفتح في الجميع. قال مكي: «والاختيار الرفع؛ لأن أكثر القراء عليه»<sup>(١)</sup>. اهـ.

ولا يجوز النصب في هذه الحالة؛ لأنه إنما جاء في الحالتين السابقتين لإمكان العطف على محل اسم (لا)، وهنا ليست بناصبة فيسقط النصب.

وهذا معنى قوله: (والثاني اجعل مرفوعاً أو منصوباً... إلخ) أي: والثاني من قولك: (لا حول ولا قوة) اجعله مرفوعاً أو منصوباً أو مبنياً على الفتح للتركيب، ولما قال: (وإن رفعت أولاً لا تنصب) فهم أن جواز

(١) «الكشف عن القراءات السبع» (٣٠٦/١).

الأوجه الثلاثة مخصوص بما إذا بُني الأول أو نُصب، فإن رُفِع سقط  
النصب كما تقدم.

وقد اكتفى الناظم بالمثال (ولا قوة) عن ذكر الشرطين السابقين  
وهما:

الأول: أن يكون ما بعد (لا) الثانية نكرة.

الثاني: أن يكون مفرداً.

كما اكتفى به عن ذكر أن هذه الأحكام خاصة بـ(لا) المكررة بعد  
العاطف، أما إذا عُطف بلا تكرار فسيأتي حكمه - إن شاء الله تعالى - .  
فإن كان ما بعد الثانية غير نكرة. أو كان غير مفرد، وهو المضاف  
والشبيه بالمضاف، فأذكره - هنالك أيضاً - إن شاء الله.

\* \* \*

نعت اسم (لا) ٢٠١ - وَمُفْرَدًا نَعْتًا لِمَبْنِيٍّ يَلِي قَاتَتْحٌ أَوْ أَنْصَبَنَ أَوْ أَرْفَعُ تَعْدِلُ

٢٠٢ - وَغَيْرَ مَا يَلِي وَغَيْرَ الْمُفْرَدِ لَا تَبْنِ، وَأَنْصِبْهُ، أَوْ الرُّفْعُ أَقْصِدِ

إذا وقع بعد اسم (لا) النافية للجنس نعت جاز فيه ثلاثة أوجه:

١ - البناء. ٢ - النصب. ٣ - الرفع. وذلك بثلاثة شروط:

الأول: أن يكون النعت مفرداً؛ أي: ليس مضافاً ولا شبيهاً  
بالمضاف.

الثاني: أن يكون اسم (لا) مفرداً.

الثالث: ألا يفصل بين النعت والمنعوت بفواصل.

مثال ذلك: لا مدرَسَ مهملٍ أو مهملًا أو مهملٌ ناجح. فيجوز في  
النعت (مهمل) البناء على الفتح لتركبه مع اسم (لا)، والنصب بالفتحة  
مراعاة لمحل اسم (لا)، والرفع مراعاة لمحل (لا) واسمها؛ لأنهما  
بمنزلة المبتدأ المرفوع، فالنعت مرفوع كذلك.

فإن تخلف شرط من الشروط الثلاثة امتنع البناء. وجاز النصب أو  
الرفع.

فمثال تخلف الأول: لا مدرسَ مهملُ الطلاب أو مهملُ الطلاب ناجح.

ومثال تخلف الثاني: لا تاجرَ ملابسٍ كاذباً أو كاذبٌ ناجح.

ومثال تخلف الثالث: لا رجلَ في الدارَ ظريفٌ أو ظريفاً.

وهذا معنى قوله: (ومفرداً نعتاً... إلخ) أي: افتح أو انصب أو ارفع النعت المفرد إذا كان لمبني - وهو اسم (لا) المفرد - إذا وَلِيَ النعت المنعوت (تعديل) أي: تكن عادلاً بين الأوجه الثلاثة. والفاء في قوله: (نافتح) زائدة لتحسين اللفظ، فلا تمنع من تقدم معمول ما دخلت عليه.

ثم أشار في البيت الثاني إلى النعت غير المستوفي للشروط، وبين أنك مخير فيه بين النصب والرفع، دون البناء.

\* \* \*

٢٠٣- وَالْعَطْفُ إِنْ لَمْ تَتَكَرَّرْ (لَا) أَحْكَمَا لَهُ يَمَّا لِلنَّعْتِ فِي الْفَصْلِ انْتَمَى

المعطف دون

تكرار (لا)

تقدم أنه إذا أتى بعد اسم (لا) بعاطف ونكرة مفردة فلا يخلو: إما تتكرر (لا) أو لا تتكرر. وقد مضى أنها إذا تكررت جاز في المعطوف الرفع والنصب والبناء، على التفصيل السابق.

أما إذا لم تتكرر (لا) وهو المراد هنا، فإنه يجوز في المعطوف ما جاز في النعت المفصول. وقد تقدم قبل هذا البيت أنه يجوز فيه الرفع والنصب، ولا يجوز البناء.

مثال ذلك: لا مدرسَ وطالبٍ أو طالباً في المعهد.

لا مدرسَ فقيهٍ وطالبٍ أو طالباً في المعهد.

فيجوز في المعطوف (طالب) النصب عطفاً على محل اسم (لا) في الأول، وعطفاً على لفظه في الثاني. ويجوز الرفع عطفاً على (لا) مع اسمها، كما تقدم.

وهذا معنى قوله: (والعطف إن لم تتكرر لا... إلخ) أي: إذا جاء

العطف ولم تتكرر (لا) فاحكم للمعطوف بما (انتمى) أي: انتسب للنعت المفصول من جواز الرفع والنصب وامتناع البناء.

واعلم أن جميع ما تقدم في موضوع العطف هو ما إذا كان المعطوف مفرداً، فإن كان غير مفرد لم يجز إلا النصب والرفع، سواء أ تكررت (لا) أم لم تتكرر، نحو: لا ير ولا عمل خير أولى من إكرام الوالدين.

وهذا كله إذا كان المعطوف نكرة، فإن كان معرفة لم يجز إلا الرفع على أنه مبتدأ، تكررت (لا) أو لم تتكرر، نحو: لا رجل ولا زيد في الدار. أو: لا رجل وزيد في الدار. ولا يجوز بناؤه ولا نصبه عطفاً على محل اسم (لا)؛ لأنها لا تعمل في المعرفة، كما تقدم في أول الباب.

\* \* \*

٢٠٤ - وَأَعْطِ (لَا) مَعَ هَمْزَةٍ اسْتِفْهَامٍ مَا تَسْتَحِقُّ دُونَ الِاسْتِفْهَامِ  
تدخل همزة الاستفهام على (لا) النافية للجنس، فتبقى على ما كان لها من العمل وسائر الأحكام التي سبق ذكرها، من العطف والنعت، وجواز الإلغاء إذا تكررت، والاستفهام - هنا - ثلاثة أنواع:

دخول همزة  
الاستفهام  
على (لا)

الأول: أن يقصد بالاستفهام النفي (أي: المنصب على الخبر هل هو ثابت أو لا؟)، نحو: ألا تاجر صادق؟ فهذا استفهام عن نفي الصدق هل هو موجود أو لا؟.

الثاني: أن يقصد بالاستفهام التوبيخ، نحو قولك للبخيل: ألا إحسان منك وأنت غني؟ ومنه قول الشاعر:

أَلَا ارْعَوْا لِمَنْ وَلَّيْتُ شَيْبَتَهُ وَأَذَنْتَ بِمَشْيِبِ بَعْدَهُ هَرَمٌ<sup>(١)</sup>

الثالث: أن يقصد بالاستفهام التمني، نحو: ألا مالاً فأساعد

(١) ارعوا: انزعوا وانكفوا. مصدر ارعوى. والمعنى: ألا يبتعد وينكف عن المعاصي من ذهب شبابه وأنذره المشيب الكبير والضعف وذهاب القوة؟.

المحتاج<sup>(١)</sup>. والخبر - هنا - محذوف تقديره: موجود. ومنه قول الشاعر:

أَلَا عُمَرَ وَلَّى مُسْتَطَاعٌ رُجُوعُهُ      فَيَرَأَبُ مَا أَثَّاتَ يَدُ الْعَقَلَاتِ<sup>(٢)</sup>

وقد خالف في هذا النوع سيبويه ومن وافقه، فقالوا: لا عمل لها إلّا في الاسم، ولا تُعطى بقية الأحكام. وقال المازني والمبرد: هي كالمجردة في جميع الأحكام، وعليه يتمشى إطلاق المصنف.

وهذا معنى قوله: (وأعط لا... إلخ) أي: أعط (لا) النافية للجنس مع همزة الاستفهام، الداخلة عليها، ما تستحقه من الأحكام قبل دخول الاستفهام، والمراد همزة الاستفهام باعتبار الأصل. وإلّا ففي التوبيخ والتمني خرجت الهمزة عن معناها الأصلي، وهو طلب العلم بشيء لم يكن معلوماً من قبل، ولا طلب مع التوبيخ ولا مع التمني.

\* \* \*

٢٠٥ - وَشَاعَ فِي ذَا الْبَابِ إِسْقَاطُ الْخَبَرِ      إِذَا الْمُرَادُ مَعَ سُقُوطِهِ ظَهَرَ

إذا دلّ دليل على خبر (لا) النافية للجنس فإنه يحذف. وحذفه كثير، والدليل قد يكون مَقَالِيّاً، نحو: هل من رجلٍ حاضرٍ؟ فيقال: لا رجل. وقد يكون حَالِيّاً (أي: مفهوماً من المقام والحال) كأن يقال للمريض: لا بأس؛ أي: لا بأس عليك.

(١) من الأساليب الصحيحة في التمني: أَلَا مَاءَ مَاءٍ بَارِداً، فَمَاءُ (الأول اسم (لا) والثاني نعت له. وهو نعت موطن أي: مهبط لما بعده. وهو جامد لكنه نُعت بمشتق بعده مثل: مرت برجلٍ رجلٍ صالح. قال الخضري: «إنه مبني على الفتح لتوكبه مع الأول». اهـ. أي: فهو مثل: لا رجلٌ ظريفٌ. وخبر (لا) محذوف أي: موجود.

(٢) فيرأب: أي: يصلح ويجبر. أثَّات: أفسدت. والفعل (يرأب) منصوب بـ (أن) مضمرة وجوباً بعد فاء السببية في جواب التمني (مستطاع) خبر مقدم، أو خبر (لا) (رجوعه) مبتدأ مؤخر، أو نائب فاعل لمستطاع.

حذف الخبر  
في هذا الباب

ومن الحذف قوله تعالى: ﴿وَلَوْ تَرَىٰ إِذْ فَرَغُوا فَلَا قُوَّةَ﴾ [سبأ: ٥١]  
 أي: فلا قوت لهم، وقال الشاعر:  
 لَا يَصْلُحُ النَّاسُ قَوْضَىٰ لَسَرَاةٍ<sup>(١)</sup> لَهُمْ وَلَا سَرَاةٍ إِذَا جُهِلَهُمْ سَادُوا  
 أي: ولا سراة لهم إذا جهالهم سادوا.  
 فإن لم يدل على الخبر دليل لم يجوز حذفه، نحو: لا طالب في  
 الفصل. ومنه قوله ﷺ: «لَا أَحَدٌ أَغْيَرُ مِنَ اللَّهِ»<sup>(٢)</sup>.  
 وهذا معنى قوله: (وشاع في ذا الباب... إلخ) أي: كثر في باب  
 (لا) التي لنفي الجنس حذف الخبر، إذا ظهر المراد، ولا يظهر المراد  
 إلا إذا وجد دليل.



(١) جمع سري. بمعنى شريف. وهو جمع على غير قياس. وقد ذكرت ذلك في آخر  
 المبتدأ والخبر، فأرجع إليه.

(٢) الحديث رواه البخاري في «صحيحه» (٥٧/٦) طبعة دار طوق النجاة. وهو في  
 مسلم بلفظ آخر و(أغير) معناه: لا أحد أغير من الله إذا انتهكت محارمه.  
 وغيره الله من جنس صفاته التي يختص بها، فهي ليست مماثلة لغيره المخلوقين،  
 بل هي صفة تليق بعظمته وجلاله.

## ظَنٌّ وَأَخَوَاتُهَا

عمل ظن  
وأخواتها  
وبيان أنواعها

- ٢٠٦ - اِنْصَبَّ بِفِعْلِ الْقَلْبِ جُزْأَيِ اُنْبِتَدَا أَغْنِي (رَأَى) (خَالَ) (عَلِمْتُ) (وَجَدَا)  
٢٠٧ - (ظَنَّ) (حَسِبْتُ) (وَزَعَمْتُ) مَعَ (عَدُوٍّ) (حَجَا) (دَرَى)، (وَجَمَلٌ) (اللَّذَكَ) (أَعْتَقَدُ)  
٢٠٨ - (وَهَبَ) (تَعَلَّمَ)، (وَأَلَّتِي) (كَصَبَرَا) أَيْضًا بِهَا اَنْصَبَ مُبْتَدَأًا وَخَبَرًا

هذا هو القسم الثالث من الأفعال الناسخة للابتداء، وهو (ظن) وأخواتها) فتنصب المبتدأ والخبر، وتغير اسمهما، إذ يصير كل منهما مفعولاً به. وبالرغم من اعتبارهما مفعولين فإنهما عمدتان لا فصلتان كبقية المفعولات؛ لأن أصلهما المبتدأ والخبر.

وتنفرد عن غيرها من النواسخ في أنه لا بُدَّ لها من فاعل. وهي إما أفعال وهو الأكثر. أو أسماء تعمل عملها، كما سيأتي إن شاء الله.

وأفعال هذا الباب قسمان: أفعال القلوب، وأفعال التحويل.

أما أفعال القلوب فهي: التي معانيها قائمة بالقلب. متصلة به كالعلم واليقين والظن ونحوها، وتنقسم أربعة أقسام:

الأول: ما يفيد في الخبر يقيناً، والمراد باليقين: الاعتقاد الجازم. وهو ثلاثة أفعال: (وجد) (وَتَعَلَّمَ) بمعنى: اعلم<sup>(١)</sup> و(درى).

فمثال (وجد): وجدت الصلح باب الخير. قال تعالى: ﴿إِنَّا

(١) هذا التقيد احتراز من الفعل (تعلم) الذي معناه تحصيل العلم في المستقبل بتحصيل أسبابه نحو: تعلم النحو. وهذا متصرف له ماض (تعلّم) ومضارع (يتعلم) ولا ينصب إلا مفعولاً واحداً. بخلاف (تعلم) بمعنى (اعلم) فإنه أمر بتحصيل العلم بما يذكر مع الفعل من المتعلقات في الحال، نحو: تعلم أن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر من واجبات الدين، وهو ينصب مفعولين، والغالب دخوله على أن ومعموليها، وهو غير متصرف، كما سيأتي إن شاء الله.

وَجَدْتُهُ صَابِرًا نَعَمَ الْعَبْدُ إِنَّهُ أَوَّابٌ ﴿٤٤﴾ [ص: ٤٤] فالهاء: مفعول أول. و(صابراً) مفعول ثان.

وأما (تعلم) بمعنى (اعلم) فالكثير فيها أن تتعدى إلى (أَنْ) المؤكدة ومعمولها، نحو: تعلم أن الربا بلاء<sup>(١)</sup>، وتكون (أَنْ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تعلم) ومنه قول زهير بن أبي سلمى: **فَقُلْتُ تَعْلَمُ أَنَّ لِلصَّيْدِ غِرَّةً وَإِلَّا تُضَيِّعُهَا فَإِنَّكَ قَاتِلُهُ<sup>(٢)</sup>** ويقول أن ينصب مفعولين كل منهما اسم مفرد، نحو: تعلم الحياة جهاداً. ومنه قول الشاعر.

**تَعْلَمُ شِفَاءَ النَّفْسِ قَهْرَ عَدُوِّهَا قَبَالِغٍ يُلُطِّفُ فِي التَّحِيلِ وَالْمَكْرِ<sup>(٣)</sup>**

وأما (درى) فالأكثر فيه أن يتعدى لواحد بالباء، تقول: دريت بسفرك. فإن دخلت عليه الهمزة تعدى بها لواحد. ولثان بالباء كما في قوله تعالى: ﴿قُلْ لَوْ شَاءَ اللَّهُ مَا تَلَوْتُمْ عَلَيْكُمْ وَلَا أَدْرَبْتُكُمْ بِيَمِينِي﴾ [يونس: ١٦] فضمير المخاطب مفعول أول. والجار والمجرور مفعول ثان.

وقد ينصب (درى) مفعولين بنفسه، ولكنه قليل، نحو: دريت ثمرة العلم العمل، ومنه قول الشاعر:

**دُرَيْتَ الْوَفَى الْعَهْدَ يَا عُرْوَةَ فَاغْتَبِطُ فَإِنَّ اغْتِبَاطًا بِالْوَفَاءِ حَمِيدٌ<sup>(٤)</sup>**

(١) تعلم: فعل أمر ناسخ ينصب مفعولين، والفاعل أنت، و(أَنْ) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تعلم) وهذه قاعدة في هذا الباب أن الفعل الناسخ إذا دخل على أَنْ ومعمولها أو على أَنْ مع الفعل ومرفوعه فإن المصدر المؤول يسد مسد المفعولين، ويغني عنهما، ويستثنى من ذلك أفعال التحويل فلا تدخل على أَنْ ولا على (أَنْ).

(٢) معناه: اعلم وتيقن أن للصيد أوقاتاً يهدأ فيها ويستريح، فإذا انتهزت هذه الفرصة فإنك قاتله لا محالة. وقوله: (وإلا تضيعها) فيه إدغام أداة الشرط (بإلا) النافية. وأن واسمها (غرة) وخبرها (للصيد) في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (تعلم).

(٣) معناه: اعلم أنه إنما يشفي نفوس الرجال ظفرها بعدوها وقهرها له، فعليك أن تبذل جهدك في أخذ الأشياء بالحيلة والدهاء برفق ولين.

(٤) معناه: تيقن الناس وعلموا - يا عروة - أنك تفني بالعهد. فاغتبط بهذه الخصلة =



فالمفعول الأول (التاء) التي وقعت نائب فاعل. والثاني قوله: (الوفاي).

القسم الثاني من أفعال القلوب: ما يفيد في الخبر رجحاناً؛ أي: رجحان اليقين، وأفعاله خمسة: (جعل) بمعنى: اعتقد، و(حجا) و(عدّ) و(هب) و(زعم).

فمثال (جعل): جعلتُ العلاجَ نافعاً؛ أي: اعتقدت. ومنه في بعض الآراء<sup>(١)</sup>، قوله تعالى: ﴿وَجَعَلُوا آلَمَّتِيكَهَ الَّذِينَ هُمْ عَبْدُ الرَّحْمَنِ إِنْتَأُ﴾ [الزخرف: ١٩] أي: اعتقدوا. ومثال (حجا) حجوت الجوَّ بارداً. ومنه قول الشاعر:

قَدْ كُنْتُ أَحْبُو أَبَا عَمْرٍو أَخَا يَفَّةٍ حَتَّى أَلَمْتُ بِنَا يَوْمًا مِلِمَاتٍ

ومثال (عدّ) عددت الصديقَ أخاً. ومنه قول الشاعر:

فَلَا تَعْدُوِ الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْغَنَى وَلَكِنَّمَا الْمَوْلَى شَرِيكَكَ فِي الْعَدَمِ<sup>(٢)</sup>

ومثال: (هب):

فَقُلْتُ أَجِرْني أَبَا مَالِكٍ وَإِلَّا فَهَبْني امْرَأً هَالِكًا

وأما (زعم) فالأكثر فيها أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) والفعل، أو أن المؤكدة مع معموليها، نحو: مَنْ زعم أن يخدع الناس فهو المخدوع، ومنه قوله تعالى: ﴿زَعَمَ الَّذِينَ كَفَرُوا أَنْ لَنْ يُعَذَّبَهُ﴾ [التغابن: ٧]، وقوله تعالى: ﴿إِنْ زَعَمْتُمْ أَنَّكُمْ أَوْلِيَاءُ لِلَّهِ مِنْ دُونِ النَّاسِ فَتَمَنَّوْا الْمَوْتَ إِنْ كُنْتُمْ صَادِقِينَ﴾ [الجمعة: ٦] والمصدر المؤول سد مسد مفعولي زعم.

وقد تتعدى إلى المفعولين بغير توسط (أن) بينهما، نحو: أنت زعمت خالداً جريئاً، ومنه قول الشاعر:

= الكريمة، فإن الاختياط بمثل هذه الصفة أمر محمود.

(١) راجع «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ٢٨٨).

(٢) المولى: المراد به - هنا - الصاحب والناصر. العدم: أي: الفقر.

رَعَمْتَنِي شَيْخًا وَلَسْتُ بِشَيْخٍ إِنَّمَا الشَّيْخُ مَنْ يَدُبُّ دُبِيًّا<sup>(١)</sup>  
القسم الثالث من أفعال القلوب: ما يفيد في الخبر يقيناً أو رجحاناً، والغالب كونه لليقين، وهو فعلان: (رأى) و(علم).

فمثال (رأى): رأيت العلماء باقين ما بقي الدهر، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَرَأَوْهُ قَرِيبًا ۖ﴾ [المعارج: ٦ - ٧] فالأولى للظن، والثانية لليقين؛ أي: يظنون البعث ممتنعاً، ونعلمه واقعاً لا محالة.

ومثال (علم): علمت الصلح خيراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَأَعْلَمْتُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩] أي: تيقن واعتقد، وأن واسمها وخبرها سدت مسد مفعولي (اعلم)، وقال الشاعر:

عَلِمْتُكَ الْبَازِلَ الْمَعْرُوفَ فَانْبَعَثْتُ إِلَيْكَ بِي وَاجِفَاتُ الشُّوقِ وَالْأَمَلِ<sup>(٢)</sup>

(ف)علم (علم) لليقين، والدليل أن المقام مقام مدح واستجداء.

القسم الرابع: ما يفيد في الخبر رجحاناً أو يقيناً، والغالب كونه للرجحان. وهو ثلاثة: (ظن) و(خال) و(حسب).

فمثال (ظن): ظننت الكتاب موجوداً. ومنه قوله تعالى: ﴿فَقَالَ لَهُ فِرْعَوْنُ إِنِّي لَأَظُنُّكَ يَمُوسَىٰ مَسْحُورًا﴾ [الإسراء: ١٠١]، وقد تستعمل لليقين؛ كقوله تعالى: ﴿الَّذِينَ يَظُنُّونَ أَنَّهُمْ مُّلتَقُوا رَبِّهِمْ﴾ [البقرة: ٤٦]، على أحد القولين<sup>(٣)</sup>.

ومثال (خال): خِلْتُ الدراسة مُتَعَةً. وقد وردت بمعنى (اليقين) في قول الشاعر:

(١) الشيخ: هو الذي ظهر عليه الضعف والشيخ. ويغلب أن يكون من سن الخمسين. يدب ديباً: أي: يمشي مشياً وثيداً.

(٢) فانبعثت: أي: ثارت وتحركت. واجفات: جمع واجفة ضرب من السير السريع، والمراد دواعي الشوق وأسبابه التي بعته على الذهاب إليه.

(٣) انظر: «معاني القرآن» للزجاج (١/٣٣١)؛ «البحر المحيط» (٢/٢٧٧).

دَعَانِي الْعَوَانِي عَمَهُنَّ وَخِلْتُنِي لِي اسْمٌ فَلَا أُدْعَى بِهِ وَهُوَ أَوَّلُ<sup>(١)</sup>

وذلك لأنه لا يظن أن لنفسه اسماً، بل هو على يقين من ذلك.

ومثال (حسب): حسب المهملُ النجاح سهلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَحْسَبَنَّ اللَّهَ غَفِلاً عَمَّا يَعْمَلُ الْفَالِثُونَ﴾ [إبراهيم: ٤٢].

أما النوع الثاني من أفعال هذا الباب فهو: أفعال التحويل: وهي التي تدل على تحول الشيء وانتقاله من حالة إلى أخرى. وتسمى - أيضاً - أفعال التصيير؛ لأن كل فعل منها بمعنى (صير).

وهي سبعة: جعل، وردّ، وترك، واتخذ، وتخذ، وصير، ووهب.

فمثال (جعل): جعلت الذهب خاتماً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَقَدِمْنَا إِلَى مَا عَمِلُوا مِنْ عَمَلٍ فَجَعَلْنَاهُ هَبَاءً مَنْثُوراً﴾ [الفرقان: ٢٣].

ومثال (ردّ): ردّت الاستقامة الوجوه المظلمة نيرةً، ومنه قوله تعالى: ﴿يَكَايَا الَّذِينَ آمَنُوا إِن تَطِيعُوا رَبَّكَ إِنَّا كَنُتَبْ يَرُدُّكُمْ بَعْدَ إِيمَانِكُمْ كَفَرِينَ﴾ [آل عمران: ١٠٠] على رأي من يعرب (كافرين) مفعولاً ثانياً، وهو الأظهر. وقوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩].

ومثال (ترك): تركت الطلاب يبحثون في المسألة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَتَرَكْنَا بَعْضَهُمْ يَوْمَئِذٍ يَمُوجُ فِي بَعْضٍ﴾ [الكهف: ٩٩].

ومثال (اتخذ): اتخذت طالب العلم صديقاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَاتَّخَذَ اللَّهُ إِبْرَاهِيمَ خَلِيلًا﴾ [النساء: ١٢٥].

ومثال (تخذ): - بالتخفيف -: تَخَذَتِ الحرارةُ الثلجَ ماءً. ومنه قوله تعالى: ﴿قَالَ لَوْ شِئْتَ لَتُخَذَتَ عَلَيْهِ أَجْرًا﴾ [الكهف: ٧٧]، فقد قرأ ابن كثير

(١) دعاني: سماني، الغواني: النساء الحسان، فلا أدعى به: على تقدير همزة الاستفهام الإنكاري؛ أي: أفلا أدعى به؟ والمعنى: سماني النساء الحسان عمهن، والحال أنني تيقنت في نفسي أن لي اسماً كنت أدعى به، فَلِمَ لا أدعى به الآن، والحال أنه أول اسم لي؟!

(٢) قدمنا: أي عمدنا، والهباء: ما يرى من غبار في شعاع الشمس الداخل من النافذة.

وأبو عمرو بتخفيف التاء وكسر الخاء، على وزن (لَعَلِمْتُ) وقرأ بقية السبعة بتشديد التاء وفتح الخاء.

ومثال (صَيَّرَ): صيرت الزجاج لامعاً.

ومثال (وَهَبَ): وهبني الله فداء الحق.

وإلى ما تقدم من التفصيل أشار ابن مالك بقوله: (انصب بفعل القلب... إلخ) أي: انصب بالفعل القلب (جزأي ابتداء) أي: المبتدأ والخبر<sup>(١)</sup> وأشار بقوله: (أعني رأي... إلخ) إلى أن المقصود أفعال معينة؛ إذ ليس كل فعل قلبي ينصب مفعولين، بل منه ما هو لازم، نحو: فكر الطالب. ومنه ما هو متعدّد لواحد، نحو: فهمت المسألة، ثم عدد أفعال القلوب التي تنصب مفعولين.

وقد قضت ضرورة الشعر على الناظم أن يزيد الألف في آخر الفعلين (وجد وصير) وأن يخفف الدال في الفعل (عدّ).

وقوله: (وجعل اللذ كاعتقد) احتراز من (جعل) التي بمعنى (صَيَّر) فإنها من أفعال التحويل - كما مرّ -.

وقوله: (اللد) اسم موصول. وهو لغة في (الذي).

ثم أشار إلى أفعال التحويل بقوله: (والتي كصَيَّر) ولم يذكرها.

\* \* \*

٢٠٩ - وَخُصَّ بِالتَّعْلِيلِ وَالْإِلْعَاءِ مَا مِنْ قَبْلِ (هَبَ)، وَالْأَمْرِ (هَبَ) قَدْ أَلَزَمَا  
٢١٠ - كَذَا (تَعْلَمُ)، وَلِغَيْرِ الْمَاضِي مِنْ سِوَاهُمَا أَجْعَلْ كُلَّ مَا لَهُ زَكْنٌ

أحكام هذه  
الأفعال

أفعال القلوب كلها متصرفة، ما عدا (هَبَ، وتعلّم) فهما ملازمان للأمر. أما أفعال التحويل فهي متصرفة، إلا (وَهَبَ) فهو ملازم للماضي

(١) لا يلزم دخول هذه الأفعال على المبتدأ والخبر حقيقة، فقد تدخل على ما أصله المبتدأ والخبر، وقد تدخل على ما ليس أصله المبتدأ والخبر. والمعول على استقامة المعنى المراد بغير غموض، فمثلاً في أفعال التحويل نحو: صَيَّرَ الذهب خاتماً. لا يصح أن تقول: الذهب خاتم، وكذا في بعض أفعال القلوب مثل، لا تحسب المجد تمراً. فلا يستقيم أن تقول: المجد تمر..

ويثبت لغير الماضي من المضارع والأمر واسم الفاعل وغيرها من التصاريف ما ثبت للماضي من العمل وغيره.

تقول: ظننت خالداً مسافراً. والمضارع، نحو: أظن خالداً مسافراً. والأمر، نحو: ظنَّ خالداً مسافراً. واسم الفاعل، نحو: أنا ظانُّ خالداً مسافراً، واسم المفعول، نحو: خالد مظنون أبوه مسافراً. ف(أبوه) نائب فاعل لاسم المفعول، و(مسافراً) مفعول ثانٍ. والمصدر، نحو: عجبت من ظنك خالداً مسافراً.

ومن التصاريف قوله تعالى: ﴿وَإِنِّي لَأَظُنُّكَ يُفْرَقُونَ مَثْبُورًا﴾ [الإسراء: ١٠٢]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ يَرَوْنَهُ بَعِيدًا ۖ وَرَأَيْنَهُ قَرِيبًا﴾ [المعارج: ٦ - ٧]، وقوله تعالى: ﴿فَأَعْلَوْا أَنَّهُمْ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]، وقوله تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّونَكُمْ مِن بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا﴾ [البقرة: ١٠٩]، وقوله تعالى: ﴿لَا تَحْسَبُوهُ شَرًّا لَّكُم﴾ [النور: ١١].

وقد اختصت أفعال القلوب المتصرفة بالتعليق والإلغاء<sup>(١)</sup>. وأما غير المتصرفة فلا يكون فيها تعليق ولا إلغاء. وكذلك أفعال التحويل. وهذا معنى قوله: (وُحْصِنَ بالتعليق... إلخ) أي: خصص بالإلغاء والتعليق الأفعال التي ذكرت في النظم - في الأبيات السابقة - قبل (هب) وعددها أحد عشر فعلاً، والفعل (هب) ملازم للأمر. وكذا (تعلم) وإذا جاء غير الماضي من سوى (هب وتعلم) فأعطه ما عَلِمَ من الأحكام التي تكون للماضي، من العمل والتعليق والإلغاء.

وقوله: (زُكِّنَ) أي: علم.

\* \* \*

(١) يأتي البحث فيهما قريباً إن شاء الله. كما اختصت الأفعال القلبية المتصرفة بأن المصدر المؤول من (أَنْ) ومعمولها و(أَنْ) وما دخلت عليه يسد مسد المفعولين، ويغني عنهما بشرط خلو خبر (أَنْ) من لام الابتداء؛ لأن وجودها موجب للكسر والتعليق، كما تقدم في باب (إِنْ)، وكما سيأتي في ذكر المعلقات، وفي الباب أمثلة لذلك.

الإلغاء  
والتعليق

- ٢١١ - وَجَوَزَ الْإِلْغَاءَ لَا فِي الْإِبْتِدَاءِ وَأَتَوْا ضَمِيرَ الشَّانِ أَوْ لَمْ أَبْتَدَأْ  
٢١٢ - فِي مُوهِمِ الْغَاءِ مَا تَقَدَّمَ وَالْعَزَمَ التَّعْلِيْقَ قَبْلَ نَفْيِ (مَا)  
٢١٣ - وَ(إِنْ) وَ(لَا)، لَمْ أَبْتَدَأْ أَوْ قَسَمَ كَذَا، وَالْأَسْتِفْهَامُ ذَا لَهُ أَنْحَمَ  
أفعال هذا الباب لها ثلاثة أحكام:

الأول: الإعمال، وهو نصب المبتدأ والخبر، وهذا هو الأصل.  
وهو واقع في أفعال القلوب والتحويل.

الثاني: الإلغاء.

الثالث: التعليق.

وهذان خاصان بأفعال القلوب المتصرفة، كما تقدم.

أما الإلغاء فهو: إبطال العمل لفظاً ومحللاً، لضعف العامل بتوسطه  
أو تأخره، نحو: الصدق - علمت - نافع. فالصدق: مبتدأ. ونافع:  
خبر. وجملة (علمت) اعتراضية لا محل لها. فلم يعمل الفعل لا في  
اللفظ ولا في المحل.

ونحو: الصدق نافع علمت. فجملة (علمت) مستأنفة لا محل لها.  
والغناء المتأخر أقوى من إعماله؛ لضعفه بالتأخر. وفي المتوسط  
الإعمال أقوى؛ لأنه الأصل. وقيل: سواء.

وأما العامل المتقدم في نحو: علمت الصدق نافعاً. فلا يجوز  
إلغاؤه. وأجاز ذلك الكوفيون والأخفش مستدلين بالسماع عن العرب؛  
كقول كعب بن زهير رضي الله عنه:

أَرْجُو وَأَمْلُ أَنْ تَذُو مَوَدَّتْهَا وَمَا إِخَالُ<sup>(١)</sup> لَدَيْنَا مِنْكَ تَنْوِيلُ<sup>(٢)</sup>

فالشاعر ألغى الفعل (إخال) بمعنى (أظن) مع تقدمه، فأتى بالمبتدأ  
(تنويل) مرفوعاً، والخبر هو قوله: (لدينا)، ومثله قول الشاعر:

كَذَاكَ أَذْبْتُ حَتَّى صَارَ مِنْ خُلُقِي أَنِّي وَجَدْتُ مِلَاكَ الشِّيمَةِ الْأَدَبِ<sup>(٣)</sup>

(١) تقدم ضبط هذا اللفظ في أواخر باب «النكرة والمعرفة».

(٢) مودتها: الضمير يعود على (سعاد) في أول القصيدة. وما إخال: أظن، تنويل: عطاء.

(٣) (كذاك) الكاف في مثل هذا الأسلوب اسم بمعنى (مثل) صفة لمصدر محذوف واسم =

فألقى الفعل (وجد) مع تقدمه؛ لأنه رفع المبتدأ والخبر (ملاك الشيمة الأدب).

وقد ذهب البصريون إلى تأويل البيتين - وغيرهما - بما يتمشى مع القواعد العامة، فقالوا: إن المفعول الأول محذوف، وهو ضمير الشأن تقديره: (وما إخاله) و(وجدته) والجملة بعده هي المفعول الثاني. أو أن الفعل معلق عن العمل بلام الابتداء المقدرة، والأصل. (لَكَدِينَا) و(لَمِلَاك) ثم حذفت اللام، وبقي التعليق. فليس هو من الإلغاء.

وكلا التأويلين فيه تكلف لا يخفى. فالأولى إبقاء البيتين وغيرهما بلا تأويل، ومسيرة القواعد والأصول العامة في الكتابة والكلام.

أما التعليق فهو: إبطال العمل لفظاً لا محلاً؛ لمجيء ما له صدر الكلام بعد الفعل الناسخ. ومعناه: منع الناسخ من العمل الظاهر - وهو النصب - في لفظ المفعولين معاً، أو لفظ أحدهما، أما في المحل والتقدير فهو عامل. فمثلاً. علمت الإسبألَ محرماً. تجد الفعل (علم) قد نصب المفعولين مباشرة، فإذا قلنا: علمت للإسبألَ محرماً، لم ينصب الفعل (علم) شيئاً في الظاهر، بسبب وجود مانع من ذلك، وهي (لام الابتداء) التي فصلت الفعل الناسخ عن مفعوليه؛ لأن لها الصدارة، ولكن هذا الفعل نصب المحل. فتقول عند الإعراب، الإسبأل: مبتدأ، محرم: خبره، والجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد مفعولي (علم).

وإذا قلت: علمت الإسبألَ لهو المحرم، فإن الفعل عُلق عن العمل في المفعول الثاني دون الأول. فجملة (لهو المحرم) في محل نصب

= الإشارة يراد به مصدر الفعل المذكور. والتقدير: تأديباً مثل ذلك التأديب، وهو التأديب المذكور في بيت سابق وهو قوله:

أَكْنِيهِ حِينَ أَنْدَايِهِ لَأَكْرِمَهُ      وَلَا الْقَبْهَ وَالسَّوْءَ اللَّقْبَ  
وقوله: (ملاك) أي: قوام الشيء وما يجمعه و(الشيمة) الخلق.

سدت مسد المفعول الثاني، وبهذا يتبين أن التعليق قد يقع للمفعول الناسخ عن كلا المفعولين، وقد يأتي المفعول الأول منصوباً صريحاً، ويكون التعليق عن الثاني فقط.

والمعلق عن العمل أنواع:

١ - حروف النفي (ما، وإن، ولا) دون غيرها. فمثال (ما): علمت ما التهور شجاعة، قال تعالى: ﴿وَوَظَنُوا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ﴾ [فصلت: ٤٨]<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿وَوَعَلَّمَ الَّذِينَ يُخِذُّونَ فِي آيَاتِنَا مَا لَهُمْ مِنْ نَجِيصٍ﴾ [الشورى: ٣٥]، ومثال (إن): وجدت إن التحيل جائز؛ أي: ما التحيل جائز. قال تعالى: ﴿وَتَقْنُونَ إِنْ لَيْتُمْ إِلَّا قَلِيلًا﴾ [الإسراء: ٥٢]<sup>(٢)</sup>. ومثال (لا): ألفت لا الإفراط محمود ولا التفريط.

٢ - لام الابتداء، نحو: علمت لزوال النعمة بكفرها. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ عَلِمُوا لَمَنِ اشْتَرَاهُ مَا لَهُ فِي الْآخِرَةِ مِنْ خَلْقٍ﴾ [البقرة: ١٠٢]<sup>(٣)</sup>.

٣ - لام القسم، نحو: علمت ليحاسبن المرء على عمله. ومنه قول لبيد:

وَلَقَدْ عَلِمْتُ لَتَأْتِيَنَّ مَنِيَّتِي إِنَّ الْمَنَايَا لَا تَطْبِشُ سِهَامَهَا<sup>(٤)</sup>

(١) لهم: خبر مقدم. من محيص: من حرف جر زائد إعراباً مؤكداً معنى. ومحيص: مبتدأ مؤخر. والجملة في محل نصب سدت مسد مفعولي (ظن).

(٢) إلا قليلاً: إلا: حرف استثناء مُلغى. قليلاً: نائب ظرف زمان منصوب أي: إلا وقتاً قليلاً. أو مفعول مطلق نائب عن المصدر أي: إلا لبثاً قليلاً. وجملة (إن) ليثبت إلا قليلاً في محل نصب سدت مسد مفعولي (تظنون).

(٣) لمن: اللام هي لام الابتداء، ومن: اسم موصول مبتدأ. وجملة (اشتراه) صلة (ما) له: ما: نافية. والجار والمجرور: خبر مقدم. من خلاق: من: حرف جر زائد إعراباً مؤكداً معنى. خلاق: مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد. والجملة خبر (من) الموصولة، والجملة من المبتدأ والخبر سدت مسد مفعولي (علموا).

(٤) لا تطبش: لا تخيب ولا تخطئ. والمعنى: أن الموت واقع لا بد منه. واللام في قوله: (لتأتين) واقعة في جواب القسم. والجملة لا محل لها جواب القسم. وقد سدت مسد مفعولي (علم).



٤ - الاستفهام وله ثلاث صور:

أ - أن يكون أحد المفعولين اسم استفهام، نحو: علمت أيهم مواظبٌ على الصلاة؟ ومنه قوله تعالى: ﴿لَتَعْلَمَنَّ أَنِّي لِلْعَزِيزِينَ أَحْسَنُ﴾ [الكهف: ١٢].

ب - أن يكون أحد المفعولين مضافاً إلى اسم استفهام، نحو: علمت صاحبُ أيهم المواظبُ؟.

ج - أن يكون أحد المفعولين دخلت عليه أداة استفهام، نحو: علمت أعليّ مسافر أم مقيم؟ ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَنِ أَدْرِيكَ أَقْرَبُ أَمْ بَعِيدٌ مَا تُوعَدُونَ﴾<sup>(٢)</sup> [الأنبياء: ١٠٩].

قال ابن مالك عن الإلغاء: (وجوز الإلغاء... إلخ) أي: إن الإلغاء جائز لا واجب، ولا يكون الإلغاء حين يكون الناسخ في ابتداء جملته؛ أي: متقدماً على المفعولين، فإن جاء من كلام العرب ما ظاهره إلغاء العامل المتقدم فإنك تقدر ضمير الشأن، أو لام الابتداء، على ما بينا سابقاً.

وقال عن التعليق: (والتزم التعليق...) أي: يجب التعليق إذا وقع العامل قبل (ما) النافية. أو (إن) أو (لا) وكذلك يعلق العامل إذا وقع قبل لام الابتداء، أو لام القسم.

وقوله: (والاستفهام ذا له انحتم) ذا؛ أي: التعليق، والتقدير. والاستفهام وجب لأجله التعليق.

(١) لتعلم: اللام لام التعليل. والمضارع بعدها منصوب بـ(أن) مضمرة جوازاً بعد لام التعليل و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور باللام، والجار والمجرور متعلق بالفعل (بعثناهم) و(أي الحزين) مبتدأ و(أحصى) خبر، والجملة في محل نصب.

(٢) إن: نافية. أقرب: مبتدأ، أم بعيد، معطوف عليه، ما: اسم موصول خبر المبتدأ، أو فاعل سد مسد الخبر، وجملة (تواعدون) صلة، والجملة في محل نصب والمعنى: ما أدري جواب هذا السؤال.

تمدية ظن  
وعلم لمفعول  
واحد

٢١٤ - لِعِلْمٍ عِرْقَانٍ وَظَنَّ نُهْمَهُ تَعْدِيَةً لِوَاحِدٍ مُلْتَزِمَةً  
تقدم أن (علم) من أفعال القلوب التي تنصب مفعولين، وذكر في  
هذا البيت أنها تأتي بمعنى عرف. ويكون مصدرها (العلم) بمعنى  
(العرفان) فتنصب مفعولاً واحداً<sup>(١)</sup>، نحو: علمت الخبر أي: عرفته.  
قال تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَخْرَجَكُمْ مِنْ بُطُونِ أُمَّهَاتِكُمْ لَا تَعْلَمُونَ شَيْئًا﴾ [النحل:  
٧٨] وقال تعالى: ﴿وَالْآخَرِينَ مِنْ دُونِهِمْ لَا نَعْلَمُونَهُمُ اللَّهُ يَعْلَمُهُمْ﴾  
[الأنفال: ٦٠].

كما تقدم أن (ظن) من أفعال الرجحان التي تنصب مفعولين. وذكر  
هنا أنها تأتي بمعنى (اتهم) ومصدرها (الظن) بمعنى: الاتهام، نحو:  
اختفى كتابي وظننت خالداً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْغَيْبِ  
بِضَرِينٍ﴾ [التكوير: ٢٤] على قراءة (الظاء) المشالة، بمعنى: متهم،  
ف(ظنين) فعيل بمعنى مفعول، وقد نصب مفعولاً واحداً. وهو نائب  
الفاعل، وهو الضمير المستتر.

وهذه قراءة ابن كثير وأبي عمرو والكسائي. ومعناها: ليس بمتهم  
في أن يأتي من عنده بشيء زيادة فيما أوحى إليه أو يتقص منه شيئاً.  
وقرأ الباقر (ب) (ضنين) بالضاد. على معنى: ببخيل. فهو فعيل  
بمعنى: فاعل؛ أي: ليس محمد ﷺ ببخيل في بيان ما أوحى إليه  
وكتمانه، بل بينه للناس.

(١) فرق العلماء بين العلم والمعرفة. فالمعرفة تتعلق بذات الشيء، والعلم يتعلق بصفاته  
وأحواله، تقول: عرفت خالداً. وعلمت بكراً مسافراً. فالمعرفة تميز المعروف من  
غيره، والعلم يفيد تمييز ما يوصف به عن غيره. وقد جاء في (المصباح المنير)  
«مادة عرف» ما نصه: (عرفته - عرّفة - بالكسر - وعرفاناً: علمته بحاسة من الحواس  
الخمس) هذا فرق معنوي. أما اللفظي فإن (عرف) تنصب مفعولاً واحداً. قال  
تعالى: ﴿يَعْرِفُونَهُ كَمَا يَعْرِفُونَ أَبْنَاءَهُمْ﴾ [البقرة: ١٤٦] وعلم تنصب مفعولين - كما في  
أول الباب - فإن نصبت واحداً فهي بمعنى (عرف) فإن بقيت على معناها فلا بد من  
تقدير المفعول الثاني. ولابن القيم رحمه الله بحث وافٍ في هذا الموضوع في كتابه  
«مدارج السالكين» (٣/٣٣٥)؛ و«بدائع الفوائد» (٢/٦٢).

وهذا معنى قوله: (لعلم عرفان... إلخ) أي: إن (علم) إذا كانت بمعنى (عرف)، ومصدرها العرفان، و(ظن)، إذا كانت بمعنى (اتهم) ومصدرها الظن بمعنى الاتهام. تعدت كل منهما إلى مفعول واحد. وخصهما ابن مالك بالذكر؛ لأن (علم) أصل في أفعال اليقين (وظن) في أفعال الرجحان، ولأنهما ينصبان واحداً، ولا يخرجان عن القلبية، أما غيرهما فينصب مفعولين حملاً عليهما، ويخرج عن القلبية غالباً.

\* \* \*

٢١٥ - وَلَا رَأْيَ الرُّؤْيَا أَتَمَّ مَا لِإِلَهِي (طَالِبُ مَفْعُولَيْنِ مِنْ قَبْلِ أَتَمَّى رَأْيِ الْخُلَمِيَّةِ

إذا كانت رأى خُلَمِيَّة - أي: للرؤيا في المنام - تعدت إلى مفعولين. كما تتعدى إليهما (علم) المذكورة في أول الباب.

ومثال ذلك، قوله تعالى: ﴿قَالَ أَحَدُهُمَا إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا وَقَالَ الْآخَرُ إِنِّي أَرَانِي أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ [يوسف: ٣٦]، فالياء: مفعول أول (لرأى) في الموضعين. وجملة ﴿أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ و﴿أَعْصِرُ خَمْرًا﴾ في محل نصب مفعول ثان. ومثله قوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿إِنِّي رَأَيْتُ أَحَدَ عَشَرَ كَوْكَبًا﴾ [يوسف: ٤] ف(رأى) خُلَمِيَّة، لدلالة متعلقها على أنه منام، ولقوله تعالى: ﴿لَا تَقْصُصْ رُءُوكَ عَلَى إِخْوَتِكَ﴾ [يوسف: ٥]، وقوله تعالى: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُءُوكَ مِنْ قَبْلُ﴾ [يوسف: ١٠٠] والكثير استعمال الرؤيا لما في المنام، ف﴿أَحَدَ عَشَرَ﴾ مبني على فتح الجزئين في محل نصب مفعول أول، و﴿سَجْدِينَ﴾ مفعول ثان<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (ولرأى الرؤيا... إلخ) أي: انسب (لرأى) التي مصدرها (الرؤيا) ما (اتتمى) أي: انتسب (لعلم) المذكورة (من قبل)

(١) هذا هو رأي جمهور المفسرين كابن جرير وابن كثير وغيرهما، ويرى مكي وأبو البقاء وغيرهما من المعربين أن الرؤية - هنا - من رؤية العين. فيكون قوله: ﴿سَجْدِينَ﴾ حالاً، وعلى هذا فلا شاهد في الآية، والله أعلم.

أي: في أول الباب، احترازاً من (علم) المذكورة قبل هذا البيت، فإنها لا تنصب إلا مفعولاً واحداً.

وقد عبر المصنف عن (رأى) الحلمية بمصدرها (الرؤيا) وهو يقع مصدراً لرأى الحلمية؛ كقوله تعالى عن يوسف عليه الصلاة والسلام: ﴿هَذَا تَأْوِيلُ رُؤْيَاكَ﴾ [يوسف: ١٠٠] ولرأى البصرية؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا جَعَلْنَا الرُّؤْيَا الَّتِي أَرَيْنَاكَ إِلَّا فِتْنَةً لِلنَّاسِ﴾ [الإسراء: ٦٠] وقد روى البخاري بسنده عن ابن عباس رضي الله عنه قال: هي رؤيا عين، أريها رسول الله ﷺ ليلة أسري به. اهـ. والكثير استعمال (الرؤيا) مصدراً ل(رأى) الحلمية).

\* \* \*

٢١٦ - وَلَا تُحِزُّهُنَا إِلَّا دَلِيلٌ سَقُوطَ مَفْعُولَيْنِ أَوْ مَفْعُولٍ لَا يَجُوزُ فِي هَذَا الْبَابِ حَذْفُ الْمَفْعُولَيْنِ أَوْ أَحَدَهُمَا إِلَّا إِذَا دَلَّ عَلَيْهِ دَلِيلٌ.

حذف  
المفعول في  
هذا الباب

فمثال حذفهما أن يقال: هل علمت البلاغة إيجازاً. فتجيب: نعم. علمتُ.. أي: علمتُ البلاغة إيجازاً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَوْمَ يُنَادِيهِمْ فَيَقُولُ أَيْنَ شُرَكَائِيَ الَّذِينَ كُنْتُمْ تَزْعُمُونَ﴾ [القصص: ٧٤] أي: تزعمونهم شركاء. والأولى أن يقدر: تزعمون أنهم شركاء، بدليل ﴿وَمَا نَرَىٰ مَعَكُمْ شُفَعَاءَكُمُ الَّذِينَ زَعَمْتُمْ أَنَّهُمْ فِيكُمْ شُرَكَاءُ﴾ [الأنعام: ٩٤] ولأن الغالب في (زعم) - كما تقدم - أن تتعدى إلى معموليها بواسطة (أن) وصلتها.

ومثال حذف أحدهما: أن يقال: هل علمت في هذا الحي أحداً فقيراً؟ فتجيب: علمتُ محمداً؛ أي: علمتُ محمداً فقيراً. فحذف الثاني، وحذفه كثير. ومنه قوله تعالى: ﴿وَإِذْ وَعَدْنَا مُوسَىٰ أَرْبَعِينَ لَيْلَةً ثُمَّ اتَّخَذْتُمُ الْعِجْلَ مِن بَعْدِهِ وَأَنْتُمْ ظَالِمُونَ﴾ [البقرة: ٥١] أي: اتخذتم العجل إلهاً<sup>(١)</sup>.

(١) هذا على قول. وقيل: إن الفعل متعدّ لواحد. وفي الكلام حذف أي: وعبدتموه =

ومثال حذف الأول وهو أقل مما قبله: أن يقال: ما مبلغ علمك بحكم إنبال الثياب؟ فتقول: أعلم.... محرماً. وعليه وعيد شديد؛ أي: أعلم الإنبال محرماً.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تُؤْتُوا السُّفَهَاءَ أَمْوَالَكُمُ الَّتِي جَعَلَ اللَّهُ لَكُمْ قِيَمًا﴾ [النساء: ٥] أي: جعلها الله لكم قياماً.

وهذا معنى قوله: (ولا تجز هنا..) أي: لا تجز في هذا الباب حذف مفعولين ولا مفعول واحد، إلا إذا دل على ذلك دليل.

\* \* \*

استعمال  
القول بمعنى  
«الظن»

٢١٧ - وَكَذَلِكَ تَنْظُنُّ أَجْعَلُ (تَقُولُ) إِنْ وَلِيَّ مُسْتَفْهَمًا بِهِ وَلَمْ يَنْفَصِلْ

٢١٨ - بِغَيْرِ ظَرْفٍ أَوْ كَظَرْفٍ أَوْ عَمَلٍ وَإِنْ يَبْغِضُ ذِي فَصَلَتْ يُحْتَمَلُ

٢١٩ - وَأَجْرِي الْقَوْلُ كَظَنْ مُطْلَقًا عِنْدَ سُلَيْمٍ نَحْوُ: (قُلْ ذَا مُشْفِقًا)

الأصل فيما تعلق من الجمل الاسمية أو الفعلية بقول أن يورد محكيًا على هيئته من غير تغيير.

فمثال الاسمية بعد القول: قال رسول الله ﷺ: «البرُّ حسنُ الخلق»<sup>(١)</sup>، فالجملة من المبتدأ والخبر في محل نصب سدت مسد المفعول به للقول، واشتهرت بين المعربين بأنها مقول القول، وليست مفعولاً به؛ لأن المفعول به لا يكون جملة.

ومثال الفعلية بعد القول: قال رسول الله ﷺ: «بعثتُ بجوامع الكلم»<sup>(٢)</sup>. أما المفرد بمعنى الجملة فإنه ينصب بالقول على أنه مفعول به مباشرة، نحو: قلت حديثاً. ونحو: قل كلمة تنفع الحاضرين.

= إلهاً، ومما يؤيد ذلك أنه لم يصرح بالمفعول الثاني ولا في موضع واحد. قال تعالى: ﴿وَأَتَّخَذَ قَوْمٌ مُؤْمِنِينَ بَعْدِي مِنْ جُلُوسِهِمْ عِجْلًا﴾ [الأعراف: ١٤٨] «اتَّخَذُوهُ وَكَانُوا ظَالِمِينَ» [الأعراف: ١٤٨] «إِنَّ الَّذِينَ اتَّخَذُوا الْوَعِيلَ» [الأعراف: ١٥٢] ومما يرجح الأول استلزام الثاني حذف الجملة. ولا يلزم في الأول إلا حذف مفعول وهو مفرد. وحذف المفرد أسهل من حذف الجملة.

(١) رواه مسلم.

(٢) رواه البخاري ومسلم.

ويجوز إجراء القول مُجرى (الظن) بأن ينصب الفعل (قال) وما تصرف منه المبتدأ والخبر مفعولين، كما تنصبهما (ظن)، وهذا خاص بالجملة الاسمية فقط. أما الفعلية فلا بد فيها من الحكاية. والمشهور أن للعرب في ذلك مذهبين:

**الأول:** مذهب عامة العرب أنه لا يُجرى القول مُجرى الظن إلا بشروط أربعة، أخذها النحويون من كلام العرب، وهي:

١ - أن يكون الفعل مضارعاً.

٢ - أن يكون للمخاطب.

٣ - أن يكون مسبوقاً باستفهام حرف أو اسم.

٤ - ألا يفصل بين الفعل والاستفهام بفواصل. باستثناء ثلاثة أشياء، وهي: الظرف أو الجار مع المجرور أو معمول آخر للفعل، وكثير من النحاة لا يشترط هذا الشرط، ورأيه قوي. مثال المستوفي للشروط: أتقول: الاجتماع المنتظر مفيداً؟ أي: أتظن؟ ومنه قول الشاعر:

مَتَى تَقُولُ الْقُلُوصَ الرَّوَاسِمَا يَحْمِلُنَّ أُمَّ قَاسِمٍ وَقَاسِمَا<sup>(١)</sup>

فإن كان الفعل غير مضارع، نحو: قال خالد: علي مسافر. أو مضارعاً ليس للمخاطب، نحو: أيقول خالد: علي مسافر؟ أو لم يسبق باستفهام، نحو: أنت تقول: علي مسافر. فإن القول لا ينصب مفعولين عند من يشترط الشروط المتقدمة.

فإن فصل الفعل عن الاستفهام لم ينصب الفعل مفعولين عند من

(١) القلوص يوزن الكتب جمع قُلُوص. وهي الشابة من الإبل (الرواسم) المسرعات في سيرهن من (الرسيم) وهو ضرب من سير الإبل السريع، والمعنى: متى تظن النوق المسرعات في سيرهن يحملن إليّ من أشتاق إليه. و(متى) اسم استفهام في محل نصب على الظرفية، وعامله الفعل (تقول) والقلوص: مفعول أول لتقول، وجملة (يحملن) المفعول الثاني.

يشترط عدم الفصل، نحو: أأنت تقول: علي مسافر. إلا إن كان الفاصل ظرفاً، نحو: أبعد الصلاة تقول: إمام المسجد متكلاً؟! أو جاراً ومجروراً، نحو: أفي المسجد تقول: محمداً متكلاً. أو معمولاً للفعل، نحو: أمحمداً تقول: متكلاً. فإن ذلك لا يضر. ومن هذا قول الشاعر:

أَجْهَالًا تَقُولُ بَنِي لُؤْيٍ لَعَمْرُ أَبِيكَ أَمْ مُتَجَاهِلِينَ<sup>(١)</sup>

ف(جهالاً) مفعول ثان. و(بني لؤي) مفعول أول. والفواصل بين الهمزة والمضارع هو معمول الفعل، والأصل: أقول بني لؤي جهالاً؟. والحكاية جائزة حتى مع وجود الشروط؛ لأنه الأصل، فالشروط ليست موجبة لإجراء القول مجرى الظن في نصب المفعولين، وإنما هي شروط جواز.

المذهب الثاني: مذهب بني سليم، وهو إجراء القول مجرى (الظن) بلا شرط، نحو: قال خالد: إمام المسجد متكلاً. ومنه قول الشاعر:

قَالَتْ وَكُنْتُ رَجُلًا طَيِّبًا هَذَا - لَعَمْرُ اللَّهِ - إِسْرَائِيًا<sup>(٢)</sup>

ف(هذا) مفعول أول، و(إسرائيلنا) مفعول ثان. وقد جاء القول بلفظ الماضي..

وهذا معنى قوله: (وكتظن اجعل تقول.. أي: اجعل (تقول) وهو

(١) بني لؤي: أراد بهم جمهور قريش؛ لأن أكثرهم ينتهي نسبه إلى لؤي بن غالب بن فهر بن مالك بن النضر (متجاهلينا) المتجاهل: الذي يتصنع الجهل ويتكلفه وليس به جهل. والمعنى: أنظن قريشاً جهالاً حين استعملوا أهل اليمن على أعمالهم وقدموهم على مضر، مع فضلهم عليهم؟ أم عالمين بحقيقة الأمر، ولكنهم يتصنعون الجهل لحاجة في أنفسهم؟ وقوله: (أم متجاهلينا) معطوف على (أجهالاً).

(٢) البيت لأعرابي صاد ضباً فأتى به أهله، فقالت له امرأته (هذا) - لعمر الله - (إسرائيلين) أي: هو مما مسخ من بني إسرائيل. والفطين: وصف من الفطنة وهي الفهم. و(إسرائيلين) لغة في إسرائيل.

المضارع للمخاطب مثل: (تظن) في المعنى والعمل، إن وقع هذا المضارع بعد أداة يستفهم بها، ولم يفصل ذلك المضارع عنها بفواصل غير الظرف أو الجار والمجرور أو معمول الفعل. ثم أشار بالبيت الأخير إلى مذهب بني سليم، نحو: (قل ذا مشفقاً) فهذا فعل أمر أجري مجرى الظن على لغة بني سليم.





## اعْلَمْ وَأَرَى

٢٢٠ - إِلَى ثَلَاثَةٍ (رَأَى) وَ(عَلِمَا) عَدُّوا إِذَا صَارَا (أَرَى) وَ(أَعْلَمَا) أصل «اعلم وأرى»

(أعلم) و(أرى) أصلهما (رأى) و(علم) المتعديان لاثنيين. فإذا دخلت عليهما همزة التعدية تعديا إلى ثلاثة مفاعيل<sup>(١)</sup>، نحو: علم الشباب الاستقامة طريق النجاة. فتقول: أعلمت الشباب الاستقامة طريق النجاة، ف(الشباب): مفعول أول، وهو الذي كان فاعلاً قبل دخول الهمزة. و(الاستقامة) مفعول ثان. و(طريق النجاة) مفعول ثالث.

ونحو: رأيت الربا ماحقاً للبركة. فتقول: أريت التاجر الربا محقاً للبركة، ف(التاجر) مفعول أول، و(الربا) مفعول ثان منصوب بفتحة مقدرة و(محقاً) مفعول ثالث<sup>(٢)</sup>.

وهذا معنى قوله: (إلى ثلاثة رأى وعلماً عدُّوا) أي: عدى النحويون (رأى) و(علم) إلى ثلاثة مفاعيل إذا دخلت عليهما همزة النقل. وصاراً (أرى) و(أعلم)، والألف في قوله: (علماً وأعلماً) ألف الإطلاق، زيدت لوزن الشعر.

\* \* \*

(١) هذا رأي جمهور النحويين وهو أن التعدية بهمزة النقل مقصورة على هذين الفعلين، ويرى آخرون أن ذلك شامل لجميع الأفعال القلبية، فتقول في: ظن خالد أباه مسافراً. أَظَنَنْتُ خالداً أباه مسافراً. بمعنى جعلته يظن.

(٢) رأى هنا بمعنى (علم) ويلحق بذلك (رأى) الحُلُمِيَّة. فتتعدى بالهمزة إلى ثلاثة مفاعيل كما في قوله تعالى: ﴿إِذْ يُرِيكُهُمُ اللَّهُ فِي مَنَايِكَ قَلِيلاً وَلَوْ أَرَأَيْتَهُمْ كَثِيراً لَفُتِحَتْ﴾ [الأنفال: ٤٣] فالكاف (في الموضعين) مفعول أول و(هم) مفعول ثان. و(قليلاً وكثيراً) مفعول ثالث.

أحكام  
المفعولين  
الثاني  
والثالث

٢٢١ - وَمَا لِمَفْعُولِي (عِلْمْتُ) مُطْلَقًا لِلثَّانِ وَالثَّالِثِ أَيْضًا حَقًّا

المفعول الأول لا (أعلم وأرى) ليس له حكم خاص، بل هو كسائر المفاعيل. أما الثاني والثالث فيثبت لهما من الأحكام ما ثبت لمفعولي (علم وأرى) كما تقدم في باب (ظن)، وهي الأحكام الآتية:

١ - أن أصلهما المبتدأ والخبر، فنحو: أعلمت الموظف الإخلاص واجباً، الأصل: الإخلاص واجب. وهما مبتدأ وخبر.

٢ - وقوع الإلغاء والتعليق بالنسبة لهما. فالإلغاء نحو: الإخلاص أعلمت الموظف - واجب. والتعليق نحو: أعلمت الموظف للإخلاص واجب.

٣ - جواز حذفهما أو أحدهما بدليل. فمثال حذفهما: هل أعلمت أحداً خالداً قادماً. فتقول: أعلمت محمداً. ومثال حذف أحدهما: أعلمت محمداً خالداً، أو أعلمت محمداً قادماً.

وهذا معنى قوله: (وما لمفعولي علمت... إلخ) أي: يثبت للمفعول الثاني والثالث - هنا - ما ثبت لمفعولي (علمت) في باب (ظن) (مطلقاً) أي: عن التقييد. والألف في قوله: (حقاً) للإطلاق.

\* \* \*

٢٢٢ - وَإِنْ تَعَدَّيَا لِوَاحِدٍ بَلَا هَمْزٍ فَلِاثْنَيْنِ بِهِ تَوْصِلاً

٢٢٣ - وَالثَّانِ مِنْهُمَا كَثَانِي أَثْنِي (كَسَا) فَهُوَ بِهِ فِي كُلِّ حُكْمٍ ذُو أَثْنَسَا

تعدي أرى  
وأعلم، إلى  
مفعولين

إذا كانت (علم) و(أرى) تتعديان قبل الهمزة إلى مفعول واحد. فإنهما بعد الهمزة يتعديان إلى اثنين. وذلك إذا كانت (علم) بمعنى: عرف، و(أرى) بمعنى: أبصر، نحو: علمت الطريق إلى المسجد. ورأى خالد الكعبة، فتقول: أعلمت الرجل الطريق إلى المسجد. وأرى خالد الكعبة. قال تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا كُلَّهَا فَكَذَّبَ وَإِنْ﴾ [طه: ٥٦] (أرى) منقولة من (أرى) البصرية، فتعدت إلى مفعولين، ومثله أيضاً قوله تعالى: ﴿وَأَرَانَا مَنَاسِكَنَا﴾ [البقرة: ١٢٨].

ويثبت للمفعول الثاني منهما ما يثبت للمفعول الثاني في باب (أعطى وكسا) نحو: أعطيت الصديقَ كتاباً. وكسوت الفقيرَ ثوباً. في كونه لا يصح الإخبار به عن الأول، فلا تقول: الرجلُ الطريقُ إلى المسجد، كما لا تقول: الصديقُ كتابٌ، وفي كونه يصح حذفه مع الأول، أو حذفه وإبقاء الأول، أو إبقاؤه وحذف الأول وإن لم يدل على ذلك دليل؛ لأنه فضلة<sup>(١)</sup> فتقول: أعلمت، أو أعلمت الرجل، أو أعلمت الطريق إلى المسجد.

وهذا معنى قوله: (وإن تعديا لواحد... إلخ) أي: إذا تعدى كل من (علم) و(أرى) إلى مفعول واحد قبل الهمزة. فإنهما يتوصلان بالهمزة إلى مفعولين، ليس أصلهما المبتدأ والخبر. والثاني منهما كالمفعول الثاني من مفعولي (كسا) فهو به في كل حكم (ذو ائتسا) أي: اقتداء. و(ائتسا) أصله: (ائتساء) بالهمزة، لكنه قصره للضرورة.

وقوله: (توصلا) إما فعل ماض والألف عائد على (علم وأرى) كقوله: (تعديا) أو فعل أمر والألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة للوقف.

\* \* \*

٢٢٤ - وَكَأَرَى السَّابِقِ (نَبَأَ) (أَخْبَرَ) (حَدَّثَ) (أَنْبَأَ) كَذَلِكَ (خَبَّرَا) بقية أفعال هذا الباب

ذكر في هذا البيت الأفعال الخمسة الباقية التي تنصب ثلاثة مفاعيل وهي: (نبأ وأنبأ وخبر وأخبر وحدث) وذلك لتضمنها معنى (أعلم

(١) والمراد من ذلك أن الأحكام والآثار الخاصة بأفعال القلوب لا تنطبق على المفعولين - هنا - إلا التعليق فجائز، ومنه قوله تعالى: ﴿لِيُرِيَهُ كَيْفَ يُورَى سَوَاءٌ أَيْحَدٌ﴾ [المائدة: ٣١] فقد علق الفعل (ليريه) - وهو من رؤية البصر - عن المفعول الثاني بالاستفهام، فجملة (كيف يورى) في محل نصب سدت مسد المفعول الثاني... ومثله قوله تعالى: ﴿رَبِّ أَرِنِي كَيْفَ تُخْرِجُ الْمَوْتَى﴾ [البقرة: ٢٦٠] و(كيف) في الآيتين في محل نصب حال، والعامل الفعل الذي بعدها.

وأرى<sup>(١)</sup> وليست الهمزة أو التضعيف فيها للتعدية؛ لأنها ليس لها فعل ثلاثي مستعمل في العلم كـ(علم ورأى) إلا (خَبَرَ) بمعنى (علم).

ولم ترد تعديتها إلى ثلاثة مفاعيل صريحة في كلام العرب، بل جاءت مبنية لما لم يُسمَّ فاعله. فأول المفاعيل هو نائب الفاعل. ويبقى الثاني والثالث مفعولين صريحين<sup>(٢)</sup>.

وبما أن كتب اللغة قد نصت على أنها تنصب ثلاثة مفاعيل فأليك أمثلة لها:

ومثال (نبأ): نبأت السائقَ الطريقَ مغلقاً.

ومثال (أخبر): أخبر المدرسُ طلابه الإهمالَ ضاراً.

ومثال (حدّث): حدّث البائعُ الأمانةَ أنفعَ له.

ومثال (أنبا): أنبأت الصديقُ خالداً مريضاً.

ومثال (خبر): خبرت التاجرَ الغشَّ محرماً.

وقد جاء في القرآن الكريم الفعل (نبأ) ناصباً مفعولاً واحداً صريحاً وسد مسد المفعولين - الثاني والثالث - جملة (أن) مع معموليها. وذلك في مثل قوله تعالى: ﴿يَقْضِ عِبَادَتِي إِلَيَّ أَنَا الْفَقِيرُ الرَّجِيءُ﴾ [الحجر: ٤٩].

وقول المصنف: (وكأرى السابق) أي: مثل (أرى) السابق في أول الفصل في نصب ثلاثة مفاعيل. هذه الأفعال الخمسة التي سردها. وإنما قال: (وكأرى السابق). لأنه ذكر أن (أرى) تتعدى إلى اثنين. فنبه على

(١) فإن كانت غير متضمنة لمعناها لم تنصب ثلاثة مفاعيل. ولهذا ذكر أبو حيان في «البحر» عند قوله تعالى: ﴿يَوْمَئِذٍ تُحَدِّثُ أَخْبَارَهَا﴾ [الزلزلة: ٤] أن الفعل (تحدث) متعدّ لاثنين، والأول محذوف أي: تحدث الناس، وليست بمعنى (أعلم) وإلا لتعدت إلى ثلاثة.. وكذا الفعل (نبأ) يتعدى لثلاثة إذا كان بمعنى (أعلم) فإن كان بمعنى (أخبر) تعدى لواحد، وإلى الثاني بحرف الجر. كقوله تعالى: ﴿قُلْ أُوْثِقْتُكُمْ بِخَيْرِ مِّنْ ذَلِكُمْ﴾ [آل عمران: ١٥] وقوله تعالى: ﴿قُلْ هَلْ أُنَبِّئُكُمْ بِشَرِّ مِّنْ ذَلِكَ﴾ [المائدة: ٦٠].

(٢) ساق ابن عقيل وغيره شواهد من كلام العرب على ذلك فراجعها إن شئت.

أن هذه الأفعال مثل (أرى) السابقة المتعدية إلى ثلاثة لا مثل (أرى) المتأخرة وهي المتعدية لاثنتين والتي ذكرها بقوله: (وإن تعديا لواحد بلا همز... إلخ).



## الْفَاعِلُ

تعريف  
الفاعل  
وشرحه

٢٢٥ - الْفَاعِلُ الَّذِي كَمَرَفُوعِي: (أَيُّ زَيْدٌ، مُبِيرًا وَجْهَهُ، نِعَمَ الْفَتَى) لما فرغ ابن مالك من الكلام على المبتدأ والخبر ونواسخ الابتداء شرع في ذكر الفعل ومرفوعه، وهو الفاعل أو نائبه. وسيأتي نائب الفاعل إن شاء الله.

والفاعل لغة: من أوجد الفعل، نحو: كتب الطالبُ. أو قام به، نحو: مات عاصمٌ.

واصطلاحاً: الاسم المسند إليه فعلٌ على طريقة فَعَلْ أو شبهه.

### شرح التعريف:

قولنا: (الاسم)، هذا يشمل الصريح، وهو الاسم الظاهر؛ كقوله تعالى: ﴿وَقُلْ جَاءَ الْحَقُّ وَزَهَقَ الْبَاطِلُ﴾ [الإسراء: ٨١] والمضمر؛ كقوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتُمُ اللَّيْلَ وَالنَّجْمَ﴾ [الإسراء: ٧٨] ويشمل المؤول، وهو كل مصدر غير صريح. والمراد به: المصدر المسبوك من (أَنْ) واسمها وخبرها أو (أَنْ) أو (مَا) المصدرية والفعل؛ كقوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ آيَاتُنَا مَا سَبَّحُوا بِحَمْدِ اللَّهِ فِي الْمَبَادِئِ وَالْآخِرَاتِ﴾ [الأنعام: ١٠٢] وقوله تعالى: ﴿أَلَمْ يَأْنِ لِلَّذِينَ آمَنُوا أَنْ يَخْشَوْا رَبَّهُمْ وَلْيَذَكِّرُوا أَنَّهُمْ لَآتُونَ اللَّهَ بِخَبْرٍ﴾ [الحديد: ١٦] أي: خشوع قلوبهم، ومثال (ما) قول الشاعر:

يَسْرُ الْمَرْءُ مَا ذَهَبَ اللَّيَالِي وَكَانَ ذَهَابُهُنَّ لَهُ ذَهَاباً<sup>(٢)</sup>

(١) تقدم الكلام على الواو بعد همزة الاستفهام في مثل هذه الآية في باب (إِنْ) وسيأتي توضيح ذلك - إن شاء الله تعالى - في آخر عطف النسق.

(٢) أي: يفرح الإنسان بمضي الليالي وهي من عمره. (المرء) مفعول مقدم (ما ذهب) في تأويل مصدر فاعل.

أي: يسر المرء ذهابُ الليالي.

وقولنا: (المسند إليه فعل)؛ أي: المنسوب إليه فعل، سواء كان الفعل متصرفاً - كما في الأمثلة -، أو جامداً؛ كقوله تعالى: ﴿يَعْمَ الْعَبْدُ﴾ [ص: ٣٠] فالعبد فاعل (نعم). وهو من الأفعال الجامدة التي لا تتصرف.

وخرج بهذا القيد ما أسند إليه غير فعل؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْزَلَ مِنَ السَّمَاءِ مَاءً﴾ [النحل: ٦٥] فقد أسند إلى لفظ (الله) جملة، فليس بفاعل بل هو مبتدأ.

وقولنا: (على طريقة فَعَلٍ) بفتح الفاء والعين. والمراد: أن يكون الفعل مبنياً للمعلوم، واحترز به من طريقة (فُعِلَ) بضم الفاء وكسر العين، فإن المرفوع بعده ليس بفاعل، وإنما هو نائب فاعل.

وقولنا: (أو شبهه)، هذا معطوف على (فُعِلَ) من قولنا: المسند إليه فعل. والمراد بشبه الفعل: ما يعمل عمل الفعل، كاسم الفاعل، نحو: أداخلُ صالحَ المسجد؟ قال تعالى: ﴿يَخْرُجُ مِنْ بَطُونِهَا شَرَابٌ تُخَلِّفُ الْوُثَنُ﴾ [النحل: ٦٩]. فالأوانه فاعل لاسم الفاعل قبله.

والصفة المشبهة، نحو: ما قَرِحَ أعداءُ الإسلام بنشاط أهله.

واسم التفضيل، نحو: العلمُ أفضلُ من المال، ففي (أفضل) ضمير مستتر هو الفاعل.

وهذا معنى قوله: (الفاعل الذي كمرفوعي أنى... إلخ) وقد استغنى المصنف عن التعريف بالمثال الذي استوفى القيود. فلزيد) فاعل لفعل متصرف وهو (أنى) و(وجهه) فاعل ل(منير) وهو وصف مشبه للفعل؛ لأنه اسم فاعل. و(الفتى) فاعل لفعل جامد، وهو (نعم). فقد أسند إلى الفاعل في الأمثلة فُعِلَ، أو شبه فعل على طريقة فَعَلٍ.

والمراد بالمرفوعين ما كان مرفوعاً بالفعل وقد مثل له بمثالين، وما كان مرفوعاً بشبه الفعل.

٢٧٦ - وَبَعْدَ فِعْلٍ فَاعِلٍ، فَإِنْ ظَهَرَ فَهُوَ، وَإِلَّا فَضَمِيرٌ أَسْتَنْزَرَ  
للفاعل سبعة أحكام:

الأول: الرفع. وهذا مستفاد من قوله: (كمرفوعي أنى... إلخ) وقد  
يجر الفاعل لفظاً بإضافة المصدر إليه، نحو: سَرَّني احترام خالد أباه،  
قال تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ<sup>(١)</sup>﴾ [البقرة: ٢٥١]، أو بحرف جر  
زائد، نحو: كفى بالموت واعظاً<sup>(٢)</sup>، قال تعالى: ﴿مَا جَاءَنَا مِنْ بَشِيرٍ﴾  
[المائدة: ١٩]، فل(من) حرف جر زائد إعراباً مؤكداً معنى، و(بشير) فاعل  
مرفوع، وعلامة رفعه ضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة  
حرف الجر الزائد، وقوله تعالى: ﴿هَيَّاتِ هَيَّاتِ لِمَا تُوعَدُونَ﴾  
[المؤمنون: ٣٦]، فل(ما) فاعل، و(اللام) كما تقدم.

الحكم الثاني: أن الفاعل يتأخر عن رافعه، وهو الفعل أو شبهه؛  
كقوله تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]. ولا يجوز تقديمه  
عليه، فإن قدم صار مبتدأ، والفعل بعده رافع لضمير مستتر؛ كقوله  
تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَفْعَلُكَ مِنَ النَّاسِ﴾ [المائدة: ٦٧] ففاعل (يعصم) ضمير  
مستتر، أو صار فاعلاً لفعل محذوف في نحو قوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ<sup>(٣)</sup>  
مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ فَأَجْرُهُ﴾ [التوبة: ٦].

(١) تقدم إعراب هذه الآية في آخر المبتدأ والخبر.

(٢) اعلم أن الراجح في (كفى) أنها فعل، وفاعلها مجرور بالباء الزائدة للتوكيد، وهذه  
زيادة مطردة. وقد جاء فاعل (كفى) في القرآن مجروراً بالباء الزائدة للتوكيد ما  
عدا قوله تعالى: ﴿وَكَفَى اللَّهُ الْمُؤْمِنِينَ الْقِتَالَ﴾ [الأحزاب: ٢٥]. وقد ذكرنا في  
مواضع متقدمة أنه يقال في إعراب الزائد في القرآن: زائد إعراباً مؤكداً معنى. وقد  
ذكر ابن هشام في قواعد الإعراب ص(١٠٨) أنه ينبغي للمعرب أن يتجنب أن  
يقول في حرف في كتاب الله تعالى: إنه زائد؛ لأن الزائد هو الذي لا معنى له،  
وكلام الله منزّه عن ذلك، وانظر: «البرهان في علوم القرآن» (١/٣٠٥).

(٣) أحد: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، وهذا على رأي من يقول: إن أدوات  
الشرط لا يليها إلا الفعل، والقاتل بذلك البصريون والكوفيون، لكن البصريين  
يقدرون فعلاً محذوفاً، والكوفيون يقولون: إن هذا الاسم فاعل للفعل المذكور، =

أحكام الفاعل  
١- الرفع  
٢- وجوب  
تأخره عن  
رافعه  
٣- وجوب  
ذكره لأنه  
عمدة



وهذا معنى قوله: (وبعد فعلٍ فاعلٍ) أي: إن الفاعل لا بد أن يكون بعد الفعل، فلا يتقدم عليه.

الحكم الثالث: أن الفاعل لا بد منه لفعل قصد به الإسناد<sup>(١)</sup>؛ لأنه ركنٌ في الجملة التي لا تتم إلا بمسند وهو الفعل، ومسند إليه وهو الفاعل.

فإن ظهر في الكلام فلا إضمار؛ كقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [النصر: ١]، وقوله تعالى: ﴿وَأَقِيمُوا الصَّلَاةَ﴾ [البقرة: ٤٣] وإن لم يظهر فهو ضمير مستتر راجع إلى مذكور؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ يَفْعَلُ بِبَعْضٍ وَيَضَعُهَا﴾ [البقرة: ٢٤٥]. أو إلى ما يفهم من سياق الكلام؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا إِذَا بَلَغَتِ النَّارَاقُ﴾ [القيامة: ٢٦]<sup>(٢)</sup> أي: إذا بلغت الروح، وإنما أضمرت وإن لم يجر لها ذكر؛ لأن السياق يدل عليها.

وهذا معنى قوله: (فإن ظهر... إلخ) أي: لا بد للفعل الذي قصد به الإسناد من فاعل بعده، فإن ظهر وبرز فلا إضمار (وإلا) أي: وإن لا يظهر فهو ضمير مستتر؛ لأن الفعل لا يستغني عن الفاعل.

\* \* \*

= فلا حذف عندهم، وقال أبو الحسن الأخفش: إن هذا الاسم مبتدأ فلا حذف عنده، وهذا - فيما يبدو لي - رأي جيد، يؤيده ظاهر القرآن في آيات كثيرة كما في سورة الانشقاق، والتكوير، والمرسلات، والانشقاق، وغيرها، ولا داعي للتقدير، فالأسلوب جميل، والإعراب سليم، والله أعلم.

(١) هناك أفعال لا تحتاج إلى فاعل. منها: الأفعال التي اتصلت بآخرها (ما) الكافة نحو: طالما، قلما، تقول: قلما تستمع المرأة النصيحة، (قلما) كافة ومكفوفة. أو (قلَّ ما) فعل ماضٍ (ما) مصدرية، والمصدر المنسبك منها ومن صلتها فاعل أي: قلَّ استماع المرأة. وهذا رأي وجيه يسائر القاعدة العامة أن الفعل لا بد له من فاعل.

(٢) كلا: بمعنى حقاً أو بمعنى (ألا) والتراقي جمع ترقوة، وهي العظام المكتنفة للثغرة النحر.

٤ - إفراد فعله  
في حال تثنيته  
أو جمعه

٢٢٧ - وَجَرَّدَ الْفِعْلَ إِذَا مَا أُسْنِدَا لِأَتَيْنِي أَوْ جَمْعٍ كَدَفَارَ الشَّهْدَا

٢٢٨ - وَقَدْ يُقَالُ: (سَعِدَا) وَ(سَعِدُوا) وَالْفِعْلُ لِلظَّاهِرِ - بَعْدُ - مُسْنَدٌ

هذا الحكم الرابع من أحكام الفاعل، وهو أن فعله يوحد مع تثنيته وجمعه، كما يوحد مع إفراده، ومعنى توحيده: تجريده من علامة التثنية أو الجمع، تقول: انتصر المجاهدان، وانتصر المجاهدون، وفازت المتحجبات، قال تعالى: ﴿قَالَ رَجُلَانِ﴾ [المائدة: ٢٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ أَطْلُثُونِ﴾ [الفرقان: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ يَسُوهُ﴾ [يوسف: ٣٠].

ومذهب طائفة من العرب إلحاق علامة التثنية والجمع والتأنيث بالفعل، فتقول: انتصروا المجاهدان، وانتصروا المجاهدون، وفزَن المتحجبات، وقد جاء هذا في القرآن، قال تعالى: ﴿وَأَسْرُوا النَّجْوَى الَّذِينَ ظَلَمُوا هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾<sup>(١)</sup> [الأنبياء: ٣] وفي السنة قوله ﷺ: «يتعاقبون فيكم ملائكة بالليل، وملائكة بالنهار..» الحديث<sup>(٢)</sup>.

ومن كلام العرب قول الشاعر:

تَوَلَّى قِتَالَ الْمَارِقِينَ بِنَفْسِهِ وَقَدْ أَسْلَمَاهُ مُبْعَدٌ وَحَمِيمٌ<sup>(٣)</sup>

(١) معنى الآية: أن المشركين أخفوا مناجاتهم بينهم، وهي قولهم: ﴿هَلْ هَذَا إِلَّا بَشَرٌ مِّثْلُكُمْ﴾ أي: فكيف تؤمنون به. (والنجوى) مفعول به، (الذين ظلموا) فاعل (أسروا) والواو حرف لمجرد الجمع، وقيل: بدل من الواو، وقيل: مبتدأ مؤخر، و(أسروا) خبر مقدم.

(٢) هذا الحديث متفق عليه. وله ألفاظ أخرى، واللفظ المذكور للبخاري في كتاب المواقيت، باب فضل صلاة العصر. انظر: «فتح الباري» (٣٣/٢).

(٣) فاعل (تولى) مصعب بن الزبير. والمراد (بالمارقين) الخارجون بالعراق على أخيه عبد الله بن الزبير ﷺ، ومعنى (أسلماه مبعد وحميم) أي: خذلاه وأسلماه إلى أعدائه (مبعد) أي: أجنبي بعيد الصلة. و(حميم) أي: صديق أو قريب، وفي هذا البيت أنى الشاعر بعلامة التثنية مع الفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر، وفيه دليل على أن المعطوف بالواو كالمثنى. أما العطف ب(أو) فلا، نحو: سافر خالد أو علي، فمتنع العلامة؛ لأن الفاعل واحد غير معين.

وقول الآخر:

نصروك قومي فاعتززت بنصرهم ولو أنهم خذلوك كنت ذليلاً<sup>(١)</sup>

وقول الشاعر:

رَأَيْنَ الْغَوَانِي الشَّبَبَ لَاحٍ بِعَارِضِي فَأَعْرَضَنِي بِالْخُدُودِ النَّوَاضِرِ<sup>(٢)</sup>

وهذه العلامات وهي الألف والواو والنون أحرف دلوا بها على التثنية والجمع، والاسم الظاهر هو الفاعل، أو تكون الألف وما بعدها هي الفاعل، والاسم الظاهر بدل منها، وهذا أجود مما قبله.

وهذا معنى قوله: (وجرد الفعل... إلخ) أي: جرد الفعل الذي أسند إلى اسم ظاهر - مثنى أو جمع - من علامة التثنية أو الجمع، ثم مثل بقوله: فاز الشهدا - والأصل: الشهداء، لكنه قُصر للوزن.

ثم قال: إنه قد يصح في بعض اللغات زيادة علامة التثنية أو الجمع، على أن يكون الفعل مسنداً إلى الاسم الظاهر بعده أي: هو الفاعل، وتكون هذه العلامات أحرفاً، وليست ضميراً فاعلاً.

\* \* \*

٢٢٩ - وَيَرْفَعُ الْفَاعِلَ فِعْلًا أَضْمِرًا كَوَيْلٌ: (زَيْلٌ) فِي جَوَابِ: (مَنْ قَرَأَ؟) هذا الحكم الخامس من أحكام الفاعل، وهو أن فعله يحذف، إما جوازاً وإما وجوباً.

فالجائز: أن يدل عليه دليل، كأن يجاب به نفي، مثل أن يقال: ما قرأ أحد، فيقال: بلى عليّ؛ أي: بلى قرأ علي. أو استفهام، نحو: من صلى بالناس؟ فيقال: خالد. ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَهُمْ لَيَقُولُنَّ اللَّهُ﴾ [الزخرف: ٨٧] أي: خلقنا الله، بدليل ﴿وَلَكِنْ سَأَلْتَهُمْ مَنْ خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ لَيَقُولُنَّ خَلَقَهُنَّ الْعَزِيزُ الْعَلِيمُ﴾ [الزخرف: ٩]<sup>(٣)</sup>.

(١) فقد أتى الشاعر بواو الجماعة مع الفعل مع أن الفاعل اسم ظاهر، وهو (قومي).

(٢) الغواني: جمع غانية وهي - هنا - التي استغنت بجمالها عن الزينة. وقد أتى الشاعر بنون الإناث مع أن الفاعل اسم ظاهر، وهو الغواني.

(٣) انظر: باب المعرب والمبني (بحث إعراب المضارع).

وأما الحذف الواجب فهو أن يقع اسم مرفوع بعد (إن) أو (إذا) الشرطيتين، نحو: إن ضعيف استنصرك فانصره، ومنه قوله تعالى: ﴿إِنْ أَمْرًا﴾<sup>(١)</sup> هَلْكَ [النساء: ١٧٦] وقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَرَأَيْتُ خَافَتْ مِنْ بَعْلِهَا سُورًا﴾ [النساء: ١٢٨]، ونحو: إذا خليل فاز فأكرمه. ومنه قوله تعالى: ﴿إِذَا الْمَاءُ أَسْقَتْ﴾ [الانشقاق: ١]. وإنما وجب الحذف؛ لأن الفعل المذكور يفسر الفعل المحذوف، ويغني عنه فهو كالمعوض، ولا يجوز الجمع بين العوض والمعوّض عنه، وهذا مبني على أن الاسم لا يقع بعد أدوات الشرط، وأنه لا يجوز تقدم الفاعل على فعله. وفي المسألة زيادة بحث محله باب «الإضافة» إن شاء الله.

وهذا معنى قوله: (ويرفع الفاعل... إلخ) أي: إن الفاعل قد يكون مرفوعاً بفعل (مضمر) أي: غير مذكور مع فاعله، ثم ذكر المثال. ويتعين في قوله: (زيد) أن يكون فاعلاً؛ لأنه أتى به مثلاً لحذف فعل الفاعل وإلا فإنه يترجح كونه مبتدأ حذف خبره؛ لأن السؤال جملة اسمية، ومطابقة الجواب للسؤال مطلوبة، ويكون التقدير: زيد قرأ.

\* \* \*

٢٣٠ - وَتَاءُ تَأْنِيثٍ تَلِي الْمَاضِي إِذَا كَانَ لِأُنْثَى كَأَبَتْ هُنْدُ الْأَذَى  
هذا الحكم السادس من أحكام الفاعل، وهو أنه إن كان مؤنثاً  
أُنْثُ فعله بتاء ساكنة في آخر الماضي، وتاء متحركة في أول المضارع،  
نحو: صامت هند يوم الخميس، وتصوم هند، وثغت النعجة، وأزهرت  
الحديقة.

وهذا معنى قوله: (وتاء تأنيث... إلخ) أي: إذا كان الفعل الماضي  
(لأنثى) أي: أسند إلى فاعل مؤنث لحقته تاء تأنيث ساكنة تدل على أن  
الفاعل مؤنث<sup>(٢)</sup>، ثم ذكر المثال، وقوله: (الماضي) هو مفعول

٦- تأنيث  
الفعل إذا  
أسند لفاعل  
مؤنث

(١) امرؤ: فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور.

(٢) إذا كان العامل في الفاعل وصفاً كاسم الفاعل فإنه يؤنث بتاء التأنيث المربوطة =

(تلي) وحقه فتح الياء؛ لأنه منقوص. لكنه يقرأ بالتسكين للوزن.

\* \* \*

٢٣١ - وَإِنَّمَا تَلَزَمَ فِعْلٌ مُّضْمَرٌ مُّتَّصِلٌ أَوْ مُفْهِمٌ ذَاتَ حِرِّ  
وجوب تانيث الفعل للفاعل  
تاء التانيث مع الفعل لها حالتان:

الأولى: حالة وجوب. والثانية: حالة جواز.

فيجب اتصال تاء التانيث بالفعل في موضعين:

الأول: أن يكون الفاعل ضميراً مستتراً يعود على مؤنث حقيقي التانيث أو مجازي التانيث<sup>(١)</sup>، نحو: نجلاء وصلت رحمها، ففاعل (وصلت) ضمير مستتر، وكذا: الحديقة أزهرت، قال تعالى: ﴿فَلَمَّا وَصَّيْنَاهَا قَالَتْ﴾ [آل عمران: ٣٦]، وقال تعالى: ﴿كَذَلِكِ حَبَّةُ أَلْبَنَّتْ سَمِعَ سَنَائِلَ﴾ [البقرة: ٢٦١]، فالفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره: هي، ولا يجوز التذكير بحذف التاء إلا في الشعر مع المؤنث المجازي؛ كقول الشاعر:

فَلَا مُزْنَةٌ وَدَقَّتْ وَدَقَّهَا      وَلَا أَرْضٌ أَبْقَلَ إِبْقَالَهَا<sup>(٢)</sup>

وسياتي ذكر هذا.

فإن كان الفاعل ضميراً منفصلاً جاز التانيث وعدمه، نحو: غير ما قام إلا هي، والأفصح عدم التانيث.

الثاني: أن يكون الفاعل اسماً ظاهراً حقيقي التانيث متصلاً بفعله غير مراد به الجنس وغير جمع، نحو: روت عائشة رضي الله عنها أحاديث كثيرة،

= نحو: أساهرة والدة الطفل؟ ومنه قوله تعالى: ﴿لَا هِيَ قُلُوبُهُمْ﴾ [الأنبياء: ٣] وهي حال من فاعل (يلعبون) في الآية قبلها، و(قلوبهم) فاعل اسم الفاعل.

(١) المؤنث الحقيقي هو الذي يلد ويتناسل، ولو عن طريق البيض والتفريخ كالطيور وعكسه المجازي.

(٢) المزنة: السحابة المثقلة بالماء، والودق: المطر، و(أبقل) أي: أنبت البقل، وهو النبات، وقد حذف الشاعر التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث، وقوله: (ودقها) مفعول مطلق وكذا قوله: (إبقالها).

قال تعالى: ﴿وَقَالَتْ أُمْرَأْتُ فِرْعَوْنُ﴾ [القصص: ٩]، وقال تعالى: ﴿إِذْ تَمْشِي أُخْتُكَ﴾ [طه: ٤٠]، وقال تعالى: ﴿قَالَتْ نَمْلَةٌ﴾ [النمل: ١٨]. فإن كان الاسم الظاهر مجازي التأنيث لم يجب تأنيث الفعل، نحو: انتهت الحرب. وانتهى الحرب، قال تعالى: ﴿فَمَا رِيحَتْ يَمَنُهُمْ﴾ [البقرة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ جَاءَهُ مَوْعِظَةٌ مِنْ رَبِّهِ فَانْتَهَى فَلَهُ مَا سَلَفَ﴾ [البقرة: ٢٧٥]، وقال تعالى: ﴿وَجَمَعَ النَّسْرُ وَالْقَمَرُ﴾<sup>(١)</sup> [القيامة: ٩].

وإن فصل بين الحقيقي وفعله بفواصل. فسيأتي حكمه. كما يأتي حكم اسم الجنس، والجمع وما جرى مجراه إن شاء الله تعالى. وهذا معنى قوله: (وإنما تلزم فعل مضمّر) أي: تلزم تاء التأنيث فعل فاعل مضمّر متصل - أي: مستتر - كما تلزم فعل فاعل يُفهم ويدل على مؤنث حقيقي.

وقوله: (ذات جر): الجر: في الأصل فرج المرأة. والمراد هنا مطلق فرج، وأصله: جريح بكسر الحاء، فحذفت لام الكلمة، وهي الحاء اعتباراً<sup>(٢)</sup>، فبقي كيد ودم، وأصلهما: يديّ ودمي.

\* \* \*

٢٣٢ - وَقَدْ يُبَيِّحُ الْفَصْلُ تَرْكَ التَّاءِ فِي نَحْوِ: (أَتَى الْقَاضِي بِنْتُ الْوَاقِفِ)  
٢٣٣ - وَالْحَذْفُ مَعَ فَضْلٍ بِ(إِلَّا) فَضْلاً كَمَا زَكَا إِلَّا فَتَاةُ ابْنِ الْعَلَا

حذف التاء  
للفواصل بين  
الفعل وفاعله

ما في هذين البيتين تقييد لقوله: (أو مُفهم ذات جر) فإن المؤنث الحقيقي إنما يجب تأنيث فعله إذا اتصل به - كما تقدم - فإن فصل عنه بفواصل فلا يخلو:

١ - إما أن يكون الفاصل غير (إلا) فيجوز إثبات التاء وتركها، والأجود الإثبات، نحو: أتى القاضي بنت الواقف، والأجود: أنت.

(١) التمثيل بالآية لبيان أن نائب الفاعل كالفاعل في حكم تأنيث الفعل.  
(٢) الحذف الاعتباري هو الذي يقع دون علة تصريفية، سمي بذلك تشبيهاً له بالإنسان الذي يعتبط أي: يموت بدون علة، كما ورد ذلك في «لسان العرب» وغيره. وهو يقابل الحذف القياسي.

وهذا معنى قوله: (وقد يبيح الفصل... إلخ) أي: إن الفصل بين الفعل وفاعله المؤنث الحقيقي يبيح ترك تاء التأنيث، ثم ذكر المثال، والتعبير بـ(قد) والإباحة يفيد أن الأحسن الإثبات.

٢ - أن يكون الفاصل (إلا) فعند الجمهور يجب حذف التاء؛ لأن الفاعل اسم مذكر محذوف، فتقول: ما صام إلا فاطمة؛ أي: ما صام أحد إلا فاطمة، والإثبات خاص بالشعر؛ كقول الشاعر:

ما برئت من ريبةٍ وذمٍّ في حربنا إلا بناتُ العمِّ<sup>(١)</sup>

وظاهر كلام ابن مالك أنه يجوز إثبات التاء في النثر، نظراً للظاهر الملفوظ به، وهو الاسم المؤنث، والحذف أحسن، لما تقدم.

وهذا معنى قوله: (والحذف مع فصل... إلخ) أي: إن ترك التاء مع الفصل بـ(إلا) مفضل على الإثبات، نحو: ما زكا - أي: ما صلح - إلا فتاة الرجل المعروف بابن العلا، ويفهم من ذلك أن الإثبات مرجوح.

\* \* \*

٢٣٤ - وَالْحَذْفُ قَدْ يَأْتِي بِلاَ فَضْلٍ، وَمَعَ ضَمِيرٍ ذِي الْمَجَازِ فِي شِعْرِ وَقَعَ  
قد تحذف تاء التأنيث من الفعل المسند إلى مؤنث حقيقي من غير فصل، فقد حكى سيبويه عن بعضهم: قال فلانة<sup>(٢)</sup> بحذف التاء من (قال)، وهذا شاذ لا يقاس عليه.

وقد تحذف التاء من الفعل المسند إلى ضمير المؤنث المجازي. وهو خاص بالشعر، وتقدم ذكر ذلك.

وهذا معنى قوله: (ومع ضمير ذي المجاز... إلخ) أي: وقع الحذف في الشعر مع الفاعل إذا كان ضميراً يعود على مؤنث مجازي.

(١) المعنى: لم تسلم امرأة من التهمة والشك في حربنا إلا بنات الأعمام. وقوله: (بنات) فاعل (برئت) وقد لحقت التاء الفعل مع وجود الفاصل (إلا).

(٢) فلان وفلانة: كناية عن أسماء الآدميين. والفلان والفلانة كناية عن غير الآدميين، تقول العرب: ركبْتُ الفلَانَ وحلبْتُ الفلانة... عن «لسان العرب».

٢٣٥- وَالتَّاءُ مَعَ جَمْعٍ - سِوَى السَّالِمِ مِنْ مُذَكَّرٍ - كَالْتَّاءِ مَعَ إِحْدَى (الَّتَيْنِ)

حكم تأنيث  
الفعل إذا كان  
الفاعل جمعاً

يفهم مما تقدم أن الفعل يؤنث جوازاً في موضعين:

الأول: أن يكون الفاعل مؤنثاً مجازياً.

الثاني: أن يكون الفاعل مؤنثاً حقيقةً فصل عن فعله بفاصل.

وذكر في هذا البيت الموضع الثالث وهو أن يكون الفاعل جمع سلامة لمؤنث، أو جمع تكسير لمذكر أو مؤنث، فمثال جمع المؤنث السالم: حضرتت المعلمات، وحضر المعلمات.

ومثال جمع التكسير لمذكر: بدأ العمال، وبدأت العمال. قال تعالى: ﴿لَقَدْ جَاءَتْ رُسُلٌ رَبِّنَا بِالْحَقِّ﴾ [الأعراف: ٤٣]، وقال تعالى: ﴿قُلْ قَدْ جَاءَكُمْ رَسُولٌ مِنْ قَبْلِي﴾ [آل عمران: ١٨٣]، ومثال جمع التكسير لمؤنث: عرفت الفواطم قيمة الحجاب، أو عرف.

ويلحق بالجمع اسم الجمع<sup>(١)</sup>، نحو: قدم الركب. وقدمت الركب، قال تعالى: ﴿فَأَمَّنتَ طَائِفَةٌ مِنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ وَكَفَرَتْ طَائِفَةٌ﴾ [الصف: ١٤]، وقال تعالى: ﴿بَيَّتَ<sup>(٢)</sup> طَائِفَةٌ مِنْهُمْ غَيْرَ الَّذِي تَقُولُ﴾ [النساء: ٨١]، وقال تعالى: ﴿وَقَالَ نِسْوَةٌ فِي الْمَدِينَةِ﴾ [يوسف: ٣٠]، فحذف التاء على تأويله بالجمع، فيكون مذكر المعنى، فكأن العامل مسندٌ إلى هذا المذكر، وإثبات التاء على تأويله بالجماعة، فيكون مؤنث المعنى، فكأن العامل مسندٌ إليه.

وهذا معنى قوله: (والتاء مع جمع... إلخ) أي: وتاء التأنيث مع الفعل إذا كان فاعله جمعاً سوى جمع المذكر السالم كحكم التاء مع

(١) تقدم تعريف اسم الجمع في مطلع (باب الكلام وما يتألف منه) واسم الجمع هنا مقيد بالمعرب، كما مثل، بخلاف المبني نحو: الذين، فلا يجوز التأنيث معه، ومثل اسم الجمع اسم الجنس الجمعي، كبقير ونخل، وتقدم تعريفه.

(٢) التبييت: تدبير الأمر ليلاً والمعنى: أن هؤلاء المنافقين قالوا وقدروا أمراً بالليل غير الذي أعطوك بالنهار من الطاعة.



الفعل إذا كان فاعله مجازي التأنيث، مثل كلمة (اللبنة) التي هي مفرد (اللبن) وهو (الطوب الذي لم يطبخ بالنار)، فتقول: سقطت اللبنة، وسقط اللبنة، وجواز الوجهين مع جمع التكسير بنوعيه واسم الجمع لا خلاف فيه، وإنما خالف البصريون في جمع المؤنث السالم، فأوجبوا التأنيث في فعله<sup>(١)</sup>، ورأيهم حسن؛ لأن حكمه حكم مفردة.

أما ابن مالك فيرى جواز الوجهين في كل جمع؛ لأنه لم يستثن إلا السالم من جمع المذكر، فبقي ما عداه جائز الوجهين؛ كالمؤنث المجازي.

\* \* \*

حكم تأنيث  
الفعل إذا كان  
الفاعل مراداً  
به الجنس

٢٣٦- وَالْحَذَفُ فِي (نَعْمَ الْفَتَاةُ) اسْتَحْسَنُوا لِأَنَّ قَصْدَ الْجِنْسِ فِيهِ بَيِّنٌ  
هذا الموضع الرابع من مواضع جواز تأنيث الفعل، وهو أن يكون من أفعال المدح أو الذم (نعم وبئس) مسندين إلى مؤنث حقيقي التأنيث، نحو: نعمت الأم تربي أولادها وتلزم بيتها، ويجوز: نعم الأم... لأن كلمة (الأم) مقصود بها الجنس، لا يراد بها واحدة بعينها، على سبيل المبالغة في المدح، فأشبهه جمع التكسير في أن المقصود به متعدد.

(١) والمراد بجمع المؤنث إذا كان مفردة حقيقي التأنيث كمسلمات، فخرج نحو: طلحات وتمرات فيجوز الوجهان. قال تعالى: ﴿فَإِنْ زَكَّيْتُمْ مِنْ بَشَرِهِ مَا جَاءَتْكُمْ الْبُيُوتُ كَأَعْلَمُوا﴾ [البقرة: ٢٠٩] وقال تعالى: ﴿وَجَاءَهُمُ الْبُيُوتُ﴾ [آل عمران: ٨٦] ومثل هذا لفظ الآيات والسيئات وغيرهما، وقد جاء جمع المؤنث السالم في القرآن ومفردة مؤنث غير حقيقي التأنيث في آيات كثيرة بتذكير الفعل وتأنيثه. وفي أكثرها وجد فاصل بين الفعل وفاعله إما بالمفعول أو بغيره.

وجاء الفاعل جمعاً مؤنثاً سالماً ومفردة حقيقي التأنيث وتذكر الفعل، وذلك في قوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكُمْ الْأُفُوتُ مَهْدِجِينَ﴾ [الممتحنة: ١٠] وقوله تعالى: ﴿إِذَا جَاءَكَ الْأُفُوتُ يُبَيِّنُكَ﴾ [الممتحنة: ١٢] ومن يوجب التأنيث وهم البصريون يجيبون بأن التذكير لوجود الفصل.

ولم يؤنث الفعل مع جمع المؤنث السالم الذي مفردة حقيقي إلا في آية واحدة، وهي قوله تعالى: ﴿مَرُمَتْ عَلَيْكُمْ أُمَّهَاتُكُمْ﴾ [النساء: ٢٣] انظر: «دراسات لأسلوب القرآن» القسم الثالث (١/٥٢٩).

وهذا معنى قوله: (والحذف في نعم الفتاة... إلخ) أي: استحسنت النحاة حذف التاء من الفعل (نعم) في قولك: (نعم الفتاة) وذلك لأن فاعلها مقصود به استغراق الجنس.

\* \* \*

٢٣٧ - وَالْأَصْلُ فِي الْفَاعِلِ أَنْ يَتَّصِلَ وَالْأَصْلُ فِي الْمَفْعُولِ أَنْ يَنْفَصِلَ  
٢٣٨ - وَقَدْ يُجَاءُ بِخِلَافِ الْأَصْلِ وَقَدْ يَجِي الْمَفْعُولُ قَبْلَ الْفِعْلِ  
هذا هو الحكم السابع من أحكام الفاعل، وهو أن الأصل في الفاعل أن يتصل بفعله؛ لأن منزل منزلة جزئه، ولهذا جاءت علامة الرفع بعد الفاعل في الأمثلة الخمسة، نحو: يكتبون.

٧- رتبة  
الفاعل  
والمفعول  
بالنسبة للفعل

والأصل في المفعول أن ينفصل عن الفعل، بأن يتأخر عن الفاعل، نحو: حَرَّمَ الْإِسْلَامُ الْغَشَّ، قال تعالى: ﴿وَوَيْتَ سُلَيْمَنُ دَاوُدَ﴾ [النمل: ١٦].

وهذا الأصل قد يكون واجباً - كما سيأتي إن شاء الله - وقد يُخَالَفُ، فيقدم المفعول على الفاعل، وقد يتقدم المفعول على الفعل.

وتقدم المفعول على الفاعل نوعان:

الأول: جائز، وهو ما خلا من موجب التقديم أو التأخير، نحو: أَمَّ الْمُصْلِينَ عَمْرُ، قال تعالى: ﴿وَإِذَا مَسَّ الْإِنْسَانَ ضُرٌّ دَعَا رَبَّهُ مُنِيبًا إِلَيْهِ﴾ [الزمر: ٨]، وقال تعالى: ﴿إِذْ حَضَرَ يَعْقُوبَ الْمَوْتُ﴾ [البقرة: ١٣٣]، ف(الإنسان) مفعول مقدم على الفاعل، وهو (ضر)، و(يعقوب) مفعول مقدم على الفاعل (الموت).

الثاني: واجب، وسيأتي إن شاء الله.

وأما تقدم المفعول على الفعل فتوعان أيضاً:

الأول: جائز وهو ما خلا من موجب التقديم أو التأخير، نحو: الواجب كتب الطالب، قال تعالى: ﴿فَقَرِيفًا كَذَبْتُمْ وَقَرِيفًا نَقُلُوا﴾

[البقرة: ٨٧]<sup>(١)</sup> ف(فريقاً) مفعول مقدم للفعل الذي بعده.

الثاني: واجب، وله مواضع ثلاثة:

١ - أن يكون المفعول من الألفاظ التي لها الصدارة؛ كأسماء الشرط والاستفهام، نحو: أَيِّ مخلص تَكْرُمُ أَكْرَمُ، ف(أَيِّ) مفعول مقدم للفعل (تكرم) وتقدمه واجب؛ لأن له الصدارة، وكذا لو أضيف لما له الصدارة، نحو: صديقٌ مَنْ قابلت؟ ف(صديق) مفعول مقدم للفعل بعده، وهو واجب التقديم؛ لأنه أضيف ل(مَنْ) الاستفهامية، قال تعالى: ﴿فَأَيُّ ءَايَاتِ اللَّهِ تُنْكِرُونَ﴾ [غافر: ٨١]، ف(أَيِّ) مفعول مقدم للفعل (تنكرون)، وقال تعالى: ﴿إِنَّمَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠]، ف(أيا) مفعول مقدم للفعل (تدعوا) و(ما) حرف زائد إعراباً مؤكداً معنى.

٢ - أن يقع عامله بعد فاء الجزاء في جواب (أما) الشرطية الظاهرة أو المقدرة، ولا اسم يفصل بين هذا العامل و(أما)، فيجب تقديم المفعول به ليكون فاصلاً؛ لأن الفعل - وخاصة المقرون بفاء الجزاء - لا يلي (أما)؛ كقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا الْيَتِيمَ فَلَا تَقْهَرْ<sup>(٢)</sup>﴾ [الضحى: ٩]، وقوله تعالى: ﴿وَرَبِّكَ فَكَذِّرْ<sup>(٣)</sup>﴾ [المدثر: ٣] بخلاف قولك: أما اليوم فاحفظ وقتك، فلا يجب تقديم المفعول (وقتك) لحصول الفصل بالظرف.

٣ - أن يكون المفعول ضميراً منفصلاً لو تأخر عن عامله لوجب اتصاله به، وذلك في غير باب (سלنيه) و(خِلْتنيه) اللذين يجوز فيهما

(١) الفاء: عاطفة. والأصل: فكذبتهم فريقاً... معطوف على قوله: (استكبرتم). من قوله تعالى: ﴿أَفَكُلَّمَا جَاءَكُمْ رَسُولٌ بِمَا لَا تَهْوَى أَنْفُسُكُمْ اسْتَكْبَرْتُمْ﴾ [البقرة: ٨٧].

(٢) فأما: الفاء رابطة لجواب شرط مقدر. (أما) حرف شرط وتفصيل وتوكيد (اليتم) مفعول به مقدم على عامله (تقهر) (فلا) الفاء رابطة لجواب (أما) وجملة (تقهر) لا محل لها من الإعراب جواب شرط غير جازم.

(٣) ويرى ابن هشام أن الفاء عاطفة في مثل هذا الموضع. فالفعل معطوف على ما قبله. انظر: «المغني» ص(٢٢١).

الاتصال والانفصال مع التأخر، ومثال ذلك: أيها الشباب إياكم نخاطب، وإياكم ترقب البلاد، فاستقيموا على طاعة الله تعالى، فلو تأخر المفعول لقلنا: نخاطبكم وترقبكم، فيفوت الغرض المقصود من التقديم، وهو الحصر، قال تعالى: ﴿إِيَّاكَ نَعْبُدُ وَإِيَّاكَ نَسْتَعِينُ﴾ [الفاتحة: ٥].

قال ابن مالك: (والأصل في الفاعل أن يتصلاً... إلخ) أي: إن الأصل في تكوين الجملة وترتيبها يقتضي أن يتصل الفاعل بعامله، وأن ينفصل المفعول به عن ذلك العامل، بسبب وقوع الفاعل فاصلاً بينهما، ولكن هذا الأصل لا يراعى أحياناً، فقد يتقدم المفعول به على الفاعل، وقد يتقدم المفعول به على الفعل أيضاً.

\* \* \*

٢٣٩ - وَأَخْرِ الْمَفْعُولَ إِنْ لَبَسَ حُذِرُ أَوْ أَضْمَرَ الْفَاعِلَ غَيْرَ مُنْحَصِرٍ  
عرفنا فيما مضى أن الأصل تقدم الفاعل على المفعول، وقد يكون ذلك واجباً، وذلك في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا خيف التباس أحدهما بالآخر، كما إذا خفي الإعراب فيهما، ولم توجد قرينة تبين الفاعل من المفعول، ومن مواضع خفاء الإعراب أن يكون كل منهما اسماً مقصوراً لا تظهر عليه الحركة، نحو: أكرم عيسى موسى، فيجب كون (عيسى) فاعلاً و(موسى) مفعولاً.

فإن وجد قرينة لفظية أو معنوية تبين أحدهما من الآخر لم يجب تقديم الفاعل، فاللفظية، نحو: وَعَظْتُ عيسى ليلى. (فليلى) فاعل، بدليل تأنيث الفعل، والمعنوية، نحو: كسر العصا موسى. (فموسى) فاعل بدلالة المعنى.

الثاني: أن يكون الفاعل ضميراً متصلاً والمفعول به اسماً ظاهراً، نحو: أتقنت العمل، فلا يجوز تقديم المفعول على الفاعل، لثلا ينفصل

وجوب تقديم  
الفاعل

الضمير مع إمكان الاتصال<sup>(١)</sup>.

الثالث: أن يكون المفعول محصوراً بل (إنما) أو بل (إلا) نحو: إنما يقول المسلمُ الصدق، وسيأتي قريباً ذكر ذلك إن شاء الله.  
والى الموضعين - الأول والثاني - أشار بقوله: (وَأَخَّرِ الْمَفْعُولَ... إلخ) أي: قدم الفاعل وأخَّر المفعول وجوباً إذا خيف اللبس، أو كان الفاعل ضميراً غير محصور يجب اتصاله بهامله.

\* \* \*

٢٤٠ - وَمَا بِلَا (أَوْ بِلَا) أَنْحَصَرَ أَخْرَ، وَقَدْ يَسْبِقُ إِنْ قَصِدَ ظَهَرَ  
أحكام المحصور من فاعل أو مفعول  
ذكر في هذا البيت موضعاً واحداً من مواضع وجوب تقديم الفاعل على المفعول، وموضعاً من مواضع وجوب تقديم المفعول على الفاعل، وهو ما إذا كان الفاعل أو المفعول محصوراً بل (إنما) أو بل (إلا)، وذلك لأن كل ما قصد حصره استحق التأخير فاعلاً كان أو مفعولاً، أو غيرهما.

فإذا حُصر الفاعل أخْرَ، ووجب تقديم المفعول<sup>(٢)</sup>، نحو: لا ينفع المرء إلا العملُ الصالح، وإنما ينفع المرء العملُ الصالح. قال تعالى: ﴿إِنَّمَا يَخْشَى اللَّهَ مِنْ عِبَادِهِ الْعُلَمَاءُ﴾ [فاطر: ٢٨] فـ(العلماء) فاعل (يخشى) لأن الغرض قصر الخشية على العلماء<sup>(٣)</sup>.

وقد يجوز تقديم المحصور بل (إلا) على مفعوله إذا هي تقدمت معه وسبقته، نحو: لا ينفع إلا العملُ الحميدُ المرءَ، فـ(العمل) فاعل محصور

(١) لو قُدم المفعول لقليل: اتقن العمل أنا، وهذا مخالف لقاعدة الضمير المتقدمة في باب النكرة والمعرفة، ويجوز تقديمه على الفعل، نحو: العمل أتقنت؛ لأن الضمير لم يفصل بل بقي على اتصاله.

(٢) هذا هو الموضع الأول مما يجب فيه تقديم المفعول على الفاعل والمسألة الثانية تأتي قريباً.

(٣) القصر والحصر بمعنى واحد. وهو تخصيص شيء بشيء بطريق مخصوص. مثل (إنما) و(الاستثناء بعد النفي) وغيرهما.

ب(إلا)، وجاز تقدمه لعدم اللبس؛ لأن وجود (إلا) قبله دليل على أنه هو المحصور. بخلاف المحصور ب(إنما) فإنه يتأخر عنها، فلو قدم لم يعلم تقدمه.

ومن التقديم مع (إلا) قول الشاعر:  
**ما عَابَ إِلَّا لَيْثِمٌ فَعَلَ ذِي كَرَمٍ      وَلَا جَفَا قَطُّ إِلَّا جُبًّا بَطَلًا<sup>(١)</sup>**  
 فقدم الفاعل المحصور ب(إلا) في الموضعين، وهو دليل لمن يجيز ذلك.

وإذا حُصر المفعول آخر ووجب تقديم الفاعل، سواء كان الحصر ب(إنما) أو ب(إلا) نحو: لا يقول المسلم إلا الصدق، إنما يقول المسلم الصدق.

وقد يجوز تقديم المحصور ب(إلا) على فاعله، إذا هي تقدمت معه، نحو: لا يقول إلا الصدق المسلم، قال الشاعر:  
**تَزودُ من لَبْلَى بتكليمٍ سَاعَةٍ      فما زادَ إِلَّا ضِعْفٌ ما بي كَلَامُهَا<sup>(٢)</sup>**  
 فقدم المفعول المحصور ب(إلا) وهو (ضعف) على الفاعل، وهو (كلامها).

وهذا معنى قوله: (وما بإلا أو وإنما انحصر آخر... إلخ) أي: ما انحصر ب(إلا) أو ب(إنما) من فاعل أو مفعول فإنه يجب تأخيره، وقد يتقدم المحصور إذا ظهر المقصود، وذلك إذا كان الحصر ب(إلا).

\* \* \*

٢٤١ - **وَشَاعَ نَحْوُ: (خَافَ رَبَّهُ عُمَرُ)      وَشَدَّ نَحْوُ: (زَانَ نَوْرُهُ الشَّجَرُ)**  
 ذكر في هذا البيت مسألتين متعلقتين بموضوع تقديم المفعول:

من مسائل  
 تقديم  
 المفعول

(١) اللثيم: المراد به الشحيح البخيل. جفا: بَعَدَ، جُبًّا: جبان. والمعنى لا يعيب عمل الكرام إلا الأشقاء اللثام. ولا يبتعد عن الأبطال إلا الجبناء. لأن أصحاب الصفات المتنافرة لا يتآلفون.

(٢) المعنى: تزودت من لبلى بتكليمها ساعة، ولكن ذلك زادني شوقاً، وزاد قلبي اشتعلاً.

**الأولى:** إذا اشتمل المفعول على ضمير يرجع إلى الفاعل جاز تقديم المفعول وتأخير الفاعل، نحو: أدى واجبه الطالب، والأصل: أدى الطالب واجبه، قال تعالى: ﴿حَتَّىٰ إِنَّا أَخَذَتِ الْأَرْضُ زُخْرُفَهَا﴾ [يونس: ٢٤] فلو قيل في غير القرآن: (أخذت زخرفها الأرض) لجاز.

وإنما جاز ذلك - وإن كان فيه عود الضمير على متأخر - لأن الفاعل وإن تأخر فهو متقدم رتبة؛ لأن الأصل فيه أن يتصل بالفعل فالضمير عائد على متأخر لفظاً متقدماً رتبة.

وهذا معنى قوله: (وشاع نحو خاف ربُّه عمر) أي: كثر في لسان العرب تقديم المفعول المشتمل على ضمير يعود إلى الفاعل المتأخر (ربُّه) منصوب على التعظيم<sup>(١)</sup>، و(عمر) فاعل.

**المسألة الثانية:** إذا اشتمل الفاعل المتقدم على ضمير يعود إلى المفعول المتأخر، نحو: قرأ صاحبه الكتاب، فهذا ممنوع في النثر، جائز في الشعر، ويجب تقديم المفعول على الفاعل، فنقول: قرأ الكتاب صاحبه. قال تعالى: ﴿وَلَا بُدَّ لِرَبِّهِمْ رَبُّوهُ﴾ [البقرة: ١٢٤]، وقال تعالى: ﴿كُلُّ مَا جَاءَ مِنْهُ رَسُولًا﴾ [المؤمنون: ٤٤]، وهذه هي المسألة الثانية التي يجب فيها تقديم المفعول على الفاعل، إذ لو تأخر المفعول به لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهذا لا يجوز.

وقد ورد في شعر العرب أمثلة عاد الضمير فيها من الفاعل المتقدم إلى المفعول المتأخر، ولا داعي لمحاكاتها في النثر، فتحفظ بلا تأويل ولا يقاس عليها، ومنها قول حسان رضي الله عنه:

ولو أن مجداً أخلد الدهر واحداً      من الناس أبقى مجده الدهر مطعماً<sup>(٢)</sup>

(١) هو في الاصطلاح النحوي مفعول به منصوب. ولكن يقال ذلك من باب الأدب.

(٢) المراد: مطعم بن عدي. أحد أجواد مكة. والمعنى: إنه لا بقاء لأحد في هذه الحياة مهما يكن نافعاً للناس، وقوله: (ولو أن مجداً) مجداً: اسم (أن) وجملة (أخلد) خبرها وأن مع ما دخلت عليه في تأويل مصدر مرفوع على أنه فاعل لفعل محذوف والتقدير: ولو ثبت إخلاد مجيد صاحبه.

فآخر المفعول (مطعماً) عن الفاعل (مجده)، مع أن الفاعل قد اتصل بضمير يعود على المفعول.

وقول الآخر:

لَمَّا رَأَى طَالِبُوهَ مُضْعَبًا ذُعِرُوا وَكَادَ لَوْ سَاعَدَ الْمُقْدُورُ يَنْتَصِرُ<sup>(١)</sup>  
والضمير في الفاعل (طالبوه) يعود على المفعول المتأخر وهو قوله: (مضعباً).

وهذا معنى قوله: (وشذ نحو زان نوره الشجر) أي: شذ في كلامهم تقديم الفاعل المتصل بضمير المفعول المتأخر، والمراد بنحو (زان نوره الشجر) كل كلام فيه ضمير اتصل بالفاعل المتقدم وهو عائد على المفعول المتأخر، وقوله: (نوره) بفتح النون، هو الزهر أو الأبيض منه.



(١) طالبوه: ضمير النصب يعود على مصعب بن الزبير رضي الله عنه. والمعنى: أن الذين قصدوا مصعباً لقتاله أخذهم الخوف وكاد ينتصر؛ لأن خوفهم منه أعظم وسيلة لانتصاره عليهم.



## نَائِبُ الْفَاعِلِ

تعريف نائب  
الفاعل، وما  
يترتب على  
حذف الفاعل

٢٤٢ - يَنْتُوبُ مَفْعُولٌ بِهِ عَنْ فَاعِلٍ فِيمَا لَهُ كَذِيْلٍ خَيْرٌ نَائِلٍ  
نائب الفاعل: اسم مرفوع لفظاً أو محلاً، يحل محل الفاعل عندما  
يحذف، ويبنى الفعل للمجهول<sup>(١)</sup>، نحو: أكرم خالد الغريب، فيقال:  
أَكْرَمَ الْغَرِيبُ، فالغريب نائب فاعل مرفوع لفظاً، ونحو: سلمت على  
الذي ألقى المحاضرة، فتقول: سَلَّمْتُ عَلَى الَّذِي أَلْقَى الْمَحَاضِرَةَ، فالجار  
والمجرور في محل رفع نائب فاعل.

والتعبير بنائب الفاعل أحسن من التعبير بـ(المفعول الذي لم يُسمَّ  
فاعله) لأنه أخصر، ولأن النائب عن الفاعل لا يلزم أن يكون مفعولاً به فقد  
ينوب غيره؛ كالطرف والجار والمجرور والمصدر، كما سيأتي إن شاء الله.  
فإذا أريد حذف الفاعل لغرض لفظي أو معنوي<sup>(٢)</sup> ترتب على حذفه  
أمران:

الأول: تغيير صيغة الفعل.

الثاني: إقامة نائب عنه، يحل محله، ويأخذ كثيراً من أحكامه التي  
تقدمت في (باب الفاعل) وهي:

(١) يقال: الفعل المبني للمجهول، ويقال: الفعل الذي لم يُسمَّ فاعله، والأول  
أخصر، والثاني أدق؛ لأن الفاعل قد يكون معلوماً فيحذف لغرض، كقوله تعالى:  
﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ صَبِيحًا﴾ [النساء: ٢٨].

(٢) الأغراض التي من أجلها يحذف الفاعل من مباحث البلاغيين في علم المعاني،  
فمن الأغراض اللفظية المحافظة على السجع كقولهم: من طابت سريرته حمدت  
سيرته، أو الرغبة في الإيجاز نحو: لما حفظ الطالب القرآن كوفي. ومن  
الأغراض المعنوية العلم به؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ آتَيْنَاكَ صَبِيحًا﴾ أو عدم  
الفائدة من ذكره نحو: سُرِقَ كتابي؛ لأنك لا تعرف السارق، أو قصد الإبهام على  
السامع نحو: تُصدق بألف ريال. إلى غير ذلك من الأغراض.

- ١ - أنه يُرفع .
  - ٢ - أن يتأخر عن عامله، فلا يجوز تقدمه عليه .
  - ٣ - أنه يكون عمدة وجزءاً أساسياً في الجملة .
  - ٤ - تأنيث عامله أحياناً .
  - ٥ - تجرد عامله من علامة تثنية أو جمع .
- إلى غير ذلك مما يأخذه النائب عن الفاعل .
- وهذا معنى قوله: (ينوب مفعول به عن فاعل... إلخ) أي: ينوب المفعول به عن الفاعل فيما استقر له من الأحكام، مثل: نيل خير نائل، والأصل: نال المستحق خير نائل، والنائل والنوال هو العطاء، والمراد هنا: الشيء المعطى؛ لأنه تمثيل لإنابة المفعول به، لا لإنابة المصدر .

\* \* \*

- ٢٤٣ - فَأَوَّلَ الْفِعْلِ أَضْمَنْ، وَالْمُتَّصِلُ بِالْآخِرِ أَكْبِرُ فِي مُضِيِّ كَدُوصِلِ
- ٢٤٤ - وَأَجْعَلُهُ مِنْ مُضَارِعٍ مُنْفَتِحَةٍ كَدُيْتَحِي (الْمَقُولُ فِيهِ: يُنْتَحَى)
- ٢٤٥ - وَالثَّانِي النَّالِي تَا الْمُطَاوَعَةِ كَالأَوَّلِ أَجْعَلُهُ بِلَا مُنَارَعَةٍ
- ٢٤٦ - وَثَالِثَ الَّذِي بِهِمْزِ الْوَصْلِ كَالأَوَّلِ أَجْعَلْنُهُ كَدُاسْتَحْلِي

١- تفسير  
صورة الفعل

تقدم أن شرط النيابة عن الفاعل تغيير صورة الفعل إيداناً بهذه النيابة، وتفصيل ذلك كالآتي:

- ١ - إذا كان الفعل ماضياً صحيح العين، خالياً من التضعيف<sup>(١)</sup> وجب ضم أوله وكسر ما قبل آخره إن لم يكن مكسوراً من قبل، نحو: فُتِحَ الْعَمَلُ بَابَ الرِّزْقِ، فيقال: فُتِحَ بَابُ الرِّزْقِ، ونحو: شَرِبَ الْمَرِيضُ الْعَسْلَ، فيقال: شَرِبَ الْعَسْلَ.

- ٢ - إذا كان الفعل مضارعاً وجب في كل حالاته ضم أوله وفتح ما قبل آخره إن لم يكن مفتوحاً من قبل، نحو: يَحْتَرِّمُ النَّاسُ الْعَالَمَ، فيقال:

(١) يأتي بيان حكم مُعَلِّ الْعَيْنِ والمضعف. إن شاء الله.

يُحْتَرَمُ الْعَالَمُ، ونحو: يَتَعَلَّمُ خَالِدٌ النَحْوَ، فيقال: يَتَعَلَّمُ النَحْوُ، وقد يكون الفتح مقدراً، مثل: يصوم المسلمون رمضان، فيقال: يُصَامُ رَمَضَانُ.

٣ - إذا كان الفعل مبدوءاً بـتاء المطاوعة<sup>(١)</sup> - ومثلها كل تاء تكثر زيادتها عادة - وجب ضم الحرف الثاني مع الأول، نحو: تعلم هشام النحو، فيقال: تُعَلِّمُ النَحْوُ، وَتَفْضِلُ الصَّدِيقَ بِالزِّيَارَةِ. فيقال: تُفَضِّلُ بِالزِّيَارَةِ.

٤ - إذا كان الماضي مبدوءاً بهمزة وصل<sup>(٢)</sup> فإن ثالثه يضم مع أوله، نحو: اعتمد المسلم على الله: فيقال: أُعْتِمِدَ عَلَى اللَّهِ.

قال ابن مالك عن الأول والثاني (فأول الفعل اضمَّن... إلخ) أي: إن أول الفعل المبني لما لم يُسَمَّ فاعله يضم في الماضي والمضارع، وأن الحرف المتصل بالآخر يكسر في الماضي، مثل: وُصِلَ، أصله: وَصَلَ خَالِدٌ رَجَمَهُ، فتقول: وَصَلْتَ الرَّحْمَ، ويفتح في المضارع مثل: ينتحي، فيقال فيه: يُنْتَحَى. ومعناه: يميل. مثل: ينتحي الرجل إلى الشجرة؛ أي: يميل إليها، ويتجه نحوها.

وقال عن الثالث: (والثاني التالي تا المطاوعة... إلخ) أي: اجعل الحرف الثاني مضموماً كالأول إن كان الأول تاء المطاوعة، إذ لا نزاع في ذلك؛ أي: لا خلاف فيه، وقيد تأليها بكونه ثانياً - مع أنه هو الثاني - لينبه على أن هذا الحكم خاص بالماضي؛ لأن تأليها في المضارع ثالث. فيبقى الأمر على الأصل من ضم الأول وفتح ما قبل الآخر، نحو: يَتَعَلَّمُ جَابِرُ النَحْوِ، فيقال: يَتَعَلَّمُ النَحْوُ.

(١) المطاوعة: قبول أثر الأول في الثاني مع التلاقي اشتقاقاً نحو: علمته المسألة فتعلمها، بخلاف: ضربته فتألم، لعدم تلاقي الفعلين في الاشتقاق. ومن الحروف التي تدل على المطاوعة (التاء) في أول الفعل الماضي، كما في المثال.

(٢) تقدم في باب (المعروف بأداة التعريف) أن همزة الوصل: كل همزة تثبت في الابتداء وتسقط في الدرج، ومن مواضعها الفعل الماضي الخماسي كانطلق والسداسي كاستخرج.

وقال عن الرابع: (وثالث الذي بهمز الوصل... إلخ) أي: إن الحرف الثالث من الفعل المبدوء بهمزة الوصل يضم كالأول، ومثل له بالفعل (استَحْلِي) المبني للمجهول، وأصله: استَحْلَى صالح الشراب.

\* \* \*

٢٤٧ - وَأَكْسِرْ أَوْ أَشْمِمْ فَأُثْلِيهِ أَجْلٌ عَيْنًا، وَضَمَّ جَا كَدَبُوعٍ) فَأَحْتَمِلْ ه - إذا كان الماضي ثلاثياً مُعَلَّ العَيْن<sup>(١)</sup>. جاز في فائه<sup>(٢)</sup> عند بنائه للمجهول ثلاثة أوجه - سواء كان واوياً أو يائياً - وهي:

حكم الماضي  
الثلاثي المعلن  
العين

١ - إخلاص الكسر، فينقلب حرف العلة ياء، وهذا هو الأفصح، نحو: صام المسلم رمضان، باع التاجر بضاعته، فيقال: صيم رمضان وبيعت البضاعة، قال تعالى: ﴿وَقِيلَ يَكَارِهُ<sup>(٣)</sup> أَبْلَى مَاءً لَكَ وَكَسَمَاءَ أَقْلِي وَضِعْنَ الْمَاءَ﴾ [هود: ٤٤].

٢ - إخلاص الضم، فينقلب حرف العلة واواً، وهذا أضعف الأوجه، نحو: صوم ويؤوع. قال الشاعر:

ليت وهل ينفعُ شيئاً ليتُ ليتَ شباباً بوع فاشتريتُ<sup>(٤)</sup>

(١) مُعَلَّ العَيْن: ما يكون وسطه حرف علة. ويخضع لأحكام الإعلال التي تذكر في باب التصريف ومنها: قلب الواو والياء ألفاً إذا تحركا وانفتح ما قبلها نحو: قال وباع. والأصل: قَوْلٌ وَيَبِيعُ، فإن كان حرف العلة الواقع عيناً للكلمة لا يخضع للأحكام فإنه يسمى (معتلاً) نحو: عَوَرَ، فهذا حكمه حكم الصحيح، فالفرق بين مُعَلَّ ومعتل: أن المُعَلَّ هو الذي أحد أصوله حرف علة، بشرط أن يدخله قلب وإعلال، والمعتل ما كان أحد أصوله حرف علة دخله قلب أم لا. فكل معل معتل ولا عكس.

(٢) فاء الكلمة هي الحرف الأول الذي يقابل الفاء في الميزان الصرفي (فَعَلَ) وما يقابل الثاني هو عين الكلمة. وما يقابل الثالث هو لام الكلمة.

(٣) نائب الفاعل جملة النداء (يا أرض) لأنها في الأصل مقول القول، أو نائب الفاعل محذوف تقديره: القول، والجملة مفسرة.

(٤) ليت: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر. (وهل) حرف استفهام يراد به النفي، (شيئاً) مفعول به لينفع، (ليت) قصد لفظه، فاعل ينفع، والجملة معترضة =

٣ - الإشمام: وهو في النطق لا في الكتابة، وهو عند النحاة النطق بحركة صوتية تجمع بين ضمة قصيرة وكسرة طويلة على التوالي السريع، وقد قرئ في السبعة ﴿وَقِيلَ يَتَّزِشْ أَيْلِي﴾ [هود: ٤٤] بالإشمام في (قيل وغيض).

وجواز الأوجه الثلاثة مشروط بألا يحصل لبس، وإلا وجب العدول عنه إلى ضبط آخر لا لبس فيه، كما سيذكر ذلك.

وهذا معنى قوله: (واكسر أو اشمم... إلخ) أي: اكسر أو اشمم فاء الماضي الثلاثي المُعَلَّ العين، وقد جاء الضم عن العرب، فيجوز القياس عليه، واحتمل قبوله لمجيئه عنهم، ويقرأ (أو اشمم) بفتح الواو بدل السكون، والأصل: (أو اشمم) وهو أمر من الرباعي (أشم) فانتقلت حركة الهمزة وهي الفتحة إلى الواو الساكنة بعد حذف الهمزة للوزن. وقوله: (جا) بالقصر. وهو خبر المبتدأ (وَضُمُّ) وسوِّغ الابتداء به وقوعه في معرض التفصيل.

\* \* \*

٢٤٨ - وَإِنْ بِشَكْلِ خَيْفٍ لَبَسٌ يُجْتَنَّبُ وَمَا لِي (بَاغٍ) قَدْ بَرَى لِنَحْوِ: (حَبِّ) إذا بني الفعل الماضي المُعَلَّ العين لما لم يُسَمَّ فاعله، وأسند لضمير تَكَلَّمَ أو خطاب، أو لنون النسوة الدالة على الغائبات، حصل لبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند لهذه الضمائر.

فمثلاً: ساد العاقل قومه، تقول بعد إسناده لضمير المخاطب: يا عاقل سُدَّتْ قَوْمَكَ، بضم السين ليس غير، والتاء فاعل، فإذا قلنا: يا مهممل سادك النابغ، ثم أردنا نيابة المفعول عن الفاعل فإننا نقول: يا مهممل سُدَّتْ (بالضم أيضاً)، فيقع اللبس بينه وبين الفعل المبني للمعلوم المسند للفاعل، فيمتنع ضم الحرف الأول في هذه الحالة، ونعدل إلى

= لا محل لها، (ليت) مؤكد للأول، (شباباً) اسم ليت الأول، وجملة (برع) من الفعل ونائب الفاعل المستتر في محل رفع خبر (ليت) الأول.

١- إذا خيف  
اللبس في  
بعض الأوجه  
عدل عنه إلى  
شكل لا لبس  
فيه

٢- حكم  
المضغف

الكسر. فنقول: يا مهملٌ سِدَتْ، فالتاء نائب فاعل أي: صرت مسوداً؛ أي: سادك غيرك، ويجوز أن نعدل إلى الإشمام، وهذا مثال الواوي.

ومثال اليائي: باع ماجد البضاعة، فإذا أسندناه لضمير المخاطب - مثلاً - قلنا: يا ماجد بَعَتْ البضاعة، بكسر الباء فقط، والتاء: فاعل، وإذا قلنا: يا عبد باعك سيدك، ثم بني الفعل للمجهول، قلنا: يا عبد بَعَتْ، بالكسر أيضاً، فيحصل اللبس فنعدل إلى الضم أو الإشمام فنقول: يا عبد بُعَتْ أي: وقع عليك البيع، فالتاء: نائب فاعل.

وهذا معنى قوله: (وإن بشكل خيف لبس يجتنب) أي: وإن وقع لبس في وجه من الأوجه السابقة، بحيث لا يمكن تمييز الفعل المبني للمعلوم من المبني للمجهول فإنه يجب اجتناب ذلك الوجه إلى آخر لا لبس فيه.

٦ - إذا كان الماضي الثلاثي مضعفاً<sup>(١)</sup> مدغماً جاز في فائه عند بنائه للمجهول الأوجه الثلاثة السابقة: إخلاص الضم، وهو أعلاها هنا. والإشمام، والكسر، تقول: عَدَّ التاجر المال، وبعد بنائه: عُدَّ المال<sup>(٢)</sup> فالمال: نائب فاعل.

وهذا معنى قوله: (وما لباع... إلخ)؛ أي: إن ما ثبت لفاء (باع) من الأوجه الثلاثة قد يثبت لنحو: (حب) من كل ماضٍ ثلاثي مضاعف والمراد بقوله: (باع) كل ماضٍ ثلاثي مُعَلَّ العَيْن، كما تقدم.

\* \* \*

(١) مضعف الثلاثي: ما كانت عينه ولامه من جنس واحد، نحو: شَدَّ، عَدَّ.

(٢) قد يقع لبس بين هذا وبين فعل الأمر فإنه مضموم الأول، فلا يدرى أهو فعل أمر أم ماضٍ مبني للمجهول؟ فيعدل إلى الكسر أو الإشمام؛ لأن فعل الأمر لا يكون كذلك، وإنما لم يعدل إلى أحدهما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ رُدُّوا﴾ [الأنعام: ٢٨] لأن وقوعه بعد (لو) قرينة على أنه لم يُرد فعل الأمر؛ لأنه لا يقع بعد أداة الشرط، على أنه قد يقال: إنَّ المسألة من باب الإجمال، فانظر: «حاشية الصبان على شرح الأشموني» (٢/٦٤).

حكم الماضي  
المعل العین  
إذا كان على  
وزن (افعل)  
أو (افعل)

٢٤٩ - وَمَا لِفَا بَاعَ لِمَا الْعَيْنُ تَلِي فِي (أَخْتَارَ) وَ(أَنْقَادَ) وَشِبْهِ يَنْجَلِي  
٧ - إذا كان الفعل الماضي الْمُعْلُ العین على وزن (افتعل) أو  
(انفعل) جاز في الحرف الثالث الأصلي منه الأوجه الثلاثة السابقة،  
وهي: الضم والكسر والإشمام، ويضبط الحرف الأول - وهو همزة  
الوصل - بما يضبط به الحرف الثالث، والمختار هنا الكسر في اليائي،  
والضم في الواوي، تقول في الواوي: انقاد الطلاب للمعلم، وبعد  
بنائه: انقود للمعلم، أو انقيد، ويجوز الإشمام.

وتقول في اليائي: اختار المعلم علياً من بين زملائه، وبعد بنائه:  
اختير علي من بين زملائه<sup>(١)</sup>، أو اختور، ويجوز الإشمام.  
وهذا معنى قوله: (وما لفا باع... إلخ) أي: ما ثبت لفاء (باع) من  
الأوجه الثلاثة يثبت للحرف الذي تليه عين الفعل، من نحو: (اختار)  
و(انقاد) وما أشبههما، فإن حكمه (ينجلي) أي: يتضح. وجملة (ينجلي)  
صفة لقوله: (وَشِبْهِ).

\* \* \*

نيابة الظرف  
والمصدر  
والمجرور عن  
الفاعل

٢٥٠ - وَقَائِلٌ مِنْ ظَرْفٍ أَوْ مِنْ مَصْدَرٍ أَوْ حَرْفٍ جَرُّ بِنْيَابَةٍ حَرِي  
تقدم أنه يترتب على حذف الفاعل أمران:

الأول: تغيير صورة الفعل، وقد مضى الكلام على ذلك.  
الثاني: إقامة نائب عنه يحل محله، ويخضع لكثير من أحكامه  
والذي يصلح للنيابة عن الفاعل واحد من أربعة أشياء:  
المفعول به، والمصدر، والظرف، والجار والمجرور.

أما المفعول به فقد ذكره ابن مالك في البيت الأول من الباب

(١) ظاهر كلام ابن مالك أن الحكم خاص بالمُعْلٍ حيث مثل به، والحكم شامل له  
وللمضاعف نحو اشتدَّ، وإنهَلَّ، وانسدَّ، وامتدَّ، فمثلاً. انهَلَّ الرمل في البئر،  
تقول بعد بنائه: أُنْهَلَّ في البئر، بضم الأول والثالث، ويجوز كسرهما، كما يجوز  
الإشمام.

ويتعلق به بعض أحكام ستأتي إن شاء الله، أما الثلاثة الباقية فشرطها أن تكون قابلة للنيابة.

فالظرف يصلح للنيابة عن الفاعل بشرطين:

الأول: أن يكون متصرفاً، وهو ما يخرج عن النصب على الظرفية وعن الجر ب(من) إلى التأثير بالعوامل المختلفة ك: زمن، ووقت، وساعة، ويوم، وغيرها.

بخلاف (سحر) [إذا أريد به سحر يوم بعينه]، و(عندك) لأن الأول ملازم للنصب على الظرفية، والثاني ملازم للنصب أو الجر ب(من) فلا يصلح أن يكون نائب فاعل.

الشرط الثاني: أن يكون الظرف مختصاً، والمراد بالاختصاص هنا: أن يزداد على معنى الظرفية معنى جديد ليزول الغموض والإبهام عن معناه، وذلك إما بوصف أو إضافة أو علمية ونحوها، مثل: صيم يوم الخميس، جلس وقت طويل، صيم رمضان.

وأما المصدر واسم المصدر فيصلح للنيابة بشرطين - أيضاً -:

الأول: أن يكون متصرفاً، وهو ما يخرج عن النصب على المصدرية إلى التأثير بالعوامل المختلفة، نحو: أكل، كتابة، فهم، جلوس، وغيرها.

بخلاف: (معاذ الله) فإنه مصدر ميمي منصوب بفعل محذوف أي: أعوذ بالله معاذاً، لكنه لم يشتهر استعماله عن العرب إلا منصوباً مضافاً فلا يقع نائب فاعل؛ لثلاث يخرج عما استقر له في لسان العرب.

ونحو: (سبحان الله). فهو اسم مصدر منصوب بفعل محذوف أي: أسبح الله سبحان، ولم تستعمله العرب إلا منصوباً مضافاً في الأغلب.

الشرط الثاني: أن يكون المصدر مختصاً، والمراد به هنا: أن يكتسب المصدر من لفظ آخر معنى زائداً على معناه المبهم المقصور على الحدث المجرد، نحو: قرئ قراءة صحيحة، جلس جلوس.



الخائف، بخلاف: قرئ قراءة، لعدم الفائدة؛ لأن المصدر لم يفد معنى زائداً على ما فهم من الفعل.

وأما الجار والمجرور فيصلح للنيابة بشرطين:

الأول: أن يكون حرف الجر متصرفاً، والمراد به: أن لا يلزم طريقة واحدة لا يخرج عنها إلى غيرها، ك(مذ) و(منذ) الملازمين لجر الزمان و(رُبَّ) الملازمة للنكرات.

الثاني: أن يكون المجرور مختصاً، والمراد بالاختصاص: أن يكتسب الجار مع مجروره معنى زائداً إما بوصف أو إضافة أو غيرهما، نحو: جُلس في المسجد الجامع، ونحو: فُرح بانتصار المسلمين، ونائب الفاعل هو الجار والمجرور على المشهور<sup>(١)</sup>، بخلاف: فُرح بانتصار؛ لعدم الفائدة من الإسناد.

وهذا معنى قوله: (وقابل من ظرف... إلخ) أي: إن القابل للنيابة عن الفاعل من الظرف والمصدر، ومثله اسم المصدر، وحرف الجر مع مجروره حقيق وجدير بها، وأشعر قوله: (وقابل) بأن نيابة ما ذكر لا بد لها من شروط.

\* \* \*

٢٥١ - وَلَا يَتَوَبُّ بَعْضُ هَٰؤُلَاءِ إِنْ وُجِدَ فِي اللَّفْظِ مَفْعُولٌ بِهِ، وَقَدْ يَرِدُ إذا وجد في الجملة ما يصلح للنيابة من المفعول به والمصدر والظرف والمجرور لم يجز أن يتوب عن الفاعل إلا واحد؛ لأن النائب عن الفاعل كالفاعل لا يتعدد.

وقد اختلف النحويون في الذي يتوب عن الفاعل. فقال البصريون

(١) قال السيوطي في «الهمع» (١/١٦٣): (الجمهور على أن المجرور في موضع رفع، وهو النائب عن الفاعل كما لو كان الجار زائداً...). وهذا رأي فيه تيسير، سواء قلنا الجار والمجرور أو المجرور وحده، فإن كان حرف الجر زائداً فلا خلاف في أن النائب هو المجرور وحده. نحو: ما أُخِذَ من شيء.

حكم نيابة  
غير المفعول  
به مع وجوده

إلا الأخص: تجب نيابة المفعول به، ولا ينوب غيره مع وجوده، ففي مثل: ألقى الطالب كلمة إلقاءً بارعاً في الحفل يوم الخميس أمام الحاضرين. تقول: ألقى كلمة، أو ألقى كلمة إلقاءً بارعاً... إلخ، وما خالف ذلك فهو شاذ أو مؤول.

وقال الكوفيون: تجوز إنابة غير المفعول به مع وجوده تقدم أو تأخر، واستدلوا بقراءة أبي جعفر - وهو من العشرة -<sup>(١)</sup>: ﴿لِيَجْزِيَ قَوْمًا بِمَا كَانُوا يَكْسِبُونَ﴾ [الجنابة: ١٤] فقد قرأ (يُجْزَى) بالياء مضمومةً مبنياً لما لم يُسمَّ فاعله، مع نصب (قوماً)، والناصب الجار والمجرور، على أحد القولين<sup>(٢)</sup>. كما استدلوا بقول الشاعر:

لم يُعَنَّ بالعلياءِ إلا سيِّداً      ولا شَقَى ذا القَيِّ إلا ذو هُدى<sup>(٣)</sup>

فقد أناب الجار والمجرور. بدليل نصب المفعول به (إلا سيِّداً). وقال الأخص: ينوب غير المفعول به، بشرط تقدمه، كهذا البيت. ولو قيل بإنابة ما له أهمية في إيضاح الغرض وإبراز المعنى المقصود من غير تقييد بأنه مفعول به أو غير مفعول به لكان وجيهاً كان يقال: ضُربَ ضَرْبٌ أليِّمٌ شاهدَ الزور، بإنابة المصدر إذا كان غرض المتكلم إبراز هذا المعنى وهو شدة ضربه. وإن كان الغرض بيان أن الضرب وقع أمام الناس أنيب الظرف، وهكذا في الجار والمجرور. وهذا معنى قوله: (ولا ينوب بعض هذي... إلخ) أي: لا يصح

(١) القراء العشرة هم القراء الذين عُني العلماء بنقل قراءاتهم وهم على قسمين:

١ - سبعة اختارهم ابن مجاهد.

٢ - وثلاثة اختارهم ابن الجزري.

وأبو جعفر هو يزيد بن القعقاع المخزومي المدني، المتوفى سنة ١٣٠هـ وهو من الثلاثة الذين اختارهم ابن الجزري.

(٢) والقول الثاني: أن نائب الفاعل مصدر الفعل المذكور أي: ليُجْزَى الجزء أو الخير أو الشر.

(٣) معنى البيت: أنه لا يشتغل بمعالى الأمور وكريم الخصال إلا أصحاب السيادة والطموح، ولم يشف ذوي النفوس المريضة إلا ذوو الهداية والرشد.

إنابة شيء مما ذكر في البيت السابق مع وجود المفعول به، وقد يرد في الكلام الفصيح إنابة غير المفعول به مع وجوده، يشير بذلك إلى ما ورد من كلام العرب، كما تقدم.

\* \* \*

٢٥٢ - وَبِاتِّفَاقٍ قَدْ يَنْتُوبُ الثَّانِي مِنْ بَابِ (كَسَا) فِيمَا التَّيَاسُّهُ أَمِنْ

أحكام النيابة  
إذا كان الفعل  
من باب  
(كسا)

تقدم أن المفعول به ينتوب مناب الفاعل، غير أن فعله قد يكون متعدياً لمفعول واحد، أو متعدياً لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولي (ظن) وأخواتها، أو ليس أصلهما المبتدأ والخبر كمفعولي (كسا) وأخواتها، وقد يكون متعدياً لثلاثة كـ (أعلم) و (أرى).

فإن كان متعدياً لواحد أنيب مناب الفاعل، نحو: أكرم الضيف، قال تعالى: ﴿وَمِنْ زَيْنَةِ الْجَحِيمِ لَمَنْ يَرَى﴾ [النازعات: ٣٦]، وإن كان متعدياً لاثنتين وهو من باب (كسا) - وهو المراد هنا - جاز إنابة الأول أو الثاني، تقول: كُسي الفقير ثوباً. وكُسي الفقير ثوبٌ، وهذا مشروط بعدم حصول اللبس، فإن حصل لبس وجب إنابة الأول، نحو: أعطيت جابراً هشاماً. فتقول: أعطيت جابراً هشاماً، ولا يجوز إنابة الثاني لثلاث يحصل لبس؛ لأن كل واحد منهما يصلح أن يكون آخذاً، فلا يعلم هل النائب هو المفعول الأول أو الثاني؟ بخلاف إنابة الأول، فإن اختياره يجعله بمنزلة الفاعل في المعنى، فيتضح من تقدمه أنه الآخذ وغيره المأخوذ.

وهذا معنى قوله: (وباتفاق قد ينتوب الثان... إلخ) أي: اتفق النحاة بناءً على ما استنبطوه من كلام العرب على جواز إنابة المفعول الثاني الذي فعله (كسا) وشبهه، إذا أمن الالتباس، وقوله: (الثان) بحذف الياء للوزن.

\* \* \*

٢٥٣ - فِي بَابِ (ظَنَّ) وَ(أَرَى) الْمَنْعُ أَشْتَهَرُ وَلَا أَرَى مَنَعًا إِذَا الْقَصْدُ ظَهَرَ

أحكام النيابة  
إذا كان الفعل  
من باب (ظن)  
(وأعلم وأرى)

ذكر في هذا البيت أن الفعل إذا تعدى لمفعولين أصلهما المبتدأ والخبر كـ (ظن) وأخواتها، أو إلى ثلاثة مفاعيل كـ (أعلم وأرى) فالأشهر

عند النحاة أنه يجب إنابة الأول، ويمتنع إنابة الثاني في باب (ظن) والثاني والثالث في باب (أعلم)، نحو: ظن السفية التحيل نافعاً. فتقول: ظن التحيل نافعاً، وتقول: أعلم المدرس الإخلاص نافعاً. والأصل: أعلمت المدرس الإخلاص نافعاً.

ويرى ابن مالك أنه لا يتعين إنابة الأول بشرط ألا يحصل لبس، فإن حصل تعينت إنابة الأول، نحو: ظننت عاصماً بكراً، فلا تقول: ظن عاصماً بكراً، ولا أعلم زيداً هشام مسافراً، بإنابة المفعول الثاني في البابين.

وهذا معنى قوله: (في باب ظن... إلخ) أي: اشتهر منع إنابة الثاني في باب (ظن) و(أرى) وابن مالك لا يوافق على المنع إذا كان القصد يظهر ويتضح بالثاني، فتكون (إذا) شرطية لا تعليلية، وثالث مفاعيل (أعلم) هو ثاني مفعول (علم) - كما تقدم في باب أعلم - فيجري فيه الخلاف.

وقوله: (المنع) مبتدأ (اشتهر) الجملة خبر المبتدأ.

والخلاصة: أن نيابة المفعول الأول جائزة في كل باب بلا خلاف وكذا نيابة الثاني من باب (كسا)<sup>(١)</sup> إذا أمن اللبس، وفي نيابة الثاني من باب (ظن) خلاف، فالأكثر قالوا: بالمنع، والصحيح جواز ذلك إذا أمن اللبس.

\* \* \*

٢٥٤ - وَمَا سِوَى النَّائِبِ مِمَّا عُلِّقَ بِالرَّافِعِ النَّصْبُ لَهُ مُحَقَّقًا

تقدم أن نائب الفاعل لا يكون إلا واحداً، فإذا كان للفعل أكثر من

حكم ماسوى  
نائب الفاعل  
من متعلقات  
الفعل

(١) اعترض بعض الشراح على ابن مالك في نقل الاتفاق على جواز إنابة الثاني من باب (كسا) إذا أمن اللبس. لأن الكوفيين يوجبون إنابة الأول إذا كان معرفة نحو: أعطي خالد كتاباً. ويجب عنه بأنه قد لا يكون اطلع على هذا الخلاف؛ لأنه نقل الاتفاق في كتابه «التسهيل» وهو كتاب اعتنى فيه بالخلاف. والله أعلم.

معمول كالمصدر والظرف والمجرور، أو المفعول الثاني، فإنه إذا أنيب المفعول به أو واحد منها مناب الفاعل رفع، ونصب الباقي، كما تقدم.

وهذا معنى قوله: (وما سوى النائب... إلخ) أي: إن ما سوى نائب الفاعل الذي صار مرفوعاً لتعلق معناه بالفعل الرفع له، ما سواء فـ(النصب له) أي: حكمه نصب.

وقوله: (محققاً): حال من الهاء في (له).



## اَشْتَغَالَ الْعَامِلِ عَنِ الْمَعْمُولِ

٢٥٥ - إِنْ مُضْمَرُ اسْمٍ سَابِقٍ فِعْلاً شَغَلَ عَنْهُ يَنْصِبُ لَفْظُهُ أَوْ الْمَحَلَّ  
٢٥٦ - فَالسَّابِقُ أَنْصَبُهُ بِفِعْلٍ أَضْمَرَا حَتْمًا مُوَافِقٍ لِمَا قَدْ أَظْهَرَا  
الاشتغال: أن يتقدم اسم، ويتأخر عنه عامل مشغول عن نصبه،  
بالعمل في الضمير العائد عليه أو في سببِهِ.

تعريف  
الاشتغال  
نائب  
المشغول عنه

فمثال المشتغل بالضمير: الضعيف ساعدته، محمداً مرتت به.  
فالفعل (ساعد) عمل في ضمير الاسم السابق وهو (الهاء) لأنه في محل  
نصب مفعول به، والفعل (مرّ) عمل في ضمير الاسم السابق بواسطة  
حرف الجر، ولولا هذا الضمير لعمل الفعل في الاسم السابق فكنت  
تقول: الضعيف ساعدت. ويمحمد مرتت. فالضعيف مفعول به مقدم.  
والجار والمجرور متعلق بالفعل مرتت.

ومثال المشتغل بالسببي: خالدأ ضربت ابنه، فالفعل (ضرب) لم  
يعمل في ضمير الاسم السابق، وإنما عمل في اسم مضاف إلى ضمير  
الاسم السابق، وهو (ابنه)، ويسمى (السببي)<sup>(١)</sup>.

وأركان الاشتغال ثلاثة: (مشغول عنه) وهو الاسم المتقدم،

(١) يرد ذكر السببي في مواضع منها: باب الاشتغال. وباب الصفة المشبهة. وباب  
النعت... والمراد به كل شيء له علاقة وصله باسم آخر بأي نوع من أنواع  
الارتباط كالأبوة والأخوة. والتبعية في أمر ما. ولا بد فيه من ضمير يعود على  
الاسم الآخر الأصلي، فإذا قلت: خالد كريم أبوه. فلأبوه سببي، وفيه ضمير  
يعود على (خالد) وهو الاسم الأصلي الذي يقوم به معنى المشتق لو قلت: خالد  
كريم. انظر: «النحو الوافي» (٣/٦٢٤).

و(مشغول به) وهو العامل المتأخر من فعل أو غيره و(مشغول) وهو ضمير الاسم السابق أو سببيه.

وإذا وجد المثال على الهيئة المذكورة فالأصل أن ذلك الاسم يجوز فيه وجهان:

أحدهما: راجع لسلامته من التقدير، وهو أن يعرب مبتدأ، والجملة بعده في محل رفع خبر، وجملة الكلام حينئذ اسمية؛ لأنها مبدوءة باسم<sup>(١)</sup>.

والثاني: مرجوح لاحتياجه إلى التقدير، وهو أن ينصب الاسم على أنه مفعول به لفعل محذوف وجوباً يفسره المذكور، وهذا الفعل المحذوف لا بد أن يكون موافقاً للمذكور، إما لفظاً ومعنى؛ كالمثال الأول، فإن تقديره: ساعدت الضعيف ساعدته، أو معنى فقط، كما في المثال الثاني، فإن تقديره: جاوزت محمداً مررت به، أو غير موافق لفظاً ومعنى، ولكنه لازم للمذكور؛ كالمثال الأخير، فإن تقديره: أهنت خالداً ضربت ابنه، وما بعد الاسم جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب<sup>(٢)</sup>، وجملة الكلام حينئذ فعلية؛ لأنها مبدوءة بالفعل المحذوف.

(١) ونظراً لجواز كون الاسم السابق قد يعرب مبتدأ اشترط النحاة أن يكون الاسم السابق صالحاً للابتداء به. فلا يكون نكرة محضة لا مخصص لها. ولذا قالوا في قوله تعالى: ﴿رَهْبَانِيَّةً ابْتَدَعُوهَا﴾ [الحديد: ٢٧]. إنه ليس من باب الاشتغال؛ لأن (رهبانية) لا تصلح للابتداء، بل (رهبانية) معطوف على (رأفة) بالواو. وجملة (ابتدعوها) صفة. ومن لا يشترط ذلك كالزمخشري فلا مانع عنده أن تكون الآية من باب الاشتغال، لكنه مبني على اعتزاليته. فانظر: «المغني» ص(٧٥١)؛ «الكشاف» للزمخشري (٦٩/٤).

(٢) هذا على أحد القولين، والقول الثاني: أن الجملة التفسيرية تأخذ في حكمها الإعرابي حكم الجملة المفسرة، فإن كان لها محل فهي كذلك وإلا فلا. ففي قولك: الضيف أكرمته، التقدير: أكرمت الضيف أكرمته، فلا محل للجملة المقدرة؛ لأنها مستأنفة فكذا الجملة التفسيرية.

وقد يعرض للاسم السابق ما يوجب نصبه، وما يرجحه، وما يوجب رفعه، وما يسوي بين الرفع والنصب، فهذه خمس مسائل، سيأتي - إن شاء الله - تفصيلها.

قال ابن مالك: (إن مضمراً اسم سابق... إلخ) أي: إن شغل ضمير اسم سابق فعلاً عن نصب ذلك الاسم السابق لفظاً أو محلاً، فانصب الاسم السابق بفعل مضمراً؛ أي: غير ظاهر (حتماً) أي: اضماراً حتماً. ويكون ذلك موافقاً للفعل المذكور، كما تقدم.

وقد اختلف شراح الألفية في مرجع الضمير في قوله: (بنصب لفظه أو المحل) فمنهم من قال: إنه يعود على الاسم السابق - المشغول عنه - فنصب لفظه نحو: الخير فعلته. ومحله نحو: هذا العالم أكرمته. وتكون الباء في قوله: (بنصب لفظه) بمعنى: عن. وهذا قول ابن مالك نفسه في شرح كتابه «الكافية»<sup>(١)</sup> ومنهم من قال: إن الضمير يعود على الضمير الذي اشتغل به الفعل، فالنصب لفظاً كالهاء في المثال الأول، ومحلاً كالهاء في نحو: خالداً مرتت به.

\* \* \*

٢٥٧ - وَالنَّصْبُ حَتَّمْ إِنَّ تَلَا السَّابِقُ مَا يَخْتَصُّ بِالْفِعْلِ كَ(إِنْ) وَ(حَيْثُمَا)

١- وجوب نصب المشغول عنه

هذه المسألة الأولى من مسائل المشغول عنه، وهي وجوب نصبه إذا وقع بعد أداة لا يليها إلا الفعل، وهي أدوات التحضيض<sup>(٢)</sup>، نحو: هلا المريض زرتته، والعرض<sup>(٣)</sup>، نحو: ألا الحديث حفظته، والاستفهام غير الهمزة<sup>(٤)</sup>، نحو: هل الحق قلته؟ وأدوات الشرط، نحو: إن جارك

= وفي قولك: خالد الواجب يؤديه، (فيؤديه) في موضع رفع؛ لأنها مفسرة للجملة المحذوفة، وهي في محل رفع على الخبرية، واعلم أن الجملة لا تكون تفسيرية في باب الاشتغال إلا إذا كان الاسم السابق منصوباً، كما في هذه الأمثلة.

(١) (٦١٤/٢).

(٢) التحضيض: طلب الشيء بحثً وإلحاح.

(٣) العرض: طلب الشيء برفق ولين.

(٤) إنما تكون أدوات الاستفهام مختصة بالفعل إذا كان الفعل في جملتها، كما مثل، أما إذا لم يكن فلا، نحو: متى السفر؟ أين أخوك؟.



لَقِيَّتَهُ فسلم عليه، وحيثما علياً تلقاه فأكرمه. فيجب نصب ما بعد هذه الأدوات بفعل محذوف، ليقع الفعل بعدها، ولا يجوز رفعه على أنه مبتدأ، لثلاث تخرج هذه الأدوات عما وضعت له من الاختصاص بالفعل<sup>(١)</sup>.

واعلم أن الاشتغال إنما يقع بعد أدوات الشرط في ضرورة الشعر فأما في النثر فلا بد أن يليها الفعل الظاهر، إلا بعد أداتين منها:

**الأولى:** (إن) إذا كان المشغول ماضياً، نحو: إن محمداً لقيته فكلمه؛ لأنه لا يظهر عملها فيه، فلا يقبح وقوع غير الفعل بعدها، لضعف طلبها له بخلاف المضارع، فإنه لما ظهر أثرها فيه قوي طلبها له، فقبیح تلوُّ غيره لها في النثر، فلا تقول: إن محمداً تلقاه فأكرمه.

**الثانية:** (إذا) مطلقاً، وليها ماضٍ أو مضارع، نحو: إذا خالد قدم أو يحضر فأكرمه؛ لأنها لا تعمل أصلاً.

وهذا معنى قوله: (والنصب حتم... إلخ) أي: إن نصب الاسم السابق واجب إذا وقع بعد ما يختص بالفعل؛ كأدوات الشرط. مثل: إن وحيثما. وتسوية الناظم بينهما إنما هي في وجوب النصب ومطلق الاختصاص بالفعل، كما يدل على ذلك سياق النظم، فلا يرد عليه أن الاشتغال بعد (حيثما) لا يقع إلا في الشعر، كما تقدم.

\* \* \*

- ٢٥٨ - وَإِنْ تَلَا السَّابِقَ مَا بِالْإِبْتِدَاءِ يَخْتَصُّ قَالِ الرَّفْعُ أَلْتَزِمُهُ أَبَدًا ٢- وجوب رفع المشغول  
٢٥٩ - كَذَا إِذَا الْفِعْلُ تَلَا مَا لَمْ يَرِدْ مَا قَبْلُ مَعْمُولًا لِمَا بَعْدُ وَجِدْ

(١) يجوز رفع الاسم بعد هذه الأدوات على أنه فاعل، أو نائب فاعل لفعل محذوف، كقوله تعالى: ﴿وَإِنْ أَحَدٌ مِنَ الْمُشْرِكِينَ اسْتَجَارَكَ﴾ [التوبة: ٦] ف﴿أَحَدٌ﴾ فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. وقوله تعالى: ﴿إِذَا أَلْمَأَزَمْتُ أَنْفُسِي﴾ [الانشقاق]، وقوله تعالى: ﴿إِذَا أَلْمَسْتُ كُؤُوتَ﴾ [التكوير: ١] فالشمس: نائب فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور. ويرى فريق من النحاة أن هذا المرفوع لا يلزم إعرابه فاعلاً لفعل محذوف، بل يجوز إعرابه مبتدأ. وتقدم ذلك في باب الفاعل. وسيأتي مزيد بحث في باب «الإضافة» إن شاء الله.

ذكر في هذين البيتين المسألة الثانية من مسائل المشغول عنه، وهي وجوب رفعه<sup>(١)</sup> وذلك في موضعين:

**الأول:** أن يقع المشغول عنه بعد أداة تختص بالابتداء، ك(إذا) (الفجائية)؛ كقولك: خرجت فإذا الجو يملؤه الغبار. برفع (الجو) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بتقدير فعل؛ لأن إذا الفجائية لا يقع الفعل بعدها لا ظاهراً ولا مقدراً.

**الثاني:** إذا وقع الفعل المشتغل بالضمير بعد أداة لا يعمل ما بعدها فيما قبلها؛ كأدوات الشرط أو الاستفهام أو التحضيض ونحوها، مثل: الكتاب إن استعرتَه فحافظ عليه، والمريض هل زرتَه؟ فيجب رفع المشغول عنه في المثالين (الكتاب، والمريض) ولا يجوز نصبه؛ لأن ما بعد الشرط والاستفهام لا يعمل فيما قبله، وما لا يعمل لا يصلح أن يكون مفسراً لعامل محذوف.

وهذا معنى قوله: (وإن تلا السابق... إلخ) أي: وإن وقع الاسم السابق - وهو المشغول عنه - بعد ما يختص بالابتداء، فإنك تلتزم رفعه دائماً، وكذلك التزم الرفع إذا كان الفعل المشتغل بالضمير قد وقع بعد لفظ لا يرد ما قبله معمولاً لعامل بعده، يريد: إذا وقع بعد لفظ لا يعمل ما بعده فيما قبله؛ لأن ما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

\* \* \*

(١) وجوب رفع المشغول عنه ليس من مسائل هذا الباب؛ لأن تعريف الاشتغال لا ينطبق عليه؛ لأننا اشتراطنا في تعريف الاشتغال أن العامل في المشغول به لو تفرغ من الضمير (المشغول به) وسلط على الاسم السابق (المشغول عنه) لعمل فيه. وهنا لا يتم ذلك، فإنك لو حذف الضمير من المثال: خرجت فإذا الجو يملؤه الغبار، لم يعمل الفعل (يملا) في الاسم السابق؛ لأن المتقدم مرفوع، والمتأخر يطلب منصوباً لا مرفوعاً، وكذا المسائل التي يجوز فيها النصب والرفع، فالرفع فيها ليس من هذا الباب.

- ٢٦٠ - وَأَخْيِرَ نَصَبٌ قَبْلَ فِعْلٍ ذِي طَلَبٍ وَبَعْدَ مَا إِبْلَاؤُهُ الْفِعْلَ عَلَبَ ٣-جواز الوجهين والنصب أرجح
- ٢٦١ - وَبَعْدَ عَاطِفٍ بِلَا فَضْلِ عَلَى مَعْمُولٍ فِعْلٍ مُسْتَقَرٌّ أَوْ لَا

ذكر في هذه الأبيات المسألة الثالثة، وهي جواز رفع المشغول عنه، ونصبه، وترجيح النصب، وذلك في ثلاث مسائل:

الأولى: إذا وقع بعد المشغول عنه فعل دال على طلب، سواء دلَّ على الطلب بذاته، نحو: والدتك اعرف حقها، أو كان مقروناً بأداة الطلب، نحو: والدك لا تهنه، وسواء كان الطلب بلفظه، كما في المثاليين، أو كان بلفظ الخبر، نحو: ابنٌ تيمية رحمه الله.

فيترجح نصب المشغول عنه في هذه الأمثلة على رفعه؛ لأنه لو رفع لصارت الجملة بعده خبراً، وهي طلبية، والإخبار بالجملة الطلبية - وإن كان جائزاً عند الجمهور - لكنه على خلاف الأصل، لكونها لا تحتل الصدق والكذب<sup>(١)</sup>.

الثانية: إذا وقع المشغول عنه بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، كهزمة الاستفهام (ما) النافية وغيرهما، نحو: ما صديقاً أهنته. ونحو: أوالدك أحترمتهم؟ ومنه قوله تعالى: ﴿أَشْكُرُ مِتًّا وَجَدًا ثَلِيغَةً﴾ [القمر: ٢٤]<sup>(٢)</sup> فيترجح النصب بفعل محذوف؛ لأنه لو رفع لصار مبتدأ، ووقوع المبتدأ بعد هذه الأدوات - مع جوازه - قليل، لكثرة دخولها على الأفعال.

(١) فإن قيل ما توجيه الرفع في قوله تعالى: ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾ [المائدة: ٣٨] فإن الظاهر أن الطلب خبر؟ فالجواب: أن المبرد يعرب هذا الإعراب. ودخلت الفاء في الخبر، لشبه الموصول بالشرط؛ لأن (أل) موصولة. وأما سيبويه فالخبر عنده محذوف تقديره: (مما يتلى عليكم حكم السارق والسارقة فاقطعوا أيديهما) ثم حذف المضاف (حكم) وأقيم المضاف إليه مقامه، والفاء حرف استئناف، وجملة الطلب استثنائية لبيان الحكم، فلم تقع خبراً كما هو الظاهر. انظر: «معاني القرآن وإعرابه» للزجاج (١٧١/٢)؛ و«الكامل في اللغة والأدب» للمبرد (٨٢٢/٢).

(٢) الهزمة للاستفهام، (بشراً) مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، (منا) جار ومجرور متعلق بمحذوف صفة، (واحداً) صفة ثانية، (تنبعه) جملة تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

الثالثة: إذا وقع الاسم المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة فعلية، ولم يفصل بين العاطف والمشغول عنه؛ كقولك: سافر ضيف والقادم استقبلته، فيجوز رفع (القادم) على أنه مبتدأ، ونصبه بتقدير فعل؛ أي: واستقبلت القادم، وهو أرجح لتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، وفيه تناسب.

ومنه قوله تعالى: ﴿خَلَقَ الْإِنْسَانَ مِنْ تُطْفِئَةٍ فَإِذَا هُوَ خَصِيمٌ مُبِينٌ﴾<sup>(١)</sup> وَالْأَنفَ خَلَقَهَا لَكُمْ فِيهَا دِفْءٌ وَمَنْفَعٌ مِنْهَا فَأَكْثُونَ ﴿٥﴾ [النحل: ٤، ٥] فالأنعام منصوب بفعل محذوف أي: وخلق الأنعام. وحسن النصب لتعطف جملة فعلية (والأنعام) على جملة فعلية تقدمت، وهي (خلق الإنسان) وهذه قراءة السبعة.

فإن وجد فاصل بين العاطف والمشغول عنه، صار حكمه كما لو لم يتقدمه شيء؛ كقولك: سافر ضيف، وأما القادم فاستقبلته<sup>(٢)</sup>، فيترجح الرفع لأن (أما) تقطع ما بعدها عما قبلها، فيكون ما بعدها مستأنفاً. إلا إذا وجد ما يرجح النصب؛ كقولك: سافر والدك وأما عمك فأكرمه، وإنما ترجح النصب؛ لأن المشغول عنه وقع قبل فعل دال على طلب، كما مضى.

وهذا معنى قوله: (واختير نصب... إلخ) أي: يختار نصب المشغول عنه إذا وقع قبل فعل دال على طلب، أو وقع بعد أداة يغلب أن يليها الفعل، وكذا يترجح النصب إذا وقع المشغول عنه بعد

(١) فإذا: الفاء صلة للتوكيد، وإذا: فجائية حرف مبني على السكون لا محل له. (هو) مبتدأ، (خصيم) خبر، (مبين) صفة، وجملة (خلقها) تفسيرية لا محل لها من الإعراب.

(٢) سافر ضيف: فعل وفاعل. وأما: الواو عاطفة (أما) حرف شرط وإخبار وتوكيد، القادم: مبتدأ، فاستقبلته: الفاء واقعة في جواب الشرط، والجملة خبر المبتدأ، والجملة من المبتدأ والخبر في محل جزم جواب الشرط؛ لأن (أما) قائمة مقام أداة الشرط (مهما) والتقدير: (مهما يكن من شيء فالقادم استقبلته).

عاطف يعطف الاسم السابق على معمول فعل (مستقرٌ أولاً) أي: مذكور في أول جملته، يريد أنها جملة فعلية بغير فاصل بين العاطف والمشغول عنه.

\* \* \*

٢٦٢ - وَإِنْ تَلَا الْمَعْطُوفُ فِعْلاً مُخْبِراً بِهِ عَنِ اسْمٍ فَأَعْطَفْنَاهُ مُخْبِراً  
ذكر في هذا البيت المسألة الرابعة، وهي جواز الرفع والنصب على حد سواء، وذلك إذا وقع المشغول عنه بعد عاطف تقدمته جملة ذات وجهين، وفسروا الجملة ذات الوجهين بأنها جملة اسمية، وخبرها جملة فعلية، نحو: المطر نزل والنخل سقيناه من مائه، فيجوز رفع (النخل) على أنه مبتدأ وما بعده خبر، وتُعْطَفُ جملة اسمية على جملة اسمية، ويجوز نصبه بفعل مقدر، وتعطف جملة فعلية على جملة فعلية، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالشَّمْسُ تَجْرِي لِمُسْتَقَرٍّ لَهَا ذَلِكَ تَقْدِيرُ الْعَزِيزِ الْعَلِيمِ ٧٧﴾ وَالْقَمَرَ قَدَرْتَهُ مَنَازِلَ حَتَّىٰ عَادَ كَالْعُرْشُونِ الْقَدِيرِ ﴿٧٨﴾ [يس: ٣٨ - ٣٩]<sup>(١)</sup>. فقد قرأ الكوفيون<sup>(٢)</sup> وابن عامر بالنصب، بتقدير فعل؛ أي: قدرنا القمر، وقرأ بالرفع بقية السبعة على أنه مبتدأ، والخبر (قدرناه).

وهذا معنى قوله: (وإن تلا المعطوف... إلخ) أي: وإن وقع الاسم المشغول عنه بعد حرف عطف قبله فعل، وهذا الفعل مع فاعله خبر عن مبتدأ قبلهما، فلك الخيار في أن تعطف ما بعد حرف العطف على ما قبله مباشرة، عطف جملة فعلية على جملة فعلية، وأن تعطف ما بعد حرف العطف على كل ما قبله، عطف جملة اسمية على جملة اسمية.

\* \* \*

(١) (الشمس) مبتدأ، (تجري) الجملة خبر، (ذلك) مبتدأ، (تقدير) خبره، (العليم) صفة للعزيز، (والقمر) بالنصب مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور، (منازل) مفعول به ثانٍ منصوب بتضمين، (قدرنا) معنى: صيرنا، وذلك بحذف مضاف أي: ذا منازل.

(٢) الكوفيون: عاصم وحزمة والكسايني. كما تقدم.

٥- جواز  
الوجهين  
والرفع أرجح

٢٦٣ - وَالرَّفْعُ فِي غَيْرِ الَّذِي مَرَّ رَجَحَ فَمَا أُبَيِّحُ أَفْعَلُ، وَدَعَّ مَا لَمْ يُبَيِّحْ  
هذه هي المسألة الخامسة من مسائل المشغول عنه، وهي جواز  
الرفع والنصب وترجح الرفع، وذلك في كل اسم لم يوجد معه ما يوجب  
النصب، ولا ما يرجّحه، ولا ما يوجب الرفع، ولا ما يجوز الوجهين  
على السواء، نحو: العالمُ احترامته، فيجوز الوجهان، وترجح الرفع  
- كما تقدم أول الباب - ولا تكون المسألة من باب الاشتغال.

والنصب عربي جيد، خلافاً لمن منعه؛ لما فيه من كلفة الإضمار.  
وقد جاء منه قول امرأة من بني الحارث:

فَارْسًا مَا غَادَرُوهُ مُلْحَمًا غَيْرَ زُمَيْلٍ وَلَا نِكْسٍ وَكُلٌّ<sup>(١)</sup>

وهذا معنى قوله: (والرفع في غير الذي مرّ رجع... إلخ) أي:  
يترجح الرفع على النصب في غير المسائل التي مرت، فما جاز في كلام  
العرب أفعله، واترك ما لم يبيح. والفاء في قوله: (فما أبيع أفعله)  
للتفريع<sup>(٢)</sup>.

\* \* \*

٢٦٤ - وَقَضِلْ مَشْغُولٍ بِحَرْفٍ جَرٍّ أَوْ بِإِضَافَةٍ كَوَضِلْ يَجْرِي  
ذكر أن للفعل المشغول به ثلاث حالات:

الأولى: أن يتصل به الضمير، نحو: هلا معروفك بذلته.

الثانية: أن ينفصل منه بحرف جر، نحو: خالداً مرتت به.

أحوال  
المشغول به

(١) فارساً: بالنصب مفعول لفعل محذوف يفسره المذكور، هكذا رواه ابن الشجري  
في (أماليه) و(ما) زائدة. والملحم أي: طعمة للسباع والطيور. والزُمَيْل:  
الضعيف، والنيكس: المقصر عن غاية المجد والكرم، والوكل: الجبان الذي يتكل  
على غيره عجزاً. و(ملحمًا) حال من الهاء في (غادره) وفي شرح شواهد ابن  
عقيل للجرجاي قال: مفعول به ثانٍ، ولا تظهر لي وجاهته. (غير) حال ثانٍ من  
الهاء. (وكل) صفة.

(٢) أي: تفريع أحكام الشيء وتفصيلها، كقوله تعالى: ﴿فَيَنفَكُ زَكَاةً وَمِنْهَا يَأْكُلُونَ﴾  
[يس: ٧٧] انظر: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (القسم الأول ٢/ ٢٤٩).

الثالثة: أن ينفصل عنه بإضافة، نحو: أعصاماً ضربت غلامه؟  
وهذا معنى قوله: (وفصل مشغول بحرف جر... إلخ) أي: إن فصل  
الفعل المشغول بحرف الجر أو بالإضافة يجري مجرى اتصال الفعل  
بالضمير في الأحكام السابقة.

\* \* \*

٢٦٥ - وَسَوْفِي ذَا الْبَابِ وَصْفًا ذَا عَمَلٍ بِالْفِعْلِ إِنْ لَمْ يَكْ مَانِعٌ حَصَلَ  
الوصف  
العامِل  
كالفعل في  
هذا الباب  
العامِل في باب الاشتغال إما أن يكون فعلاً كما تقدم، وهذا هو  
الكثير، وإما أن يكون اسماً، فإن كان غير فعل فلا بد له من ثلاثة  
شروط:

الأول: أن يكون وصفاً. والمراد به: اسم الفاعل، واسم  
المفعول، وصيغ المبالغة.

الثاني: أن يكون هذا الوصف عاملاً النصب على المفعولية  
باطراد.

الثالث: ألا يوجد مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

ومثال ذلك: الأَمِينُ أنا مشاركته، ف(الأمين) يجوز رفعه ونصبه،  
فإن نُصِبَ فهو معمول لوصف محذوف، يفسره المذكور، والتقدير: أنا  
مشاركُ الأَمِينِ؛ لأن لفظ (مشارك) اسم فاعل، وهو عامل؛ لأنه بمعنى  
الحال أو الاستقبال، ولم يوجد مانع، وأما رفعه فعلى أنه مبتدأ، وما  
بعده خبر.

ومثال اسم المفعول: الكتاب أنت معطاه<sup>(١)</sup>، ومثال صيغ المبالغة:  
العسل أنا شرَّابُه.

وخرج بالشرط الأول: ما ليس بوصف، كاسم الفعل، نحو: خالِدٌ

(١) الكتاب مبتدأ أول، أنت: مبتدأ ثان. معطاه: معطى: خبر المبتدأ الثاني مرفوع  
بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، والهاء مضاف إليه، والجملة  
خبر المبتدأ الأول، والمثال الذي بعده مثله.

دراكه، ف(خالد) مبتدأ، ولا يجوز نصبه باسم فعل محذوف؛ لأن أسماء الأفعال لا تعمل فيما قبلها، فلا تفسر عاملاً فيه.

وخرج بالشرط الثاني: الوصف غير العامل، كاسم الفاعل بمعنى الماضي، نحو: الأمين أنا مشارك أمس، فيتعين رفع (الأمين) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بوصف محذوف؛ لأن اسم الفاعل الماضي لا يعمل. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وخرج بالثالث: وجود مانع يمنع من عمل الوصف. ومن الموانع كون الوصف اسم فاعل مقترناً ب(أل)، نحو: الضيف أنا المكرم. فيجب رفع (الضيف) على أنه مبتدأ، ولا يجوز نصبه بوصف محذوف يفسره المذكور؛ لأن (أل) الداخلة على اسم الفاعل موصولة، والموصول لا يعمل ما بعده فيما قبله. وما لا يعمل لا يفسر عاملاً.

وهذا معنى قوله: (وسو في ذا الباب... إلخ) أي: سو في باب الاشتغال الوصف العامل، بالفعل في العمل. إن لم يحصل مانع يمنع من عمل الوصف فيما قبله.

\* \* \*

٢٦٦ - وَعُلُقَةٌ حَاصِلَةٌ بِتَابِعٍ كَعُلُقَةٍ بِنَفْسِ الْأَسْمِ الْوَاقِعِ  
تقدم أنه لا فرق في هذا الباب بين ما اتصل فيه الضمير بالفعل.  
وبين ما انفصل بحرف أو بإضافة.

تنزيل الأجنبي  
منزلة السببي  
بشرطه

وذكر في هذا البيت أن العلاقة بين الفعل والمشغول عنه كما تتم بالسببي (وهو الاسم المضاف لضمير الاسم السابق) تتم بالأجنبي<sup>(١)</sup> إذا أتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق. فكما تقول: خالدأ ضربت غلامه، والتقدير: أهنت خالدأ ضربت غلامه، تقول: خالدأ ضربت رجلاً يحبه. فقد عمل المشغول في أجنبي خالٍ من ضمير الاسم السابق

(١) الأجنبي: هو الذي لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ولا ضمير فيه يعود عليه.



وهو (رجلاً) لكن أُتبع بصفة مشتملة على ضمير الاسم السابق، وهي جملة (يحبّه)، وهكذا يقال في عطف البيان، نحو: خالداً ضربت عمراً أخاه. أو عطف نسق بالواو خاصة، نحو: خالداً ضربت عمراً وأخاه. وهذا معنى قوله: (وعلاقة حاصلة بتابع... إلخ)<sup>(١)</sup> أي: إن العلاقة والرابطة الحاصلة بالتابع كالعلاقة الحاصلة بالسببي. ومعناه: أن الأجنبي منزل منزلة السببي إذا أُتبع بتابع مشتمل على ضمير الاسم السابق.



(١) فسر بعضهم العُلقَة بالضمير العائد على الاسم السابق، وهذا مجاز لأنها في الأصل هي الارتباط والنسبة. لكن لما كان الضمير هو سبب العلقَة أطلق عليه ذلك.

## تَعَدِّي الْفِعْلِ وَلُزُومُهُ

- ٢٦٧ - عَلَامَةُ الْفِعْلِ الْمُتَعَدِّي أَنْ تَصِلَ (هَآ) حَيْرٌ مُضَدِّرٌ بِهِ نَحْوُ: (عَمِلَ) علامة الفعل المتعدي وحكمه
- ٢٦٨ - فَأَنْصِبْ بِهِ مَفْعُولُهُ إِنْ لَمْ يَنْبُ عَنْ فَاعِلٍ نَحْوُ: (تَدَبَّرْتُ الْكُتُبَ)

ينقسم الفعل التام<sup>(١)</sup> من حيث التعدي وال لزوم إلى قسمين:

الأول: المتعدي: وهو الذي يصل إلى مفعوله<sup>(٢)</sup> بنفسه، فلا يحتاج إلى حرف جر ولا غيره مما يؤدي إلى تعدية الفعل اللازم، نحو: أكرمت الغريب.

الثاني: اللازم: وهو الذي لا يصل إلى مفعوله إلا بحرف جر، نحو: مررت بالمدرسة، أو غيره مما يؤدي إلى التعدية كالهزمة، نحو: أخرجت زكاة مالي.

وللفعل المتعدي علامتان:

الأولى: أن تتصل به هاء تعود على المفعول به، نحو: الكتاب قرأته. واحترزنا بالمفعول به، من الهاء التي تعود على المصدر، فإنها تتصل بالفعل المتعدي، نحو: الإكرامُ أكرمته خالداً، واللازم، نحو: القيامُ بالواجب قمته، والهاء التي تعود على الظرف، نحو: الليلة قمته، والنهار صمته.

الثانية: أن يصاغ من مصدره اسم مفعول تام، بحيث لا يحتاج

(١) الفعل التام هو الذي يكتفي بمرفوعه في تأدية المعنى، مثل: كتب، علم، سافر، ومقابله الناقص، مثل: كان وأخواتها وبقية الأفعال الناسخة، وقد مضى ذلك في باب (كان).

(٢) المراد المفعول به، أما بقية المفاعيل الآتية في أبوابها فيعمل فيها المتعدي واللازم.

إلى حرف جر، نحو: الواجب مكتوب<sup>(١)</sup>.

أما علامة الفعل اللازم فستأتي إن شاء الله.

وحكم الفعل المتعدي أنه ينصب المفعول به إن لم ينب عن فاعله، والمفعول به: اسم منصوب وقع عليه فعل الفاعل، والمراد بوقوع الفعل عليه: تعلقه به من غير واسطة، سواء على جهة الثبوت، مثل: فهمت الدرس، أو النفي، مثل: لم أفهم الدرس.

وهذا معنى قوله: (علامة الفعل المعدى... إلخ) أي: علامة الفعل المعدى إلى مفعوله أن تصل به (هاء) تعود على غير المصدر، وهي (هاء) المفعول به، نحو: عَمِلَ، فتقول: الخير عملته، وانصب بهذا الفعل المتعدي مفعوله إن لم ينب عن الفاعل، نحو: تدبرت الكتب، فإن ناب عن الفاعل رفع، فتقول: تُدبرت الكتب.

\* \* \*

٢٦٩ - وَلَا زِمَ غَيْرُ الْمَعْدَى، وَحَتِمَ لَزُومُ أَفْعَالِ السَّحَابَا كَدَ (نَهْم) الفعل اللازم  
٢٧٠ - كَذَا (أَفْعَلَّ) وَالْمُضَاهِي (أَفْعَسَسَا) وَمَا أَفْتَضَى نَظَافَةً أَوْ دَكْسًا وعلاماته  
٢٧١ - أَوْ عَرَضًا، أَوْ طَاوَعَ الْمُعْدَى لِوَاحِدٍ كَدَ (مَدَّةٌ فَأَمَّذًا)

اللازم: ما ليس بمتعد<sup>(٢)</sup>، فلا تتصل به هاء المفعول به. ولا يصاغ من مصدره اسم مفعول تام، وقد غني النحويون بالأفعال اللازمة ووضعوها لها القواعد التقريبية اعتماداً على ما ورد في معاجم اللغة،

(١) لا بد مع هاتين العلامتين من الاطلاع على معاجم اللغة؛ كاللسان والقاموس وغيرهما لمعرفة الفعل اللازم والمتعدي ومعنى كل فعل.

(٢) هناك نوع من الأفعال يستعمل متعدياً ولازماً والمعنى واحد، مثل: نصبح، شكر، كال، وزن، وغيرها، تقول: نصبحته، ونصحت له، وشكرته، وشكرت له... إلخ، قال تعالى: ﴿رَبِّي أَوْرَثَنِي أَن أَشْكُرَ بِنِعْمَتِكَ﴾ [النمل: ١٩] وقال تعالى: ﴿وَأَشْكُرُوا لِلَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٢]. وقال تعالى: ﴿وَأَنْصَحْ لِكُلِّ﴾ [الأعراف: ٦٢] وقال تعالى: ﴿وَإِذَا كَأُولِهِمْ أَوْ وَزُوهُمْ يُعْذِرُونَ﴾ [المطففين: ٣] فما جاء متعدياً نصب ما بعده على أنه مفعول به. وما جاء لازماً جر ما بعده لوجود حرف الجر. وانظر: «أدب الكاتب» لابن قتيبة ص(٥٢٣).

فبعض الأفعال اللازمة يستدل على لزومه بمعناه، وبعضها يستدل على لزومه بوزنه، ومن أشهر علامات الفعل اللازم ما يلي:

١ - كل فعل دلّ على سجية (وهي الصفة اللازمة لصاحبها التي لا تكاد تفارقه إلا لسبب قاهر) مثل: شَرَفَ، كَرُمَ، ظَرُفَ، نَهَمَ<sup>(١)</sup>، سَمِنَ، نَحَفَ، والغالب أن هذا النوع يكون على وزن (فَعَلَ).

٢ - كل فعل على وزن (افْعَلَلْ)، مثل: اشْمَأَزَّ، اقشعرَّ، اطمأنَّ.

٣ - كل فعل على وزن (افعلنل)، مثل: اقعنسس<sup>(٢)</sup> الجمل، احرنجم القوم<sup>(٣)</sup>.

٤ - ما دل على نظافة، نحو: طهَّرَ الثوب، نظَّفَ المكان، وضَّوَّ وجهه.

٥ - كل فعل دل على دنس، نحو: دَنَسَ الثوب، ووَسِخَ، وقَذِرَ المكان، ونَجَسَ.

٦ - كل فعل دل على عَرَضٍ (وهو المعنى الطارئ الذي ليس له طولٌ ثابتٌ)، نحو مرض عليّ، واحمرَّ وجهه، وارتعشت يده.

٧ - كل فعل مطاوع<sup>(٤)</sup> لفعل متعدّد لواحد، نحو: وفرت المال فتوفر، وكسرت الخشبة فانكسرت، فإن كان مطاوعاً لفعل متعدّد لاثنتين لم يكن لازماً، بل يكون متعدّياً إلى واحد، نحو: علّمت محمداً القرآن فتعلّمه، وفهّمت صالحاً المسألة ففهمها.

وهذا معنى قوله: (ولازم غير المعدى... إلخ) أي: إن اللازم غير

(١) التَّهَمَ: محرّكة والنهامة كسحابة: إفراط الشهوة في الطعام وألا تمتلئ عين الآكل ولا يشبع «القاموس».

(٢) أي: أي أن ينقاد.

(٣) احرنجم الرجل: أراد الأمر ثم رجع عنه. والقومُ أو الإبل: اجتمع بعضها على بعض وازدحموا «القاموس».

(٤) تقدم تعريف المطاوعة في باب «نائب الفاعل».

المتعدي. واللازم محتوم في أفعال السجايا، وما كان على وزن افععل... إلخ.

وقوله: (اقعنسا) يقال: اقعنسس الجمل: إذا أبى أن يتقاد.

وقوله: (والمضاهي) أي: المشابه، واصطلاح ابن مالك في الألفية أنه إذا علق الحكم على شبه شيء فالمراد به ذلك اللفظ وشبهه. فكأنه قال: واقعنسس ومضاهيه، والمراد به كل لفظ بعد نونه حرفان، مثل: احرنجم.

\* \* \*

٢٧٢ - وَعَدٌ لَزِمًا بِحَرْفٍ جَرٍّ وَإِنْ حُذِفَ فَالنَّصْبُ لِلْمُنْجَرِّ  
٢٧٣ - نَقْلًا، وَفِي (أَنَّ) وَ(أَنْ) يَطْرُدُ مَعَ أَمِنْ لَيْسَ كَلَا عَجِبْتُ أَنْ يَدُوا

تقدم أن الفعل المتعدي يصل إلى مفعوله بدون واسطة، وذكر هنا أن الفعل اللازم يصل إلى مفعوله بواسطة حرف<sup>(١)</sup> الجر، نحو: مررت بخالد<sup>(٢)</sup>، وقد يحذف حرف الجر، فيصل إلى مفعوله بنفسه، فتقول: مررت خالداً، قال الشاعر:

(١) اعلم أن الفعل الثلاثي اللازم يكون متعدياً، وللتعدية وسائل منها: الإتيان بحرف الجر الأصلي، كما في المثال، فإن كلمة (خالد) صارت من ناحية المعنى في حكم المفعول به، لوقوع أثر الفعل عليها، ومنها: زيادة الهمزة في أول الفعل فتقول: ضاع الكتاب، من الفعل اللازم، والكتاب: فاعل، فإذا قلت: أضعت الكتاب. صار الفعل متعدياً، والكتاب مفعول به، ومنها: تضييع ثاني الفعل، كقولك: فرح الولد بالهدية، فتقول: فرّحت الولد بالهدية. ومنها: تحويل الثلاثي اللازم إلى صيغة (فاعل) الدالة على المشاركة نحو: جلس القاضي، فتقول: جالست القاضي. ومنها: تحويله إلى صيغة (استفعل) الدالة على الطلب أو على النسب لشيء آخر، فالأول نحو: قدم الخادم، فتقول: استقدمت الخادم. والثاني نحو: حَسُنَ الاجتماع، فتقول: استحسنت الاجتماع؛ أي: نسبت إليه الحسن، ومنها: التضمن: وهو أن يؤدي فعل أو ما في معناه معنى فعل آخر وما في معناه، فيعطى حكمه في التعدية واللزوم، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرَبُوا عَهْدَهُ أَلْفِكَاحٍ﴾ [البقرة: ٢٣٥] أي: لا تنهوا أو توجهوا أو تباشروا؛ لأن الفعل (تعزموا) لا يتعدى إلا بحرف الجر، وقيل: إنه منصوب على نزع الخافض، والأصل: ولا تعزموا على عقدة النكاح.

(٢) فيكون لفظه مجروراً في محل نصب؛ لأنه مفعول به، ويجوز في تابعه الجر =

تمرون الديارَ ولم تعوجوا كلامكم عليّ إذا حرام<sup>(١)</sup>  
 أي: تمرون بالديار، فحذف حرف الجر، وهو منصوب على نزع  
 الخافض، ويسمى: (الحذف والإيصال) أي: حذف حرف الجر وإيصال  
 الفعل اللازم إلى مفعوله بدون واسطة، فينصبه.

وهذا مقصور على السماع عن العرب<sup>(٢)</sup>، فيقتصر فيه على ما ورد  
 من الأفعال، ومثله قولهم: توجهت مكة، وذهبت الشام، وهو قليل جداً  
 عن العرب، فلا يقاس عليه؛ لأن استعماله قد يوهم أن الفعل متعد  
 بنفسه.

أما نحو: (دخلت البيت) فهو منصوب على المفعولية على الأصح  
 لا على نزع الخافض؛ لأن الفعل (دخل) يستعمل متعدياً تارة بنفسه،  
 وتارة بحرف الجر، كما سيأتي في باب «المفعول فيه».

ويجوز حذف حرف الجر قياساً مطرداً مع (أنّ وأن) بشرط أن  
 يؤمن اللبس، وذلك بتعني الحرف المحذوف، نحو: عجبت من أن سافر  
 أخوك، فتقول: عجبت أن سافر؛ أي: من سفره، ونحو: عجبت من  
 أنك مسافر، فتقول: عجبت أنك مسافر؛ أي: من سفرك، قال تعالى:  
 ﴿إِذْ هَمَّتْ طَّائِفَتَانِ مِنْكُمْ أَنْ تَفْشَلَا﴾ [آل عمران: ١٢٢] أي: بأن تفشلا،  
 وقال تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ﴾ [آل عمران: ١٨] أي: بأنه،

= والنصب، فالجر على اللفظ، والنصب على المحل، ومراعاة اللفظ أحسن،  
 تقول: مرتد بخالد وعاصم، ويجوز: وعاصماً، فالجر عطفاً على الاسم  
 وحده، والنصب عطفاً على موضع الحرف والاسم معاً.

(١) ولم تعوجوا: يقال: عاج فلان بالمكان: إذا أقام به، و(كلامكم) مبتدأ، والكاف  
 مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (إذا) حرف جزاء وجواب (حرام) خبر  
 المبتدأ.

(٢) انظر: «حاشية الصبان» (٩٠/٢، ١٢٢) وانظر: ما نقله أحمد تيمور في كتابه  
 «السماع والقياس» ص(٧٤، ٧٥) من النصوص على أن الحذف والإيصال مقصور  
 على السماع.

ف(أَنْ) و(أَنَّ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور ب(الباء)<sup>(١)</sup>، وقال تعالى: ﴿أَفَلَمْ نَعْمَرْ أَنْ يَوْمُوا لَكُمْ﴾ [البقرة: ٧٥] أي: في أن يؤمنوا. فإن حصل لبس امتنع الحذف، نحو: رغبت في أن أزورك، فلا يحذف الحرف؛ لاحتمال أن يكون المحذوف (عن)، فيحصل اللبس<sup>(٢)</sup>.  
والخلاصة: أن حرف الجر إذا حذف ينصب الاسم بعده في حالتين:

١ - قليلة غير مطردة، فالنصب فيها مقصور على السماع.

٢ - كثيرة مطردة، فالنصب فيها قياسي.

وهذا معنى قوله: (وعدّ لازماً... إلخ) أي: عدّ اللازم إلى المفعول بحرف الجر، فإن حذف الحرف فالنصب ثابت للمجرور سماعاً، فلا يقاس عليه، وفي (أَنَّ وَأَنْ) يطرد الحذف مع أمن اللبس، نحو: عجبت أن يدوا، ف(أَنْ) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بمن المحذوفة، والتقدير: عجبت من وذبيهم أي: إعطائهم الدية، والجار والمجرور متعلق بعجبت.

\* \* \*

٢٧٤ - وَالْأَصْلُ سَبَقُ فَاعِلٍ مَعْنَى كَلَمَنْ مِنْ (أَلَيْسَ مِنْ زَاكُمُ نَسَجَ الْبَيْتِ) ترتيب  
مفعولي الفعل  
المتعدي  
لأكثر من  
مفعول  
٢٧٥ - وَيَلْزَمُ الْأَصْلُ لِمَوْجِبٍ عَرَا وَتَرَكُ ذَاكَ الْأَصْلَ حَتَّى قَدْ يُرَى  
تقدم أن الفعل المتعدي إما أن يتعدى لمفعول واحد، أو لاثنتين،

(١) هذا هو الأظهر في إعراب المصدر المؤول من الحرف المصدرية ومعموله. وهو أنه مجرور بحرف الجر المحذوف؛ لأنه حرف ملاحظ عند الحذف، والمعنى قائم على اعتباره كالموجود، وقيل: إنه في محل نصب؛ لأن حرف الجر عامل ضعيف، فلا يعمل إذا كان محذوفاً.

(٢) ورد آيات من القرآن يصلح فيها تقدير أكثر من حرف من حروف الجر، كقوله تعالى: ﴿وَيَتَّبِعُونَ أَنْ تَكُونُوا﴾ [النساء: ١٢٧] يحتمل: في أن تنكحوهن لجمالهن، وعن أن تنكحوهن لدمايتهن. انظر: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (٣٦٨/١/١) ففيه عدة آيات.

أو لثلاثة، فإذا كان الفعل متعدياً لأكثر من واحد فإن لبعض المفاعيل الأصالة في التقدم على بعض، إما لكونه مبتدأ في الأصل، كما في باب (ظن وأخواتها)؛ كقولك: علمت الصدق نافعاً، أو لكونه فاعلاً في المعنى؛ كقولك: أعطيت الفقير ثوباً.

والمقصود بهذا البيت والذي يليه أن للمفعول الأول مع المفعول الثاني في باب (أعطى وكسا) ثلاث حالات:

**الأولى:** وهي الأصل. تقديم ما هو فاعل في المعنى؛ كقولك: أعطيت الفائز جائزة، فالأصل تقديم المفعول الأول (الفائز)؛ لأنه فاعل في المعنى؛ لأنه هو الآخذ، ويجوز تأخير، لكنه خلاف الأصل.

**الثانية:** وجوب تقديم ما هو فاعل في المعنى، وذلك في ثلاث مسائل:

**الأولى:** أن يُخاف اللبس، وذلك إذا صلح كل من المفعولين أن يكون فاعلاً في المعنى، نحو: أعطيت خالدًا زميلًا في السفر، فلا يجوز تأخير (خالدًا) لأنه لا يعلم كونه آخذًا إلا بتقديمه.

**الثانية:** أن يكون المفعول الثاني محصوراً فيه، نحو: لا أكسو الأولاد إلا ما يوافق الشرع، فالأولاد مفعول أول و(ما) مفعول ثاني ولا يجوز تقديم الثاني، لثلا يفسد الحصر، ويزول الغرض منه.

**الثالث:** أن يكون الأول ضميراً متصلاً والثاني اسماً ظاهراً، نحو: أعطيتك كتاباً؛ لأنه لو آخر لانفصل.

**الحالة الثالثة:** وجوب تقديم ما هو مفعول في المعنى وتأخير ما هو فاعل في المعنى، وذلك في ثلاث مسائل أيضاً:

**الأولى:** أن يكون المفعول الأول (أي: الفاعل في المعنى...) متصلاً بضمير يعود على المفعول في المعنى، نحو: أسكنت البيت صاحبه، فلو قدم المفعول الأول (صاحبه) لعاد الضمير على متأخر لفظاً ورتبة، وهو ممنوع.



الثانية: أن يكون المفعول الأول محصوراً، نحو: ما أعطيت الجائزة إلا المستحق.

الثالثة: أن يكون المفعول الأول اسماً ظاهراً والثاني ضميراً متصلاً، نحو: الثوبُ أعطيته فقيراً.

وهذا معنى قوله: (والأصل سبق فاعل... إلخ) أي: إذا تعدى الفعل لمفعولين أحدهما فاعل في المعنى - كما في باب أعطى - فالأصل المستحسن أن يتقدم هذا الفاعل في المعنى على غيره، ثم ساق المثال: (الْبِسْنُ من زاركم نسج اليمن) فمن: مفعول أول، ونسج: مفعول ثان، والأصل تقديم (من) على (نسج اليمن) لأن مدلول (من) هو اللابس، فهو فاعل في المعنى، ونسج اليمن: هو الملبوس، ويجوز تقديمه، لكنه خلاف الأصل.

ثم صرح بعد ذلك بأن مراعاة هذا الأصل - وهو تقديم الفاعل في المعنى - قد تلزم بسبب موجبٍ لمراعاتها قد (هرى) أي: وجد، وذلك كخوف اللبس مثلاً، كما صرح بأن ترك هذا الأصل لوجود مانع يقتضي تأخر ما هو فاعل في المعنى، (حتماً قد يُرى) أي: قد يرى أمراً محتوماً وواجباً.

\* \* \*

٢٧٦ - وَحَذَفَ فَضْلَةً أَجْزَأَ إِنْ لَمْ يَضِرْ كَحَذَفَ مَا سَبَقَ جَوَابًا أَوْ حُصِرَ

جواز حذف  
المفعول به  
الفضلة

الفضلة: خلاف العمدة، فهي التي يمكن الاستغناء عنها في الكلام لأنها لا تؤدي معنى أصيلاً في الجملة؛ كالمفاعيل، والتمييز، والحال، أما العمدة فهي التي لا يستغنى عنها في الكلام، لكونها تؤدي معنى أساسياً في الجملة؛ كالمبتدأ والخبر، والفاعل، ونائبه.

وليست الفضلة دائماً يمكن الاستغناء عنها، فقد يلزم ذكرها لعارض، فالمفعول به فضلة، لكن قد يلزم ذكره أحياناً فلا يصح حذفه وكذا الحال قد يلزم ذكرها.

فالأصل في المفعول به أن يكون مذكوراً، ويجوز حذفه لغرض لفظي أو معنوي، فمن الأغراض اللفظية تناسُب الفواصل، كما في قوله تعالى: ﴿مَا وَدَّعَكَ رَبُّكَ وَمَا قَلَىٰ﴾ [الضحى: ٣] أي: وما فلاك، وقد يكون حذف اختصاراً، إذ يُعلم أنه ضمير المخاطب، وهو الرسول ﷺ، ومنها: الإيجاز؛ كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ الَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ لَوْلَا<sup>(١)</sup> يَكَلِّمُنَا اللَّهُ أَوْ تَنْزِلُنَا آيَةً﴾ [البقرة: ١١٨] فقد حذف مفعول (يعلمون) للإيجاز، ولأن المقصود - والله أعلم - نفي نسبة العلم المطلق إليهم، لا نفي علمهم بشيء مخصوص، كأنهم لا حظ لهم من العلم، لفرط جهالتهم.

وقد يحذف المفعولان - في باب أعطى - كما في قوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَطْعَمَ وَاَتَقَىٰ﴾ [الليل: ٥] فقد حذف مفعولا (أعطى) للإيجاز، ولأن الغرض الثناء على المعطي (بكسر الطاء) دون تعرض للعطية والمعطى (بفتح الطاء)، وقوله تعالى: ﴿وَاتَّقَىٰ﴾ أي: واتقى ربه، وقد يحذف المفعول الأول لأعطى، كما في قوله تعالى: ﴿حَقَّ يَعْطُوا الْجِزْيَةَ﴾ [التوبة: ٢٩] أي: حتى يعطوكم، وقد يحذف الثاني؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَسَوْفَ يُعْطِيكَ رَبُّكَ فَتَرَىٰ﴾ [الضحى: ٥] وإنما حذف - والله أعلم - ليشمل كل ما أعطاه الله تعالى لنبيه محمد ﷺ من خير الدنيا والآخرة.

ومن الأغراض المعنوية ألا يتعلق الغرض به، ويمكن أن يمثل لذلك بقوله تعالى: ﴿فَأَمَّا مَنْ أَطْعَمَ وَاَتَقَىٰ﴾ [الليل: ٥] كما تقدم بيانه، وبقوله تعالى: ﴿لِمَ<sup>(٢)</sup> تَعْبُدُ مَا لَا يَسْمَعُ وَلَا يُبْصِرُ﴾ [مریم: ٤٢] فمفعولا (يسمع) و(يبصر) محذوفان؛ لأن المقصود - والله أعلم - إثبات الصفتين أو نفيهما بغض النظر عن المسموع والمُبْصَر.

ومن الأغراض المعنوية إرادة التهويل؛ كقوله تعالى: ﴿كَلَّا

(١) لولا: حرف تحضيض، وجملة (لولا يكلما الله) في محل نصب مقول القول.

(٢) قوله: (لِمَ) اللام حرف جر، و(ما) اسم استفهام مبني على السكون في محل جر متعلق ب(تعبد) وحذفت الألف من (ما) لدخول حرف الجر.

سَيَعْلَمُونَ ﴿١﴾ تُوْ كَلَّا سَيَعْلَمُونَ ﴿٢﴾ [النبا: ٤ - ٥] التقدير - والله أعلم :-  
 سيعلمون ما يحل بهم من العقوبات. أو الاختصار؛ كقوله تعالى:  
 ﴿كَتَبَ اللَّهُ لَأَغْلِبَنَّ أَنَا وَرُسُلِي﴾ [المجادلة: ٢١] أي: لأغلبن الكفار.  
 فإن اشتدت الحاجة إلى ذكر المفعول به بحيث يختل المعنى أو  
 يفسد بحذفه لم يجز الحذف، ومن مواضع ذلك:

١ - أن يكون المفعول به هو الجواب المقصود من سؤال معين،  
 مثل: مَنْ زَرْتِ الْيَوْمَ؟ فتقول: زَرْتُ عَمِي، فلا يجوز حذف المفعول به:  
 (عمي) لأنه لا يحصل الجواب.

٢ - أن يكون المفعول به محصوراً، نحو: ما زرت اليوم إلا  
 عمي، فلا يجوز حذف المفعول به المحصور، لثلا يبقى الكلام دالاً  
 على نفي الزيارة مطلقاً، والمقصود نفيها عن غير (العم).

قال ابن مالك: (وحذف فضلة أجز... إلخ) أي: أجز حذف  
 الفضلة - والمراد هنا المفعول به - بشرط ألا يضر حذفها فإن ضرَّ حذفها  
 امتنع، كما لو وقعت جواباً لسؤال، أو كانت محصورة.  
 وقوله: (إن لم يضر) بفتح الياء وكسر الضاد، مضارع مجزوم  
 ماضيه (ضار) بمعنى (ضرَّ).

\* \* \*

٢٧٧ - وَيُحْدَفُ النَّاصِبُهَا إِنْ عَلِمَا وَقَدْ يَكُونُ حَذْفُهُ مُلْتَزَمًا  
 الأصل في عامل المفعول به أن يكون مذكوراً، وقد يحذف جوازاً  
 أو وجوباً.

فيجوز حذفه إذا دلَّ عليه دليل، نحو: مَنْ زَرْتِ الْيَوْمَ؟ فتقول:  
 صديقي، التقدير: زرت صديقي، فحذف الفعل (زرت) لدلالة ما قبله

(١) الفعل (كتب) فيه معنى القسم بدليل ما بعده. (أنا) ضمير منفصل في محل رفع  
 توكيد للضمير المستتر فاعل (أغلبن). وجملة (لأغلبن) لا محل لها من الإعراب  
 جواب القسم (كتب) المضمن معنى (أقسم).

عليه، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَيْكَ تَمُودُ أَخَاهُم صَالِحًا﴾ [الأعراف: ٧٣]، فأخاهم: مفعول به لفعل محذوف، دل عليه ما تقدم، تقديره: أرسلنا، ويجب حذفه في أبواب معينة منها: باب الاشتغال - كما تقدم -؛ كقوله تعالى: ﴿أَبَشْرًا مِمَّا وَحَدَّا نَجَّعُهُ﴾ [القمر: ٢٤]، ومنها في باب النداء، نحو: يا طالب العلم احفظ وقتك، قال تعالى: ﴿قُلْ يَكِبَادِىَ الَّذِينَ أَشْرَفُوا عَلَىٰ أَنفُسِهِمْ لَا تَقْنَطُوا مِن رَّحْمَةِ اللَّهِ﴾ [الزمر: ٥٣]، فالمنادى منصوب بعامل محذوف وجوباً، تقديره: أَدْعُو، أو أنادي، وحرف النداء عوض عنه. ومنها: الأمثال المسموعة عن العرب بالنصب، نحو: أحشفاً وسوء كيلة<sup>(١)</sup>؟ (فحشفاً) منصوب بفعل محذوف أي: أتجمع حشفاً وسوء كيلة.

وهذا معنى قوله: (ويحذف الناصبها... إلخ) أي: يحذف ناصب الفضلة - وهو: المفعول به -؛ إن علم الناصب بقرينة، وقد يكون حذف الناصب أحياناً لازماً لا بد منه.



(١) الكيلة: فُعلة من الكيل. وهي تدل على الهيئة والحالة، نحو: المشية والجلسة. والحشف: أردأ التمر. يضرب لمن يجمع خصلتين مذمومتين (مجمع الأمثال ١/ ٣٦٧).

## التَّنَازُعُ فِي الْعَمَلِ

تعريف  
التنازع  
مذاهب النحاة  
في ترجيح  
أحد العاملين

٢٧٨ - إِنْ عَامِلَانِ اقْتَضَيَا فِي أَسْمِ عَمَلٍ قَبْلَ فَلِلْوَاحِدِ مِنْهُمَا الْعَمَلُ

٢٧٩ - وَالثَّانِي أَوْلَىٰ عِنْدَ أَهْلِ الْبَصْرَةِ وَأَخْتَارَ عَكْسًا غَيْرُهُمْ ذَا أُسْرَةٍ

التنازع: توجه عاملين إلى معمول واحد، نحو: سمعت ورأيت القارئ، فكل واحد من (سمعت) و(رأيت) يطلب (القارئ) مفعولاً به.

ولا فرق بين أن يكون العاملان فعلين، كما مثل، أو اسمين، نحو: أنا سامعٌ ومشاهدٌ القارئ؛ وكقول الشاعر:

عُهِدَتْ مُغِيثًا مُغْنِيًا مَنْ أَجْرَتْهُ فَلَمْ أَتَّخِذْ إِلَّا فَنَاءَكَ مَوْئِلًا<sup>(١)</sup>

أو مختلفين؛ كقوله تعالى: ﴿هَآؤُمْ أَقْرَبُوا كَلِمَةً﴾ [الحاقة: ١٩] (هاؤم) اسم فعل أمر بمعنى (خذ) والميم علامة الجمع، و(اقرأ) فعل أمر وفاعله.

وقد يكون التنازع بين عاملين، وقد يكون بين أكثر، والمتنازع فيه قد يكون واحداً، وقد يتعدد، نحو: يجلس ويسمع ويكتب المتعلم. ومنه قول عليه السلام: «تسبحون وتحمدون وتكبرون دبر كل صلاة ثلاثاً وثلاثين» متفق عليه. (دبر): منصوب على الظرفية، وثلاثاً وثلاثين: منصوب على أنه مفعول مطلق، وقد تنازعهما ثلاثة عوامل<sup>(٢)</sup>.

(١) المعنى: عُرفت بإغائة المظلوم وإغناء من يستجير بك، فلهذا لم أتخذ غير جوارك موئلاً ومنزلاً، وقد تقدم عاملان (مغيثاً ومغنياً) وهما اسمان مشبهان للفعل. وتأخر معمول واحد وهو (من) وقد أعمل الثاني، لقربه، وأعمل الأول في ضميره، ثم حذف لأنه فضله.

(٢) وعلى قاعدة الباب فقد أعمل الأخير لقربه. وأعمل الأولان في ضميرهما، ثم حذفاً لأنهما فضلتان، والأصل: تسبحون الله فيه إياه. وتكبرون الله فيه إياه.

ويشترط في العاملين شرطان:

**الأول:** أن يتقدما على المعمول، كما في الأمثلة، فإن تأخرا لم تكن المسألة من باب التنازع، نحو: أيهم صافحت وأكرمت؟ وهذا الشرط ذكره ابن مالك.

**الثاني:** أن يكون بين العاملين ارتباط، إما بعطف، كما مثلنا، أو بغيره، فإن لم يكن بينهما ارتباط لم يصح، نحو: قام قعد أخوك.

فإذا وجد العاملان على الصفة المذكورة عمل أحدهما في الاسم الظاهر، وعمل الآخر في ضمير هذا الاسم، ويسمى (المهمل)، ولا خلاف بين البصريين والكوفيين في ذلك. وإنما الخلاف في الأولى منهما فقال البصريون: الثاني أولى، لقربه من الاسم، وقال الكوفيون: الأول أولى، لتقدمه.

وهذا معنى قوله: (إن عاملان... إلخ) أي: إن وجد عاملان يتطلبان عملاً في اسم ظاهر وكانا قبله. فلو احذر منهما العمل دون الآخر. وإعمال الثاني أولى عند البصريين. واختار غيرهم العكس؛ أي: إعمال الأول. وقوله: (ذا أسره) بضم الهمزة، وأسرة الرجل: رهطه وعشيرته وضبطه بعضهم بالفتح، وفسره بالجماعة القوية<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٢٨٠ - وَأَعْمِلِ الْمُهِمَّلَ فِي ضَمِيرِ مَا تَنَازَعَا، وَالتَّزِمَ مَا التَّزِمَا  
٢٨١ - كَلِّحْ حَسَنَانَ وَيُسَيِّءُ أَبْنَاكَ (وَقَدْ بَقِيَ وَأَعْتَدِيَا عَبْدَاكَ)

حكم العامل  
المهمل إذا  
كان مطلوبه  
مرفوعاً

القاعدة العامة في باب التنازع أنك إذا أعملت أحد العاملين في الاسم الظاهر وأهملت الآخر عنه، فأعمل المهمل في ضمير هذا الاسم. ثم لا يخلو هذا العامل المهمل من حالتين:

(١) ضبط الشيخ خالد الأزهرى (أسرة) بفتح الهمزة، كما جاء في كتابه «إعراب الألفية» ص (٥٠). وقال: أسرة الرجل: رهطه وعشيرته. لكن في «القاموس»: الأسرة بالضم. الدرر الحصينة، ومن الرجل: رهطه الأدنون. وانظر: «حاشية الخضرى» (١/ ١٨٢).

**الأولى:** أن يكون مطلوبه مرفوعاً يلزم ذكره؛ كالفاعل ونائبه، فيلزم الإضمار - أي: الإتيان بالضمير - مع هذا العامل المهمل، سواء كان المهمل هو الأول - كما هو رأي البصريين - نحو يحسنان ويسيء ابنك، فلا(بنك) فاعل (يسيء) وفاعل (يحسن) الألف، أو كان المهمل هو الثاني - كما هو اختيار الكوفيين - نحو: يحسن ويسيثان ابنك فلا(بنك) فاعل (يحسن) وفاعل (يسيء) الألف، ولا يجوز ترك الإضمار في هذه الحالة، لئلا يلزم التكرار إذا أظهرت مع كل عامل معموله أو حذفت الفاعل، وكلاهما محظور.

وهذا معنى قوله: (وأعمل المهمل... إلخ) أي: إذا أعمل واحد وأهمل الآخر. فإن المهمل يعمل في ضمير الاسم المتنازع فيه، والتزم ما التزمه النحويون من عدم جواز حذف هذا الضمير إذا كان مما يلزم ذكره كالفاعل، أو التزم ما التزمته العرب في مثل هذه الأساليب، ثم مثّل بمثالين، فالأول جرى على رأي البصريين بإعمال الثاني وإهمال الأول، والثاني عكسه.

\* \* \*

٢٨٢ - وَلَا تَجِئْ مَعَ أَوَّلٍ قَدْ أَهْمَلَا بِمُضْمَرٍ لِغَيْرٍ رَفَعَ أَوْهَلَا

٢٨٣ - بَلْ حَذَفَهُ أَلْزَمَ إِنْ يَكُنْ غَيْرَ خَبَرٍ وَأَخْرَجَهُ إِنْ يَكُنْ هُوَ الْخَبَرُ

هذه الحالة الثانية من أحوال العامل المهمل، وهي: أن يكون مطلوبه غير مرفوع، وتحت هذا قسمان:

**الأول:** أن يكون غير المرفوع عمدة في الأصل (وهو مفعول ظن وأخواتها - لأنه مبتدأ في الأصل أو خبر).

**الثاني:** أن يكون غير المرفوع ليس عمدة في الأصل؛ كالمفعول به، والجار والمجرور.

فإذا كان غير المرفوع ليس بعمدة في الأصل، وكان الطالب للإضمار هو العامل الأول امتنع الإضمار ووجب الحذف، فنقول: أكرمت وأكرمني

حكم العامل  
المهمل إذا  
كان مطلوبه  
غير مرفوع

زيد، ومررت ومر بي زيد، ولا تقول: أكرمته وأكرمني زيد، ولا: مررت به ومر بي زيد؛ لأن هذا الضمير فضلة يستغني الكلام عنه، وذكره يترتب عليه الإضمار قبل الذكر، وهو لا يجوز في مثل هذا الأسلوب.

وإن كان الطالب للإضمار هو الثاني، وجب الإتيان بالضمير فتقول: أكرمني وأكرمته زيد، ومر بي ومررت به علي، ولا يجوز الحذف؛ لأن الضمير وإن عاد على متأخر لفظاً، لكنه متقدم رتبة، فليس فيه إضمار قبل الذكر، فلا يترتب عليه محذور، ومنهم من أجاز حذفه لأنه فضلة لا يجب ذكرها. قالت عاتكة بنت عبد المطلب تصف كثرة سلاح قومها:

بِعَكاظَ يُعْشِي النَّاظِرِينَ إِذَا هُمْ لَمْحُوا شُعَاعَهُ<sup>(١)</sup>

فأعمل الأول وهو (يعشي) في المتنازع فيه (شعاعه) بدليل أنه مرفوع، وأعمل الثاني (لمحوا) في ضميره، وحذف الضمير ضرورة على قول الجمهور.

أما إن كان غير المرفوع عمدة في الأصل. فإن كان الطالب له هو الأول وجب إضماره مؤخراً، نحو: ظنني وظننت علياً مخلصاً إياه. ف(إياه) هو المفعول الثاني ل(ظن) الأولى، والياء مفعول أول [ومعناه: ظننت علياً مخلصاً وظنني علي مخلصاً]. وإن كان الطالب هو الثاني أضمرته متصلاً أو منفصلاً، نحو: ظننت وظننيه علياً مخلصاً، ف(الياء) مفعول أول، والهاء مفعول ثانٍ جاء متصلاً، وظننت وظنني إياه علياً مخلصاً، ف(إياه) هي المفعول الثاني جاء منفصلاً.

وهذا معنى قوله: (ولا تجئ مع أول قد أهمل) أي: لا تأت مع

(١) عكاظ: موضع كانت فيه سوق مشهورة من أسواق العرب للتجارة والمفاخرة. (يعشي) من الإعشاء وهو إضعاف البصر لسبب طارئ. (لمحوا) اللوح سرعة إبصار الشيء. (شعاعه) ما يظهر من النور، و(إذا) للمفاجأة، (هم) مبتدأ، (لمحوا) خبر.



العامل الأول المهمل بضمير (الغير رفع) كضمير النصب والجعر، بل الزم حذفه إذا كان ليس عمدة في الأصل، ويؤتى به مؤخراً إن يكن أصله عمدة.

وقوله: (أوهلاً) أي: أقل؛ أي: صار أهلاً بمعنى: أُعِدَّ واستعمل في غير الرفع.

ولما خصَّ الأول المهمل بأنه لا يؤتى معه إلا بضمير الرفع، ولا يؤتى معه بضمير نصب ولا جعر إلا إن كان عمدة. فهم منه أن الثاني المهمل يؤتى معه بالضمير مطلقاً مرفوعاً كان أو منصوباً أو مجزوراً.

والخلاصة: أنك إن أهملت الأول أتيت معه بضمير الرفع، وحذفت ضمير النصب والجعر، وإن أهملت الثاني أتيت معه بكل ضمير للرفع والنصب والجعر.

\* \* \*

٢٨٤ - وَأَظْهَرَ أَنَّ يَكُنْ ضَمِيرٌ خَبَرًا لِيَغْيِرَ مَا يُطَاقُ الْمُفَسِّرَا  
٢٨٥ - نَحْوُ: (أَظُنُّ وَيَظُنَّانِي أَخَا زَيْدًا وَعَمْرًا أَخَوَيْنِ فِي الرَّخَا)

مسألة في  
امتناع الضمير  
مع العامل  
المهمل

هذه مسألة من مسائل الباب لا يصح فيها مجيء الضمير لتعويض العامل الثاني المهمل، وإنما يجب أن يحل محله اسم ظاهر.

وضابط ذلك: أن يكون الفعل المهمل محتاجاً إلى مفعول به، لكن لا يصح حذفه، لكونه عمدة في الأصل، ولا يصح الإتيان به ضميراً لعدم مطابقة هذا الضمير لمرجعه، وهو الاسم الظاهر. ومثال ذلك: أظن ويظنناني محمداً وعلياً أخوين، ف(محمداً) مفعول أول لأظن، و(علياً) معطوف عليه، و(أخوين) مفعول ثان لأظن، والياء: مفعول أول ل(يظنناني)، فيحتاج إلى مفعول ثاني، فلو أتيت به ضميراً فقلت: أظن ويظنناني إياه محمداً وعلياً أخوين. لكان (إياه) مطابقاً في الأفراد (الياء) التي هي المفعول الأول، على اعتبار أن أصلهما المبتدأ والخبر، ولكن تفوت المطابقة بين الضمير (إياه) وما يعود عليه وهو: (أخوين) لأنه

مفرد، و(أخوين) مثني، فتفوت المطابقة بين الضمير ومرجعه، وهذا غير جائز.

ولو أتيت بالضمير مثني، فقلت: أظن ويظناني إياهما محمداً وعلياً أخوين، حصلت المطابقة بين الضمير ومرجعه، ولكن تفوت المطابقة بين المفعول الثاني والمفعول الأول، مع أن الثاني أصله خبر عن الأول، ولا بد من المطابقة هنا بين المبتدأ والخبر، أو ما أصلهما المبتدأ والخبر، فلما تعذرت المطابقة مع الإضمار وجب العدول عنه إلى الإظهار، الذي يحقق الغرض، ولا يوقع في الخطأ، فتقول: أظن ويظناني أخاً محمداً وعلياً أخوين، ولا تكون المسألة حينئذ من باب التنازع؛ لأن كلاً من العاملين عمل في اسم ظاهر.

وهذا معنى قوله: (وأظهر أن يكن ضميراً خبراً) أي: إن يكن مطلوب الفعل الثاني المهمل ضميراً خبراً (أي: خبراً في الأصل، وهو المفعول الثاني لظن، كما في المثال) وكان هذا الضمير لا يطابق المفسر (وهو مرجع الضمير) فأظهره أي: جئ به اسماً ظاهراً، ثم ذكر المثال، وقد تقدم شرحه.



## الْمَفْعُولُ الْمُطْلَقُ

تعريف  
المصدر  
العامل في  
المصدر وأنه  
أصل  
المشتقات

٢٨٦- الْمَصْدَرُ: اسْمٌ مَا سِوَى الزَّمَانِ مِنْ مَذَلُولِي الْفِعْلِ كَ(أَمِنْ) مِنْ (أَمِنْ) ٢٨٧- بِمِثْلِهِ أَوْ فِعْلٍ أَوْ وَصِفٍ نُصِبَ وَكَوْنُهُ أَصْلًا لِهَذَيْنِ ائْتُخِبَ اعلم أن الفعل يدل على أمرين معاً:  
الأول: الحدث، وهو المعنى القائم بغيره؛ كالقيام والقعود والضرب، ونحوها.

الثاني: الزمان؛ كالمضي والاستقبال.

فإذا قلنا: بَذَلَ الْغَنِيُّ مَالَهُ فِي الْخَيْرِ، فإن الفعل (بذل) يفيد أمرين: أولهما: وقوع البذل وحدثه، وثانيهما: وقت هذا البذل، وهو الزمن الماضي، فإذا قلنا: بَذَلَ الْمَالُ فِي الْخَيْرِ نَفَعَ لَصَاحِبِهِ، فإن كلمة (بذل) لا تدل إلا على حدوث البذل من غير زمن، وكل اسم يتفق مع الفعل في الدلالة على الحدث ويختلف عنه في كونه لا يدل على الزمان يسمى (مصدراً)، فالمصدر هو: اسم يدل على حدث مجرد عن الزمان.

وإنما يؤبّ النظم للمفعول المطلق، وعرف المصدر؛ لأن المفعول المطلق يغلب أن يكون مصدراً، نحو: انتصر الحق انتصاراً، وقد يكون المفعول المطلق غير مصدر كما سيأتي<sup>(١)</sup>.

فالمفعول المطلق: اسم منصوب، يؤكد عامله، أو يبين نوعه، أو

(١) بين المصدر والمفعول المطلق عموم وخصوص من وجه. يجتمعان في نحو: تثور البراكين ثوراناً شديداً، وينفرد المصدر في نحو: أعجبتني قراءتك؛ لأنه مرفوع والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوباً، وينفرد المفعول المطلق في نحو: ضربته سوطاً؛ لأنه ليس بمصدر.

عدده<sup>(١)</sup> وسأذكر الأمثلة قريباً إن شاء الله.

وأما حكم المصدر فإنه ينصب أحياناً<sup>(٢)</sup>، وناصبه إما فعل متصرف تام، نحو: تلا القارئ القرآن تلاوة حسنة، ف(تلاوة) مصدر منصوب بالفعل قبله. قال تعالى: ﴿وَرِيْدُ الَّذِيك يَتَّبِعُونَ الشَّهَوَاتِ أَنْ يَمِيلُوا مَيْلًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٢٧]، أو وصف نحو: أعجبنى الجالس جلوساً حسناً. ف(جلوساً) مصدر منصوب بالوصف قبله، قال تعالى: ﴿وَالَّذَارِيَتِ ذُرَّوًا﴾ [الذاريات: ١]، أو مصدر، نحو: سرتني كتابتك الواجب كتابة جيدة. ف(كتابة) مصدر منصوب بالمصدر قبله، قال تعالى: ﴿فَإِنَّ جَهَنَّمَ جَزَاؤُكُمْ جَزَاءً مَوْفُورًا﴾ [الإسراء: ٦٣].

والمصدر أصل المشتقات كلها<sup>(٣)</sup>، فالفعل واسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة واسم التفضيل واسم الزمان والمكان واسم الآلة. كلها مأخوذة من المصدر، وهذا هو القول الراجح، وهو المشهور. فاسم الفاعل: قائم، مشتق من القيام. واسم الآلة: مفتاح مشتق من الفتح.. وهكذا البقية.

وهذا معنى قوله: (المصدر اسم... إلخ) أي: إن المصدر اسم يطلق على مدلول واحد من مدلولي الفعل غير الزمان، ولما كان الفعل

(١) معنى (مفعول مطلق) أي: لم يقيد بحرف أو نحوه، كبقية المفاعيل؛ كالمفعول به والمفعول معه... إلخ. وإنما أطلق عن التقييد لأنه المفعول الحقيقي لفاعل الفعل حيث لم يوجد من الفاعل إلا ذلك الحدث نحو: جلس الضيف جلوساً، فالضيف قد أوجد الجلوس نفسه وأحدثه بعد أن لم يكن، بخلاف باقي المفعولات فإنها ليست بمفعول الفاعل، وتسمية كل منها مفعولاً إنما هو باعتبار إصاق الفعل به أو وقوعه لأجله أو فيه أو معه، فلذلك احتاجت إلى التقييد.

(٢) وقد يكون مرفوعاً نحو: سرتني تبرعك للمحتاجين، أو مجروراً نحو: أنا راغب في إعطائك الكتاب، واسم المصدر كالمصدر.

(٣) معنى كونه أصلاً أنه هو المشتق منه. والاشتقاق رد لفظ إلى آخر لمناسبة بينهما في المعنى والحروف ف(ضارب) مشتق من (الضرب) وبينهما مناسبة في المعنى والحروف.

يدل على الحدث وعلى الزمان، فكأنه قال: المصدر هو اسم الحدث، ثم مثل للمصدر بكلمة (أمن) فهو يدل على المعنى المجرد، وهو الحدث، وهو أحد مدلولي الفعل (أمن).

ثم بيّن أن المصدر يُنصب بمصدر مثله، أو بفعله، أو بوصف، وقد (انتخب) أي: اختير كون المصدر (أصلاً لهذين) أي: الفعل والوصف؛ لأن المصدر يدل على شيء واحد، هو الحدث المجرد، فهو بسيط. والفعل يدل على شيئين: الحدث والزمان، فهو مركب، والوصف يدل على الحدث والفاعل، فهو مركب أيضاً، والبسيط أصل المركب.

\* \* \*

٢٨٨ - تَوَكَّيْدًا أَوْ نَوْعًا يُبَيِّنُ أَوْ عَدَدٌ كَلِمَتُ سَيَرَتَيْنِ سَيَرٍ فِي رَشْدٍ أنـواع المصدر ينقسم المصدر باعتبار فائدته المعنوية ثلاثة أقسام:

الأول: المصدر المؤكد لعامله توكيداً لفظياً، ويتحقق ذلك بالمصدر المنصوب المبهم، نحو: اشتدت الريح اشتداداً، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

الثاني: المصدر المبين للنوع، إما لكونه مضافاً، نحو: اعمل عمل الصالحين، أو موصوفاً، نحو: اعمل عملاً صالحاً. قال تعالى: ﴿وَرَزَّلْنَا زَلْزَلًا شَدِيدًا﴾ [الأحزاب: ١١] أو لكونه مقروناً بـ(أل) العهدية، نحو: اجتهدت الاجتهاد [أي: المعهود بين المتكلم والمخاطب].

الثالث: المصدر المبين للعدد، نحو: قرأت الكتاب قراءتين. وقد يكون الغرض من المصدر الأمور الثلاثة مجتمعة، نحو: قرأت الكتاب قراءتين نافعتين.

واعلم أن التوكيد حاصل بالنوعي والعددي - أيضاً - ولا يمكنك بيان النوع أو العدد إلا بتوكيد معنى العامل.

وهذا معنى قوله: (توكيداً أو نوعاً... إلخ) أي: إن المصدر يأتي

للتوكيد أو لبيان النوع أو العدد، ثم مثل بقوله: (سرت سيرتين) وهذا لبيان العدد مع التوكيد و(سير ذي رشد) لبيان النوع مع التوكيد - أيضاً .

\* \* \*

٢٨٩ - وَقَدْ يَنْتَوِبُ عَنْهُ مَا عَلَيْهِ دَلٌّ كَلَجِدُّ كُلِّ الْجِدِّ، وَأَفْرَحِ الْجَدَّلِ

ما ينتوب عن  
المصدر في  
النصب على  
المفعولية  
المطلقة

يجوز حذف المصدر وإنابة غيره عنه، وحكم هذا النائب: النصب دائماً على أنه مفعول مطلق، ولا يقال: إنه مصدر، إذ مصدر العامل المذكور في الكلام قد حذف، والأشياء التي تصلح للإنابة عن المصدر كثيرة منها:

١ - مرادفه: (والمرادف ما اختلف لفظه واتفق معناه) نحو: سُرِرْتُ فرحاً، فل(فرحاً) مفعول مطلق منصوب، وهو نائب عن مصدر الفعل المذكور لأن مصدره (سُروراً) ولما كان السرور والفرح بمعنى واحد صحت النيابة.

٢ - صفته: نحو: تلا القارئ القرآن أحسنَ تلاوة، فل(أحسنَ) مفعول مطلق منصوب، وهو صفة للمصدر المحذوف، والأصل: تلا القارئ تلاوةً أحسنَ تلاوة.

٣ - اسم الإشارة: والغالب أن يقع بعده مصدر كالمحذوف، نحو: أكرمت الضيف ذلك الإكرام، فل(ذا) اسم إشارة مبني على السكون في محل نصب مفعول مطلق، و(الإكرام) بدل أو عطف بيان.

٤ - ضمير المصدر: نحو: جاملتك مجاملة لا أجاملها أحداً. فالفعل (أجامل) حذف مصدره، وناب عنه الضمير، وهو (ها). والأصل: لا أجامل المجاملة أحداً.

قال تعالى: ﴿لَا أَعَذِّبُهُ أَحَدًا مِّنَ الْعَالَمِينَ﴾ [المائدة: ١١٥] أي: لا أعذب التعذيب.

٥ - عدده: نحو: سجد المصلي أربعاً، فل(أربعاً) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف، والأصل: سجوداً أربعاً، قال تعالى: ﴿فَاجْلِدُوهُمْ ثَمَانِينَ جَلْدَةً﴾ [النور: ٤].

٦ - لفظ (كل أو بعض<sup>(١)</sup>): بشرط الإضافة لمثل المصدر المحذوف، نحو: أَتَقْنِ الْعَامِلَ كُلَّ الْإِتْقَانِ، ف(كل) مفعول مطلق نائب عن المصدر المحذوف. قال تعالى: ﴿وَلَا تَبْسُطْهَا كُلَّ الْبَسْطِ﴾ [الإسراء: ٢٩]. ومثال بعض: أهمل الطالب بعضَ الإهمال.

٧ - المشارك له في مادته: وهو إما اسم مصدر، نحو: أعطى الغني عطاءً جزلاً، ف(عطاء) مفعول مطلق؛ لأنه اسم مصدر للفعل (أعطى) الذي مصدره (إعطاء) أو مصدر لفعل آخر؛ كقوله تعالى: ﴿وَبَيَّنَّا إِلَيْهِ بَيِّنَاتًا﴾ [المزمل: ٨]، ف﴿بَيِّنَاتًا﴾ مفعول مطلق، وهو مصدر للفعل (بَيَّنَّ) وقد ناب عن مصدر الفعل (تبَيَّنَّ)، أو اسم ذات؛ كقوله تعالى: ﴿وَاللَّهُ أَنْبَتَكُمْ مِنَ الْأَرْضِ نَبَاتًا﴾ [نوح: ١٧] ف﴿نَبَاتًا﴾ اسم للشيء النابت من زرع أو غيره، وهو مفعول مطلق نائب عن مصدر الفعل (أُنبت).

٨ - نوع من أنواعه: نحو: جلس الرجل القرفصاء، ف(القرفصاء) مفعول مطلق منصوب، والأصل: جلوس القرفصاء<sup>(٢)</sup>.

٩ - الآلة التي تستخدم لإيجاد معنى ذلك المصدر المحذوف، نحو: رمى الصياد الطير سهماً، والأصل: رَمَى سَهْمًا. إلى غير ذلك مما ينوب عن المصدر.

وفي بعض ما تقدم يقول ابن مالك: (وقد ينوب عنه ما عليه دلٌّ... إلخ) أي: ينوب عن المصدر بعد حذفه كل شيء يدل عليه. ثم مثل

(١) بعضهم يقول: ما دلٌّ على كلية أو بعضية، إشارة إلى أنه لا يختص بكلمتي (كل - وبعض) فيدخل فيه: ضربته جميع الضرب، وعامة الضرب، ويسير الضرب... راجع «شرح الفاكهي على القطر مع حاشيته» (١٢٠/٢).

(٢) القرفصاء: نوع من الجلوس، وهو أن يجلس الشخص على إتيته، وفخذه ملتصقان ببطنه، يحيط بهما ذراعه، أو يتكبد على ركبتيه، ويلصق بطنه بفخذه، وكفاه تحت إبطه.

لنوعين الأول: لفظ (كل) وقد أضافها للمصدر حيث قال: (جَدْ كَلَّ الجدل). والثاني: المرادف. وهو (افرح الجدل) والجدل هو: الفرح، جاء في «القاموس»: جَلَلْ: كفرح وزناً ومعنى، فهو جَدَلٌ.

\* \* \*

٢٩٠ - وَمَا لِتَوْكِيدٍ فَوْحٌ أَبَدًا وَتَنْ، وَأَجْمَعُ غَيْرُهُ، وَأَفْرِدًا لا يجوز تثنية المصدر المؤكد لعامله ولا جمعه. بل يجب إفراده فتقول: أشرق وجهه إشراقاً، وذلك لأنه في معنى (اسم الجنس) الإفرادي الذي يصدق على القليل والكثير، فيستغني بذلك عن التثنية والجمع.

حكم المصدر من حيث الإفراد والتثنية والجمع

وأما المبين للعدد فلا خلاف في جواز تثنيته وجمعه، نحو: ركع المصلي ركعتين، وسجد أربع سجعات.

وأما المبين للنوع فالمشهور جواز جمعه وتثنيته إذا اختلفت أنواعه، نحو: سلكت مع الناس سلوكي العاقل: الشدة حيناً والملاينة حيناً آخر (سلوكي) مصدر مبين للنوع، منصوب بالياء؛ لأنه مثنى، قال تعالى: ﴿وَتَطَّوَّنُوا إِلَى اللَّهِ أَطْنُونًا﴾<sup>(١)</sup> [الأحزاب: ١٠].

وهذا معنى قوله: (وما لتوكيد فَوْحٌ أَبَدًا... إلخ) أي: إن المصدر المؤكد لعامله يجب توحيده أي: إفراده. أما غيره: من المبين للعدد والنوع، فَتْنُهُ - إن شئت - أو اجمعه أو أفرده.

وقوله: (وأفردا) الألف فيه منقلبة عن نون التوكيد الخفيفة للوقف.

\* \* \*

(١) الظنونا: مصدر منصوب. وقد ثبتت الألف بعد النون في رسم المصحف، مراعاة للفواصل، وقد جمع المصدر (الظن) لتعدد أنواعه، فإنهم ظنوا ظنوناً مختلفة، من نصر وهزيمة ونجاة وهلاك. وهذا تصوير للحال في غزوة الأحزاب أبدع تصوير.



حذف عامل  
المصدر  
جوازاً

٢٩١ - وَحَذَفَ عَامِلِ الْمُؤَكَّدِ أَمْتَنَعَ وَفِي سِوَاهُ لِلدَّلِيلِ مُتَّسَعٌ

يجوز حذف عامل المصدر المبين للنوع أو للعدد، بشرط أن يدل عليه دليل، والدليل نوعان:

١ - مقالي: كأن يقال: ما جلست، فتقول: بلى جلوساً طويلاً، أو: بلى جلستين، التقدير: بلى جلست جلوساً طويلاً، فحذف عامل المصدر لوجود الدليل المقالي، وهو (ما جلست)، ومثله: (بلى جلستين).

٢ - دليل حالي: كقولك لمن قدم من سفر: قدوماً مباركاً؛ أي: قدمت قدوماً مباركاً، فحذف عامل المصدر جوازاً لدليل حالي، وهو المشاهدة.

ومثال العددي: أن تشاهد خيل السباق تدور، فتقول: دورتين أي: دارت دورتين.

أما المصدر المؤكد لعامله فالأصل أنه لا يجوز حذف عامله؛ لأن المصدر مسوق لتأكيد عامله وتقويته وتقرير معناه في الذهن، والحذف منافي لذلك.

لكن ورد أن العرب التزمت حذف عامل المصدر المؤكد باطراد<sup>(١)</sup> في بعض المواضع - كما سيأتي إن شاء الله - وأنا بوا عنه المصدر، فحلاً محله، وعمل عمله في الرفع والنصب، وأغنى عنه، بحيث إنه لا يجوز ذكره معه؛ لأن المصدر عوض عنه، ولا يجمع بين العوض والمعوض عنه.

فالمصدر المؤكد لا يحذف عامله جوازاً، لما تقدم، ويحذف وجوباً في المواضع التي التزم العرب فيها حذفه، محاكاة لكلامهم<sup>(٢)</sup>.

(١) تقدم معنى المطرد في آخر باب «جمع المذكر السالم».

(٢) يرى بعض المحققين أن المصدر النائب عن عامله المحذوف قسم مستقل زائد على المؤكد والنوعي والعددي، فتكون الأنواع أربعة. وهذا رأي وجيه؛ لأنهم =

وهذا معنى قوله: (وحذف عامل المؤكد امتنع... إلخ) أي: لا يجوز حذف عامل المصدر المؤكّد، أما سواء من المصدر المبين للنوع أو العدد، فهناك متسع للحذف، إذا وجد دليل على المحذوف.

\* \* \*

٢٩٢ - وَالْحَذْفُ حَتْمٌ مَعَ آتٍ بَدَلًا مِنْ فِعْلِهِ كَ(نَذَلَا) اللَّذْكَ (أَنْذَلَا) حذف عامل المصدر وجوباً في ذكر مواضع حذف عامل المصدر وجوباً، وضابط ذلك أن يكون المصدر نائباً عن فعله وبدلاً منه، وهو قسمان:

الأول: خاص بالأساليب الإنشائية الطلبية.

والثاني: خاص بالأساليب الخبرية، وهو إما مسموع، وإما مقيس.

أما الأول وهو الخاص بالأساليب الطلبية، فأنواعه أربعة:

١ - أن يكون المصدر المؤكد النائب عن فعله دالاً على الأمر، نحو: إغاثة الملهوف، ف(إغاثة) مصدر منصوب، وهو نائب الفعل (أغث) والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: (أنت)، و(الملهوف) مفعول به. ومنه قوله تعالى: ﴿وَيَا أَيُّهَا الَّذِينَ آمَنُوا﴾ [البقرة: ٨٣]<sup>(١)</sup> وقول الشاعر:

يَمُرُّونَ بِالْذَهْنِ خِفَافًا عِيَابُهُمْ      وَبِرَجْعَيْنِ مِنْ دَارَيْنِ بُجَرَ الْحَقَائِبِ  
على حينَ ألهى الناسَ جُلُ أُمُورِهِمْ      فندلاً زُرَيْقُ المَالِ نَذَلَ الثَّعَالِبِ<sup>(٢)</sup>

= يقرّون أن المؤكد لا يحذف عامله. مع أن هناك مصادر مؤكدة حذف عاملها، فيقع التعارض بين الحكمين. (النحو الوافي ٢/٢٠٩).

(١) بالوالدين: جار ومجرور متعلق ب(إحساناً) و(إحساناً) مصدر منصوب بفعل محذوف أي: أحسنوا بالوالدين إحساناً، وفي الآية أعاريب أخرى.

(٢) يَمُرُّونَ: أي: اللصوص. بالذهن: موضع في نجد وهو بالمد. وقُصِرَ للشعر. عِيَابُهُمْ: جمع عيبة. وهي الوعاء كالحقيبة. دارين: موضع بالبحرين. بجر: جمع أبجر وهو العظيم البطن، وإضافته للحقائب من إضافة الصفة للموصوف. جل: أموره: معظمها وأكثرها. فندلاً: الندل: الخطف بسرعة. زريق: اسم رجل أو قبيلة. نذل الثعالب: يقال: أخطف من ثعلب. فيوصي بعضهم بعضاً بسرعة الخطف والحيلة. كما تفعل الثعالب. وقوله: (خفافاً) حال من الواو، وكذا =

ف(ندلاً) مصدر نائب عن فعل الأمر (اندل) أي: اخطف. و(المال) مفعول به للمصدر.

٢ - أن يكون المصدر دالاً على النهي؛ كقولك لزميلك وقت سماع محاضرة: سكوتاً لا تكلماً؛ أي: اسكت سكوتاً، ولا تتكلم تكلماً<sup>(١)</sup>.

٣ - أن يكون المصدر مراداً به الدعاء؛ كقول المجاهد: نصرأ لعبادك المخلصين، وسحقاً لأعدائك الحاقدين؛ أي: انصر عبادك نصرأ واسحق أعداءك سحقاً.

٤ - أن يكون المصدر مراداً به الاستفهام التوبيخي، نحو: أبخلأ وأنت واسع الغنى؟ أي: أتبخل ببخلأ؟

أما الضرب الثاني وهو الخاص بالأساليب الخبرية، ففي خمس مسائل، تأتي في الأبيات التي بعد هذا.

وإلى ما تقدم أشار بقوله: (والحذف حتم... إلخ) أي: إن الحذف واجب في عامل المصدر الآتي بدلاً من فعله وعوضاً عنه. (كندلاً اللذ كاندلاً) أي: كالمصدر (ندلاً) بمعنى: خطفاً، (اللذ) أي: الذي (كاندلاً) أي: في الدلالة على الطلب، وهو يشير إلى البيت المذكور.

\* \* \*

٢٩٣ - وَمَا لِتَفْصِيلِ كَدٍ (إِذَا مَنَّا) عَامِلُهُ يُحَذَفُ حَيْثُ عَنَّا  
شرح في ذكر المسائل التي يحذف فيها عامل المصدر في  
الأساليب الخبرية، وهي خمس مسائل:

الأولى: في مصادر مسموعة عن العرب، كثر استعمالها، وحذف

= (بجر الحقائق) حال من فاعل (يرجع) وقوله: (على حين) بالكسر على الإعراب، وبالباء على الفتح؛ لأنه وليه فعل مبني (ألهي) والبناء أرجح من الإعراب. (زريق) منادى بحرف نداء محذوف. (ندل الثعالب) مصدر مبين للنوع منصوب. (١) حُذِفَ المضارع المجزوم ب(لا) النافية، وهو لا يجوز حذفه إلا في هذه الصورة.

عاملها، ودلت القرائن على هذا العامل المحذوف؛ كقولهم عند تذكر نعمة: حمداً وشكراً لا كفرة؛ أي: أحمد الله حمداً، وأشكره شكراً، ولا أكفر به، وكقولهم عند نزول شدة: صبراً لا جزعاً؛ أي: أصبر صبراً ولا أجزع جزعاً؛ وكقولهم عند إظهار الطاعة والامتثال: سمعاً وطاعة؛ أي: أسمع سمعاً وأطيع طاعة.

فهذه الأمثلة ناب فيها المصدر عن فعله في أداء المعنى وفي تحمل ضمير الفاعل، وتقديره للمتكلم: أنا، وقد جرت هذه الأساليب مجرى الأمثال، ولذا لا تغير.

وهذه المسألة لم يذكرها ابن مالك، وإنما ذكر المسائل المقيسة، إلا أن تكون داخلة في المصدر الآتي بدلاً من فعله على ما تقدم بيانه.

**المسألة الثانية:** أن يكون المصدر تفصيلاً لعاقبة ما قبله؛ أي: إن المصدر جاء لبيان الغاية والغرض من مضمون جملة قبله، وذلك بوقوعه بعد أداة التفصيل، نحو: إذا سئمت القراءة فاتركها، فلما جلوساً مع الأهل ولما زيارة للأقرباء والأصدقاء، فالوقت الذي تترك فيه القراءة مبهم، لا يعرف في أي شيء يُصرف، وتفصيل المراد جاء بواسطة المصدرين (جلوساً) و(زيارة) المسبوقين بحرف التفصيل، وهو (إما). وهما منصوبان بالفعلين المحذوفين وجوباً، والتقدير: فلما أن تجلس... وإما أن تزور... وقد ناب كل مصدر عن فعله المحذوف في بيان المعنى.

ومنه قوله تعالى: ﴿فَشُدُّوا الرِّبَاطَ فَإِنَّا مَتَّاعٌ بَعْدُ وَإِنَّا فِدَاءٌ﴾<sup>(١)</sup> [محمد: ٤] فالمصدران ﴿مَتَّاعٌ﴾ و﴿فِدَاءٌ﴾ ذكرا تفصيلاً وتوضيحاً لعاقبة الأمر بشد الوثاق، والتقدير: فإما تمنون متاً وإما تفدون فداء.

(١) (فشدوا) الفاء رابطة لجواب الشرط (إذا أئختنوهم)، (فإما) الفاء عاطفة للتفريع، و(إما) حرف تخيير. (بعد) ظرف مبني على الضم في محل نصب متعلق ب(متاً).

وهذا معنى قوله: (وما لتفصيل كلما متنا... إلخ) أي: يحذف عامل المصدر المسوق للتفصيل حيث (عنا) وأصله: (عَنَ) بمعنى: عرض، والألف للإطلاق.

وقوله: (كلما متنا) إشارة إلى الآية الكريمة.

\* \* \*

من مسائل  
الحذف  
الواجب في  
الأساليب  
الخبرية

٢٩٤ - كَذَا مُكَرَّرٌ وَذُو حَاضِرٍ وَرَدَّ نَائِبٌ فِعْلٍ لِاسْمٍ عَيْنٍ أَسْتَنْدَ

المسألة الثالثة: من مسائل حذف عامل المصدر أن يكون المصدر مكرراً أو محصوراً وعامله خبر عن اسم عين؛ أي: اسم ذات، نحو: المطر سحاً سحاً، ما الأسد مع فريسته إلا فتكاً، والأصل: يَسْحُ سحاً، وَيَفْتِكُ فتكاً، فحذف عامل المصدر في المثالين؛ لأنه مكرر في الأول ومحصور في الثاني، وعامل المصدر (يَسْحُ، يَفْتِكُ) وقع خبراً عن المبتدأ (المطر، الأسد) وكل منهما اسم عين... وخرج بذلك اسم المعنى، نحو: إنما سيرك سير الجواد. فيجب الرفع.

وهذا معنى قوله: (كذا مكرر... إلخ) أي: كذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا وقع المصدر نائباً عن فعل محذوف استند لاسم عين؛ أي: أخبر به عن اسم عين؛ أي: ذات. إذا كان المصدر مكرراً أو محصوراً.

\* \* \*

من مسائل  
الحذف  
الواجب في  
الأساليب  
الخبرية

٢٩٥ - وَمِنْهُ مَا يَدْعُوْنَهُ مُؤَكَّدًا لِنَفْسِهِ أَوْ غَيْرِهِ، فَالْمُبْتَدَأُ

٢٩٦ - نَحْوُ: (لَهُ عَلَيَّ أَلْفُ عُرْفًا) وَالثَّانِي كَذَلِكَ (أَنْتَ حَقًّا صِرْفًا)

المسألة الرابعة: من مسائل حذف عامل المصدر وجوباً أن يكون المصدر مؤكداً لنفسه أو لغيره.

فالمؤكد لنفسه: أن يكون المصدر واقعاً بعد جملة، مضمونها كمضمونه، نحو: أنت تعرف لوالديك فضلهاما يقيناً، (يقيناً) مصدر منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: توقن يقيناً. وهو مؤكد

للجملة قبله، وهي المصدر نفسه بمعنى أنها لا تحتل سواه.  
والمؤكد لغيره: أن يكون المصدر واقعاً بعد جملة تحتله وتحتل  
غيره، نحو: أنت ابني حقاً، (حقاً) مصدر منصوب بفعل محذوف  
وجوباً، والتقدير: أحقه حقاً، وسمي مؤكداً لغيره؛ لأن الجملة قبله  
تصلح له ولغيره؛ لأن قولك: (أنت ابني) يحتمل أن يكون حقيقة، وأن  
يكون مجازاً على معنى: أنت عندي بمنزلة ابني، فلما قال: حقاً صارت  
الجملة نصاً في أن المراد البينة حقيقة، ولذلك سمي مؤكداً لغيره؛ لأنه  
جعل ما قبله نصاً بعد أن كان محتملاً وأثر فيه فكأنه غيره؛ لأن المؤثر  
غير المؤثر فيه.

وهذا معنى قوله: (ومنه ما يدهونه مؤكداً... إلخ) أي: من المصدر  
الذي يحذف عامله حتماً، المصدر الذي يسميه النحاة: المؤكد لنفسه  
والمؤكد لغيره (فالمبتدا) أي: فالنوع الأول الذي بُدئ به وهو المؤكد  
لنفسه، نحو: (له علي ألف عرفاً)؛ أي: اعترافاً، وهو مصدر منصوب  
بفعل محذوف، والتقدير: اعترف اعترافاً، فحذف الفعل، وناب عنه  
مصدره. و(الثان) أي: المؤكد لغيره.

وقوله: (صرفاً) أي: خالصاً؛ أي: حقاً خالصاً لا شبهة فيه.

\* \* \*

٢٩٧ - كَذَاكَ ذُو التَّشْبِيهِ بَعْدَ جُمْلَةٍ كَدَلِي بُكَا بُكَاءَ ذَاتِ عُضْلَةٍ  
المسألة الخامسة: من مسائل حذف عامل المصدر وجوباً أن يكون  
المصدر دالاً على تشبيه، واقعاً بعد جملة، مشتملة على فاعل المصدر  
وعلى معناه، وليس فيها ما يصلح للعمل في المصدر.

ومثال ذلك: للشجاع المقاتل زئيرٌ زئيرَ الأسد. (فزئير الأسد)  
مصدر تشبيهي، منصوب بفعل محذوف وجوباً، والتقدير: يزار زئير  
الأسد، وقبله جملة وهي (لشجاع زئير) وهي مشتملة على فاعل المصدر  
وهو (الشجاع) لأن المراد بالفاعل هنا: الفاعل المعنوي، وهو من فعل

من مسائل  
الحذف  
الواجب في  
الأساليب  
الخبرية

الشيء حقيقة ولو لم تنطبق عليه شروط الفاعل. كما أنها مشتملة على معنى المصدر وهو (الزئير) وليس فيها ما يصلح للعمل في المصدر<sup>(١)</sup>، فتعين أن يكون منصوباً بمحذوف، كما ذكرنا.

فلو لم يكن المصدر تشبيهاً وجب الرفع، نحو: له صوتٌ صوتٌ حسن. وكذا لو لم يتقدم جملة، نحو: زئيره زئيرٌ أسد. أو لم تشتمل على فاعل المصدر في المعنى، نحو: هذا زئيرٌ زئيرٌ أسد. وإن وجد في الجملة ما يصلح للعمل في المصدر نصب به ولم يقدر له عامل، نحو: خالد يضرب ضرب الملوك، ف(ضرب) منصوب بالفعل قبله.

وهذا معنى قوله: (كذلك ذو التشبيه... إلخ) أي: كذلك يحذف عامل المصدر وجوباً إذا كان مقصوداً به التشبيه بعد جملة، ولم يذكر بقية الشروط اكتفاء بالمثال: لي بكاءٌ بكاءٌ ذات عضلة. وشرحه كما تقدم.

وقوله: (بكاءٌ) مقصور، وأصله (بكاء) والعضلة: بالضم الداهية؛ أي: لي بكاء مثل بكاء من أصابتها داهية...



(١) لأن المصدر لا ينصبه إلا فعل أو وصف أو مصدر مثله - كما تقدم - وليس في الجملة شيء من ذلك، فإن المصدر المذكور (له زئير) لا يصلح للعمل في المصدر بعده؛ لأن شرط إعمال المصدر أن يكون بدلاً من الفعل، أو مقدراً بالحرف المصدر والفعل. وهذا على قول في المسألة، وذهب ابن مالك في التسهيل (١٠٦/٣، ١١١) إلى أن ذلك لا يشترط بل هو غالب. وعليه فيصح أن يكون النصب بالمصدر المذكور، ولا حاجة إلى تقدير عامل.

## المفعول له

- ٢٩٨ - يُنْصَبُ مَفْعُولًا لَهُ الْمَصْدَرُ إِنْ أَبَانَ تَعْلِيلًا كَـ (جُدْ شُكْرًا وَدِنْ) تعريفه  
٢٩٩ - وَهُوَ بِمَا يَعْمَلُ فِيهِ مُتَّحِدٌ وَقَتًا وَقَاعِلًا، وَإِنْ شَرَطُ فَقَدْ وشروطه  
٣٠٠ - فَأَجْرُهُ بِالْحَرْفِ، وَلَيْسَ يَمْتَنِعُ مَعَ الشَّرْطِ كَـ (لِزْهْدٍ ذَا قَنِعٍ) وحكمه

المفعول له: هو المصدر المبين علة ما قبله، المشارك لعامله في الوقت والفاعل، نحو: جئت رغبةً فيك.

ف(رغبة) مصدر، وهو مفهوم للتعليل؛ لأن المعنى: جئت لرغبة فيك، ومشارك لعامله (جئت) في الوقت؛ لأن زمن الرغبة هو زمن المجيء، وفي الفاعل؛ لأن فاعل المجيء هو فاعل الرغبة، وهو المتكلم، قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ صَبَرُوا ابْتِغَاءَ وَجْهِ رَبِّهِمْ﴾ [الرعد: ٢٢] ف﴿ابْتِغَاءَ﴾ مفعول لأجله، وقال تعالى: ﴿لَوْ يَرُدُّوكُمْ مِنْ بَعْدِ إِيمَانِكُمْ كُفَّارًا حَسَكًا مِنْ عِنْدِ أَنْفُسِهِمْ﴾ [البقرة: ١٠٩] ف﴿كُفَّارًا﴾ حال. و﴿حَسَكًا﴾ مفعول لأجله.

وحكمه: جواز النصب إن وجدت فيه هذه الشروط الثلاثة، وهي: المصدرية، وإبانة التعليل، واتحاده مع عامله في الوقت والفاعل<sup>(١)</sup> ويجوز جره بحرف التعليل. وسيأتي - إن شاء الله - بيان الأحسن منهما. فإن فقد شرط من الشروط وجب جره بحرف التعليل، وهو (اللام)

(١) ليس هناك أساليب معينة يتعين إعراب المصدر فيها مفعولاً لأجله ولو اجتمعت شروطه. ولهذا كثر إعراب المصدر مفعولاً لأجله ومفعولاً مطلقاً. أو مفعولاً لأجله وحالاً، أو جواز الثلاثة. ذكر ذلك صاحب كتاب «دراسات لأسلوب القرآن» الدكتور محمد عزيمة رحمته الله، وذكر أمثله لذلك (٦٣٦/٣).



أو (مِنْ) أو (فِي) أو (الباء)، فمثال ما عدمت فيه المصدرية: جئتكَ للكتاب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْأَرْضَ وَصَّعَهَا لِلْأَنْحَارِ﴾ [الرحمن: ١٠]، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الوقت: جئتكَ اليوم للإكرام غداً، ومثال ما لم يتحد مع عامله في الفاعل: جاء خالد للإكرام عليّ له، ومنه قوله تعالى: ﴿أَفَرَأَيْتَ لِدُلُوكِ الشَّمْسِ﴾ [الإسراء: ٧٨]. فقد انتفى الاتحادان في الآية؛ لأن فاعل الإقامة: المخاطب، وفاعل الدلوك (وهو الميل عن وسط السماء) هو الشمس، وزمنهما مختلف؛ لأن زمن الإقامة متأخر عن زمن الدلوك.

ولا يعرب في حالة الجر مفعولاً له؛ لأن ذلك خاص بحالة النصب، على الرغم من أن معناه في حالتي نصبه وجره لا يختلف.

وهذا معنى قوله: (ينصب مفعولاً له المصدر... إلخ) أي: ينصب المصدر على اعتباره مفعولاً له، إن أبان تعليل ما قبله، ثم مثل بقوله: (جُدْ شُكْرًا وَدِينًا) أي: جُدْ لأجل الشكر، وهو بضم الجيم، أمر من جاد بوجود، ومعنى: (دِن) أي: كن صاحب دين واستقامة، وله مفعول لأجله محذوف دل عليه ما قبله؛ أي: دِن شُكْرًا، وعلى هذا المعنى فهو مثال آخر. ويحتمل أنه تكميل للمثال، والمعنى: اجعل ذلك عادة لك، فلا تزال تجود على الناس شُكْرًا لما أعطيت، من دان يدين بالشيء إذا اتخذ ديناً وعادة، وقيل: من دنته إذا جازيته؛ أي: جاز من أعطاك شُكْرًا له. وعلى هذا المعنى الأخير فهو مثال ثان؛ كالمعنى الأول، ذكر ذلك الأزهرى، في «إعراب الألفية».

ثم ذكر بقية الشروط، وهي أن المصدر يكون مفعولاً له بشرط أن يكون متحداً مع عامله في الوقت والفاعل، فإن فقد شرط فاجره بالحرف الدال على التعليل، ثم بين أن الجر بالحرف ليس ممتنعاً مع استيفاء الشروط، مثل: هذا قنع زهداً، فيجوز: هذا قنع لَزُهْدٍ.

أحوال  
المفعول له

٣٠١ - وَقَلَّ أَنْ يَصْحَبَهُ الْمُجَرَّدُ وَالْعَكْسُ فِي مَضُحٍ (أَل)، وَأَنْشَدُوا  
٣٠٢ - «لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ»

المفعول لأجله ثلاثة أقسام:

١ - مجرد عن (أَل) والإضافة.

٢ - محلى بـ(أَل).

٣ - مضاف.

وكلها يجوز أن تُنصب، وأن تجر بحرف التعليل - كما تقدم - لكن الأكثر فيما تجرد عن (أَل) والإضافة النصب، لشيوعه ولوضوح أن الكلمة مفعول لأجله، نحو: ضربت ابني تأديباً. ويجوز جره، فتقول: ضربت ابني لتأديب، قال تعالى: ﴿وَبَلَّوْكُمْ بِالْخَيْرِ وَالْخَيْرِ فَتَنَةٌ﴾ [الأنبياء: ٣٥] (فتنة) مفعول لأجله جاء منصوباً، ولو جاء مجروراً في غير القرآن لصح.

وما كان محلى بـ(أَل) فالأكثر جره، ويجوز نصبه، نحو: ضربت ابني للتأديب، ويجوز: ضربت ابني التأديب، ومنه قول الشاعر:

لَا أَقْعُدُ الْجُبْنَ عَنِ الْهَيْجَاءِ وَلَوْ تَوَالَّتْ زُمَرُ الْأَعْدَاءِ<sup>(١)</sup>

فـ(الجبن) مفعول لأجله، وقد نصبه الشاعر مع كونه محلى بـ(أَل).

وأما المضاف فيجوز فيه الأمران - النصب والجر - على السواء، نحو: ضربت ابني تأديبه، ولتأديبه، قال تعالى: ﴿يَجْعَلُونَ أَمْثَلَهُمْ فِي مَا دَرَبُوا مِنْ الْقَوْمِ فَكَذَلِكَ أَلْقَوْهُ﴾ [البقرة: ١٩]. فـ(حذر الموت) مفعول لأجله مضاف، وقد جاء منصوباً.

وهذا معنى قوله: (وقلَّ أن يصحبه المجرد... إلخ) أي: إن المجرد

(١) الجبن: أي: الخوف والفرع. الهيجاء: الحرب، وهي تقصر وتمد، وقوله: (ولو توالَّتْ زمر الأعداء) لو: حرف شرط غير جازم. واستغنت عن الجواب لدلالة السياق عليه.

من (أل) والإضافة قل أن يصحب الحرف، فالضمير في (يصحبه) يعود على الحرف، وفي بعض النسخ (يصحبها) وأنه باعتباره كلمة.

والمعنى: أن دخول حرف الجر على المجرد قليل، فيكون الكثير النصب، وأما المقترون بآل فهو بالعكس، فيكثر فيه الجر، وسكت عن المضاف؛ لأن الأمرين فيه على السواء، ولو كان أحدهما أكثر لذكره مع المجرد أو المحلى، ثم ساق الشاهد المتقدم<sup>(١)</sup>.

وقوله: (وأنشدوا) أي: النحاة، ولم يدخل ابن مالك في ألفيته من شواهد العرب إلا هذا البيت. ولم يُدرّ قائله. لكن الناظم حجة، وقد حفظه وسمعه، ومن حفظ حجةً على من لم يحفظ. والله أعلم<sup>(٢)</sup>.



(١) هناك نوع آخر من المفعول لأجله، وهو المصدر المؤول من (أن والفعل) على تقدير مضاف: (كراهة أن)، (مخافة أن) عند البصريين، وعلى تقدير (لا) النافية عند الكوفيين كقوله تعالى: ﴿يَسِّرْهُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَضِلُّوا﴾ [النساء: ١٧٦] (فأن تضلوا) في تأويل مصدر منصوب بتقدير مضاف قبله، أي: كراهة ضلالكم. أو لثلا تضلوا، وقيل غير ذلك، وقوله تعالى: ﴿فَتَبَيَّنُوا أَنْ تُصِيبُوا قَوْمًا يَهْتَكِرُوا﴾ [الحجرات: ٦] أي: كراهة أن تصيبوا أو لثلا تصيبوا، وقوله تعالى: ﴿إِنِّي أَعْطِيكَ أَنْ تَكُونَ مِنَ الْجَاهِلِينَ﴾ [هود: ٤٦]، أي: كراهة أن تكون من الجاهلين، على أحد الأعراب.

(٢) انظر: «حاشية ابن الحاج على شرح المكودي» (١/١٥٨).

## الْمَفْعُولُ فِيهِ، وَهُوَ الْمُسَمَّى ظَرْفًا

تعريف  
الظرف

٣٠٣ - الظَّرْفُ: وَقْتُ، أَوْ مَكَانٌ، ضُمِّنَا (في) بِأَطْرَادٍ كَلَمْنَا أَمْكُثَ أَزْمَنَا  
المفعول فيه: اسم زمان أو مكان ضمن معنى (في) باطراد، نحو:  
سافرت يوم الخميس، صليت خلف مقام إبراهيم، (في يوم) و(خلف) اسما  
زمان ومكان، وكل منهما متضمن معنى (في)<sup>(١)</sup>، ولذا صح أن يقال: إن  
ظرف الزمان يبين الزمن الذي حصل فيه الفعل، وظرف المكان يبين  
المكان الذي حصل فيه الفعل، وهذا التضمن باطراد؛ أي: في مختلف  
الأحوال مع جميع الأفعال، فتقول: سافرت أو قدمت أو صمت أو  
خرجت (يوم الخميس) ونحو ذلك.

ومن الأمثلة قوله تعالى: ﴿أَرْسِلْهُ مَعًا غَدًا يَرْتَقِ وَيَلْمِمْ﴾ [يوسف:  
١٢]<sup>(٢)</sup> ف﴿غَدًا﴾ مفعول فيه منصوب، ومثله (مع). وقوله تعالى: ﴿لَتُنذِرَ  
أُمَّ الْقُرَىٰ وَمَنْ حَوْلَهَا﴾ [الشورى: ٧]<sup>(٣)</sup> ف(حول) مفعول فيه منصوب.

١ - وخرج بالقيد الأول: (اسم زمان أو مكان) ما إذا تضمنت  
الكلمة معنى (في) وليست اسم زمان أو مكان؛ كقوله تعالى: ﴿وَرَّغَبُونَ  
أَنْ تَنْكِحُوهُمْ﴾ [النساء: ١٢٧] فإن المصدر المؤول من ﴿أَنْ تَنْكِحُوهُمْ﴾  
تضمن معنى (في) على أحد التفسيرين؛ أي: وترغبون في نكاحهن

(١) أي: يشير إلى معناها ويكون مقدراً في نظم الكلام. وليس المعنى أن هذا الحرف  
انتقل معناه إلى الظرف. وصار غير منظور إليه؛ لأن هذ يقتضي البناء، كما تقدم.

(٢) أرسل: فعل أمر دعائي، والفاعل (أنت)، والهاء مفعول به (يرتج) فعل مضارع  
مجزوم جواب الطلب، والفاعل (هو).

(٣) لتنذر: اللام للتعليل (تنذر) فعل مضارع منصوب بأن مضمرة بعد اللام، والفاعل  
أنت، (أم القرى) مفعول به ومضاف إليه، (ومن حولها) اسم موصول في محل  
نصب معطوف على (أم)، (حولها) ظرف منصوب متعلق بمحذوف صلة.

لجمالهن ومالهن. لكنه ليس منصوباً على الظرفية؛ لأنه ليس زماناً ولا مكاناً.

٢ - وخرج بالقيد الثاني: (ضمن معنى «في») اسم الزمان والمكان الذي لم يتضمن معنى (في) وهو الواقع مبتدأ أو خبراً أو مفعولاً أو غير ذلك، نحو: يوم الجمعة يوم مبارك. فليس ظرفاً لأنه لم يتضمن معنى (في)، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْآزِفَةِ﴾ [غافر: ١٨] <sup>(١)</sup> ﴿فِي يَوْمٍ﴾ منصوب على أنه مفعول به للأنذر لا على أنه مفعول فيه، لما تقدم؛ لأن المقصود إندارهم نفس اليوم وهو يوم القيامة.

٣ - وخرج بالقيد الثالث: (باطراد) ما تضمن معنى (في) بدون اطراد، نحو: دخلت البيت، سكنت الدار. فالبيت والدار كل منهما اسم مكان ضمن معنى (في)، لكن ليس باطراد، لعدم صلاحيته في جميع الأفعال، إذ لا يقال: نمت البيت - جلست الدار. فليست منصوبة على الظرفية، بل على المفعولية؛ لأن الفعل (دخل) يتعدى تارة بنفسه وتارة بحرف الجر، ومثله (سكن).

وهذا معنى قوله: (الظرف وقت... إلخ) أي: إن الظرف اسم وقت أو اسم مكان، و(أو) للتنويع، بمعنى الواو، (ضمنا) الألف للتثنية (في) أي: معناها دون لفظها (باطراد) تقدم معناه. ثم ذكر المثال للمكان (هنا) والزمان (أزمننا).

\* \* \*

٣٠٤ - فَأَنْصِبُهُ بِالْوَاقِعِ فِيهِ مُظْهَرًا كَانًا، وَإِلَّا فَأَنْصِبُهُ مُقَدَّرًا

حكم المفعول فيه النصب، والناصب له: اللفظ الدال على المعنى الواقع فيه، والمعنى الواقع هو الحدث الذي يدل عليه المصدر والفعل والوصف.

ناصب  
الظرف  
وحذفه جوازاً  
أو وجوباً

(١) الآزفة: القيامة القريبة لأن كل آت قريب.

فمثال الفعل: صمت يوم الخميس، فالمعنى الواقع في الظرف هو (الصيام)، واللفظ الدال عليه الفعل (صمت)، فالفعل هو الناصب للظرف، قال تعالى: ﴿وَلَكُمْ تَوْفَؤُكُمُ الْجُزْءُ يَوْمَ أَتَيْكُمْ﴾ [آل عمران: ١٨٥]، وقال تعالى: ﴿فَاضْرِبُوا فَوْقَ﴾ <sup>(١)</sup> **الْأَعْنَاقِ** [الأنفال: ١٢]، ومثال المصدر: عجت من استقبالك محمداً يوم الجمعة. قال تعالى: ﴿وَمَا ظَنُّ الَّذِينَ يَفْتَرُونَ﴾ <sup>(٢)</sup> **عَلَى اللَّهِ الْكَذِبَ يَوْمَ الْيَوْمَةِ** [يونس: ٦٠] فـ﴿يَوْمَ الْيَوْمَةِ﴾ ظرف منصوب، والعامل فيه المصدر ﴿ظَنُّ﴾ أي: ما ظنهم يوم القيامة؟ ومثال الوصف: أنت المُستقبلُ علياً يومَ الخميس، قال تعالى: ﴿وَلَهُمْ آتِيهِ﴾ <sup>(٣)</sup> **يَوْمَ الْيَوْمَةِ فَرْدًا** <sup>(٤)</sup> [مریم: ٩٥] فـ﴿يَوْمَ﴾ ظرف منصوب، والعامل فيه اسم الفاعل ﴿آتِيهِ﴾.

وهذا العامل له ثلاث حالات:

الأولى: أن يكون مذكوراً، وهذا هو الأصل، كما في الأمثلة.

الثانية: أن يكون محذوفاً جوازاً، وذلك إذا دل عليه دليل، كأن يقال: متى سافرت؟ فتقول: يوم الخميس، وأين صليت؟ فتقول: قُرْبَ الكعبة.

الثالثة: أن يكون محذوفاً وجوباً، وذلك في مواضع:

١ - إذا وقع الظرف خبراً <sup>(٥)</sup>، نحو: الكتاب عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالرَّكْبُ أَهْلَ مِنْكُمْ﴾ [الأنفال: ٤٢].

٢ - إذا وقع الظرف صفة، نحو: أعجبني رجل عندك. ومنه قوله

(١) فوق: على بابها، والمراد الرؤوس إذ هي فوق الأعناق قاله عكرمة. لكن يشكل عليه أن تكون (فوق) متصرفة؛ لأنها لا تكون ظرفاً على هذا المعنى بل مفعولاً به لأنه يريد بـ(فوق) المضروب. أو يراد بـ(فوق) الظرفية المكانية أي: اضربوا المكان فوق عظم العنق ودون عظم الرأس في المفصل.

(٢) ما: اسم استفهام مبتدأ (ظن) خبر (الذين) مضاف إليه وجملة (يفترون) صلة.

(٣) كلهم: مبتدأ (آتية) خبر (فرداً) حال من الضمير في (آتية).

(٤) راجع وقوع الخبر ظرفاً في باب «المبتدأ والخبر».

تعالى: ﴿وَلَيْتَ يَوْمًا عِنْدَ رَبِّكَ كَأَلْفِ سَنَةٍ<sup>(١)</sup> مِمَّا تَعُدُّونَ﴾ [الحج: ٤٧] ف﴿عِنْدَ﴾ صفة ل﴿يَوْمًا﴾ أي: يوماً كائنًا عند ربك.

٣ - إذا وقع الظرف حالاً، نحو: مررت بخالد عندك، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَّيَتْ وَيَقِضُنَّ﴾ [الملك: ١٩] ف(فوق) ظرف متعلق بمحذوف حال من (الطيور)<sup>(٢)</sup>.

٤ - إذا وقع الظرف صلة، نحو: أكرمت الذي عندك، ويجب تقدير العامل في الظرف الواقع صلة فعلاً؛ لأن الصلة لا تكون إلا جملة.

وهذا معنى قوله: (فانصبه بالواقع فيه...) أي: انصب ما تضمن معنى (في) باطراد (بالواقع فيه) أي: اللفظ الدال على المعنى الواقع في الظرف، من فعل أو شبهه (مظهراً كان) الناصب (وإلا) يكن مظهراً (فانوه مقدراً) حال مؤكدة؛ لأن قوله: (مقدراً) يفهم مما قبله، وقوله: (فانوه) أي: جواز أو وجوباً.

\* \* \*

٣٠٥ - وَكُلُّ وَفْتٍ قَابِلٌ ذَاكَ، وَمَا يَفْبَلُهُ الْمَكَانُ إِلَّا مُبْهَمًا  
٣٠٦ - نَحْوُ: الْجِهَاتِ، وَالْمَقَادِيرِ، وَمَا صَبَغَ مِنَ الْفِعْلِ كَ(مَرَمَى) مِنْ (رَمَى)  
٣٠٧ - وَشَرَطُ كَوْنِ ذَا مَقِيسًا أَنْ يَقَعَ ظَرْفًا لِمَا فِي أَصْلِهِ مَعَهُ أَجْتَمَعَ

حكم أسماء  
الزمان  
والمكان من  
حيث النصب  
على الظرفية

أسماء الزمان كلها تصلح للنصب على الظرفية، سواء في ذلك المبهم (وهو ما يدل على زمن غير محدد) مثل: وقت، زمن، لحظة. أو المختص (وهو ما يدل على زمن محدد) لتعريفه بالعلمية؛ كرمضان. أو بالإضافة مثل: يوم الخميس، أو بآل، مثل: اليوم، ومنه المقدر غير المعلوم؛ كالنكرة المعدودة غير المعينة، نحو: سرت يوماً أو يومين، أو الموصوفة؛ كسرت زمناً طويلاً.

(١) كآلف سنة: متعلق بمحذوف خبر (إن) أو هو الخبر. (مما تعدون) من: حرف جر، و(ما) حرف مصدري، والمصدر المؤول مجرور ب(من) متعلق بمحذوف نعت ل(آلف سنة).

(٢) ويجوز أن يكون متعلقاً باسم الفاعل (صافات)، ولا شاهد في الآية حينئذ.

فكل هذه تنصب على الظرفية، نحو: سافرت يوم الخميس،  
انتظرتك لحظة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالصَّابِرِينَ<sup>(١)</sup> فِي الْبَأْسَاءِ وَالضَّرَاءِ وَحِينَ  
الْبَأْسِ﴾ [البقرة: ١٧٧]، (فحين) منصوب على الظرفية. وقال تعالى:  
﴿وَكُلَّ إِنْسَانٍ أَلْزَمْنَاهُ طَلْعَهُ<sup>(٢)</sup> فِي غُرُقِهِ. وَنُخْرِجُ لَهُ يَوْمَ الْقِيَمَةِ كِتَابًا يَلْقَاهُ مَنشُورًا  
(٣)﴾ [الإسراء: ١٣]، وقال تعالى: ﴿وَجَاءَهُ أَبَاهُ عِشَاءً يَبْكُوتُ (٤)﴾  
[يوسف: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَسَبِّحْهُ بَكْرًا وَأَصِيلًا (٥)﴾ [الأحزاب: ٤٢].

أما أسماء المكان فلا يصلح منها للنصب على الظرفية إلا ثلاثة  
أنواع:

**الأول:** المبهم وملحقاته (والمبهم: ما ليس له هيئة ولا حدود  
محصورة)، نحو: الجهات الست في مثل: وقف المتكلم أمام المصلين،  
جلست يمين الباب، وقال تعالى: ﴿أَوَلَمْ يَرَوْا إِلَى الطَّيْرِ فَوْقَهُمْ صَفَائِدٌ  
وَيَقْنُنٌ﴾ [الملك: ١٩] (فوق) منصوب على الظرفية، وقال تعالى: ﴿لَهُمْ مَا  
بِكَيْنَ أَيْدِيئِهِمَا وَمَا خَلْفَانَا﴾ [مريم: ٦٤]، وقال تعالى: ﴿وَكَانَ تَحْتَهُ كَنْزٌ لَهُمَا﴾  
[الكهف: ٨٢].

فإن كان المكان مختصاً (وهو الذي له صورة وحدود محصورة)؛  
كالدار، والمسجد، والجبل، لم يصح نصبه على الظرفية، ووجب جره  
بالحرف (في)، نحو: صليت في المسجد. إلا في حالتين:

**الأولى:** أن يكون عامل الظرف المكاني المختص هو الفعل  
(دخل) أو (سكن) أو (نزل) فقد نصب العرب كل ظرف مختص مع هذه

(١) (والصابرين): الواو عاطفة، أو استثنائية، والصابرين: مفعول به لفعل محذوف  
تقديره: أمدح، (في البأساء): جار ومجرور متعلق بمحذوف حال من الضمير في  
(الصابرين)، (وحين البأس): ظرف زمان منصوب تعلق بما تعلق به الجار قبله،  
وجملة (أمدح الصابرين) مستأنفة؛ لأنها مقطوعة للمدح، أو معطوفة على جملة  
(ليس) وهي مستأنفة.

(٢) (كل): مفعول به لفعل محذوف يفسره المذكور. وجملة (ألزماه) لا محل لها  
تفسيرية، (طائره) مفعول ثان.



الثلاثة، نحو: دخلت البيت، سكنت الدارَ، نزلت البلدَ. وقد اختلف في إعراب هذه الكلمات، والأظهر أن يكون كل منها مفعولاً به - لا ظرفاً، ولا منصوباً على نزع الخافض - ويكون الفعل الذي قبلها متعدياً إليها بنفسه مباشرة، وذهب جماعة منهم سيبويه إلى أنه ظرف، وعليه فهو مستثنى من قوله: (وما يقبله المكان إلا مبهماً)، لكثرة الاستعمال<sup>(١)</sup>.

**الحالة الثانية:** أن يكون الظرف المكاني المختص هو كلمة (الشام) وعامله هو الفعل (ذهب) فقد قالت العرب: (ذهبت الشام) أو كلمة (مكة) وعامله الفعل (توجه) فقد قالت العرب: (توجهت مكة) فينصب على الظرفية مع هذا الفعل دون غيره.

**النوع الثاني:** مما يقبل النصب من أسماء المكان: المقادير، نحو: غلوة، ميل، فرسخ، بريد<sup>(٢)</sup>. نحو سرت فرسخاً، مشينا في المزرعة ميلاً، قطع الفرس بريدًا.

**النوع الثالث:** ما صيغ من المصدر على وزن (مَفْعَل) أو (مَفْعِل) للدلالة على المكان. وشرط نصبه: أن يكون عامله من لفظه، نحو: وقفت موقف الخطيب، قعدت مَقْعَد المدرس. وتقول في غير المختص: جلست مجلساً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَنَا كُنَّا نَقْعُدُ مِنْهَا مَقْعُودِ لِلْسَمْعِ﴾ [الجن: ٩].

فإن كان عامله من غير لفظه تعين جره بفي، نحو: جلست في

(١) «حاشية شرح الأزهري» ص(١١١).

(٢) الغلوة: بفتح الغين، مائة باع. والميل: مقياس طول بمقدار مد البصر عند الفقهاء، يعادل ألف باع، والباع أربعة أذرع شرعية، والذراع: مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية طرف الأصبع الوسطى من اليد، وهو يعادل ٤٦,٢ سم. فتكون مسافة الميل:  $46,2 \times 1000 \times 4 = 1848$  م والفرسخ: ثلاثة أميال، أي: ما يعادل ٥٥٤٠ م، والبريد: مقياس طول ثابت المقدار عند الفقهاء، حدد باثني عشر ميلاً. أي: ما يعادل بحساب الذراع الشرعية: ٢٢١٧٦ م، عن هامش كتاب «الإيضاح والتبيان في معرفة المكيال والميزان» لابن الرفعة ص(٧٧).

مقعد المعلم. وما ورد من نصبه فهو شاذ، لا يصح القياس عليه؛ كقولهم: هو مني مقعد القابلة<sup>(١)</sup>، ومزجر الكلب<sup>(٢)</sup>، ومناطق الثريا<sup>(٣)</sup>، فالظرف (مقعد، مزجر، مناطق) جاء منصوباً، وعامله (كائن أو مستقر) المقدر.

وهذا معنى قوله: (وكل وقت قابل ذاك... إلخ) أي: كل اسم زمان يقبل النصب على الظرفية، مبهماً كان أم مختصاً. أما ظرف المكان فلا يقبله في حال من الأحوال إلا في حال كونه مبهماً، نحو: أسماء الجهات، نحو: فوق، تحت... إلخ. وكذا أسماء المقادير، وكذا ما صيغ من مصدر الفعل كمرى، من مصدر الفعل (رمى)، ويشترط في القياس على هذا أن يقع هذا المشتق ظرفاً لما اجتمع معه في أصله؛ أي: يكون الظرف وعامله من أصله واحد؛ كمجاعة (وَقَفْتُ) ل(موقف) في الاشتقاق من (الوقوف).

\* \* \*

٣٠٨ - وَمَا يُرَى ظَرْفًا وَغَيْرَ ظَرْفٍ      فَذَاكَ ذُو تَصَرُّفٍ فِي الْعُرْفِ  
٣٠٩ - وَغَيْرُ ذِي التَّصَرُّفِ الَّذِي لَزِمَ      ظَرْفِيَّةٌ أَوْ شِبْهَهَا مِنَ الْكَلِمِ

الظرف نوعان:

تقسيم الظرف  
إلى متصرف  
وغير متصرف

الأول: متصرف، وهو ما يفارق النصب على الظرفية إلى حالة لا تشبهها<sup>(٤)</sup> كأن يقع مبتدأ أو خبراً، نحو: يوم الجمعة يوم مبارك، مكانك مكان مريح، الفرسخ ثلاثة أميال. أو فاعلاً، نحو: قُرب يوم الخميس،

(١) معناه: أن فلاناً قريب مني كقرب مكان قعود القابلة عند توليد المرأة.

(٢) معناه: أن فلاناً بعيد كبعد المكان الذي يزجر إليه الكلب. ويراد به الذم.

(٣) معناه: أن فلاناً في مكان بعيد كبعد الثريا عن يروم أن يتصل بها. بمعنى: أنه فريد في شرفه، ورفعة قدره.

(٤) وفي هذه الحالة لا يسمى ظرفاً ولا يعرب مفعولاً فيه ولو دل على زمان أو مكان.

أعجبني مكانك. أو مفعولاً، نحو: علمت يومَ قدومك، رأيت مكانك في الفصل، إلى غير ذلك من أحوال الإعراب.

ومن ذلك قوله تعالى: ﴿أَنفِقُوا مِنَّا رَزَقْنَكُمْ مِّن قَبْلِ أَن يَأْتِيَ يَوْمٌ لَا بَئِيعَ فِيهِ وَلَا خُلَّةٌ وَلَا شَفْعَةٌ﴾ [البقرة: ٢٥٤] ف(يوم) فاعل، وقوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمُوعُ لَهُ النَّاسُ وَذَلِكَ يَوْمٌ مَّشْهُودٌ﴾ [هود: ١٠٣] ف(يوم) خبر في الموضعين، وقوله تعالى: ﴿وَجَاءَهُمُ الْمَوْجُ مِنْ كُلِّ مَكَانٍ﴾ [يونس: ٢٢] ف(مكان) مضاف إليه مجرور.

الثاني: غير متصرف وهو نوعان:

١ - ما لا يفارق الظرفية أصلاً<sup>(١)</sup>، مثل: (سحر) إذا أريد به سحر يوم بعينه، نحو: آتيك سَحَرَ يوم الخميس المقبل، فإن أريد به سحر غير معين فهو متصرف، يخرج من النصب على الظرفية إلى حالة لا تشبهها، كما في قوله تعالى: ﴿إِنَّا أَنزَلْنَاهُ عَلَيْكَ حَاصِبًا إِلَّا ءَالَ لُوطٍ إِنَّا جَنَيْنَاهُ يَسْرًا﴾ [القمر: ٣٤] فقد جاء مجروراً بالباء؛ لأنه سحر غير معين.

ومنه - أيضاً - (قطّ) (ظرف لما مضى من الزمان)، نحو: ما خدعت أحداً قطّ. و(عوض) (ظرف لما يستقبل من الزمان)، نحو: لن أخادع أحداً عوضاً. أو: عوض العائضين (بالإضافة) ف(قطّ) مبني على الضم في محل نصب على الظرفية، و(عوض) بدون إضافة مبني، وإلا فهو معرب.

٢ - ما يلزم النصب على الظرفية وقد يتركها إلى حالة تشبهها

(١) مما يلزم النصب على الظرفية فلا يتصرف (ذا، ذات) مضافين إلى زمان نحو: لقيته ذا صباح وذا مساء وذات يوم وذات ليلة. فيلزمان النصب على الظرفية الزمانية ولا يجوز جرهما ب(في) ولا وقوعهما في موقع إعرابي آخر. وقد تضاف (ذات) إلى كلمة (اليمين) أو (الشمال) فتصير ظرف مكان متصرفاً نحو: تتحرك الأشجار ذات اليمين وذات الشمال. وتقول: منزلك ذات اليمين، والمسجد ذات الشمال.

وهي الجر ب(من) مثل: عند، لدن، قبل، بعد، تحت، شطر، حول، نحو: جلست عندك ساعة، ثم خرجت من عندك إلى منزلي، ونحو: سأذهب إلى المعهد لدنّ الصبح حتى الضحى. عدت من المعهد من لدنّ الضحى، ومن ذلك قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَا مِنْ قَبْلِكَ إِلَّا رِجَالًا نُوحِيَ إِلَيْهِمْ﴾ [يوسف: ١٠٩] وقوله تعالى: ﴿تَجْعَلُهُمَا نَحْتًا أَقْدَامِنَا﴾ [فصلت: ٢٩]، وقوله تعالى: ﴿تَجْرَى مِنْ تَحْتِهَا الْأَنْهَارُ﴾ [البقرة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿قَوْلٌ<sup>(١)</sup> وَجْهَكَ شَطْرَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ﴾ [البقرة: ١٤٤]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَنُخْرِجَنَّكُمْ حَوْلَ جَهَنَّمَ<sup>(٢)</sup> جِثْيًا﴾ [مريم: ٦٨]، وقوله تعالى: ﴿وَتَرَى الْمَلَائِكَةَ حَافِينَ<sup>(٣)</sup> مِنْ حَوْلِ الْعَرْشِ﴾ [الزمر: ٧٥] فهذه الظروف يحكم عليها بعدم التصرف مع أن (من) تدخل عليها، إذ لم تخرج من الظرفية إلا إلى حالة شبيهة بها؛ لأن الظرف والمجرور أخوان.

وهذا معنى قوله: (وما يرى ظرفاً وغير ظرف... إلخ) أي: ما يستعمل ظرفاً وغير ظرف، كأن يقع مبتدأ أو فاعلاً فهذا هو المتصرف في عرف النحاة واصطلاحهم، وغير المتصرف هو الذي لزم الظرفية أو لزم الظرفية وشبهها وهو الجر ب(من).

وقوله: (أو شبهها) معطوف على مفعول فعل محذوف، تقديره: (أو لزم ظرفية أو شبهها) إذ لو عطف على قوله (ظرفية) للزم منه أن من الظرف ما يلزم الظرفية وحدها، ومنه ما يلزم شبه الظرفية وحدها، وهذا غير صحيح و(أو) للتقسيم.

\* \* \*

(١) قولُ الفاء بحسب ما قبلها، ول: فعل أمر مبني على حذف حرف العلة. والفاعل (أنت). شطر: ظرف مكان منصوب.

(٢) ﴿حَوْلَ جَهَنَّمَ﴾ ظرف مكان منصوب متعلق ب(لنخضرنهم). و(جِثْيًا) حال.

(٣) (حافين) حال من الملائكة لأن (ترى) من رؤية العين تتعدى إلى مفعول واحد.

نيابة المصدر  
عن ظرف  
الزمان  
والمكان

٣١٠ - وَقَدْ يَنْوُبُ عَنْ مَكَانٍ مَصْدَرٌ وَذَلِكَ فِي ظَرْفِ الزَّمَانِ يَكْثُرُ

يكثر حذف ظرف الزمان المضاف إلى مصدر وإقامة المصدر مقامه فيعرب بإعرابه، وهو النصب على الظرفية، نحو: أخرج من المنزل شروق الشمس؛ أي: وقت شروق الشمس، فحذف الظرف الزماني (وقت) وأقيم المصدر مقامه. وأعرب ظرفاً بالنيابة.

أما ظرف المكان فينوب عنه المصدر بقلّة، نحو: جلست قرب زيد؛ أي: مكان قرب زيد، فحذف الظرف المكاني (مكان)، وأقيم المصدر مقامه، وأعرب ظرفاً بالنيابة.



## المفعول معه

٣١١ - يُنْصَبُ تَالِي الْوَائِ مَفْعُولًا مَعَهُ فِي نَحْوِ: (سِيرِي وَالطَّرِيقَ مُسْرِعَهُ) تعريفه وناصبه

٣١٢ - بِمَا مِنَ الْفِعْلِ وَشَبَّهَ سَبَقَ ذَا النَّصْبِ، لَا بِالْوَائِ فِي الْقَوْلِ الْأَخْتِ

المفعول معه: اسم فضلة، تالٍ لواو بمعنى مع، بعد جملة ذات فعل أو اسم فيه معناه وحروفه، مثاله: سرت والحدائق - وأنا سائر والحدائق.

ف(الحدائق) مفعول معه؛ لأن المقصود سرت مع الطريق الذي يقارن الحدائق ويلابسها، و(الواو) بمعنى (مع)، وقد تقدم في المثال الأول فعل، والثاني اسم فاعل، وفيه معنى الفعل وحروفه.

وخرج بقولنا: (اسم) نحو: سرت والشمس طالعة؛ لأن الواو داخله على جملة، ونحو: لا تأكل وتكلم؛ لأن الواو وإن كانت للمعية لكنها داخله على فعل.

وبقولنا: (فضلة): اشترك خالد وصالح؛ لأن ما بعد الواو عمدة؛ لأن الفعل (اشترك) يقتضي أن يكون فاعله متعدداً.

وبقولنا: (تالٍ لواو): جئت مع خليل.

وبقولنا: (بمعنى مع): جاء بكرٌ وعثمان قبله أو بعده.

وبقولنا: (بعد جملة): كل طالب وكتابه، فإن الواو بمعنى (مع)

لكن لم يتقدم جملة، فليس ما بعد الواو مفعولاً معه، بل مبتدأ حذف خبره، كما تقدم في «الابتداء».

وحكم المفعول معه: النصب<sup>(١)</sup> والناصب له - على القول

(١) ذكر ابن هشام في «مغني اللبيب» ص(٤٧١) أن (واو المفعول معه لم تأت في =

الصحيح - ما سبقه من فعل أو شبهه، وشبه الفعل كاسم الفاعل، كما تقدم، أو اسم المفعول، نحو: الكتابُ متروكٌ والقلمُ، أو المصدر، نحو: يعجبني سيرك والسهلُ، أو اسم الفعل، نحو: رؤيدك والغاضبُ، بمعنى: أمهل نفسك مع الغاضب.

وليس الناصب للمفعول معه الواو، خلافاً لمن قال به، إذ لو كانت الواو عاملة لصح اتصال الضمير بها، كما يتصل بغيرها من الحروف العاملة، نحو: إنك، لك، وهو ممتنع باتفاق.

وهذا معنى قوله: (ينصب تالي الواو... إلخ) أي: ينصب الاسم الذي يتلو الواو مفعولاً معه في كل مثال، نحو: سيري والطريق مسرعة. واستغنى عن ذكر بقية القيود السابقة بالمثال، و(سيري) فعل أمر للمؤنثة، و(الطريق) مفعول معه، و(مسرعه) حال، ثم ذكر أن هذا النصب للمفعول معه يكون بما سبقه من الفعل وشبهه، ولا يكون بالواو في القول الأحق بالاتباع، ويستفاد من قوله: (سبق) أن المفعول معه لا يجوز أن يتقدم على عامله.

\* \* \*

نصب  
المفعول معه  
بفعل مضمَر

٣١٣ - وَبَعْدَ (مَا) اسْتِفْهَامٍ أَوْ (كَيْفٍ) نَصْبٌ      يَفْعَلُ كَوْنٍ مُضْمَرٍ بَعْضُ الْعَرَبِ  
حق المفعول معه أن يسبقه فعل أو شبهه - كما تقدم - وسمع من كلام العرب نصبه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين، من غير أن يلفظ بفعل، نحو: ما أنت والبحر؟ وكيف أنت والبرد؟ والجواب عن هذا من وجهين:

= القرآن بيقين، ومعنى ذلك أنه لم يأت في القرآن آية يتعين فيها النصب على أنه مفعول معه، بل يحتمل ذلك ويحتمل العطف). وقد ذكر الأستاذ عزيمة رحمته في دراساته لأساليب القرآن أمثلة ذلك. فانظر: القسم الأول (٥١٠/٣) وما بعدها. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَوَيْلٌكَ لِّلْمُصَلِّينَ﴾ [مريم: ٦٨] فالواو يجوز أن تكون للعطف، وبمعنى (مع)، ورجحه الزمخشري، وقوله تعالى: ﴿وَسَخَّرْنَا مَعَ دَاوُدَ الْجِبَالَ يُسَبِّحْنَ وَالتَّيْرَ﴾ [الأنبياء: ٧٩] فالواو في قوله: (والطير) إما عاطفة على (الجبال) أو بمعنى (مع) و(الطير) مفعول معه.

الأول: أن أكثر العرب يرفعون ما بعد الواو عطفاً على الضمير المنفصل (ما) مبتدأ، (أنت) خبر، والواو عاطفة، و(البحر) معطوف على (أنت)، ذكر ذلك المبرد<sup>(١)</sup>.

الثاني: نصبه بفعل مقدر مشتق من الكون أو غيره، مثل: ما تكون والبحر، وكيف تكون والبرد، فالكلمتان مفعولان معه منصوبان ب(تكون) وهي فعل مضارع ناقص، وأداة الاستفهام خبرها متقدماً، أما اسمها فضمير المخاطب (أنت) وكان مستتراً فيها، فلما حذف برز وصار منفصلاً، ويصح اعتبارها تامة، وفاعلها الضمير المستتر، ويصير بعد حذفها بارزاً، و(كيف) حال مقدم، و(ما) مفعول مطلق مقدم بمعنى: أي وجود توجد مع البحر، ومثل هذا الفعل (تصنع) أو (تعمل) ونحوهما.

وهذا معنى قوله: (وبعد ما استفهام... إلخ) أي: نصب بعض العرب المفعول معه بعد (ما) و(كيف) الاستفهاميتين، وجعل النحاة النصب بفعل مقدر من لفظ الكون، كما تقدم.

\* \* \*

٣١٤ - وَالْعَطْفُ إِنْ يُمْكِنُ بِلَا ضَعْفٍ أَحَقُّ وَالنَّصْبُ مُخْتَارٌ لَدَى ضَعْفِ النَّسْخِ  
٣١٥ - وَالنَّصْبُ إِنْ لَمْ يَجْزِ الْعَطْفُ يَجِبُ أَوْ اُعْتَقِدْ إِضْمَارَ عَامِلٍ تُصِيبُ  
الاسم الواقع بعد (الواو) إما أن يمكن عطفه على ما قبله، أو لا،

أحوال الاسم  
الواقع بعد  
الواو

(١) جاء في كتابه «الكامل» (٤٣١/١) عند ذكره لكتاب علي بن أبي طالب عليه السلام إلى معاوية المطالب بدم عثمان عليه السلام قال: (وأما قوله: ما أنت وعثمان؟ فالرفع فيه الوجه. لأنه عطف اسماً ظاهراً على اسم مضمير منفصل وأجره مجراه، وليس هنا فعل فيحمل على المفعول (أي: بحيث يكون مفعولاً) فكأنه قال: فما أنت؟ وما عثمان؟ هذا تقديره في العربية، ومعناه لست منه في شيء. وقد ذكر سيويه عليه السلام النصب وجوزة جوازاً حسناً، وجعله مفعولاً معه، وأضمر (كان) من أجل الاستفهام، فتقديره عنده: (ما كنت وفلاناً؟) ١. هـ المقصود من كلام المبرد.

لكن نصّ سيويه كما في الكتاب (٣٠٩/١) بأن الرفع أجود وأكثر في (ما كنت وزيد) ونقل المبرد عن سيويه يوجد في بعض نسخ (الكامل) دون بعض، وهي النسخة التي حققها محمد بن أحمد الدالي.



فإن أمكن عطفه فإما أن يكون بضعف أو بلا ضعف. فهذه ثلاث حالات.

**الأولى:** إمكان عطفه على الاسم السابق أو نصبه على أنه مفعول معه، والعطف أحسن، نحو: اجتهد الأب والمدرسُ في تربية الولد. فكلمة (المدرس) يجوز رفعها عطفاً على الاسم السابق. ويجوز نصبها على المعية، والعطف أحسن؛ لأنه على نية تكرار العامل الذي يقع به التأكيد اللفظي الذي يقوي المعنى، وهو المشاركة في التربية.

**الثانية:** جواز الوجهين، والنصب على المعية أحسن، للفرار من عيب لفظي أو معنوي، فاللفظي: ما يعود إلى اللفظ بحسب ما تقتضيه صناعة الإعراب، نحو: سافرت وعصاماً، فنصب (عصاماً) أحسن من رفعه؛ لأن العطف على الضمير المرفوع المتصل بلا فاصل فيه ضعف.

ولهذا حسن العطف في قوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَتَيْنَا أَشْكَنَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ الْجَنَّةَ﴾ [البقرة: ٣٥]، ف(زوجك) مرفوع معطوف على محل الضمير المستتر في (أسكن) و(أنت) توكيد للضمير المستتر. ومثله قوله تعالى: ﴿فَأَذْهَبَ أَنْتَ وَزَوْجُكَ فَقَتَلَا إِنَّا هَاهُنَا قَتَلُودُ﴾ [المائدة: ٢٤].

وأما العيب المعنوي فهو الذي يرجع إلى ما يريده المتكلم من المعنى؛ كقول الشاعر:

فَكُونُوا أَنْتُمْ وَبَنِي أَبِيكُمْ      مَكَانَ الْكُلَيْتَيْنِ مِنَ الطَّحَالِ<sup>(١)</sup>

فقد نصب الشاعر: (وبني أبيكم) على أنه مفعول معه، ولم يرفعه بالعطف على اسم (كن) الذي هو الواو، مع وجود التأكيد بالضمير المنفصل.

(١) الكلّيتين: بضم الكاف ويقال: الكلوتين. بضم الكاف، لحيان حمراوان لاصقتان بعظم الصلب، والطحال: بكسر الطاء دم متجمد، وقوله: (أنتم) توكيد لواو الجماعة. والمراد بقوله: (وبني أبيكم) الأخوة. والمعنى: كونوا أنتم مع إخوانكم متوافقين متصلين اتصال بعضكم ببعض، كاتصال الكلّيتين وقربهما من الطحال، وأراد بهذا الحث على التقارب والاتلاف.

والنصب أرجح من جهة المعنى؛ لأن الرفع يدل على أن بني أبيهم مأمورون بأن يكونوا معهم في مكان يشبه مكان الكليتين من الطحال. كما أنهم هم مأمورون بذلك أيضاً، وليس ذلك مراداً، وإنما مراده أمر المخاطبين وحدهم بأن يكونوا مع بني أبيهم كالكليتين من الطحال. وهذا لا يتم إلا بالنصب على المعية.

الثالثة: امتناع العطف، وجوب نصب إما على المعية إن استقام المعنى، وإما على غيرها إن لم يستقم، وذلك منعاً لفساد لفظي أو معنوي.

فمثال وجوب النصب على المعية لمانع لفظي يمنع العطف: كتبت لك وخالداً، فيجب نصب (خالداً) على أنه مفعول معه، ولا يعطف بالجر على الكاف؛ لأنه لا يعطف على الضمير المجرور إلا بإعادة الجار مع المعطوف، فتقول: كتبت لك ولخالداً.

ومثال وجوب النصب لمانع معنوي يمنع العطف: سار هشام والبحر. فيجب نصب (البحر) على المعية، ولا يعطف بالرفع على ما قبله؛ لأن العطف على نية تكرار العامل، ولا يصح أن يقال: سار البحر. ومثال النصب على غير المعية بتقدير فعل مناسب: حضر الضيوف فأكلوا طعاماً شهياً وماءً عذباً، فيجب نصب كلمة (ماءً) بفعل محذوف مناسب، والتقدير: وشربوا، ولا يصح النصب على المعية، لعدم المشاركة في الزمان؛ لأن الإنسان لا يشرب الماء وقت تناول الطعام، ولا يصح العطف لأن الماء لا يؤكل.

وإلى هذه الحالات الثلاث<sup>(١)</sup> أشار بقوله: (والعطف إن يمكن بلا

(١) بقي حالة رابعة وهي وجوب العطف وامتناع النصب على المعية، وذلك إذا كان الفعل أو ما يشبهه يستلزم التعدد نحو: اتفق صاحب المؤسسة والعامل. أو يوجد ما ينافي المعية نحو: حضر عصام وهشام قبله، ففي الأول لا يتحقق معنى الفعل إلا بالفاعل المتعدد. فصار ما بعد الواو عمدة. وفي الثاني لا تمكن المعية بسبب وجود كلمة (قبل) وقد أشرت لهذا في شرح التعريف.

ضعف أحق... إلخ) أي: إذا أمكن العطف على الاسم السابق بلا ضعف فهو أحق من النصب على المعية، ويختار النصب على المعية إذا ترتب على النسق ضعف، والنسق هو العطف بالحرف؛ كالواو أو الفاء، أما إذا لم يمكن العطف فإنه يجب النصب على المعية، أو على أنه مفعول لفعل محذوف، والله أعلم.



## الاستثناء

٣١٦- مَا اسْتُثْنِيَ (إِلَّا) مَعَ تَمَامٍ يَنْتَصِبُ وَبَعْدَ نَفِيٍّ أَوْ كَنَفِيٍّ ائْتِجِبْ

٣١٧- ائْتِجِبْ مَا اتَّصَلَ، وَأَنْصِبْ مَا انْقَطَعَ وَعَنْ تَجَمُّعٍ فِيهِ إِبْدَالٌ وَقَعُ

حكم  
المستثنى  
بدلالة

الاستثناء: هو الإخراج بإلا أو إحدى أخواتها لما كان داخلاً في حكم ما قبلها، حقيقة أو تقديرًا.

فمثلاً: قرأت الكتاب إلا صفحةً، فكلمة (صفحة) أُخْرِجَتْ بواسطة (إلا)، وقد كانت داخلة في حكم ما قبلها، وهو (قرأت)، وهذا دخول حقيقي؛ لأن الصفحة بعض الكتاب، وهذا الاستثناء المتصل.

ونحو: جاء القوم إلا سيارةً. ما بعد (إلا) أُخْرِجَ عن حكم ما قبلها، وهو المجيء، ولولاها لكان داخلاً، وهذا دخول تقديري؛ لأن السيارة ليست من جنس القوم، وهذا الاستثناء المنقطع.

وللإستثناء ثمان أدوات في أربعة أقسام:

١ - حرف وهو: (إِلَّا).

٢ - اسم وهو: (غير، سوى).

٣ - فعل وهو: (ليس، ولا يكون).

٤ - متردد بين الفعلية والحرفية وهو: (خلا، عدا، حاشا) وحرفية (حاشا) أكثر.

وأسلوب الاستثناء يتألف من مستثنى (وهو: الاسم الواقع بعد أداة الاستثناء)، ومستثنى منه (وهو الاسم الواقع قبل أداة الاستثناء، ويشتمل في المعنى على المستثنى منه) وأداة الاستثناء.

أما حكم المستثنى بـ(إلا) فإنه يجب نصبه على الاستثناء<sup>(١)</sup> في الأغلب<sup>(٢)</sup> بشرطين:

(١) هناك خلاف طويل في ناصب المستثنى يصل إلى ثمانية أقوال، وهو خلاف ليس له أثر في أحكام المستثنى وضبطه. ويكفي أن يقال: مستثنى منصوب على الاستثناء، وظاهر تعبير ابن مالك أن الناصب له هو (إلا) حيث يقول: (ما استثنيت إلا مع تمام ينتصب) ويقول بعد أبيات: (وألغ (إلا)...) والظاهر أن المراد إلغاؤها عن العمل. وقد نصر هذا القول بما لا مزيد عليه في كتابه «التسهيل وشرحه» (٢/ ٢٧١)، ونسبه لـ«سيويه» و«المبرد» و«الجرجاني». وقيل: إن الناصب له الفعل قبلها أو بغيره مما يعمل عمل الفعل وقيل غير ذلك.

(٢) قد ورد المستثنى بعد الكلام التام الموجب مرفوعاً في الشعر والنثر، فمن النثر ما ورد في صحيح البخاري: «فلما انصرفوا أحرموا كلهم إلا أبو قتادة لم يحرم» وحديث جابر وأبي هريرة رضي الله عنهما أن النبي ﷺ قال: «كل أمي معافى إلا المجاهرون» متفق عليه. وفي بعض الروايات بالنصب فيهما.

وقد ورد قراءات عن بعض السلف في بعض الآيات التي جاء فيها الكلام موجباً قرأوا بالرفع ولكنها غير سبعة - حسب ما اطلعت عليه - إلا ما ذكر أبو حيان في تفسيره (١٩٢/٥) نقلاً عن الزمخشري أن الكسائي - وهو من السبعة - قرأ بالرفع في قوله تعالى: ﴿لَقَوْلَا كَانَتْ قَرْيَةٌ ءَامَنَتْ فَثَقَمَهَا لِيُكْنَبَهَا إِلَّا قَوْمٌ يُؤْسَفُ﴾ [يونس: ٩٨] قرأ (إلا قوم) بالرفع.

ومن الشعر قوله:

وبالصبريمة منهم منزل خلَقَ عافٍ تغير إلا النؤى والنؤد

[والصبريمة: الرملة المنصرمة من معظم الرمل، وهو اسم موضع، خلَقَ: بفتحين البالي، والعافي: الدارس، والنؤى: بنون مضمومة وهمزة ساكنة. حفيرة لمنع السيل عنه. والنؤد: معروف].

فالشاعر رفع المستثنى (النؤى) مع أن الكلام تام موجب. قال ابن مالك في كتابه «التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» ص(٤١): (حق المستثنى بـ(إلا) من كلام تام موجب أن ينصب... ولا يعرف أكثر المتأخرين من البصريين في هذا النوع إلا النصب. وقد أغفلوا وروده مرفوعاً بالابتداء، ثابت الخبر ومحذوفه) ثم ساق الأمثلة والشواهد.

وما ذكره ابن مالك ﷺ من الرفع على أنه مبتدأ هو الإعراب الواضح، فقوله: (إلا أبو قتادة) مبتدأ (لم يحرم) خبره، وقوله: (إلا المجاهرون) مبتدأ، وخبره محذوف أي: لكن المجاهرون بالمعاصي لا يعافون، وفي البيت يكون التقدير: لكن النؤى والنؤد لم يتغيرا، ونقله ابن النظم في «شرحه» ص(٢٩١) عن الفراء، ويجوز الرفع على البدلية، كما نقله ياسين في «حاشيته على التصريح» ٣٤٨/١ عن أبي الحسن بن عصفور.

الأول: أن يكون الكلام تاماً (وهو: ما كان المستثنى منه مذكوراً).

الثاني: أن يكون الكلام موجباً (وهو: ما كان خالياً من النفي وشبهه وهو: النفي والاستفهام الذي بمعنى النفي).

ولا فرق في ذلك بين المتصل والمنقطع، كما في المثالين السابقين. ومن ذلك قوله تعالى: ﴿فَشَرِّبُوا مِنْهُ إِلَّا قَلِيلًا مِّنْهُمْ﴾ [البقرة: ٢٤٩]. كما أنه لا فرق بين أن يكون المستثنى متأخراً، كما مثل، أو متقدماً، نحو: حضر إلا علياً الأصدقاء.

فإن كان الكلام غير تام (وهو: ما حذف من جملته المستثنى منه) فسيأتي حكمه إن شاء الله.

وإن كان الكلام تاماً غير موجب (وهو: ما كان فيه النفي وشبهه) فلا يخلو من حالين:

الأولى: أن يكون الاستثناء متصلاً (وهو: ما كان فيه المستثنى بعضاً من المستثنى منه) نحو: ما حضر الطلاب إلا علياً، فيجوز فيه وجهان:

الأول: النصب على الاستثناء.

الثاني: إعرابه بإعراب المستثنى منه، تقول: لا تعجبني الكتب إلا

وأما ما يرد في بعض كتب النحر من تأويل هذه النصوص على أنها من باب الاستثناء غير الموجب وأن رفعها على البدلية، لتساير القاعدة في هذا النوع فلا داعي له، كقولهم: إن معنى (تغيّر) لم يبق على حاله، فالكلام يتضمن نفيًا في المعنى. وهذا غير مقبول، فإن الرفع لغة لبعض قبائل العرب، كما ذكر ذلك أبو حيان، ونقله عنه الصبان (١٤/٢)؛ ويأسين في «حاشيته على التصريح» (٣٤٨/١) مما يفيد أن النصب ليس بواجب في الموجب، بل يجوز الرفع، على ما ذكر ابن مالك، ويكون المستثنى حينئذ جملة، وقد ذكر ابن هشام في المغني ص (٥٥٨) جملة الاستثناء هذه، وأنها من الجمل التي لها محل من الإعراب. ويجوز رفعه على أنه تابع لما قبله، كما نقله ياسين عن ابن عصفور كما أسلفنا.

النافع، بنصب (النافع) على الاستثناء، أو رفعه على أنه بدل من (الكتب) وبدل المرفوع مرفوع، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ أَزْوَاجَهُمْ وَلَمْ يَكُنْ لَهُمْ شُهَدَاءُ إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾<sup>(١)</sup> [النور: ٦] فقد قرأ السبعة بالرفع في قوله: ﴿إِلَّا أَنْفُسُهُمْ﴾ ولو كان في غير القرآن لجاز نصبه، ولكن القراءة سنة متبعة. وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ أَنَّا كَتَبْنَا عَلَيْهِمْ أَنْ اقْتُلُوا﴾<sup>(٢)</sup> أَنْفُسَكُمْ أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ مَا فَعَلُوهُ إِلَّا قَلِيلٌ مِنْهُمْ﴾ [النساء: ٦٦]. فقد قرأ السبعة - إلا ابن عامر - برفع (قليل) على أنه بدل من الواو في قوله: (فعلوه). أما ابن عامر فقد قرأ بالنصب على الاستثناء<sup>(٣)</sup>.

**الحالة الثانية:** أن يكون الاستثناء منقطعاً (وهو): ألا يكون المستثنى بعضاً من المستثنى منه) فيتعين النصب عند جمهور العرب، فتقول: ما حضر الضيوف إلا سيارة، قال تعالى: ﴿مَا لَكُمْ بِهِ مِنْ عِلْمٍ إِلَّا أَنْبَاءُ الظَّالِمِينَ﴾<sup>(٤)</sup> [النساء: ١٥٧] قرأ السبعة بالنصب.

وأجاز بنو تميم إتباعه لما قبله، إن صح إغناؤه عن المستثنى منه،

(١) والذين: اسم موصول مبتدأ، خبره جملة (فشهادة أحدهم أربع شهادات) وزيدت الفاء في الخبر لشبه الموصول بالشرط. (ولم يكن) الواو حالية. (لهم) خبر مقدم (لا يكن) (شهداء) اسم (يكن) مؤخر: (إلا أنفسهم) بدل من (شهداء) مرفوع.

(٢) لو: شرطية غير جازمة (أنا) أن: حرف مشبه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر (ونا) اسمها (كتبتنا) الجملة خبر (أن) (أن اقتلوا) أن: تفسيرية، أو مصدرية فهي وما بعدها في تأويل مصدر مفعول به (لاكتبتنا) وعلى أنها تفسيرية فالجملة لا محل لها من الإعراب. ﴿أَوْ أَخْرِجُوا مِنْ دِيَارِكُمْ﴾ معطوف على الجملة التفسيرية.

(٣) ذكر مكي رحمه الله في «الكشف» (٣٩٢/١) أن قراءة الرفع أرجح؛ لأن أكثر المصاحف لا ألف فيها في (قليل)، ولأن عليه بني الإعراب، وهو الأصل في الإعراب، وعليه جماعة القراء.

(٤) ما لهم: (ما) نافية لا عمل لها. (لهم) خبر مقدم، (به) متعلق بمحذوف حال من (علم) أو من الضمير المستتر في الخبر المحذوف، (من علم) (من) حرف جر زائد إعراباً مؤكداً معنى، (علم) مبتدأ مؤخر مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (إلا اتباع الظن) منصوب على الاستثناء المنقطع.

فتقول: ما حضر الضيوف إلا سيارة، بالرفع على أنه بدل من (الضيوف)، إذ يصح أن تقول: ما حضر إلا سيارة.

فإن لم يتحقق الشرط وجب النصب عند الجميع، نحو: ما زاد هذا المال إلا ما نقص. إذ لا يقال: زاد النقص.

وهذا معنى قوله: (ما استثنيت إلا... إلخ) أي: ما استثنته (إلا) - أي: كانت أداة استثنائه - فإنه ينصب إذا كان الكلام تاماً، ولم يذكر الشرط الثاني، وهو الإيجاب؛ لأنه مفهوم من قوله: (أو بعد نفي أو كنفي انتخب إلتباع ما اتصل) حيث نصّ على أنه بعد النفي وشبهه يختار الإلتباع في المتصل، والنصب وحده في المنقطع، إلا عند تميم فإنهم يجيزون الإبدال بالشرط المذكور، ففهم من ذلك أن الأول لا بد أن يكون موجباً.

وقوله: (انتخب إلتباع ما اتصل) يفهم منه أن النصب جائز، كما تقدم.

\* \* \*

٣١٨ - وَعَظِيرُ نَصْبٍ سَابِقٍ فِي النَّفْيِ قَدْ يَأْتِي، وَلَكِنْ نَصْبُهُ أَخْتَرُ إِنْ وَرَدَ  
إذا تقدم المستثنى على المستثنى منه فإما أن يكون الكلام موجباً  
- أي مثبتاً - أو غير موجب.

تقدم المستثنى  
على المستثنى  
منه

فإن كان موجباً وجب نصب المستثنى، كما تقدم، تقول: حضر  
إلا علياً الضيوف.

وإن كان غير موجب فالمختار نصبه، نحو: ما حضر إلا علياً  
الضيوف، ومنه قول الشاعر:

وَمَا لِي إِلَّا آلَ أَحْمَدَ شِيعَةً وَمَا لِي إِلَّا مَذْهَبَ الْحَقِّ مَذْهَبٌ<sup>(١)</sup>

(١) الشيعة: بكسر الشين - الأنصار والأعوان. والمذهب: المقصد والطريقة. وقوله: (ما) نافية مهيمة (لي) خبر مقدم (شيعة) مبتدأ مؤخر.



فقدم (الشاعر) المستثنى على المستثنى منه في الموضعين، وجاء به منصوباً. وقد روى رفعه فتقول: ما حضر إلا عليّ الضيوف. قال سيبويه: (حدثنا يونس أن بعض العرب الموثوق بهم يقولون: ما لي إلا أبوك أحد)<sup>(١)</sup> فيجعلون كلمة (أحد) بدلاً. وبدل المرفوع مرفوع، ومنه قول حسان رضي الله عنه:

فَإِنَّهُمْ يَرْجُونَ مِنْهُ شَفَاعَةً إِذَا لَمْ يَكُنْ إِلَّا النَّبِيُّونَ شَافِعُ

فرفع المستثنى (إلا النبيون) مع تقدمه على المستثنى منه (شافع) والكلام منفي، وهذا مرجوح؛ لأن المستثنى إذا لم ينصب على الاستثناء فلا بد من رفعه على البدلية، إذ لا ثالث لهما، والبدل تابع، والتابع لا يجوز أن يتقدم على المتبوع.

ولهذا خرج النحاة على أنه من الاستثناء المفرغ - الآتي بعد هذا - فيعرب المستثنى المتقدم على حسب ما يقتضيه العامل قبل (إلا) ويزول عنه اسم (المستثنى)، وما بعده بدل منه، (بدل كل من كل)، ويزول عنه اسم (المستثنى منه) وتكون (إلا) ملغاة، فقوله: (النبيون) فاعل (يكن) التامة (وشافع) بدل منه.

وهذا معنى قوله: (وغيرُ نصبٍ سابقٍ... إلخ) أي: قد يأتي في كلام العرب على قلة غيرُ النصب (وهو الرفع) في المستثنى المتقدم إذا كان الكلام منفيًا، ولكن النصب على الاستثناء هو المختار إن ورد؛ لأنه الفصيح الشائع.

وقوله: (إن ورد) أي: إن ورد عن العرب، ومعنى الاختيار: الحكم بأن نصبه أرجح؛ لأن ما ورد عنهم يُتبع نصباً أو رفعاً. ويحتمل أن المعنى: إن ورد منك بالتكلم به، فالاختيار على بابه.

\* \* \*

٣١٩ - وَإِنْ يُفْرَغَ سَابِقُ (إِلَّا) لِمَا بَعْدَ يَكُنْ كَمَا لَوْ (أَلَّا) عُدِمَا  
تقدم الكلام على حكم المستثنى إذا كان المستثنى منه موجوداً وهو  
الاستثناء التام، وذكر - هنا - الاستثناء غير التام، وهو الاستثناء المفرغ.  
تعريفه: هو ما حذف من جملة المستثنى منه.

شرطه: أن يكون الكلام غير موجب، بأن يسبق بنفي أو نهي أو  
استفهام<sup>(١)</sup>.

نحو: لا يسدي النصيحة إلا المخلصون، وما صاحبت إلا  
الأخيار، لا تصلح الأمم إلا بالدين.

حكمه: أن يعرب ما بعد إلا على حسب العوامل قبلها، فيتفرغ ما  
قبلها للعمل فيما بعدها، وتعرب (إلا) ملغاة لا عمل لها فـ(المخلصون)  
فاعل في المثال الأول، و(الأخيار) مفعول به في المثال الثاني،  
و(بالدين) متعلق بالفعل (تصلح) في المثال الثالث، ومن ذلك قوله

(١) يشترط النحويون للاستثناء المفرغ تقدم نفي أو شبهه، معللين ذلك بأن وقوع المفرغ  
بعد الإيجاب يتضمن المحال أو الكذب، كأن يقول: أكرمت إلا زيداً، وخالف  
ابن الحاجب الجمهور، فأجاز وقوعه بعد الإثبات، وذلك في الفضلات، بشرط  
الإفادة نحو: قرأت إلا يوم الخميس؛ لأنه يجوز أن يقرأ الأيام كلها إلا يوماً. وما  
ورد من مجيء المفرغ بعد الإثبات فهو مؤول - عندهم - على أن الإثبات يراد به  
النفي كقوله تعالى: ﴿وَيَكْفُرُ اللَّهُ إِلَّا أَنْ يُشِيرَ تُورَهُ﴾ [التوبة: ٣٢] ف(أن) وما دخلت  
عليه في تأويل مصدر، مفعول (يأبى) فهذا استثناء مفرغ بعد الإثبات، لكنهم  
يقولون إن معنى (يأبى) أي: لا يريد، والحق أنه لا داعي لهذا التأويل، ولا مانع  
من القول بوقوع الاستثناء المفرغ بعد الإثبات استناداً إلى ما ورد في القرآن الكريم  
من الآيات المتعددة، التي بلغت ثمانين عشرة آية، وفي بعضها من التوكيد ما يبعد  
تأويل الإثبات بنفي، قال تعالى: ﴿وَلَهَا لَكِبْرٌ إِلَّا عَلَى أَهْلِيهِمْ﴾ [البقرة: ٤٥] وقال  
تعالى: ﴿لَتَأْتِيَ بِيَهُ إِلَّا أَنْ يَحِطَّ بِكُمْ﴾ [يوسف: ٦٦] ولو أن ابن الحاجب استدل  
بهذه الآيات لكان أجمل، وأما المثال الذي أورده (قرأت إلا يوم كذا) فإنه لم  
يخرج عن تعليل النحويين، فهل من المستطاع أن يقرأ الإنسان في جميع أيامه حتى  
وهو طفل رضيع؟ أليس هذا من الكذب الذي منعوا وقوع المفرغ بعد الإثبات  
بسببه؟ وأين الإفادة في هذا المثال؟ (راجع: «دراسات لأسلوب القرآن الكريم»  
للأستاذ محمد عزيمة [الجزء الأول، القسم الأول ص(٨)، (١٧٢)].

تعالى: ﴿وَلَقَدْ أَرْسَلْنَا إِلَيْكَ مَائِدَتِنَا بِبَيِّنَاتٍ وَمَا يَكْفُرُ بِهَا إِلَّا الْفَاسِقُونَ ﴿٩٩﴾﴾ [البقرة: ٩٩]، وقوله تعالى: ﴿هَلْ يَهْدِيكَ إِلَّا أَلْقَاؤُكَ أَطْلُلُوتُ﴾ [الأنعام: ٤٧]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَقُولُوا عَلَى اللَّهِ إِلَّا الْحَقَّ﴾ [النساء: ١٧١]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تُجَادِلُوا أَهْلَ الْكِتَابِ إِلَّا بِالْقِيَاسِ﴾ [المائدة: ٤٦].

وهذا معنى قوله: (وإن يفرغ... إلخ) أي: إذا كان العامل قبل (إلا) مفرغاً (أي: متجهاً للعمل فيما بعدها) فإن تأثيره فيما بعدها يقوم على افتراض أنها غير موجودة.

وهذا من الناحية الإعرابية - كما ذكرنا - أما من الناحية المعنوية فحكمها باق وهو استثناء ما بعدها عن حكم ما قبلها.

\* \* \*

أحكام (إلا)  
إذا كانت  
مكررة

- ٣٢٠ - وَأَلْغِ (إِلَّا) ذَاتَ تَوْكِيدٍ كَلَا تَمُرُّ بِهِمْ إِلَّا الْفَتَى إِلَّا الْعَلَا  
٣٢١ - وَإِنْ تُكْرَرْ لَا لِتَوْكِيدٍ فَمَع تَفْرِيعِ التَّأْيِيدِ بِالْعَامِلِ دَع  
٣٢٢ - فِي وَاحِدٍ مِمَّا بِ(إِلَّا) أَسْتُثْنِي وَلَيْسَ عَنْ نَصْبٍ سِوَاهُ مُغْنِي  
٣٢٣ - وَدُونَ تَفْرِيعٍ مَعَ التَّقْدِيمِ نَصْبِ الْجَمْعِ أَحْكُمُ بِهِ وَأَلْتَزِمِ  
٣٢٤ - وَأَنْصِبَ لِتَأْخِيرٍ وَجِئَ بِوَاحِدٍ مِنْهَا كَمَا لَوْ كَانَ دُونَ زَائِدِ  
٣٢٥ - كَلَمْ يَفْعُوا إِلَّا أَمْرُؤَ إِلَّا عَلِيٍّ وَحُكْمُهَا فِي الْقَصْدِ حُكْمُ الْأَوَّلِ

تقدم الكلام على (إلا) غير المكررة، وذكر في هذه الأبيات حكم (إلا) المكررة، وهي نوعان:

الأول: أن يكون تكرارها بقصد التوكيد اللفظي المحض وتقوية (إلا) الاستثنائية الأولى، ولا تفيد استثناء جديداً. ولها موضعان:

الأول: أن تقع بعد الواو العاطفة، نحو: ما أحضرت الكتب إلا النحو وإلا البلاغة، فل(إلا) زائدة للتوكيد، وما بعدها معطوف على ما قبلها.

الثاني: أن يقع بعدها لفظ يتفق مدلوله مع ما قبلها، وهذا في باب البدل، نحو: ما أكرمت إلا خالداً إلا أخاك.

ف(إلا) زائدة للتوكيد و(أخاك) بدل من (خالدأ) ولو حذفت (إلا) من المثالين لم يتغير الإعراب.

وهذا معنى قوله: (والغ إلا) أي: اعتبر (إلا) ملغاة؛ أي: غير موجودة إذا كانت للتوكيد، وأعرب ما بعدها بإعراب ما قبلها، ثم ذكر المثال. و(الغلا) بفتح العين هو اسم الفتى، فالفتى هو: الغلاء، والغلاء هو الفتى، فهو بدل منه أو عطف بيان و(الغلا) بالقصر للضرورة.

النوع الثاني من أنواع (إلا) المكررة: أن يكون تكرارها لغير التوكيد، وهي التي يقصد بها ما يقصد بالأولى من الاستثناء، ولو حذفت لما فهم ذلك، ولها حالتان:

الأولى: أن يكون الكلام مفرغاً، فيعرب واحد من المستثنيات بما يقتضيه العامل قبل (إلا)، وينصب الباقي، نحو: ما حضر إلا عليّ إلا بكرأ إلا خالدأ، ف(علي) فاعل حضر، (وبكرأ) و(خالدأ) منصوبان على الاستثناء.

وهذا معنى قوله: (وإن تكرر لا لتوكيد...) وفي بعض النسخ (دون توكيد) أي: وإن تكررت (إلا) لا لتوكيد ففي حالة التفرغ - وهو حذف المستثنى منه - اترك العامل يؤثر في واحد مما استثنيت به (إلا) وانصب باقي المستثنيات (ليس عن نصب سواء مغني) أي: غنى، والمعنى: وليس الواحد مغنياً عن نصب سواء، ووقف على قوله: (مغني) بالسكون على لغة ربيعة، وإلا فحقه النصب، والمراد بالعامل: ما قبل (إلا)<sup>(١)</sup>.

الحالة الثانية: أن يكون الكلام غير مفرغ. فإن تقدمت المستثنيات وجب نصب الجميع، سواء كان الكلام موجباً أو غير موجب، نحو: حضر إلا علياً إلا بكرأ إلا خالدأ الطلاب، وما حضر إلا علياً إلا بكرأ إلا خالدأ القوم.

(١) انظر: «حاشية ابن الحاج على شرح المكودي» (١/١٦٧، ١٦٨).

وإن تأخرت وكان الكلام موجباً وجب نصب الجميع، نحو: خرج الضيوف إلا علياً إلا بكرةً إلا خالداً. وإن كان غير موجب عومل واحد منها بما كان يعامل به لو لم يتكرر الاستثناء، ونصب الباقي، فتقول: ما حضر الضيوف إلا علياً إلا بكرةً إلا خالداً، فـ(علي) بدل مما قبله. ويجوز نصبه على الاستثناء، كما تقدم أول الباب.

وهذا معنى قوله: (ودون تفرغ... أي: الحالات التي ليس فيها تفرغ - وذلك بذكر المستثنى منه - إن تقدمت المستثنيات وجب نصبها، وإن تأخرت نصبت كلها، فإن كان الكلام غير موجب عومل واحد منها بما يستحقه لو لم تتكرر (إلا)، ثم مثل: فـ(امرو) بدل من واو الجماعة بدل بعض من كل، و(علي) مستثنى منصوب، ووقف عليه بالسكون على لغة ربيعة<sup>(١)</sup>.

وأشار بقوله: (وحكمها في القصد حكم الأول) إلى أن المستثنيات كلها مقصودة كالمستثنى الأول، فيثبت لها ما يثبت للأول من دخول في الحكم أو خروج.

فإن كان المستثنى الأول داخلاً في الحكم - وذلك في غير الموجب - فما بعده داخل؛ كقولك: ما حضر الضيوف إلا علياً إلا بكرةً إلا عصاماً، فـ(علي) وهو المستثنى الأول داخل في إثبات الحضور له، فكذا ما بعده، وإن كان خارجاً - وذلك في الموجب - فما بعده خارج؛ كقولك: حضر الضيوف إلا علياً إلا بكرةً إلا عصاماً، فـ(علياً) وهو المستثنى الأول خارج عن إثبات الحضور له، فكذا ما بعده.

(١) ذكر ابن مالك في «الكافية وشرحها» (١٩٧٩/٤) أن ربيعة تقف على المنصوب المنون بالتسكين، نحو: رأيت زيداً. كما يقال: جاء زيدٌ. ومررت بزيد. قال ابن عقيل: (والظاهر أن هذا غير لازم في لغة ربيعة، ففي أشعارهم الوقف كثيراً جداً على المنصوب المنون بالالف، فكأن الذي اختصوا به جواز الإبدال)، انظر: «المساعد على تسهيل الفوائد» (٣٠٣/٤). وقد مضى ذكر ذلك في آخر باب «العلم»، ويذكر في أول «الوقف» إن شاء الله.

حكم  
المستثنى  
بـ(غير)

٣٢٦ - وَأَسْتَثْنِي مَجْرُورًا بِـ(غَيْرٍ) مُعْرَبًا بِمَا لِمُسْتَثْنَى بِـ(إِلَّا) نُسْبًا  
هذا هو القسم الثاني من أدوات الاستثناء، وهو ما كان اسماً،  
وهو: (غير) و(سوى).

فأما (غير) فمعناها: إفادة المغايرة؛ أي: الدلالة على أن ما بعدها  
مغاير لما قبلها في الحكم، مثال ذلك: خرج الطلاب غير محمد،  
والمعنى: أنهم خرجوا مغايرين ومخالفين في هذا الأمر (محمدًا) فهو لم  
يخرج.

وفيها بحثان:

- ١ - بحث في المستثنى بعدها. وحكمه: الجر بها لإضافتها إليه.
  - ٢ - بحث في إعرابها؛ لأنها اسم. وحكمها: أنها تعرب بما كان  
يعرب به المستثنى بعد (إلا) على التفصيل السابق، فتقول: حضر  
الضيوف غير خالد، بنصب (غير) على الاستثناء؛ لأنه كلام تام موجب  
كما تقول: حضر الضيوف إلا خالدًا، بنصب (خالد) وتقول: ما حضر  
الضيوف غير خالد أو غير خالد، بالاتباع والنصب، وتقول: ما حضر  
غير خالد، برفع (غير) وجوباً؛ لأنه استثناء مفرغ، وتقول: ما حضر  
الضيوف غير سيارة، بنصب (غير) عند غير بني تميم، وبالإتباع عندهم.
- وهذا معنى قوله: (واستثنى مجروراً... إلخ) أي: استثنى بكلمة  
(غير) مستثنى مجروراً دائماً حالة كون (غير) معرباً بالإعراب الذي نسب  
وثبت للمستثنى بـ(إلا).

واعلم أن استعمال (غير) في باب الاستثناء قليل، والأصل في  
استعمالها أنها تقع صفة<sup>(١)</sup> لنكرة، نحو: سلمت على طالب غير علي.  
قال تعالى عن الكفار: ﴿رَبَّنَا أَخْرِجْنَا نَعْمَلْ صَالِحًا غَيْرَ الَّذِي كُنَّا

(١) وهي مؤولة بالمشتق (مغاير) لأنها اسم جامد، والنعت لا يكون في الأغلب إلا  
مشتقاً أو مؤولاً به، كما سيأتي إن شاء الله في بابه.

فَعَمَلٌ [فاطر: ٣٧]، أو صفة لشبه النكرة، وهو المعرفة المراد منها الجنس؛ كقوله تعالى: ﴿أَهْدِنَا الصِّرَاطَ الْمُسْتَقِيمَ﴾ ① صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ ② [الفاتحة: ٦ - ٧] فكلمة (غير) مجرورة، وهي صفة للاسم الموصول قبلها ③ المراد به جنس لا قوم بأعيانهم. والمعرّف الذي يراد به الجنس قريب من النكرة. وقد تقع مبتدأ أو خبراً لناسخ، وغير ذلك ④.

\* \* \*

حكم  
المستثنى  
بـسوى

٣٢٧- وَلَيْدٌ (سَوِيٌّ) (سَوَاءٌ) أَجْعَلَا عَلَى الْأَصَحِّ مَا لَيْدٌ (غَيْرِ) جُعِلَا  
يكثر استعمال (سوى) في باب الاستثناء، وفيها لغات (سوى)،  
سَوِيٌّ، سَوَاءٌ، سَوَاءٌ والمستثنى بها كالمستثنى بـ(غير) في وجوب جره  
لإضافتها إليه، نحو: كتبت الواجب سوى صفحتين، ما ينفع الإنسان  
سوى عمله الصالح.

وأما (سوى) ففيها قولان:

الأول: أنها ظرف مكان ① منصوب على الظرفية، ولا تخرج عن  
الظرفية إلى غيرها، وما جاء من كلام العرب شيء استعملت فيه اسماً  
غير ظرف فهو مؤول، أو ضرورة من ضرورات الشعر.  
الثاني: أنها كـ(غير) معنى وإعراباً، فتكون مرفوعة أو منصوبة أو

① صراط: بدل من صراط الأول. ﴿وَلَا الضَّالِّينَ﴾ الواو عاطفة. لا: للتأكيد  
﴿الضَّالِّينَ﴾ معطوف على (غير) مجرور مثله، وعلامة جره الياء.

② فإن قيل: كيف وقعت (غير) صفة للاسم الموصول وهو معرفة وهي نكرة؟  
فالجواب: أن من النحويين من قال: إنها تتعرف بالإضافة إلى المعرفة، لا سيما  
إذا وقعت بين ضدين، فإن الغيرية تنحصر فتعرف بالإضافة، والذين قالوا: لا  
تتعرف، قالوا: إنها صفة للموصول وحده من غير الصلة، وهو بمنزلة النكرة.

③ وسأيتي لها زيادة بحث في باب «الإضافة» إن شاء الله تعالى.

④ هي في الأصل صفة للمكان، كما في قوله تعالى: ﴿مَكَانًا سَوِيًّا﴾ [طه: ٥٨] أي:  
مستوياً، ثم استعمل موضع مكان، ثم موضع بدل، فإذا قلت: قام القوم سوى زيد،  
فمعناه: بدل زيد، والظاهر أنها مثل (غير) فلا فرق بين هذا وقولك: قام القوم غير زيد.

مجرورة، على التفصيل المتقدم في (غير)، وهذا اختيار ابن مالك، وهو الراجح لكثرة الشواهد نثراً ونظماً، على أنها متصرفة تتأثر بالعوامل المختلفة<sup>(١)</sup>.

فمن استعمالها مجرورة قوله ﷺ: «دعوت ربي ألا يسلط على أمتي عدواً من سوى أنفسها» رواه مسلم، وقوله ﷺ: «ما أنتم في سواكم من الأمم إلا كالشعرة السوداء في الثور الأبيض أو كالشعرة البيضاء في الثور الأسود» متفق عليه، واللفظ لمسلم.

وقول الشاعر:

وَلَا يَنْطِقُ الْفَحْشَاءُ مَنْ كَانَ مِنْهُمْ إِذَا جَلَسُوا مِنَّا وَلَا مِنْ سِوَانَا<sup>(٢)</sup>

ومن استعمالها مرفوعة قول الآخر:

وَإِذَا تُبَاعَ كَرِيمَةٌ أَوْ تُشْتَرَى فِسْوَاكَ بَائِعُهَا وَأَنْتَ الْمُشْتَرَى<sup>(٣)</sup>

ف(سواك) مبتدأ و(بائعها) خبر.

وقول الآخر:

وَلَمْ يَبْقَ سِوَى الْمُذْوَا نِ وَإِنَّا هُمْ كَمَا دَانُوا<sup>(٤)</sup>

ف(سوى) فاعل.

ومن استعمالها منصوبة قول الشاعر:

(١) من النحاة من قال: إنها تستعمل ظرفاً وغير ظرف، والأول أكثر. وابن مالك والكوفيون يرون أن الاستعمالين سواء، وليس أحدهما ضرورة ولا خاصاً بالشعر.

(٢) المعنى: لا ينطق كلمة السوء والفحشاء من كان من هؤلاء القوم إذا جلسوا من أجلنا ولا من غيرنا، والبيت استدلل به سيبويه على أن (سوى) ظرف غير متصرف ولا تفارقها الظرفية إلا في ضرورة الشعر. ورّد عليه (بلعند) فإنه ظرف ويدخل عليه (من) فالبيت عند سيبويه ضرورة، لكن مجيئها مجرورة ب(من) دليل على أنها تتأثر بالعوامل.

(٣) المعنى: إذا زهد الناس في تحصيل المكارم فأنت الذي ترغب فيها وتسارع إليها.

(٤) المعنى: عندما صرح وظهر الشر وانتهت المهادنة، ولم يسبق سوى الظلم الصريح جازيتانهم بما فعلوا ودنانهم كما دانوا.



خَلَا اللَّهُ لَا أَرْجُو سِوَاكَ وَإِنَّمَا أَعُدُّ عِيَالِي شُعْبَةً مِنْ عِيَالِكَ<sup>(١)</sup>  
 (فسواك) مفعول به.

وهذا معنى قوله: (وليسوي سوي... إلخ) أي: اجعل - على القول المختار (لـسوي) بالكسر والقصر (وسوي) بالضم والقصر (وسواء) بالفتح والمد - ما جعل (لـغير) من الأحكام؛ لأنها مثلها.  
 وأشار بقوله: (على الأصح) إلى مخالفة من يقول: إنها ظرف غير متصرف. وهو الخليل وسيبويه.

\* \* \*

٣٢٨ - وَأَسْتَنْتَنِي نَاصِبًا بِ(لَيْسَ) وَ(خَلَا) وَ(بِ(يَكُونُ) بَعْدَ (لَا) حَكَم  
 ٣٢٩ - وَأَجْرُزُ بِسَاقِي (يَكُونُ) إِنْ تُرِدْ وَبَعْدَ (مَا) أَنْصَبَ، وَأَنْجَرًا قَدْ يَرُدُّ الْمُسْتَثْنَى  
 ٣٣٠ - وَحَيْثُ جَرًّا فَهُمَا حَرْفَانِ كَمَا هُمَا إِنْ نَصَبًا فِعْلَانِ بِدَلِيسٍ وَلَا  
 يَكُونُ  
 ويدخل وعداء

ذكر في هذه الأبيات القسم الثالث والرابع من أدوات الاستثناء، وهو ما كان فعلاً، أو متردداً بين الفعلية والحرفية.

فالقسم الثالث: ليس، ولا يكون، وهما فعلان ناسخان جامدان وحكم المستثنى بهما وجوب النصب لأنه خبرهما، نحو: قرأت الكتاب ليس صفحة. أو: لا يكون صفحة، ومنه قوله ﷺ: «ما أنهر الدم وذكر اسم الله عليه فكلوا، ليس السنُّ والظفر»<sup>(٢)</sup> متفق عليه.

أما اسمهما فضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق الذي هو المستثنى منه، فمعنى: قرأت الكتاب ليس صفحة، أن المقروء كلُّ استثنى بعضه؛ أي: قرأت الكتاب ليس بعضُ الكتاب المقروء صفحةً.

وجملة الاستثناء (ليس صفحة) في محل نصب حال، أو مستأنفة

(١) سيأتي قريباً معناه وإعراجه إن شاء الله.

(٢) أي: لا تجوز التذكية بالسن؛ لأنه عظم، والظفر لأنه مدى الحبشة، كما في تمام الحديث، والمدينة: السكين.

فلا محل لها من الإعراب، ويبقى ارتباطها بما قبلها من الناحية المعنوية فقط.

والقسم الرابع: خلا، وعدا، ويجوز في المستثنى بهما وجهان:  
الأول: الجر على أنهما حرفا جر، نحو: نجح الطلاب خلا جابر. ف(خلا) حرف جر و(جابر) اسم مجرور، حكى سيبويه<sup>(١)</sup> أن بعض العرب يقول: ما أتاني القوم خلا عبد الله، (بالجر)، وحكى الأخفش قول الشاعر:

خلا الله لا أرجو سواك وإنما أعد عيالي شعبة من عيالك<sup>(٢)</sup>

وحكى سيبويه والأخفش الجر ب(عدا) في قول الشاعر:

أبحننا حيئهم قتلاً وأسراً عدا الشمطاء والطفل الصغير<sup>(٣)</sup>

والجار والمجرور متعلقان بالفعل قبلهما، كما مثلنا، وبما يشبهه إن لم يوجد في الكلام فعل، نحو: القوم إخوتك خلا صالح<sup>(٤)</sup>.

الثاني: النصب: على أنهما فعلان جامدان، وفاعلهما ضمير مستتر وجوباً، ومرجع الضمير ومحل الجملة الإعرابي، كما تقدم في (ليس).

(١) (٣٤٩/٢).

(٢) المعنى: غير الله تعالى لا أرجو سواك، فأنت أهل للإحسان إلي وإلى عيالي الذين اعتبرهم فريقاً من عيالك. وقوله: (عيالي) مفعول أول ل(أعد) والياء مضاف إليه. (شعبة) مفعول ثان.

(٣) أبحننا: أهلكنا. حيهم: الحي هو القبيلة. والمباح في الأصل ما لا يمنع منه مانع. الشمطاء: العجوز. قوله: (قتلاً) تمييز، وقوله: (عدا الشمطاء والطفل الصغير) مجرور ب(عدا)، والصغير: صفة، والدليل على الجر البيت الذي قبله وهو:

تركنا في الحضيض بنات عوج عواكف قد خضعن إلى النسور  
(والحضيض): قرار الأرض، و(بنات عوج): أي: بنات خيول عوج جمع أعوج وهو فرس مشهور عند العرب. (قد خضعن) أي: ذلن.

(٤) وقيل الجار والمجرور في موضع نصب عن تمام الكلام؛ أي: تمام الجملة قبلهما، فتكون هي الناصبة. وهذا مطرد، سواء وجد فعل أو لا.

وتدخل عليهما (ما) المصدرية، فيتعين كونهما فعلين، ونصب ما بعدهما، ومنه قول الشاعر:

أَلَا كُلُّ شَيْءٍ مَا خَلَا اللَّهَ بَاطِلٌ      وَكُلُّ نَعِيمٍ لَا مَحَالَةَ زَائِلٌ<sup>(١)</sup>

وتقول: خرج الضيوف ما خلا علياً، ف(ما) مصدرية، و(خلا) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر - كما تقدم - و(علياً) مفعول به، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر في محل نصب حال. مؤول بالمشتق. والتقدير: خرج الضيوف مجاوزين علياً. أو ظرف زمان؛ أي: وقت مجاوزتهم علياً.

وأجاز بعض النحاة الجر بهما بعد (ما) على اعتبار (ما) زائدة. وهذا رأي ضعيف<sup>(٢)</sup> وما ورد عن العرب لا يقاس عليه لشذوذه، دون احتياج إلى تأويل.

وهذا معنى قوله: (واستثنى ناصباً... إلخ) أي: استثنى بالأدوات المذكورة، ناصباً للمستثنى بها، وأشار بقوله: (ويكون بعد لا..) على أنه لا يستعمل في الاستثناء من لفظ الكون غير (يكون) وهو المضارع للغائب، ولا يستعمل معه من أدوات النفي غير (لا)، ثم ذكر في البيت الثاني أنه يجوز لك جر المستثنى بالأداتين السابقتين على (يكون) - إن شئت - وهما (خلا، وعدا) وإن شئت فأنصبه، ويكون النصب واجباً إذا تقدمت (ما)، ثم أشار إلى رأي لبعض النحاة، وهو أنهما قد يجران المستثنى أحياناً مع وجود (ما) قبلهما على اعتبارها زائدة، ثم أوضح في

(١) المعنى: كل شيء في هذه الدنيا فهو إلى الزوال، إلا المولى ﷻ، وكل نعيم في هذه الدنيا فهو ذاهب ومنتهى، فليعتبر بذلك المعتبرون، وقوله: (لا محالة) لا: نافية للجنس، و(محالة): اسمها، وخبرها محذوف و(زائل) خبر المبتدأ (كل).

(٢) وذلك لأنهم إن قالوه بالقياس على زيادة (ما) مع بعض الحروف فهو فاسد؛ لأن (ما) تزداد بعد الجار نحو: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾ ﴿فِيمَا رَحِمَ﴾ وهنا زيدت قبل الجار. فظهر الفرق بين المقيس والمقيس عليه، وإن قالوه بالسماح فهو من الشذوذ بحيث لا يحتج به.

البيت الثالث أنهما في حالة جرهما المستثنى يعتبران حرفي جر، وأنهما في حالة نصبه يعتبران فعلين.

وقوله: (وحيث جرا فهما حرفان) (حيث) اسم شرط عند من لا يشترط اقترانه بـ(ما)، وهو الفراء، وتكون الفاء في قوله: (فهما) واقعة في جواب الشرط؛ لأنه جملة اسمية، أو تكون (حيث) ظرفاً على رأي الجمهور، وهو متعلق بقوله: (حرفان) لأنه بمعنى: تثبت حرفيتهما حيث جرا، وتكون الفاء قد دخلت لتنزيل الظرف منزلة الشرط.

\* \* \*

٣٣١ - وَكَ(خَلَا) (حَاشَا)، وَلَا تَصْحَبُ (مَا) وَقِيلَ: (حَاشَا) وَ(حَاشَا) فَأَخْفِظْهُمَا  
ذكر في هذا البيت (حاشا) وهي شبيهة بـ(خلا) في أنها تكون حرف جر، ويكون المستثنى بها مجروراً، وهذا هو الكثير، وتكون فعلاً ويكون المستثنى بها منصوباً - كما تقدم - ومنه قول الشاعر:

حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّ اللَّهَ أَفْضَلُهُمْ عَلَى الْبَرِيَّةِ بِالإِسْلَامِ وَالْدِّينِ  
فـ(حاشا) فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (هو) يعود على البعض المفهوم من الكل السابق، و(قريشاً) مفعول به لحاشا. ودخول (ما) المصدرية على (حاشا) قليل. حتى إن أكثر النحويين منعه، ومن أجازاه استدل بقول الشاعر:

رَأَيْتُ النَّاسَ مَا حَاشَا قُرَيْشًا فَإِنَّا نَحْنُ أَفْضَلُهُمْ فَعَالَا<sup>(١)</sup>  
وهذا معنى قوله: (وكخلا حاشا) أي: إن (حاشا) شبيهة بـ(خلا) في كل أحكامها، لكن لا تنجيء (ما) قبل (حاشا) ثم ذكر أن فيها لغات، أشهرها (حاش) بحذف الألف الأخيرة. و(حشا) بحذف الأولى، والله أعلم.

(١) رأى هنا - علمية - والناس: مفعول أول، والمفعول الثاني محذوف تقديره: رأيت الناس أقل منا أو دوننا، ونحو ذلك، (ما حاشا): ما: مصدرية، وحاشا: فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر، (قريشاً): مفعول به، (فإننا): الفاء للتعليل، (نحن) توكيد للضمير المتصل الواقع اسماً (لأن). (فعالاً) بفتح الفاء تمييز، ويجوز أن تكون الفاء زائدة في قوله: (فإننا) والجملة هي المفعول الثاني لرأى.

## الْحَالُ

٣٣٢ - الْحَالُ وَصْفٌ فَضْلَةٌ مُنْتَصِبٌ مُفْهِمٌ فِي حَالٍ كَ (فَرَدًا أَذْهَبَ) تعريف الحال

الحال نوعان:

١ - حال مؤكدة: وهي التي لا تفيد معنى جديداً سوى التوكيد ويأتي ذكرها في آخر الباب.

٢ - حال مؤسّسة أو مبينة: وهي:

وصف<sup>(١)</sup> فضلة منصوب، يبين هيئة صاحبه عند وقوع الفعل.

والمراد بالوصف: ما دل على معنى وذات، كـ (راكبٌ وفَرِحَ ومسروورٌ ونحوها. والوصف جنس يشمل الحال والخبر والنعت.

والمراد بالفضلة هنا: ما ليس ركناً في الإسناد<sup>(٢)</sup>، وأصل الفضلة: ما يمكن الاستغناء عنه غالباً؛ كالمفاعيل.

ومعنى: يبين هيئة صاحبه: صاحب الحال هو ما يبين الحال هيئته كالفاعل أو نائب الفاعل أو المفعول به وغيرها<sup>(٣)</sup>، والمراد ببيان صفته

(١) هذا التعريف باعتبار الغالب. فقد تكون غير وصف. كما سيأتي.

(٢) وذلك لأن بعض الأحوال بمنزلة العمدة في إتمام المعنى الأساسي للجملة، أو في منع فساده. فالأولى كالحال التي تسد مسد الخبر، كما تقدم في مواضع حذف الخبر وجوباً نحو: احترامي الطالب مهذباً. فإن المعنى الأساسي للجملة لا يتم إلا بذكر الحال، والثانية كقوله تعالى: ﴿رَبَّنَا مَا خَلَقْتَ هَذَا بَطُلًا﴾ [آل عمران: ١٩١] وقوله تعالى: ﴿وَمَا خَلَقْنَا السَّمَاءَ وَالْأَرْضَ وَمَا بَيْنَهُمَا لَعِينًا﴾ [الأنبياء: ١٦] فلو حذف الحال لفسد المعنى؛ لأنه يصير نقيضاً.

لهذا اضطر النحاة إلى أن يعرفوا الفضلة في باب الحال تعريفاً خاصاً، ولو قالوا: في التعريف: الحال وصف ليس ركناً في الإسناد، لكان أدق.

(٣) وذلك كالمبتدأ على القول الراجح، وهو صحة مجيء الحال من المبتدأ، أو =

وقت وقوع الفعل، وتعرف الدلالة على الهيئة بوضع سؤال مصدر (كيف؟) يكون جوابه لفظ الحال.

مثال ذلك: حضر الضيف ماشياً، ف(ماشياً) حال من الفاعل. وهو وصف؛ لأنه اسم فاعل، وفضلة: لأنه ليس ركناً في الإسناد، فهو زائد على المسند (حضر) والمسند إليه (الضيف)، ويَبَيِّنُ هيئة الاسم الذي قبله، فيصح أن يقال: كيف جاء الضيف؟ فيقال: ماشياً، ومن أمثلة ذلك قوله تعالى: ﴿وَأَدْعُوهُمْ تَخْلِيصًا﴾ [الأعراف: ٢٩] ف﴿تَخْلِيصًا﴾ حال من الفاعل، وهو الواو، وقوله تعالى: ﴿فَعَثَ اللَّهُ الْبَيِّنَاتِ مُبْشِرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [البقرة: ٢١٣]، ف﴿مُبْشِرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ حال من المفعول ﴿الْبَيِّنَاتِ﴾، وقوله تعالى: ﴿فَكُلُوا مِنَّا غَنِمْتُمْ حَلَالًا طَيِّبًا﴾ [الأنفال: ٦٩] ف﴿حَلَالًا طَيِّبًا﴾ حالان من الموصول المجرور.

وخرج بذكر الوصف، نحو: رجعتُ القهقري. فإنه وإن كان مبيناً لهيئة الفاعل. إلا أنه ليس بوصف، بل هو اسم للرجوع إلى الخلف. وخرج بذكر الفضلة: الوصف الواقع عمدة؛ كالخبر، نحو: عماد مسرور.

وبذكر الدلالة على الهيئة: التمييز المشتق، نحو: لله ذرَّةُ فارساً. فإنه تمييز لا حال، إذ لم يقصد به الدلالة على الهيئة، بل التعجب من فروسيته. ووقع بيان الهيئة ضمناً.

وكذا النعت المنصوب، نحو: رأيت رجلاً واقفاً، فإنه لم يسق لبيان الهيئة، وإنما لتخصيص المنعوت، ووقع بيان الهيئة ضمناً.

= ما أصله المبتدأ، كقوله تعالى: ﴿وَمِن قَبْلِهِ كَتَبْتُ مُوسَى إِمَامًا وَرَحْمَةً﴾ [هود: ١٧] ف﴿إِمَامًا﴾ حال من (كتاب موسى) الواقع مبتدأ، خبره الجار والمجرور قبله، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ لِلْمُتَّقِينَ عِندَ رَبِّهِمْ جَنَّاتٍ النَّعِيمِ﴾ [القلم: ٢٤] ف﴿عِندَ﴾ ظرف متعلق بمحذوف حال من (جنان النعيم) الواقعة اسماً للإِنَّ مؤخرًا. وإذا كان مجيء الحال من المبتدأ مؤيداً بالسماع فلا قيمة للرأي الذي يرفض ذلك ولا يجيزه بناءً على تعليل مدون في كتب النحو.

وهذا معنى قوله: (الحال وصف... إلخ) أي: إن الحال هو الوصف المشتق الفصلة المنتصب للدلالة على هيئة صاحبه وصفته. مثل: فرداً أذهب، ففرداً حال بمعنى منفرداً، وفيه القيود المذكورة، وقد أفاد المثال جواز تقديم الحال على عاملها، وسيأتي إن شاء الله، وقوله: (مفهم) يقرأ بلا تنوين؛ لأنه على حذف المضاف إليه، وكذا: (في حال) لأن المضاف إليه منوي الثبوت؛ أي: مفهم معنى في حال كذا.

واعلم أن لفظ (حال) يجوز في لفظه وضميره ووصفه وغير ذلك التذكير والتأنيث، والأحسن في لفظه التذكير، وفي ضميره ووصفه التأنيث، وقد ورد الاستعمالان في النظم، فتأمل ذلك في الآيات الآتية في هذا الباب.

\* \* \*

٣٣٣ - وَكَوْنُهُ مُنْتَقِلًا مُشْتَقًّا يَغْلِبُ، لَكِنْ لَيْسَ مُسْتَحَقًّا  
للحال أربعة أوصاف:

أوصاف  
الحال

١ - منتقلة

٢ - مشقة

الأول: أن تكون منتقلة لا ثابتة، وهذا غالب لا لازم، والمنتقلة: هي التي تبين هيئة صاحبها مدة مؤقتة، نحو: جاء بكر ضاحكاً، رأيت زياداً واقفاً.

والثابتة: هي الملازمة لصاحبها لا تفارقه، وتقع الحال وصفاً ثابتاً في ثلاث مسائل:

الأولى: أن يدل عاملها على تجدد صاحبها، بأن يكون صاحبها فرداً من نوع يستمر فيه الخلق والإيجاد، نحو: خلق الله الزرافة<sup>(١)</sup> يديها أطول من رجلها، ف(يديها) بدل بعض، و(أطول) حال لازمة من (يديها)، والعامل: خلق، وهو يدل على تجدد هذا المخلوق؛ أي:

(١) الزرافة: بفتح الزاي، وضمها، حيوان طويل اليدين قصير الرجلين فيها شبه بكثير من الحيوان. راجع: «حياة الحيوان الكبرى» للدميري (٥/٢).

إيجاد أمثاله. واستمرار هذا الإيجاد في الأزمنة المقبلة، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَخْلُقَ الْإِنْسَانَ ضَعِيفًا﴾ [النساء: ٢٨].

الثانية: أن يكون الحال مؤكدة إما لعاملها، كقوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، أو لصاحبها؛ كقوله تعالى: ﴿لَأَمِّنَ<sup>(١)</sup> مَنْ فِي الْأَرْضِ كُلُّهُمْ جَمِيعًا﴾ [يونس: ٩٩].

أو مؤكدة لمضمون جملة قبلها، بشرط أن يكون هذا المضمون أمراً ثابتاً ملازماً في الغالب، فيتفق معنى الحال ومضمون الجملة، نحو: هشام أبوك عطوفاً. (عطوفاً)، حال من (أب) الذي هو صاحبها. ومعنى هذه الحال وهو (العطف) يوافق المعنى الضمني للجملة التي قبلها؛ لأن مضمون الجملة (هشام أبوك) أنه عطوف... وهذا أمر ثابت وملازم في الغالب، فاتفق معنى الحال ومضمون الجملة.

الثالثة: في أمثلة مسموعة لا ضابط لها؛ كقولهم: دعوت الله سميعاً، وقوله تعالى: ﴿شَهِدَ اللَّهُ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا هُوَ وَالْمَلَائِكَةُ وَأُولُوا الْعِلْمِ قَائِمًا بِالْقِسْطِ﴾ [آل عمران: ١٨] ف(قائماً) حال لازمة.

الوصف الثاني للحال: أن تكون مشتقة لا جامدة وهذا - أيضاً - غالب لا لازم، فتقع الحال جامدة.

وهي نوعان:

الأول: جامدة مؤولة بالمشتق<sup>(٢)</sup>: وأشهر مواضعها أربعة، ذكر ابن مالك منها ثلاثة فقال:

(١) لآمن: اللام رابطة لجواب لو في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ رَبُّكَ لَأَمَنَّ﴾ (آمن) فعل ماضٍ، (من) اسم موصول فاعل، (في الأرض) صلة، (كلهم) كل: تأكيد معنوي للموصول، و(هم) مضاف إليه، (جميعاً) حال مؤكدة من الاسم الموصول.

(٢) يرى بعض النحاة أنه لا حاجة إلى تكلف تأويل الحال الجامدة بمشتق؛ لأن الحال هو المبين للهيئة، وكل ما قام بهذه الفائدة فقد حصل فيه المطلوب من الحال، فلا يتكلف تأويله بالمشتق.



مجيء الحال  
جامدة

٣٣٤ - وَيَكْثُرُ الْجُمُودُ فِي سِعْرِ وَفِي مُبْدِي تَأَوَّلٍ بِلَا تَكْلُفٍ

٣٣٥ - كَرِبَهُ مَدًّا بِكَذَا يَدًّا بِبَيْدٍ وَكَرَّرَ زَيْدٌ أَسَدًا، أَي: كَأَسَدٍ

فالأول: أن تدل على تشبيهه، نحو: هجم القائد على العدو أسداً. ف(أسداً) حال من الفاعل، وهي جامدة مؤولة بالمشتق<sup>(١)</sup>؛ أي: شجاعاً أو مشبهاً الأسد.

الثاني: أن تدل على مفاعلة (أي: وقوع الفعل من شخصين) نحو: سلمت البائع نقوده يداً بيد، ف(يداً) حال من الفاعل والمفعول معاً، وهي جامدة مؤولة بالمشتق؛ لأن معناها: مقابضة، وتأويلها: متقابضين. ونحو: كلمت الصديق فاه إلى فيّ؛ أي: (فمه إلى فمي)، ف(فاه) حال من الفاعل والمفعول معاً، وهي جامدة مؤولة بالمشتق؛ لأن معناها مشافهة. وتأويلها: متشافهين.

الثالث: أن تدل على سعر، نحو: بع القمح صاعاً بثلاثة؛ أي: مُسَعَّراً كل صاع بثلاثة.

الرابع: أن تدل على ترتيب، نحو: خرج الطلاب ثلاثة ثلاثة؛ أي: خرجوا مترتبين، ونحو: تعلموا المسائل واحدة واحدة؛ أي: متربات.

وضابط هذا النوع: أن يذكر المجموع أولاً ثم يفصل هذا المجموع بذكر بعضه مكرراً، ومن مجموع الكلمتين المكررتين تنشأ الحال المؤولة الدالة على الترتيب، ولا يحدث الترتيب من حال واحدة فقط.

(١) تقدم أن الجامد من الأسماء هو ما لم يؤخذ من غيره. والمشتق هو الذي أخذ من غيره. والجامد الاسمي قسمان: اسم ذات، وهو ما له صورة محسوسة مثل: كتاب، باب، جدار. واسم معنى، وهو ما كان من مدركات العقل وليس له جسم نحو: جلوس، ضرب، علم، وغير ذلك، والمشتق مثل: قائم، فهو مأخوذ من القيام.

أما الإعراب فاللفظ الأول: حال من الفاعل وهو (الطلاب) والثاني المكرر تأكيد لفظي، أو معطوف على الأول بعاطف مقدر، هو (الفاء) أو (ثم).

وهذا معنى قوله: (ويكثر الجمود في سعر... إلخ) أي: يكثر مجيء الحال جامدة (في سعر) أي: في الأشياء التي تُسَعَّر (وفي مبدي تأول بلا تكلف) أي: في كل موضع يظهر تأويل الحال بالمشتق بلا تكلف، ومن ذلك ما دل على سعر - كما ذكر - ويكون قوله: (وفي مبدي...) معطوفاً على ما قبله، من عطف العام على الخاص، ثم مثل للمبدي التأول دون تكلف فقال: (كجعه مدّاً بكذا... إلخ) فذكر ثلاثة أنواع، كما تقدم، وقوله في البيت السابق (ليس مستحقاً) بكسر الحاء المهملة اسم فاعل، وبالفتح اسم مفعول.

النوع الثاني من الحال الجامدة: غير مؤولة بالمشتق. وهذا لم يتعرض له ابن مالك، ولكن أذكر أهم مواضعه من باب إتمام الموضوع. فالأول: أن تكون الحال الجامدة موصوفة بمشتق، نحو: وقف سور البلد سداً حائلاً، (سداً) حال جامدة، وصفت بالمشتق (حائلاً)، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَثَّلَ لَهَا بَشَرًا سَوِيًّا﴾ [مريم: ١٧] ﴿بَشَرًا﴾ حال من فاعل تمثل. و﴿سَوِيًّا﴾ صفة.

وهذه الحال الجامدة تسمى (الحال المؤنّثة) بكسر الطاء؛ أي: الممهدة لما بعدها؛ لأنها تمهد الذهن وتهيئه لما يجيء بعدها من الصفة التي لها الأهمية الأولى دون الحال. فإن الحال غير مقصودة، بل هي وسيلة إلى النعت الذي بعدها.

الثاني: أن تكون الحال دالة على عدد، نحو: انتهى الشهر ثلاثين يوماً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتَمَّ مِيقَاتُ رَبِّهِ أَزْبَعِينَ لَيْلَةً﴾ [الأعراف: ١٤٢]. ﴿أَزْبَعِينَ﴾ حال من ﴿مِيقَاتُ﴾ و﴿لَيْلَةً﴾ تمييز.

الثالث: أن تكون نوعاً من أنواع صاحبها المتعددة، نحو: هذه أموالك بيوتاً، (فيوتاً) حال من (أموال) والأموال أنواع متعددة، وهذه منها.

الرابع: أن تكون فرعاً لصاحبها، نحو: لا أرغب في الذهب خاتماً. ومنه قوله تعالى: ﴿وَنُنَحِّتُونَ الْجِبَالَ بَيُوتًا<sup>(١)</sup>﴾ [الأعراف: ٧٤] فـ﴿بَيُوتًا﴾ حال من الجبال، وهي فرع منها.

الخامس: أن تكون أصلاً لصاحبها، نحو: لا أرغب في الخاتم ذهباً، ومنه قوله تعالى: ﴿ءَأَسْجُدُ لِمَنْ خَلَقْتَ طِينًا﴾ [الإسراء: ٦١] فـ﴿طِينًا﴾ حال من مفعول ﴿خَلَقْتَ﴾ المحذوف؛ أي: خلقته. والطين أصل للمخلوق.

\* \* \*

٣٣٦ - وَالْحَالُ إِنْ عُرِفَ لَفْظًا فَأَعْتَقِدْ تَنْكِيرُهُ مَعْنَى كَذَلِكَ أَجْتَهِدْ الوصف الثالث من أوصاف الحال: أن الحال لا تكون إلا نكرة، أو ما هو بمنزلة النكرة؛ كالجملة الواقعة حالاً، وستأتي إن شاء الله، وهذا لازم، كما في الأمثلة المتقدمة، وقد وردت معرفة في ألفاظ مسموعة لا يقاس عليها، ولا يجوز الزيادة فيها - ومنها كلمة (وَحَدَّ) في نحو: جاء الضيف وَحْدَهُ<sup>(٢)</sup>، وقالوا: جاؤوا الْجَمَاءَ الْغَفِيرَ، وادخلوا الأول فالأول. ورجع عوده على بدئه<sup>(٣)</sup>. ف(وحده) و(الجماء) و(الأول

من أوصاف  
الحال  
٣- أنها لا  
تكون إلا نكرة

(١) الحال في هذه الآية من الحال المقدرة وهي الحال المستقبلية، التي يتحقق معناها بعد وقوع معنى عاملها. ففي الآية الكريمة لم تكن الجبال وقت النحت بيوتاً؛ لأن زمن كونها بيوتاً متأخر عن زمن نحتها، ومثله لو قلت: ادخلوا المسجد سامعين المحاضرة، فإن سماعهم متأخر عن زمن دخولهم. قال تعالى: ﴿وَالْتَمَخَلْ وَأَنْزِعْ مَخْلَقًا أَكْثَرًا﴾ [الأنعام: ١٤١] ف(مختلفاً) حال مقدرة؛ لأنه لم يكن وقت الإنشاء مختلف الأكل، ويقابل الحال المقدرة الحال المقارنة، وهي التي يتحقق معناها في زمن تحقق معنى عاملها بدون تأخر، كقولك: جاء عبد الله مسروراً، فزمن السرور هو زمن وقوع المعجىء.

(٢) اعلم أن لفظ: (وحده) اسم موضوع موضع المصدر، وهو يعرب حالاً، وهو لا يشئ ولا يجمع، وأكثر ما يستعمل هذا اللفظ لنفي الاشتراك في الفعل كما في قولك: كلمني خالد وحده.

(٣) يقال هذا لإنسان عَهِدَ منه عدم الاستقرار على ما يُنقل إليه، بل يرجع إلى ما كان عليه. انظر: «الكامل» لابن الأثير (١/٣٧٢).

فالأول) و(عوده) أحوال وهي معارف، فأولها النحاة بنكرة؛ أي: منفرداً، جميعاً، مترتين، عائداً.

وهذا معنى قوله: (والحال إن عرف لفظاً... إلخ) أي: إن جاء الحال معرفة في لسان العرب فهو نكرة في المعنى.

\* \* \*

٣٣٧ - وَمَصْدَرٌ مُتَكَرِّرٌ حَالًا يَقَعُ بِكَثْرَةِ كَدِّ بَغْتَةٍ زَيْدٌ طَلَعُ

الوصف الرابع من أوصاف الحال: أن تكون نفس صاحبها في المعنى، وهذا هو الغالب؛ كالحال المشتقة، نحو: جاء خالد مسروراً. فالمسرور هو خالد، وخالد هو المسرور.

ومن غير الغالب أن تكون مخالفة له؛ كالحال الواقعة مصدراً، نحو: خرج عصام جرياً، فإن الجري ليس هو عصام، وعصام ليس هو الجري.

وقد كثر مجيء الحال مصدراً بنكرة، ورد ذلك في كتاب الله تعالى، وفي كلام العرب، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ يَأْكُلُونَ أَمْوَالَ الْيَتَامَى ظُلْمًا﴾ [النساء: ١٠]، وقال تعالى: ﴿لَا يَحِلُّ لَكُمْ أَنْ تَرِثُوا النِّسَاءَ كَرِهًا﴾ [النساء: ١٩]، وقال تعالى: ﴿ادْعُهُنَّ يَأْتِيَنَّكَ سَعْيًا﴾ [البقرة: ٢٦٠]، وقال تعالى: ﴿ثُمَّ إِنِّي دَعَوْتُهُنَّ جِهَادًا﴾ [نوح: ٨]، وقال تعالى: ﴿يَدْعُونَ رَبَّهُمْ خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ [السجدة: ١٦]، وقال تعالى: ﴿وَلِلَّهِ نَسِجُ مَنْ فِي السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضِ طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ [الرعد: ١٥]، فـ ﴿ظُلْمًا﴾ و﴿كَرْهًا﴾ و﴿سَعْيًا﴾ و﴿جِهَادًا﴾ و﴿خَوْفًا وَطَمَعًا﴾ و﴿طَوْعًا وَكَرْهًا﴾ أحوال وكلها مصادر.

وروي عن العرب أنهم كانوا يقولون: قتلته صبراً، وأتيته ركضاً، ولقيته فجأة، وكلمته مشافهة، وطلع علينا بغتة.

والصحيح أن ذلك مقيس، لكثرة ما ورد منه<sup>(١)</sup> ولا داعي

من أوصاف  
الحال  
٤ - أنها نفس  
صاحبها في  
المعنى، وقد  
تكون مصدراً

(١) سبويه لا يقيس على وقوع المصدر حالاً، والجمهور يؤولون ما ورد من مجيء =

للتأويلات التي وردت في كتب النحو، وقولهم: إن ذلك لا يقاس عليه، لمجيئه على خلاف الأصل، غير مقبول، فإن كثرتها تبيح القياس، وما الذي يقاس عليه إذا لم تكن هذه الشواهد داعية للقياس عليها<sup>(١)</sup>!!

وهذا معنى قوله: (ومصدر منكر حالاً يقع... إلخ) أي: إن المصدر المنكر - أي: النكرة - يقع حالاً بكثرة، ثم ذكر المثال.

\* \* \*

وقوع صاحب  
الحال نكرة  
بمسوغ

٣٣٨ - وَلَمْ يُنْكَرْ غَالِبًا ذُو الْحَالِ إِنْ لَمْ يَتَأَخَّرْ، أَوْ يُخَصَّصْ، أَوْ يَبَيَّنْ  
٣٣٩ - مِنْ بَعْدِ نَفْيٍ أَوْ مُضَاهِيَةٍ كَلَا يَبْنِي أَمْرٌ عَلَى أَمْرٍ مُسْتَسْهِلًا  
حق صاحب الحال أن يكون معرفة؛ لأنه أشبه المبتدأ في كونه محكوماً عليه بالحال، والمبتدأ لا يقع نكرة إلا بمسوغ، فكذا الحال يصح وقوع صاحبها نكرة بمسوغ، ومنه ما يلي:  
١ - أن يتقدم الحال على النكرة، نحو: أتانني سائلاً رجلاً،  
ف(سائلاً) حال من (رجلاً)، ومنه قول الشاعر:

وما لَمْ أَنفْسِي مِثْلَهَا لِي لَا تَمُوتُ وَلَا سَدَّ قَفْرِي مِثْلُ مَا مَلَكَتْ يَدِي<sup>(٢)</sup>  
ف(مثلها) حال من قوله: (لا تموت)، وهو نكرة، ولكن تقدمت الحال عليها.

= المصدر حالاً على أنه من المشتق، كاسم الفاعل، أو أنه منصوب على المصدرية لفعل محذوف، ففي قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَذْهَبْنَ إِلَىٰ يَٰكُودٍ سَبِيلًا﴾ [البقرة: ٢٦٠] حال من ضمير الطير، أو أن مصدر لفعل محذوف، والظاهر إعراب هذه المصادر حالاً، ولا حاجة للتأويل ولا للتقدير.

(١) نقل السيوطي في الهمع (١/٢٣٨) عن أبي حيان قوله: (إن ورود المصدر حالاً أكثر من وروده نعتاً).

(٢) المعنى: أن اللوم المؤثر المفيد هو لوم الإنسان نفسه؛ لأن ذلك يدل على شعوره بالخطأ، وأن ما في يد الإنسان من المال أقرب منلاً مما في أيدي الناس، وقوله: (لا تموت) فاعل و(مثلها) حال، وهو من الألفاظ التي لا تستفيد التعريف.

٢ - أن تخصص النكرة بوصف أو إضافة، فالوصف، نحو: جاء رجل ضعيف سائلاً، ومنه قول الشاعر:

نجيت يا ربَّ نوحاً واستجبتَ له في فُلكٍ ماخِرٍ في اليمِّ مشحوناً<sup>(١)</sup>  
فـ(مشحوناً) حال (من فُلكٍ) و(ماخِر) صفة له.

والإضافة، نحو: جاء طالب علم مسروراً، ومنه قوله تعالى: ﴿فِي أَزْوَاجٍ<sup>(٢)</sup> آيَاتٍ سَوَاءٍ لِّلْمُسْلِمِينَ﴾ [فصلت: ١٠] فـ ﴿سَوَاءٍ﴾ حال من ﴿أَزْوَاجٍ﴾ وهي مضافة.

٣ - أن تقع النكرة بعد نفي أو نهي أو استفهام، فالنفي، نحو: ما ندم طالب مجتهداً، ومنه قوله تعالى: ﴿وَمَا أَفْلَكُنَا مِن قَرْيَةٍ إِلَّا وَلَهَا كِتَابٌ مَّعْلُومٌ﴾ [الحجر: ٤] فـ(لها كتاب معلوم) جملة في موضع الحال من ﴿قَرْيَةٍ﴾ وصح مجيء الحال من النكرة، لتقدم النفي عليها.

والنهي، نحو: لا تشرب في كوب مكسوراً، ومنه قول الشاعر:  
لا يَرْكَنَنَّ أَحَدٌ إِلَى الْإِحْجَامِ يَوْمَ الْوَعَى مُتَخَوِّفًا لِجِمَامِ<sup>(٣)</sup>  
فـ(متخوفاً) حال من (أحد) وهو نكرة وذلك لتقدم النهي.  
والاستفهام نحو: هل أتاك رسولٌ مبشراً بانتصار المسلمين؟ ومنه قول الشاعر:

(١) فُلكٌ: بضم فسكون - السفينة. وهو للمفرد والجمع بلفظ واحد، وقد تضبط العين بحركة الفاء كما في هذا البيت (ماخِر) مخرت السفينة أي: جرت تشق الماء مع صوت، (اليم) البحر أو الماء.

(٢) (في أزواج): جارو مجرور متعلق بالفعل (قَدَّرَ) وهو على تقدير: في تمام أربعة أيام، ولولا ذلك لكانت الأيام ثمانية: يومان في الأول وهو قوله: ﴿خَلَقَ الْأَرْضَ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ٩] ويومان في الآخر وهو قوله: ﴿فَقَضَّاهُنَّ سَبْعَ سَمَكَاتٍ فِي يَوْمَيْنِ﴾ [فصلت: ١٢].

(٣) الركون: الميل، الإحجام: التأخر وعدم الإقدام، الوعى: الحرب، الحمام: الموت. والمعنى: لا يسوغ لأحد أن يفكر في التأخر وعدم الإقدام وقت الحرب خوفاً من الموت، فالموت مقدر له أجل.

يَا صَاحِبِ هَلْ حُمَّ عَيْشٌ بَاقِيًا فَتَرَى لِنَفْسِكَ الْعُذْرَ فِي إِبْعَادِهَا الْأَمَلَا<sup>(١)</sup>

(فبأقياً) حال من النكرة (عيش)، وسوغ ذلك تقدم الاستفهام.

وقد وقع صاحب الحال نكرة بلا مسوغ؛ كقول العرب: مررت بماء قَعْدَةٍ رجل، (فقعدة) حال من (ماء)، وهو نكرة لا مسوغ لها، وقولهم: عليه مائة بيضاً<sup>(٢)</sup>، (فبيضاً) حال من (مائة) وهو نكرة لا مسوغ لها، وفي الحديث عن عائشة رضي الله عنها قالت: «صلى رسول الله ﷺ في بيته وهو شاك، فصلى جالساً، وصلى وراءه قوم قياماً»<sup>(٣)</sup> متفق عليه، (فقياماً) حال من (قوم) وهو نكرة لا مسوغ لها.

والمختار في ذلك ما ذهب إليه بعض النحاة - منهم سيبويه كما نقله عنه أبو حيان - من جواز القياس على ما ورد من الحال من النكرة بلا مسوغ، وأنه لا يوقف فيه على ما ورد به السماع؛ لأن الحال إنما يؤتى بها لتقييد العامل، فلا معنى لاشتراط المسوغ في صاحبها، وهذه الحجة يؤيدها ويقويها السماع الذي يكفي للقياس عليه، وإن كان ذكر المسوغ في كلام العرب أكثر، وهذا هو الذي تحسن محاكاته والأخذ به في لغة الكتابة والخطاب.

(١) يا صاح: منادى مرخم على غير قياس لأنه غير علم. والترخيم حذف آخر المنادى، هل حُم: بضم الحاء؛ أي: قدر، عيش: والمعنى: يا صاحبي هل قدر للإنسان حياة دائمة فيكون لك العذر في هذه الآمال البعيدة والتكالب على جمع الحطام؟؟ وقوله: (عيش) نائب فاعل (الأملا) مفعول للمصدر، والألف للإطلاق.

(٢) بيضاً: مفردة أبيض، والمراد بها الدراهم؛ لأنها من الفضة، وهي بيضاء (وبيضاً) حال، ولا يجوز أن تكون تمييزاً؛ لأن تمييز المائة لا يكون جمعاً منصوباً، بل مفرداً مجروراً، ولأنك لو رفعتها وقلت: عليه مائة بيض. لكان نعتاً، فليكن في حال النصب حالاً.

(٣) وهو شاك: بتخفيف الكاف، بوزن قاضٍ، من الشكاية، وهي المرض، وكان ذلك بسبب سقوطه عليه الصلاة والسلام عن فرس، كما ورد ذلك في حديث أنس رضي الله عنه انظر: «فتح الباري» (١٧٨/٢) باب (إنما جعل الإمام ليؤتم به).

وهذا معنى قوله: (ولم ينكر غالباً ذو الحال... إلخ) أي: إن الغالب على صاحب الحال ألا يكون نكرة إلا أن يتأخر عنها صاحب الحال أو يُخَصَّصَ، (أو يَينَ) أي: يظهر صاحب الحال بعد نفي، أو ما يضاهي النفي؛ أي: يشابهه، وهو هنا: النهي والاستفهام، ثم ساق مثلاً للنهي.

وقوله: (مستسهلاً) حال من النكرة (امرؤ)، ومعناه: متساهلاً في البغي غير خائف عاقبته.

\* \* \*

٣٤٠ - وَسَبَقَ حَالٍ مَا بِحَرْفٍ جُرَّ قَدْ أَبَوَا، وَلَا أَمْنَعُهُ؛ فَقَدْ وَرَدَ صاحب الحال إما أن يكون مرفوعاً أو منصوباً أو مجروراً، فإن كان مرفوعاً أو منصوباً جاز تقدم الحال عليه، نحو: رجع القائد منصوراً، لا تشرب الماء كدراً، فيجوز في الحالين (منصوراً، كدراً) تقدمهما على صاحبهما، وهو الفاعل في الأول، والمفعول في الثاني. وجواز التقديم مشروط بما إذا لم يوجد ما يوجب التقديم ولا ما يوجب التأخير.

تقدم الحال  
على صاحبها  
المجروح  
بالحرف

فالأول: أن يكون صاحب الحال محصوراً، نحو: ما جاء راكباً إلا أسامة، فلراكباً) حال من الفاعل (أسامة)، ويجب تقدمها عليه.

والثاني: أن تكون الحال محصورة، نحو: ما جاء أسامة إلا راكباً. قال تعالى: ﴿وَمَا رُسُلُ الْمُرْسَلِينَ إِلَّا مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ [الأنعام: ٤٨]، ﴿مُبَشِّرِينَ وَمُنْذِرِينَ﴾ حال من المفعول ﴿الْمُرْسَلِينَ﴾، ولا يصح تقدمها عليه، لثلاث يفسد التركيب ويزول الحصر.

أما إذا كان صاحب الحال مجروراً، فإن كان مجروراً بالإضافة وجب تأخر الحال، نحو: تمتعت بجمال الحديقة واسعة. فل(واسعة)، حال من المضاف إليه (الحديقة) ولا يجوز تقديمها عليه؛ لثلاث تكون فاصلة بين المضاف والمضاف إليه.



وإن كان مجروراً بحرف جر أصلي كقولك: جلست في المكتبة مرتبة، ففي تقديم الحال قولان:

الأول: أنه لا يجوز، وهو قول الجمهور.

الثاني: أنه يجوز، وهو قول الفارسي وابن جني وابن كيسان وابن مالك، كما في «التسهيل»، قال: «وهذا هو الصحيح»<sup>(١)</sup> واستدلوا بالسمع فقد ورد في القرآن قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ إِلَّا كَافَّةً لِّلنَّاسِ﴾ [سبا: ٢٨]، ف﴿كَافَّةً﴾ بمعنى: جميعاً، حال من المجرور وهو ﴿النَّاسِ﴾، وقد تقدم عليه؛ أي: ما أرسلناك إلا للناس كافة<sup>(٢)</sup>.

وقال الشاعر:

فَإِنْ تَكُ أَذْدَادُ أَصِيبَنَّ وَنِسْوَةٌ      فَلَنْ يَذْهَبُوا فَرْعًا يَقْتُلُ حِبَالَ<sup>(٣)</sup>

فقوله: (فرعاً) حال من (قتل) المجرور بالباء، وقد تقدم عليه.

وقال آخر:

تَسَلَّيْتُ طُرّاً عَنْكُمْ بَعْدَ بَيْنِكُمْ      بِذِكْرِكُمْ حَتَّى كَأَنَّكُمْ عِنْدِي<sup>(٤)</sup>

(١) «شرح التسهيل» لابن مالك (٣٣٦/٢).

(٢) وقيل لا شاهد في الآية، وأن (كافة) حال من الكاف في قوله تعالى: ﴿وَمَا أَرْسَلْنَاكَ﴾ والتاء للمبالغة، والمعنى: إلا شديد الكف للناس من الشرك ونحوه، وقد ردّ ابن مالك هذا الإعراب في «التسهيل وشرحه»: (٣٣٧/٢). فإن قيل: يلزم على استدلالكم بالآية تقدم الحال المحصورة، وقد ذكرتم قبل قليل أنه لا يجوز؟ فالجواب: أن بعض النحاة يجيز تقدم المحصور بـ(إلا) لعدم اللبس، كما تقدم في باب «الفاعل».

(٣) أزداد: جمع ذود، وهي الإبل من الثلاث إلى العشر. فرعاً: أي: هدرأ. حبال: اسم ابن الشاعر، وهو طليحة الأسدي. وقيل ابن أخيه. وكان المسلمون قد قتلوه في حروب الردة.

(٤) تسلّيت: تصبرت، طرّاً: أي: جميعاً، وهي حال، ومثلها: قاطبة وكافة، تقول: حضر الطلاب طرّاً أي: جميعاً، ومعنى البيت: تصبرت عنكم جميعاً بعد فراقكم، وقد ورد من كلام أهل اللغة ما يفيد أن كلمتي (قاطبة وكافة) ليستا ملازمين للحال، وهذا قليل فلا يُقْتَد من نطق به.

ف(طراً) حال من كاف المخاطب في (عنكم) وهي مجرورة محلاً  
(عن) وقد تقدم الحال عليه.

ولا داعي للتعسف في تأويل ما ورد أو الحكم عليه بأنه ضرورة  
لمسايرة قول الجمهور، فقد ورد شواهد متعددة تؤيد ذلك، فإن الذين  
أجازوا التقديم معهم النص من القرآن الكريم والسماع عن العرب،  
وليس مع المانعين سوى التعليل<sup>(١)</sup>.

يقول ابن مالك: (وسبق حال ما بحرف جرٍّ قد أبوا... إلخ) أي:  
أبى النحاة - والمراد الأكثرون - أن يسبق الحال صاحبه الذي جر  
بحرف، ولا أمنع ذلك؛ لأنه وارد في كلام العرب فكيف يمنع؟.

قوله: (بحرف) المراد به الحرف الأصلي<sup>(٢)</sup>؛ لأن تقدم الحال على  
صاحبه المجرور بحرف جر زائد جائز بالاجماع، كقولك: ما جاء من  
أحد راكباً. فيجوز تقدم الحال في هذا المثال؛ لأن صاحبه مجرور  
ب(من) الزائدة، وإنما أطلق ابن مالك ﷺ ولم يقيد بالزائد؛ لأن الزائد  
لا يُقَيِّدُ به، فإن الحرف إذا أطلق انصرف إلى الأصلي، فلذا تركه  
لوضوحه، والله أعلم.

\* \* \*

٣٤١ - وَلَا تُجْزُ حَالًا مِّنَ الْمُضَافِ لَهُ إِلَّا إِذَا أَقْتَضَى الْمُضَافُ عَمَلَهُ  
٣٤٢ - أَوْ كَانَ جُزْءَ مَا لَهُ أَضِيفًا أَوْ مِثْلَ جُزْئِهِ، فَلَا تَحْجِيفًا  
تقدم أن صاحب الحال قد يكون مجروراً بالإضافة، وذكر هنا أنه

مواضع مجيء  
الحال من  
المضاف إليه

(١) قالوا: لأن تعلق العامل بالحال تابع لتعلقه بصاحبه، فحقه إذا تعدى لصاحبه  
بواسطة أن يتعدى إلى الحال بتلك الوساطة، ولما كان الفعل لا يتعدى بحرف  
واحد مع التصريح به إلى شيئين استعاضوا عن ذلك بالتزام تأخير الحال ليكون في  
حيز الجار!!! وقد رَدَّ ذلك ابن مالك في كتابه «التسهيل» (٢/٣٣٩)، راجعه إن  
شئت.

(٢) سيأتي - إن شاء الله - في أوائل حروف الجر الكلام على حرف الجر الأصلي  
والزائد.

لا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه المجرور بالإضافة إلا في ثلاث مسائل:

**الأولى:** أن يكون المضاف مما يصح أن يعمل في الحال؛ كاسم الفاعل والمصدر ونحوهما، نحو: هذا كاتبُ الدرسِ واضحاً. ف(واضحاً) حال من المضاف إليه (الدرس)؛ لأن المضاف (كاتب) اسم فاعل يصح عمله في الحال.

وكقولك: ساءني قطعُ الأشجارِ مثمرةً، ف(مثمرة) حال من المضاف إليه (الأشجار)؛ لأن المضاف (قَطَعُ) مصدر يصح عمله في الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿إِلَى اللَّهِ مَرْجِعُكُمْ جَمِيعًا﴾ [المائدة: ١٠٥] ف﴿جَمِيعًا﴾ حال من المضاف إليه وهو الكاف؛ لأن المضاف (مرجع) مصدر يصح عمله في الحال.

**الثانية:** أن يكون المضاف جزءاً من المضاف إليه، نحو: أعجبتني أسنان الرجل نظيفاً، ف(نظيفاً) حال من المضاف إليه (الرجل)؛ لأن المضاف (أسنان) جزء من المضاف إليه.

ومنه قوله تعالى: ﴿وَنَزَعْنَا مَا فِي صُدُورِهِمْ مِنْ غَلٍ إِخْوَانًا﴾ [الحجر: ٤٧] ف﴿إِخْوَانًا﴾ حال من المضاف إليه، وهو الضمير؛ لأن المضاف (صدر) جزء من المضاف إليه.

ومثله قوله تعالى: ﴿يُحِبُّ أَحَدُكُمْ أَنْ يَأْكُلَ لَحْمَ أَخِيهِ مَيْتًا﴾ [الحجرات: ١٢] على القول بأن ﴿مَيْتًا﴾ حال من المضاف إليه، وهو (الأخ)<sup>(١)</sup>.

**الثالثة:** أن يكون المضاف بمنزلة الجزء من المضاف إليه، بأن يصح حذف المضاف وإقامة المضاف إليه مقامه، دون أن يتأثر المعنى؛ كقولك: تمتعت بجمال الحديقة ناضرةً، ف(ناضرة) حال من المضاف إليه

(١) وقيل: حال من المفعول (لحم)، ولا شاهد في الآية على هذا الإعراب.

(الحديقة) ويصح أن يقال: تمتعت بالحديقة ناضرة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَوْحَيْنَا<sup>(١)</sup> إِلَيْكَ أَنْ اتَّبِعْ مِلَّةَ إِبْرَاهِيمَ حَنِيفًا﴾ [النحل: ١٢٣] (حنيفاً) حال من المضاف إليه (إبراهيم)؛ لأن المضاف (ملة) كالجزء من المضاف إليه. إذ يصح الاستغناء بالمضاف إليه عنه، فلو قيل في غير القرآن (أن اتبع إبراهيم حنيفاً) لصح.

فإن لم يتحقق واحد من الأمور الثلاثة لم يصح مجيء الحال من المضاف إليه عند من يشترط ذلك<sup>(٢)</sup>، نحو: جاء غلام هند ضاحكاً. وأما من لا يشترط ذلك فهو يجيز الحال من المضاف إليه مطلقاً، فيصح عنده المثال المذكور.

وهذا معنى قوله: (ولا تجز حالاً من المضاف له... إلخ) أي: لا تجز مجيء الحال من المضاف إليه، إلا إذا استوفى المضاف عمله في الحال، وهذا يدل على اشتراط أن يكون المضاف مما يعمل، أو كان المضاف جزءاً من المضاف إليه، أو مثل جزئه، (فلا تحيفاً) الأصل: فلا تحيف بنون التوكيد الخفيفة، لكنها قلبت ألفاً لأجل الوقف، والمعنى: لا تظلم نفسك أو اللغة بمخالفة ما ذكر، والمقصود تكملة البيت، والله أعلم.

(١) (أن اتبع) أن: حرف تفسير، وجملة (اتبع) لا محل لها من الإعراب تفسيرية. ويصح أن تكون (أن) مصدرية، والمصدر المؤول مجرور بحرف جر محذوف متعلق ب(أوحينا). أو في محل نصب مفعول (أوحينا) انظر: «حاشية الجمل» (٢/٦٠٤).

(٢) وهم جمهور النحاة خلا سيبويه، وسبب الخلاف في هذا الاشتراط هو: هل يجب أن يتحد عامل الحال وصاحبها أو لا يجب؟ فالجمهور على وجوب اتحاد عامل الحال وصاحبها؛ كالنعت والمنعوت، فلا يجوز مجيء الحال من المضاف إليه إلا إذا تحقق واحد من الأمور الثلاثة؛ لأن المضاف إن كان عاملاً في المضاف إليه بسبب شبهه بالفعل كان عاملاً في الحال، فيتحد العامل في الحال وصاحبها. وإن كان المضاف إليه جزءاً من المضاف إليه أو كالجزء صار كأنه هو صاحب الحال لشدة اتصال الجزء ب كله، فيصح توجه عامله للحال، وقال سيبويه: يجوز أن يكون العامل في الحال وصاحبه واحداً أو مختلفاً. فتأتي الحال من المضاف إليه مطلقاً.

تقديم الحال  
على عاملها

٣٤٣ - وَالْحَالُ إِنْ يُنْصَبُ بِفِعْلٍ صُرْفًا أَوْ صِفَةٍ أَشْبَهَتْ الْمَصْرَفًا  
٣٤٤ - فَجَائِزُ تَقْدِيمُهُ كَـ (مُسْرِعَا ذَا رَاحِلٍ) وَ (مُخْلِصَا زَيْدًا دَعَا)

الأصل في الحال أن تتأخر عن عاملها<sup>(١)</sup>، نحو: أَسْتَيْقِظُ مِنَ النُّومِ  
مُبَكَّرًا، ويجوز تقدمه على عامله في موضعين:

الأول: أن يكون العامل في الحال فعلاً متصرفاً، نحو: جاء  
المذنب معتذراً، فتقول: معتذراً جاء المذنب. قال تعالى: ﴿خُشَعًا  
أَبْصَرُهُ<sup>(٢)</sup> يَخْرُجُونَ﴾ [القم: ٧] ف(خُشَعًا) حال من الواو في (يَخْرُجُونَ) وقد  
تقدم على عامله.

الثاني: أن يكون العامل صفة تشبه الفعل في التصرف، نحو:  
هشام منطلق مسرعاً، فتقول: هشام مسرعاً منطلق.

فإن كان العامل فعلاً غير متصرف أو صفة تشبه الفعل الجامد وهو  
اسم التفضيل لم يجز تقديم الحال على عاملها، فالأول، نحو: ما  
أحسن الغني متواضعاً، ف(متواضعاً) حال من (الغني)، وهو واجب  
التأخير عن العامل (أحسن)؛ لأنه فعل غير متصرف بسبب استعماله في  
التعجب.

ومثال الثاني: هذا أفصح الناس خطيباً، ف(خطيباً) حال من فاعل  
(أفصح) المستتر فيه، وهو واجب التأخير عن العامل (أفصح)؛ لأنه

(١) العامل في الحال قد يكون لفظياً؛ كالفعل والمصدر والوصف العامل، وقد يكون  
معنوياً كأسماء الإشارة وبعض الحروف - الآتية قريباً - وشبه الجملة. والكثير في  
الأمثلة اتحاد العامل في الحال وصاحبها، وقد يختلف العامل في الحال والعامل  
في صاحبها كالحال من المبتدأ نحو: في المسجد خالد جالساً، ف(جالساً) حال  
من (خالد) والعامل في الحال هو المبتدأ، والعامل في صاحب الحال هو  
الابتداء، وقد ذكرنا فيما سبق أن الحق هو صحة مجيء الحال من المبتدأ ولو  
اختلف العامل في الحال وصاحبها، إذ إن اتحادهما ليس بشرط على الراجح،  
وقد ذكرنا قريباً نحو هذا عند الكلام على الحال من المضاف إليه.

(٢) وقدر قرأ أبو عمرو وحمة والكسائي (خاشعاً) بالإنفراد، وقرأ الباقون (خُشَعاً)  
و(أبصارهم) فاعل للوصف.

وصف لا يشبه الفعل المتصرف<sup>(١)</sup>.

ويستثنى من ذلك مسألة سيذكرها ابن مالك كَلِمَةً.

وهذا معنى قوله: (والحال إن ينصب بفعل صرفاً... إلخ) أي: إن الحال إذا نُصب بفعل متصرف أو بصفة تشبه الفعل المتصرف جاز تقديمه على عامله وتأخيرها عنه، ثم مثل بمثالين الأول: للصفة، والثاني: للفعل، ف(مسرعاً) حال تقدم على عامله (واحل) وهو اسم فاعل. و(مخلصاً) حال تقدم على عامله (دعا) وهو فعل متصرف.

\* \* \*

٣٤٥ - وَعَامِلٌ ضُمِّنَ مَعْنَى الْفِعْلِ لَا حُرُوفُهُ مُؤَخَّرًا لَن يَحْمَلَا  
٣٤٦ - كَلِّمَكَ (لَيْتَ) وَكَأَنَّ وَنَدَرَ نَحْوُ: (سَعِيدٌ مُسْتَقِرٌّ فِي هَجْرٍ) فُهِمَ مَا تَقَدَّمَ أَنَّ الْعَامِلَ فِي الْحَالِ إِذَا كَانَ فِعْلاً غَيْرَ مُتَصَرِّفٍ، أَوْ صِفَةً تَشَبَّهُ الْفِعْلَ غَيْرَ الْمَتَصَرِّفِ فَإِنَّهُ لَا يَجُوزُ تَقَدُّمُ الْحَالِ عَلَى هَذَا الْعَامِلِ.

مسألة لا يجوز فيها تقدم الحال على عاملها

وذكر هنا مسألة ثالثة لا يجوز تقدم الحال فيها على عاملها، وهي أن يكون العامل معنوياً، والمراد به: كل لفظ تضمن معنى الفعل دون حروفه؛ كأسماء الإشارة، وحرف التمني، والتشبيه، والظرف، والجار والمجرور، نحو: هذا منزلك واسعاً؟ ف(واسعاً) حال من الخبر (منزل) والعامل هو اسم الإشارة، وهو متضمن معنى الفعل (أشير) دون حروفه، ومنه قوله تعالى: ﴿فَتِلْكَ بُيُوتُهُمْ خَاوِيَةٌ﴾ [النمل: ٥٢]، ف﴿خَاوِيَةٌ﴾ حال من ﴿بُيُوتُهُمْ﴾ والعامل فيه اسم الإشارة<sup>(٢)</sup>. ومثال حرف التمني: ليت الطالب متعلماً مستقيماً في أخلاقه.

(١) أفعال التفضيل شبيهة بالفعل الجامد؛ لأنه في كثير من أحواله لا يقبل علامة التأنيث ولا علامة التنثية أو الجمع، فخالف بذلك المشتقات الأصلية، كاسم الفاعل واسم المفعول.

(٢) من النحاة من يرى أن اسم الإشارة لا يعمل في الحال، والعامل فعل مقدر، والتقدير في الآية: انظروا إلى بيوتهم خاوية.

ومثال حرف التشبيه: كأن الباخرة واقفةً فندق<sup>(١)</sup> كبير.

فـ(متعلماً) حال من (الطالب)، والعامل فيها (ليت) لأنها بمعنى الفعل (أتمنى) دون حروفه. و(واقفةً) حال من (الباخرة)، والعامل فيها (كأن) لأنها بمعنى الفعل (أشبه) دون حروفه.

ومثال شبه الجملة: الغرفة عندك واسعة.

النخلة في مزرعتك مثمرة.

فـ(واسعة) حال من الضمير في الظرف و(مثمرة) حال من الضمير في الجار والمجرور، والعامل فيهما شبه الجملة.

فلا يجوز تقدم الحال على العامل في الأمثلة المذكورة، وقد أجاز بعض النحاة تقدم الحال على عاملها شبه الجملة، بشرط أن تتوسط الحال بين مبتدأ متقدم وخبره شبه الجملة المتأخر عنه وعن الحال معاً واستدلوا بالسمع؛ كقول الشاعر:

بِنَا عَاذَ عَوْفٍ وَهُوَ بَادِي ذِلَّةٍ      لَدَيْكُمْ فَلَمْ يَعْدَمْ وِلَاءٌ وَلَا نَصْرًا<sup>(٢)</sup>

فـ(بادي) حال، وقد تقدم على عامله الظرف (لديكم) الواقع خبراً، مع توسطه بين المبتدأ والخبر.

وهذا معنى قوله: (وعامل ضمن معنى الفعل... إلخ) أي: إن العامل المعنوي (وهو الذي يتضمن معنى الفعل لا حروفه) لا يعمل النصب في الحال إذا كان متأخراً عنها، بحيث تتقدم عليه، ثم ذكر أمثلة من العامل المعنوي، ثم بين أن تقديم الحال على عاملها المعنوي شبه الجملة نادر عنده، ثم مثل له بقوله: (سعيد مستقراً في هجر) فتقدم

(١) الفندق: هو المكان الذي ينزل فيه الغريب كثيراً. وجمعه فنادق «الوافي - معجم وسيط» ص (٤٧٨).

(٢) عاذ: التجأ، بادي ذلة: ظاهر المهانة. ولاء: من الموالاتة ضد المعادة. إعرابه: (وهو) الواو للحال. و(هو) مبتدأ (بادي) حال من الضمير المستكن في (لديكم) الواقع خبراً للمبتدأ (ذلة) مضاف إليه.

الحال (مستقراً) على العامل (في هجر)، و(هجر) اسم لثلاثة مواضع: لجميع نواحي البحرين، ولقرية قرب المدينة النبوية، وبلدة في اليمن.

\* \* \*

٣٤٧ - وَنَحْوُ: (زَيْدٌ مُفْرَدًا أَنْفَعُ مِنْ عَمْرٍو مُعَانًا) مُسْتَجَازٌ لَنْ يَهْنُ

مسألة مستثناة  
من منع تقديم  
الحال على  
عاملها

تقدم أن أفعال التفضيل لا يعمل في الحال متقدمة، وذكر هنا أنه يستثنى من ذلك مسألة، وهي ما إذا فُضِّلَ شيء في حال على نفسه أو غيره في حال أخرى، فإن أفعال التفضيل يعمل في حالين إحداهما متقدمة عليه، والأخرى متأخرة عنه، فمثال المفضل على نفسه: هذا التمر بـسراً أطيب منه رطباً، فـ(بـسراً) حال من الضمير في (أطيب) الواقع فاعلاً، و(رطباً) حال من الضمير المجرور (منه) وهو متعلق بأطيب، والعامل فيهما (أطيب)، والمعنى: هذا التمر في حال كونه بـسراً أطيب من نفسه في حال كونه رطباً.

ومثال المفضل على غيره: زيد مفرداً أنفع من عمرو معاناً. فـ(مفرداً) حال من الضمير المستتر في (أنفع) و(معاناً) حال من (عمرو)، والعامل فيهما (أنفع) والمعنى: أن زيداً في حال انفراده أنفع من عمرو في حالة إعانته.

فعمل أفعال التفضيل في حالين: إحداهما متقدمة، والأخرى متأخرة، ولا يجوز تقديم هذين الحالين على أفعال التفضيل ولا تأخيرهما عنه. وقوله: (مستجاز لن يهن) أي: أجازته النحاة، وقوله: (لن يهن) بفتح الياء وكسر الهاء؛ أي: لن يضعف مثل هذا الأسلوب، بل هو استعمال صحيح لا مانع منه.

\* \* \*

٣٤٨ - وَالْحَالُ قَدْ يَجِيءُ ذَا تَعَدُّدٍ لِمُفْرَدٍ - فَأَعْلَمُ - وَغَيْرِ مُفْرَدٍ

تعدد الحال

يجوز تعدد الحال<sup>(١)</sup>. وصاحبها مفرد أو متعدد.

(١) سواء كانت الحال المتعددة من جنس واحد كالمفرد، أو مختلفة كأن تكون الحال =



فالأول نحو: رجع الجيش منتصراً غانماً، (فمنتصراً، وغانماً) حالان. وصاحب الحال مفرد، وهو (الجيش)، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أَسِفًا﴾ [الأعراف: ١٥٠] ف﴿أَسِفًا﴾ حال ثانية، والأسف: أشد الغضب.

وقوله تعالى: ﴿أَرْجِعْ إِلَىٰ رَبِّكَ رَاضِيَةً مُّنْهِيَةً﴾ [الفجر: ٢٨] ف﴿رَاضِيَةً﴾ و﴿مُنْهِيَةً﴾ حالان لصاحب واحد، وهو ضمير المخاطبة في ﴿أَرْجِعْ﴾.

وأما الثاني: وهو تعدد الحال وتعدد صاحبها فلا يخلو من أمرين: الأول: أن يتحد لفظ الحال ومعناه. فيثنى أو يجمع، نحو: عرفت النحل والنمل دائبين على العمل، قال تعالى: ﴿وَسَخَّرَ لَكُمُ الشَّمْسَ وَالْقَمَرَ دَائِبَيْنِ﴾ [إبراهيم: ٣٣]، والأصل: دائبة ودائباً. وقال تعالى: ﴿إِنَّ رَبَّكُمُ اللَّهُ الَّذِي خَلَقَ السَّمَوَاتِ وَالْأَرْضَ فِي سِتَّةِ أَيَّامٍ ثُمَّ اسْتَوَىٰ عَلَىٰ الْعَرْشِ يُغْشَىٰ أَيْلَ النَّهَارِ يَطْلُبُهُ حِينًا وَالشَّمْسَ وَالْقَمَرَ وَالنُّجُومَ مُسَخَّرَاتٍ بِأَمْرِهِ أَلَا لَهُ الْخَلْقُ وَالْأَمْرُ تَبَارَكَ اللَّهُ رَبُّ الْعَالَمِينَ﴾ [الأعراف: ٥٤] ف﴿مُسَخَّرَاتٍ﴾ جمع، وهي حال من متعدد.

الثاني: أن يختلف المعنى، فيجب التفريق بغير عطف، ويكون أول الحالين لثاني الاسمين، وثاني الحالين لأول الاسمين، ليتصل أول الحالين بصاحبه، ولا يعكس، لثلا يلزم فصل كل حال عن صاحبه مع عدم القرينة.

تقول: لقيت زميلي مقبلاً من المدرسة ذاهباً إلى المدرسة. ف﴿مقبلاً﴾ حال من (زميلي)، و﴿ذاهباً﴾ حال من تاء الفاعل.

= الأولى مفردة والثانية جملة، كقوله تعالى: ﴿وَإِذَا قَامُوا إِلَى الصَّلَاةِ قَامُوا كَسَالَىٰ يُكَذِّبُونَ النَّاسَ﴾ [النساء: ١٤٢] ف﴿كسالى﴾ حال مفرد، و(براؤون) جملة، واعلم أن الأحسن والأكثر في لسان العرب أنه إذا اجتمع أوصاف متعددة بدئ بالاسم ثم بالجار والمجرور ثم بالجملة، كقوله تعالى: ﴿وَقَالَ رَجُلٌ مُّؤْمِنٌ مِّنْ آلِ إِبْرَاهِيمَ يَكْتُمُ إِيمَانَهُ﴾ [غافر: ٢٨] فكذلك الحال لأنه وصف في المعنى. راجع كتاب «دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٣/ ٨٧) وما بعدها.

وقد تأتي على الترتيب، الأول للأول والثاني للثاني، إذا أمن اللبس، نحو: حَدَّثَ المحاضر طلابه واقفاً جالسين، فـ(واقفاً) حال للأول وهو (المحاضر) لأنه مفرد، والحال مفرد، و(جالسين) حال للاسم الثاني (طلاب) لأنه جمع، والحال جمع.

وهذا معنى قوله: (والحال قد يجيء ذا تعدد... إلخ) أي: إن الحال قد يجيء متعدداً وصاحبه مفرد، وقد يجيء متعدداً وصاحبه متعدداً. فاعلم ذلك<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

٣٤٩ - وَعَامِلُ الْحَالِ بِهَا قَدْ أُكِّدًا فِي نَحْوِ: (لَا تَنْتَ فِي الْأَرْضِ مُفْسِداً) الحال المؤكدة  
٣٥٠ - وَإِنْ تُؤَكِّدُ جُمْلَةً فَمُضْمَرٌ عَامِلُهَا، وَلَفْظُهَا يُؤَخَّرُ

تقدم في أول باب الحال أن الحال قسمان:

- ١ - مُؤَكِّدَةٌ: وهي التي لا يستفاد معناها بدونها، وقد مضت.
- ٢ - مؤكدة: وهي التي لا تفيد معنى جديداً سوى التوكيد، وهي ثلاثة أنواع:

أ - مؤكدة لعاملها: وهي كل وصف دل على معنى عامله. وخالفه لفظاً، وهو الأكثر، أو وافقه لفظاً، وهو دون الأول في الكثرة.

فمثال ما وافقت عاملها معنى: لا تظلم الناس باغياً، فـ(باغياً) حال من الفاعل، وهي مؤكدة للعامل (تظلم) والظلم هو البغي، ولو حذف لفهم معناها مما بقي من الجملة، ومنه قوله تعالى: ﴿ثُمَّ لَئِنْ شِم مُدْرِيبًا﴾ [التوبة: ٢٥]، وقوله تعالى: ﴿وَلَا تَعْتَدُوا فِي الْأَرْضِ مُفْسِدِينَ﴾ [البقرة: ٦٠]، وقوله تعالى: ﴿فَنَبِّئْهُمْ صَاحِبًا مِّن قَوْلِهَا﴾ [النمل: ١٩].

(١) إذا تعددت الحال لواحد فهي الحال المترادفة؛ أي: المتوالية، ويجوز أن تكون الحال الثانية حالاً من الضمير المستتر في الأولى، وعندئذ تسمى الثانية (الحال المتداخلة) نحو: قدم خالد راكباً ضاحكاً، فـ(ضاحكاً) حال من (خالد) أو من ضمير (راكباً) وفي الآية الكريمة: ﴿وَلَمَّا رَجَعَ مُوسَىٰ إِلَىٰ قَوْمِهِ غَضْبَانَ أُولَئِكَ﴾ [الأعراف: ١٥٠] فـ(أسفاً) حال من الفاعل (موسى) أو من الضمير المستتر في (غضبنا).

ومثال ما وافقت عاملها لفظاً ومعنى: أصغ مصغياً لمن ينصحك.  
ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَرْسَلْنَاكَ لِلنَّاسِ رَسُولًا﴾ [النساء: ٧٩]، ف﴿رَسُولًا﴾ حال  
من الكاف وهي مؤكدة ل﴿أَرْسَلْنَاكَ﴾.

ب - مؤكدة لصاحبها: ولم يذكرها ابن مالك، وهي التي يستفاد  
معناها من صريح لفظ صاحبها، نحو: مررت على ما في المكتبة  
جميعاً. قال تعالى: ﴿هُوَ الَّذِي خَلَقَ لَكُمْ مَا فِي الْأَرْضِ جَمِيعًا﴾  
[البقرة: ٢٩]، ف﴿جَمِيعًا﴾ حال مؤكدة؛ لأن لفظة ﴿مَا فِي الْأَرْضِ﴾ عام.  
ومعنى ﴿جَمِيعًا﴾ العموم. وقال تعالى: ﴿وَإِذَا تَنَازَعْتُمْ فِي شَيْءٍ فَاِذْ لَبِيتُمْ بِإِثْنَيْنِ﴾  
[يونس: ١٥] ف﴿بِإِثْنَيْنِ﴾ حال مؤكدة؛ لأن آياته تعالى لا تكون إلا بهذا  
الوصف دائماً.

ج - مؤكدة لمضمون الجملة: ويشترط في الجملة أن تكون  
اسمية. وطرفاها معرفتان جامدان، نحو: محمد أبوك عطوفاً، ف﴿عطوفاً﴾  
حال من (أب)<sup>(١)</sup> ومعنى هذه الحال وهو (العطف) يوافق معنى الجملة  
التي قبلها، وهي (محمد أبوك) لأن هذه الأبوة لا تتجرد من العطف  
الذي هو معنى الحال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَهَكَذَا صِرَاطُ رَبِّكَ مُسْتَقِيمًا﴾  
[الأنعام: ١٢٦] ف﴿مُسْتَقِيمًا﴾ حال مؤكدة لمضمون الجملة التي قبلها، وإنما  
كانت مؤكدة لأن صراط الله لا يكون إلا مستقيماً.

وهذه الحال يتعلق بها حكمان:

الأول: أنها واجبة التأخير، فلا يجوز تقديمها على الجملة ولا  
توسطها بين المبتدأ والخبر.

الثاني: أن عاملها محذوف وجوباً، تقديره: أحقه أو أعرفه أو  
أعلمه، أو نحو ذلك.

(١) ويصح أن تكون حالاً من الضمير المحذوف مع العامل، كما سيأتي في تقدير  
عاملها.

وهذا معنى قوله: (وعامل الحال بها قد أكد... إلخ) أي: العامل في الحال قد يؤكد بالحال نفسها، نحو: (لا تعث في الأرض مفسداً) (مفسداً) حال مؤكدة لعاملها؛ لأن العثي هو الإفساد، ثم ذكر أن الحال إن تؤكد جملة فإن العامل (مضمّر) أي: محذوف، ولفظ الحال يؤخر وجوباً عن الجملة، وعن عاملها المحذوف.

\* \* \*

٣٥١ - وَمَوْضِعُ الْحَالِ تَحِيءُ جُمْلَةً كَـ (جَاءَ زَيْدٌ وَهُوَ نَائٍ رِخْلُهُ) تنقسم الحال بحسب الأفراد وعده إلى ثلاثة أقسام: مفردة. وجملة. وشبه جملة.

وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابط

١ - فالحال المفردة: ما ليس بجملة ولا شبه جملة، نحو: اصفح عنك أنك معتذراً، وتقدم لها أمثلة كثيرة في الأحكام السابقة.

٢ - وشبه الجملة: وهو الظرف والجار والمجرور، ويشترط لوقوعها حالاً أن يكون كل منهما تاماً أي: مفيداً، نحو: أبصرت الخطيب فوق المنبر، ذهبنا إلى الزهرة على غير استعداد، وهذا القسم لم يذكره ابن مالك.

٣ - والجملة: قد تكون اسمية، نحو: تمر بنا الأيام ونحن لاهون، قال تعالى: ﴿إِذَا أُلْقُوا فِيهَا سَمِعُوا لَهَا شَهِيقًا وَهِيَ تَفُؤُ ۖ﴾ [الملك: ٧]، وقد تكون جملة فعلية، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، قال تعالى: ﴿وَرَدَّ اللَّهُ الَّذِينَ كَفَرُوا بِفِعْلِهِمْ لَمْ يَنَالُوا خَيْرًا﴾ [الأحزاب: ٢٥]، وقد اجتمعا في مثل قوله تعالى: ﴿وَرَأَيْتَهُمْ يَصُدُّونَ وَهُمْ مُسْتَكْبِرُونَ﴾ [المنافقون: ٥].

ويشترط في الجملة الواقعة حالاً أن تشتمل على رابط<sup>(١)</sup> يربطها

(١) ويشترط في الجملة الحالية - أيضاً - أن تكون خبرية فلا تصلح الإنشائية أن تقع حالاً، وأن تكون غير مصدرة بدليل استقبال كالسين وسوف، ولهذا لا يصح إعراب جملة (سيهدين) في قوله تعالى: ﴿إِنِّي ذَاهِبٌ إِلَى رَبِّي سَبِّحِينَ﴾ [الصفافات: ٩٩] حالاً، بل هي استئناف بياني أو اعتراضية.

بصاحب الحال ليكون المعنى متصلاً بين الجملتين، وهذا الرابط ثلاثة أنواع:

١ - الواو: وتسمى (واو الحال) نحو: دخلنا والواظ يتكلم، قال تعالى: ﴿لَئِنْ أَكَلَهُ الْأَذْنَبُ وَنَحْنُ عُصْبَةٌ﴾ [يوسف: ١٤] <sup>(١)</sup>.

٢ - الضمير: الذي يرجع إلى صاحب الحال، نحو: سمعت الخطيب يأمر القلوب بحسن لفظه، قال تعالى: ﴿أَهْبِطُوا بَعْضُكُمْ لِبَعْضٍ عَدُوٌّ﴾ [البقرة: ٣٦] أي: متعادين.

٣ - الواو والضمير معاً: نحو: استقبل الناس رمضان وهم فرحون. قال تعالى: ﴿لَا تَقْرَبُوا الْعَصَاةَ وَأَنْتُمْ شَاكِرُونَ﴾ [النساء: ٤٣].

قال ابن مالك: (وموضع الحال تجيء جملة... إلخ) أي: تجيء الجملة موضع الحال المفردة، بمعنى أنها تكون حالاً مثلها. ثم مثل للجملة الاسمية الواقعة حالاً بقوله: (وهو ناوٍ رحله).

\* \* \*

نعين أن يكون  
الرابط الواو

٣٥٢ - وَذَاتُ بَدْءٍ بِمُضَارِعٍ ثَبَتَ حَوْتَ ضَمِيرًا وَمِنْ الْوَائِ خَلَّتْ  
٣٥٣ - وَذَاتُ وَائٍ بَعْدَهَا أَنُو مُبْتَدَأَ لَهُ الْمُضَارِعُ أَجْعَلَنَّ مُسْنَدًا

تقدم أن جملة الحال لا بد فيها من رابط، وهو إما الواو أو الضمير أو هما معاً، وقد يتعين أن يكون الرابط هو الضمير، وذلك في الجملة الحالية إذا صدرت بمضارع مثبت، مجرد من (قد)، نحو: جاء المذنب يعتذر عن ذنبه، (فيعتذر) فعل مضارع، والفاعل ضمير مستتر جوازاً تقديره (هو)، يعود على المذنب، والجملة في محل نصب حال، والرابط الضمير (هو) العائد إلى المذنب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ أَهْلُ الْمَدِينَةِ يَسْتَبْشِرُونَ﴾ [الحجر: ٦٧] والرابط هو واو الجماعة، وقال

(١) الرابط: في الآية الواو فقط، أما الضمير (نحن) فليس برابط لأنه لا يرجع لصاحب الحال وهو (الذئب) أو ضمير يوسف.

تعالى: ﴿وَلَا تَنْتُنْ تَنْتَكِرُ﴾ [المندر: ٦] فجملة ﴿تَنْتَكِرُ﴾ حال،  
والرابط هو المضير المستتر «أنت».

فإن جاء من كلام العرب ربط هذا المضارع بالواو فهو مؤول على  
تقدير مبتدأ بعد الواو، ويكون المضارع خبراً له؛ كقولهم: قمت وأصك  
عين العدو.

وقول الشاعر:

فَلَمَّا خَشِيتُ أَظْفِيرَهُمْ نَجَوْتُ وَأَرْهَنُهُمْ مَالِكاً<sup>(١)</sup>

فـ(أصك) وـ(أرهنهم) خبران لمبتدأ محذوف، والتقدير: وأنا أصك،  
وأنا أرهنهم، ويكون ذلك من باب الجملة الاسمية الواقعة حالاً.

هذا ما ذكره ابن مالك رَحِمَهُ اللهُ والحق أنه لا داعي لهذا التأويل من  
أجل إدخال ما ورد تحت القاعدة في هذا الموضوع، فإن العربي المتكلم  
بذلك لا يعرف شيئاً من هذه التأويلات، فيُحكم عليها بالندور، ولا  
يقاس عليها.

فإن كان المضارع منفياً فسيأتي إن شاء الله، وإن كان مثبتاً مسبوqاً  
بـ(قد) تعينت الواو، كما في قوله تعالى: ﴿لِمَ تُؤْذُونِي وَقَدْ تَعْلَمُونَ أَنِّي  
رَسُولُ اللَّهِ إِلَيْكُمْ﴾ [الصف: ٥]<sup>(٢)</sup> فجملة ﴿تَعْلَمُونَ﴾ حال من الواو في  
(تؤذوني) والرابط الواو.

قال الناظم: (وذا ت بدو بمضارع ثبت... إلخ) أي: إن الجملة  
الحالية إذا كانت فعلية مبدوءة بمضارع مثبت فإنها تحوي الضمير الرابط،  
وتخلو من الواو المستعملة في الربط؛ لأن الواو لا تصلح للربط هنا،

(١) أظفيرهم: جمع أظفور بزنة عصفور والمراد هنا: الأسلحة، نجوت: تخلصت.

(٢) (قد) تفيد التحقيق إذا دخلت على الماضي، كما قال تعالى: ﴿قَدْ أَفْلَحَ  
الْمُؤْمِنُونَ﴾ [المؤمنون: ١]، والتقليل إذا دخلت على المضارع. والمضارع في  
قوله تعالى: ﴿وَقَدْ تَعْلَمُونَ﴾ معناه الماضي أي: وقد علمتم، كقوله تعالى: ﴿قَدْ  
يَسْلَمُ مَا أُنْزِلَ عَلَيْكَ﴾ وقيل: إنها للتحقيق. قال الزمخشري: دخلت لتوكيد العلم.

ثم يَبَيِّن أن هذه الجملة المضارعة إن ربطت بالواو فإنه ينوى ويقدر لها مبتدأ بعد الواو، خبره الجملة المضارعية، فتكون مسندة له؛ أي: مخبراً بها عنه.

\* \* \*

الربط بالواو  
أو الضمير أو  
هما معاً

٣٥٤ - وَجُمْلَةُ الْحَالِ سِوَى مَا قُدِّمَ بِوَائٍ أَوْ بِمُضْمَرٍ أَوْ بِهِمَا الذي قُدِّمَ هو الجملة الفعلية المصدرية بمضارع مثبت، والذي سواها يشمل الجملة الاسمية مثبتة أو منفية، والفعلية المصدرية بالمضارع المنفي، وبالماضي مثبتاً ومنفياً.

وظاهر كلامه جواز الأوجه الثلاثة، وهي الربط بالواو أو بالضمير أو بهما في ذلك كله، وليس هذا على إطلاقه، بل المسألة فيها تفصيل.

١ - أما الجملة الاسمية فإن كانت مؤكدة لمضمون الجملة أو معطوفة على حال لزم فيها الضمير، فالمؤكدة كالقول عن القرآن: هو الحق لا شك فيه، قال تعالى: ﴿ذَلِكَ أَلِكْتُبُ لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ [البقرة: ٢] ﴿لَا رَيْبَ فِيهِ﴾ حال مؤكدة لمضمون الجملة قبلها. على أحد الأعراب<sup>(١)</sup>.

ومثال المعطوفة: سيجيء الضيوف مشاةً أو هم راكبون. فجملة (هم راكبون) حال معطوفة على حال قبلها، والرباط هو الضمير، ولا يصح أن يكون واو الحال، لوجود حرف العطف (أو) وهما لا يجتمعان.

وإن كانت الجملة الاسمية غير مؤكدة لمضمون الجملة ولا معطوفة جازت الأوجه الثلاثة، إلا أن الأكثر مجيئها بالواو مع الضمير، فمثال المثبتة: لا تلبس الثوب وهو طويل، قال تعالى: ﴿أَلَمْ تَرَ إِلَى الَّذِينَ

(١) (ذا) مبتدأ، واللام للبعد، والكاف حرف خطاب (الكتاب) بدل أو عطف بيان، أو أنه خبر، وجملة (لا ريب فيه) حال كما ذكرنا. فإن كانت خبراً عن المبتدأ (ذا) فلا شاهد في الآية.

خَرَجُوا مِنْ دِيَارِهِمْ وَهُمْ أُلُوفٌ ﴿البقرة: ٢٤٣﴾ ومثال المنفية: جاء أخوك وما في يده شيء.

٢ - أما المضارع المنفي فإن كان النافي (لا) أو (ما) فهو كالمثبت في لزوم الربط بالضمير والتجرد عن الواو؛ لأن المنفي بهما في تأويل اسم الفاعل المخفوض بإضافة (غير)، وهو لا تدخل عليه الواو، نحو: جاء عبد العزيز لا يحمل كتابه. قال تعالى: ﴿وَمَا لَنَا لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ [المائدة: ٨٤] فجملة ﴿لَا نُؤْمِنُ بِاللَّهِ﴾ حال من الضمير المجزور باللام، والرباط هو الضمير المستتر (نحن)، ومثال (ما): عرفت ما تحب السهر، قال الشاعر:

عَهْدْتُكَ مَا تَصْبُو وَفِيكَ شَيْبَةٌ      فَمَا لَكَ بَعْدَ الشَّيْبِ صَبًا مُتِمًّا<sup>(١)</sup>  
فجملة (ما تصبو) حال من الكاف في (عهدتك) والرباط هو الضمير المستتر (أنت).

وإن كان النافي غيرهما (لم) و(لما) جازت الأوجه الثلاثة، نحو: جاء عبد السلام لم يحمل كتابه؛ أو: ولم يحمل كتابه، أو تقول: جاء عبد السلام ولم تطلع الشمس، بالواو فقط.

٣ - وأما الجملة الفعلية المصدرة بالماضي المثبت فإنها تربط بالضمير إذا كان تالياً (لا)؛ كقوله تعالى: ﴿وَمَا يَأْتِيهِمْ مِنْ رَسُولٍ إِلَّا كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ [الحجر: ١١]، فجملة ﴿كَانُوا بِهِ يَسْتَهْزِئُونَ﴾ حال من الهاء في ﴿يَأْتِيهِمْ﴾ ويرى بعض النحاة جواز الربط بالواو، وحجته السماع، كما في قول الشاعر:

نَعَمْ امْرَأً هَرِمَ لَمْ تَعْرِ نَائِبَةً      إِلَّا وَكَانَ لِمُرْتَاعٍ بِهَا وَرَزَا<sup>(٢)</sup>

(١) عهدتك: عرفتك، تصبو: تميل إلى اللهو والعبث، شيبية: شباب وفتوة، صباً: عاشقاً. متيماً: مذلاً مستعبداً بالحب. وقوله: (فمالك) الفاء عاطفة و(ما) مبتدأ (لك) خبر (صباً) حال. (متيماً) صفة.

(٢) لم تعر: لم تنزل، نائبة: حادثة من حوادث الدهر، لمرتاع بها: اسم فاعل من =



فجمله (إلا وكان..) حال من فاعل نعم وهو (الضمير) المستتر الذي فُسر بالتمييز (امراً).

وكذا تربط بالضمير إذا كان الماضي متلوّاً بحرف العطف (أو)؛ كقول المرأة المسلمة: أحفظ زوجي غاب أو حضر. قال الشاعر:

كُنْ لِلْخَلِيلِ نَصِيرًا جَارًا أَوْ عَدَلًا      وَلَا تَشِيحْ عَلَيْهِ جَادًا أَوْ بَخِيلًا

فجمله (جار) حال، والفعل ماضٍ بدون قد والواو، لكونه قد عطف عليه ب(أو).

وما عدا ذلك يجوز فيه الأوجه الثلاثة، إلا إن كان الرابط هو الواو فإنه يجب الإتيان ب(قد) بعد الواو مباشرة، نحو: غاب أخوك وقد حضر جميع الأصدقاء، وإن كان الرابط هو الضمير أو اجتماعاً، جاز إثبات (قد) وحذفها.

ويرى فريق من النحاة لزوم (قد) مع الماضي المثبت مطلقاً، سواء كان الرابط هو الواو أم الضمير أم هما معاً، فإن كانت ظاهرة وإلا فهي مقدرة.

والصحيح أن ذلك لا يلزم، ولا حاجة إلى التقدير لكثرة ما ورد من ذلك بدون (قد)، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ قَالُوا لِإِخْوَانِهِمْ وَقَعَدُوا﴾ [آل عمران: ١٦٨]، وقال تعالى: ﴿أَوْ جَاءَكُمْ حَصْرَتٌ<sup>(١)</sup> صُدُّوهُمْ﴾ [النساء: ٩٠]، وقال تعالى: ﴿وَجَاءُوا آبَاءَهُمْ عِشَاءَ يَبْكُونَ ﴿١٦﴾ قَالُوا يَا أَبَانَا إِنَّا ذَهَبْنَا نَسْتَقِيقُ وَنَرْكَبُكَ يَوْمَئِذٍ يَوْمَئِذٍ فَاتَّكَلَمُوا لَكُمُ اللَّزْمُ﴾ [يوسف: ١٦، ١٧]، ففي هذه الآيات جاءت جملة الحال فعلية مصدرية بماضٍ مثبت، والرابط هو الضمير في الآية الأولى والثانية، والواو والضمير في الآية الثالثة، ولم تأت (قد) مما يدل على عدم لزومها.

= ارتاع وأصله الروح، وهو الخوف والفرع، وزرا: أي: معيناً وناصراً وملجأً وقوله: (امراً) تمييز لفاعل (نعم) وهو الضمير المستتر، وجمله (نعم) وفاعله في محل رفع خبر مقدم، (هرم) مبتدأ مؤخر.

(١) حصرت: أي ضاقت صدورهم بقتالكم وقال قومهم.

٤ - وأما المصدرة بالماضي المنفي فتجوز فيها الأوجه الثلاثة - أعني الربط بالواو أو بالضمير أو بهما - نحو: قرأت الكتاب وما وجدت فيه إشكالاً، والرباط هو الواو والضمير، ويجوز: ما وجدت فيه إشكالاً، والرباط هو الضمير، وتقول: قدم والذي وما طلعت الشمس، والرباط هو الواو وحدها.

وهذا معنى قوله: (وجملة الحال سوى ما قُدم... إلخ) أي: وجملة الحال سوى الذي تقدم - وهي الجملة المضارعية المثبتة - تربط بالواو، أو بالضمير، أو بهما، وقد عرفت أن كلام الناظم ليس على إطلاقه، والألف في قوله: (قُدماً) للإطلاق.

\* \* \*

٣٥٥ - وَالْحَالُ قَدْ يُحَذَفُ مَا فِيهَا عَوِلٌ وَيَبْغِضُ مَا يُحَذَفُ ذِكْرُهُ حُظِلُّ

حذف عامل الحال

الأصل في عامل الحال - وغيرها - أن يكون مذكوراً، ليحقق الغرض منه، وهو إيجاد معنى جديد، أو تقوية معنى موجود، وقد يحذف جوازاً أو وجوباً.

فالحذف الجائز: أن يدل عليه دليل مقالي أو حالي، فالمقالي هو ما يعتمد على كلام مذكور، نحو: كيف جئت؟ فتقول: ماشياً، التقدير: جئت ماشياً، ومنه قوله تعالى: ﴿يَحْسَبُ الْإِنْسَانُ أَنَّهُ لَمْ يَجْعَ عَظَامُهُ﴾ ١ ٢ ٣ ٤ ٥ ٦ ٧ ٨ ٩ ١٠ ١١ ١٢ ١٣ ١٤ ١٥ ١٦ ١٧ ١٨ ١٩ ٢٠ ٢١ ٢٢ ٢٣ ٢٤ ٢٥ ٢٦ ٢٧ ٢٨ ٢٩ ٣٠ ٣١ ٣٢ ٣٣ ٣٤ ٣٥ ٣٦ ٣٧ ٣٨ ٣٩ ٤٠ ٤١ ٤٢ ٤٣ ٤٤ ٤٥ ٤٦ ٤٧ ٤٨ ٤٩ ٥٠ ٥١ ٥٢ ٥٣ ٥٤ ٥٥ ٥٦ ٥٧ ٥٨ ٥٩ ٦٠ ٦١ ٦٢ ٦٣ ٦٤ ٦٥ ٦٦ ٦٧ ٦٨ ٦٩ ٧٠ ٧١ ٧٢ ٧٣ ٧٤ ٧٥ ٧٦ ٧٧ ٧٨ ٧٩ ٨٠ ٨١ ٨٢ ٨٣ ٨٤ ٨٥ ٨٦ ٨٧ ٨٨ ٨٩ ٩٠ ٩١ ٩٢ ٩٣ ٩٤ ٩٥ ٩٦ ٩٧ ٩٨ ٩٩ ١٠٠ ١٠١ ١٠٢ ١٠٣ ١٠٤ ١٠٥ ١٠٦ ١٠٧ ١٠٨ ١٠٩ ١١٠ ١١١ ١١٢ ١١٣ ١١٤ ١١٥ ١١٦ ١١٧ ١١٨ ١١٩ ١٢٠ ١٢١ ١٢٢ ١٢٣ ١٢٤ ١٢٥ ١٢٦ ١٢٧ ١٢٨ ١٢٩ ١٣٠ ١٣١ ١٣٢ ١٣٣ ١٣٤ ١٣٥ ١٣٦ ١٣٧ ١٣٨ ١٣٩ ١٤٠ ١٤١ ١٤٢ ١٤٣ ١٤٤ ١٤٥ ١٤٦ ١٤٧ ١٤٨ ١٤٩ ١٥٠ ١٥١ ١٥٢ ١٥٣ ١٥٤ ١٥٥ ١٥٦ ١٥٧ ١٥٨ ١٥٩ ١٦٠ ١٦١ ١٦٢ ١٦٣ ١٦٤ ١٦٥ ١٦٦ ١٦٧ ١٦٨ ١٦٩ ١٧٠ ١٧١ ١٧٢ ١٧٣ ١٧٤ ١٧٥ ١٧٦ ١٧٧ ١٧٨ ١٧٩ ١٨٠ ١٨١ ١٨٢ ١٨٣ ١٨٤ ١٨٥ ١٨٦ ١٨٧ ١٨٨ ١٨٩ ١٩٠ ١٩١ ١٩٢ ١٩٣ ١٩٤ ١٩٥ ١٩٦ ١٩٧ ١٩٨ ١٩٩ ٢٠٠ ٢٠١ ٢٠٢ ٢٠٣ ٢٠٤ ٢٠٥ ٢٠٦ ٢٠٧ ٢٠٨ ٢٠٩ ٢١٠ ٢١١ ٢١٢ ٢١٣ ٢١٤ ٢١٥ ٢١٦ ٢١٧ ٢١٨ ٢١٩ ٢٢٠ ٢٢١ ٢٢٢ ٢٢٣ ٢٢٤ ٢٢٥ ٢٢٦ ٢٢٧ ٢٢٨ ٢٢٩ ٢٣٠ ٢٣١ ٢٣٢ ٢٣٣ ٢٣٤ ٢٣٥ ٢٣٦ ٢٣٧ ٢٣٨ ٢٣٩ ٢٤٠ ٢٤١ ٢٤٢ ٢٤٣ ٢٤٤ ٢٤٥ ٢٤٦ ٢٤٧ ٢٤٨ ٢٤٩ ٢٥٠ ٢٥١ ٢٥٢ ٢٥٣ ٢٥٤ ٢٥٥ ٢٥٦ ٢٥٧ ٢٥٨ ٢٥٩ ٢٦٠ ٢٦١ ٢٦٢ ٢٦٣ ٢٦٤ ٢٦٥ ٢٦٦ ٢٦٧ ٢٦٨ ٢٦٩ ٢٧٠ ٢٧١ ٢٧٢ ٢٧٣ ٢٧٤ ٢٧٥ ٢٧٦ ٢٧٧ ٢٧٨ ٢٧٩ ٢٨٠ ٢٨١ ٢٨٢ ٢٨٣ ٢٨٤ ٢٨٥ ٢٨٦ ٢٨٧ ٢٨٨ ٢٨٩ ٢٩٠ ٢٩١ ٢٩٢ ٢٩٣ ٢٩٤ ٢٩٥ ٢٩٦ ٢٩٧ ٢٩٨ ٢٩٩ ٣٠٠ ٣٠١ ٣٠٢ ٣٠٣ ٣٠٤ ٣٠٥ ٣٠٦ ٣٠٧ ٣٠٨ ٣٠٩ ٣١٠ ٣١١ ٣١٢ ٣١٣ ٣١٤ ٣١٥ ٣١٦ ٣١٧ ٣١٨ ٣١٩ ٣٢٠ ٣٢١ ٣٢٢ ٣٢٣ ٣٢٤ ٣٢٥ ٣٢٦ ٣٢٧ ٣٢٨ ٣٢٩ ٣٣٠ ٣٣١ ٣٣٢ ٣٣٣ ٣٣٤ ٣٣٥ ٣٣٦ ٣٣٧ ٣٣٨ ٣٣٩ ٣٤٠ ٣٤١ ٣٤٢ ٣٤٣ ٣٤٤ ٣٤٥ ٣٤٦ ٣٤٧ ٣٤٨ ٣٤٩ ٣٥٠ ٣٥١ ٣٥٢ ٣٥٣ ٣٥٤ ٣٥٥ ٣٥٦ ٣٥٧ ٣٥٨ ٣٥٩ ٣٦٠ ٣٦١ ٣٦٢ ٣٦٣ ٣٦٤ ٣٦٥ ٣٦٦ ٣٦٧ ٣٦٨ ٣٦٩ ٣٧٠ ٣٧١ ٣٧٢ ٣٧٣ ٣٧٤ ٣٧٥ ٣٧٦ ٣٧٧ ٣٧٨ ٣٧٩ ٣٨٠ ٣٨١ ٣٨٢ ٣٨٣ ٣٨٤ ٣٨٥ ٣٨٦ ٣٨٧ ٣٨٨ ٣٨٩ ٣٩٠ ٣٩١ ٣٩٢ ٣٩٣ ٣٩٤ ٣٩٥ ٣٩٦ ٣٩٧ ٣٩٨ ٣٩٩ ٤٠٠ ٤٠١ ٤٠٢ ٤٠٣ ٤٠٤ ٤٠٥ ٤٠٦ ٤٠٧ ٤٠٨ ٤٠٩ ٤١٠ ٤١١ ٤١٢ ٤١٣ ٤١٤ ٤١٥ ٤١٦ ٤١٧ ٤١٨ ٤١٩ ٤٢٠ ٤٢١ ٤٢٢ ٤٢٣ ٤٢٤ ٤٢٥ ٤٢٦ ٤٢٧ ٤٢٨ ٤٢٩ ٤٣٠ ٤٣١ ٤٣٢ ٤٣٣ ٤٣٤ ٤٣٥ ٤٣٦ ٤٣٧ ٤٣٨ ٤٣٩ ٤٤٠ ٤٤١ ٤٤٢ ٤٤٣ ٤٤٤ ٤٤٥ ٤٤٦ ٤٤٧ ٤٤٨ ٤٤٩ ٤٥٠ ٤٥١ ٤٥٢ ٤٥٣ ٤٥٤ ٤٥٥ ٤٥٦ ٤٥٧ ٤٥٨ ٤٥٩ ٤٦٠ ٤٦١ ٤٦٢ ٤٦٣ ٤٦٤ ٤٦٥ ٤٦٦ ٤٦٧ ٤٦٨ ٤٦٩ ٤٧٠ ٤٧١ ٤٧٢ ٤٧٣ ٤٧٤ ٤٧٥ ٤٧٦ ٤٧٧ ٤٧٨ ٤٧٩ ٤٨٠ ٤٨١ ٤٨٢ ٤٨٣ ٤٨٤ ٤٨٥ ٤٨٦ ٤٨٧ ٤٨٨ ٤٨٩ ٤٩٠ ٤٩١ ٤٩٢ ٤٩٣ ٤٩٤ ٤٩٥ ٤٩٦ ٤٩٧ ٤٩٨ ٤٩٩ ٥٠٠ ٥٠١ ٥٠٢ ٥٠٣ ٥٠٤ ٥٠٥ ٥٠٦ ٥٠٧ ٥٠٨ ٥٠٩ ٥١٠ ٥١١ ٥١٢ ٥١٣ ٥١٤ ٥١٥ ٥١٦ ٥١٧ ٥١٨ ٥١٩ ٥٢٠ ٥٢١ ٥٢٢ ٥٢٣ ٥٢٤ ٥٢٥ ٥٢٦ ٥٢٧ ٥٢٨ ٥٢٩ ٥٣٠ ٥٣١ ٥٣٢ ٥٣٣ ٥٣٤ ٥٣٥ ٥٣٦ ٥٣٧ ٥٣٨ ٥٣٩ ٥٤٠ ٥٤١ ٥٤٢ ٥٤٣ ٥٤٤ ٥٤٥ ٥٤٦ ٥٤٧ ٥٤٨ ٥٤٩ ٥٥٠ ٥٥١ ٥٥٢ ٥٥٣ ٥٥٤ ٥٥٥ ٥٥٦ ٥٥٧ ٥٥٨ ٥٥٩ ٥٦٠ ٥٦١ ٥٦٢ ٥٦٣ ٥٦٤ ٥٦٥ ٥٦٦ ٥٦٧ ٥٦٨ ٥٦٩ ٥٧٠ ٥٧١ ٥٧٢ ٥٧٣ ٥٧٤ ٥٧٥ ٥٧٦ ٥٧٧ ٥٧٨ ٥٧٩ ٥٨٠ ٥٨١ ٥٨٢ ٥٨٣ ٥٨٤ ٥٨٥ ٥٨٦ ٥٨٧ ٥٨٨ ٥٨٩ ٥٩٠ ٥٩١ ٥٩٢ ٥٩٣ ٥٩٤ ٥٩٥ ٥٩٦ ٥٩٧ ٥٩٨ ٥٩٩ ٦٠٠ ٦٠١ ٦٠٢ ٦٠٣ ٦٠٤ ٦٠٥ ٦٠٦ ٦٠٧ ٦٠٨ ٦٠٩ ٦١٠ ٦١١ ٦١٢ ٦١٣ ٦١٤ ٦١٥ ٦١٦ ٦١٧ ٦١٨ ٦١٩ ٦٢٠ ٦٢١ ٦٢٢ ٦٢٣ ٦٢٤ ٦٢٥ ٦٢٦ ٦٢٧ ٦٢٨ ٦٢٩ ٦٣٠ ٦٣١ ٦٣٢ ٦٣٣ ٦٣٤ ٦٣٥ ٦٣٦ ٦٣٧ ٦٣٨ ٦٣٩ ٦٤٠ ٦٤١ ٦٤٢ ٦٤٣ ٦٤٤ ٦٤٥ ٦٤٦ ٦٤٧ ٦٤٨ ٦٤٩ ٦٥٠ ٦٥١ ٦٥٢ ٦٥٣ ٦٥٤ ٦٥٥ ٦٥٦ ٦٥٧ ٦٥٨ ٦٥٩ ٦٦٠ ٦٦١ ٦٦٢ ٦٦٣ ٦٦٤ ٦٦٥ ٦٦٦ ٦٦٧ ٦٦٨ ٦٦٩ ٦٧٠ ٦٧١ ٦٧٢ ٦٧٣ ٦٧٤ ٦٧٥ ٦٧٦ ٦٧٧ ٦٧٨ ٦٧٩ ٦٨٠ ٦٨١ ٦٨٢ ٦٨٣ ٦٨٤ ٦٨٥ ٦٨٦ ٦٨٧ ٦٨٨ ٦٨٩ ٦٩٠ ٦٩١ ٦٩٢ ٦٩٣ ٦٩٤ ٦٩٥ ٦٩٦ ٦٩٧ ٦٩٨ ٦٩٩ ٧٠٠ ٧٠١ ٧٠٢ ٧٠٣ ٧٠٤ ٧٠٥ ٧٠٦ ٧٠٧ ٧٠٨ ٧٠٩ ٧١٠ ٧١١ ٧١٢ ٧١٣ ٧١٤ ٧١٥ ٧١٦ ٧١٧ ٧١٨ ٧١٩ ٧٢٠ ٧٢١ ٧٢٢ ٧٢٣ ٧٢٤ ٧٢٥ ٧٢٦ ٧٢٧ ٧٢٨ ٧٢٩ ٧٣٠ ٧٣١ ٧٣٢ ٧٣٣ ٧٣٤ ٧٣٥ ٧٣٦ ٧٣٧ ٧٣٨ ٧٣٩ ٧٤٠ ٧٤١ ٧٤٢ ٧٤٣ ٧٤٤ ٧٤٥ ٧٤٦ ٧٤٧ ٧٤٨ ٧٤٩ ٧٥٠ ٧٥١ ٧٥٢ ٧٥٣ ٧٥٤ ٧٥٥ ٧٥٦ ٧٥٧ ٧٥٨ ٧٥٩ ٧٦٠ ٧٦١ ٧٦٢ ٧٦٣ ٧٦٤ ٧٦٥ ٧٦٦ ٧٦٧ ٧٦٨ ٧٦٩ ٧٧٠ ٧٧١ ٧٧٢ ٧٧٣ ٧٧٤ ٧٧٥ ٧٧٦ ٧٧٧ ٧٧٨ ٧٧٩ ٧٨٠ ٧٨١ ٧٨٢ ٧٨٣ ٧٨٤ ٧٨٥ ٧٨٦ ٧٨٧ ٧٨٨ ٧٨٩ ٧٩٠ ٧٩١ ٧٩٢ ٧٩٣ ٧٩٤ ٧٩٥ ٧٩٦ ٧٩٧ ٧٩٨ ٧٩٩ ٨٠٠ ٨٠١ ٨٠٢ ٨٠٣ ٨٠٤ ٨٠٥ ٨٠٦ ٨٠٧ ٨٠٨ ٨٠٩ ٨١٠ ٨١١ ٨١٢ ٨١٣ ٨١٤ ٨١٥ ٨١٦ ٨١٧ ٨١٨ ٨١٩ ٨٢٠ ٨٢١ ٨٢٢ ٨٢٣ ٨٢٤ ٨٢٥ ٨٢٦ ٨٢٧ ٨٢٨ ٨٢٩ ٨٣٠ ٨٣١ ٨٣٢ ٨٣٣ ٨٣٤ ٨٣٥ ٨٣٦ ٨٣٧ ٨٣٨ ٨٣٩ ٨٤٠ ٨٤١ ٨٤٢ ٨٤٣ ٨٤٤ ٨٤٥ ٨٤٦ ٨٤٧ ٨٤٨ ٨٤٩ ٨٥٠ ٨٥١ ٨٥٢ ٨٥٣ ٨٥٤ ٨٥٥ ٨٥٦ ٨٥٧ ٨٥٨ ٨٥٩ ٨٦٠ ٨٦١ ٨٦٢ ٨٦٣ ٨٦٤ ٨٦٥ ٨٦٦ ٨٦٧ ٨٦٨ ٨٦٩ ٨٧٠ ٨٧١ ٨٧٢ ٨٧٣ ٨٧٤ ٨٧٥ ٨٧٦ ٨٧٧ ٨٧٨ ٨٧٩ ٨٨٠ ٨٨١ ٨٨٢ ٨٨٣ ٨٨٤ ٨٨٥ ٨٨٦ ٨٨٧ ٨٨٨ ٨٨٩ ٨٩٠ ٨٩١ ٨٩٢ ٨٩٣ ٨٩٤ ٨٩٥ ٨٩٦ ٨٩٧ ٨٩٨ ٨٩٩ ٩٠٠ ٩٠١ ٩٠٢ ٩٠٣ ٩٠٤ ٩٠٥ ٩٠٦ ٩٠٧ ٩٠٨ ٩٠٩ ٩١٠ ٩١١ ٩١٢ ٩١٣ ٩١٤ ٩١٥ ٩١٦ ٩١٧ ٩١٨ ٩١٩ ٩٢٠ ٩٢١ ٩٢٢ ٩٢٣ ٩٢٤ ٩٢٥ ٩٢٦ ٩٢٧ ٩٢٨ ٩٢٩ ٩٣٠ ٩٣١ ٩٣٢ ٩٣٣ ٩٣٤ ٩٣٥ ٩٣٦ ٩٣٧ ٩٣٨ ٩٣٩ ٩٤٠ ٩٤١ ٩٤٢ ٩٤٣ ٩٤٤ ٩٤٥ ٩٤٦ ٩٤٧ ٩٤٨ ٩٤٩ ٩٥٠ ٩٥١ ٩٥٢ ٩٥٣ ٩٥٤ ٩٥٥ ٩٥٦ ٩٥٧ ٩٥٨ ٩٥٩ ٩٦٠ ٩٦١ ٩٦٢ ٩٦٣ ٩٦٤ ٩٦٥ ٩٦٦ ٩٦٧ ٩٦٨ ٩٦٩ ٩٧٠ ٩٧١ ٩٧٢ ٩٧٣ ٩٧٤ ٩٧٥ ٩٧٦ ٩٧٧ ٩٧٨ ٩٧٩ ٩٨٠ ٩٨١ ٩٨٢ ٩٨٣ ٩٨٤ ٩٨٥ ٩٨٦ ٩٨٧ ٩٨٨ ٩٨٩ ٩٩٠ ٩٩١ ٩٩٢ ٩٩٣ ٩٩٤ ٩٩٥ ٩٩٦ ٩٩٧ ٩٩٨ ٩٩٩ ١٠٠٠

والدليل الحالي: هو ما دلت عليه القرائن أو المناسبات المحيطة بالمتكلم؛ كقولك: لمن قدم من الحج: مأجوراً؛ أي: رجعت مأجوراً، ولمن أراد سفرأ: سالماً؛ أي: تسافر سالماً.

ويحذف عامل الحال وجوباً في أربع مسائل:

١ - أن تكون الحال سادة مسد الخبر، نحو: احترامي الطالب مهذباً، ف(مهذباً) حال، والعامل فيها محذوف، والأصل: احترامي الطالب إذا كان، أو إذ كان مهذباً، وقد تقدمت هذه المسألة في آخر باب «المبتدأ والخبر».

٢ - أن تكون الحال مؤكدة لمضمون الجملة، نحو: خالد أبوك عطوفاً (عطوفاً) حال، والعامل محذوف وجوباً، والتقدير: أحقه أو أعرفه ونحوهما، وتقدم الكلام على ذلك.

٣ - أن تكون الحال دالة بلفظها على زيادة تدريجية أو نقص تدريجي، فالأول نحو: تصدق على الفقير بريال فصاعداً. (ف. . صاعداً) حال، وعاملها وصاحبها محذوفان، والتقدير: فذهب المُتَصَدِّقُ به صاعداً، ومنه قول عليه السلام: «تقطع يد السارق في ربع دينار فصاعداً» متفق عليه.

ومثال الثاني: اشتريت القلم بريال فسافلاً، والتقدير: فانحط المشتري به سافلاً.

٤ - أن تكون الحال مسبوقة باستفهام يراد به التوبيخ، نحو: أقاعداً وقد أقيمت الصلاة؟ التقدير: أ توجد قاعداً.

والحذف في هذه المسائل قياسي. وقد يحذف العامل سماعاً في غير ذلك، نحو: هنيئاً لك؛ أي: ثبت لك الخير هنيئاً، أو هناك الأمر هنيئاً<sup>(١)</sup>، وعلى التقدير الأول تكون الحال مؤسسة، وعلى الثاني تكون مؤكدة.

وهذا معنى قوله: (والحال قد يحذف ما فيها عمل... إلخ) أي: إن الحال قد يحذف ما عمل فيها النصب، وبعض ما يحذف من هذه العوامل محظور ذكره؛ أي: ممنوع، لكونه واجب الحذف فقوله: (حُظِّلَ) أي: منع.



(١) إذا قلت: اشرب هنيئاً وكل مريئاً، ف(هنيئاً) حال منصوبة بالفتحة الظاهرة، والمعنى: ثبتت لك الهناءة في شربك، ويجوز إعرابها مفعولاً مطلقاً على تقدير: هنيء لك الشرب هناءة.

## التَّمْيِيزُ

٣٥٦ - اِسْمٌ بِمَعْنَى (مِنْ) مُبَيَّنٌ نَكْرَةٌ يُنْصَبُ تَمْيِيزًا بِمَا قَدْ فَسَّرَهُ  
٣٥٧ - كَلَامٌ (شَبْرٌ أَرْضًا)، وَ(قَفِيزٌ بُرًّا) وَ(مَنْوَيْنِ عَسَلًا وَتَمْرًا)  
التَّمْيِيزُ: اسْمُ نَكْرَةٍ بِمَعْنَى (مِنْ)، لِبَيَانِ مَا قَبْلَهُ مِنْ إِبْهَامٍ.

تعريف  
التَّمْيِيزُ وبيان  
نوعه وحكم  
كل نوع

نحو: اشتريت رطلاً عسلاً، ف(عسلاً) تمييز؛ لأنه اسم، بدليل  
تنوينه، وهو نكرة متضمن معنى (من) التي للبيان؛ أي: من العسل. ويبيّن  
ما قبله من إبهام؛ لأن قولك: اشتريت رطلاً، فيه إبهام؛ لأن السامع لا  
يفهم ما تريد بالرطل، هل تريد عسلاً أو تمرّاً أو سمناً...؟ وذلك لأن  
الرطل اسم يصلح لأن تراد به هذه الأشياء وغيرها، فإذا قلت: (عسلاً)  
زال الإبهام، وفُهم المراد؛ لأنك ميزت له (الرطل) وبينت المقصود به،  
ولذلك يسمى لفظ (عسلاً) تمييزاً، والاسم المبهم (مُمَيِّزاً).

وإذا قلت: طاب المكان، نجد أن في الجملة إبهاماً، ولكنه لا  
يقع على كلمة واحدة - كما في المثال السابق - وإنما ينصب على الجملة  
كلها، وهو نسبة الطيب إلى المكان، إذ لا ندري ما المراد به؟ أهو  
هواؤه أم ماؤه أم تربته؟ فإذا قلت: طاب المكان هواءً، تعين المراد  
واقضحت النسبة، ولذلك يسمى لفظ (هواء) تمييزاً؛ لأنه أزال إبهاماً في  
نسبة الطيب إلى المكان.

وخرج بقولنا: نكرة، نحو: هذا الرجل طاهرٌ قلبه - بالنصب -  
ف(قلبه) وإن بيّن إبهام ما قبله، لكنه ليس بتمييز؛ لأنه معرفة، فهو  
منصوب على التشبيه بالمفعول به، كما سيأتي إن شاء الله، في باب  
«الصفة المشبهة».

وخرج بقولنا: بمعنى (مِنْ): الحال، فإنه بمعنى (في حال كذا).  
 وخرج بقولنا: لبيان ما قبله: اسم (لا) النافية للجنس، نحو: لا رجل في المسجد، فإنه وإن كان بمعنى (من) لكنها ليست للبيان، بل هي (من) الاستغرافية، كما تقدم في موضعه.  
**والتمييز نوعان:**

**الأول:** تمييز المفرد أو تمييز الذات، وهو الذي يكون مُمَيِّزَه لفظاً دالاً على العدد، نحو: اشترت ستة عشر كتاباً، أو على المقدار وهو إما مساحة، نحو: اشترت ذراعاً صوفاً. أو كيل، نحو: اشترت إردباً قمحاً. أو وزن نحو: اشترت رطلاً سمناً. أو على ما يشبه المقدار (وهو ما أجرتة العرب مجرى المقادير لشبهه به في مطلق المقدار وإن لم يكن منها..). نحو: صببت على النجاسة ذنوباً ماءً، واشترت نحباً سمناً<sup>(١)</sup>، قال تعالى: ﴿إِنَّ الَّذِينَ كَفَرُوا وَمَاتُوا وَهُمْ كُفَّارٌ فَلَنْ يَغْفَلَ بَيْنَ أَحَدِهِمْ يَلْءِ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أُفْتُدُوا بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١] فـ﴿ذَهَبًا﴾ تمييز منصوب، والتمييز شبيه بالمقدار، وهو قوله: ﴿يَلْءِ الْأَرْضِ﴾، وقال تعالى: ﴿فَمَنْ يَمْلِكْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ خَيْرًا يَرَهُ ۖ وَمَنْ يَمْلِكْ مِثْقَالَ ذَرَّةٍ شَرًّا يَرَهُ ۖ﴾ [الزلزلة: ٧ - ٨]، فـ(خيراً وشرأ) منصوبان على التمييز، والتمييز شبيه بالوزن وليس بوزن حقيقة؛ لأن مِثْقَالَ الذرة ليس نوعاً من أنواع ما يوزن به عرفاً.

(١) الذراع: مسافة ما بين طرفي المرفق إلى نهاية الأصبع الوسطي من اليد، وهو يعادل: (٢، ٤٦) سم، والإردب: مكيل ضخم لأهل مصر، ذكرته المراجع الإسلامية بعد فتح مصر. انظر الكلام عليه: في تعليق الدكتور محمد الخاروف في تحقيقه لكتاب «الإيضاح والتبيان في معرفة المكيل والميزان» لابن الرفعة ص(٧١). والذنوب: بوزن (رسول) الدلو العظيمة. قالوا: ولا تسمى (ذنوباً) حتى تكون مملوءة ماءً. والنحي: بكسر النون: وعاء السمن. والجمع: أنحاء. مثل جمل وأحمال. قال ذلك في المصباح المنير ص(٢١٠) وص(٥٩٦). والرطل: بالكسر وهو أشهر من الفتح معيار يوزن به يزن (٩٠) مثقالاً، والمثقال (٥٣، ٤) جرام، فيكون مقداره بالجرام (٧، ٤٠٧) جرام؛ أي: ما يقارب (٤٠٨) جرام. انظر: «الإيضاح والتبيان» ص(٥٥، ٥٦).

وسمي هذا النوع تمييز المفرد؛ لأنه يزيل الإبهام من كلمة واحدة أو ما هو بمنزلتها، وتمييز الذات؛ لأن الغالب في تلك الكلمات أنها ذوات محسوسة، كالإردب والرطل والذراع ونحوها.

**النوع الثاني:** تمييز الجملة، وهو الذي يزيل الإبهام عن المعنى العام بين طرفيها، وهو المعنى المنسوب فيها لشيء من الأشياء، ولذا يسمى تمييز النسبة.

وهو بحسب أصله نوعان:

١ - تمييز محول عن الفاعل: نحو: حَسَنَ الشاب خلقاً، ف(خلقاً) تمييز نسبة؛ لأنه أزال الإبهام في نسبة الحسن إلى الشاب، وهو منقول من الفاعل، والأصل: حَسَنَ خُلُقُ الشاب، ومنه قوله تعالى: ﴿وَأَشْتَعَلَ الرَّأْسُ شَيْبًا﴾ [مریم: ٤]، ف(شَيْبًا) تمييز نسبة محول عن الفاعل؛ لأن تقديره: واشتعل شيب الرأس.

٢ - تمييز محول عن المفعول: نحو: وَفَّيْتُ العمال أجوراً، ف(أجوراً) تمييز نسبة، أزال الإبهام في نسبة التوفية إلى العمال، وهو منقول عن المفعول، والأصل: وفيت أجور العمال، ومنه قوله تعالى: ﴿وَفَجَّرْنَا الْأَرْضَ عُيُونًا﴾ [القمر: ١٢]، ف(عُيُونًا) تمييز نسبة محول عن المفعول؛ لأن تقديره: وفجرنا عيون الأرض.

وحكم التمييز النصب - غالباً<sup>(١)</sup> - والناصب لمبين الاسم هو ذلك الاسم المبهم؛ كعشرين كتاباً، والناصب لمبين النسبة المسند من فعل أو شبهه، نحو: ازداد المتعلم أدباً، المتعلم مستقيم خلقاً.

قال ابن مالك: (اسم بمعنى مِنْ ... إلخ) أي: إن التمييز اسم بمعنى (من) يبين إبهام ما قبله، وهو نكرة، منصوب، وناصبه هو الشيء المبهم الذي جاء التمييز لإيضاحه وإزالة إبهامه، وظاهر هذا أن تمييز

(١) لأنه سيأتي جواز جره.

النسبة منصوب بالجملة التي جاء التمييز لإيضاح النسبة فيها<sup>(١)</sup>.

ثم يبين أنواع التمييز بالأمثلة (كشبر أرضاً) للمساحة، (وقفيز برأ) للكيل، (ومنوين عسلاً وتمرأ) للوزن، و(منوين) تشنية (منأ) كعصاً، وهو من مقادير الوزن المقدرة في بعض الأقطار برطلين.

\* \* \*

جواز جر النميز بالإضافة وشرط ذلك

٣٥٨ - وَبَعْدَ ذِي وَنَحْوِهَا أَجْرُوه إِذَا أَضْفَتْهَا كَـ (مُدُّ حِنْطَةٍ غِدَاً)

٣٥٩ - وَالنَّصْبُ بَعْدَ مَا أَضِيفَ وَجَبَا إِنْ كَانَ مِثْلُ: (مِلْءُ الْأَرْضِ ذَهَبًا)

تقدم أن حكم تمييز المفرد النصب، وهذا هو الأحسن، وذكر هنا أنه يجوز فيما دل على كيل أو مساحة أو وزن وجهاً آخر، وهو الجر على أنه مضاف إليه، والمميز هو المضاف، تقول: شربت رطلَ لبنٍ، عندي مثقالُ ذهبٍ، اشترت ذراعَ صوفٍ.

ويشترط في ذلك ألا يضاف الدال على مقدار إلى غير التمييز، فإن أضيف إلى غير التمييز وجب نصب التمييز أو جره (بمن)، نحو: ما في الأرض قدرٌ راحةٍ ظلاً، ومنه قوله تعالى: ﴿فَلَنْ يُفْلِكَ مِنْ أَحَدِهِمْ مِثْلُ الْأَرْضِ ذَهَبًا وَلَوْ أَفْتَدَيْتُمْ بِهِ﴾ [آل عمران: ٩١] فـ ﴿ذَهَبًا﴾ تمييز منصوب؛ لأن الدال على مقدار وهو (ملء) أضيف لغير التمييز.

وأما حكم تمييز العدد فهو مذكور في باب العدد<sup>(٢)</sup>.

(١) هذا رأي لابن مالك، ويرى آخرون أن عامل النصب في تمييز النسبة هو ما في الجملة من فعل أو شبهه، وهو قول سيبويه وجماعة، وحجة ابن مالك ومن وافقه كابن عصفور: أنه قد لا يكون في الجملة فعل ولا وصف نحو: هذا أخوك إخلاصاً، ويشكل على ظاهر عبارة ابن مالك - هنا - قوله فيما بعد: (والفاعل المعنى انصبين بأفعلا) وقوله: (وعامل التمييز قدم مطلقاً: والفعل ذو التصريف نزراً سبْقاً) فإن هذا موافق لرأي سيبويه، وقد يجاب عنه بأن التمييز لما فسر إبهام نسبة الفعل إلى فاعله أو مفعوله فكأنه فسر الفعل نفسه. فكان التمييز منصوباً به؛ لأنه هو الذي يصح أن يكون عاملاً.

(٢) وخلاصة ذلك كالآتي:

أ - العددان ثلاثة إلى عشرة وما بينهما: تمييزها جمع مجرور؛ لأنه مضاف إليه، =

وهذا معنى قوله: (وبعد ذي ونحوها اجرره... إلخ) فالمراد (بذي...) الأشياء التي سبق أن عرض لها أمثلة في البيت السابق، وهي المساحة، والكيل، والوزن، فإن التمييز بعدها مجرور بالمضاف (كُمْدُ حنطةٍ غذا) والمد: بالضم، كيل. وهو ربع الصاع.

وقوله: (غذا) بالقصر، وأصله (غذاء) وهو خبر المبتدأ (مد) والمراد ب(نحوها) - وفي بعض النسخ: «وشبهها» - كل لفظ عربي جرى العرف على استعماله في واحد من الثلاثة، نحو: مثقال، وذئوب، ونحوهما، كما تقدم.

ثم ذكر أن الجر إنما يكون حين إضافة المُمَيِّز للتمييز مباشرة. فإن أضيف لغيره وجب النصب، ثم ذكر المثال لذلك.

\* \* \*

٣٦٠ - وَالْفَاعِلُ الْمَعْنَى أَنْصَبْنَ بِأَفْعَلًا مُفَضَّلًا كَ(أَنْتَ أَغْلَى مَنْزِلًا)

٣٦١ - وَبَعْدَ كُلِّ مَا اقْتَضَى تَعَجُّبًا مَيِّزٌ كَ(أَكْرَمَ بِأَبِي بَكْرٍ أَبَا)

من أنواع تمييز النسبة: التمييز الواقع بعد أفعال التفضيل، والواقع بعد ما يفيد التعجب.

حكم التمييز  
بعد (أفعل)  
التفضيل.  
حكم التمييز  
بعد التعجب

أما الأول: فإن كان فاعلاً في المعنى وجب نصبه وإن لم يكن كذلك وجب جره.

وعلاوة ما هو فاعل في المعنى: أن يصلح جعله فاعلاً بعد جعل أفعال التفضيل فعلاً، نحو: العالم العامل أرفع من ذوي المال قدرأ، ف(قدرأ) تمييز يجب نصبه، وهو فاعل في المعنى، إذ يصح أن يقال:

= والمضاف هو العدد. نحو: اشتريت ستة كتب.

ب - المائة والألف: تمييزها مفرد مجرور؛ لأنه مضاف إليه، والعدد هو المضاف، نحو: عندي مائة كتاب، ومثل ذلك المئات والألوف.

ج - العدد غير ما سبق: تمييزه مفرد منصوب، نحو: عندي ثلاث عشرة كراسة، وحفظت ثلاثين حديثاً.

والكلام في تمييز العدد طويل، ولهذا عقد له المصنف باباً مستقلاً.



العالم العامل ارتفع قدره، ومنه قوله تعالى: ﴿أَنَا أَكْثَرُ مِنْكَ مَالًا وَأَعَزُّ نَفَرًا﴾ [الكهف: ٣٤].

وعلاوة ما ليس بفاعل في المعنى أن يكون أفعَل التفضيل بعضاً من جنس التمييز، ويعرف ذلك بصحة حذف أفعَل التفضيل، ووضع لفظ (بعض) موضعه، نحو: الأنبياء - عليهم الصلاة والسلام - أصدق الناس، ف(الناس) تمييز، يجب جره بالمضاف؛ لأنه ليس بفاعل في المعنى. إذ يصح أن يقال: الأنبياء بعض الناس.

ويستثنى من ذلك ما إذا أضيف أفعَل إلى غير التمييز، فإنه يجب نصبه حيثئذ، لتعذر إضافة أفعَل مرتين، نحو: العامل بعلمه أفضل الناس رجلاً.

وأما الواقع بعد ما يفيد التعجب فإنه يجب نصبه<sup>(١)</sup> سواء في ذلك التعجب القياسي أو السماعي، فالقياسي، نحو: ما أحسن الصدق خلقاً للمسلم، وأحسن بالصدق خلقاً للمسلم، والسماعي، نحو: لله دره فارساً<sup>(٢)</sup> وقول الشاعر:

وَحَسْبُكَ دَاءٌ أَنْ تَبَيْتَ بِبَطْنَةٍ      وَحَوْلَكَ أَكْبَادُ تَحْنُ إِلَى الْقَدِّ<sup>(٣)</sup>

وهذا معنى قوله: (والفاعل المعنى انصبين بأفعلا... إلخ) أي:

(١) فلا يجوز جره بالإضافة، لكن يجوز جره ب(من) إذا لم يكن محولاً عن فاعل ولا مفعول نحو: لله دره فارساً، فيجوز: من فارس. أما المحول فيجب نصبه ولا يجوز جره ب(من) وكذا نحو: ما أحسن المذهب رجلاً، فإنه مفعول في المعنى، لكنه غير محول؛ لأنه عين ما قبله، فيجوز جره ب(من) لما ذكر.

(٢) فارساً: تمييز لبيان جنس المتعجب منه المبهم في النسبة، والدر في الأصل: مصدر دُرَّ اللبن يدر درأً، إذا كثر. ثم سمي اللبن نفسه درأً. والمراد هنا اللبن الذي رضعه من ثدي أمه، فما أعجب هذا اللبن؛ لأنه أنشأ شخصاً لا مثيل له من صفات الشجعان وهو لبن خلقه وأوجده منشئ الخلائق ومبدعها وهو الله ﷻ.

(٣) حسبك: مبتدأ، داء: تمييز، أن تبئت ببطنه: في تأويل مصدر خبر المبتدأ، والبطنة: شدة امتلاء المعدة بالطعام. والقَد: بكسر القاف، القطعة من الجلد الجاف غير المدبوغ.

انصب الفاعل في المعنى بـ(أفعل) مفضلاً له على غيره ثم ذكر المثال.  
وقوله: (وبعد كل ما اقتضى تعجباً ميز... إلخ) أي: اذكر التمييز  
بعد كل ما دلّ على تعجب، وأشار بذلك إلى أنه غير خاص بالصيغتين  
الموضوعتين للتعجب، بل هو شامل للتعجب بهما، وهو القياسي  
وبغيرهما وهو السماعي، ثم ذكر المثال.

\* \* \*

٣٦٢ - وَأَجْرُ بـ(من) إِن شئتَ غَيْرَ ذِي الْعَدَدِ وَالْفَاعِلِ الْمَعْنَى كـ(طَبَّ نَفْسًا تَفْدُ)  
تقدم أن التمييز يجوز نصبه ويجوز جره بالمضاف، نحو: اشتريت  
رطلاً عسلاً، واشتريت رطل عسل، وذكر - هنا - وجهاً ثالثاً وهو جره  
بـ(من) التي لبيان الجنس، نحو: بعث ذراعاً من صوف، لا أملك شبراً  
من أرض، زرعت فداناً من قمح.

ويمتنع الجر بـ(من) في ثلاث مسائل:

الأول: تمييز العدد؛ كعشرين قلماً.

الثانية: ما كان فاعلاً في المعنى<sup>(١)</sup>، نحو: استقام الولد خلقاً.

الثالثة: التمييز المحول من المفعول، نحو: غرست الأرض  
شجراً.

وقد اقتصر ابن مالك على الأولى والثانية، فقال: (واجر بمن إن  
شئت غير ذي العدد... إلخ) أي: اجر التمييز بالحرف (من) بشرط ألا  
يكون تمييز عدد، ولا فاعلاً في المعنى، مثل: (طَبَّ نَفْسًا تَفْدُ)؛ أي:  
من طابت نفسه أحبه الناس وخالطوه وأفادوه فوائده، ومن خبثت نفسه

(١) المراد به المحول عن الفاعل في الصناعة نحو: طاب المكان هواء. لأن الأصل:  
طاب هواء المكان، فلا يجوز جره بـ(من) بخلاف: لله دره فارساً. فإنه وإن كان  
فاعلاً في المعنى إذ المعنى: عظمت فارساً إلا أنه غير محول، فيجوز جره بـ(من)  
وكذا ما كان مفعولاً في المعنى ولكنه غير محول نحو: ما أحسن خالداً رجلاً،  
فهو غير محول؛ لأنه عين ما قبله، فالعلة في عدم جواز الجر أن مدخول (من)  
يصح الإخبار به عما قبله. وما كان محولاً لا يمكن فيه ذلك.

جواز جر  
التمييز بـ(من)  
وموضع ذلك

فهو بضد ذلك، والأصل: لتطب نفسك، ثم حول الكلام فصار الفاعل تمييزاً، فلا يصح جره بـ(من).

وأشار بقوله: (إن شئت) إلى أن الجر جائز لا واجب، والذي يجوز جره هو تمييز المقدار، وتمييز النسبة إذا لم يكن محولاً، نحو: ما أحسن زيدا رجلاً.

\* \* \*

حكم تقديم  
التمييز على  
عامله

٣٦٣ - وَعَامِلَ التَّمْيِيزِ قَدَّمَ مُطْلَقًا وَالْفِعْلُ ذُو التَّصْرِيفِ نَزَرًا سِقًا  
عامل التمييز إما أن يكون اسماً، نحو: اشتريت رطلاً سمناً، أو  
فعلاً جامداً كأفعل في التعجب، نحو: ما أحسن الصديق خلقاً، أو فعلاً  
متصرفاً يؤدي معنى الجامد، نحو: كفى بالله شهيداً، أو فعلاً متصرفاً،  
نحو: طاب خالد نفساً.

فإن كان العامل اسماً أو فعلاً جامداً أو متصرفاً بمعنى الجامد لم  
يجز تقديم التمييز عليه.

وإن كان فعلاً متصرفاً فإنه يجوز تقديم التمييز عليه عند جماعة من  
النحاة، منهم الكسائي والمازني والمبرد، ووافقهم ابن مالك في غير  
الألفية<sup>(١)</sup> وفي الألفية جعله قليلاً، واستدل هؤلاء بالسماح عن العرب؛  
كقول الشاعر:

أَنْفَسًا تَطْيِبُ بِنَيْلِ الْمُنَى وَدَاعِي الْمُنُونِ يُنَادِي جِهَارًا<sup>(٢)</sup>  
فقدم الشاعر التمييز (نفساً) على عامله (تطيب) وهو فعل متصرف.  
وقول الآخر:

ضَبَّعْتُ حَزْمِي فِي إِبْعَادِي الْأَمَلَا وَمَا أَرْعَوَيْتُ وَشِيئاً رَأْسِي اشْتَعَلَا<sup>(٣)</sup>

(١) انظر: «الكافية» (٢/ ٧٧٤).

(٢) تطيب: تظمن. بنيل المنى: إدراك المأمول. المنون: الموت. وداعي المنون: الواو للحال. وداعي: مبتدأ. ينادي: الجملة خبر المبتدأ. جهاراً: مفعول مطلق أو حال.

(٣) الحزم: ضبط الرجل لأمره. ارعويت: رجعت إلى ما ينبغي فعله من محاسن الأقوال والأفعال. وقوله: (الأملا) مفعول به للمصدر.

فقدم الشاعر التمييز (شيباً) على عامله (اشتعلنا) وهو فعل متصرف.

وأما الجمهور من النحاة وعلى رأسهم سيويه فإنهم يمنعون تقديم التمييز على عامله، وما ورد من تقديمه فهو ضرورة، فلا يقاس عليه، وهذا هو المختار؛ فإن التمييز كالنعت في الإيضاح، والنعت لا يتقدم على عامله، فكذلك ما أشبهه، وأيضاً فالغالب في التمييز المنصوب بفعل متصرف أن يكون فاعلاً في الأصل، فلا يغير عما كان يستحق من وجوب التأخير.

قال ابن مالك: (وعامل التمييز قدم مطلقاً... إلخ) أي: إن عامل التمييز يجب تقديمه (مطلقاً) أي: سواء كان العامل اسماً أو فعلاً، وإذا كان العامل فعلاً متصرفاً فقد يتأخر هذا العامل ويسبقه التمييز، وهذا نادر، والألف في قوله: (سبقاً) للإطلاق، والله أعلم.



## حُرُوفُ الْجَرِّ

- ٣٦٤ - هَاكَ حُرُوفُ الْجَرِّ، وَهِيَ: (مِنْ، إِلَى حَتَّى، خَلَا، حَاشَا، عَدَا، فِي، عَنْ، عَلَى  
٣٦٥ - مُذْ، مُنْذُ، رَبُّ، اللَّامُ، كَيِّ، وَآوْ، وَتَا وَالْكَافُ، وَالْبَاءُ، وَلَعَلَّ، وَمَتَى)

لما فرغ المصنف رحمته من الكلام على المرفوعات والمنصوبات.  
شرع في ذكر المجرورات وهي ثلاثة:

- ١ - مجرور بالحرف.
- ٢ - مجرور بالإضافة، وسيأتي - إن شاء الله - في الباب الذي يلي هذا.
- ٣ - مجرور بالتبعية لمتبوع مجرور. وهذا موضعه التوابع.

وبدا بالمجرور بالحرف لأنه الأصل.  
وهذه الحروف العشرون التي ذكر الناظم كلها مختصة بالأسماء.  
وتعمل فيها الجر، وقد تقدم الكلام على (خلا وحاشا وعدا) في باب  
«الاستثناء». وذكرها هنا لأنه موضع استقصاء، كما قال في «شرح  
الكافية»<sup>(١)</sup>.

والحروف الباقية لها تفصيل يأتي ذكره في موضعه، إلا (كي،  
ولعل، وحتى) وقلَّ من يذكرهن من حروف الجر؛ لغرابة الجر  
بهن.

فأما (كي) فتكون حرف جر للتعليل، في ثلاثة مواضع:

الأول: إذا دخلت على (ما) الاستفهامية. كما في قولهم في

الاستفهام عن علة الشيء: كَيْمَه؟ بمعنى لِمَه؟ (كي) حرف جر، و(ما) استفهامية مجرورة بـ(كي)، وحذفت ألفها لدخول حرف الجر عليها. وجيء بالهاء للسكت، عوضاً عن الألف المحذوفة، وحفظاً للفتحة الدالة على الألف.

الثاني: إذا دخلت على (أن) المصدرية مع صلتها، والغالب أن تكون مضمرة، نحو: جئت كي أستفيد. فلاستفيد فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة بعد (كي). و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بكي، والتقدير: جئت للاستفادة<sup>(١)</sup>.

الثالث: إذا دخلت على (ما) المصدرية. مع صلتها. نحو: أحسن معاملة الناس كي ما تسلم من أذاهم. فعل مضارع مرفوع. و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(كي) أي: لسلامتك من أذاهم.

وأما (لعل) فهي حرف جر شبيه بالنزائد. وتفيد الترجي والتوقع. والجر بها مقصور على بعض العرب، ذكره أبو زيد الأنصاري<sup>(٢)</sup>. وحكى الجربها الفراء وغيره، وهو مع جوازه وقياسيته غير خفيف على الأسماع، ولا هو سائغ اليوم، نحو: لعل المسافر قادم غداً. فـ(لعل) حرف ترج شبيه بالنزائد. (المسافر) مجرور بها لفظاً في محل رفع مبتدأ (قادم) خبر، (غداً) ظرف زمان منصوب على الظرفية.

وأما (متى) فحرف جر أصلي<sup>(٣)</sup>. مستعمل في لغة (هذيل).

(لعل) حرف  
جر عند بعض  
العرب

(متى) حرف  
جر عند بعض  
العرب

(١) هذا على أحد الوجهين، والثاني أن تكون (كي) مصدرية ناصبة للمضارع، واللام مقدرة قبلها؛ أي: لكي.

(٢) «النوادر في اللغة» ص ٢١٨.

(٣) حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها ثلاثة أنواع:

١ - حرف جر أصلي، وهو ما له معنى خاص، ويحتاج إلى متعلق، مذكور أو محذوف، والمتعلق: هو ما يوضح الجار والمجرور ويبينه، فهو نوع من الارتباط الذي يوضح المعنى ويتممه، فإذا قلت: جئت من البيت، فإن الجار والمجرور =

ومعناه: الابتداء - غالباً - ومن كلامهم: أخرجها متى كُتِبَ؛ أي: من كُتِبَ. حكاه الكسائي عنهم.

قال ابن مالك في تعداد الحروف: (هاك حروف الجر... إلخ) و(هاك) اسم فعل أمر مبني على السكون. والفاعل ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت. والكاف: حرف خطاب لا محلّ له؛ لأن أسماء الأفعال لا تضاف. ثم سرد الحروف بإسقاط حرف العطف في بعضها وإثباته في بعضها الآخر.

\* \* \*

٣٦٦ - بِالظَّاهِرِ أَخْصَصُ (مُنْذُ مَدْ وَحَتَّى وَالْكَافِ وَالْوَاوِ وَرَبِّ وَالشَّاءِ)

٣٦٧ - وَأَخْصَصُ بِ(مَدْ، وَمُنْذُ) وَقَفْنَا، وَبِ(رَبِّ) مُتَكَرِّراً، وَالشَّاءِ لِدَالِهِ، وَ(رَبِّ)

٣٦٨ - وَمَا رَوَوْا مِنْ نَحْوِ: (رُبُّهُ قَتَى) تَزَرَّ، كَذَا كَلَامًا، وَنَحْوُهُ أَتَى

تقسيم حروف  
الجر

حروف الجر قسمان:

الأول: مشترك بين الاسم الظاهر والمضمر، وهي سبعة (من، إلى، عن، على، في، اللام، الباء).

الثاني: مختص بالاسم الظاهر، وهي سبعة أيضاً، ذكرها ابن مالك وهي أربعة أقسام.

الأول: ما يختص بالزمان، وهو (مذ، منذ) تقول: ما رأيته مذ يوم الجمعة. وما رأيته منذ يومنا. والأول بمعنى: من. والثاني بمعنى: في. وسيأتي ذلك - إن شاء الله - في آخر الباب.

= متعلق بالفعل قبله، والمتعلّق إما فعل أو شبهه؛ كاسم الفعل، والمشتق العامل عمل الفعل؛ كاسم الفاعل، والمشتق الذي لا يعمل؛ كاسم الزمان والمكان.

٢ - حرف جر زائد، وهو ما ليس له معنى خاص، وإنما يؤتى به للتوكيد وليس له متعلق، نحو: ما جاءني من أحد.

٣ - حرف جر شبه بالزائد، وهو ما له معنى خاص - كالحرف الأصلي - وليس له متعلق - كالزائد - مثل: رُبَّ.

الثاني: ما لا يختص بظاهر بعينه، وهو ثلاثة: في، الكاف، الواو.

فأما (في والكاف) فسيأتي الكلام عليهما - إن شاء الله -. وأما الواو فهي مختصة بالقسم، لكنها لا تختص بظاهر معين، نحو: والله لأفعلن الخير، أو: والرازق أو والمحيي أو والمميت لأفعلن الخير، ولا يجوز للمخلوق أن يقسم إلا باسم من أسماء الله تعالى أو صفة من صفاته.

الثالث: ما يختص بجر النكرة، وهو (رُبَّ)، وهو حرف جر شبيه بالزائد، موضوع للتكثير أو التقليل حسب القرينة<sup>(١)</sup>. والأول أكثر<sup>(٢)</sup> نحو: رُبَّ رجلٍ عالمٍ لقيت. ولا بد أن يأتي بعدها نعت مفرد أو جملة أو شبهها، فالمفرد كما مثل. والجملة نحو: رب صديقٍ لازمك عرفته، وشبه الجملة: رب صديقٍ عندك عرفته.

والإعراب: (رب) حرف جر شبيه بالزائد (رجلٍ) مفعول (لقيت) منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الشبيه بالزائد (عالمٍ) صفة (لقيت) فعل وفاعل.

ويجوز تخفيف الباء كما في قوله تعالى: ﴿رُبَّمَا يَوَدُّ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢] في قراءة نافع وعاصم. وشدد الباقون،

(١) من مجيء (رُبَّ) للتقليل قول الشاعر:

ألا رب مولود وليس له أبٌ وذو ولدٍ لم يُلدْه أبوان

والقرينة أنه لا يوجد من هذين الصنفين إلا فرد واحد، فالأول: هو عيسى، والثاني: هو آدم عليهما وعلى جميع الأنبياء أفضل الصلاة والسلام، وقوله: (لم يُلدْه) بتسكين اللام تخفيفاً، وتحريك الدال بالفتح، وحققا الجزم.

(٢) ومنه قوله ﷺ: «يا رب كاسية في الدنيا عارية في الآخرة» أخرجه البخاري (١٠/٣) فتح) وفي رواية (فَرُبَّ كاسية)، فليس المراد أن ذلك قليل، بل المراد أن الصنف المتصف بهذا من النساء كثير. وقد نصّ سيبويه على أن الغالب فيها التكثير في باب (كم) حيث قال: (واعلم أن «كم» في الخبر لا تعمل إلا فيما تعمل فيه (رُبَّ) لأن المعنى واحد إلا أن (كم) اسم، و(رب) غير اسم [الكتاب ١٦١/٢].



وهي هنا مكفوفة عن العمل بـ(ما) الزائدة إعراباً، المؤكدة معنى، كما سيأتي - إن شاء الله - في آخر الباب.

الرابع: ما يختص بلفظ: (الله). وهو (التاء) كقوله تعالى: ﴿وَتَاللَّهِ لَأَكِيدَنَّ أَصْنَامَكُمْ﴾ [الأنبياء: ٥٧]. وقد سمع من كلامهم جرّها لـ(رَبِّ) مضافاً إلى الكعبة فقالوا: تَرَبُّ الكعبة.

فهذه السبعة المذكورة، لا تجر إلا الاسم الظاهر، وما ورد من جر بعضها للضمير فهو شاذ، يحفظ ولا يقاس عليه؛ كقول الشاعر:

رُبُّهُ نَيْبَةٌ دَعَوْتُ إِلَى مَا يورثُ المَجْدَ دَائِباً فَأَجَابُوا<sup>(١)</sup>

وقول الآخر:

خَلَى الذَّنَابَاتِ شَمَالاً كَتَبَا وَأُمُّ أَوْعَالٍ كَهَا أَوْ أَقْرَبَا<sup>(٢)</sup>

والى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله: (بالظاهر اخصص منذ مذ... إلخ) أي: اخصص بالاسم الظاهر هذه الحروف السبعة، واخصص بـ(مذ) ومنذ) أسماء الزمان. وبـ(رب) النكرة، والتاء مختصة بالقسم وتجر لفظ (الله) وكلمة (رَبِّ) على النحو المتقدم، وما رواه النحاة من جر (رَبِّ)

(١) معناه: كثير من الشباب دعوتهم إلى ما يكسبهم الشرف والمجد والكرم، وداومت على دعائهم واجتهدت فيه، فاستجابوا لذلك.

إعرابه: (ربه) رب: حرف جر شبهه بالزائد، والهاء ضمير مبني على الضم وله محلان: أحدهما: جر برُبِّ، والثاني: رفع بالابتداء (فتية) تمييز (دعوت) الجملة في محل رفع خبر المبتدأ (دائِباً) حال من الضمير في (دعوت).

(٢) البيت في وصف حمار وحشي ورد الماء فرأى صياداً ففر منه. (الذنابات) اسم موضع و(أم أوعال) اسم هضبة (شمالاً) أي: ناحية الشمال (كثياً) بفتح الكاف والتاء؛ أي: قريباً (كها) يريد مثل الذنابات في البعد، فالكاف للتشبيه.

إعرابه: (خلى الذنابات) خلى: فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر للتعذر، وفاعله ضمير مستتر يعود على حمار الوحش الموصوف و(الذنابات) مفعول به منصوب (شمالاً) ظرف مكان منصوب (كثياً) صفة له، (كها) الكاف حرف جر و(ها) مبني على السكون في محل جر، والجار والمجرور متعلق بمحذوف حال من (أم أوعال)، ويجوز رفع (أم) على الابتداء وخبره (كها) (أو أقرباً) معطوف على الهاء من (كها).

لضمير الغيبة، أو جر الكاف لهذا الضمير فهو (نزر) أي: شاذ. وقد أشار الناظم إلى البيتين المذكورين.

\* \* \*

٣٦٩ - بَعْضٌ وَبَيَّنْ وَأَبْتَدِئْ فِي الْأَمَكْنَةِ بِ(مِنْ)، وَقَدْ تَأْتِي لِبَدِ الْأَزْمَنَةِ (معاني من)

٣٧٠ - وَزَيْدٌ فِي نَفْسِي وَشِبْهِهِ فَجَرُّ نَكِرَةً كَمَا لِبَاغٍ مِنْ مَفْرُ

شرح الناظم رحمته في الكلام عن حروف الجر التي يكثر استعمالها، وذكر بعض المعاني القياسية لكل واحد منها<sup>(١)</sup>.

فالأول: مِنْ: وذكر لها خمسة معانٍ وهي:

١ - التبعض؛ أي: الدلالة على البعضية، وعلامتها أن يصح حذفها ووقوع كلمة (بعض) موقعها وأن يعم ما قبلها ما بعدها إذا حذفت، نحو: أخذت من الدراهم، قال تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ مَن يَقُولُ ءَامَنَّا بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ٨] أي: بعض الناس، وهم المنافقون، وقال تعالى: ﴿لَن نَّأْتِيَكَ بِشَيْءٍ تُفَفِّقُوا وَمَا تُحِبُّونَ﴾ [آل عمران: ٩٢].

٢ - بيان الجنس، ويكثر وقوعها بعد (ما) و(مهما) لإفراط إبهامهما؛ كقوله تعالى: ﴿مَا يَفْتَحُ اللَّهُ لِلنَّاسِ مِنْ رَّحْمَةٍ فَلَا مُمْسِكَ لَهَا﴾ [فاطر: ٢]، وقوله تعالى: ﴿مَهْمَا تَلْنَا مِنْهُ مِنْ ءَايَةٍ﴾ [الأعراف: ١٣٢]. وقد تقع بعد غيرهما؛ كقوله تعالى: ﴿فَاجْتَبِئُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوَّلِينَ﴾

(١) جرى ابن مالك رحمته على رأي الكوفيين وبعض المتأخرين القائلين: إن حروف الجر قد ينوب بعضها عن بعض في تأدية معانيها إذا كان السياق صالحاً لذلك. ويرى البصريون أن حرف الجر له معنى واحد أصلي يؤديه، فالحرف (من) للابتداء و(في) للظرفية، و(على) للاستعلاء... وهكذا، ولا يدل على معنى آخر إلا بطريق المجاز، أو أن العامل ضمن معنى عامل آخر يتعدى بذلك الحرف؛ لأن التجوز في الفعل أسهل منه في الحرف. راجع: «المعني» (٨٦١)؛ «حاشية الصبان» (٢١٠/٢)؛ «مع الهوامع» (٢١٥/٤)؛ «النحو الوافي» (٥٣٧/٢)؛ وفي «مجلة المجمع العلمي العراقي» مج ٣٢ ج ٣/٤ ص ١٤٩، مقال حول هذا الموضوع، وانظر: «تيسيرات لغوية» للدكتور: شوقي ضيف.

[الحج: ٣٠]. وقوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُفْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١].

وعلامتها: صحة وقوع الموصول موقعها مع ضمير يعود على ما قبلها إن بيّنت معرفة؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَجِدُوا الرِّجْسَ مِنَ الْأَوْثَانِ﴾ [الحج: ٣٠] أي: الذي هو الأوثان؛ لأن الرجس عام يشمل الأوثان وغيرها، فإن بيّنت نكرة فعلاقتها أن يقع موقعها الضمير وحده؛ كقوله تعالى: ﴿وَيَلْبَسُونَ ثِيَابًا خُفْرًا مِنْ سُنْدُسٍ وَإِسْتَبْرَقٍ﴾ [الكهف: ٣١] أي: هي سندس وإستبرق.

٣ - ابتداء الغاية، في الأمكنة كثيراً. وفي الأزمنة أحياناً على الصحيح، وهذا المعنى هو الغالب عليها، وذلك إذا كان الفعل المتعدي بها شيئاً ممتداً كالسير والمشي ونحوهما، ويكون المجرور بـ(من) هو الشيء الذي منه ابتداء ذلك الفعل، نحو: سرت من مكة إلى المدينة، قال تعالى: ﴿سُبْحَنَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]. وقد يكون الفعل المتعدي بها أصلاً للشيء الممتد، نحو: خرجت من الدار؛ لأن الخروج ليس شيئاً ممتداً. ومن مجيئها لابتداء الغاية الزمانية قول أنس رضي الله عنه: (فمطرنا من الجمعة إلى الجمعة)<sup>(١)</sup>.

٤ - التوكيد، وذلك إذا كانت زائدة، ويشترط لزيادتها شرطان:

الأول: أن يكون المجرور بها نكرة.

الثاني: أن يسبقها نفي أو نهي أو استفهام، نحو: ما حضر من أحد.

(١) أخرجه البخاري (٥٠٩/٢ فتح)؛ ومسلم رقم (٨٩٧)، وانظر: «شواهد التوضيح والتصحيح» لابن مالك ص ١٢٩، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، وهناك مقال جيد في التنبيه على ما في تحقيق هذا الكتاب من وهم وتحريف في «مجلة المجمع العلمي العراقي» ج ٢ - ٣ مج ٣٣ ص (٥٣٧).

قال تعالى: ﴿مَا تَسِيْقُ مِنْ أُمَّةٍ أَجْلَهَا﴾ [الحجر: ٥] ف(من) حرف جر زائد للتوكيد (أمة) فاعل مرفوع بضمّة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد (أجلها) مفعول به. و(ها) مضاف إليه، ومثال النهي: لا تضرب من طالب، ومثال الاستفهام: هل حضر من أحد؟ قال تعالى: ﴿فَأَنجِ الْبَصَرَ هَلْ تَرَىٰ مِنْ فُطُورٍ﴾ [الملك: ٣] ف(فطور) مفعول (ترى) زيدت فيه (من) للتوكيد، ومعنى (فطور): تشقق أو تصدع. ٥ - أن تكون بمعنى (بدل)، بحيث يصح أن تحل هذه الكلمة محلها؛ كقوله تعالى: ﴿أَرْضَيْتُهُ بِالْحَيَاةِ الدُّنْيَا مِنَ الْآخِرَةِ﴾ [التوبة: ٣٨]، وقوله تعالى: ﴿وَلَوْ نَشَاءُ لَجَعَلْنَا مِنْكُمْ فِرْعَوْنَ وَمَلِكًا فِي الْأَرْضِ يَخْلُفُونَ﴾ [الزخرف: ٦٠] أي: بدلكم.

والى الأربعة المعاني الأول أشار بقوله: (بعض وبين... إلخ) أي: أن (من) تأتي للتبويض. وليبان الجنس، وابتداء الغاية في الأمكنة كثيراً. وفي الأزمنة قليلاً، وزائدة بعد نفي وشبهه - وهو النهي والاستفهام - مع جر النكرة، ومثاله: (ما لباغ من مفر) ف(من) زائدة (مفر) مبتدأ مؤخر، و(لباغ) خبر مقدم، وأما المعنى الخامس فسيذكره بعد.

\* \* \*

٣٧١ - لِلْأَتْنِيهَا (حَتَّى، وَلَاَمْ، وَإِلَى)	و(مِنْ)، وَ(بَاء) يُفْهِمَانِ بَدَلًا	معاني بعض الحروف
٣٧٢ - وَاللَّامُ لِلْمَلِكِ وَشَبِيهِهِ، وَفِي	تَغْدِيَةٍ - أَيْضًا - وَتَغْلِيلٍ فِي	
٣٧٣ - وَزَيْدٍ، وَالظَّرْفِيَّةُ اسْتَبْنِ بِ(بَا)	و(فِي)، وَقَدْ يُبَيِّنَانِ السَّبَبَا	
٣٧٤ - بِ(الْبَاءِ) اسْتَعْنِ، وَعَدَّ، عَوَّضَ، أَلْصَقِ	وَمِثْلُ (مَع)، وَ(مِنْ)، وَ(عَنْ) بِهَا أَنْطِقِ	

من حروف الجر:

الثاني: حتى، وهي حرف جر أصلي، وهي على ضربين:

معاني (حتى)

١ - جارة للمفرد الصريح. وهذه معناها الدلالة على انتهاء الغاية، ولهذا تسمى (حتى الغائية)، وهي لا تجر إلا الآخر، أو المتصل بالآخر، فالمتصل بالآخر؛ كقوله تعالى: ﴿سَلِّمُوا هِيَ حَتَّى مَطْلَعِ الْفَجْرِ﴾ ٥

[القدر: ٥]<sup>(١)</sup> (فـ) حتى) حرف جر، (مطلع) اسم مجرور بـ(حتى)، (الفجر) مضاف إليه، والجار والمجرور متعلق بـ(سلام)، ومثال جرّها الآخر: أكلت السمكة حتى رأسها.

٢ - جارة للأن) المصدرية ومدخولها. وهذه تكون غائية - كالنوع الأول - وعلامتها صحة وقوع (إلى أن) موقعها من غير فساد في المعنى، نحو: أتابع المحاضر حتى تنتهي محاضراته. فـ(حتى) حرف جر، (تنتهي) فعل مضارع منصوب بـ(أن) مضمرة وجوباً بعد (حتى)، و(أن) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بـ(حتى).

وتكون تعليلية إذا كان ما قبلها علة لما بعدها، نحو: هذب أولادك حتى تستفيد منهم، وتكون استثنائية - وهذا قليل - وهي بمعنى: (لكن) وذلك إن لم يصلح أحد المعنيين السابقين، نحو: لا ينتفع الأب من أولاده حتى يربيه، بمعنى: إلا أن يربيه.

الثالث: اللام، وهو حرف جر يكون أصلياً وقد يكون زائداً، وله معاني اللام معانٍ كثيرة منها:

١ - انتهاء الغاية، فتكون مثل (إلى) كما سيأتي إن شاء الله. وهذا المعنى قليل، ومنه قوله تعالى: ﴿كُلٌّ يَجْرِي لِأَجْلٍ مُّسَمًّى﴾ [الرعد: ٢].

٢ - الملك، وتقع - غالباً - بين ذاتين الثانية منهما تملك. وهذا هو أكثر معانيها، نحو: الكتاب لخالد، قال تعالى: ﴿لِلَّهِ مُلْكُ السَّمَاوَاتِ وَالْأَرْضِ﴾ [المائدة: ١٢٠]، والأصل: ملك السموات والأرض لله.

٣ - شبه الملك، ويعبر عنه بالاختصاص، وهو أن يكون مدخول اللام لا يملك، نحو: الباب للدار.

٤ - التعدية إلى المفعول به، فيكون ما بعدها في حكم المفعول به معنى وإن كان مجروراً، نحو: ما أحبّ طالب العلم للطباعة الجيدة من الكتب.

(١) (سلام): خير مقدم (هي) مبتدأ مؤخر.

٥ - التعليل، إذا كان ما بعدها علة لما قبلها، نحو: طلب العلم ضروري لرفع الجهل. وهذه المعاني الخمسة ذكرها ابن مالك رحمته الله.

٦ - التوكيد لمعنى الجملة بتمامها. وتكون زائدة، وتكثر زيادتها بين الفعل ومفعوله؛ كقول الشاعر:

وَمَلَكْتُ مَا بَيْنَ الْعِرَاقِ وَيَثْرِبَ مُلْكًا أَجَارَ لِمُسْلِمٍ وَمُعَاهِدٍ<sup>(١)</sup>

فزاد اللام في (لمسلم) لمجرد التوكيد، وذلك لأن الفعل (أجار) يتعدى بنفسه. وقد تقدم على معموله فليس بحاجة إلى اللام.

٧ - تقوية العامل الذي ضعف عن العمل بأحد سببين:

أحدهما: أن يقع العامل متأخراً؛ كقوله تعالى: ﴿إِنْ كُنْتُمْ لِلزُّلُمِ قَاتِلِينَ﴾ [يوسف: ٤٣]، وقوله تعالى: ﴿لِلَّذِينَ هُمْ يَرْجُونَ﴾ [الأعراف: ١٥٤] والأصل: إن كنتم تعبرون الرؤيا، للذين هم يرهبون ربهم.

وثانيهما: أن يكون العامل فرعاً في العمل، إما لكونه مصدرراً، نحو: ساءني ضَرْبُ عليٍّ لخالده، أو اسم فاعل؛ كقوله تعالى: ﴿مُصِصًا لِّمَا مَعَهُمْ﴾ [البقرة: ٩١]، أو صيغة مبالغة؛ كقوله تعالى: ﴿فَعَالٌ لِّمَا يُرِيدُ﴾

(١) الممدوح عبد الواحد بن سليمان بن عبد الملك بن مروان، (يثرب) الاسم القديم للمدينة النبوية، ففيه النبي ﷺ فقال: «يقولون يثرب وهي المدينة» متفق عليه. (ومعاهد) بضم الميم وفتح الهاء اسم مفعول، وهو اسم لكل من يدخل بلاد المسلمين بعهد من إمامهم.

إعرايه: (ملكنت) فعل وفاعل (ما) اسم موصول في محل نصب مفعول به (بين) ظرف مكان منصوب متعلق بمحذوف صلة الموصول (العراق) مضاف إليه مجرور بالكسرة (ويثرب) معطوف على المجرور، مجرور بالكسرة الظاهرة للوزن، وكان حقه المنع من الصرف للعلمية والتأنيث المعنوي، كما في قوله تعالى: ﴿وَلَوْ كُنْتَ ظَالِمًا لِّنَفْسِكَ لَأَسْفَهْتَ يَتَاهُ لَا مَقَامَ لَكَ فَارْجِعُوا﴾ [الأحزاب: ١٣]، (ملكاً) مفعول مطلق منصوب (أجار) فعل ماضٍ وفاعله ضمير مستتر يعود على (ملك) والجملة صفة لملك (المسلم) مفعول أجار على زيادة اللام، منصوب بفتحة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد، (ومعاهد) معطوف على (مسلم) باعتبار لفظه مجرور بالكسرة.

[هود: ١٠٧]. وقد اجتمع السببان في قوله تعالى: ﴿وَكُنَّا لِحُكْمِهِمْ شَاهِدِينَ﴾ [الأنبياء: ٧٨].

الرابع: إلى، وهو حرف جر أصلي، ومن أشهر معانيه: انتهاء الغاية، مكانية أو زمانية؛ كقوله تعالى: ﴿مِنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَا﴾ [الإسراء: ١]، وقوله تعالى: ﴿ثُمَّ أَيْنُومُوا يَوْمَهمْ إِلَى الْيَلِيلِ﴾ [البقرة: ١٨٧].  
والمراد بانتهاء الغاية: أن المعنى قبلها ينقطع وينتهي بوصوله إلى المجرور بعدها.

الخامس: الباء، وهو حرف جر يقع أصلياً وزائداً، وله معانٍ كثيرة منها:

١ - أن تكون بمعنى (بدل)، بحيث يصح وقوع هذه الكلمة موقعها دون أن يتغير المعنى، والأكثر دخولها على الشيء المتروك، كقول تعالى: ﴿وَيَذَلُّهُمْ يَخُنُّهُمْ جَنَّتَيْنِ ذَوَاتِ أَكْطِلٍ حَمَلٍ﴾ [سبا: ١٦] وكقول أحد الصحابة رضي الله عنه وهو عمرو بن تغلب: (فوالله ما أحبُّ أن لي بكلمة رسول الله ﷺ حُمَرَ النعم)<sup>(١)</sup> أي: بدلها.

٢ - الظرفية، وعلامتها أن يحسن وقوع كلمة (في) موقعها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَقَدْ نَصَرَكُمُ اللَّهُ بِبَدْرٍ﴾ [آل عمران: ١٢٣] وهذا مثال الظرف المكاني، وقال تعالى: ﴿يَخُنُّهُمْ بِسَعْرِ﴾ [القمر: ٣٤] وهذا مثال الظرف الزماني؛ وكقوله تعالى: ﴿وَيَا لَأَمَّارٍ هُمْ يَسْتَفْرِقُونَ﴾ [الدَّارِيَات: ١٨].

٣ - السببية، بأن يكون ما بعدها سبباً لما قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿إِنكُمْ ظَلَمْتُمْ أَنْفُسَكُمْ بِإِخْذِكُمُ الْعِجْلِ﴾ [البقرة: ٥٤].

٤ - الاستعانة، وذلك بأن يكون ما بعدها هو الآلة لحصول المعنى الذي قبلها؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا ظَلِمَ طَيْرٌ بِجَنَاحَيْهِ﴾ [الأنعام: ٣٨] ومنه في أشهر الوجهين: ﴿يَسْمِعُ اللَّهُ السَّمْعَ الرَّحْمَ﴾ ﷻ لأن الفعل لا

(١) أخرجه البخاري. انظر: «فتح الباري» (٢/٤٠٣).

يتأتى على الوجه الأكمل إلا بالبسمة<sup>(١)</sup>.

٥ - التعديّة، وهي التي يستعان بها غالباً في تعديّة الفعل إلى مفعوله، كما تُعديّه همزة النقل، وأكثر ما تعدي الفعل اللازم؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ شَاءَ اللَّهُ لَذَهَبَ بِسَمْعِهِمْ﴾ [البقرة: ٢٠] أي: أذهب سمعهم. وقد تأتي مع الفعل المتعدي؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَوْ لَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ بَعْضَهُمْ بِبَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥١] فالباء في (ببعض) متعلقة بالمصدر، وهي لتعديّة المصدر إلى مفعوله الثاني؛ لأن (دفع) يتعدى لواحد ثم عدي إلى ثانٍ: بالباء.

٦ - العوض، وهي الداخلة على الأعواض والأثمان حساً أو معنى، نحو: اشترت الكتاب بعشرة، وقابلت إحسانه بالشكر والدعاء. وتسمى (باء المقابلة)، والعوض غير البدل، فإن العوض دفع شيء في مقابلة آخر، أما البدل فهو اختيار أحد الشيئين وتفضيله على الآخر من غير مقابلة بين الجانبين.

ومن أمثلتها قوله تعالى: ﴿إِنَّ اللَّهَ اشْتَرَى مِنَ الْمُؤْمِنِينَ أَنْفُسَهُمْ وَأَمْوَالَهُمْ بِآتٍ لَهُمُ الْجَنَّةُ﴾ [التوبة: ١١١].  
٧ - الإلصاق، وهذا المعنى هو أصل معانيها، وهو مطلق التعلق، وهو نوعان:

١ - إلصاق حسي أو حقيقي: إذا كان مفضياً إلى المجرور نفسه، نحو: أمسكت بالحصّ، إذا قبضت على شيء من جسمه، أو على ما يحبسه من يد أو ثوب ونحوه، قال تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا بِرُءُوسِكُمْ﴾ [المائدة: ٦] فالباء للإلصاق؛ لأن الماسح يلمص يده بالمسوح. وقوله سبحانه في التيمم: ﴿فَأَمْسَحُوا بِوُجُوهِكُمْ﴾ [النساء: ٤٣] مثله.

٢ - إلصاق معنوي أو مجازي، إذا كان مفضياً إلى ما يقرب من المجرور، نحو: طفت بالكعبة.

(١) والوجه الثاني أن الباء للمصاحبة. انظر: «تفسير الألوسي» (١/٤٧).



٨ - بمعنى (مع) وهي باء المصاحبة، نحو: بعثك المنزل بأثائه، ومنه قوله تعالى: ﴿قَدْ يَنْتُحُ أَهْطَ إِسْلَمٍ مَنَا﴾ [هود: ٤٨] أي: مع سلام، وقوله تعالى: ﴿وَإِذَا جَاءَكُمْ قَالُوا آمَنَّا وَقَدْ دَخَلُوا بِالْكَفْرِ وَهُمْ قَدْ خَرَجُوا يُدْعَى﴾ [المائدة: ٦١] أي: وقد دخلوا مع الكفر وهم قد خرجوا معه؛ إذ لا يراد أنهم دخلوا يحملون شيئاً وخرجوا يحملونه، وإنما يريد أنهم دخلوا كافرين وخرجوا كافرين، وقوله تعالى: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ﴾ [الحجر: ٩٨] أي: مصاحباً حمد ربك.

٩ - بمعنى (من) فتفيد التبعيض؛ كقوله تعالى: ﴿عَيْنًا يَتَرَبَّهَا عِبَادُ اللَّهِ﴾ [الإنسان: ٦] أي: منها. وقوله تعالى: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾ [المائدة: ٦] أي: ببعض رؤوسكم، والأظهر ما تقدم من أنها للإلصاق، وليست للتبعيض. قال ابن جني: (أهل اللغة لا يعرفون هذا المعنى، بل يورده الفقهاء)<sup>(١)</sup>.

١٠ - بمعنى (عن) فتفيد المجاوزة، ومنه قوله تعالى: ﴿سَأَلَ سَائِلٌ بِعَذَابٍ وَاقِعٍ﴾ [المعارج: ١] أي: عن عذاب واقع، وقال تعالى: ﴿يَسْعَى نُورُهُم بَيْنَ أَيْدِيهِمْ وَخَلْفَهُمْ﴾ [الحديد: ١٢] أي: عن أيانهم.

السادس: (في) وأشهر معانيها: الظرفية حسية، نحو: الطلاب في الفصل؛ وكقوله تعالى: ﴿إِنَّ الْمُنَافِقِينَ فِي جَنَّتِي وَعِوَيْنُ﴾ [الحجر: ٤٥]، ومعنوية، نحو: العز في طاعة الله؛ وكقوله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَوةٌ﴾ [البقرة: ١٧٩] وتأتي للسببية؛ كقوله تعالى: ﴿كُتِبَ عَلَيْكُمُ الْقِتَالُ فِي الْقَتْلِ﴾ [البقرة: ١٧٨] وقوله ﷺ: «عذبت امرأة في هرة...»<sup>(٢)</sup>.

وإلى هذه الأحرف الخمسة أشار بقوله: (لانتها حتى ولام وإلى... إلخ) أي: أن (حتى واللام وإلى) تدل على انتهاء الغاية، و(من) و(الباء) يشتركان في معنى واحد وهو البدل، ثم ذكر أن اللام تفيد معنى الملك

(١) انظر: «التيبان» للعكبري (٤٢٢/١)؛ «حاشية الصَّبَّان» (٢٢١/٢)؛ و«دراسات لأسلوب القرآن الكريم» (٢٧/٢).

(٢) متفق عليه.

وشبهه، وتأتي للتعدي والتعليل، ومعنى: (وتعليل قفي) بضم القاف: نُسب وعُرف، ثم ذكر أن اللام تأتي زائدة، ثم قال: (والظرفية استبن بيا وفي) أي: اجعل الظرفية واضحة بالباء؛ لأنها من معانيها ومعاني (في)، (وقد يبينان السببا) أي: يشتركان في معنى السببية، والألف للإطلاق، ثم سرد معاني الباء، وهي: الاستعانة والتعدي والتعويض والإلصاق، وبمعنى: (مع) أي: للمصاحبة، وبمعنى: (من) أي: التبعض، وبمعنى: (عن) أي: المجاوزة، ويأتي تعريفها قريباً إن شاء الله.

\* \* \*

٣٧٥- (عَلَى) لِلْإِسْتِعْلَا وَمَعْنَى (فِي) وَ(عَنْ) بِ(عَنْ) تَجَاوَزًا عَنْ مَن قَدْ قَطُنَ ٣٧٦- وَقَدْ تَجِي مَوْضِعَ (بَعْدِ)، وَ(عَلَى) كَمَا (عَلَى) مَوْضِعَ (عَنْ) قَدْ جُمِعَا

من حروف الجر:

السابع: على، وهو حرف جر أصلي، وله معانٍ منها:

معاني (على)

١ - الاستعلاء، وهو أكثر معانيها، حسياً كان، نحو: خالد على السيارة، قال تعالى: ﴿وَعَلَيْكَ وَعَلَى الْفُلْكِ تُحْمَلُونَ﴾ [المؤمنون: ٢٢]، أو معنوياً، نحو: خالد عليه دين، قال تعالى: ﴿تِلْكَ أَرْسُلُ فَضَّلْنَا بَعْضَهُمْ عَلَى بَعْضٍ﴾ [البقرة: ٢٥٣].

وأما نحو: توكلت على الله، فليس من هذا المعنى؛ لأن الله لا يعملو عليه شيء لا حساً ولا معنى، وإنما ذلك من باب الإضافة والإسناد؛ أي: أضفت توكلي واعتمادي إلى الله سبحانه، وأسندتهما إليه.

٢ - معنى (في) وهو الظرفية، وذلك إذا دخلت على الظروف غالباً؛ كقوله تعالى: ﴿وَدَخَلَ الْمَدِينَةَ عَلَى حِينٍ غَفْلَةٍ مِّنْ أَهْلِهَا﴾ [القصص: ١٥].

٣ - معنى (عن) وهو المجاوزة، نحو: إذا رضي عليّ الأبرار غضب عليّ الأشرار؛ أي: رضي عني، قال الشاعر:

إِذَا رَضِيتَ عَلَيَّ بَنُو قُشَيْرٍ لَعَمْرُ اللَّهِ أَعْجَبَنِي رِضَاهَا<sup>(١)</sup>  
 وإنما كانت بمعنى: (عن) لأن الأصل في الفعل (رضي) أن يتعدى  
 به (عن) لا به (على) قال تعالى: ﴿رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُمْ وَرَضُوا عَنْهُ﴾ [المائدة: ١١٩].  
 الثامن: عن، وهو حرف جر أصلي، وله معانٍ منها:

معاني (عن)،

١ - المجاوزة، وهي أشهر معانيها، ومعناها: ابتعاد شيء مذكور  
 أو غير مذكور عما بعد حرف الجر بسبب شيء قبله، فالأول، نحو:  
 انصرفت عن قراء السوء؛ أي: جاوزتهم وتركهم. والثاني، نحو:  
 انتفعت بحديث رواه أبو هريرة رضي الله عنه؛ أي: جاوزته المؤاخذه بسبب  
 الرضا، وهذه مجاوزة حقيقية، وقد تكون مجازية، نحو: أخذت الفقه عن  
 فلان؛ كأنه - لما علمت ما يعلمه - قد جاوزه العلم بسبب الأخذ عنه.

٢ - بمعنى (بعد)؛ كقوله تعالى: ﴿قَالَ عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَارِمينَ﴾  
 [المؤمنون: ٤٠] أي: بعد قليل، وقوله تعالى: ﴿يُحَرِّقُونَ الْكَلِمَ عَنْ  
 مَوَاضِعِهِمْ﴾ [المائدة: ١٣] بدليل ﴿مِنْ بَعْدِ مَوَاضِعِهِمْ﴾ [المائدة: ٤١].

٣ - بمعنى (على) وهو الاستعلاء؛ كقوله تعالى: ﴿فَلَا تَمَّا يَبْغُلَ عَنْ  
 نَفْسِهِ﴾ [محمد: ٣٨] أي: على نفسه.

وهذا معنى قوله: (على للاستعلاء... إلخ) أي: إن (على) تكون  
 للاستعلاء، وقُصر قوله: (للاستعلاء) للضرورة، وتكون للظرفية بمعنى:  
 (في) وللمجاوزة بمعنى: (عن) التي تؤدي هذا المعنى نفسه إذا قصد من  
 قَطَنَ له، ثم بيّن أن (عن) قد تكون بمعنى: (بعد) وبمعنى: (على)  
 المفيدة للاستعلاء، كما أن (على) تكون بمعنى: (عن) المفيدة  
 للمجاوزة.

(١) إعرابه: (إذا) ظرف للزمان المستقبل تضمن معنى الشرط، خافض لشرطه منصوب  
 بجوابه، وجملة (رضيت) في محل جر بإضافة (إذا) إليها، (لعمرك الله) اللام  
 للابتداء (عمر) مبتدأ، وخبره محذوف وجوباً، تقديره: قسمي، وجملة (أعجبني)  
 لا محل لها جواب (إذا).

٣٧٧ - شَبَّ بِكَافٍ، وَبِهَا التَّعْلِيلُ قَدْ يُعْنَى، وَزَائِدًا لِتَوْكِيدٍ وَرَدَّ  
التاسع من حروف الجر: الكاف، وهو حرف يقع أصلياً وزائداً،  
ومن معانيه:

معاني  
(الكاف)

١ - التشبيه: وهو أكثر معانيه استعمالاً، والتشبيه: عقد مماثلة بين  
شئين لاشتراكهما في صفة أو أكثر، قال تعالى: ﴿وَهُوَ يَجْرَى بِهِمْ فِي مَوْجٍ  
كَالْجِبَالِ﴾ [هود: ٤٢] أي: في الارتفاع.

٢ - التعليل: كقوله تعالى: ﴿وَأَذْكُرُهُ كَمَا هَدَيْتُكُمْ﴾ [البقرة:  
١٩٨] أي: لهدايته إياكم، و(ما) مصدرية؛ وكقولنا في التشهد: (كما  
صليت على إبراهيم) على أحد القولين<sup>(١)</sup>.

٣ - التوكيد ويختص بالزائدة؛ كقوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ  
شَيْءٌ﴾ [الشورى: ١١] على رأي من يقول بأنها زائدة؛ لتوكيد نفي  
المثل لثلاث إثبات المثل لله تعالى لو قيل بعدم زيادتها؛ إذ يصير  
المعنى: ليس مثلٌ مثله شيء. والقول الثاني: أنها غير زائدة؛ لأن  
العرب تطلق المثل وتريد به الذات، نحو: مثلي لا يفعل كذا؛ أي:  
أنا لا أفعل كذا، قال تعالى: ﴿وَشَهِدَ شَاهِدٌ مِّنْ بَنِي إِسْرَءِيلَ عَلَىٰ مِثْلِهِ﴾  
[الأحقاف: ١٠] أي: على القرآن، فيكون معنى الآية، ليس مثل  
ذات الله شيء، وإذا انتفت المماثلة في الذات انتفت المماثلة في  
الصفات.

وهذا معنى قوله: (شبه بكاف... إلخ) أي: شبه شيئاً بشيء آخر  
بواسطة الكاف. وقد يقصد بها التعليل، وقد ورد هذا الحرف زائداً  
للتوكيد.

\* \* \*

(١) ذكره الحافظ ابن حجر، والقول الثاني أنها للتشبيه، لكن يرد عليه إشكال. راجع  
«فتح الباري» (١١/١٦١)، ط: السلفية.

استعمال  
بعض  
الحروف  
أسماء

٣٧٨ - وَأَسْتَعْمَلُ اسْمًا، وَكَذَا (عَنْ) وَ(عَلَى) مِنْ أَجْلِ ذَا عَلَيْهِمَا (مِنْ) دَخَلًا  
من حروف الجر ما لفظه مشترك بين الحرفية والاسمية، وهو  
خمس، ذكر هنا ثلاثة هي:

١ - الكاف، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية،  
وتكون اسماً مبنياً بمعنى: (مثل) في محل رفع فاعل، نحو: ما عاتب  
العاقل نفسه؟ أي: مثل نفسه، أو في محل نصب مفعول به، نحو: ما  
رأيت كطالب العلم في حفظ الوقت؟ أي: مثل طالب العلم، فالكاف  
اسم مبني على الفتح في محل رفع أو نصب، وقد تكون في محل جر،  
نحو: فلان يتسم عن كالبرد؟ أي: عن مثل البرد.

٢ - عن، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية وتكون  
اسماً مبنياً بمعنى: (جانب)، ويغلب أن يكون هذا بعد وقوعها مجرورة  
بالحرف (من)؛ لأنها لا تدخل إلا على الأسماء، نحو: يجلس القاضي  
ومن عن يمينه مساعده ومن عن يساره كاتبه؟ أي: من جانب يمينه ومن  
جانب يساره.

٣ - على، فهي حرف، كما تقدم. وقد تخرج عن الحرفية، وتكون  
اسماً مبنياً بمعنى: (فوق)، ويكثر وقوعها مجرورة بالحرف (من)، وهو  
لا يدخل إلا على الأسماء، نحو: تمر من على منزلنا الطائرات؟ أي:  
من فوق منزلنا.

٤ - منذ.

٥ - مذ، ويأتي الكلام عليهما إن شاء الله.

قال ابن مالك: (واستعمل اسماً وكذا عن وعلى... إلخ) أي: إن  
حرف (الكاف) استعمل اسماً، وكذلك (عن) و(على) ومن أجل  
استعمالهما اسمين دخل عليهما حرف الجر (من)، وهو لا يدخل إلا  
على الأسماء.

استعمال (مذ)  
(ومذ)

٣٧٩ - وَ(مُذْ)، وَ(مُنْذُ) أَسْمَانٍ حَيْثُ رَفَعَا أَوْ أَوْلِيَا الْفِعْلِ كَلَجِثْتُ مُذْ دَعَا

٣٨٠ - وَإِنْ يَجْرَا فِي مُضِيٍّ فَكَ(مِنْ) هُمَا، وَفِي الْحُضُورِ مَعْنَى (فِي) أَسْتَبْنُ

العاشر والحادي عشر: من حروف الجر: مذ ومنذ ولهما

استعمالان:

الأول: أن يكونا اسمين، وذلك في موضعين:

١ - إذا دخلا على اسم مرفوع، نحو: ما رأيته مذ يومان، أو منذ يومان، ف(مذ) مبتدأ مبني على السكون في محل رفع، (يومان) خبره، وهذا هو الأحسن. ويجوز إعراب كل منهما ظرفاً مقدماً متعلقاً بمحذوف خبر مقدم؛ أي: بيني وبين الرؤية يومان.

٢ - إذا دخلا على الجملة، فعلية كانت وهو الغالب، نحو: أسرع إليك مذ أو منذ دعوتي، أو اسمية، نحو: ما خرجت منذ الجو مطر، ف(مذ) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، والعامل فيه الفعل قبله، وهو مضاف للجملة بعده.

الاستعمال الثاني: أن يكونا حرفين أصليين للجر، ومعناهما ابتداء الغاية إن كان الزمان ماضياً، نحو: ما رأيته مذ يوم الجمعة؛ أي: من يوم الجمعة، والظرفية إن كان الزمان حاضراً، نحو: ما رأيته مذ يومنا؛ أي: في يومنا.

وهذا معنى قوله: (ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا... إلخ) أي: إن (مذ ومنذ) يكونان اسمين حين يرفعان اسماً بعدهما، (أو أوليا الفعل) أي: جعل الفعل الماضي والياً لهما؛ أي: واقعاً بعدهما، ثم ذكر المثال، وإن وقع ما بعدهما مجروراً وكان ماضياً فهما حرفا جر بمعنى: (من) وإن كان حاضراً ف(استبن) أي: اطلب بيان معنى: (في) الظرفية.

زيادة «ما» بعد  
بعض  
الحروف

٣٨١- وَبَعْدَ (مِنْ)، وَ(عَنْ)، وَبَاءٍ زَيْدَ (مَا) فَلَمْ يَعْنُ عَنْ عَمَلٍ قَدْ عَلِمَا  
٣٨٢- وَزَيْدٌ بَعْدَ (رُبِّ)، وَالْكَافِ فَكَفَّفَ وَقَدْ يَلِيهِمَا وَجَرٌّ لَمْ يُكْفَ  
تزداد كلمة (ما) بعد خمسة أحرف وهي: (من، وعن، والباء، ورُبِّ،  
والكاف) وهي قسمان:

الأول: غير كافة، فيبقى عمل الحرف وهو الجر، وتعرب (ما)  
زائدة، وذلك مع الثلاثة الأولى.  
فمثال (من)، قوله تعالى: ﴿يَمَّا خَطَّيْتَهُمْ أُعْرِفُوا﴾ [نوح: ٢٥] ف(من)  
حرف جر و(ما) زائدة للتوكيد، و(خطيبتا) اسم مجرور وعلامة جره  
الكسرة، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع.  
ومثال (عن)، قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ لَيُصْبِحُنَّ نَارِيْنَ﴾  
[المؤمنون: ٤٠].

ومثال (الباء)، قوله تعالى: ﴿يَمَّا نَقَضْتُمْ بَيْتَهُمْ﴾ [النساء: ١٥٥].  
الثاني: (ما) الكافة، وهي التي تزداد بعد (رب، والكاف) فتكفهما  
عن العمل، والغالب على (رُبِّ) المكفوفة أن تدخل على فعل ماضٍ؛ لأن  
معناها التأكيد والتقليل - كما تقدم - وهما إنما يكونان فيما عرف حده،  
وأما المستقبل فهو مجهول، نحو: ربما رأيت في الطريق سائلاً وهو من  
الأغنياء. وقد تدخل على مضارع منزل منزلة الماضي لتحقيق وقوعه؛  
كقوله تعالى: ﴿يَمَّا يَوْمُ الَّذِينَ كَفَرُوا لَوْ كَانُوا مُسْلِمِينَ﴾ [الحجر: ٢].  
ومن العرب من يبقونها على عملها مع وجود (ما) فيقول: رَبُّ مَا  
جلس أضاع وقتي، وتكون زائدة فقط، وتكتب (ما) مفصولة.

وأما الكاف فإذا اتصلت بها (ما) كفتها غالباً، وأزالت اختصاصها  
بالاسم المفرد، وهياتها للدخول على الجمل الاسمية والفعلية، نحو:  
الجلس الصالح خير النعم كما المجلسُ السوء شر المصائب، ونحو:  
الكذب يهدي إلى الفجور كما يزيل ثقة الناس بصاحبه، ومن غير الغالب  
بقاء عملها مع وجود (ما)؛ كقول الشاعر:

وَنَنْصُرُ مَوْلَانَا وَنَعْلَمُ أَنَّهُ كَمَا النَّاسِ مَجْرُومٌ عَلَيْهِ وَجَارِمٌ<sup>(١)</sup>

وهذا معنى قوله: (وبعد من وعن وباء زيد ما... إلخ) أي: زيد لفظ (ما) بعد (من وعن والباء) فلم يعقها ولم يمنعها عن عمل معلوم لها، وهو الجر. وقد زيد هذا الحرف - أيضاً - بعد (رُب) وبعد الكاف، فكفهما عن العمل. وقد يليهما ويقع بعدهما فلا يكفهما عن العمل، ومعنى: (لم يُكف): لم يُمنع.

\* \* \*

٣٨٣ - وَحَلَفْتُ (رُبَّ) فَجَرَّتْ بَعْدَ (بَلِّ) وَالْقَا، وَبَعْدَ الْوَاوِ شَاعَ ذَا الْعَمَلِ

حذف حرف  
الجر وبقاء  
عمله.

٣٨٤ - وَقَدْ يُجَرُّ بِسَوَى (رُبَّ) لَدَى حَذَفِ، وَبَعْضُهُ يَرَى مُطَّرِدًا

يحذف حرف الجر ويبقى معناه وعمله كما كان مع وجوده وهو قسمان:

الأول: حذف (رُبَّ). والثاني: حذف (غير رُبَّ).

فأما حذف (رب) فهو ثلاثة أنواع، وكلها قياسية:

الأول: كثير، وذلك بعد (الواو)؛ كقول الشاعر:

وَلَيْلِ كَمَوْجِ الْبَحْرِ أَرْخَى سُدُولَهُ عَلَيَّ بِأَنْوَاعِ الْهُمُومِ لِيَبْتَلِي<sup>(٢)</sup>

(١) (مولانا) المراد به الحليف أو ابن العم، (مجرور عليه) معتدى عليه (جارم) معتد ظالم، والمعنى: أننا نعين حليفنا ونساعده على من عاداه، مع أننا نعلم أنه كسائر الناس فهو مرة مظلوم ومرة أخرى ظالم.

إعرايه: نصير: فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر وجوباً تقديره: (نحن) (مولانا) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، و(نا) مضاف إليه، و(نعلم) الواو عاطفة، نعلم فعل مضارع مرفوع، وفاعله ضمير مستتر، (أنه) أن حرف شبیه بالفعل ينصب الاسم ويرفع الخبر، والهاء اسم، (كما) الكاف جارة، وما: زائدة (الناس) اسم مجرور بالكاف، والجار والمجرور خبر (أن)، وجملة (أن) واسمها وخبرها في تأويل مصدر سد مسد مفعولي (نعلم)، (مجرور) خبر ثانٍ ل(أن)، (عليه) جار ومجرور نائب فاعل لاسم المفعول، (وجارم) معطوف على ما قبله.

(٢) شبه الليل بموج البحر في شدة هوله وعظيم ما يناله من المخافة فيه، (سدوله) =



الثاني: قليل، وذلك بعد (الفاء) و(بل) كقول الشاعر:

فَمِثْلِكَ حُبْلَى قَدْ طَرَقْتُ وَمُرْضِعٍ فَأَلْهَيْتُهَا عَنْ ذِي تَمَائِمٍ مُحُولٍ<sup>(١)</sup>

وقول الآخر:

بَلْ مَهْمِهِ قَطَعْتُ بَعْدَ مَهْمِهِ<sup>(٢)</sup>

الثالث: أقل مما قبله، وذلك بدون الأحرف المذكورة؛ كقول

الشاعر:

رَسْمٍ دَارٍ وَقَفْتُ فِي طَلَلِهِ كَذْتُ أَقْصِي الْحَيَاةَ مِنْ جَلَلِهِ<sup>(٣)</sup>

= واحدها سدل، وهي الأستار، (ليبتلي) أي: ليختبر ما عندي من الشجاعة والثبات.

إعرابه: و(ليل) الواو واو رُبِّ حرف مبني على الفتح لا محل له من الإعراب، وسميت واو رب؛ لأنها تدل عليها وتأتي عنها. (ليل) مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي اقتضتها (رب) المحذوفة، (كموج) صفة (أرعى سدوله) الجملة خبر المبتدأ (ليبتلي) اللام للتعليل، وبيتلي: فعل مضارع منصوب ب(أن) المضمر بعد لام التعليل، وعلامة نصبه فتحة مقدرة على الياء منع من ظهورها معاملة المنصوب معاملة المرفوع.

(١) الطروق: الإتيان في الليل، (مرضع) هي التي لها طفل ترضعه (تمائم) جمع تيمية وهي خرزات كانت العرب تعلقها على أولادهم يتقون بها العين، فحرمها الإسلام واعتبرها شركاً لما يقوم بقلب المعلق لها من الاعتماد على غير الله تعالى. (محول) اسم فاعل من أحول الصبي: إذا مرَّ عليه من عمره حول، وهو كناية عن الصبي، قصد بذلك أنها تنسى بالسبب المذكور من لم تجر العادة بنسيانه وهو الابن الصغير.

إعرابه: (فمثلك) الفاء: فاء رُبِّ، (مثلك) مفعول به مقدم (لطرقت) منصوب بفتحة مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال المحل بالحركة التي تقتضيها (رب) المحذوفة المقدرة بعد الفاء، والكاف مضاف إليه، (حبلى) بدل من (مثل) (قد طرقت) فعل وفاعل (ومرضع) معطوف على (حبلى)، (محول) صفة (لاذي) تائم.

(٢) مهمه: بفتح الميم وسكون الهاء، وهي المفازة بعيدة الأطراف. إعرابه: (بل) حرف عطف للإضراب (مهمه) مفعول به مقدم (لأقطعت) (بعد) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق بالفعل (قطع).

(٣) (من جلله) أي: من عَظَمِهِ في نفسي وقيل: معناه من أجله، والرسم: ما لصق بالأرض من آثار الديار كالرماد، والطلل ما علا وارتفع كالوتد ونحوه.

إعرابه: (رسم) مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على آخره منع من ظهورها اشتغال =

أما حذف غير (رَبِّ) فهو نوعان:

الأول: قياسي مطرد، وهذا له مواضع منها:

١ - لفظ (الله) في القسم بدون عوض، نحو: الله لأفعلن الخير،  
بجر لفظ (الله) بحرف القسم المحذوف؛ أي: والله.

٢ - أن يكون في جواب سؤال اشتمل على حرف مثل الحرف  
المحذوف، نحو: في أيّ مدينة قضيت إجازة الأسبوع، فتقول: مكة؛  
أي: في مكة.

٣ - أن يكون حرف الجر هو (لام التعليل) الداخلة على (كي)  
المصدرية، نحو: جئت كي أستفيد؛ أي: لكي أستفيد.

٤ - أن يكون الاسم المجرور بالحرف مصدراً مؤولاً من (أنّ) مع  
معمولها، أو من (أنّ) والفعل والفاعل. وهذا الحذف مشروط بأمن  
اللبس، كما تقدم في باب المتعدي واللازم، نحو: فرحت أنّك مواظب  
على الصلاة، أو: أفرح أنّ تواظب على الصلاة، والتقدير: فرحت  
بمواظبتك.

النوع الثاني: حذف سماعي، لا يجوز محاكاته لعدم اطراحه، ومن  
أمثله قول رؤبة بن العجاج<sup>(١)</sup>؛ خير والحمد لله، جواباً لمن قال له:  
كيف أصبحت؟

وهذا معنى قوله: (وحذفت رب فجرت بعد بل... إلخ) أي:  
حذفت (رب) وبقي عملها، وهو الجر بعد الأحرف الثلاثة: الواو والفاء  
وبل. وقد شاع الحذف وكثر بعد الواو، وقد تحذف حروف أخرى - سوى  
رب - وبقي عملها. وبعض حالات الحذف والجر قد يكون مطرداً.

= المحل بالحركة التي تقتضيها (رُبِّ) المحذوفة، (وقفت في طلله) صفة (كدت) كاد  
فعل ماضٍ ناقص، والثناء اسمه، (أقضي الحياة) الجملة خبر (كاد)، والجملة من  
كاد واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ (رسم دار).

(١) هو رؤبة بن عبد الله العجاج، راجز من الفصحاء المشهورين، ومن يستدل  
بشعرهم، مات سنة ١٤٥هـ، وقد أسنّ. [الأعلام (٣/٦٢)].

## الإضافة

- ٣٨٥ - نُؤْنًا تَلِي الْأَعْرَابَ أَوْ تَنْوِينًا مِمَّا تُضَيِّفُ أَخَذَفَ (كَطُورِ سِينَا)  
 ٣٨٦ - وَالثَّانِي أَجْزُرُ، وَأَتَو (مِنْ) أَوْ (فِي) إِذَا لَمْ يَصْلُحِ إِلَّا ذَاكَ، وَاللَّامُ خُذًا  
 ٣٨٧ - لِمَا سِوَى ذَيْنِكَ .....

لما فرغ المصنف رحمته من ذكر المجرور بالحرف، شرع في الكلام على المجرور بسبب الإضافة.

والإضافة: نسبة تقييدية بين اثنين تقتضي جر الثاني أبداً، ومعنى نسبة: أي إسناد، ومعنى تقييدية: أي جاءت لإفادة التقييد، وهو نوع من أنواع الحصر والتحديد، فقولك: كتاب، هذا فيه إطلاق، فإذا قلت: كتاب خالد، حصل التقييد بالإضافة.

فإذا أريد إضافة اسم إلى آخر، ترتب على ذلك أحكام منها:

الأول: وجوب حذف التنوين - إن وجد - في آخر المضاف قبل إضافته، مثل: ركبت سيارةً جديدةً، فإذا أضيف قيل: ركبت سيارةً خليل، بحذف التنوين، وكذا تحذف نون المثنى ونون جمع المذكر السالم وملحقتهما إن وقع أحدهما مضافاً مختوماً بالنون، وهي النون التي تلي حرف الإعراب، نحو: يسير الناس على جانبي الطريق، حاملو<sup>(١)</sup> العلم محترمون.

(١) لا تكتب الألف بعد الواو إلا إذا كانت ضميراً وهي واو الجماعة في فعل ماضٍ، نحو: كتبوا، أو مضارع محذوف النون: لم يكتبوا، أو أمر: اكتبوا، فخرج بذلك الواو التي من بنية الفعل، نحو: ندعو الشباب إلى الاستقامة، والواو التي هي علامة الرفع في جمع المذكر السالم كالمثال المذكور، أو الأسماء الخمسة، نحو: متقدمو العلماء هم أولو الفضل وذوو السبق، وخرج - أيضاً - الواو التي لإشباع ضمة الميم، وتسمى (واو الصلة)، كما في قول الشاعر:

فإن كانت النون ليست للثنائية ولا للجمع، وهي النون التي لا تلي حرف الإعراب لم يجر حذفها، مثل: المحافظة على الصلاة عنوان الاستقامة، هؤلاء مساكين المدينة.

**الحكم الثاني:** جر المضاف إليه دائماً، والعامل فيه الجر عامل لفظي، وهو المضاف - على الأصح - لاتصال الضمير المضاف إليه به<sup>(١)</sup>، والضمير لا يتصل إلا بعامله، نحو: كتابك جديد.

**الثالث:** وجوب اشتمال الإضافة على حرف جر أصلي موضعه بين المضاف والمضاف إليه؛ لإيضاح العلاقة المعنوية بين المضاف والمضاف إليه، وهو أحد الأحرف الثلاثة وهي: من، في، اللام. فتكون الإضافة بمعنى: (من) البيانية إذا كان المضاف إليه جنساً للمضاف، نحو: هذا خاتم ذهب؛ أي: خاتم من ذهب.

وتكون بمعنى (في) الظرفية، إذا كان المضاف إليه ظرفاً واقعاً فيه المضاف، مكائياً، نحو: عثمان رضي الله عنه شهيد الدار؛ أي: شهيد في الدار، أو زمانياً؛ كقوله تعالى: ﴿بَلْ مَكْرٌ أَتَيْلٌ وَالنَّهَارِ﴾ [سبا: ٣٣]<sup>(٢)</sup> أي: مكر في الليل والنهار، وقوله تعالى: ﴿لَّذِينَ يُؤْلُونَ مِن نَّسَابِهِمْ تَرَبُّصٌ أَرْبَعَةَ أَشْهُرٍ﴾ [البقرة: ٢٢٦] أي: تربص في أربعة أشهر.

وتكون الإضافة بمعنى (اللام)، إذا لم يصلح معنى: (من) ولا (في)، نحو: هذا كتاب هشام؛ أي: كتاب لهشام، وتفيد الملك أو الاختصاص.

= إلام الخلف بينكمو إلاما وهذه الضجة الكبرى علاما؟  
وفيم يكد بعضكمو لبعض وتبدلون العداوة والخصاما؟

(١) والفرق بين هذا القول والقول الآخر وهو أن الجار للمضاف إليه هو الإضافة أو عامل مقدر، هو أن العامل هنا لفظي مذكور، وعلى القول الثاني العامل معنوي، واللفظي أقوى من المعنوي.

(٢) أي: بل مكرم بنا بالليل والنهار هو الذي جعلنا نكفر بالله، قاله ردأ على قولهم لهم: (بل كنتم مجرمين) وأصل المكر: صرف الغير عما يقصده بحيلة، فإن تحرى بذلك فعلاً جميلاً فهو مددوح، وإلا فهو مذموم، قاله الراغب.

وهذا الحكم مختص بالإضافة المعنوية، دون الإضافة اللفظية وسيأتي ذكرهما إن شاء الله، كما سيأتي ذكر بقية الأحكام المترتبة على الإضافة.

وهذا معنى قوله: (نوناً تلي الإعراب أو تنويناً... إلخ) أي: احذف من الاسم الذي تريد إضافته (نوناً تلي الإعراب) أي: تقع بعد علامة الإعراب، وهي الألف أو الواو أو الياء، أو احذف التنوين الذي في آخر الاسم، ثم مثّل لحذف التنوين من المضاف بكلمة: (طور) عند إضافتها إلى كلمة: (سينا) وهو مقصور من ممدود، وهو اسم جبل.

ثم قال: (اجرر) الثاني دائماً وهو المضاف إليه، وعند جره وإتمام الإضافة (انو) وتخيل وجود الحرف (من أو في) إذا لم يتحقق المعنى المراد إلا على نية أحدهما، فإذا لم يصلح أحدهما فخذ اللام وانوها فيما عدا الموضعين المذكورين.

\* \* \*

- ٣٨٧ - ..... وَأَخْصَصْ أَوَّلًا      أَوْ أَعْطِهِ التَّعْرِيفَ بِالَّذِي تَلَا  
٣٨٨ - وَإِنْ يُشَابِهِ الْمُضَافُ (يَفْعَلُ)      وَضُفًّا فَقَنْ تَنْكِيرِهِ لَا يُغْزَلُ  
٣٨٩ - كَلَرُبِّ رَاجِيْنَا عَظِيمِ الْأَمَلِ      مُرَوِّعِ الْقَلْبِ قَلِيلِ الْحِيلِ  
٣٩٠ - وَذِي الْإِضَافَةِ أَسْمُهَا لَفْظِيَّةٌ      وَتِلْكَ مَحْضَةٌ وَمَعْنَوِيَّةٌ

الإضافة نوعان:

الأول: إضافة معنوية، وهي ما أفادت المضاف تعريفاً أو تخصيصاً ولا يكون المضاف فيها وصفاً مضافاً إلى معموله - كما في النوع الثاني - بل يغلب أن يكون المضاف فيها اسماً من الأسماء الجامدة الباقية على جمودها؛ كالمصادر، نحو: بكاء الطفل، صرير القلم، أو أسماء المصادر، مثل: عطاء، قُبلة<sup>(١)</sup>، والمشتقات التي لا عمل لها؛ كأسماء الزمان والمكان والآلة، نحو: مَجْرَى، مَجْمَع، مَغْرَض، مِبْرَد، مِخْرَاط .. والمشتقات الدالة على زمن ماضٍ، نحو: كاتبُ الدرسِ أمسِ

(١) سيأتي الفرق بين المصدر واسم المصدر في باب «إعمال المصدر» إن شاء الله.

موجود، وكذا أفعّل التفضيل، نحو: المروءة أعظم فضيلة.  
مثال ذلك: كتابُ خالدٍ جديد، فكلّمة (كتاب) إذا أخذت وحدها دلت على كتاب غير معين؛ لأنه (نكرة)، فإذا قلت: كتاب خالد.. بالإضافة فقد عيّنته وعرفته.

وإذا قلت: أسمع بكاءً، من غير إضافة كان لفظ البكاء عاماً، يشمل بكاء الطفل وبكاء المرأة وبكاء الرجل.. فإذا أضفت إلى نكرة وقلت: أسمع بكاءً طفلاً فقد خصصته وضيقته عمومته<sup>(١)</sup>.  
وسميت الإضافة في المثالين معنوية؛ لأنها أفادت المضاف أمراً معنوياً وهو التعريف في المثال الأول؛ لأن المضاف إليه معرفة، والتخصيص في المثال الثاني؛ لأن المضاف إليه نكرة<sup>(٢)</sup>.

(١) هناك أسماء مسموعة عن العرب ملازمة للتذكير لا تفيدها الإضافة تعريفاً ولا تخصيصاً، مثل: غير، تقول: جاءني رجل غيرك، فتصف بها النكرة مع إضافتها للضمير، إلا إذا وقعت بين ضدين لا قسيم لهما، مثل: العلم غير الجهل، فإنها تتعرف إن كان ما أضيفت إليه معرفة، ومنه قوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ وَلَا الضَّالِّينَ﴾ [الفاتحة: ٧] فوقعت (غير) صفة للموصول وهو معرفة، وقد وقعت بين متضادين؛ لأن المنعم عليه، والمغضوب عليه متضادان، أو يقال: إن الاسم الموصول لم يقصد به قوم بأعيانهم فهو قريب من النكرة.  
ومن الألفاظ التي لا تقبل التعريف: (حسب) نحو: هذا خالد حسبك من رجل، بالنصب على أنه حال من (خالد)، والحال لا يكون إلا نكرة، ومنها: (ناهيك) بمعنى: حسبك وكافيك، نحو: ناهيك بألفية ابن مالك، والمعنى: ألفة ابن مالك ناهيك عن طلب غيرها لكفايتها في النحو، ف(ناهيك) خبر مقدم (بألفية) الباء حرف جر زائد، وألفية: مجرور لفظاً مرفوع محلاً على أنه مبتدأ مؤخر.

(٢) الفرق بين التعريف والتخصيص أن التعريف هو التعيين الذي يزيل الإبهام عن النكرة ويجعلها في عداد المعارف، ولذا قالوا: إن المضاف إلى معرفة هو في درجة المضاف إليه إلا المضاف للضمير فهو في درجة العلم وقد تقدم ذلك في أول النكرة والمعرفة، وأما التخصيص فهو تقليل الاشتراك المعنوي في النكرة، فالنكرة إذا أضيفت كقولك: خالد رجل علم، ضاق عمومها وصارت في درجة بين المعرفة والنكرة، فلم ترق في تعيين مدلولها وتحديد المراد بها إلى درجة المعرفة الخالصة ولم تنزل في إبهامها وشيوعها إلى درجة النكرة المحضة، ويتضح ذلك بتأمل المثال المذكور.

وتسمى (محضة) لأنها خالصة من نية الانفصال، لما بين طرفيها من قوة الاتصال والارتباط، ولهذا فهي على معنى حرف من حروف الجر كما مضى.

**النوع الثاني:** الإضافة اللفظية، وهي أن يكون المضاف فيها وصفاً عاملاً، وهو كل اسم فاعل أو مفعول بمعنى: الحال أو الاستقبال، أو صفة مشبهة ولا تكون إلا للدوام غالباً.

مثال ذلك: صانع المعروف مأجور، (صانع) مضاف، وهو اسم فاعل للحال أو الاستقبال. وقد أضيف إلى معموله، فإن المضاف إليه - هنا - مفعول به في المعنى للمضاف وهو: (صانع).

ومثال اسم المفعول: محمود الخصال ممدوح.

ومثال الصفة المشبهة: كثير الكلام مذموم.

وهذا النوع لا يستفيد فيه المضاف من المضاف إليه تعريفاً ولا تخصيصاً، وإنما فائدتها التخفيف بحذف التنوين أو النون، كما سيأتي، ولهذا سميت الإضافة لفظية؛ لأن فائدتها ترجع إلى اللفظ لا إلى المعنى، كما في النوع الأول.

وتسمى (غير محضة) لأنها على تقدير الانفصال، تقول: هذا كاتبُ الدرسِ الآن، على تقدير: هذا كاتبُ الدرسِ، ففيه ضمير مستتر هو الفاعل، وهو فاصل بين المضاف والمضاف إليه في حال الإضافة، والمعنى واحد وإنما أضيف طلباً للخفة.

والدليل على أن هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً وقوع المضاف نعتاً للنكرة في قوله تعالى: ﴿هَدِيًّا بَلِغَ الْكَمِيرِ﴾ [المائدة: ٩٥]، (بالغ) صفة (لهدياً) وهو نكرة، ولو كان المضاف (بالغ) اكتسب التعريف من المضاف إليه ما صح وقوعه نعتاً للنكرة.

وكذا دخول (رُبَّ) على المضاف مع إضافته لمعرفة، وهي لا

تدخل إلا على نكرة، كما تقدم في حروف الجر، نحو: رُبَّ مبلغٍ أوعى من سامع.

وأما الدليل أنها لا تفيد المضاف تخصيصاً، فلأن تخصيص الصنع بالمعروف في المثال المذكور (صانع المعروف) ليس بجديد؛ لحصوله قبل الإضافة، نحو: فلان صانعٌ معروفاً.

وهذا معنى قوله: (واخصص أولاً... إلخ) أي: اخصص الأول (وهو المضاف) أو عرفه بالذي تلاه (وهو المضاف إليه) بمعنى: أن المضاف يتخصص أو يتعرف بالمضاف إليه، وهذا إذا كانت الإضافة معنوية.

ثم ذكر أن المضاف إذا كان وصفاً يشابه (يفعل) يريد: مشبهاً الفعل المضارع في العمل والدلالة على الحال والاستقبال، فإنه لا يعزل عن التنكير؛ أي: لا يفارق التنكير مطلقاً، سواء أضيف لمعرفة أو نكرة؛ لأن هذه الإضافة لا تفيد تعريفاً ولا تخصيصاً، ثم ذكر الأمثلة التي تؤيد ما يقول وهي (رُبَّ راجينا)، فالمضاف وهو كلمة (راج) اسم فاعل لم يكتسب التعريف بإضافته إلى الضمير، بدليل دخول (رُبَّ) عليه، وهي لا تدخل إلا على نكرة.

والمثال الثاني: (عظيم الأمل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً لكلمة (راج) وهي نكرة.

والمثال الثالث: (مُرَوِّع القلب) فالمضاف (مرورع) اسم مفعول لم يكتسب التعريف بدليل وقوعه نعتاً ثانياً لكلمة (راج) وهي نكرة.

والمثال الرابع: (قليل الحيل) فالمضاف (قليل) صفة مشبهة لم يكتسب التعريف بدليل وقعه نعتاً ثالثاً لكلمة (راج).

ثم بين أن هذه الإضافة تسمى (لفظية) لما تقدم، وأما النوع الأول فتسمى (محضة) و(معنوية)، وتقدم بيان ذلك.



- ٣٩١ - وَوَصَلَ (أَلْ) بِذَا الْمُضَافِ مُغْتَفَرٌ      إِنَّ وَصِلَتْ بِالثَّانِ كَ(الْجَعْدِ الشَّعَرِ)  
 ٣٩٢ - أَوْ بِالَّذِي لَهُ أَضِيفَ الثَّانِي      كَ(زَيْدُ الضَّارِبِ رَأْسِ الْجَانِي)  
 ٣٩٣ - وَكَوْنُهَا فِي الْوَصْفِ كَافٍ إِنْ وَقَعَ      مُثْنًى، أَوْ جَمْعًا سَبِيلُهُ اتَّبَعَ

حكم دخول  
 (أَلْ) على  
 المضاف

في هذه الآيات الإشارة إلى الحكم الرابع من أحكام الإضافة، وهو وجوب حذف (أَلْ) من المضاف الذي إضافته محضة، ففي مثل: الكتاب جديد، تقول بعد الإضافة: كتاب القواعد جديد، بحذف أَل من المضاف<sup>(١)</sup>، وكذا إذا كانت الإضافة غير محضة، لكن لما كانت الإضافة على نية الانفصال - كما تقدم - اغتفر ذلك في المسائل الآتية:

مواضع دخول  
 (أَلْ) على  
 المضاف في  
 الإضافة  
 اللفظية

- ١ - أن توجد (أَلْ) في المضاف والمضاف إليه، نحو: المنصفُ الناسٍ محبوبٌ.  
 ٢ - أن يكون المضاف إليه مضافاً لما فيه (أَلْ)، نحو: المحبُّ فعلٍ الخير سعيد.  
 ٣ - أن يكون المضاف مثنى، نحو: الحافظا دروسهما مكافآن.  
 ٤ - أن يكون المضاف جمع مذكر سالماً، نحو: المتقنو أعمالهم رابحون.

وهذا معنى قوله: (ووصل أَلْ بهذا المضاف مغتفر... إلخ) أي: اغتفر دخول (أَلْ) على المضاف الذي إضافته لفظية، بشرط أن تزداد في الثاني (وهو المضاف إليه)، أو تزداد بالذي أضيف إليه الثاني، ثم مثَّل للأول بقوله: (كالجعد الشعر) ف(أَلْ) داخلة على المضاف والمضاف إليه، ومثَّل للثاني بقوله: (زيد الضارب رأس الجاني) فالمضاف إليه

(١) قالوا: لأن المضاف إلى معرفة في مثل: كتاب خالد جديد، تَعَرَّفَتْ بالإضافة فلا تدخل عليه (أَلْ) لثلاثي مجتمع معرفان على معرف واحد، والمضاف إلى نكرة في نحو: أرى آثار أقدام، تخصَّص بالإضافة، ولو أدخلت عليه (أَلْ) لزم إضافة المعرفة إلى النكرة، وهي ممنوعة.

(رأس) خَالٍ مِنْ (أَل) لَكِنَّهُ مِضَافٌ لِمَا فِيهِ (أَل) وَهُوَ قَوْلُهُ: (الْجَانِي)، وَجَعَدَ الشَّعْرَ: إِذَا كَانَ فِيهِ التَّوَاءُ وَتَقَبُّضٌ.

ثُمَّ ذَكَرَ حَالَةَ يَصِحُّ فِيهَا وَجُودُ (أَل) فِي الْمِضَافِ وَلَا يَشْتَرِطُ وَجُودُهَا فِي الْمِضَافِ إِلَيْهِ، وَهِيَ أَنْ يَكُونَ الْمِضَافُ وَصْفًا مِثْنًا أَوْ جَمْعًا إِذَا (اتَّبَعَ سَبِيلَ الْمِثْنِ) وَالْمُرَادُ بِهِ جَمْعُ الْمَذْكَرِ السَّالِمِ؛ لِأَنَّهُ يَعْرَبُ بِحَرْفَيْنِ وَيُسَلَّمُ فِيهِ بِنَاءُ الْوَاحِدِ، وَيَخْتَمُ بِنَوْنٍ زَائِدَةٍ تَحْذِفُ عِنْدَ الْإِضَافَةِ، وَهَذَا احْتِرَازٌ مِنْ جَمْعِ التَّكْسِيرِ.

\* \* \*

٣٩٤ - وَزُبَيْمًا أَكْسَبَ ثَانٍ أَوَّلًا تَأْنِيثًا أَنْ كَانَ لِحَذْفِ مُوْهَلًا

استفادة  
المضاف  
من  
المضاف  
إليه  
التذكير  
والتأنيث

الْحُكْمُ الْخَامِسُ مِنْ أَحْكَامِ الْإِضَافَةِ: جَوَازُ اسْتِفَادَةِ الْمِضَافِ الْمَذْكَرِ مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ الْمُؤَنَّثِ التَّأْنِيثَ، وَذَلِكَ بِشَرْطَيْنِ:

الْأَوَّلُ: أَنْ يَكُونَ الْمِضَافُ جِزَاءً مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ، أَوْ كَلًّا لَهُ، أَوْ وَصْفًا فِي الْمَعْنَى لَهُ.

الثَّانِي: أَنْ يَكُونَ الْمِضَافُ صَالِحًا لِلْحَذْفِ وَإِقَامَةِ الْمِضَافِ إِلَيْهِ مَقَامَهُ دُونَ أَنْ يَتَغَيَّرَ الْمَعْنَى.

فَإِذَا تَحَقَّقَ الشَّرْطَانِ كَانَ اكْتِسَابُ الْمِضَافِ التَّأْنِيثَ قِيَاسِيًّا، تَصَحُّ مُحَاكَاتِهِ وَإِنْ كَانَ أَقْلٌ مِنَ التَّذْكِيرِ.

فَمِثَالُ مَا هُوَ جِزَاءٌ مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ: قُطِعَتْ بَعْضُ أَصَابِعِهِ، فَصَحَّ تَأْنِيثُ الْفِعْلِ مِرَاعَاةً لِتَأْنِيثِ نَائِبِ الْفَاعِلِ (بَعْضٍ) لِإِضَافَتِهِ إِلَى (أَصَابِعٍ) وَهُوَ مُؤَنَّثٌ، وَيَصَحُّ الْاسْتِغْنَاءُ بِالْمِضَافِ إِلَيْهِ فَيَقَالُ: قُطِعَتْ أَصَابِعُهُ.

وَمِثَالُ الْمِضَافِ الَّذِي هُوَ (كُلُّ) لِلْمِضَافِ إِلَيْهِ، قَوْلُهُ تَعَالَى: ﴿يَوْمَ تَجِدُ كُلُّ نَفْسٍ مِمَّا عَوَّلَتْ مِنْ خَيْرٍ مُمْسِكًا﴾ [آلْ عِمْرَانُ: ٣٠] فَقَدْ أَثْنُ الْفِعْلِ (تَجَدُّ) لِتَأْنِيثِ فَاعِلِهِ الْمِضَافِ (كُلِّ) الَّذِي اكْتَسَبَ التَّأْنِيثَ مِنَ الْمِضَافِ إِلَيْهِ.

وَمِثَالُ الْمِضَافِ الَّذِي هُوَ وَصِفٌ فِي الْمَعْنَى لِلْمِضَافِ إِلَيْهِ قَوْلُ الشَّاعِرِ:

طُولُ اللَّيَالِي أَسْرَعَتْ فِي نَقْضِي طَوْنَيْنِ طَوْلِي وَطَوْنَيْنِ عَرْضِي<sup>(١)</sup>  
 فقد أعاد الضمير مؤنثاً في قوله: (أسرعت) أي: هي، على مذكر  
 وهو قوله: (طول) لأنه اكتسب التأنيث من المضاف إليه (الليالي).  
 فإن تخلف واحد من الشرطين لم يجز التأنيث، فمثال تخلف  
 الأول: أعجبتني يوم الجمعة، فلا يصح: أعجبتني يوم الجمعة؛ لأن  
 المضاف ليس كلاً ولا بعضاً مع أنه صالح للحذف، فيقال: أعجبتني  
 الجمعة.

ومثال تخلف الثاني: خرج غلام هند، فلا يصح: خرجت غلام  
 هند؛ إذ لا يقال: خرجت هند، ويفهم منه خروج الغلام.  
 وأما العكس وهي استفادة المضاف المؤنث من المضاف إليه  
 التذكير فهي جائزة بالشرطين المذكورين، ولكنها قليلة في النصوص  
 المأثورة قلّة لا تبيح القياس عليها، ومن أمثلة ذلك قول الشاعر:  
 إِنْ أَرَاكَ الْعَقْلَ مَكْسُوفَ بِطُوعِ هَوَى وَعَقْلُ عَاصِيِ الْهَوَى يَزْدَادُ تَنْوِيرًا<sup>(٢)</sup>  
 فقد أعاد الضمير مذكراً في قوله: (مكسوف) على (إنارة) وهو

(١) إعرابه: (طول) مبتدأ (الليالي) مضاف إليه مجرور بكسرة مقدرة للثقل (أسرعت)  
 الجملة خبر المبتدأ (في نقضي) في: حرف جر، (نقضي) اسم مجرور بكسرة  
 مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، أو مجرور بالكسرة  
 الظاهرة، وباء المتكلم مضاف إليه، (طوين) فعل وفاعل، (طولي) مفعول به،  
 والياء مضاف إليه (وطوين عرضي) مثله.

(٢) معناه: أن مطاوعة النفس والجري وراء الشهوات يغطي نور العقل ووضاءة  
 البصيرة، وعصيانُ الهوى ومخالفةُ النفس يزيد العقل نوراً، قال العيني: (وفيه  
 معنى رائق وموعظة حسنة).

إعرابه: (إنارة) مبتدأ (العقل) مضاف إليه، (مكسوف) خبر المبتدأ، وفيه ضمير  
 مستتر نائب فاعل، (بطوع) متعلق بـ(مكسوف) (هوى) مضاف إليه مجرور بكسرة  
 مقدرة على الألف المحذوفة للتخلص من التقاء الساكنين منع من ظهورها التعذر،  
 (وعقل) مبتدأ (عاصي الهوى) مضاف إليه، وعاصي مضاف والهوى مضاف إليه،  
 (يزداد) الجملة خبر المبتدأ (تنويراً) منصوب على التمييز، قاله العيني، وقال  
 محمد عبد الحميد: إنه مفعول به (يزداد).

مؤنث؛ لأنه اكتسب التذكير من المضاف إليه، والقياس: إنارة العقل مكسوفة بطوع هوى؛ لأنه خبر عنه.

وإلى المسألة الأولى أشار بقوله: (وربما أكسب ثانٍ أولاً... إلخ) أي: إن الثاني - وهو المضاف إليه، قد يفيد الأول - وهو المضاف، التأنيث، إن كان الأول صالحاً للحذف والاستغناء عنه بالثاني كما تقدم، ولم يذكر الشرط الآخر.

وقوله: (وربما) يفيد أن ذلك قليل، ومراده التقليل النسبي؛ أي: قليل بالنسبة للكثرة التي لا يكتسب فيها المضاف التأنيث من المضاف إليه، وخص التأنيث بالذكر لأنه الأغلب.

وقوله: (مُوَهَّلًا): بفتح الهاء بمعنى: مؤهل؛ أي: صالح، والفعل: أَوْهَلَ تقول: أوهلت الرجل للعمل؛ أي: جعلته صالحاً له وأهلاً لمزاولته.

\* \* \*

٣٩٥ - وَلَا يُضَافُ اسْمٌ لِمَا بِهِ اتَّعَدَ مَعْنَى، وَأَوَّلُ مُوَهِّمًا إِذَا وَرَدَ تقدم أن الغرض من الإضافة هو تعريف المضاف بالمضاف إليه أو تخصيصه به، والشئ لا يتعرف بنفسه ولا يتخصص، فلا بد أن يكون غيره في المعنى، لذا منع البصريون إضافة الشئ إلى نفسه؛ كإضافة المرادف إلى مرادفه<sup>(١)</sup>، فلا يقال: قمح برّ، ولا إضافة الموصوف إلى صفته فلا يقال: جاء رجلٌ فاضلٍ، ولا إضافة الصفة إلى الموصوف فلا يقال: جاء فاضلٌ رجلٍ.

وإذا جاء من كلام العرب ما يوهم جواز ذلك وجب تأويله بما يسائر القاعدة المذكورة؛ كقولهم: سعيدٌ كرز<sup>(٢)</sup>، فإن ظاهره أنه من إضافة الشئ إلى نفسه؛ لأن المراد بسعيد وكرز شخص واحد، فيؤول

حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به في المعنى

(١) المرادف: ما اختلف لفظه واتفق معناه.

(٢) كُرْز: كُرْج: خِرْجُ الراعي، وكُفَيْر: اللثيم والخيث الحاذق (قاموس).

الأول بالذات. والثاني بالاسم، فكأنه قال: جاءني مسمى كرز؛ أي: مسمى هذا الاسم.

وأما ما ظاهره إضافة الموصوف إلى صفته، فمؤول على حذف المضاف إليه؛ كقولهم: حبة الحمقاء، وصلاة الأولى، ومسجد الجامع، وقولهم: جرد قطيفة، وسحق عمامة<sup>(١)</sup>، والأصل: حبة البقلة للحمقاء، وصلاة الساعة الأولى، ومسجد المكان الجامع، فالحمقاء صفة للبقلة لا للحبة، والأولى صفة للساعة لا للصلاة، والجامع صفة للمكان لا للمسجد، ثم حذف المضاف إليه وهو (البقلة، والساعة، والمكان) وأقيمت صفته مقامه، فلم يضاف الموصوف إلى صفته بل إلى صفة غيره وهو المضاف إليه المحذوف، وأما إضافة الصفة إلى الموصوف فهو مؤول على تقدير موصوف وإضافة الصفة إلى جنسها؛ أي: شيء جرد من جنس القطيفة، وشيء سحق من جنس العمامة.

وقال الكوفيون يجوز إضافة الشيء إلى نفسه، بشرط اختلاف لفظي المضاف والمضاف إليه، واستدلوا بالسمع والقياس، ووافقهم ابن مالك في «التسهيل»<sup>(٢)</sup>.

أما السماع فما ورد في الكتاب والسنة؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾ [النحل: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿إِنَّ هَذَا لَهُوَ حَقُّ الْيَقِينِ﴾ [الواقعة: ٩٥]، وقوله تعالى: ﴿وَمَنْ أَقْرَبُ إِلَيْهِ مِنْ حَبْلِ الْوَرِيدِ﴾ [ق: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿فَأَنْتَبِهْنَا إِلَىٰ جَنَّاتٍ وَحَبَّ الْجَوِيدِ﴾ [ق: ٩]، وقوله تعالى: ﴿فَأَرْسَلْنَا عَلَيْهِمْ سَيْلَ الْعَرِمِ﴾ [سبأ: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿وَمَا كُنْتَ بِحَاثِبِ الْفَرَجِ﴾ [القصص: ٤٤]<sup>(٣)</sup>، وقوله تعالى: ﴿أَوَلَيْكَ لَمْ يَكُنْ لِحَسَابٍ﴾ [الرعد: ١٨].

(١) جرد بمعنى: مجرودة، وسحق: بمعنى: بالية؛ أي: قطيفة مجرودة؛ أي: ذهب حملها وخلقت.

(٢) «التسهيل وشرحه» لابن مالك (٣/٢٢٥ وما بعدها).

(٣) انظر: «دراسات لأساليب القرآن الكريم» (٣/٣٤٤).

ومن السنة قوله ﷺ: «يا نساء المسلمين، لا تحقرن جارة لجارتها ولو فرسن شاة»<sup>(١)</sup>، وقوله عليه الصلاة والسلام: «خير الصدقة ما كان عن ظهر غنى»<sup>(٢)</sup>.

وأما القياس فقالوا: إن العرب أجازت عطف الشيء على نفسه إذا اختلف اللفظان؛ كقول قائلهم:

وَأَلْفَى قَوْلَهَا كَذِباً وَمَيْناً

والمين هو الكذب، والأصل في عطف النسق المغايرة، والمضاف والمضاف إليه؛ كالمعطوف والمعطوف عليه.

وهذا القول هو المختار في هذه المسألة، ولا داعي لتلك التأويلات القائمة على الحذف والتقدير الذي لا يخلو من تعسف، مع كثرة الوارد كثرة تكفي للقياس عليه، ثم إن هذه الإضافة لا تخلو من فائدة؛ كالأيضاح والتوكيد.

وقد ذكر ابن مالك رحمه الله مذهب البصريين فقال: (ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى... إلخ) أي: لا يضاف اسم لآخر اتحد معه في المعنى، والمراد بالاتحاد في المعنى: ما يشمل الترادف والتساوي، سواء كان بحسب الوضع كالإنسان والناطق، أو بحسب المراد

(١) متفق عليه. وفرسن: بكسر الفاء والمهملة بينهما راء ساكنة، ما دون الرسغ من يدها، وقيل: هو عظم قليل اللحم، والمقصود المبالغة في الحث على الإهداء ولو في الشيء اليسير، وخص النساء بالخطاب لأنه يغلب عليهن استصغار الشيء والتباهي بالكثرة. (راجع «فتح الباري» ١٩٧/٥).

(٢) أخرجه البخاري من حديث أبي هريرة (٢٩٤/٣ فتح) ومن حديث حكيم بن حزام؛ وأخرجه مسلم من حديث حكيم بن حزام رقم (١٠٣٤)؛ قال في «المصباح المنير» ص (٣٨٧)، مادة (ظهر): (وأفضل الصدقة ما كان عن ظهر غنى) المراد نفس الغنى، ولكن أضيف للإيضاح والبيان، كما قيل: (ظهر) الغيب، و(ظهر) القلب، والمراد نفس الغيب ونفس القلب، ومنه نسيم الصبا، وهي نفس الصبا، لا اختلاف اللفظين طلباً للتأكيد. قال بعضهم: ومن هذا الباب: ﴿لَحَى الْيَتِيمَ﴾ و﴿وَلَدَارُ الْآخِرَةِ﴾.

كالموصوف والصفة - على ما تقدم - وإذا ورد ما يوهم ذلك يجب تأويله على النحو الذي سلف.

\* \* \*

٣٩٦ - وَيَبْعُضُ الْأَسْمَاءِ يُضَافُ أَبَدًا وَيَبْعُضُ ذَا قَدْ يَأْتِي لَفْظًا مُفْرَدًا  
الغالب على الأسماء أن تكون صالحة للإضافة وعدم الإضافة،  
مثل: غلام، كتاب، قلم.

أقسام الاسم  
من حيث  
الإضافة

ومن الأسماء ما تمتنع إضافته، ومنه أغلب الأسماء المبنية؛  
كالضمائر، وأسماء الإشارة، والأسماء الموصولة، وأسماء الشرط،  
وأسماء الاستفهام، باستثناء (أي) من الثلاثة الأخيرة، فإنها تقع مضافة  
كما سيأتي - إن شاء الله -.

ومن الأسماء ما تجب إضافته إلى المفرد، ومنها ما تجب إضافته  
إلى الجملة.

أما النوع الأول وهو ما تجب إضافته إلى المفرد - وهو المراد بهذا  
البيت - فهو نوعان:

ما يجب  
إضافته إلى  
المفرد

الأول: ما يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، فلا يستعمل مفرداً - أي: بلا  
إضافة - مثل: عند، لدى، سوى، قصارى الشيء، وحماداه، بمعنى: غايته.  
الثاني: ما يلزم الإضافة معنى دون لفظ، فيحذف المضاف إليه  
لفظاً، ويُنَوَّى معناه، ويُستغنى عنه بالتنوين المسمى: (تنوين العوض)،  
مثل: كل<sup>(١)</sup>، بعض، قال تعالى: ﴿وَكُلٌّ فِي فَلَكٍ يَسْبَحُونَ﴾ [يس: ٤٠]،  
وقال تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا الرُّسُلُ فَمَنْ يَبْعَثُكُمْ عَلَيْهِمْ عَلَى بَعْضِ﴾ [البقرة: ٢٥٣]، وقوله  
تعالى: ﴿يَا أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠] وسيأتي كل من  
القسمين - إن شاء الله -.

(١) حذف المضاف إليه مع (كل) مشروط ألا تقع توكيداً ولا نعتاً، فإن كانت كذلك  
فهو من النوع الأول الذي يلزم الإضافة لفظاً ومعنى، نحو: حضر الضيوف  
كلهم، وأنت الرجل كل الرجل، فلا(كل) نعت لا(الرجل).

وهذا معنى قوله: (وبعض الأسماء يضاف أبداً... إلخ) أي: بعض الأسماء لا بد من إضافته حتماً (وبعض ذا) أي: وبعض ما لزم الإضافة حتماً قد يستعمل (لفظاً مفرداً) أي: مقطوعاً عن الإضافة لفظاً لا معنى.

\* \* \*

٣٩٧ - وَبَعْضُ مَا يُضَافُ حَتْمًا أَمْتَنَعُ إِبِلَاؤُهُ أَسْمًا ظَاهِرًا حَيْثُ وَقَعَ  
٣٩٨ - كَلَوْحَدَ، لَبِّي، وَدَوَّالِي، سَعْدِي) وَشَدَّ إِبِلَاءَ (بَدِي) لِـ (لَبِّي)

ما يضاف  
للضمير

الأسماء الملازمة للإضافة إلى المفرد لفظاً ومعنى ثلاثة أنواع:

الأول: ما يضاف للظاهر والضمير، مثل: كلا وكلتا.

الثاني: ما يختص بالظاهر، مثل: أولي وأولات، وذو وذات، قال تعالى: ﴿يَحْنُ أُولُو قُوَّةٍ﴾ [النمل: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَأُولَئِكَ الْأَحْمَالُ﴾ [الطلاق: ٤]، وقال تعالى: ﴿وَدَا النُّونُ﴾ [الأنبياء: ٨٧]، وقال تعالى: ﴿حَدَائِقُ ذَاكَ بِهِجْرٍ﴾ [النمل: ٦٠].

الثالث: ما يختص بالضمير - وهو المراد هنا - وهو نوعان:

الأول: ما يضاف لكل ضمير، وهو (وَحَدَ)، نحو: لا أسافر وحدي، لا تسافر وحدك، من سافر وحده لم يمثل نهي الشرع.

الثاني: ما يختص بضمير المخاطب، وهي مصادر مثناة لفظاً ومعناها التكرار الذي يزيد على اثنين، مثل: لبيك وسعديك ودواليك، قال ﷺ: «لبيك اللهم لبيك، لبيك لا شريك لك لبيك، إن الحمد والنعمة لك والملك، لا شريك لك»، قال نافع: وكان عبد الله بن عمر يزيد فيها لبيك لبيك وسعديك، والخير بيدك والرغبة إليك والعمل<sup>(١)</sup>.

و(لبيك) معناها: إجابة بعد إجابة، من (لَبَّ) بمعنى: (أَلَبَّ) تقول: أَلَبَّ لك إلبابين؛ أي: أقيم لطاعتك إلباباً كثيراً؛ لأن الثنية للتكرير.

قال تعالى: ﴿ثُمَّ أُنْجِ الْأَعْمَرَ كَرِيمًا﴾ [الملك: ٤] أي: كرات، و(لبيك)

(١) أخرجه البخاري (٤٠٨/٣)؛ ومسلم (١١٨٤)، والزيادة لمسلم دون البخاري.



مفعول مطلق منصوب بالياء إلحاقاً لها بالمتنى مراعاة للفظها، وليست متنى حقيقة من ناحية معناها، وعاملها محذوف تقديره: أجيّب، والكاف مضاف إليه.

وقوله: (وسعديك) أي: سَعْدًا بعد سعد، والسعد والسعود: الثمن والبركة؛ أي: يمناً وبركة في تلبيتك، وهو منصوب بالياء إلحاقاً له بالمتنى، على أنه مفعول مطلق، وعامله محذوف يقدر بما يناسب، والكاف مضاف إليه.

وأما (دواليك) فنحو: أخذ محمد يصعد ويهبط دواليك، بمعنى: تداولاً بعد تداول؛ أي: توالياً بعد توال، وإعرابه كما تقدم.

وقد شذ إضافة إحدى هذه الكلمات وأشباهاها إلى ضمير غير ضمير المخاطب أو إلى اسم ظاهر، فالأول؛ كقول الشاعر:

لَقُلْتُ لَبَّيْهِ لِمَنْ يَدْعُونِي

فأضاف (لَبَّيْ) إلى ضمير الغائب، وهو الهاء، وهذا شاذ. والثاني كقوله:

دَعَوْتُ لِمَا نَابَنِي مِسُوراً فَلَئِي فَلَبَّيْ يَدَيَّ مِسُوراً<sup>(١)</sup>

فأضاف (لَبَّيْ) إلى اسم ظاهر، وهو (يدي)، وهذا شاذ.

قال ابن مالك: (وبعض ما يضاف حتماً امتنع... إلخ) أي: إن بعض الأسماء الملازمة للإضافة يمتنع أن يليه الاسم الظاهر حيث وقع من الأسلوب، وإنما يجب أن يليه الضمير، (كوحده، لَبَّيْ، ودوالي سعدني) ثم حكم بالشذوذ على وقوع المضاف إليه اسماً ظاهراً وهو (يد) بعد كلمة (لَبَّيْ) يشير بذلك إلى البيت المذكور.

(١) قيل: إن هذا رجل دعا آخر اسمه (مسور) ليساعده في مال لزمه فأجابه إلى ذلك فقال: هذا البيت، و(لَبَّيْ) الأول فعل ماضٍ، وفاعله ضمير مستتر (فلبّي) الفاء عاطفة، و(لَبَّيْ) مفعول مطلق منصوب بفعل محذوف، و(يدي) مضاف إليه مجرور بالياء؛ لأنه متنى، وهو مضاف و(مسور) مضاف إليه.

ما يضاف  
للجملة  
وجواباً أو  
جوازاً

٣٩٩ - وَالزَّمُوا إِضَافَةً إِلَى الْجُمْلِ (حَيْثُ) وَ(إِذْ)، وَإِنْ يَتَوَّنَ يُحْتَمَلُ  
٤٠٠ - إِفْرَادُ (إِذْ)، وَمَا كَـ (إِذْ) مَعْنَى كَـ (إِذْ) أَصِفْ جَوَازًا نَحْوُ: (حِينَ جَاءَ نَبْدُ)

تقدم أن من الأسماء ما تجب إضافته إلى المفرد، ومنها ما تجب  
إضافته إلى الجملة، والأول مضى الكلام عليه، وأما الثاني فهو ثلاثة  
أسماء: (حيث، وإذ، وإذا).

والكلام الآن على (حيث) و(إذا)، أما (إذ) فسيأتي الكلام عليها  
إن شاء الله.

فالأول (حيث) وهو ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب،  
ويضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: جلست حيث المكان جميل،  
والفعلية، نحو: اجلس حيث أردت، أو حيث تريد، والأكثرون على أن  
إضافتها للمفرد شاذة، نحو: جلست حيث الهدوء؛ لأن العرب لم  
تضفها في الأكثر إلا إلى الجملة، ويرى فريق آخر في مقدمتهم الكسائي  
جواز إضافتها للمفرد، وحقته أن الأمثلة المسموعة أمثلة فصيحة، وهي  
مع قلتها كافية للقياس عليها؛ لأنها قلة نسبية؛ أي: بالنسبة لإضافتها إلى  
الجملة، ومن ذلك قول الشاعر:

أَمَا تَرَى حَيْثُ سَهِيلٍ طَالِعًا نَجْمًا يُضِيءُ كَالشَّهَابِ لَامِعًا<sup>(١)</sup>

فأضاف (حيث) إلى المفرد (سهيل).

(١) سهيل: نجم يبرد الليل عند طلوعه، وتنضج التمور والفواكه، الشهاب: شعلة من  
نار ساطعة.

إعراجه: (أما) الهمزة للاستفهام، وما: نافية أو الكلمة كلها أداة استفتاح، (ترى)  
فعل مضارع والفاعل (أنت) (حيث) مفعول به، مبني على الضم في محل نصب  
(سهيل) مضاف إليه (طالعاً) حال من (حيث) أي: ترى مكان سهيل حال كونه  
طالعاً فيه، أو حال من (سهيل)، (نجماً) منصوب على المدح بفعل محذوف، أو  
يكون (حيث) ظرف مكان مبني على الضم في محل نصب و(طالعاً) مفعول به،  
(ونجماً) بدل من (طالعاً) (يضيء) الجملة في محل نصب صفة لـ (نجماً)  
(كالشهاب) متعلق بيضيء (لامعاً) حال من فاعل يضيء.

وعلى هذا القول فلا داعي للتأويل أو الحكم بالشذوذ، ومع القول بوجاهة هذا القول إلا أن الأولى محاكاة الكثير..

والثاني: (إذ) فهو ظرف للزمان الماضي<sup>(١)</sup> المبهم، مبني على السكون في محل نصب<sup>(٢)</sup>، ويضاف إلى الجملة الاسمية، نحو: جئت إذ المطر هائل، قال تعالى: ﴿أَيَأْمُرُكُمْ بِالْكَفْرِ بَعْدَ إِذْ أَنْتُمْ مُسْلِمُونَ﴾ [آل عمران: ٨٠]، والفعلية التي فعلها ماضٍ لفظاً ومعنى، نحو: جئت إذ هطل المطر، أو معنى فقط؛ كقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَرْفَعُ إِبْرَاهِيمُ الْقَوَاعِدَ مِنَ الْبَيْتِ وَإِسْمَاعِيلُ﴾ [البقرة: ١٢٧]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ يَمْكُرُ بِكَ الَّذِينَ كَفَرُوا﴾ [الأنفال: ٣٠]، وقوله تعالى: ﴿وَإِذْ تَقُولُ لِلَّذِي أَنْعَمَ اللَّهُ عَلَيْهِ﴾ [الأحزاب: ٣٧]؛ لأن ما ذكر متقدم على نزول الآية<sup>(٣)</sup>.

ويلحق بـ(إذ) ما أشبهها من الأسماء في كونه ظرفاً يدل على الزمان الماضي المبهم، مثل: حين، وقت، زمن، لحظة، وكذلك يوم وساعة - إذا أريد بهما مطلق الزمان -.

(١) وقد تكون - على الأصح - ظرفاً للزمان المستقبل بمعنى: (إذا) حين تقوم القرينة الدالة عليه، كقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْحَسْرَةِ إِذْ يَفُوتُ الْأَمْرُ﴾ [مريم: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَأَنذِرْهُمْ يَوْمَ الْأَوْتَرَةِ إِذِ الْقُلُوبُ لَدَى الْحَنَاجِرِ كَظُوفٍ﴾ [غافر: ١٨]، وقوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ ١٥ ﴿إِذِ الْأَطْفَالُ فِيَ أُمْتِقِهِمْ﴾ [غافر: ٧٠ - ٧١]. وكل ذلك مستقبل لم يحصل منه شيء فيما مضى من الزمان، قال ابن مالك في «شواهد التوضيح والتصحيح» ص(٩): (وقوله: (إذ يخرجك قومك) استعمل فيه (إذ) موافقة لـ(إذا) في إفادة الاستقبال، وهو استعمال صحيح، غفل عن التنبيه إليه أكثر النحويين... والجمهور لا يشتون ذلك، بل النصوص الواردة فيه في باب تنزيل المستقبل المحقق الوقوع منزلة ما قد وقع وهو الماضي، فتكون النكتة البلاغية فيه القطع بأنه آت لا محالة، ومع أن غاية الرايين واحدة، إلا أنه يؤيد الأول قوله تعالى: ﴿فَسَوْفَ يَعْلَمُونَ﴾ ١٥ ﴿إِذِ الْأَطْفَالُ فِيَ أُمْتِقِهِمْ﴾، فإن (يعلمون) مستقبل لفظاً ومعنى، لدخول حرف التفسير عليه، وقد عمل في (إذ) فيلزم أن يكون بمنزلة (إذا).

(٢) قد تكون في محل جر مضافاً إليه إذا أضيفت إلى لفظ دال على الزمان، مثل: يومئذ، حينئذ، ساعتئذ، ليلئذ، غدائئذ، عشيتئذ... ويلزمها تنوين العوض، كما مر في أول الكتاب، وهو عوض عن المضاف إليه المحذوف، وهو الجملة التي أضيفت (إذ) إليها، وتقدير هذه الجملة يدل عليه سياق الكلام.

(٣) انظر: «معني الليب» (١/٨١، ٨٤).

فهذه الأسماء ونظائرها تضاف إلى ما تضاف إليه (إذ) من الجملة الاسمية والفعلية، تقول: حضرت حين انصرفت، هذا يوم ينفع الجد، نزل المطر على حين الفلاح قانظ.

وإضافتها إلى الجملة جائزة لا واجبة، فيصح أن تضاف إلى المفرد بخلاف (إذ) فإنها لا تضاف إلا إلى الجملة - كما مضى - تقول: ساعدتني في وقت الشدائد، استيقظت وقت الفجر.

فإن كان الظرف غير ماضٍ - وهو المستقبل - لم يُجر مُجرى (إذ) في الإضافة إلى الجملة بنوعيتها، بل يعامل معاملة (إذا) فلا يضاف إلى الجملة الاسمية<sup>(١)</sup> بل إلى الفعلية، نحو: أجيئك حين يجيء والدك من سفره.

وإن كان غير مبهم - وهو الظرف المحدود - لم يضاف إلى الجملة؛ لأنه لم يسمع، بل يضاف إلى المفرد، مثل: شهر، حول، سنة، عام ونحو ذلك، تقول: شهر رمضان مبارك، سنة ثمان فتح مكة..

وهذا معنى قوله: (وألزموا إضافة إلى الجمل... إلخ) أي: ألزم النحاة (حيث) و(إذ) الإضافة إلى الجمل مطلقاً، محاكاة للكلام الفصيح، وإن ينون (إذ) بحذف المضاف إليه، كان من المحتمل الجائز إفرادها؛ أي: قطعها عن الإضافة لفظاً لا معنى، وما كان مثل (إذ) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم فهو (كإذ) في إضافته إلى الجملة بنوعيتها، لكن إضافته جائزة لا واجبة، ثم مثل لما يشبه (إذ) في قوله: (حين جا نبذ) أي: حين جاء المجرم نبذ شأنه، وقُصر (جا) للضرورة.

(١) هذا قول جمهور النحاة أن (إذا) لا تضاف إلى جملة اسمية، وكذا ما أشبهها، لكن وقع في القرآن الكريم إضافة ما أشبهها إلى جملة اسمية؛ كقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ بَرْهَقُونَ لَا يَخِفُّ عَلَى اللَّهِ مِنْهُمْ شَيْءٌ﴾ [غافر: ١٦]، وقوله تعالى: ﴿يَوْمَ هُمْ عَلَى أَنْثَارٍ يُنْتَنُونَ﴾ [الذاريات: ١٣] وفي كلام العرب قول سواد بن قارب - وقد تقدم -: فكن لي شفيعاً يوم لا ذو شفاعة بمغني فتيلاً عن سواد بن قارب

الحكم  
الإعرابي لما  
يضاف إلى  
الجملة جوازاً

٤٠١ - وَأَبْنِ أَوْ أَعْرِبْ مَا كَلَّا (إِذْ) قَدْ أُجْرِيَا وَأَخْتَرُ بِنَا مَثَلُو فِعْلٍ بُنْيَا

٤٠٢ - وَقَبِلْ فِعْلٍ مُعْرَبٍ أَوْ مُبْتَدَأٍ أَعْرِبْ، وَمَنْ بَنَى فَلَنْ يُقَنَّدَا

تقدم أن ما يضاف إلى الجملة قسمان:

الأول: ما يضاف إلى الجملة لزوماً، وهو (حيث، وإذ) وحكهما البناء، كما تقدم.

الثاني: ما يضاف إلى الجملة جوازاً وهو ما أشبه (إذ) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم، فهذا يجوز فيه وجهان:

١ - الإعراب، حملاً على الأصل في الأسماء.

٢ - البناء، حملاً على (إذ) لأنها مبنية.

سواء أضيف إلى جملة فعلية صدرت بفعل مبني بناءً أصلياً أو عارضاً، أو جملة فعلية صدرت بمضارع معرب أو جملة اسمية، لكن المختار فيما أضيف إلى جملة فعلية صدرت بفعل مبني البناء، نحو: استيقظت على حينَ أذن المؤذن، (فحينَ) اسم زمان مبهم مبني على الفتح في محل جر، وهو الأحسن، ويجوز (على حينَ) فهو اسم مجرور بالكسرة الظاهرة، ومنه قوله ﷺ: «من حج فلم يرفث ولم يفسق رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه»<sup>(١)</sup>، فيجوز الفتح على البناء، والكسر على الإعراب.

وأما ما وقع قبل فعل معرب أو قبل مبتدأ فالمختار فيه الإعراب، ويجوز البناء، نحو: هذا أوانٌ يزرع القمح، فيجوز في (أوان) الرفع على أنه خبر، ويجوز البناء على الفتح، والأول أرجح، ونحو: نزل المطر على حين الفلاح قانط، يجوز (على حينَ) بالكسر على الإعراب، و(على حينَ) بالفتح على البناء، والأول أرجح، ومنه قوله تعالى: ﴿هَذَا يَوْمُ يَنْفَعُ الصَّادِقِينَ صِدْقُهُمْ﴾ [المائدة: ١١٩]. فقد قرأ السبعة إلا نافعاً المدني

بالرفع على الإعراب، على أنه خبر المبتدأ (هذا). وقرأ نافع بالفتح على البناء، فهو مبني على الفتح في محل رفع خبر.

وهذا معنى قوله: (وابن أو اعرب... إلخ) أي: ابن أو أعرب ما أجري مجرى (إذا) في كونه اسم زمان ماضٍ مبهم، ولكن المختار بناءً (متلو فعل بنيًا) - أي: ما تلاه ووقع بعده فعل مبني، سواء أكان ماضياً أم مضارعاً مبنيًا - وإعراب ما تلاه مبتدأ أو فعلٌ معربٌ وهو المضارع، ومن بنى في جميع الحالات (فلن يفندا) أي: فلن يُعْلَط. والألف للإطلاق، وكذا في قوله: (ما كاذ قد أجريا).

\* \* \*

٤٠٣ - وَالزُّمُوا (إِذَا) إِضَافَةً إِلَى جُمْلِ الْأَفْعَالِ كَهُنْ إِذَا اخْتَلَى

ذكر في هذا البيت الاسم الثالث الذي يضاف إلى الجملة وجوباً، وهو (إذا) الشرطية<sup>(١)</sup>، الدالة على الزمان المستقبل، وهو مبني على السكون في محل نصب.

إضافة (إذا)  
إلى الجملة  
الفعلية

وهو لا يضاف إلا إلى الجملة الفعلية، والأكثر أن يكون فعلها ماضياً، وقد يكون مضارعاً، نحو: إذا دعوتني أجيبك، أو إذا تدعوني أجيبك، ف(إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان، خافض لشرطه، منصوب بجوابه، وهو مضاف وجملة (دعوتني) في محل جر مضاف إليه.

ولا تضاف إلى الجملة الاسمية إلا على رأي الأخفش والكوفيين فيجوز: أجيبك إذا خالد عندك. وهذا القول مؤيد بما يزيد على عشرين آية من القرآن، كما في سورة الانفطار والانشقاق والتكوير والمرسلات، قال تعالى: ﴿إِذَا السَّمَاءُ انْفَطَرَتْ﴾ [الانفطار: ١]، ﴿إِذَا السَّمَاءُ انشَقَّتْ﴾

(١) هذا هو الغالب في (إذا)، وقد تكون للظرفية المحضة، وعلامتها: ألا يكون لها جواب؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَلَيْلَ إِذَا يَتَخَنَّ﴾ [التَّحَارُّ إِذَا يَجَلَّ] [الليل: ١ - ٢]، بخلاف: ﴿إِذَا جَاءَ نَصْرُ اللَّهِ وَالْفَتْحُ﴾ [فهي ظرفية شرطية، وجوابها: ﴿فَسَبِّحْ بِحَمْدِ رَبِّكَ...﴾].

[الانشقاق: ١]. فولي (إذا) اسم، بالإضافة إلى الشواهد من كلام العرب، ومن ذلك قول الشاعر:

إِذَا بِأَهْلِي تَحْتَهُ حَنْظَلِيَّةٌ لَهُ وَلَدٌ مِنْهَا فَذَاكَ الْمُنْذَرُ<sup>(١)</sup>

فأتى بالاسم بعد (إذا) وجعل بعده ظرفاً، واستغنى به عن الفعل، ولا يفعل ذلك بأداة تختص بالفعل.

وهذا القول هو الأظهر في هذه المسألة، وهو أن (إذا) تضاف إلى الجملة الفعلية كثيراً، وإلى الجملة الاسمية قليلاً، استناداً لما ورد من النصوص، فيكون الاسم بعدها مبتدأ، وما بعده خبر، ولا حاجة إلى التكلف في تأويلها بتقدير فعل يلي (إذا).

وقد اختار ابن مالك هذا القول في كتابه «التسهيل» حيث يقول في باب (الظروف وهو باب المفعول فيه): (ومنها: إذا، للوقت المستقبل مضمنة معنى الشرط غالباً، . . وتضاف أبدأً إلى جملة مصدرة بفعل ظاهر أو مقدر قبل اسم يليه فعل، وقد تغني ابتدائية اسم بعدها عن تقدير فعل وفاقاً للأخفش<sup>(٢)</sup> . .) قال في شرحه: (ويقوله أقول؛ لأن طلب (إذا) للفعل ليس كطلب (إن) بل طلبها له كطلب ما هو بالفعل أولى مما لا عمل له فيه، كهمزة الاستفهام، فكما لا يلزم فاعلية الاسم بعد الهمزة لا

(١) باهلي: منسوب إلى باهلة، وهي قبيلة من قيس عيلان، أَكْثَرَ الشعراء من ذمها، حنظلية: نسبة إلى حنظلة، وهي من أكرم قبائل تميم، المنزع: الذي أمه أشرف من أبيه.

إعرايه: (إذا) ظرف فيه معنى الشرط (باهلي) مبتدأ أو اسم لكان المحذوفة (تحتة) ظرف خبر مقدم (حنظلية) مبتدأ مؤخر، والجملة خبر لكان المحذوفة، أو خبر المبتدأ (له ولد) خبر مقدم ومبتدأ مؤخر، والجملة صفة لباهلي أو حال، (منها) صفة لولد، فذاك: الفاء واقعة في جواب (إذا) و(ذاك) مبتدأ، (المنزع) خبر المبتدأ، والجملة لا محل لها جواب (إذا).

(٢) لم يذكر ابن مالك رأي الكوفيين، وهو قريب من رأي الأخفش، لكن يظهر أن الكوفيين يرون أن الاسم المرفوع بعد أداة الشرط فاعل للفعل المذكور بعد، وهو رأي جيد - أيضاً - لسلامته من التقدير، والأخفش يرى أنه مبتدأ، وقد ذكرت هذه المسألة في أول «باب الفاعل».

يلزم بعد (إذا)، ولذلك جاز أن يقال: إذا الرجل في المسجد فظن به خيراً... إلخ كلامه<sup>(١)</sup>.

وأما في الأنفة فإنه قال: (والزموا إذا إضافة... إلخ) أي: أوجب النحويون إضافة (إذا) الظرفية إلى الجمل الفعلية خاصة نظراً لما تضمنته من معنى الشرط غالباً كـ (هـن إذا احتلى) أي: كن متواضعاً حيناً إذا تكبر غيرك، وهو بضم الهاء، من هان يهون، وقوله: (إلى جمل الافعال) بنقل حركة الهمزة إلى اللام للوزن.

\* \* \*

٤٠٤ - لِمُفْهِمِ اثْنَيْنِ مُعْرِفٍ بِلَا تَفَرُّقٍ أَضِيفَ (كِلْتَا)، وَ(كِلَا) ما تضاف إليه  
كلا وكلتا

من الأسماء الملازمة للإضافة لفظاً ومعنى: كلا، وكلتا، فـ(كلا) اسم مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى؛ لأنه يدل على المثنى المذكور، و(كلتا) اسم مفرد في اللفظ، مثنى في المعنى؛ لأنه يدل على المثنى المؤنث، ويشترط في المضاف إليه بعدهما ثلاثة شروط:

الأول: أن يكون مثنى لفظاً ومعنى، نحو: جاء كلا الطالبين، وكلتا المرأتين، أو معنى دون لفظ، نحو: جاءني كلاهما وكلتاها، فـ(كلا) فاعل مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر.

و(الطالبين) مضاف إليه، و(كلاهما) فاعل مرفوع بالألف، لأنه ملحق بالمثنى، والهاء مضاف إليه، والميم للتثنية.

قال تعالى: ﴿كِلْتَا الْجَنَّتَيْنِ آتَتْ أُكُلَهُمَا﴾ [الكهف: ٣٣]، وقال تعالى: ﴿وَقَضَىٰ رَبُّكَ أَلَّا تَعْبُدُوا إِلَّا إِيَّاهُ وَبِالْوَالِدَيْنِ إِحْسَانًا إِمَّا يَبْلُغَنَّ عِندَكَ الْكِبَرَ أَحَدُهُمَا أَوْ كِلَاهُمَا فَلَا تَقُلْ لَهُمَا أَمْرًا﴾ [الإسراء: ٢٣].

الثاني: أن يكون المضاف إليه كلمة واحدة، فلا يصح: ساعدت كلا الأخ والصديق، وقد ورد قليلاً؛ كقول الشاعر:



كَلَا أَخِي وَخَلِيلِي وَاجِدِي عَضُدًا فِي النَّائِيَاتِ وَالْمَامِ الْمِلَمَاتِ<sup>(١)</sup>  
 الثالث: أن يكون معرفة، فلا يجوز: حضر كلا رجلين.  
 وهذا معنى قوله: (لمفهم اثنين... إلخ) أي: أضيفت (كلتا وكلا)  
 (لمفهم اثنين) أي: لما يدل على اثنين، مع تعريفه، وعدم تفرق  
 أفراده.

\* \* \*

٤٠٥ - وَلَا تُضِيفُ لِمُفْرَدٍ مَعْرَفٍ (أيًا)، وَإِنْ كَرَّرْتَهَا فَأُضِيفِ  
 ٤٠٦ - أَوْ تَنْوِ الْأَجْزَاءَ، وَأَخْصُصْ بِالْمَعْرُفَةِ مَوْصُولَةً (أيًا)، وَبِالْمَعْكِسِ الصِّفَةِ  
 ٤٠٧ - وَإِنْ تَكُنْ شَرْطًا أَوْ اسْتِفْهَامًا مُطْلَقًا كَمَلِّ بِهَا الْكَلَامَا  
 من الأسماء الملازمة للإضافة (أي) وهي خمسة أنواع: (موصولة،  
 وشرطية، واستفهامية، ووصفية، وحالية) وفيها بحثان:

الأول: في نوع ما تضاف إليه. الثاني: في حكم إضافتها.

أما نوع ما تضاف إليه فهي ثلاثة أقسام:

١ - الشرطية، والاستفهامية: يضافان إلى النكرة والمعرفة. أما  
 النكرة فسواء كانت مفردة أو مثناة أو مجموعة، تقول في الاستفهامية:  
 أَيُّ رَجُلٍ جَاءَ؟ ومنه قوله تعالى: ﴿مِنْ أَيِّ شَيْءٍ خَلَقَهُ﴾ [عبس: ١٨].

وتقول: أَيُّ رَجُلَيْنِ جَاءَ؟ وَأَيُّ رَجَالٍ جَاءُوا؟

وتقول في الشرطية: أَيُّ رَجُلٍ تَكْرَمُ أَكْرَمَ، وَأَيُّ رَجُلَيْنِ تَكْرَمُ أَكْرَمَ،  
 وَأَيُّ رَجَالٍ تَكْرَمُ أَكْرَمَ.

ويضافان إلى المعرفة مثناة أو مجموعة، تقول في الاستفهامية: أَيُّ  
 الْمُحَمَّديْنَ عِنْدَكَ؟ قَالَ تَعَالَى: ﴿أَيُّ الْفَرِيقَيْنِ خَيْرٌ مَقَامًا وَأَحْسَنُ نَدِيًّا﴾

(١) إعرابه: (كلا) مبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف للتعذر، وهو مضاف، وأخ  
 من (أخي) مضاف إليه مجرور بالكسرة الظاهرة، أو المقدرة على المشهور، وهو  
 مضاف وباء المتكلم مضاف إليه، (واجدي) خبر المبتدأ، والياء مضاف إليه، وهي  
 المفعول الأول (عضداً) مفعول ثانٍ لاسم الفاعل.

[مريم: ٧٣]<sup>(١)</sup>، ف(أي) مبتدأ خبره (خير)، وتقول: أيكم أكثر اجتهداً؟ قال تعالى: ﴿فَإِنِّي آتَاكَ رِبَكُ تَمَارِي﴾ [النجم: ٥٥]<sup>(٢)</sup>، ف(أي) اسم مجرور بالباء متعلق بالفعل، وقال تعالى: ﴿أَتِيَكُمْ بِأُتَيْنِي بِعَرَشِهَا﴾ [النمل: ٣٨]، ف(أي) مبتدأ، والكاف مضاف إليه، والميم علامة الجمع، وجملة (يأتيني) خبر.

وتقول في الشرطية: أي الطالبين تكرم أكرم، قال تعالى: ﴿أَتَمَّا الْأَجَلَيْنِ قَضَيْتَ فَلَا عُدْوَةَ عَلَيَّ﴾ [القصص: ٢٨]، ف(أي) اسم شرط جازم مفعول به مقدم منصوب، و(ما) زائدة إعراباً مؤكدة معنى، وتقول: أي الطلاب تكرم أكرم.

وأما المفرد المعرفة فلا يضافان إليه إلا بأحد شرطين:

١ - أن تتكرر، وذلك بأن يعطف عليها مثلها بالواو، نحو: أي خالد وأي علي أشجع؟.

قال الشاعر:

أَلَا تَسْأَلُونَ النَّاسَ أَيِّي وَأَيُّكُمْ غَدَاةَ النَّفْيِ كَانَ خَيْرًا وَأَكْرَمًا<sup>(٣)</sup>  
فأضاف (أي) الاستفهامية إلى مفرد معرفة، وهو ياء المتكلم، وتكررت.

- 
- (١) ندياً: تمييز، وكذا (مقاماً)، ومعنى: (ندياً) أي: نادياً ومجتمعاً.
- (٢) الفاء رابطة لجواب شرط مقدر، وجملة (تتماري) في محل جزم جواب الشرط المقدر وتقديره - والله أعلم - إن كانت قدرة الله متمثلة بما عرض عليك في هذه السورة من مظاهر النعم والنقم فبأي آلاء ربك تتماري؟ أي: تشكك أو تكذب.
- (٣) إعرابه (ألا) أداة استففتاح وتنبيه (تسألون) فعل وفاعل (الناس) مفعول أول (أيي) أي: مبتدأ، وياء المتكلم مضاف إليه، (وأيكُم) معطوف عليه (غداة) ظرف زمان متعلق ب(كان) أو ب(خيراً) وجملة (التقينا) في محل جر بإضافة (غداة) إليها، (كان) فعل ماضٍ ناقص، واسمه ضمير مستتر جوازاً يعود على اسم الاستفهام (خيراً) خبر كان (وأكرما) معطوف عليه، والألف للإطلاق، والجملة من (كان) واسمه وخبره في محل رفع خبر المبتدأ الذي هو (أي) وجملة المبتدأ وخبره في محل نصب مفعول ثانٍ (لتسألون).

ومثال الشرطية: أَيُّي وأَيْك جاء يُكرم<sup>(١)</sup>.

٢ - أن يقصد بها الأجزاء، نحو: أَيُّ البيت أوسع؟ أي: أَيُّ أجزائه من غرفة ومطبخ وساحة ونحو ذلك، ومثال الشرطية: أَيُّ البيت أعجبك أعجبني؛ أي: أَيُّ أجزائه.

القسم الثاني: (أي) الموصولة، وهي لا تضاف إلا للمعرفة، سواء كانت جمعاً، نحو: يعجبني أَيُّ الطلاب هو أذكى، قال تعالى: ﴿ثُمَّ لَنَنْزِعَنَّ مِنْ كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى الرَّحْمَنِ عَيْنًا﴾ [مريم: ٦٩]، ف(أي) اسم موصول مبني على الضم في محل نصب مفعول به، والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، أو مثنى، نحو: يعجبني أَيُّ الطالبين هو أذكى، أو مفردة بأحد الشرطين السابقين، نحو: أكرم أَيَّ عاصم وأَيَّ خالد هو قادم، أصلح أَيَّ الباب هو معيب؛ أي: الجزء الذي هو معيب منه.

القسم الثالث: الوصفية والحالية، والمراد بالوصفية: ما كانت صفة لنكرة، والغرض منها الدلالة على بلوغ المنعوت الغاية الكبرى مدحاً أو ذمّاً، والمراد بالحالية: ما كانت حالاً من معرفة، وهي لبيان هيئة صاحبها.

وهذان لا يضافان إلا إلى النكرة، مثال الحالية: مرتت بخالد أَيُّ فارس، ف(أَيُّ) حال من (خالد) منصوب بالفتحة، ومثال الوصفية: مرتت بفارس أَيُّ فارس، ف(أَيُّ) صفة ل(فارس) مجرورة بالكسرة.

أما المبحث الثاني: وهو حكم إضافتها، فهي ملازمة للإضافة - كما تقدم - لكنها قسمان:

(١) لا يشترط إعادة (أي) بعد واو العطف في حالة التكرار إلا إذا كان المعطوف عليه الأول ضميراً للمتكلم، كهذا المثال والشاهد المتقدم، وما عدا ذلك فلا يشترط، نحو: أَيُّ شرح ابن عقيل وأوضح المسالك أسهل؟ وقال بعض المحققين: لا يشترط شيء من ذلك، ورأيه حسن، قاله في «النحو الوافي» (١٠٧/٣).

١ - ما يجب إضافته لفظاً ومعنى، فلا يجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ، وهو الوصفية والحالية.

٢ - ما يجب إضافته معنى، ويجوز قطعه عن الإضافة في اللفظ والإتيان بالتثنية عوضاً عن المضاف إليه، وهو الشرطية والاستفهامية والموصولة.

مثال الاستفهامية: أكرمت رجلاً، فيقال: أيتاً يا فتى؟  
ومثال الشرطية: أيتاً تكرم أكرم، قال تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْحُسْنَى﴾ [الإسراء: ١١٠] أي: أي اسم تدعو.  
ومثال الموصولة: يعجبني أي عندك.

وهذا معنى قوله: (ولا تضاف لمفرد معرف أيتاً... إلخ) أي: لا يجوز إضافة (أي) للمفرد المعرفة، إلا إذا كررتها أو نويت الأجزاء - كما تقدم - والمقصود بهذا الحكم هو (أي) الاستفهامية والشرطية والموصولة؛ لأنها هي التي تضاف للمعرفة. ثم ذكر أن (أي) الموصولة لا تضاف إلا للمعرفة، وأن (أيتاً) التي تقع وصفاً - ويريد بها الوصفية والحالية - لا تضاف إلا إلى النكرة، ولما خصص الموصولة بالإضافة إلى المعرفة، فهم منه أن الشرطية والاستفهامية يضافان إلى النكرة - أيضاً - كما يضافان إلى المعرفة، ويؤيد ذلك البيت الأخير، فإنه ذكر أن الشرطية والاستفهامية يكمل بهما الكلام (مطلقاً) أي: سواء كان المضاف إليه معرفة أم نكرة.

وقوله: (موصولة أيتاً) حال من (أي) قدم على صاحبه و(أيتاً) مفعول به لا (اخصص) والتقدير: واخصص بالمعرفة (أيتاً) حال كونها موصولة.

\* \* \*

٤٠٨ - وَأَلْزَمُوا إِضَافَةً (لَدُنْ) فَجَزَّ وَنَصَبُ (عُدُوَّةٍ) بِهَا عَنْهُمْ نَدَرُ إضافة (لدى)

٤٠٩ - وَمَعَ (مَعَ) فِيهَا قَلِيلٌ، وَنُقِلَ فَتَحَّ وَكَسَرَ لِسُكُونِ يَتَّصِلُ وَمَعَ

من الأسماء الملازمة للإضافة: لدى، ومع.

أما (لندن) ففيها بحثان:

الأول: في معناها وحكمها. الثاني: فيما تضاف إليه.

أما معناها فهي ظرف يدل على ابتداء الغاية المكانية أو الزمانية، نحو: سرت من لندن البيت إلى المدرسة، جلست من لندن صلاة الصبح إلى طلوع الشمس.

أما حكمها: فهي مبنية على السكون في محل نصب على الظرفية وتخرج عن الظرفية إلى الجر بـ(من)، فتكون مبنية على السكون في محل جر، وهذا كثير فيها، ولذلك لم ترد في القرآن الكريم إلا مجرورة بـ(من)؛ كقوله تعالى: ﴿وَيُؤْتِ مِنْ لَدُنْهِ أَنْجَارًا عَظِيمًا﴾ [النساء: ٤٠]، وقوله تعالى: ﴿يَسْتَدِرُّ بَأْسًا شَدِيدًا مِّنْ لَّدُنْهُ﴾ [الكهف: ٢٢]، فلندن اسم مبني على السكون في محل جر، والهاء مضاف إليه.

أما المضاف إليه فيصح أن يكون مفرداً، وحكمه الجر، كما في الأمثلة السابقة، ويصح أن يكون جملة، لكن إذا أضيفت إلى الجملة فإنها مقصورة على ابتداء الغاية الزمانية دون المكانية؛ لأن الظروف المكانية لا يضاف شيء منها إلى الجملة إلا (حيث)، مثال ذلك: حضرت من لندن بدأت المحاضرة إلى أن انتهت.

ويصح قطعها عن الإضافة لفظاً ومعنى، وذلك إذا وقع بعدها كلمة (غدوة)<sup>(١)</sup> بلا فصل بينهما، نحو: مكثت هنا لندن غدوة حتى الغروب، وفي الاسم (غدوة) ثلاثة أوجه:

١ - النصب (غدوة) إما على التمييز، وصاحبه (لندن) المفرد. وعلى هذا فلا تكون (لندن) مضافة، وإما على أنه خبر لكان المحذوفة مع اسمها، والتقدير: لندن كانت الساعة غدوة، وعلى هذا تكون (لندن) مضافة للجملة تقديراً.

(١) ومعناها في الأصل: ما بين صلاة الصبح وطلوع الشمس.

٢ - الرفع (غدوة) على أنها فاعل لكان التامة المحذوفة،  
والتقدير: لدن كانت غدوة، بمعنى: ظَهَرَ أو وُجِدَ، وتكون (لدن) مضافة  
للجملة.

٣ - الجر (غدوة) على أن (لدن) مضاف و(غدوة) مضاف إليه  
مجرور، وهذا هو القياس، والغالب في الاستعمال، فيكون أعلى  
الأوجه الثلاثة.

والاسم الثاني هو (مَعَ)، وهو ظرف مكان أو زمان يدل على  
اجتماع اثنين واصطحابهما<sup>(١)</sup>، نحو: جلس خالد مَعَ زميله، جاء هشام  
مَعَ أخيه.

وهو معرب، وفتحته فتحة إعراب، فيكون منصوباً على الظرفية،  
ومن العرب من يبنيه على السكون، ففي المثال الأول: تقول: (مَعَ)  
ظرف مكان منصوب بالفتحة، أو مبني على السكون، وفي الثاني ظرف  
زمان.

هذا إن وقع بعدها متحرك كما في المثالين، فتفتح وهو المشهور،  
أو تسكن على لغة بعض العرب، فإن وليها ساكن، فالذي ينصبها على  
الظرفية يبقي فتحها فيقول: جاء محمد مَعَ ابنه، والذي يبنيتها على  
السكون يكسر لالتقاء الساكنين فيقول: مَعَ ابنه، أو يفتح للخفة، (مَعَ  
ابنه)<sup>(٢)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وألزموا إضافة لدن فجر... إلخ) أي: إن العرب

(١) تأتي (مع) اسماً مفرداً مقطوعاً عن الإضافة بمعنى: (جميع)، فتكون معربة منصوبة  
منونة على أنها حال، نحو: جاء خالد وعمرو معاً؛ أي: مصطحبين، وقد تعرب  
ظرفاً مخبراً به عن المبتدأ بلفظ واحد، نحو: الطالبان معاً، أو الطلاب معاً.

(٢) بعض الشراح كابن عقيل رحمته الله لم يذكر الفتح، ولعله تركه لالتباسه، إذ لا يعلم هل  
الفتحة فتحة إعراب على لغة جمهور العرب أو فتحة بناء على لغة بعض العرب،  
لكن يميز بينهما بالقرائن، كأن يكون المتكلم بها فرداً من أفراد القبيلة التي تنبئها  
أو ممن يحاكمهم.

الزمو لفظ (لندن) الإضافة، فجرّ المضاف إليه، وقد يتجرد عن الإضافة وينصب كلمة (غدوة) وهو نادر.

وقوله: (ونصب غدوة بها) يشير إلى أنها منصوبة على التمييز، والناسب لها لفظ (لندن)، كما تقدم. والزموا - أيضاً - لفظ (مع) الإضافة.

وقوله: (مع فيها قليل) أي: فيها لغة قليلة وهي تسكين العين، ثم ذكر أنه نقل عن العرب في هذه الساكنة العين فتحها وكسرها إذا جاء بعدها ساكن متصل بها.

\* \* \*

٤١٠ - وَأَضْمُمُ - بِنَاء - (غَيْرًا) أَنْ عَلِمْتَ مَا لَهُ أَضِيفَ نَائِيًا مَا عُدِمَا  
٤١١ - (قَبْلُ) كَ (غَيْرٍ)، (بَعْدُ، حَسْبُ، أَوَّلُ وَدُونُ)، وَالْجِهَاتُ أَيضًا، (وَعَلُ)  
٤١٢ - وَأَعْرَبُوا نَصْبًا إِذَا مَا نُكِّرَا (قَبْلًا)، وَمَا مِنْ بَعْدِهِ قَدْ ذُكِرَا

إضافة قبل وبعد وغير، ونظائرها

ذكر مجموعة من الأسماء التي تضاف وهي: (غير، وقبل، وبعد، وحسب، وأول، ودون، والجهات الست؛ وهي: أمامك، وخلفك، وفوقك، وتحتك، ويمينك، وشمالك، وعل).

وقد أجمل الكلام فيها، فذكر أحكاماً وترك أخرى، ولما كانت هذه الأسماء مما يحتاج إليه المُعَرِّب، رأيت أن أتحدث عنها بشيء من التفصيل، على الترتيب الذي ذكره ابن مالك، فهذه الأسماء المذكورة نوعان:

الأول: خالص الاسمية، فلا يفيد معها ظرفية زمانية ولا مكانية ويدخل تحت هذا (غير، وحسب).

الثاني: ما يفيد مع الاسمية ظرفية زمانية أو مكانية وهو البقية، وإليك تفصيل القول فيها.

- غير: اسم محض لا ظرفية فيه، يدل على مخالفة ما قبله لما بعده ذاتاً أو عرضاً، فالأول، نحو: التفاح غير البرتقال؛ أي: ذات التفاح وحقيقته مخالفة لذات البرتقال وحقيقته. والثاني، نحو: خرج الفائز بوجه غير الذي دخل به، بمعنى: أن الوجه طراً عليه أمر عرضي من السرور والإشراق.

وهي ملازمة للإضافة في غالب أحوالها<sup>(١)</sup> إما لفظاً ومعنى، أو معنى فقط، فإن ذكر المضاف إليه - بأن أضيفت لفظاً ومعنى - فهي معربة على حسب حالة الجملة، ولا يدخلها التنوين، فتقع خبراً، نحو: النحاس غير الحديد، وتقع صفة في مثل قوله تعالى: ﴿إِنَّهُمْ عَمَلٌ غَيْرُ صَالِحٍ﴾ [هود: ٤٦]، (غير) نعت ل(عمل)، وقوله تعالى: ﴿صِرَاطَ الَّذِينَ أَنْعَمْتَ عَلَيْهِمْ غَيْرِ الْمَغْضُوبِ عَلَيْهِمْ﴾ [الفاتحة: ٧]، (غير) صفة للاسم الموصول (الذين).

أما إذا لم يذكر المضاف إليه فسيأتي حكمها في الكلام على (قبل) و(بعد) إن شاء الله.

- قبل، بعد: ظرفان متقابلان، الأول يدل على سبق شيء على شيء آخر وتقدمه عليه في الزمان أو المكان. والثاني يدل على تأخر شيء عن آخر في الزمان أو المكان، سواء كان ذلك حسياً أو معنوياً، تقول: جئتك بعد الظهر وقبل العصر، وتقول: جاء خالد قبل عاصم. ولهما حالتان:

الأولى: الإعراب، وهو النصب على الظرفية، أو الجر بمن<sup>(٢)</sup>، وذلك في ثلاث صور:

١ - أن يذكر المضاف إليه، نحو: نظف أسنانك قبل النوم وبعده، أو من قبل النوم ومن بعده، قال تعالى: ﴿وَسَيَحْمَدُ رَبَّكَ قَبْلَ طُلُوعِ الشَّمْسِ وَقَبْلَ غُرُوبِهَا﴾ [طه: ١٣٠]، (قبل) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق ب(سبح)، وقال تعالى: ﴿أَوْ يَخَافُوا أَنْ تُرَدَّ أَيْمَانٌ بَعْدَ آيْمَانِهِمْ﴾ [المائدة: ١٠٨]، (بعد) ظرف زمان منصوب بالفتحة متعلق ب(ترد) أو صفة ل(أيمان).

(١) ومع ذلك فهي متوغلة في الإبهام لا تفيد الإضافة تعريفاً، وقد مضى ذكرها في أول الباب.

(٢) في «الأشباه والنظائر» للسيوطي (٧٥/٢): (قال الأندلسي: الظروف التي لا يدخل عليها من حروف الجر سوى (من) خمسة: عند، ولدن، ومع، وقبل، وبعده).



٢ - أن يحذف المضاف إليه وينوى لفظه نصاً دون غيره من الألفاظ، فيبقى الإعراب ويحذف التنوين، كما لو كان المضاف إليه مذكوراً، نحو: يبدأ المعتمر بالطواف بالبيت قبل السعي، أو من قبل السعي، فالمضاف (قبل) منصوب على الظرفية، أو مجرور بـ(من) ولا ينون لأنه لا يزال مضافاً، والمضاف إليه محذوف بمنزلة الموجود، منوي لفظه دون غيره من الألفاظ.

٣ - أن يحذف المضاف إليه، ولا ينوي شيء، فيبقى الإعراب، ويرجع التنوين لزوال الإضافة لفظاً وتقديراً، نحو: عرفت قيمة الوقت وكنت قبلاً مضيقاً لوقتي، فلا (قبلاً) ظرف زمان منصوب بـ(كان)، ويكون معنى: (قبل وبعد) في هذه الصورة القبلية المطلقة والبعدية المطلقة.

الحالة الثانية: (للقبل وبعد) البناء على الضم في محل نصب على الظرفية أو محل جر إن سبقت (من) وذلك إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه دون لفظه، نحو: كان النجاح حليفي فله الشكر من قبل ومن بعد، قال تعالى: ﴿الَّذِينَ وَقَدِّعَ عَصِيَّتَ قَبْلُ وَكُنْتُمْ مِنَ الْمُفْسِدِينَ﴾ [يونس: ٩١]، فلا (قبل) ظرف زمان مبني على الضم في محل نصب، وقال تعالى: ﴿فَمَا يَكْذِبُكَ بَعْدَ ذَلِكَ بِأَلَتَيْنِ﴾ [التين: ٧]، وقال تعالى: ﴿لِلَّهِ الْأَمْرُ مِنْ قَبْلُ وَمِنْ بَعْدُ﴾ [الروم: ٤]، فلا (قبل) و(بعد) ظرفان مبنيان على الضم في محل جر.

والفرق بين نية المعنى ونية اللفظ، أن نية اللفظ أن يلاحظ اللفظ المنوي معناه في نفس المتكلم دون غيره من الألفاظ، ونية المعنى أن يلاحظ المعنى دون النظر إلى لفظ معين.

وهذه الأحوال تنطبق على (غير) المتقدم ذكرها إذا حذف المضاف إليه في نحو: حفظت من القرآن عشرة أجزاء ليس غير<sup>(١)</sup>، فيجوز في (غير) الأوجه الآتية:

(١) إذا حذف المضاف إليه مع (غير) فيشترط تقدم (ليس) إجماعاً أو (لا) على الصحيح دون غيرهما من أدوات النفي.

١ - الإعراب بدون تنوين باعتبار أنها مضافة، والمضاف إليه محذوف، قد نوي لفظه نصّاً، فهي اسم (ليس) والخبر محذوف، والتقدير: ليس غير العشرة محفوظاً، ويجوز نصبها (ليس غير) باعتبارها خبر (ليس) والاسم محذوف؛ أي: ليس المحفوظ غير العشرة.

٢ - الإعراب بتنوين (ليس غير أو غيراً) لأن المضاف إليه محذوف ولم ينو لفظه ولا معناه، فهو اسم (ليس) أي: ليس غير محفوظاً، أو خبر (ليس) والتقدير: ليس المحفوظ غيراً.

٣ - البناء على الضم في محل رفع باعتباره اسم ليس، والمضاف إليه محذوف قد نوى معناه فقط، والخبر محذوف، والتقدير: ليس غير المذكور محفوظاً.

- حسب: وهو اسم محض لا ظرفية فيه، وله استعمالان:

الأول: أن يكون مضافاً لفظاً ومعنى، فيكون بمعنى (كاف) اسم فاعل من (كفى) ويستعمل استعمال الصفات المشتقة، فيقع نعتاً لنكرة، نحو: مررت برجل حسبك من رجل؛ أي: كاف لك من غيره، ف(حسب) صفة ل(رجل) مجرور بالكسرة، والكاف مضاف إليه، ولا يستفيد تعريفاً بهذه الإضافة، كما تقدم، ويقع حالاً من معرفة، نحو: هذا هشام حسبك من رجل، بنصب (حسب).

ويستعمل استعمال الأسماء الجامدة فيقع مبتدأ أو خبراً أو اسم ناسخ أو مجروراً بحرف جر زائد، ولا يقع في موقع إعرابي غير ذلك، قال تعالى: ﴿حَسْبُهُمْ جَهَنَّمُ﴾ [المجادلة: ٨]، وقال تعالى: ﴿وَمَنْ يَتَوَكَّلْ عَلَى اللَّهِ فَهُوَ حَسْبُهُ﴾ [الطلاق: ٣]، وقال تعالى: ﴿فَإِنَّكَ حَسْبُكَ اللَّهُ﴾ [الأنفال: ٦٢]، وتقول: بحسبك العلم فإنه أفضل من المال.

الثاني: أن يكون (حسب) مضافاً معنى لا لفظاً؛ (أي: يحذف المضاف إليه ويُنوى معناه) فيبنى على الضم، ويكون بمعنى: (ليس غير) أو (لا غير)، ويقع صفة لنكرة، أو حالاً من معرفة، أو مبتدأ بشرط

اقتترانه بالفاء، أو يقع خبراً، وليس له موقع إعرابي غير ذلك، نحو: رأيت في المدرسة طالباً حسب، ف(حسب) صفة لطالب مبني على الضم في محل نصب، وفي نحو: رأيت في المدرسة خالداً حسب، مبني على الضم في محل نصب حال، والمعنى: لا غير، ونحو: حفظت ثلاثة أجزاء من القرآن فحسب، فالفاء زائدة لتزيين اللفظ، و(حسب) مبتدأ مبني على الضم في محل رفع، وخبره محذوف؛ أي: فحسبي ذلك.

وذكر - هنا - وهو ليس من الظروف؛ لأنه يبنى إذا قطع عن الإضافة لفظاً لا معنى، فهو داخل في حكم (قبل وبعد).

- أول: وله استعمالات أشهرها ثلاثة:

١ - أن يكون اسماً مصروفاً لا ظرفية فيه، يعرب حسب موقعه من الجملة، ومعناه: إما مبدأ الشيء الذي يقابل آخره، نحو: أول الغيث قطر ثم ينهمر، أو بمعنى كلمة (سابق) أي: (متقدم) الدالة على الوصف، نحو: تنقلت في مصايف المملكة عاماً أولاً؛ أي: عاماً سابقاً أو مقدماً من غير تعيين.

٢ - أن يكون صفة، بمعنى: أفعال التفضيل، فيأخذ حكمه في منع الصرف وعدم تأنيثه بالتاء ودخول (من) عليه، ويكون بمعنى: (الأسبق)، نحو: أنت في الإحسان أول من هذين؛ أي: أسبق منهما.

٣ - أن يكون ظرف زمان بمعنى: (قبل)، فيعطى حكمها من الإعراب والبناء على ما تقدم بيانه، نحو: أسرع للمستغيث أول المستمعين، ف(أول) ظرف زمان منصوب، قال تعالى: ﴿وَهُمْ بِذُنُوبِهِمْ أُولَئِكَ مَرْكَؤُا﴾ [التوبة: ١٣]؛ وكقولك: أسرع للمستغيث أول؛ لأن المضاف إليه محذوف ومنوي لفظه؛ وكقولك: أسرع للمستغيث أولاً؛ لأن المضاف إليه محذوف ولم ينو لفظه ولا معناه، وتقول: أسرع للمستغيث أول، بالبناء على الضم؛ لأن المضاف إليه محذوف ومنوي معناه.

- دون: ظرف مكان منصوب على الظرفية في أكثر استعمالاته، أو مجرور بـ(من) وهو ملازم للإضافة في أكثرها حالاته، ومعناه الدلالة على المكان الأقرب إلى مكان المضاف إليه، تقول: جلست دون المدرس؛ أي: في أقرب مكان إليه، وقد تأتي بمعنى: (غير)؛ كقوله تعالى: ﴿أَتَأْخُذُ مِنْ دُونِهِ إِلَهًا﴾ [يس: ٢٣]، وهي على التفصيل المذكور في (قبل وبعد).

- الجهات الست، وهي: يمين وشمال... إلخ، وقد تقدمت في باب «المفعول فيه» وحكمها حكم (قبل وبعد)، فتكون منصوبة على الظرفية، أو مجرورة بـ(من)، أو تبنى على الضم إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، تقول: جلست أمام المدرس، وقفت يمين الإمام، قال تعالى: ﴿فَالْيَوْمَ نُنَجِّيكَ بِبَدَنِكَ لِتَكُونَ لِمَنْ خَلَقَكَ آيَةً﴾ [يونس: ٩٢]، وقال تعالى: ﴿لَمْ تُمِيقْ مِنْ بَيْنِ يَدَيْهِ وَمِنْ خَلْفِهِ﴾ [الرعد: ١١]، وقال تعالى: ﴿فَأَصْرَبُوا فَوْقَ الْأَعْنَاقِ﴾ [الأنفال: ١٢]، وقال تعالى: ﴿فَخَرَّ عَلَيْهِمُ السَّقْفُ مِنْ فَوَقِهِمْ﴾ [النحل: ٢٦]، ومثال بنائها على الضم: الجبل عالٍ والنبع يخرج من تحت؛ أي: من تحت الجبل.

- عل: ظرف مكان بمعنى: (فوق) ولا يستعمل إلا مجروراً بـ(من) ولا يضاف<sup>(١)</sup>، ومعناه الدلالة على أن شيئاً أعلى من آخر، وهو معرب منون إذا كان نكرة (أي: يدل على علو غير معين)، ولم يضاف لا لفظاً ولا معنى، نحو: سقط الحجر من علي؛ أي: من مكان عالٍ، لا من فوق شيء مخصوص، فقد يكون المراد من فوق جبل أو بيت أو شجرة...

(١) إذا كان لا يضاف فلا داعي لوضعه مع الظروف الملازمة للإضافة في أكثر الحالات، إلا على رأي من يجيز إضافته، قال الجوهري في «الصحاح» (٢/٢٤٣٥): (ويقال: أنيته من علي الدار، بكسر اللام أي من عالي). اهـ، لكن قال ابن هشام في «شرح الشذور» ص(١٠٧): (إنه سهو)، والله أعلم.

ويبنى على الضم إذا كان معرفة (أي: يدل على علو معين) وحذف المضاف إليه ونوى معناه، نحو: تمتعت بالربيع من أسفل الوادي ومن عل، ف(عل) مبنية على الضم في محل جر؛ لأنها معرفة بسبب دلالتها على علو معين؛ لأن التقدير: ومن عل الوادي، ولأن المضاف إليه منوي معناه. وإلى الأسماء المتقدمة أشار بقوله: (واضمم بناءً غيراً... إلخ) أي: اضمم (غيراً) ضمة بناء، (إِنْ عَلِمْتَ مَا أَضِيفَ لَهُ) غير؛ أي: لم تجد المضاف إليه في الكلام.

وقوله: (ناوياً ما عدما) أي: ناوياً معنى المضاف إليه المحذوف، مع أنه لم يصرح بأن الذي تنويه هو اللفظ أو المعنى، لكن من المعلوم أن المراد المعنى (قَبْلُ كَغَيْرُ) أي: إن لفظ (قبل) مثل (غير) في الحكم السابق وهو البناء إذا حذف المضاف إليه ونوى معناه، ويجوز فيهما الضم بلا تنوين، أو ضم الأول وكسر الثاني مع التنوين<sup>(١)</sup> ثم ذكر الألفاظ التي تشترك مع (قبل) في هذا، وعَطَفَهَا بالواو المذكورة والمحذوفة، وكلها بدون تنوين للوزن، ثم ذكر أن النحاة أعربوا لفظ (قبل) وما بعده من الأسماء بالنصب مع التنكير، والمراد به: حذف المضاف إليه وعدم نية لفظه ولا معناه. وهذا الحكم لا ينطبق على الجميع بل يخرج منه (حسبٌ وعلٌ) كما تقدم.

\* \* \*

- ٤١٣ - وَمَا يَلِي الْمُضَافَ يَأْتِي خَلْفًا عَنْهُ فِي الْأَعْرَابِ إِذَا مَا حُذِفَا  
٤١٤ - وَرُبَّمَا جَرُّوا الَّذِي أَبْقَوْا كَمَا قَدْ كَانَ قَبْلَ حَذْفِ مَا تَقَدَّمَ  
٤١٥ - لَكِنْ بِشَرْطِ أَنْ يَكُونَ مَا حُذِفَ مُمَائِلًا لِمَا عَلَيْهِ قَدْ عُطِفَ

يجوز حذف المضاف بشرط أن يدل عليه دليل، نحو: حدثني التجارب أن من يبغي سلاح الباطل يقتل بسلاح الحق. فقد حذف المضاف من هذا المثال، والأصل: حدثني أهل التجارب، لوجود

(١) انظر: «إعراب الألفية» ص(٧٠).

قرينة عقلية تدل على المضاف المحذوف، وهي أن التجارب لا تتحدث، وإنما الذي يتحدث أصحابها والمتصلون بها.  
فإن لم يدل على المضاف دليل لم يجوز حذفه، نحو: ذكروا للبخل مائة علة.

فلا يجوز حذف المضاف (مائة) إذ لو حذف لم يعلم المراد هل هو مائة أو ألف أو غير ذلك.  
ثم إذا حذف المضاف فله حالتان:

**الأولى:** أن يقوم المضاف إليه مقامه، ويعرب إعرابه، وهذا هو الغالب؛ كقوله تعالى: ﴿وَأَشْرِيُوا فِي قُلُوبِهِمْ أَلْعَجَلَ بِكُفْرِهِمْ﴾ [البقرة: ٩٣] أي: حبَّ العجل، فحذف المضاف المفعول به، وحلَّ محله المضاف إليه، وصار مفعولاً به منصوباً، والدليل عليه: أن الذي يُشْرِيه القلب المحبة لا العجل نفسه؛ وكقوله تعالى: ﴿وَلَكِنَّ الْإِنِّ مَنَءَ أَمِّنَ بِاللَّهِ﴾ [البقرة: ١٧٧] أي: برُّ من آمن بالله، فحذف المضاف الواقع خبراً (للكن) على قراءة تشديدها، وحل محله المضاف إليه (مَنَ) وصار خبراً<sup>(١)</sup>.

**الحالة الثانية:** أن يحذف المضاف ويبقى المضاف إليه مجروراً كما لو كان المضاف مذكوراً، وهذا قليل بالنسبة للحالة الأولى، وشرط ذلك أن يكون المضاف المحذوف معطوفاً على مضاف مماثل له أو مقابلاً له، وذلك لأجل أن يكون المعطوف عليه دليلاً على المحذوف.

فمثال المماثل: كلُّ رجلٍ محاسب على عمله، وامرأة على عملها؛ أي: وكلُّ امرأة، فحذفت كلمة (كل) الثانية، وهي المضاف؛

(١) اشتهر في بعض كتب التفسير وكتب النحو أن قوله تعالى: ﴿وَجَاءَ رَبُّكَ﴾ من هذا الباب، وأن المضاف محذوف تقديره: وجاء أمر ربك. وهذا تقدير باطل؛ لأنه خلاف ظاهر النص، وإنما يتمشى مع من ينكر صفة المجيء والإتيان يوم القيامة لفصل القضاء، والصواب إبقاء الآية على ظاهرها، كما فهمه سلف هذه الأمة، قال ابن جرير: (يقول تعالى ذكره: وإذا جاء ربك يا محمد وأملاكه صفراً صفراً بعد صف).

لأنها معطوفة على مماثل لها، وهي (كل) الأولى، ومنه قول الشاعر:  
**أَكَلْ أَمْرِي تَحْسِبِينَ أَمْرًا؟ وَنَارٍ تَوَقَّدُ بِاللَّيْلِ نَارًا<sup>(١)</sup>**  
 أي: وكلّ نار.

ومثال المقابل، قوله تعالى: ﴿تُرِيدُونَ عَرَضَ الدُّنْيَا وَاللَّهُ يُرِيدُ  
 الْآخِرَةَ﴾ [الأنفال: ٦٧] في قراءة من جرّ (الآخرة)<sup>(٢)</sup>، وهي قراءة شاذة،  
 والتقدير: والله يريد باقي الآخرة، فحذف المضاف، وبقي المضاف إليه  
 مجروراً؛ لأن المضاف المحذوف مقابل للمذكور.

وهذا معنى قوله: (وما يلي المضاف يأتي خلفاً عنه... إلخ) أي:  
 وما يأتي بعد المضاف والمراد به المضاف إليه، يكون خلفاً عنه في  
 الإعراب، فيعرب بما كان يعرب به المضاف المحذوف، ثم ذكر الحالة  
 الثانية وأن المضاف إليه قد يبقى مجروراً، كما قد كان قبل حذف (ما  
 تقدم) والمراد به المضاف، لكن بشرط أن يكون المضاف المحذوف  
 معطوفاً على مذكور مماثل له في اللفظ والمعنى.

\* \* \*

٤١٦ - وَيُحَذَفُ الثَّانِي، فَيَبْقَى الْأَوَّلُ كَحَالِهِ إِذَا بِهِ يَتَّصِلُ  
 ٤١٧ - بِشَرْطِ عَطْفٍ وَإِضَافَةٍ إِلَى مِثْلِ الَّذِي لَهُ أَصْفَتْ الْأَوَّلَا  
 يجوز حذف المضاف إليه، وهو ثلاثة أقسام:

الأول: أن يحذف من المضاف ما يستحقه من إعراب وتنوين، ويبنى  
 على الضم، وذلك إذا كان المضاف هو كلمة (غير) أو ظرفاً من الظروف  
 الدالة على الغاية، مثل: قبل، بعد، وهذا القسم قد تقدم شرحه قريباً.

(١) إعرابه: (أكل) الهمزة للاستفهام، و(كل) مفعول أول مقدم (لتحسب)، (امرئ) مضاف إليه، (تحسبن) فعل وفاعل، (امرأ) مفعول ثانٍ (ونار) اسم مجرور بإضافة اسم يقع معطوفاً بالواو على المفعول الأول؛ أي: وكل نار، (توقد) فعل مضارع وفاعله ضمير مستتر يعود على (نار) والجملة في محل جر صفة لـ(نار) (ناراً) معطوف على (امرأ).

(٢) انظر: «الكشاف» للزمخشري (١٣٤/٢).

الثاني: أن يرجع المضاف إلى حالته الإعرابية قبل الإضافة، ويرجع إليه التنوين وغيره مما حذف للإضافة، وهذا هو الغالب؛ كقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا ضَرَبْنَا لَهُ الْأَمْثَالَ وَكُلًّا تَبَرَّأْنَا<sup>(١)</sup> تَنْبِيْرًا ۖ﴾ [الفرقان: ٣٩]، وقوله تعالى: ﴿وَكُلًّا وَعَدَ اللَّهُ الْمُسَقِّ﴾ [الحديد: ١٠]، وقوله تعالى: ﴿أَيُّهَا مَا تَدْعُوا فَلَهُ الْأَسْمَاءُ الْمُسَقِّ﴾ [الإسراء: ١١٠].

الثالث: أن يبقى إعراب المضاف ويحذف تنوينه، كما لو كان المضاف إليه موجوداً، وشرط ذلك أن يعطف على هذا المضاف اسم عامل في لفظ مشابه للمضاف إليه المحذوف. واشترطوا ذلك ليكون المذكور دليلاً على المحذوف، فيكون في قوة المنطوق به، نحو: أنفقت ربع ونصف المال، والتقدير: أنفقت ربع المال ونصف المال، فحذف المضاف إليه الأول وهو كلمة (المال) الأولى، لوجود اسم معطوف وهو (نصف) وهذا المعطوف عامل في لفظ مشابه للمحذوف وهو كلمة (المال) الثانية، وقد بقي المضاف (ربع) على حاله الذي يستحقه حين الإضافة فلم ينون، ومثله قول الشاعر:

سَقَى الْأَرْضَيْنِ الْفَيْثُ سَهْلًا وَحَزْنَهَا      فَنَيْطَتْ عَرَى الْأَمَالِ بِالزَّرْعِ وَالضَّرْعِ<sup>(٢)</sup>

والأصل (سهلها وحزنها) فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف وهو قول: (سهل) على حاله قبل الحذف من غير تنوين لوجود العطف، وكون المعطوف مضافاً إلى مثل المحذوف.

(١) معنى: (تبرنا): أهلكتنا.

(٢) الحزن: بفتح الحاء وسكون المعجمة: ما غلظ من الأرض و(السهل) بخلافه، نيطت: علقت عرى الأمال، والمعنى: أن المطر عم الأرض سهلها وحزنها فقوي رجاء الناس في نماء الزرع وغزارة اللبن.

إعرابه: (سقى): فعل ماضٍ مبني على فتح مقدر (الأرضين) مفعول مقدم (الغيث) فاعل (سهل) بدل من الأرضين بدل بعض من كل، (فنيطت) الفاء عاطفة، نيط: فعل ماضٍ مبني للمجهول، والتاء للتأنيث (عرى) نائب فاعل مرفوع بضمه مقدرة للتعذر.



وقد اقتصر ابن مالك على القسم الثالث فقال: (ويحذف الثاني وبقى الأول... إلخ) أي: يحذف الثاني (وهو المضاف إليه) فيبقى الأول (وهو المضاف) على حاله قبل حذف المضاف إليه، فلا يُردُّ إليه التثنية، وهذا بشرط عطف وإضافة إلى لفظ مثل المحذوف الذي أضيف إليه الأول الباقي بعد الحذف.

\* \* \*

٤١٨ - فُضِّلَ مُضَافٍ شَيْءٌ فِعْلٌ مَا نَصَبَ مَفْعُولًا أَوْ ظَرْفًا أَجْزَ، وَلَمْ يُعَبَّ  
٤١٩ - فَضْلٌ يَمِينٍ، وَأَضْطَرَّارًا وَجِدًا بِأَجْنَبِيٍّ، أَوْ بَنَعَتْ، أَوْ نَدَا  
من أحكام الإضافة أنه لا يجوز الفصل بين المضاف والمضاف إليه؛ لأن المتضايقين بمنزلة الكلمة الواحدة ذات الجزأين.

غير أن هناك مواضع أجاز النحاة الفصل فيها بين المضاف والمضاف إليه في سعة الكلام - استناداً إلى ما ورد في القرآن وكلام العرب - وجواز الفصل فيها في الشعر أقوى. وهناك مواضع آخر يجوز الفصل فيها للضرورة الشعرية.

فيجوز الفصل في النثر في ثلاث مسائل:

الأول: أن يكون المضاف مصدرًا والمضاف إليه فاعله، والفاصل إما مفعوله أو ظرفه، فالأول كقوله تعالى: ﴿وَكَذَلِكَ زُكِّنَ لِكَثِيرٍ مِّنَ الْمُشْرِكِينَ قَتْلَ أَوْلَادِهِمْ شُرَكَّاؤُهُمْ﴾ [الأنعام: ١٣٧] فقد قرأ ابن عامر - وهو من السبعة - (زُين) بضم الزاي مبنياً لما لم يُسمَّ فاعله، ورفع (قتل) على أنه نائب فاعل، وهو مضاف، ونصب (أولادهم) على أنه مفعول للمصدر، وجرَّ (شركائهم) على أنه مضاف إليه، ففصل بين المصدر المضاف إلى فاعله وهو (قتل) وبين المضاف إليه (شركائهم) والفاصل هو مفعول المصدر (أولادهم)<sup>(١)</sup> والتقدير: قَتْلُ شُرَكَائِهِمْ

(١) لقد رد الزمخشري في «الكشاف» (٢/٤٢) هذه القراءة، وتُسبب لأبي علي الفارسي وابن عطية ردها. أيضاً - بناءً على ما ذهب إليه البصريون من عدم جواز الفصل =

أولادهم، ومعنى الآية: أن القتل مضاف للشركاء؛ لأنهم هم الفاعلون، والمقتول هم الأولاد، والله أعلم.

ومثال الثاني وهو كون الفاصل ظرفاً ما حُكي عن بعض من يوثق بعربيته: (ترك يوماً نفسك وهوها سعي لها في رداها)، ف(ترك) مبتدأ وهو مضاف و(نفسك) مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، والفاصل (يوماً) وهو ظرف للمصدر، و(هوها) مفعول معه منصوب (سعي لها) خبر المبتدأ.

المسألة الثانية: أن يكون المضاف وصفاً والمضاف إليه مفعوله الأول، والفاصل إما مفعوله الثاني أو ظرفه، فالأول كقول الشاعر:

ما زال يوقن من يؤمك بالغنى وسواك مانع فضله المحتاج<sup>(١)</sup>

فقوله: (مانع) وصف؛ لأنه اسم فاعل، وفعله (منع) يتعدى لمفعولين، وقد أضاف الشاعر هذا الوصف العامل إلى مفعوله الأول

= بين المضاف والمضاف إليه إلا بالظرف فقط أو لضرورة الشعر، وكأنه ظن أن القراءة اجتهدية وأن الصواب خلافها والفصح سواها، وهذا اعتراض فاسد، ومنهج مردود، ولا ينبغي تصحيح القراءة بقواعد العربية، بل ينبغي تصحيح قواعد العربية بالقراءة، وقراءة ابن عامر قراءة سبعية ثابتة، وابن عامر من كبار التابعين، مات سنة ١١٨هـ. أخذ القرآن عن الصحابة كعثمان بن عفان وأبي الدرداء رضي الله عنه، وهو مع ذلك عربي صريح من صميم العرب، فكلامه حجة، وقوله دليل؛ لأنه كان قبل أن يوجد اللحن ويُتكلم به، فكيف وقد قرأ بما تلقى وتلقن، وروى وسمع ورأى...؟ وقد تصدى للرد على الزمخشري وغيره علماء أجلاء، منهم: أبو حيان في «البحر المحيط» عند الآية المذكورة من سورة الأنعام، وابن المنير الإسكندر في تعليقه على «تفسير الزمخشري»، وصاحب «النشر في القراءات العشر» (٢٦٣/٢ - ٢٦٤).

(١) إعرابه: (ما زال) ما: نافية، و(زال) فعل ماض ناقص يرفع الاسم وينصب الخبر (يوقن) فعل مضارع، وفاعله ضمير مستتر يعود على اسم (زال) المتأخر، والجملة خبر (زال)، (من) اسم موصول اسم (زال)، (يؤمك) الجملة صلة الموصول، (بالغنى) متعلق بالفعل (يوقن) و(سواك) سوى مبتدأ مرفوع بضمه مقدرة على الألف للتعذر، والكاف مضاف إليه، (مانع) خبر المبتدأ، وهو مضاف و(المحتاج) مضاف إليه (فضله) مفعول به لاسم الفاعل، والهاء مضاف إليه.

وهو قوله: (المحتاج) وفصل بينهما بالمفعول الثاني، وهو قوله: (فضله) أي: مانع المحتاج فضله، والأصل قبل الإضافة: مانع المحتاج فضله. ومثال الفصل بالظرف قوله ﷺ في أبي بكر رضي الله عنه: «هل أنتم تاركو لي صاحبي»<sup>(١)</sup>. ففيه إضافة الوصف وهو اسم الفاعل (تارك) إلى مفعوله (صاحبي) والدليل على الإضافة حذف النون من المضاف، والفاصل هو الجار والمجرور.

**المسألة الثالثة:** أن يكون الفاصل قَسَمًا، نحو: شر - والله - المجالس مجالس الغيبة، وقد حكى الكسائي: هذا غلام - والله - زيد. وأما مواضع الفصل التي تختص بالشعر فمنها:

١ - أن يكون الفاصل بين المضاف والمضاف إليه أجنبيًا من المضاف، والمراد بالأجنبي: معمول غير المضاف؛ كقول الشاعر:

كما خُطَّ الكتابُ بكفٍّ يوماً      يَهُودِيٌّ يُقَارِبُ أو يُزِيلُ<sup>(٢)</sup>

فقد فصل الشاعر بين المضاف وهو (بكف) والمضاف إليه وهو قوله: (يهودي) بأجنبي من المضاف، وهو قوله: (يوماً) فإنه ظرف

(١) هذا الحديث رواه البخاري في «صحيحه» في كتاب المناقب (١٨/٧) ورواه في كتاب التفسير بلفظ (تاركون) وقد نقل الحافظ في «فتح الباري» (٢٥/٧) عن العكبري أنه قال: إن حذف النون من خطأ الرواة، لكن قال الحافظ: إن الحذف من باب الإضافة أو لطول الكلام، انظر: «إعراب ما يشكل من ألفاظ الحديث» للعكبري ص(١٧٠).

(٢) الشاعر يصف رسم دار ويشبه ما بقي متناثرًا من رسومها هنا وهناك بكتابة اليهودي كتاباً جعل بعضه متقارباً وبعضه متفرقاً، وهو معنى قوله: (أو يزيل) وخص اليهودي لأن اليهود كانوا أهل الكتابة آنذاك.

إعرابه: (كما) الكاف حرف تشبيه وجر (وما) مصدرية (خط) فعل ماضٍ مبني لما لم يُسمَّ فاعله (الكتاب) نائب فاعل، (بكف) متعلق بـ(خط) وهو مضاف (ويهودي) مضاف إليه، (يوماً) ظرف زمان منصوب، و(ما) وما دخلت عليه في تأويل مصدر مجرور بالكاف، والجار والمجرور يقع خبراً لمبتدأ محذوف، يفهم من الكلام السابق، تقديره: رسم هذه الدار كخط الكتاب، (يقارب) الجملة صفة لليهودي (أو يزيل) معطوفة عليها.

لقوله: (خط) والأصل: كما خط الكتاب يوماً بكف يهودي.

٢ - الفصل بنعت المضاف؛ كقول الشاعر:

نَجَوْتُ وَقَدْ بَلَ الْمُرَادِي سَيْفُهُ مِنْ ابْنِ أَبِي شَيْخِ الْأَبَاطِحِ طَالِبٍ<sup>(١)</sup>

فقد فصل بين المضاف وهو قوله: (أبي) والمضاف إليه، وهو قوله: (طالب) بنعت المضاف، وهو قوله: (شيخ الأباطح)، والأصل: من أبي طالب شيخ الأباطح.

٣ - الفصل بالنداء؛ كقول بجير بن أبي سلمى لأخيه كعب يحثه على الإسلام:

وَفَاقَ كَعْبُ بُجَيْرٍ مُنْقَذٌ لَكَ مِنْ تَعْجِيلِ تَهْلُكَةِ وَالْخُلْدِ فِي سَقَرٍ<sup>(٢)</sup>

فقد فصل بين المضاف وهو قوله: (وفاق) والمضاف إليه، وهو قوله: (بجير) بالنداء، وهو قوله: (كعب)، والأصل: وفاق بجير يا كعب..

وهذا معنى قوله: (فصل مضاف شبه فعل... إلخ) أي: أجز فصل ما نصبه المضاف الذي يشبه الفعل، إذا كان ذلك المنصوب مفعولاً أو ظرفاً.

(١) المرادي: هو عبد الرحمن بن ملجم المرادي لعنه الله، وهو الذي قتل الخليفة الراشد علي بن أبي طالب عليه السلام، والقائل هو معاوية بن أبي سفيان رضي الله عنه، و(الأباطح) جمع أبطح، وهو كل مكان متسع أو هو مسيل واسع فيه دقاق الحصى، والمراد هنا مكة، وشيخ الأباطح: هو أبو طالب والد علي عليه السلام.

إعرايه: (نجوت) فعل وفاعل، (وقد) الواو للحال، وقد: حرف تحقيق (بل المرادي سيفه) الجملة في محل نصب حال، (من ابن أبي) ابن مضاف وأبي مضاف إليه مجرور بالياء، وأبي مضاف و(طالب) مضاف إليه، وقد فصل بينهما بقوله: (شيخ الأباطح) وهو صفة للمضاف. انظر: «حاشية الصبان» (٢/٢٧٨).

(٢) المعنى: يا كعب موافقة أخيك بجير على الإسلام منجية لك من الهلاك المعجل في الدنيا والخلود في عذاب الدار الآخرة.

إعرايه: (وفاق) مبتدأ وهو مضاف (كعب) منادى بأداة نداء محذوفة، مبني على الضم في محل نصب، (بجير) مضاف إلى (وفاق)، (منقذ) خبر المبتدأ، (لك) من تعجيل متعلقان بالوصف (منقذ)، (تهلكة) مضاف إليه، و(الخلد) معطوف على تعجيل، (في سقر) متعلق بالخلد.

وقوله: (فصل) مفعول مقدم للفعل (أجز)، و(ما نصب) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل للمصدر (فصل) وجملة (نصب) صلة، والعائد محذوف؛ أي: (ما نصبه). ثم قال: إنه لم يُعَبَّ في الكلام الفصل باليمين، وهو القسم، ثم ذكر أن الفصل في حالة الضرورة الشعرية وجد بالأجنبي (وهو ما ليس معمولاً للمضاف - كما تقدم -) أو بالنعث أو بالنداء، والنعث والنداء داخلان في الفصل بالأجنبي، لكنه خصهما بالذكر لقصد الإيضاح، وتخصيص هذه المسائل الأخيرة بحالة الضرورة يفيد أن ما قبلها جائز في سعة الكلام.



## المُضَافُ إِلَى يَاءِ الْمُتَكَلِّمِ

القاعدة العامة  
في هذا الباب

- ٤٢٠ - آخِرَ مَا أُضِيفَ لِلْيَا أَكْسِرُ إِذَا لَمْ يَكْ مُعْتَلًّا كَرَامٍ (وَقَدَى)  
٤٢١ - أَوْ يَكْ كَأَبْنَيْنِ (وَزَيْدَيْنِ) قَدَى جَمِيعُهَا أَلْيَا بَعْدُ فَتَنْحُهَا أَحْذِي  
٤٢٢ - وَتُدْغَمُ أَلْيَا فِيهِ وَالْوَاوُ، وَإِنْ مَا قَبْلَ وَاوٍ ضَمَّ فَأَكْسِرُهُ يَهُنْ  
٤٢٣ - وَأَلْفًا سَلَّمَ، وَفِي الْمَقْصُورِ عَنْ هُذَيْلٍ أَنْقَلَبَتْهَا يَاءٌ حَسَنٌ

هذا الفصل معقود لأحكام إضافة الاسم إلى ياء المتكلم، وأفردت في بحث مستقل؛ لأنها لها أحكاماً خاصة فيما يتعلق بالياء، وما يتعلق بآخر المضاف.

فالقاعدة العامة في هذا الباب وجوب كسر آخر المضاف للياء للمناسبة، وبناء ياء المتكلم على السكون أو الفتح في محل جر، ويدخل في ذلك المفرد الصحيح؛ كغلام وكتاب، نحو: كتابي جديد، والمفرد الشبيه بالصحيح (وهو ما آخره واو أو ياء قبلها حرف ساكن) مثل: دلو، صفو، سقي، ظبي، نحو: سقيي الماء من دلوي فيه ثواب عظيم، كما يدخل في ذلك جمع التكرير إذا كان صحيح الآخر، مثل: طلاب، كتب، نحو: كتبي مرتبة، وجمع المؤنث السالم، مثل: أخوات، عمات، بنات، نحو: أزور عماتي وأصيل أخواتي.

والقاعدة في إعراب ما تقدم: في حالة الرفع تقول: إنه مرفوع بضمه مقدرة على ما قبل ياء المتكلم منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة، وفي حالة النصب - في غير جمع المؤنث السالم - تقول: منصوب بفتحة مقدرة... إلخ. أما في حالة الجر فإما أن تقول: مجرور بكسرة مقدرة... إلخ، أو تقول: مجرور بالكسرة الظاهرة، وهذا

أنسب وأيسر لبعده عن التكلف، ما دام أن الكسرة موجودة في اللفظ<sup>(١)</sup>.

أما الياء فهي ضمير متصل مبني على السكون أو الفتح في محل جر مضاف إليه، كما تقدم.

ما يستثنى من  
القاعدة  
السابقة

ويستثنى من هذه القاعدة أربع مسائل يجب فيها تسكين آخر المضاف وبناء ياء المتكلم على الفتح فقط في محل جر:

١ - المسألة الأولى (المقصود) نحو: فتى، هدى، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن آخره ألف، والياء واجبة الفتح، للخفة والتخلص من التقاء الساكنين، وتبقى الألف، إلا عند هذيل فتقلب ياء، وتدغم في ياء المتكلم، تقول: هدايَ خير طريق لنجاتي، وعلى لغة هذيل: هُدَيٌّ، قال تعالى عن موسى ﷺ: ﴿قَالَ هِيَ عَصَايَ﴾ [طه: ١٨]، وقال تعالى: ﴿قُلْ إِنَّ صَلَاتِي وَنُسُكِي وَمَحْيَايَ وَمَمَاتِي لِلَّهِ الْعَلِيِّنَ﴾ [الأنعام: ١٦٢]. فقد قرأ الجمهور (ومحيائي) بفتح ياء المتكلم، وقرأ نافع المدني - من السبعة - بخُلفٍ عن ورش بإسكانها<sup>(٢)</sup>.

ف(عصاي) خبر المبتدأ مرفوع بضمّة مقدرة على الألف منع من ظهورها التعذر، وهو مضاف، والياء ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه، وقال أبو ذؤيب الهذلي:

سَبَقُوا هَوًى وَأَعْنَقُوا لِهَوَاهُمْ      فَتَخَرَّمُوا وَلِكُلِّ جَنْبٍ مَضْرَعٌ<sup>(٣)</sup>

(١) اختار هذا ابن مالك في «التسهيل وشرحه» (٣/ ٢٨٠، ٢٨١).

(٢) انظر: «الكشف» (١/ ٤٥٩)؛ «النشر» (٢/ ١٧٣، ١٧٩، ٢٦٧).

(٣) البيت لأبي ذؤيب الهذلي من قصيدة في رثاء أبنائه.

سبقوا هوىً: ماتوا قبلي، وأعنعوا: سبر العنق: السير السريع؛ أي: تبع بعضهم بعضاً، تخرموا: بالبناء للمجهول؛ أي: انتقصتهم المنية.

إعرابه: (سبقوا) فعل وفاعل، (هوىً) مفعول به منصوب بفتحة مقدرة على الألف المنقلبة ياء؛ لإدغامها في ياء المتكلم على لغة قبيلة الشاعر، منع من ظهورها التعذر، وياء المتكلم مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، (وأعنعوا) فعل وفاعل، (لهواهم) اللام حرف جر، هوى: اسم مجرور وعلامة جره كسرة مقدرة =

فقلوه: (هويّ) أصله (هواي) فالألف ألف المقصور، وبعدها ياء المتكلم فقلّب الألف ياءً وأدغمها في ياء المتكلم، فصارت (هويّ).

٢ - المسألة الثانية (المنقوص) مثل: الهادي والداعي، وحكمه أن آخره واجب السكون؛ لأن ياءه مدغمة في ياء المتكلم، وياء المتكلم واجبة الفتح، تقول: الشرع هاديّ لطريق الخير، ف(هاديّ) خبر المبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الياء المدغمة في ياء المتكلم منع من ظهورها الثقل، وهو مضاف وياء المتكلم ضمير متصل مبني على الفتح في محل جر مضاف إليه.

٣ - المسألة الثالثة: (المثنى وشبهه) وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وتحذف النون للإضافة، وتسلم الألف في حالة الرفع، وفي حالتي النصب والجر تدغم الياء في ياء المتكلم كالمنقوص، تقول: لن أجازي إلا بما قدمت يداي، لا أعتمد في الرزق بعد الله إلا على يديّ، ف(يدياي) فاعل مرفوع بالألف، والياء مضاف إليه مبني على الفتح في محل جر، والأصل: يدان لي، فحذفت النون واللام للإضافة، وفي المثال الثاني: أدغمت الياء في الياء، ومنه قوله تعالى: ﴿مَا مَنَعَكَ أَنْ تَسْجُدَ لِمَا خَلَقْتَ بِيَدَيْ﴾ [ص: ٧٥]، ف(يديّ) اسم مجرور وعلامة جره الياء المدغمة في ياء المتكلم، وياء المتكلم مضاف إليه.

٤ - المسألة الرابعة: (جمع المذكر السالم وشبهه) وحكمه أن آخره واجب السكون، والياء واجبة الفتح، وفي حالة الرفع تقلب الواو ياء وتدغم في ياء المتكلم وتقلب الضمة كسرة للمناسبة. أما في حالتي النصب والجر فتدغم الياء في الياء، تقول: أنتم مشاركيّ في الدعوة

= على الألف للتعذر، والجار والمجرور متعلق بالفعل قبله، وهوى: مضاف والهاء مضاف إليه، والميم علامة الجمع، (فتخروا) فعل ماضٍ مبني للمجهول والواو نائب فاعل، (ولكل) الواو للحال، لكل: جار ومجرور خبر مقدم، (جنب) مضاف إليه، (مصرع) مبتدأ مؤخر، والجملة حال.



إلى الله، والأصل: مشاركون لي، فحذفت النون واللام للإضافة، فصار: مشاركوي، ثم قلبت الواو ياء، وأدغمت في الياء، وقلبت الضمة كسرة فصار: مشاركي، قال تعالى: ﴿وَمَا أَنْتَ بِمُفْرَغٍ﴾ [إبراهيم: ٢٢] فقد قرأ الجمهور بفتح الياء مشددة؛ لأن ياء الجمع أدغمت في ياء المتكلم وهي مفتوحة فبقيت على فتحها، وقرأ حمزة - من السبعة - بكسر الياء مشددة، وهي لغة لبعض العرب<sup>(١)</sup>.

فإن كان ما قبل الواو مفتوحاً، نحو: مصطفون، بقي على فتحه فتقول: مصطفَى.

وهذا معنى قوله: (آخَرَ مَا أَضِيفَ لِلْيَا أَكْسَر... إلخ) أي: أكرس آخر الاسم الذي أضيف (لليا) بالقصر، للوزن، وهي ياء المتكلم، بدليل الترجمة، بشرط ألا يكون هذا لاسم معتل الآخر؛ كالمنقوص، مثل: (رام) اسم فاعل من (رمى) وكالمقصور، مثل: (قذى) [وهي الأجسام الصغيرة التي تقع في العين فتؤلمها]. وكذلك لا يكون مثني (كابنين) أو جمع مذكر سالم (كزيدنين) (قذيين) أي: فهذه تكون الياء بعدها مفتوحة. وقوله: (اِحْتَلَى) أي: اتبع، وفهم من تخصيصه فتح الياء في هذه المواضع أن الياء في غيرها لا يجب فتحها، بل يجوز فتحها وسكونها - كما تقدم -.

ثم ذكر أن (الياء) التي في آخر المضاف - وهي ياء المثني وجمع المذكر وياء المنقوص - تدغم (فيه) أي: في ياء المتكلم، وهو المضاف إليه، وكذلك تدغم (الواو) في الياء بعد قلبها ياء؛ لأن الحرف لا يدغم إلا في مثله، ثم إن كان ما قبل الواو مضموماً فإنه يكسر ليهون النطق؛ أي: يسهل النطق بالكسرة قبل الياء المشددة بدلاً من الضمة.

ثم قال: (وَالْفَاءُ سَلَّمَ) أي: أبق الألف في المثني المرفوع والمقصور عند إضافتهما للياء، إلا عند هذيل فتقلب ألف المقصور ياءً.

(١) انظر: «الكشف» (٢/٢٦)؛ «النشر» (٢/٢٩٨، ٢٩٩).

## إِعْمَالُ الْمَصْدَرِ

٤٢٤ - بِفِعْلِهِ الْمَصْدَرُ الْحَقُّ فِي الْعَمَلِ مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا أَوْ مَعَ (أَلْ)

٤٢٥ - إِنْ كَانَ فِعْلٌ مَعَ (أَنْ) أَوْ (مَا) يَحُلُّ مَحَلَّهُ، وَلَا سَمِ الْمَصْدَرِ عَمَلٌ

أَسْمَاءُ  
الْمَصْدَرِ  
الْمَامِلِ  
وَمَوَاضِعُهُ

في اللغة العربية أسماء تعمل عمل أفعالها بشروط، وقد ذكر منها ابن مالك رحمته المصدر، واسم المصدر، واسم الفاعل، وصيغ المبالغة، واسم المفعول - وهذه ذكرها متوالية، ثم ذكر الصفة المشبهة، ثم اسم التفضيل، وبعد أبواب متعددة ذكر اسم الفعل.

وهذا الباب معقود لإعمال المصدر واسم المصدر. وقد قدم ابن مالك إعمال المصدر على أبنية المصادر؛ لأن الإعمال أمر نحوي، شديد الصلة بالأبواب السابقة، والأبنية بحث صرفي، والأولى تقديم أبنية المصادر على الإعمال؛ لأن الحكم على الشيء فرع عن تصوره، فلا بد من تقديم الأبنية ليكون الحكم على شيء مفهوم معلوم.

والمصدر هو: الاسم الدال على الحدث المجرد المشتمل على حروف فعله، أو أكثر منها، نحو: بذل المال في الخير نَفْعٌ لصاحبه، ف(بذل) مصدر: بَذَلَ، يبذل، بذلاً، وهو يدل على حدوث البذل من غير زمن. وقد اشتمل على جميع حروف الفعل (بَذَلَ).

تَعْرِيفُ  
الْمَصْدَرِ

وفي نحو: إكرام الضيف من آداب الإسلام، اشتمل المصدر على حروف فعله (أكرم) وزيادة الألف قبل آخره.

واسم المصدر يختلف عن المصدر وإن كانا يتفقان في الدلالة على الحدث، لكن المصدر لا تنقص حروفه عن حروف فعله، واسم المصدر تنقص حروفه عن حروف فعله لفظاً وتقديراً دون تعويض، نحو: عطاء،

الْفَرْقُ بَيْنَ  
الْمَصْدَرِ وَاسْمِ  
الْمَصْدَرِ

فإنه مساوٍ للمصدر إعطاء في الدلالة على المعنى، لكنه خالفه بخلوه من الهمزة الموجودة في فعله: أعطى، وقولنا: لفظاً وتقديراً، شرط في اسم المصدر، لإخراج ما خلا من بعض ما في فعله لفظاً ولم يخل منها تقديرًا فهو مصدر، نحو: قتال، مصدر قاتل، وقد خلا من الألف التي قبل التاء في الفعل، لكن خلا منها لفظاً ولم يخل منها تقديرًا، ولذلك نُطق بها في بعض المواضع، نحو: قاتل قيتلاً، وقد انقلبت الألف ياء لكسر ما قبلها، وأما حذفها فهو للتخفيف وكثرة الاستعمال، وقولنا: دون تعويض، احتراز مما فيه تعويض فهو مصدر، نحو: عدة، فإنه مصدر: وعد، وقد خلا من الواو التي في فعله لفظاً وتقديرًا، لكن عوض عنها التاء.

والمصدر يعمل عمل فعله الذي اشتق منه، فيرفع الفاعل، وينصب المفعول به بواسطة وبغيرها .  
فيعمل عمل فعله في موضعين:

الأول: أن يحذف الفعل وينوب عنه المصدر في تأدية معناه وفي التعدي واللزوم، مثل: إكراماً المسكينَ، ف(إكراماً) مصدر نائب عن فعله (أكرم)، وقد عمل عمله، ففيه ضمير مستتر وجوباً تقديره: أنت، وهو فاعله، والمسكين مفعول به منصوب للمصدر، وقد مضى بيان ذلك في باب «المفعول المطلق».

الثاني: إذا صح أن يحل محله (أن) والفعل، أو (ما) والفعل، نحو: يسرني أداؤك الواجب، ف(أداؤك) فاعل (يسر) وهو مصدر عَمِلَ عَمَلْ فعله، وقد أضيف إلى فاعله وهو (الكاف)، ونصب المفعول به وهو كلمة (الواجب)، ويمكن أن يحل محله (أن) والفعل، أو (ما) والفعل، فتقول: يسرني أن تؤدي الواجب، إن أردت الزمان الماضي أو المستقبل، أو يسرني ما تؤدي الواجب، إن أريد الحال<sup>(١)</sup>.

(١) ما ذكر في عمل المصدر هو شرط وجودي، وهناك شروط عدمية وهي:

وهذا المصدر العامل ينقسم ثلاثة أقسام:

الأول: المصدر المضاف، وإعماله أكثر من إعمال القسمين الآخرين، وتقدم مثاله.

أقسام  
المصدر  
العامل

الثاني: المصدر المنون، وإعماله أقرب إلى القياس من إعمال المضاف؛ لأنه يشبه الفعل في التنكير، وهو يلي المضاف في الكثرة، نحو: واجب علينا تشجيع كل مجتهد، تقديره: واجب علينا أن نشجع كل مجتهد، ومنه قوله تعالى: ﴿أَوْ إِطْعَمٌ فِي يَوْمٍ ذِي مَسْغَبٍ ۖ يَتِيمًا﴾ [البلد: ١٤، ١٥]، فلاطعام معطوف على ما قبله وهو (فك رقبة) وهو مصدر منون نصب المفعول به، وهو قوله: (يتيمًا) والتقدير: أو أن يطعم يتيمًا.

١ - ألا يكون مصغراً، فلا يجوز: أكيلك الطعام بسرعة مضر، تريد: أكلك الطعام.

٢ - ألا يكون ضميراً، فلا يجوز: إكرامي الصديق مطلوب وهو جاراً أشد، تريد: وإكرامي جاراً أشد.

٣ - ألا يكون محدوداً؛ أي: مختوماً بالثاء الدالة على المرة الواحدة، فلا يصح ساءني ضربتك علياً، فإن كانت الثاء من صيغة الكلمة وليست للوحدة عمل، نحو: إغاثتك الملهوف دليل مروءتك.

٤ - ألا يكون المصدر متبوعاً بتابع - كالنعت وغيره - قبل تمام عمله، فلا يجوز: أعجبني إكرامك الطيب زيداً.

٥ - ألا يكون محذوفاً لأنه إذا حذف لم توجد حروف الفعل الذي هو محمول عليه.

٦ - ألا يكون مفصلاً من معموله بفواصل ليس معمولاً لهذا المصدر، نحو: إني أقوى على إلقاء كلمة نافعة في الحفل. إني أقوى على إلقاء كلمة نافعة في الحفل.

٧ - ألا يتأخر عن معموله، فلا يجوز: ساءني زيداً ضربك، إلا إن كان المعمول ظرفاً أو جاراً ومجروراً فيجوز تأخره عنه، لوروده في القرآن ولأنه يتوسع فيهما، قال تعالى: ﴿ثُمَّ بَلَغَ مَعَهُ أَلْتَى﴾ [الصافات: ١٠٢]، وقال تعالى: ﴿لَا يَتَّبِعُونَ عَنْهَا جَوْلًا﴾ [الكهف: ١٠٨] والأصل: بلغ السعي معه، حولاً عنها، ولا داعي للتكلف في التأويل من غير داعٍ ولا سيما في القرآن.

الثالث: المعروف بـ(أل) وإعماله شاذ لبعده عن مشابهة الفعل باقترانته بـ(أل)، وهو أقل من سابقه استعمالاً وبلاغة، نحو: المجذُ سريعُ الإنجاز أعماله، بنصب (أعماله) على أنه مفعول للمصدر المحلى بـ(أل)، ومنه قول الشاعر:

ضَعِيفُ النَّكَايَةِ أَعْدَاءُهُ      يَخَالُ الْفِرَارَ يُرَاخِي الْأَجَلَ<sup>(١)</sup>

فالمصدر المحلى بـ(أل) وهو قوله: (النكايه) نصب المفعول به: وهو قوله: (أعداءه) كما ينصبه الفعل.

وكما يعمل المصدر فإن اسم المصدر يعمل - أيضاً - بالشرط المذكور، وهو أن يحل محله (أن والفعل) أو (ما والفعل)، وإعماله - مع قياسيته - قليل، ومنه قول الشاعر:

إِذَا صَحَّ عَوْنُ الْخَالِقِ الْمَرْءُ لَمْ يَجِدْ      عَسِيرًا مِنَ الْأَمَالِ إِلَّا مُبَسَّرًا<sup>(٢)</sup>

وهذا معنى قوله: (بفعله المصدر ألحق في العمل... إلخ) أي: ألحق المصدر بفعله في العمل، سواء كان مضافاً أو مجرداً وهو المنون أو مقترناً بـ(أل)، ثم بين أن شرط عمله أن يمكن إحلال الفعل مع (أن) أو (ما) المصدريتين محله، ثم ذكر أن اسم المصدر يعمل - أيضاً -.

وظاهر كلامه أن كل اسم مصدر يعمل، وليس كذلك، بل منه ما لا يعمل اتفاقاً؛ كالأعلام، نحو: يسار - علماً لليسر، وفجار - علماً للفجور -، ومنه ما يعمل اتفاقاً، وهو ما إذا كان مبدوءاً بميم زائدة لغير

(١) النكايه: مصدر نكيت العدو؛ أي: أثرت فيه ونلت منه، يخال: يظن، يراخي: يؤخر، إعرابه: (ضعيف) خبر لمبتدأ محذوف؛ أي: هو ضعيف، (الفرار) مفعول أول لا يخال لأنها تنصب مفعولين، وجمله (يراضي الأجل) هو المفعول الثاني.

(٢) عون: اسم مصدر فعله: أعان، ومصدره: إعانة. إعرابه: (إذا) ظرف لما يستقبل من الزمان تضمن معنى الشرط، (صح) فعل ماضٍ (عون الخالق) فاعل، وهو من إضافة اسم المصدر إلى فاعله، (المرء) مفعول به لاسم المصدر، والجملة في محل جر بإضافة (إذا) لها، (عسيراً) مفعول أول (لـيجد)، (ميسراً) مفعول ثانٍ، والجملة لا محل لها من الإعراب جواب الشرط.

المفاعلة، نحو: إن معرفتك النحو تعصمك من اللحن، ومنه ما في عمله خلاف، وهو المأخوذ من حدثٍ لغيره؛ كالعطاء، يراد به الشيء المُنْعَى.

\* \* \*

٤٢٦ - وَبَعْدَ جَرِّهِ الَّذِي أَضِيفَ لَهُ كَمَلُ بِنَصْبٍ أَوْ يَرْفَعُ عَمَلَهُ  
٤٢٧ - وَجَرَّ مَا يَتَّبِعُ مَا جُرَّ، وَمَنْ رَأَى فِي الْإِتْبَاعِ الْمَحَلَّ فَحَسَنَ  
تقدم أن المصدر العامل يأتي مضافاً، وهو ضربان:

إذا أضيف  
المصدر إلى  
فاعل أو  
مفعوله وأتبع  
بتابع

الأول: أن يكون مضافاً إلى فاعله، فيؤتى بعده بالمفعول به منصوباً إن وجد، فيكون الفاعل مجروراً في اللفظ، مرفوعاً في المحل، نحو: يسرني شكرك المنعم، (فشكر) فاعل (يسر)، وهو مضاف، والكاف مضاف إليه من إضافة المصدر إلى فاعله، ولفظ (المنعم) مفعول به للمصدر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَلَوْلَا دَفْعُ اللَّهِ النَّاسَ﴾ [البقرة: ٢٥١]، (فدفع) مبتدأ حذف خبره، وهو مضاف إلى فاعله، و(الناس) مفعول به للمصدر.

فإذا جاء تابع للفاعل من نعت أو عطف أو غيرهما جاز فيه الجر مراعاة للفظ الفاعل المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه الرفع مراعاة لمحله، نحو: عجبت من إكرام خالد وعمرو أباهما، برفع (عمرو) وجره، ومن الاتباع على المحل قوله:

حَتَّى تَهْجَرَ فِي الرُّوَّاحِ وَهَاجَهَا طَلَبَ الْمُعْقَبِ حَقَّهُ الْمَظْلُومُ<sup>(١)</sup>  
فأضاف المصدر (طلب) إلى فاعله وهو (المعقب)، ثم أتى بالنعت وهو (المظلوم) مرفوعاً نظراً للمحل.

(١) البيت في وصف حمار وحشي قد عجل رواحه إلى الماء وقت الهاجرة، وأزعج الأتان وطلبها إلى الماء مثل طلب الغريم الذي مطله مدين بدين له، فهو يلح في طلبه المرة بعد الأخرى.

إعرابه: (حتى) ابتدائية (طلب) مفعول مطلق منصوب (لهاجها) لأنه مرادف له في المعنى.

**الضرب الثاني:** أن يكون المصدر مضافاً إلى مفعوله، فيؤتى بعده بالفاعل مرفوعاً إن وجد، فيكون المفعول مجروراً في اللفظ، منصوباً في المحل، نحو: من سوء التربية عصيانُ الآباءِ بنوهم، (فـعـصـيـان) مبتدأ مؤخر، وهو مضاف إلى مفعوله (الآباء) و(بنوهم) فاعل المصدر، ومنه قوله ﷺ: «بني الإسلام على خمس... وَحَجَّ البيت من استطاع إليه سبيلاً»<sup>(١)</sup>، (فـحـج) مصدر مضاف لمفعوله (البيت) و(من استطاع) فاعل المصدر.

فإذا جاء تابع للمفعول به - من نعت أو عطف أو غيرهما -، جاز فيه الجر مراعاة للفظ المفعول به المتبوع؛ لأنه مجرور، وجاز فيه النصب مراعاة لمحلّه، نحو: عجبت من أكل الطعام الحارَّ زيدٌ، بنصب كلمة (الحار) وجرها، ومن مراعاة المحل قوله:

قَدْ كُنْتُ دَائِنْتُ بِهَا حَسَانًا مَخَافَةَ الْإِفْلَاسِ وَاللَّيْأَنَا<sup>(٢)</sup>

فأضاف المصدر (مخافة) إلى مفعوله وهو (الإفلاس) ثم أتى بعطف النسق وهو (الليانا) منصوباً نظراً للمحل.

وهذا معنى قوله: (وبعد جره الذي أضيف له... إلخ) أي: وبعد إضافة المصدر إلى ما أضيف له من فاعل أو مفعول وجره لهذا المضاف إليه كَمُلَّ عمله بالنصب أو بالرفع، على نحو ما تقدم، ثم ذكر أنه إذا جاء تابع للمضاف إليه المجرور فاجر هذا التابع مراعيًا لفظ المجرور، سواء كان مرفوعاً محلاً؛ لأنه فاعل، أو منصوباً محلاً؛ لأنه مفعول به، ثم بيّن أن الجر لمراعاة اللفظ ليس لازماً، فمن يراعي المحل المرفوع أو المنصوب فعمله حسن.



(١) متفق عليه.

(٢) المعنى: قد كنت أخذت هذه الأمة من حسان بدلاً عن دين لي عنده، لمخافتي أن يفلس أو يماطلني، و(الليان) بفتح اللام وتشديد الياء، المطل والتسويق، إغراه: مخافة: مفعول لأجله، والألف في قوله: (والليانا) للإطلاق.

## إِعْمَالُ اسْمِ الْفَاعِلِ [وَاسْمِ الْمَفْعُولِ]

- ٤٢٨ - كَفَعِلِهِ اسْمُ فَاعِلٍ فِي الْعَمَلِ      إِنَّ كَانَ عَنْ مُضِيِّهِ بِمَعْرِزِلِ  
 ٤٢٩ - وَوَلِيَّ اسْتِفْهَامًا أَوْ حَرْفَ نِدَا      أَوْ نَفْيًا أَوْ جَا صِفَةً أَوْ مُسْتَدَا  
 ٤٣٠ - وَقَدْ يَكُونُ نَعَتْ مَحْذُوفٍ عُرِفَ      فَيَسْتَحِقُّ الْعَمَلَ الَّذِي وَصِفَ

عمل اسم  
الفاعل  
وشروطه

هذا النوع الثاني من الأسماء العاملة عمل الفعل، وهو اسم  
 الفاعل، وكذا صيغ المبالغة.

واسم الفاعل: اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد حادث وعلى  
 فاعله.

تعريف اسم  
الفاعل

فقولنا: اسم مشتق؛ أي: مأخوذ من مصدر الثلاثي ك(نادم) أو  
 غيره ك(مُكْرِم).

وقولنا: على معنى مجرد: هو الحدث الخالي عن الزمان؛ كالقيام  
 والقعود ونحوهما.

وقولنا: حادث؛ أي: عارض يتغير ويزول، وهذا هو الغالب في  
 اسم الفاعل، ويخرج بهذا الصفة المشبهة واسم التفضيل؛ لأنهما للثبوت  
 لا للتجدد والحدوث<sup>(١)</sup>.

وقولنا: وعلى فاعله؛ أي: من حَدَثَ منه الفعل وصدر عنه؛  
 كضارب، وهذا يخرج اسم المفعول كمضروب؛ لأنه يشتق لمن وقع  
 عليه الحدث.

واسم الفاعل لا يخلو من حالين:

أحوال اسم  
الفاعل

(١) انظر باب: «أبنية أسماء الفاعلين»، وباب «الصفة المشبهة».

١- عمل المجرد



**الأولى:** أن يكون مقترناً بـ(أل) وهذا سيأتي حكمه إن شاء الله.

**الثانية:** أن يكون مجرداً منها. وهذا يرفع الفاعل مطلقاً بلا شرط، نحو: الله عالمٌ ببواطن الأمور، ففي (عالم) ضمير مستتر هو الفاعل وكقوله تعالى: ﴿وَمِنَ النَّاسِ وَالْذَوَاتِ الْأَنفُسِ يَخْتَلِفُ أَلْوَانُهُ﴾ [فاطر: ٢٨]، فالـ(ألوانه) فاعل لاسم الفاعل.

وأما نصبه المفعول به فلا بد من شرطين:

**الأول:** أن يكون للحال أو الاستقبال، وذلك لأن اسم الفاعل - كما يقولون - إنما عمل لجريانه على الفعل الذي هو بمعناه، وهو المضارع، ومعنى جريانه عليه: أنه موافق له في الحركات والسكنات، بمعنى: أن الساكن في أحدهما مقابل في ترتيبه للساكن في الآخر، وكذا المتحرك، فـ(نادم) موافق لمضارعه (يُندم) في كل ما ذكر.

**الشرط الثاني:** أن يعتمد على شيء قبله، كالاستفهام، نحو: أبلغ أنت قصدك، فالهمزة للاستفهام، و(بالغ) مبتدأ (أنت) فاعل سد مسد الخبر (قصدك) مفعول به لاسم الفاعل، والكاف مضاف إليه.

أو يعتمد على نفي، نحو: ما حامد السوق إلا من ربح، فـ(حامد) مبتدأ (السوق) مفعول به لاسم الفاعل (إلا) أداة استثناء ملغاة (من) اسم موصول مبني على السكون في محل رفع فاعل سد مسد الخبر (ربح) صلة الموصول.

أو يعتمد على نداء، نحو: يا سائقاً سيارةً تمهل، فـ(يا) حرف نداء (سائقاً) منادى منصوب، والفاعل ضمير مستتر، (سيارة) مفعول به لاسم الفاعل.

أو يقع نعتاً لمنعوت مذكور، نحو: صحبت رجلاً عارفاً آداب السفر، أو لمنعوت محذوف لوجود قرينة تدل عليه، نحو: كم معذب نفسه في طلب الدنيا يرى أنه أسعد الناس؛ أي: كم شخص معذب نفسه.

أو يقع حالاً، نحو: جاء خالد راكباً فرساً، قال تعالى: ﴿فَاعْبُدِ اللَّهَ مُخْلِصًا لَهُ الدِّينَ﴾ [الزمر: ٢].

أو يقع خبراً لمبتدأ، نحو: أنت حافظ غيبة جارك.

أو يقع خبراً لناسخ، نحو: إنك حافظ غيبة جارك، قال تعالى: ﴿مَا كُنْتُ قَاطِعَةً أَمْرَ حَقٍّ تَشْهَدُونَ﴾ [النمل: ٣٢].

فإن كان اسم الفاعل للماضي لم يعمل، فلا يصح أن تقول: محمد كاتب واجبه أمس، بنصب (واجبه)، بل يجب فيه الإضافة، فتقول: محمد كاتب واجبه أمس.

وخالف في ذلك الكسائي فأجاز عمله - وإن كان ماضياً - محتجاً بقوله تعالى: ﴿وَكَلَّمَهُمْ بَسِيطَ ذِرَاعَيْهِ﴾ [الكهف: ١٨]، ف(باسط) بمعنى الماضي، وخرجه غيره على أنه حكاية حال ماضية، ومعنى ذلك: أن يفرض المتكلم حين كلامه أن القصة واقعة الآن فهو يصفها، وعليه لا يكون (باسط) ماضياً، وإنما هو حاضر، والسر في ذلك إحضاره في الذهن حتى كأنه مشاهد.

وإن لم يعتمد اسم الفاعل لم يعمل، وخالف في ذلك الأخفش فأجاز عمله، واحتج بقول الشاعر:

خَبِيرٌ بَنُو لَهَبٍ فَلَا تَكْ مُلْغِبًا مَقَالَةً لَهَبٍ إِذَا الطَيْرُ مَرَّتْ<sup>(١)</sup>

فإن قوله: (خبير) مبتدأ، وقوله: (بنو لهب) فاعل سد مسد الخبر، ولم يعتمد اسم الفاعل على شيء مما ذكر.

(١) المعنى: أن بني لهب عالمون بزجر الطير وعبافتها - أي: التكهن بأسمائها وحركاتها وأصواتها تفاؤلاً وتشاؤماً - فإذا أخبرك لهبي بشيء من ذلك فصدقه ولا تلغ كلامه. ومعلوم أن التطير من أعمال الجاهلية وهو نوع من الشرك يتنافى مع التوحيد أو ينقص كماله.

إعرابه: (فلا تك): مضارع مجزوم وعلامة جزمه سكون النون المحذوفة للتخفيف، واسمه ضمير مستتر، (ملغياً) خبره، وفيه ضمير مستتر (مقالة) مفعول به لاسم الفاعل (ملغياً)، (الطير) فاعل لفعل محذوف يفسره المذكور، أو فاعل مقدم أو مبتدأ، على الخلاف.

والجمهور على اشتراط الاعتماد - كما تقدم - ولا حجة للأخفش في هذا البيت، لجواز أن يكون قوله: (خبير) خبراً مقدماً، وقوله: (بنو لهب) مبتدأ مؤخرًا، ولا يضر الإخبار بالمفرد عن الجمع؛ لأن صيغة (فَعِيل) على وزن المصدر؛ كالصهيل والنعيق، والمصدر يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع، فكذا ما هو على وزنه، وقد ورد ذلك صريحاً في قوله تعالى: ﴿وَالْمَلَائِكَةُ بَعْدَ ذَلِكَ ظَهِيرٌ﴾ [التحريم: ٤]، فالملائكة مبتدأ، و(ظهير) خبر المبتدأ، مع أن المبتدأ جمع.

والى ما تقدم من عمل اسم الفاعل وشروطه قال ابن مالك: (كفعله اسم فاعل في العمل... إلخ) أي: إن اسم الفاعل كفعله في العمل، متعدياً كان الفعل أو لازماً، بشرط أن يكون بمعزل عن الزمان الماضي؛ أي: بمكان بعيد عنه، والمراد أنه لا بد أن يكون للحال أو الاستقبال، كما يشترط أن يلي استهماً؛ أي: يقع بعد استفهام أو بعد حرف نداء، أو بعد نفي، أو يأتي اسم الفاعل صفة (والمراد بها هنا النعت والحال) أو مسنداً؛ أي: مخبراً به عن مبتدأ أو ناسخ من النواسخ، ثم ذكر أن اسم الفاعل قد يقع نعتاً لمنعوت محذوف معروف فيعمل العمل المذكور.

\* \* \*

٢- عمل اسم  
الفاعل  
المحلى  
ب(أل)

٤٣١ - وَإِنْ يَكُنْ صِلَةً (أَل) فَفِي الْمُضِيِّ وَعَبِيرُهُ إِصْمَالُهُ قَدْ أَرْتَضِي  
هذه الحالة الثانية من أحوال اسم الفاعل، وهي أن يكون مقترناً ب(أل) فيعمل عمل فعله مطلقاً، بغير تقييد بزمان معين، ودون أن يعتمد على شيء ما ذكر، نحو: الكاتم سرّاً لإخوانه محبوب، فالكاتم مبتدأ، وفيه ضمير مستتر هو الفاعل (سرّاً مفعول به لاسم الفاعل (محبوب) خبر المبتدأ، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالْكَاظِمِينَ الْغَيْظَ وَالْعَافِينَ عَنِ النَّاسِ﴾ [آل عمران: ١٣٤]، فالغَيْظَ مفعول به لاسم الفاعل المحلى ب(أل).

وهذا معنى قوله: (وإن يكن صلة أل... إلخ) أي: وإن يكن اسم الفاعل مبدوءاً ب(أل) الموصولة، فإنه يعمل عمل فعله في الزمان الماضي وغيره.

عمل صيغ  
المبالغة

٤٣٢ - (فَعَالٌ) أَوْ (مِفْعَالٌ) أَوْ (فَعُولٌ) فِي كَثْرَةٍ عَنْ فَاعِلٍ بَدِيلٌ

٤٣٣ - فَيَسْتَحِقُّ مَا لَهُ مِنْ عَمَلٍ وَفِي (فَعِيلٍ) قُلٌّ ذَا وَ(فَعِيلٍ)

مما يعمل عمل الفعل (صيغ المبالغة)، وهي كل اسم حُوِّلَ للمبالغة والتكثير<sup>(١)</sup> في الفعل من صيغة (فاعل) إلى إحدى الصيغ المذكورة<sup>(٢)</sup>، وهي خمس:

١ - فَعَالٌ: بتشديد العين، نحو: القائد الناجح ليس بهياب عند الفزع، ومنه ما حكاه سيبويه: أما العسلُ فأنا شرَّاب، (فشراب) صيغة مبالغة، وقد عملت عمل الفعل، ففيها ضمير مستتر هو الفاعل، والمفعول (العسل).

٢ - مِفْعَالٌ: بكسر الميم، نحو: الكريم منحار إبله لضيفه.

٣ - فَعُولٌ: بفتح الفاء، نحو: المؤمن شكور ربِّه على نعمه.

والتحويل إلى هذه الثلاثة بكثرة.

٤ - فَعِيلٌ: بكسر العين وبعدها ياء، نحو: المؤمن رحيم بالضعفاء.

٥ - فَعِيلٌ: بكسر العين من غير ياء، نحو: لا تكن جزءاً عند الشدائد،

والتحويل إلى هذين بقلة، وينبغي نقلهما إلى باب «الصفة المشبهة».

وهذه الصيغ لا تصاغ إلا من مصدر فعل ثلاثي متعدٍ، ما عدا صيغة

(فعال) فتصاغ من المتعدي واللازم<sup>(٣)</sup>؛ كقوله تعالى: ﴿وَلَا تُطِيعْ كُلَّ حَلَالٍ

مُهَيِّنٍ ۚ هُمَاوُ مَسْلَمٌ بِمِيمٍ ۝ مَنَاجٍ لِلنَّخْرِ مُتَعَدٍّ أَيْمٍ ۝﴾ [القلم: ١٠ - ١٢].

وهي لا تجري على حركات مضارعها وسكناته بالرغم من

اشتغالها على حروفه الأصلية، ولهذا حملت على اسم الفاعل لا على

الفعل، بالشروط المذكورة في اسم الفاعل.

(١) هما متغايران فالمبالغة باعتبار الكيفية، والتكثير باعتبار الكمية.

(٢) وقد تأتي لغير المبالغة، نحو: شَرُفَ فُهر شَرِيف، وَكُرم فُهر كَرِيم.

(٣) وقد جاءت - أيضاً - صيغة (فَعُولٌ) من اللازم، مثل: ضُحُوك، عُبُوس، بَشُوش، لكنها مقصورة على السماع. [انظر: «النحو الوافي» (٣/ ٢٦٠).]

وهذا معنى قوله: (فعال او مفعال او فَعُول... إلخ) أي: إن صيغة (فعال) و(مفعال) و(فعول) تغني عند إرادة الكثرة عن صيغة (فاعل) أي: عن اسم الفاعل، ثم ذكر أن هذه الصيغ تستحق ما يستحقه (فاعل) من العمل عند استيفاء الشروط المذكورة في اسم الفاعل، ثم بيّن أن استعمال صيغتي (فعليل، وفعل) قليل في المبالغة بالنسبة للثلاثة الأول<sup>(١)</sup>.

\* \* \*

للمثنى  
والجمع من  
اسم الفاعل  
وصيغ  
المبالغة عمل  
المفرد

٤٣٤ - وَمَا سِوَى الْمُفْرَدِ مِثْلُهُ جُعِلَ فِي الْحُكْمِ وَالشُّرُوطِ حَيْثُمَا عَمِلَ  
أي: إن غير المفرد - من اسم الفاعل وأمثلة المبالغة - مثل المفرد  
في العمل والشروط، فيدخل في ذلك المثنى، والجمع، سواء كان  
الجمع جمع مذكر سالم أو جمع مؤنث أو جمع تكسير، ومنه قوله  
تعالى: ﴿وَلَا تَزِينَ آلِيَتَ الْحَرَامِ﴾ [المائدة: ٢]، ف(آمين) اسم فاعل، وهو  
جمع مذكر سالم مفردة (آم) وقد عَمِلَ عَمَلَ المفرد، فنصب المفعول به  
(البيت الحرام) وفاعله ضمير مستتر، ومنه قوله تعالى: ﴿وَالَّذِكْرُ لِلَّهِ  
كَثِيرًا وَالَّذِكْرُ لِلَّهِ﴾ [الأحزاب: ٣٥] فلفظ (الله) منصوب بـ(الذاكرين) وهو  
جمع ذكور، وفاعله ضمير مستتر فيه، وقوله تعالى: ﴿خُشَعًا أَبْصَرُهُمْ﴾  
[القمر: ٧]، ف(أبصارهم) فاعل لـ(خشعاً) وهو جمع خاشع، ومن أمثلة  
جمع صيغ المبالغة قول الشاعر:

ثُمَّ زَادُوا أَنَّهُمْ فِي قَوْمِهِمْ غُفِرَ ذَنْبُهُمْ غَيْرُ نُحُورٍ<sup>(٢)</sup>

فأعمل الشاعر جمع صيغة المبالغة (غفر) وهو جمع (غفور) عمل  
المفرد، فنصب المفعول به (ذنوبهم)، وفاعله ضمير مستتر فيه.

(١) هناك صيغ أخرى تفيد المبالغة، ومنها: (فَعِيل) بكسر أوله وتشديد العين،  
والأكثر على أنها سماعية. وقد ذكر ابن قتيبة في «أدب الكاتب» ص(٣٣٠):  
أنه كثير، مثل: سكير، وخمير، وعشيق، وسكيت.. وإذا ثبتت كثرتها فلماذا لا  
يصح القياس؟! وقد قرر المجمع اللغوي القاهري أنها قياسية، ومنها: مَفْعَل،  
نحو: إنه مَسْعَرُ حرب؛ أي: يكثر إشعالها. انظر: «النحو الوافي» (٢٥٩/٣).

(٢) غير: خبر ثانٍ لأن) مرفوع.

٤٣٥- وَأَنْصِبْ بِذِي الْأَعْمَالِ تَلَوًّا وَأَخْفِضِ وَهُوَ لِنَصْبٍ مَا سِوَاهُ مُقْتَضِي  
تقدم أن اسم الفاعل يعمل عمل الفعل بشرطين، وهما: كونه  
للحال أو الاستقبال، مع اعتماده على شيء مما تقدم.

جواز إضافة  
اسم الفاعل  
إلى مفعوله أو  
نصبه له

وذكر هنا أن وجود الشرطين المذكورين لا يوجب عمل اسم  
الفاعل، بل يجوز إضافته إلى مفعوله، بشرط أن يقع بعده، فلا يفصل  
بينهما فاصل، فتقول: هذا كاتبُ الدرسِ، أو كاتبُ الدرسِ، ومنه قوله:  
﴿إِنَّ اللَّهَ بَلِّغُ أَمْرِهِ﴾ [الطلاق: ٣] فقد قرأ حفص بالإضافة، وقرأ الباقون  
بالتنوين ونصب (أمره) على المفعولية، قال مكي: (وهما لغتان في إثبات  
التنوين في اسم الفاعل إذا كان بمعنى الحال أو الاستقبال وحذفه، وقد  
مضى له نظائر)<sup>(١)</sup>.

فإن كان مفعوله غير تالٍ له بأن فصل بينهما فاصل وجب نصبه  
لتعذر الإضافة بسبب الفصل، نحو: هذا كاتبُ اليومِ الدرسِ، ومنه قوله  
تعالى: ﴿إِنِّي جَاعِلٌ فِي الْأَرْضِ خَلِيفَةً﴾ [البقرة: ٣٠].

فإن كان لاسم الفاعل المستوفي للشروط مفعولان أو ثلاثة  
وأضيف إلى واحد منها، وجب ترك الباقي مفعولاً به منصوباً كما كان،  
نحو: أنا ظانُّ خالدٍ مسافراً، أنت مخبرُ عصامٍ السفرَ قريباً؟.

وهذا معنى قوله: (وانصب بذي الأعمال... إلخ) أي: وانصب  
بذي الأعمال؛ أي: صاحب الأعمال، وهو اسم الفاعل المستوفي  
للشروط، (تلوًّا) أي: مفعوله الذي يتلوه ويقع بعده، أو جَرُّه بإضافته  
إليه، فإن كان اسم الفاعل يتطلب أكثر من مفعول وأضيف إلى الأول،  
نُصِبَ ما عداه.

\* \* \*

حكم تابع  
معمول اسم  
الفاعل  
المنصوب  
والمجرور

٤٣٦- وَأَجْزُرُ أَوْ أَنْصِبُ تَابِعَ الَّذِي أَنْخَفَضُ كَلَمْبُتَغِي جَاءٍ وَمَالًا مَنْ نَهَضَ)  
تقدم أن اسم الفاعل المستوفي للشروط يصح أن يُنُون وَيَنْصَب ما  
بعده، أو يحذف تنوينه ويضاف إلى ما بعده، فإذا جاء تابع من التوابع  
للمفعول به المنصوب مباشرة وجب في هذا التابع النصب مراعاة للفظ  
المتبوع المنصوب، نحو: لست بمصاحبٍ العاصي والمنافق، فيتعين  
نصب المعطوف وهو كلمة (المنافق) تبعاً للمعطوف عليه؛ لأنه منصوب  
باسم الفاعل.

أما عند جر المتبوع بالإضافة - وهو المراد بهذا البيت - فيجوز في  
التابع وجهان:

الأول: النصب حملاً على المحل<sup>(١)</sup>؛ لأن المضاف إليه وإن كان  
مجروراً لكنه مفعول به في الأصل قبل الإضافة.

الثاني: الجر مراعاة للفظ، نحو: لست بمصاحبٍ الفاسق والمنافق،  
بجر المعطوف عليه وهو (الفاسق) لإضافة اسم الفاعل إليه، وأما المعطوف  
وهو (المنافق) فيجوز فيه الجر والنصب، على ما تقدم.

وهذا معنى قوله: (واجرر أو انصب... إلخ) أي: إذا جاء تابع  
للاسم المجرور بعد اسم الفاعل جاز فيه الجر والنصب، ثم ذكر  
المثال (مبتغي جاء ومالاً من نهض)، والأصل: من نهض مبتغي جاء  
ومالاً، ف(من) اسم موصول مبتدأ مؤخر، وجملة (نهض) صلة،  
و(مبتغي) خبر مقدم، وهو مضاف إلى (جاء) و(مالاً) معطوف على  
(جاء) باعتبار أصله.

\* \* \*

(١) هذا أيسر مما ذكر بعض النحويين من أن النصب إما على إضمار فعل أو وصف،  
وهو رأي سيبويه، لأن ما لا يحتاج إلى تقدير أولى، قال ابن مالك في «شرح  
الكافية» (١٠٤٧/٢): (ولا حاجة إلى تقدير ناصب غير ناصب المعطوف عليه،  
وإن كان التقدير قول سيبويه).

٤٣٧ - وَكُلُّ مَا قُرِّرَ لِاسْمٍ فَاعِلٍ يُعْطَى اسْمَ مَفْعُولٍ بِلا تَفَاضُلٍ عمل اسم  
المفعول

٤٣٨ - فَهُوَ كَفِعْلِ صِيغٍ لِلْمَفْعُولِ فِي مَعْنَاهُ كَالْمُنْطَى كَفَافًا يَكْتَفِي

تقدم مما يعمل عمل الفعل: المصدر، واسمه، واسم الفاعل،  
وصيغ المبالغة، وذكر هنا اسم المفعول، وهو:

اسم مشتق للدلالة على معنى مجرد، وعلى من وقع عليه ذلك  
المعنى. تعريف اسم  
المفعول

مثاله: مُنِحَ الفائزُ جائزةً فهو ممنوح، فاسم المفعول (ممنوح) يدل  
على معنى مجرد وهو (منح الجائزة) غير مقيد بزمان، ويدل على الذات  
التي وقع عليها منح الجائزة.

واسم المفعول يعمل عمل فعله المبني للمجهول، فإن كان محلىً بآل  
عمل مطلقاً بلا شرط، نحو: المفقودُ مالهُ حزين، فالـمفقودُ مبتدأ، (ماله)  
نائب فاعل لاسم المفعول، والهاء مضاف إليه، (حزين) خبر المبتدأ، قال  
تعالى في مصارف الزكاة: ﴿وَالْمَوْلُفَةُ لِقَوْمِهِمْ﴾ [التوبة: ٦٠]، فالـقلوبهم نائب  
فاعل لاسم المفعول، والميم علامة الجمع، والهاء مضاف إليه.

وإن كان اسم المفعول مجرداً عمل إذا توفرت له الشروط التي  
اشتترطت لعمل اسم الفاعل، من كونه للحال أو الاستقبال، واعتماده  
على شيء مما تقدم.

فيرفع نائب الفاعل إذا كان فعله متعدياً لواحد، فتقول: العلم  
معروفة فوائده، فالـمعروفة خبر المبتدأ، وهو اسم مفعول، فعله (عُرف)  
المتعدي لواحد (فوائده) نائب فاعل، والهاء مضاف إليه.

وإن كان فعله متعدياً لأكثر رُفِعَ واحد بالنيابة، ونصب غيره، نحو:  
المجدُّ ممنوح جائزةً، فالـالمجدُّ مبتدأ (ممنوح) خبر المبتدأ، وهو اسم  
مفعول، وفيه ضمير مستتر هو نائب الفاعل، وهو المفعول الأول في  
الأصل، (جائزة) مفعول ثانٍ منصوب، والأصل: منحتُ المجدَّ جائزةً،  
ثم بني للمجهول فقيل: مُنِحَ المجدُّ جائزةً.



ومن إعماله قوله تعالى: ﴿ذَلِكَ يَوْمٌ يَجْمَعُ لَهُ النَّاسُ﴾ [هود: ١٠٣]،  
ف(الناس) نائب فاعل لاسم المفعول.

وهذا معنى قوله: (وكل ما قرر لاسم فاعل... إلخ) أي: كل ما  
تقرر لاسم الفاعل من العمل والشروط - مما ذكره ابن مالك - يثبت  
لاسم المفعول (بلا تفاضل) أي: بلا زيادة في أحدهما على الآخر،  
وهذا لا يستفاد من أول البيت، فليس تأكيداً، ثم يبين أن اسم المفعول  
مثل الفعل المبني للمجهول في المعنى، وهو الدلالة على الحدث الواقع  
على الذات، فإن قيل: إن الكلام في العمل لا في المعنى، فالجواب:  
إما لأن عمله مُسَبَّبٌ عن كونه بمعنى فعله، فأطلق السبب وأراد  
المسبب، أو لأن العمل داخل تحت قوله: (وكل ما قرر لاسم  
فاعل...)، والفاء في قوله: (فهو كفعل) هي الفاء الفصيحة<sup>(١)</sup> - على  
الأظهر - أي: إذا أردت عمل اسم المفعول المستوفى للشروط فهو  
كفعل... إلخ.

ثم مثل بقوله: (المعطى كفافاً يكتفي)، ف(المعطى) مبتدأ، و(أل)  
فيه موصولة، وفي (المعطى) ضمير مستتر يعود على (أل) نائب فاعل،  
وهذا الضمير هو المفعول الأول في الأصل، (كفافاً) مفعول ثانٍ لاسم  
المفعول، وجملة (يكتفي) خبر المبتدأ، والكفاف: كسحاب، ما يكفي  
من القوت.

\* \* \*

٤٣٩ - وَقَدْ يُضَافُ ذَا إِلَى اسْمٍ مُرْتَفِعٍ مَعْنَى كَمَحْمُودِ الْمَقَاصِدِ الْوَرَعِ

تقدم أن اسم المفعول يعمل عمل الفعل المبني للمجهول فيرفع  
نائب الفاعل، سواء كان اسماً ظاهراً أو ضميراً، وذكر هنا أنه يجوز  
- بقلّة - أن يضاف اسم المفعول إلى نائب فاعله الظاهر، فيصير نائب

(١) هي التي تكون جواباً لشرط مقدر مع الأداة. انظر: «دراسات في أساليب القرآن  
الكريم» (٢/٢٤٥).

الفاعل مجروراً في اللفظ، مرفوعاً في المحل، مراعاة لأصله، نحو: العلم معروفة فوائده، فتقول: العلم معروف الفوائد، بإضافة اسم المفعول إلى مرفوعه<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وقد يضاف ذا إلى اسم مرتفع) أي: قد يضاف اسم المفعول إلى الاسم المرفوع به - وهو نائب الفاعل - ثم ذكر المثال. وأصله: الورع محمود مقاصده.

وقوله: (معنى) أي: من جهة المعنى؛ لكونه نائب فاعل قبل الإضافة، كما تقدم.

وظاهر كلامه أن اسم المفعول ينفرد بجواز الإضافة إلى مرفوعه دون اسم الفاعل، لكن في اسم الفاعل تفصيل يأتي - إن شاء الله - في باب «الصفة المشبهة».



(١) شرط الإضافة أن تكون صيغته أصلية، فإن كانت غير أصلية لم يجز ذلك، كما سيأتي بيانهما في باب أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين.

## أَثْبِينَةُ الْمَصَادِيرِ

مصادر  
الأفعال  
الثلاثية

- ٤٤٠ - (فَعَلَ) قِيَاسُ مَصْدَرِ الْمُعْدَى مِنْ ذِي ثَلَاثَةِ كَـ (رَدَّ رَدًّا)  
٤٤١ - (فَعَلَ) اللَّازِمُ بَابُهُ (فَعَلَ) كَـ (فَرَحَ) وَكَـ (جَوَى) وَكَـ (سَلَلَ)  
٤٤٢ - (فَعَلَ) اللَّازِمُ مِثْلُ (فَعَدَا) لَهُ (فَعُمُولُ) بِأَطْرَافِ كَـ (عَدَا)  
٤٤٣ - مَا لَمْ يَكُنْ مُسْتَوْجِبًا (فَعَالًا) أَوْ (فَعَلَانًا) - فَأَدِرْ - أَوْ (فَعَالًا)  
٤٤٤ - فَأَوَّلُ لِذِي أَمْتِنَاعِ كَـ (أَبَى) وَالثَّانِ لِلَّذِي أَقْتَضَى تَقَلُّبًا  
٤٤٥ - لِلدَّاءِ (فَعَالَ) أَوْ لِصَوْتٍ، وَشَمَلُ سَيْرًا وَصَوْتًا الْفَعِيلُ كَـ (سَهَلَ)  
٤٤٦ - (فُعُولَةٌ) (فَعَالَةٌ) لِـ (فَعَلَا) كَـ (سَهَلَ الْأَمْرُ) وَ (زَيْدٌ جَزَلًا)  
٤٤٧ - وَمَا أَتَى مُخَالِفًا لِمَا مَضَى فَبَابُهُ النُّقْلُ كَـ (سُخِطَ) وَ (رَضَا)

تقدم أن المصدر<sup>(١)</sup> اسم يدل على حَدَثٍ مجرد عن الزمان، وهو إما أن يكون مصدرًا لفعل ثلاثي أو مصدرًا لفعل غير ثلاثي.

فأما مصادر الأفعال الثلاثية فهي كثيرة، ولا تعرف إلا بالسمع والرجوع إلى المعاجم اللغوية، وما ذكره النحويون هي ضوابط أغلبية صحيحة يستفاد منها في الوصول إلى مصدر الفعل الذي لم يسمع له

## (١) المصدر نوعان:

- أ - مصدر صريح، وهو ثلاثة أنواع:  
١ - مصدر أصلي وهو المذكور هنا.
- ٢ - مصدر ميمي، وهو مصدر مبدوء بميم زائدة في غير المفاعلة، مثل: موعِد، مسألة، منفعة، مهانة، بخلاف: مشاركة ومعاونة فلا تسمى مصادر ميمية.
- ٣ - مصدر صناعي، وهو كل لفظ زيد في آخره ياء مشددة بعدها تاء التأنيث المربوطة كالإنسانية، والحيوانية، والكمية، والكيفية.
- ب - مصدر مؤول، ولا يكون المصدر مؤولاً إلا مع الحروف المصدرية، مثل: أنْ وأنَّ - وهي الموصولات الحرفية -.

مصدر، فيكتفي بها من شاء، أما من أراد التوسع والمزيد من الاستفادة فلا غنى له عن القراءة والاطلاع على المعاجم.

والفعل الثلاثي لا بد أن يكون مفتوح الأول، أما ثانيه فقد يكون مفتوحاً أو مضموماً أو مكسوراً، فأوزان الثلاثي ثلاثة، وبيان مصادرها كالآتي:

١ - إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ) فإن كان متعدياً فمصدره على وزن (فَعْلٌ) مثل: أَكَلَ أَكْلاً، وَفَتَحَ فَتْحاً، وَأَخَذَ أَخْذاً، وإن كان لازماً صحيح العين فقياس مصدره على وزن (فُعُول)، نحو: قَعَدَ قُعُوداً، وَجَلَسَ جُلُوساً، وَسَجَدَ سُجُوداً، فإن كان معتل العين فالغالب في مصدره أن يكون على وزن (فَعْلٌ) كَنَامَ نَوْماً، وَصَامَ صَوْماً، أو على وزن (فِعَال) كَصَامَ صِيَاماً وَقَامَ قِيَاماً، ويستثنى من ذلك ما يلي:

١ - ما دل على إباء وامتناع، فمصدره على وزن (فِعَال)، نحو: أبى إِبَاءً، نَفَرَ نِفَاراً، وَشَرَدَ شِرَاداً.

٢ - ما دل على تنقل وحركة متقلبة فيها اهتزاز، فمصدره (فَعْلَان)، نحو: طَافَ طَوْفَاناً، وَخَفَقَ القلبَ خَفَقَاناً، وَعَلَى القدرُ عَلَيَاناً.

٣ - ما دل على داء ومرض، فمصدره على وزن (فُعَال)، نحو: سَعَلَ سَعَالاً، وَرَعَفَ رُعَافاً.

٤ - ما دل على نوع من الصوت فمصدره (فَعِيل)، و(فُعَال)، نحو: صَرَخَ صَرِيخاً وَضُرَاخاً، وَيَكَى بُكَاءً، وَنَعَبَ الغرابَ نَعِيْباً وَنُعَاباً.

٥ - ما دل على نوع من السير فمصدره (فَعِيل)، نحو: رَحَلَ رَحِيْلًا، وَذَمَلَ ذَمِيْلًا، وهو السير بلين<sup>(١)</sup>.

٢ - وإن كان الفعل على وزن (فَعَلَ) بكسر العين، فإن كان متعدياً فمصدره على وزن (فَعْلٌ) مثل: فَهِمَ فَهْماً، وَحَمِدَ حَمْدًا، وَأَمِنَ أَمْنًا، إلا

إذا دل على صناعة فمصدره في الغالب على وزن (فَعَالَة)، نحو: صَاعٌ صِبَاغَةٌ، وَخَاطٌ خِيَاظَةٌ.

وإن كان لازماً فمصدره على وزن (فَعَلَ)، نحو: قَرِحَ قَرَحًا، وَأَشِيرَ أَشْرًا، وَجَوِيَ جَوًى، إلا إذا دل على لون فمصدره في الغالب على وزن (فُعْلَة)، نحو: سَمِرَ سُمْرَةً، وَخَضِرَ خَضْرَةً، وَشَهَبَ شُهْبَةً، أو دل على معالجة - أي: محاولة حسية - فمصدره على وزن (فُعُول)، نحو: قَدِمَ قُدُومًا، وَصَعَدَ صُعُودًا، وإن دل على معنى ثابت فمصدره (فُعُولَةٌ)، نحو: يَسِسَ يُسُوسَةً.

٣ - وإن كان الفعل على وزن (فُعْلَ) بضم العين، ولا يكون إلا لازماً فقياس مصدره على وزن (فُعُولَة)، نحو: صَعَبَ صُعُوبَةً، وَسَهَّلَ سُهُولَةً، أو على وزن (فَعَالَة)، مثل: فَضَحَ فَصَاحَةً، وَبَلَّغَ بِلَاغَةً.

وما جاء من مصادر الفعل الثلاثي على خلاف هذه الأوزان فهو مقصور على السماع ولا يقاس عليه، نحو: سَخَطَ سَخَطًا، والقياس: سَخَطًا، وَجَحَدَ جُحُودًا، والقياس: جَحَدًا، وقد ورد ذلك، وَيَخِلُ بُخْلًا، وَعَلِمَ عِلْمًا، والقياس: بَخْلًا وَعِلْمًا.

وهذا معنى قوله: (فُعْلُ قِيَّاسِ مَصْدَرِ الْمُعْدِي... إلخ) أي: إن الفعل الثلاثي المتعدي يكون مصدره على (فُعْلَ) بفتح فسكون، سواء كان الفعل على وزن (فَعْلَ) أو على وزن (فَعْلَ) ثم ذكر المثال، ثم يبين مصدر الفعل اللازم من هذين، وأن (فَعْلَ) المكسور العين مصدره على وزن (فَعْلَ)، ثم ذكر ثلاثة أمثلة، للصحيح: قَرِحَ قَرَحًا، والمعتل: جَوِيَ عَمْرٍ جَوًى (وهو الحرقه من عشق أو حزن) والمضاعف: شَلَّتْ يده شَلًّا.

وأما (فَعْلَ) اللازم المفتوح العين، مثل: (قعد) فمصدره على وزن (فُعُول) باطراد، ك(غدا) غُدُوًّا [أي: ذهب أول النهار] وهذا يكون في الحالة التي لا يستوجب فيها الفعل مصدرًا آخر على وزن (فَعَال) أو (فَعْلَان) أو (فُعَال).

فإن الوزن الأول يكون مصدرًا لكل فعل دل على امتناع كأبى إباء، والثاني يكون مصدرًا لكل فعل دل على حركة وتقلب، والثالث لكل فعل دل على داء أو صوت، وقد يستعمل (الفعل) - وهو الوزن الرابع - مصدرًا للفعل الدال على الصوت، كصهل سهيلًا، أو السير كرحل رحيلاً، ثم ذكر الوزن الثالث للفعل الثلاثي وهو (فَعْل) اللازم المضموم العين وأن له مصدرين هما: فَعُولَة، مثل: سَهَّلَ الأمر سُهولةً، وفَعَالَة، نحو: جَزَلَ جزالة [بمعنى جاد وأعطى أو بمعنى عَظَمَ..]، ثم ذكر أن ما جاء من أوزان مصادر الثلاثي مخالفًا للأوزان القياسية فأمره مقصور على (النقل) أي: السماع، لا يقاس عليه، ك(سُحْط) بضم السين. وقياس مصدره: سَحَطًا، بالفتح على وزن (فَعْل)، و(رِضًا) بكسر الراء، والقياس: رَضًا، بالفتح.

\* \* \*

- ٤٤٨ - وَغَيْرُ ذِي ثَلَاثَةِ مَقِيسٍ      مَصْدَرُهُ كَ (قُدْسِ الثَّقَدِيسِ)  
٤٤٩ - وَ(زَكُو تَرْكِيبَةٍ) وَ(أَجْمَلًا)      إِجْمَالٌ مَنْ تَجَمَّلًا تَجَمَّلًا  
٤٥٠ - وَ(أَسْتَمَدِ أَسْتِعَاذَةً)، ثُمَّ (أَقَمَ)      إِقَامَةً، وَحَالِبًا ذَا الثَّانِي لَزِمَ  
٤٥١ - وَمَا يَلِي الْأَخِرُ مُدٌّ وَأَفْتَحَا      مَعَ كَسْرِ ثَلَاثَةِ ثَانِيًا مِمَّا أَفْتَحَا  
٤٥٢ - بِهِمْزٍ وَضِلَّ كَ (أَصْطَفَى) وَضُمَّ مَا      يَرْبِعُ فِي أَمْثَالِ (قَدْ تَلَمَّلَمَا)  
٤٥٣ - (فَعْلَالٌ) أَوْ (فَعْلَلَةٌ) لِ(فَعْلَلًا)      وَاجْعَلْ مَقِيسًا ثَانِيًا لَا أَوَّلًا  
٤٥٤ - لِ(فَاعَلٍ): (الْفِعَالُ) وَ(الْمُفَاعَلَةُ)      وَغَيْرُ مَا مَرَّ السَّمَاعُ عَادَلُهُ

مصادر  
الأفعال غير  
الثلاثية

ذكر في هذه الأبيات مصادر الأفعال غير الثلاثية - من الرباعية والخماسية والسداسية - وهي مصادر قياسية، تختلف أوزانها باختلاف صيغ الأفعال، وكل فعل غير ثلاثي فله مصدر خاص مقيس، وبيانها كالآتي:

- ١ - إذا كان الفعل على وزن (فَعْل) بتشديد العين فإما أن يكون صحيح اللام أو معتلها، فإن كان صحيح اللام - أي: صحيح الآخر -

غير مهموز اللام فمصدره القياسي: (تفعيل) مثل: هذبت الولد تهذيباً، وأيدت الحق تأييداً، قال تعالى: ﴿وَكَلَّمَ اللَّهُ مُوسَى تَكْلِيمًا﴾ [النساء: ١٦٤].

وقد يكون على وزن (فَعَال)؛ كقوله تعالى: ﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَابًا﴾ [النبا: ٢٨]. وقد يكون على وزن (فَعَال) بتخفيف العين؛ كقراءة الكسائي - من السبعة - (وكذبوا بآياتنا كِذَابًا) بتخفيف الدال.

وإن كان معتل اللام فمصدره على وزن (تفعيل)، لكن تحذف ياء (التفعيل) ويستغنى عنها بقاء التأنيث في آخر المصدر، فيصير (تفعلة)، نحو: زكى تركية، ونمى المال تنمية.

وإن كان مهموز اللام - أي: آخره همزة - فمصدره (التفعيل) أو (التفعلة) وهذا هو الأكثر، نحو: جَرَأَ الكتاب تجزئة وتجزئاً، وهناك بالولد تهنته وتهنيئاً.

٢ - إذا كان الفعل على وزن (أَفْعَلَ) فإن كان صحيح العين فقياس مصدره (إفعال)، نحو: أقدمت على الأمر إقداماً، وأرشدت الناس إرشاداً.

وإن كان معتل العين نُقِلَتْ في المصدر حركة عينه إلى فاء الكلمة، وحذفت العين، وعوض عنها تاء التأنيث غالباً في آخره، نحو: أقام إقامة، والأصل: إقَوَام، فعين المصدر - وهي الواو - حرف علة متحرك بالفتح، وقبله حرف صحيح ساكن، فنقلت حركة حرف العلة - الواو - إلى الساكن الصحيح قبله، ثم حذفت الواو، وهي عين الكلمة، تخلصاً من التقاء الساكنين [حرف العلة، والألف] فصار: إقام، ثم زيدت تاء التأنيث في آخره، عوضاً عن المحذوف، فصار المصدر: إقامة، وقد تحذف التاء، كما في قوله تعالى: ﴿وَلِقَامَ الصَّلَوةِ﴾ [الأنبياء: ٧٣].

٣ - إذا كان الفعل على وزن (تَفَعَّل) فقياس مصدره (تَفَعَّل) بضم العين، نحو: تجمَّلَ تجمُّلاً، وتعلَّم تعلُّماً، وتقدَّم تقدُّماً.

٤ - إذا كان الفعل في أوله همزة وصل، كسِرَ ثالثة، وزيد ألفاً قبل

آخره، فينقلب مصدرأ، سواء كان على وزن (انفعل)، نحو: انطلق  
انطلاقاً، أو على وزن (افتعل)، نحو: اصطفى اصطفاً، أو على وزن  
(استفعل)، نحو: استخرج استخراجاً.

فإن كان (استفعل) معتل العين عُجِلَ فيه ما عمل في مصدر (أفعل)  
المعتل العين من نقل حركة العين إلى الفاء، وقلب العين ألفاً، ثم  
حذفها للساكنين، وتعويض تاء التأنيث عنها، نحو: استعاذ استعاذة،  
واستقام استقامة.

٥ - إذا كان الفعل على وزن (تفعّل) وما مائله من كل فعل مبدوء  
بتاء زائدة، وعدد حروفه وحركاته وسكناته يماثل (تفعّل) فإن مصدره  
على وزن (تَفَعَّل) بضم الحرف الرابع، نحو: تدرّج الدرّج تدرّجاً،  
تنافس الطلاب تنافساً، تَجَوَّرَبَ تَجَوَّرَباً، تشيطن تشيطناً، تمسكن  
تمسكناً، تسلقى تسليقاً، وتقلب الضمة هنا كسرة، لمناسبة الياء.

٦ - إذا كان الفعل على وزن (فعلّل) فمصدره على وزن (فعللة)،  
نحو: دحرج دحرجة، وبهرج المناق حديثه بهرجة، أو على وزن (فعالل)  
وهو قليل فيه، نحو: دحرج دحراجاً، وزُلزلت الأرض زلزلةً وزلزلاً.

٧ - إذا كان الفعل على وزن (فَاعَلَ) فمصدره (الْفِعال) و(المفاعلة)  
وهو أكثر وأعم اطراداً، نحو: قاتل قتالاً ومقاتلة، وخاصم خصاماً  
ومخاصمة.

هذه أشهر المصادر القياسية للأفعال الرباعية والخماسية  
والسداسية، وما ورد مخالفاً لذلك فهو مقصور على السماع، فيحفظ ولا  
يقاس عليه؛ كقولهم: اقشعر المريض قشعريرة، والقياس: اقشعراراً،  
وتملّق المناق تملّاقاً، والقياس: تملّقاً...

وإلى ما تقدم أشار ابن مالك بقوله: (وغير ذي ثلاثة مقيس  
مصدره... إلخ) أي: لا بد لكل فعل غير ثلاثي من مصدر مقيس،  
و(مصدره) بالرفع نائب فاعل، وبالجذر على الإضافة، فقياس (فَعَّل)  
(مصدره) بالرفع نائب فاعل، وبالجذر على الإضافة، فقياس (فَعَّل)



بالتشديد إذا كان صحيح اللام (التفعيل) ك(قُدَّسَ التقديس)، ومعتل اللام مصدره (تفعلة) ك(زكه تزكية). أما (أفعل) فمصدره (إفعال)، نحو: أَجْمَلَ إجمالاً. وأما تَفَعَّلَ فمصدره (التفعّل)، نحو: (إجمال مَنْ تَجَمَّلًا تجملاً) أي: أَجْمَلُ إجمال الذي تَجَمَّلَ تَجَمُّلاً، والألف في قوله: (وأجملاً) بدل من نون التوكيد الخفيفة، وفي قوله: (تَجَمَّلًا) للإطلاق. ثم ذكر أن الرباعي المعتل العين والسادسي المعتل العين على وزن (إفعال) مع حذف العين وتعويض التاء عنها في الغالب، ثم ذكر مصدر الفعل الخماسي والسادسي المبدوء بهمزة وصل، وأنه يكون بفتح الحرف الذي قبل آخره، ومَدَّهِ، فينشأ من مده ألف زائدة (مع كسر تلو الثان) أي: الحرف الذي يتلو الثاني. والمراد به الحرف الثالث، نحو: اصطفى، اصطفاء. أما الفعل الخماسي الذي على وزن (تفعّل)، مثل: تلملم، فيكون بضم (ما يربع) أي: ما يكون رابعاً، فينشأ المصدر وهو: تَلَمَّلُم، ثم بين أن (فعللة) هي القياس للفعل (فعلل) وقد يكون مصدره قليلاً على (فعلال)، ثم عرض لمصدر (فَاعَلَ) فقال: إنه (الفِعال) و(المفاعلة)، وصرح بأن ما جاء مخالفاً لما مرّ من مصادر غير الثلاثي يحفظ ولا يقاس عليه.

ومعنى قوله: (السماع عادله) أي: كان السماع له عديلاً؛ أي: مساوياً، فلا يُقَدَّمُ عليه إلا بدليل ونقل عن العرب.

\* \* \*

- ٤٥٥ - وَ(فَعَلَّةٌ) لِمَرْءَةٍ كَ(جَلَسَتْ) وَ(فِعْلَةٌ) لِهَيْئَةٍ كَ(جَلَسَتْ) اسم المرة  
 ٤٥٦ - فِي غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ بِالتَّاءِ الْمَرْءَةُ وَشَدَّ فِيهِ هَيْئَةً كَ(الْخِمْرَةِ) واسم الهيئة

تقدم أن المصدر لا يدل بذاته إلا على المعنى المجرد، فلا يدل على عدد ولا هيئة ولا شيء آخر غير هذا المعنى المجرد، فإذا أريد دلالة على شيء زائد فلا بد من بعض التغيير اليسير والزيادة اللفظية القليلة؛ لأن زيادة المبنى تدل على زيادة المعنى، ومن ذلك ما يسمى باسم المرة واسم الهيئة.

فاسم المرة: مصدر يدل على وقوع الحدث مرة واحدة، نحو: رُبَّ أكلة منعت أكالات، فلأكلة مصدر يدل على وقوع الحدث، وهو الأكل مرة واحدة.

وهو يكون على وزن (فَعْلَة) بفتح الفاء إذا كان الفعل ثلاثياً، كما مُثل، فإن كان غير ثلاثي كان على وزن المصدر بزيادة تاء في آخره، نحو: أغفى المريض إغفاءً، وكبر المصلي تكبيرة.

واسم الهيئة: مصدر يدل على هيئة الفعل حين وقوعه، نحو: لا تمش مشية المختال، ف(مشية) مصدر يدل على هيئة الفعل، وهو (المشي) حين وقوعه.

وهو يكون على وزن (فَعْلَة) بكسر الفاء إذا كان الفعل ثلاثياً، كما مثل، ولا يصاغ اسم الهيئة من فعل غير ثلاثي، وشذ قولهم: هي حسنة الخمرة، فبنوا (فَعْلَة) من (اختمر) وهو غير ثلاثي.

وإذا كان المصدر مختوماً بالتاء في الأصل دُلَّ منه على المرة بالوصف، نحو: دعوته لزيارتي دعوة واحدة.

وإذا كان المصدر مماثلاً للهيئة في الوزن دُلَّ منه على الهيئة بالوصف أو بالإضافة، نحو: نشد الضالة نشدة عظيمة، أو نشدة الملهوف.

وهذا معنى قوله: (وَفَعْلَة لمرة كجلسه... إلخ) أي: إن المصدر الدال على المرة يكون ب(فَعْلَة) والمصدر الدال على الهيئة يكون ب(فَعْلَة). ثم ذكر أن الدلالة على (المرة) من مصدر غير الثلاثي، تكون بزيادة التاء في آخر المصدر، أما الهيئة فلا تجيء منه، وما ورد من ذلك فهو شاذ، ثم ذكر المثال.



## أَبْنِيَّةُ أَسْمَاءِ الْفَاعِلِينَ وَالْمَفْعُولِينَ وَالصِّفَاتِ الْمُشَبَّهَةِ بِهَا

صياغة اسم  
الفاعل  
والصفة  
المشبهة من  
الثلاثي

- ٤٥٧ - كَ(فَاعِلٍ) صُغِ اسْمُ فَاعِلٍ إِذَا مِنْ فِي ثَلَاثَةٍ يَكُونُ كَ(عَدَا)  
٤٥٨ - وَهُوَ قَلِيلٌ فِي (فَعَلْتُ) وَ(فَعِلْتُ) غَيْرَ مُعَدَّى، بَلْ قِيَّاسُهُ (فَعِلْتُ)  
٤٥٩ - وَ(أَفْعَلْتُ) (فَعْلَانُ) نَحْوُ: (أَشِيرُ) وَنَحْوُ: (صَدَيَانُ)، وَنَحْوُ: (الْأَجْهَرُ)  
٤٦٠ - وَ(فَعَلْتُ) أَوَّلَى وَ(فَعِيلٌ) بِ(فَعُلْتُ) كَ(الضُّخْمُ) وَ(الْجَمِيلُ)، وَ(فَعُلْتُ) (جُمُلُ)  
٤٦١ - وَ(أَفْعَلْتُ) فِيهِ قَلِيلٌ وَ(فَعُلْتُ) وَيَسُوَّى الْفَاعِلُ قَدْ يَغْنَى (فَعُلْتُ)

هذا الباب عقده المصنف رحمته الله لبيان أوزان اسم الفاعل، واسم المفعول، والصفة المشبهة، والمراد: أبنية أسماء الذوات الفاعلين.. وغُلِبَ العاقل منها على غيره، فجمع جمع مذكر سالماً، وقوله: (بها) أي: بأسماء الفاعلين والمفعولين، هذا هو المتبادر، لكن سيأتي في باب الصفة المشبهة ما يدل على أن الضمير يرجع إلى أسماء الفاعلين فقط.

وقد تقدم أن الفعل قسمان:

١ - ثلاثي.

٢ - غير ثلاثي.

وتقدم - أيضاً - أن الفعل الثلاثي له ثلاثة أوزان:

١ - فَعَلَ، بفتح العين ويكون متعدياً ولازماً.

٢ - فَعِلَ، بكسر العين ويكون متعدياً ولازماً.

٣ - فَعُلَ، بضم العين، ولا يكون إلا لازماً.

وإليك بيان أوزان اسم الفاعل، والصفة المشبهة من هذه الأوزان:

أولاً: إذا كان الفعل على وزن (فَعَلَ) فاسم الفاعل منه على وزن

(فَاعِل) سواء كان متعدياً، نحو: ضرب فهو ضارب، وأخذ فهو آخذ، أو لازماً، نحو: جلس فهو جالس، وخرج فهو خارج<sup>(١)</sup>.

ثانياً: وإن كان الفعل على وزن (فَعِل) فإن كان متعدياً فاسم الفاعل منه على وزن (فاعل)، نحو: ركب فهو راكب، وشرب فهو شارب، وإن كان لازماً فمجيء اسم الفاعل منه على وزن (فاعل) قليل، نحو: سلم فهو سالم، وعقرت المرأة فهي عاقر [بمعنى: انقطع حملها]، والأكثر أن يأتي اسم الفاعل منه على:

١ - وزن (فَعِل) الذي مؤنثه (فَعِلَة) وذلك فيما دل على الأدواء الجسمانية أو الخلقية، أو على حزن، أو فرح، أو على الحسن من الصفات الباطنية المعنوية، نحو: فِطَنَ الصبي فهو فِطْنٌ، وفرح الفائز فهو فَرِحٌ، وبَطِرَ الجاهل فهو بَطِرٌ، وحَذِرَ الرجل فهو حَذِرٌ، وتَعَبَ العامل فهو تعب.

٢ - أو على وزن (فعلان) الذي مؤنثه (فعلى) وذلك فيما دل على خلو أو امتلاء، أو حرارة باطنية معنوية، نحو: عطش فهو عطشان، ورَوِيَ فهو ريان، وغضب فهو غضبان.

٣ - أو على وزن (أفعل) الذي مؤنثه (فعلاء) وذلك فيما دل على حلية أو لون، أو عيب، نحو: حَمِرَ فهو أحمر، وعرج فهو أعرج، وعور فهو أعور، وكحل فهو أكحل.

(١) اعلم أن وزن (فاعل) لا بد فيه من أمرين:

الأول: أن يكون فعله ثلاثياً متصرفاً.

الثاني: يدل على التجدد والحدوث.

فالأفعال الجامدة كنعم وبئس ليس لها مصدر ولا مشتق، وما دل على الثبوت والدوام فهو صفة مشبهة وليس باسم فاعل.

وقد ذكر المفسرون عند قوله: ﴿وَصَاقِبُ يَوْمٍ صَدْرُكَ﴾ [هود: ١٢] أنه جاء اسم الفاعل (صائق) دون (ضيق) لأن ضيق صدر الرسول ﷺ عارض غير ثابت؛ لأنه صلوات الله وسلامه عليه كان أفسح الناس صدرأ، ومثل ذلك يقال: حاسن الآن أو غداً، وكارم وطائل، إذا أريد الحدوث، فإن أريد الثبوت قيل: حسن وكريم وطويل. [انظر: «النحو الوافي» (٢/ ٢٤٠)؛ «المصباح المنير» ص(٦٨٩)].

ثالثاً: وإن كان الفعل على وزن (فَعَلَ) فمجيء اسم الفاعل منه على وزن (فَاعِل) قليل، نحو: طَهَّرَ فهو طاهر، وَحَمَضَ فهو حامض، والأكثر أن يأتي اسم الفاعل منه على:

١ - وزن (فَعَلَ) بسكون العين، مثل: ضَحَّمْ فهو ضَحْمٌ، وشَهْمْ فهو شَهْمٌ [بمعنى الذكي الفؤاد المتوقد الجُلْد]، وَصَعَبْ فهو صَعَبٌ.

٢ - أو على وزن (فَعِيل)، نحو: شَرَّفَ فهو شريف، وَبَّئِلَ فهو نبيل، وَقَبِحَ فهو قبيح.

ويقل مجيء اسم الفاعل منه على:

١ - وزن (أَفْعَلَ)، نحو: خَطَبَ فهو أَخْطَبٌ<sup>(١)</sup>.

٢ - وزن (فَعَلَ)، نحو: حَسَّنَ فهو حَسَنٌ، وَبَطَّلَ فهو بَطْلٌ.

وقد يستغنى عن صيغة (فاعل) من الفعل الثلاثي المفتوح العين بغيرها؛ كقوله: طاب فهو طيب، وشاخ فهو شيخ، وشاب فهو أشيب<sup>(٢)</sup>.

وهذا معنى قوله: (كفاعل صغ اسم فاعل... إلخ) أي: صغ اسم الفاعل من الفعل الثلاثي المتصرف على وزن (فاعل).

ثم مثل للثلاثي بقوله: (كغذا) وهذا يصلح مثلاً للثلاثي المتعدي واللازم، إشارة إلى أن اسم الفاعل لا يختلف وزنه من الثلاثي، سواء كان متعدياً أو لازماً، فلغذا) يحتمل أن يكون متعدياً، من غذوت الصبي

(١) خطب: بالخاء المعجمة والطاء المشالة، قال الصبان: لم أجد مادة (خطب) في القاموس ولا في الصحاح ولا في المصباح، ومعناها: أحمر مائلاً إلى الكدرة (٣١٤/٢).

(٢) قال في «المصباح المنير» ص (٣٢٨): (شاب يشيب شيباً وشيبة، فالرجل أشيب، على غير قياس، والجمع: شيب بالكسر) وفي «حاشية ابن الحاج» على «شرح المكودي» (٢٢٨/١) لا يقال: شائب، كما في ألسنة الناس؛ لأنه لم يسمع.

باللبن؛ أي: ربيته، ويحتمل أن يكون بمعنى: غذا الماء؛ أي: سال، فيكون لازماً.

ثم ذكر أن وزن (فاعل) قليل في اسم الفاعل من (فَعَلَ) المضموم العين و(فَعِلَ) المكسور العين اللازم، وفهم منه أنه كثير فيما عدا هذين الوزنين من الثلاثي، ثم بيّن أن اسم الفاعل منهما يأتي على وزن (فَعِلَ)، و(أَفْعَلَ) و(فَعْلَان) وضرب لذلك أمثلة، هي: أَشِيرَ الغنيُّ فهو أَشِيرٌ. [والأَشِيرُ والبَطِيرُ من لا يحمد النعمة]، وَصَدِيَ الضال في الصحراء فهو صديان [كعَطَش فهو عطشان، وزناً ومعنى وحكماً]، وَجِهَ الرجل فهو أجهر [أي: لا يبصر في الشمس].

ثم ذكر أن الفعل الثلاثي إذا كان على وزن (فَعَلَ) بضم العين، فالأولى أن يكون اسم فاعله على وزن (فَعَلَ) أو (فَعِيل) مثل: صَخِمَ الفيل فهو صخِم، وَجَمَلُ الغزال فهو جميل، وقوله: (والفعل جَمَلُ) استئناف لبيان الواقع؛ لأنه معلوم أن الفعل هو (جَمَلُ) وذلك من قوله: (بَفَعَلَ) وقيل: احتراز من: جَمَلَتِ الشحم - بالفتح - أي: أذبت، فهو جميل؛ أي: مجمول.

ثم بيّن في البيت الأخير أن مجيء اسم الفاعل من مصدر الفعل الثلاثي المضموم العين على وزن (أَفْعَلَ) أو (فَعَلَ) قليل، وأن (فَعَلَ) المفتوح العين قد يأتي اسم فاعله على غير وزن (فاعل) ولم يذكر الوزن الذي يأتي عليه، ففهم منه أنه غير مخصوص بوزن واحد، وتقديم له أمثلة. وقوله: (قد يَغْنَى) بفتح الياء والنون مبنياً للمعلوم مضارع (غني) كفرح يفرح، بمعنى: يستغني.

وظاهر كلام ابن مالك رَضِيَ اللهُ عَنْهُ أن جميع ما ذكر من الأوزان اسم فاعل، وهذا اصطلاح شائع عند المتقدمين قبل ابن مالك، وليس كذلك، بل ما كان على وزن (فاعل) فهو اسم فاعل، وأما بقية الأوزان فهي صفات مشبهة.

صياغة اسم  
الفاعل واسم  
المفعول من  
غير الثلاثي

- ٤٦٢ - وَزَنَةُ الْمُضَارِعِ أَسْمُ فَاعِلٍ مِنْ غَيْرِ ذِي الثَّلَاثِ كَالْمَوَاصِلِ)  
٤٦٣ - مَعَ كَسْرِ مَثَلُو الْأَخِيرِ مُطْلَقًا وَضَمِّ مِيمٍ زَائِدٍ قَدْ سَبَقَا  
٤٦٤ - وَإِنْ فَتَحَتْ مِنْهُ مَا كَانَ أَنْكَسَرَ صَارَ أَسْمُ مَفْعُولٍ كَمِثْلِ: (الْمُنْتَظَرِ)

إذا أريد صياغة اسم الفاعل من مصدر الفعل غير الثلاثي فهو على وزن مضارعه مع إبدال حرف المضارعة ميماً مضمومة وكسر ما قبل الآخر، نحو: قَاتِلٌ يُقَاتِلُ فهو مُقَاتِلٌ، وَجَالِسٌ يُجَالِسُ فهو مُجَالِسٌ، وَتَعَلَّمَ يَعْلَمُ فهو متعلِّمٌ.

فإذا أريد صياغة اسم المفعول من غير الثلاثي أتيت به على وزن اسم الفاعل، ولكن تفتح منه ما كان مكسوراً وهو ما قبل الآخر، نحو: مُقَاتِلٌ، وَمُجَالِسٌ، وَمتعلِّمٌ منه.

وهذا معنى قوله: (وزنة المضارع اسم فاعل... إلخ) أي: اسم الفاعل من غير الفعل الثلاثي هي زنة مضارعه، بشرط كسر الحرف الذي يتلوه الحرف الأخير ويجيء بعده، وضم حرف الميم الزائد الذي يسبق بقية حروف المضارع، نحو: المواصل، وفعله: واصل الرباعي: ومضارعه: يواصل، ثم يبين أن صيغة اسم المفعول من مصدر الفعل غير الثلاثي هي صيغة اسم الفاعل، ولكن بعد أن يفتح الحرف الذي قبل الآخر، فلا فرق بينهما إلا في الحرف الذي قبل الآخر، فإنه مكسور في اسم الفاعل، مفتوح في اسم المفعول، نحو: انتظر ينتظر، فهو منتظر ومنتظر.

\* \* \*

صياغة اسم  
المفعول من  
الثلاثي

- ٤٦٥ - وَفِي أَسْمِ مَفْعُولِ الثَّلَاثِيِّ أَطَرْدُ زِنَةُ (مَفْعُولٍ) كَاتٍ مِنْ (قَصَدَ)  
٤٦٦ - وَنَابَ نَقْلًا عَنْهُ ذُو (فَعِيلٍ) نَحْوُ: (فَتَاةٍ أَوْ فَتَى كَجِيلٍ)

يصاغ اسم المفعول من مصدر الفعل الثلاثي على وزن (مفعول)، نحو: ضُرِبَ المجرمُ فهو مضروب، وَقُصِدَ محمدٌ فهو مقصود، وهذه هي الصيغة الأصلية من الثلاثي.

وقد ورد عن العرب صيغ سماعية تؤدي معنى اسم المفعول المصوغ من مصدر الفعل الثلاثي، ومنها: (فعليل) بمعنى: (مفعول)، نحو: كحيل بمعنى: مكحول، وجريح: بمعنى: مجروح<sup>(١)</sup>.

وهذا معنى قوله: (وفي اسم مفعول الثلاثي اطرده... إلخ) أي: إن اسم المفعول من الثلاثي يأتي على وزن (مفعول) باطراد؛ كاسم المفعول الآتي من (قصده) وهو مقصود.

ثم ذكر أن فعلاً ينوب عن (مفعول) في صحة الاستغناء عنه مع إفادة معناه.

وقوله: (نقلًا) أي: سماعاً عن العرب فلا يقاس عليه، وقد مثل له: (بفتاة كحيل)، بمعنى: مكحولة العينين، و(فتى كحيل)، بمعنى: مكحولهما أيضاً.

وفهم من تمثيله بفتاة وفتى أن (فعلاً) المذكور يستوي فيه المذكر والمؤنث بلفظ واحد<sup>(٢)</sup>.



(١) لكن هل يعمل (فعليل) عمل اسم المفعول كما يؤدي معناه؟ قال ابن عصفور: إنه يعمل عمل اسم المفعول، فقد قال في كتابه (المقرب) ص(٨٧): (واسم المفعول وما كان من الصفات بمعناه حكمه بالنظر إلى ما يطلبه من المعاملات حكم الفعل المبني للمفعول). فعلى هذا يصح أن تقول: مررت برجل كحيل عينه، وبرجل ذبيح كبشه، وقال آخرون: إنه لا يعمل، وقد نص على ذلك ابن مالك في «التسهيل». قال ابن عقيل في شرحه له: (ويحتاج إلى سماع «التسهيل» ٢/٢٠٩).

(٢) وشرط ذلك معرفة الموصوف بهذا الوصف، نحو: فتى جريح وامرأة جريح، فتحتفد التاء في الغالب؛ لعدم اللبس، فإن لم يعرف الموصوف وجب ذكر التاء لمنع اللبس، نحو: حزنْتُ لقتيلة الحادث، إذ لو قيل: لقتيل، لم يفهم المؤنث الذي يريد المتكلم.



## الصفة المشبهة باسم الفاعل

علامة الصفة  
المشبهة

٤٦٧ - صِفَةٌ اسْتُخْصِنَ جَرُّ فَاعِلٍ مَعْنَى بِهَا الْمُشَبَّهَةُ اسْمُ الْفَاعِلِ  
هذا الباب الرابع مما يعمل عمل الفعل. وهو الصفة المشبهة، بعد  
أن مضى الكلام على المصدر ومعه اسم المصدر، واسم الفاعل ومعه  
صبيغ المبالغة واسم المفعول.

تعريف الصفة  
المشبهة

والصفة المشبهة: هي المصوغة من مصدر الفعل الثلاثي اللازم  
للدلالة على معنى قائم في الموصوف على وجه الثبوت.

نحو: الصبي فُطِنَ، (فَطِنَ) صفة مشبهة، مأخوذة من مصدر الفعل  
الثلاثي اللازم (فَطِنَ) للدلالة على معنى - وهو الفطنة - قائم في  
الموصوف، وهو (الصبي) على وجه الثبوت والدوام في سائر الأوقات،  
لا التجدد والحدوث في وقت دون آخر.

وهذا بخلاف اسم الفاعل، نحو: خالد قائم، فهو وصف دال  
على صفة عارضة؛ لأن هذا القائم قد يجلس، فهذا الوصف لا يفيد  
الثبوت، وإنما يفيد التجدد والحدوث، وهذا شأن اسم الفاعل.

وقد ذكر المصنف رحمته الله أن علامة الصفة المشبهة استحسان إضافتها

(١) الصفة تشبه اسم الفاعل في أمور وأهمها:

- ١ - الدلالة على المعنى وصاحبه، كما في الأمثلة.
  - ٢ - أنها عملت النصب - كما سيأتي - وكان الأصل أنها لا تنصب؛ لأنها مأخوذة  
من الفعل اللازم.
  - ٣ - أنها تنثنى وتجمع وتؤنث، مثل: جميل وجميلة، وجميلان وجميلتان  
وجميلون وجميلات.
- وهي تشبه اسم الفاعل المتعدي لواحد لأنها لا تنصب إلا اسماً واحداً.

إلى فاعلها في المعنى، وجره بالإضافة، نحو: الحسنُ الخلقِ محبوب، وأصله: الحسنُ خلقُهُ محبوبٌ، برفع (خلقه) على الفاعلية<sup>(١)</sup>.

أما اسم الفاعل فإضافته إلى مرفوعه ممنوعة، نحو: خالدٌ ضاربُ الأبِ عمرأ، تريد: ضاربُ أبوه عمرأ، فلا تصح الإضافة، لثلاثيهم الإضافة إلى المفعول، وأن الأصل: خالد ضاربُ أباه، فيقتضي أن الأب مضروب مع أنه ضارب، فتوقع الإضافة في لبس.

لكن إن كان اسم الفاعل مأخوذاً من الفعل اللازم، ودل على الثبوت والدوام صحت إضافته إلى مرفوعه؛ لأنه حينئذ صفة مشبهة، نحو: طاهرُ القلبِ مستريح.

فإن كان مأخوذاً من المتعدي لواحد صحت إضافته إلى مرفوعه إن وجد قرينة تمنع من اللبس [أي: التباس الإضافة للفاعل بالإضافة إلى المفعول]، نحو: محمد راحمُ الأبناء، فتضيف اسم الفاعل إلى فاعله، تريد: أن أبناءه راحمون الناس، تقوله في مقام مدحهم والثناء عليهم بهذه الصفة، والرد على من يدعي اتصافهم بضدها.

وهذا معنى قوله: (صفة استحسن جر فاعل معنى بها... إلخ) أي: إن الصفة التي يستحسن أن يجر بها فاعلها في المعنى هي (الصفة المشبهة باسم الفاعل)، وهي تجره باعتبارها مضافاً، وفاعلها المعنوي هو المضاف إليه<sup>(٢)</sup>.

(١) يقول النحاة: إن الصفة لا تضاف لفاعلها إلا بعد تحويل الإسناد عنه إلى ضمير موصوفها، إذ لو لم يتحول الإسناد لزم إضافة الشيء إلى نفسه؛ لأن الصفة هي مرفوعة في المعنى. ومما يدل على ذلك أنهم يقولون: هند حسنة الوجه، فيؤنون الصفة مما يدل على أنها مسندة للضمير المستتر وهو الفاعل، ولو كانت مسندة إلى ما بعدها لزم التذكير كما تذكر مع فاعلها المرفوع.

(٢) إنما استحسن جر فاعلها لأجل التخفيف، أو لغرض بلاغي؛ كالمبالغة عندما يسند الحسن - مثلاً - إلى ضمير عائد على الموصوف بدلاً من إسناده إلى جزء منه - كالوجه - والحق أن العلة هي استعمال العرب.

وإنما قيل: إنه فاعلها في المعنى لوقوعه بعدها، وإلا ففاعلها الحقيقي الضمير المستتر؛ لأن الصفة لا تضاف لمرفوعها حتى يُقدَّر تحويل إسنادها عنه إلى ضمير موصوفها.

\* \* \*

- ٤٦٨ - وَصَوَّغَهَا مِنْ لَازِمٍ لِحَاضِرٍ كَطَاهِرِ الْقَلْبِ جَمِيلِ الظَّاهِرِ  
 ٤٦٩ - وَعَمِلَ اسْمٌ فَاعِلٌ الْمُعْدَى لَهَا عَلَى الْحَدِّ الَّذِي قَدْ حَدًّا  
 ٤٧٠ - وَسَبَقَ مَا تَعَمَّلَ فِيهِ مُجْتَنَّبٌ وَكَوْنُهُ ذَا سَبَبِيَّةٍ وَجَبَ

الصفة المشبهة تعمل الرفع والنصب. أما الرفع فعلى أن معمولها فاعل، وأما النصب فعلى أنه شبيه بالمفعول به.

ولا تعمل إلا بشرط الاعتماد الذي تقدم شرحه في عمل اسم الفاعل، وسيأتي بيان ذلك بالأمثلة إن شاء الله.

وللصفة المشبهة أحكام تخالف فيها اسم الفاعل أهمها:

- ١ - أنها لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، نحو: هذا القارئ حسن الصوت، وفعله: حَسَنَ، وهو فعل لازم، بخلاف اسم الفاعل فإنه يصاغ من اللازم، نحو: الباطل منهزم، والمتعدي، نحو: لست بالمنكر معروفك.
- ٢ - أنها للزمن الحاضر الدائم؛ لأنها تفيد الثبوت والدوام، فلا تكون للماضي وحده، أو المستقبل وحده، واسم الفاعل يكون لأحد الأزمنة الثلاثة.

٣ - عدم لزوم جريها على المضارع، بل هي نوعان إن كانت من الفعل الثلاثي:

الأول: ما وازن المضارع في الحركات والسكنات؛ كطاهر القلب وضامر البطن، فهما يوازنان المضارع: يَظْهَرُ وَيَضْمُرُ، وهذا قليل.

الثاني: ما لم يوازن المضارع في الحركات والسكنات؛ ك: حَسَنَ وظريف، فهما غير موازنين للمضارع: يَحْسُنُ، وَيُظَرَفُ، وهذا هو الكثير فيها.

فإن كانت من غير الثلاثي وجبت موازنتها للمضارع، نحو: منطلق اللسان؛ لأنها من غير الثلاثي اسم فاعل أو اسم مفعول أريد بهما الثبوت والدوام، وإلا فهي أصالة لا تصاغ إلا من الثلاثي، كما تقدم في التعريف.

ويراد بالموازنة تساوي عدد الحروف المتحركة والساكنة في كل من الفعل والصفة، وأن يكون ترتيب المتحرك والساكن فيهما متماثلاً، ولا يلزم اتفاق نوع الحركة، فلو كان الثاني مفتوحاً في أحدهما مضموماً في الآخر حصلت الموازنة.

وهذا بخلاف اسم الفاعل، فإنه لا بد أن يجاري مضارعه، مثل: كاتب، ويكتب، مرتفع، ويرتفع.

٤ - أنه لا يتقدم معمولها المنصوب عليها، نحو: أخوك حسن رأيه، بالنصب، لا تقول: أخوك رأيه حسن، بخلاف اسم الفاعل فيجوز تقديم منصوبه عليه، نحو: خالد كاتب الدرس، فتقول: خالد الدرس كاتب.

٥ - أن معمولها لا يكون أجنياً، بل لا بد أن يكون سببياً، والمراد به: الاسم الظاهر المتصل بضمير يعود على صاحبها<sup>(١)</sup>، نحو: العاصي مظلم وجهه، بخلاف اسم الفاعل، فإنه يكون معموله أجنياً، كما في المثال المتقدم، ويكون سببياً، نحو: مررت برجل قائد بعيره.

وهذا معنى قوله: (وصوغها من لازم لحاضر... إلخ) أي: إن الصفة المشبهة باسم الفاعل لا تصاغ إلا من الفعل اللازم، ولا تكون إلا للحال، وفهم من تمثيله، ب(ظاهر) و(جميل) أنها قد تكون جارية على المضارع في الحركات والسكنات وغير جارية.

(١) قد يكون الضمير ملفوظاً به كما في المثال، وقد يكون مقدراً، نحو: هذا الرجل سهل الخليفة؛ أي: منه، وقال الكوفيون: لا حذف في الكلام و(أل) الداخلة على السببي تغني عن الضمير، وهو رأي جيد لخلوه من التقدير.

ثم يبين أن الصفة المشبهة تعمل عمل اسم الفاعل المتعدي لمفعول واحد، فترفع وتنصب، وفهم من قوله: (على الحد الذي قد حدا) أنها تعمل بالشروط المتقدمة في اسم الفاعل، ولا يدخل في ذلك شرط الحال والاستقبال؛ لأنه نصّ على أنها لا تكون إلا للحال، كما تقدم، ثم ذكر أن معمولها لا يتقدم عليها، وأنه لا يكون إلا سببياً.

\* \* \*

معمول الصفة  
المشبهة  
١- أحواله  
٢- إعرابه

٤٧١- فَأَرْفَعُ بِهَا وَأَنْصِبُ وَجُرَّ- مَعَ (أَلْ) وَدُونَ (أَلْ)- مَضْحُوبٌ (أَلْ)، وَمَا اتَّصَلَ  
٤٧٢- بِهَا مُضَافًا أَوْ مُجَرَّدًا، وَلَا تَجُرُّ بِهَا- مَعَ (أَلْ)- سَمَائِنِ (أَلْ) خَلَا  
٤٧٣- وَمِنْ إِضَافَةٍ لِتَالِيَتِهَا، وَمَا لَمْ يَخْلُ فَهُوَ بِالْجَوَازِ وَسِمًا  
الصفة المشبهة إما أن تكون مقترنة بـ(أَلْ)، نحو: الحسن، أو مجردة عنها، نحو: حسن، وعلى كلا التقديرين لا يخلو المعمول من أحوال ستة:

الأول: أن يكون بـ(أَلْ)، نحو: الحسن الوجه، حسن الوجه.  
الثاني: أن يكون مضافاً لما فيه (أَلْ)، نحو: الحسن وجه الأب، وحسن وجه الأب.  
الثالث: أن يكون مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجل الحسن وجهه، ورجل حسن وجهه.  
الرابع: أن يكون مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: مررت بالرجل الكريم خلقاً غلامه، ورجل كريم خلقاً غلامه.  
الخامس: أن يكون مجرداً من (أَلْ) دون الإضافة، نحو: الحسن وجهه أب، وحسن وجهه أب.  
السادس: أن يكون مجرداً من أَلْ والإضافة، نحو: الحسن وجهاً، وحسن وجهاً.

والمعمول في كل واحدة من هذا المسائل المذكورة يجوز فيه ثلاثة أوجه، يمتنع الجر في بعضها:

الأول: الرفع على الفاعلية. وهذا باتفاق، وحيث أن فالصفة خالية من الضمير؛ لأنه لا يكون للشيء فاعلان، أو على الإبدال من ضمير مستتر في الصفة عند أبي علي الفارسي.

مثال ذلك: الخطيب طَلَّقَ لسانه، (فطلق) خبر المبتدأ (لسانه) فاعل للصفة المشبهة على قول الجمهور، أو الفاعل ضمير مستتر، و(لسان) بدل من هذا الضمير، والهاء مضاف إليه

الثاني: النصب على شبه المفعولية إن كان معرفة، وعليه أو على التمييز إن كان نكرة.

مثال المعرفة: أخوك حسنٌ رأيته، (فأراه) منصوب على التشبيه بالمفعول به.

ومثال النكرة: العدو شديدٌ بأساً: (فأساً) تمييز - وهو الأرجح - أو منصوب على التشبيه بالمفعول به.

الثالث: الجر بالإضافة، نحو: جارنا كريمٌ الطبع.

والجر لا يجوز في جميع المسائل المذكورة بل يستثنى أربع مسائل - إذا كانت الصفة بـ(أل) والمعمول مجرداً منها - لا يجوز فيها الجر وهي:

١ - إذا كان المعمول مضافاً إلى ضمير الموصوف، نحو: جاء خالد الحسنُ خلقه<sup>(١)</sup>.

٢ - إذا كان المعمول مضافاً إلى مضاف إلى ضمير الموصوف، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقُ والده.

٣ - إذا كان المعمول مضافاً إلى الخالي من (أل) والإضافة، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقُ والدٍ.

(١) هذا وما بعده مقيد بما إذا كان الموصوف غير محلي بـ(أل) كما في المثال، فإن كان محلي بـ(أل) نحو: مررت بالرجل الحسن وجهه، فلا امتناع؛ لأن الصفة حيثئذ مضافة لمضاف لضمير ما فيه (أل).

٤ - إذا كان المعمول مجرداً من (أل) والإضافة، نحو: جاء خالد الكريمُ خلقٍ.

وهذا معنى قوله: (فارفع بها وانصب وجر... إلخ) أي: فارفع (بها) أي: الصفة المشبهة، أو انصب أو جر، (مع أل) أي: كل هذه الأوجه الثلاثة جائزة مع وجود (أل) ودون (أل) (مصحوب أل) أي: المعمول المقترن بـ(أل)، (وما اتصل بها مضافاً أو مجرداً) أي: والمعمول المتصل (بها) أي: بالصفة، إذا كان المعمول مضافاً أو مجرداً من (أل) والإضافة.

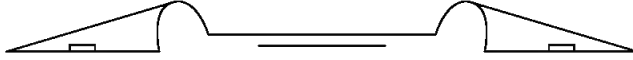
ويدخل تحت قوله: (مضافاً) الحالة الثانية والثالثة والرابعة والخامسة التي ذكرنا.

وأشار بقوله: (ولا تجرر بها مع (أل)... إلخ) إلى الحالات التي لا يجوز فيها الجر.

فقوله: (ولا تجرر بها) أي: بالصفة المشبهة (مع أل) أي: إذا كانت مقترنة بـأل، (سُما) أي: اسماً خلا من (أل)، أو خلا من الإضافة إلى تالي (أل)، والمراد به المضاف إلى ما فيه (أل) (وما لم يخل) أي: والذي لم يخل من (أل) فهو موسوم بالجواز وذلك حالتان، كما تقدم: الحسن الوجه، والحسن وجه الأب.

انتهى الجزء الأول ويليهِ - بعون الله وتوفيقه - الجزء الثاني، وأوله: باب «التعجب»





## الفوائد المنثورة<sup>(١)</sup>

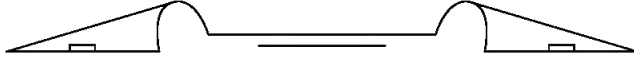
الصفحة	الفائدة
٤٢	١ - تعريف الجنس وأنواعه
٤٤	٢ - العموم والخصوص المطلق
٤٥	٣ - إعراب البسملة
٥٠	٤ - قد يكون الفعل الماضي للحال
٥٣	٥ - العامل اللفظي والمعنوي
٥٩	٦ - قاعدة بناء الفعل الماضي
٦١	٧ - مجيء (ليقولن)
٦٥	٨ - تقدير السكون على آخر الفعل المعرب
٦٦	٩ - لماذا يقال: الأسماء الخمسة
٧٦	١٠ - الشاذ قياساً، والشاذ استعمالاً
٧٩	١١ - الفرق بين لفظ (بنات) ولفظ (أصوات) في حالة النصب
٨١	١٢ - حذف نون الأمثلة الخمسة لغير ناصب أو جازم
٨٣	١٣ - تنوين المقصور مثل (فتى)
٢٧٦ ، ٢٠٠ ، ٨٤	١٤ - إعراب الحرف الزائد
٨٦	١٥ - قد يحذف حرف العلة لغير جازم
٩٠	١٦ - قاعدة إعراب الضمير
٩١	١٧ - قاعدة إعراب الاسم المتصل بياء المتكلم
٩٤	١٨ - قاعدة الضمير المستتر وجوباً أو جوازاً
٩٥	١٩ - ضمير الشأن
١٠٩	٢٠ - إضافة العلم إلى اسم الأب مثل: محمد عبد الله
١٤٨ ، ١٠٩	٢١ - دخول (ال) على العلم، مثل: الصالح

(١) المقصود بذلك الفوائد الموجودة ضمن الشرح والتي قد لا يقف عليها القارئ. ومعظمها في الحاشية.



الصفحة	الفائدة
١١٩	٢٢ - قاعدة الاسم المحلى ب(ال) بعد اسم الإشارة
١٣٣	٢٣ - الفرق بين الكون العام والكون الخاص
١٥٧	٢٤ - جواز وقوع الجملة القسمية والإنشائية خبراً
١٦٤	٢٥ - ترجيح أن الخبر في شبه الجملة هو الظرف والجار والمجرور
١٨٤	٢٦ - من الأساليب (كائناً ما كان) و(كائناً من كان)
٢١٤	٢٧ - اتصال الضمير ب(عسى) نحو: عساكم طيبون
٢١٩	٢٨ - حكم حروف العطف بعد همزة الاستفهام
٢٢٦	٢٩ - ضمير الفصل
٢٣٠، ٢/٣، ...	٣٠ - وجوب إخضاع قواعد النحو للقرآن الكريم
٢٣٥	٣١ - الفرق بين السين وسوف
٢٣٦	٣٢ - إعراب: لا إله إلا الله
٢٥٧، ٢٥٢	٣٣ - قاعدة مفيدة
٢٦٢	٣٤ - الفرق بين العلم والمعرفة
٢٦٢	٣٥ - معنى قوله تعالى: ﴿وَمَا هُوَ عَلَى الْقَيْبِ بِضَنِينٌ﴾ على القراءتين
٢٧٦	٣٦ - إعراب الاسم بعد أداة الشرط
٢٧٧	٣٧ - أفعال لا تحتاج لفاعل
٢٩٦	٣٨ - الفرق بين المَعْلُ والمُعْتَل
٣٠١	٣٩ - ترجيح كون نائب الفاعل هو الجار والمجرور
٣٠٧	٤٠ - الخلاف في الجملة التفسيرية
٣١١	٤١ - إعراب ﴿وَالسَّارِقُ وَالسَّارِقَةُ فَاقْطَعُوا أَيْدِيَهُمَا﴾
٣١٩	٤٢ - ما يستعمل من الأفعال متعدياً ولازماً
٣٢١	٤٣ - من وسائل تعذية الفعل اللازم
٣٥١	٤٤ - إعراب قوله تعالى: ﴿يَبَيِّنُ اللَّهُ لَكُمْ أَنْ تَحِلَّ﴾
٣٥٩	٤٥ - حكم: ذا وذات، إذا أضيفتا للزمان
٣٦٩	٤٦ - مجيء المستثنى مرفوعاً في الكلام التام الموجب، وتوجيهه
٣٨٥، ٣٢٥	٤٧ - تعريف الفضلة
٣٨٩، ١٦٠	٤٨ - الفرق بين الجامد والمشتق
٣٩١	٤٩ - الحال المقدرة والحال المقارنة
٣٩٢	٥٠ - ترجيح مجيء الحال مصدرأ بلا تأويل
٤٢٦	٥١ - حرف الجر من حيث الأصالة وعدمها

الصفحة	الفائدة
٤٢٨	٥٢ - الغالب في معنى (رُبَّ)
٤٣٠	٥٣ - هل ينوب الحرف عن تأدية المعنى
٤٣٧	٥٤ - الباء في قوله: ﴿وَأَمْسَحُوا رُءُوسَكُمْ﴾
٤٤٠	٥٥ - الكاف في حديث التشهد (كما صليت على إبراهيم)
٤٤٠	٥٦ - الكاف في قوله تعالى: ﴿لَيْسَ كَمِثْلِهِ شَيْءٌ﴾
٤٤٧	٥٧ - متى تكتب الألف بعد الواو
٤٥٠	٥٨ - ألفاظ لا تقبل التعريف
٤٥٠	٥٩ - الفرق بين التعريف والتخصيص
٤٥٨ ، ٤٥٧ ، ٤٥٦	٦٠ - ترجيح إضافة الشيء إلى نفسه بشرطه
٤٦٣	٦١ - قد تأتي (إذا) بمعنى (إذا)
٤٦٣	٦٢ - تكون (إذا) في محل نصب أو جر
٤٦٥	٦٣ - ضبط لفظ (يوم) في حديث: «... رجع من ذنوبه كيوم ولدته أمه»
٤٦٦	٦٤ - قد تكون (إذا) ظرفية شرطية، وقد تكون ظرفية فقط
٥٢٠	٦٥ - في قوله تعالى: ﴿وَصَافِقُ يَوْمَ صَدْرُكَ﴾ نكتة بلاغية
٥٢١	٦٦ - الفرق بين أشيب وشائب



## فهرس الموضوعات

الموضوع	الصفحة
* مقدمة الطبعة الجديدة .....	٥
* مقدمة .....	٦
ألفية ابن مالك .....	١٠
متن ألفية ابن مالك المتعلق بهذا الجزء .....	١٧
مقدمة الناظم .....	٣٧
الكلام وما يتألف منه .....	٤٢
علامات الاسم .....	٤٥
علامات الفعل .....	٤٨
علامة الحرف .....	٥٠
أقسام الفعل وعلاماتها .....	٥٠
اسم فعل الأمر .....	٥١
المعرب والمبني .....	٥٣
المعرب والمبني من الأسماء .....	٥٣
أنواع أشبه الاسم بالحرف .....	٥٤
المعرب من الأسماء .....	٥٨
المعرب والمبني من الأفعال .....	٥٨
بناء الحرف وعلامات البناء .....	٦٢
علامات الإعراب .....	٦٤
إعراب المثنى وما ألحق به .....	٦٨
إعراب جمع المذكر السالم .....	٧١
الملحق بجمع المذكر السالم .....	٧٣
حركة نون المثنى والجمع .....	٧٧
إعراب جمع المؤنث السالم .....	٧٨
الملحق بجمع المؤنث السالم .....	٧٩
إعراب ما لا ينصرف .....	٨٠

الموضوع	الصفحة
إعراب المعتل من الأسماء .....	٨٢
تعريف الفعل المعتل وإعرابه .....	٨٥
تعريف النكرة وأقسام المعارف .....	٨٧
مباحث الضمير .....	٨٩
تعريف الضمير .....	٨٩
الضمير المتصل .....	٨٩
بناء الضمير والموقع الإعرابي للضمير المتصل .....	٩٠
الضمير المنفصل .....	٩٥
اتصال الضمير وانفصاله .....	٩٧
مواضع جواز الاتصال والانفصال .....	٩٨
التقديم والتأخير عند اجتماع ضميرين منصوبين .....	١٠١
حكم اجتماع ضميرين متحدي الرتبة من حيث الوصل والفصل .....	١٠٢
أحكام نون الوقاية .....	١٠٢
العلم .....	١٠٧
تعريف العلم ومسماه .....	١٠٧
أقسام العلم باعتبار وضعه .....	١٠٩
أحوال إعراب الاسم واللقب .....	١١١
أقسام العلم باعتبار أصله .....	١١٢
أقسام العلم باعتبار لفظه .....	١١٢
علم الجنس .....	١١٥
اسم الإشارة .....	١١٧
ألفاظ الإشارة .....	١١٧
مراتب المشار إليه .....	١١٩
الإشارة إلى المكان .....	١٢٠
الاسم الموصول .....	١٢٢
ألفاظ الموصول المختص .....	١٢٢
بقية ألفاظ الموصول المختص .....	١٢٥
الموصول المشترك .....	١٢٦
من الموصول المشترك .....	١٢٨
صلة الموصول وشرطها .....	١٣٠

الموضوع	الصفحة
أنواع الصلة وشرط كل نوع .....	١٣١
صلة (أل) الموصولة .....	١٣٤
(أي) الموصولة .....	١٣٥
حذف العائد .....	١٣٧
المعروف بأداة التعريف .....	١٤٣
(أل) المعرفة .....	١٤٣
(أل) الزائدة .....	١٤٦
العلم بالغلبة .....	١٤٩
الابتداء .....	١٥١
قسما المبتدأ .....	١٥١
أحوال الوصف مع مرفوعه .....	١٥٣
العامل في المبتدأ والخبر .....	١٥٥
تعريف الخبر .....	١٥٥
أقسام الخبر .....	١٥٦
إبراز الضمير في الخبر المشتق .....	١٦١
الخبر شبه الجملة .....	١٦٣
الإخبار باسم الزمان والمكان .....	١٦٤
مسوغات الابتداء بالنكرة .....	١٦٦
تقديم الخبر جوازاً .....	١٦٧
تأخير الخبر وجوباً .....	١٦٨
تقديم الخبر وجوباً .....	١٧١
حذف المبتدأ أو الخبر جوازاً .....	١٧٣
حذف الخبر وجوباً .....	١٧٣
تعدد الخبر .....	١٧٨
كان وأخواتها .....	١٧٩
عمل (كان) وأخواتها وما يشترط لذلك .....	١٧٩
تصريف الأفعال الناقصة .....	١٨٣
توسط الخبر في هذا الباب .....	١٨٤
تقدم الخبر .....	١٨٦
استعمال أفعال هذا الباب تامة .....	١٨٨

الموضوع	الصفحة
أحكام معمول الخبر .....	١٩٠
تأويل ما خالف قاعدة معمول .....	١٩٢
زيادة «كان» .....	١٩٣
حذف «كان» مع اسمها .....	١٩٤
حذف «كان» وحدها .....	١٩٥
حذف النون من مضارع «كان» .....	١٩٥
فصل في (ما) و(لا) و(لات) و(إن) المشبهات بـ(ليس) .....	١٩٧
عمل «ما» وشروط عملها .....	١٩٧
العطف بعد خبر «ما» .....	١٩٩
زيادة الباء في الخبر .....	٢٠٠
بقية الأحرف العاملة عمل «ليس» .....	٢٠٢
أفعال المقاربة .....	٢٠٤
عملها وشروطها .....	٢٠٤
حكم اقتران الخبر بـ«أن» بعد (عسى وكاد) .....	٢٠٦
حكم اقتران الخبر بـ«أن» مع (حري وأخلوق وأوشك) .....	٢٠٧
حكم اقتران الخبر بـ«أن» مع (كرب وأفعال الشروع) .....	٢٠٨
ما يتصرف من هذه الأفعال .....	٢٠٩
ما تختص به (عسى وأخلوق وأوشك) .....	٢١١
ما تختص به (عسى) .....	٢١٢
حركة السين من (عسى) المسندة للضمير .....	٢١٣
إنَّ وأخواتها .....	٢١٥
عمل «إن» وأخواتها .....	٢١٥
تقديم الخبر في هذا الباب .....	٢١٦
وجوب فتح همزة «إن» .....	٢١٨
وجوب كسر همزة «إن» .....	٢١٩
جواز فتح الهمزة وكسرها .....	٢٢٢
دخول لام الابتداء على الخبر .....	٢٢٣
شروط دخول اللام على الخبر .....	٢٢٤
دخول اللام على معمول والاسم وضمير الفعل .....	٢٢٦
اتصال هذه الأحرف بـ«ما» الزائدة الكافة .....	٢٢٧

الموضوع	الصفحة
العطف على اسم «إن» وأخواتها	٢٢٨
تخفيف «إن»	٢٣١
من أحكام «إن» إذا حُففت	٢٣٢
تخفيف «أن»	٢٣٤
تخفيف «كان»	٢٣٨
«لا» التي لنفي الجنس	٢٤٠
معناها وعملها وشرط عملها	٢٤٠
أحوال اسم «لا»	٢٤١
العطف مع تكرار «لا»	٢٤٣
نعت اسم «لا»	٢٤٦
العطف دون تكرار «لا»	٢٤٧
دخول همزة الاستفهام على «لا»	٢٤٨
حذف الخبر	٢٤٩
ظن وأخواتها	٢٥١
عمل ظن وأخواتها وبيان أنواعها	٢٥١
أحكام هذه الأفعال	٢٥٦
الإلغاء والتعليق	٢٥٨
تعدي ظن وعلم لمفعول واحد	٢٦٢
رأى الخلمية	٢٦٣
حذف المعمول في هذا الباب	٢٦٤
استعمال القول بمعنى «الظن»	٢٦٥
أَعْلَمَ وَأَرَى	٢٦٩
أصل «أعلم وأرى»	٢٦٩
أحكام المفعولين الثاني والثالث	٢٧٠
تعدي «أرى وأعلم» إلى مفعولين	٢٧٠
بقية أفعال هذا الباب	٢٧١
الفاعل	٢٧٤
تعريف الفاعل وشرحه	٢٧٤
أحكام الفاعل	٢٧٦
وجوب تأنيث الفعل للفاعل	٢٨١

الصفحة

الموضوع

٢٨٢	حذف التاء للفواصل بين الفعل وفاعله .....
٢٨٣	حذف التاء بدون فاصل .....
٢٨٤	حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل جمعاً .....
٢٨٥	حكم تأنيث الفعل إذا كان الفاعل مراداً به الجنس .....
٢٨٨	وجوب تقديم الفاعل .....
٢٨٩	أحكام المحصور من فاعل أو مفعول .....
٢٩٠	من مسائل تقديم المفعول .....
٢٩٣	نائب الفاعل .....
٢٩٣	تعريف نائب الفاعل وما يترتب على حذف الفاعل .....
٢٩٤	تغيير صورة الفعل .....
٢٩٦	حكم الماضي الثلاثي المعلن المعين .....
٢٩٩	حكم الماضي المعلن العين على وزن (افتعل) أو (انفعل) .....
٢٩٩	نيابة الظرف والمصدر والمجرور عن الفاعل .....
٣٠١	حكم نيابة غير المفعول به مع وجوده .....
٣٠٣	أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب «كسا» .....
٣٠٣	أحكام النيابة إذا كان الفعل من باب (ظن) أو (أعلم وأرى) .....
٣٠٤	حكم ما سوى نائب الفاعل من متعلقات الفعل .....
٣٠٦	اشتغال العامل عن المعمول .....
٣٠٦	تعريف الاشتغال ناصب المشغول عنه .....
٣٠٨	وجوب نصب المشغول عنه .....
٣٠٩	وجوب رفع المشغول عنه .....
٣١١	جواز الوجهين والرفع أرجح .....
٣١٣	جواز الرفع والنصب على حد سواء .....
٣١٤	جواز الوجهين والرفع أرجح .....
٣١٤	أحوال المشغول به .....
٣١٨	تعدي الفعل ولزومه .....
٣١٨	علامة الفعل المتعدي وحكمه .....
٣١٩	الفعل اللازم وعلامته .....
٣٢١	كيفية تعدية الفعل اللازم .....
٣٢٣	ترتيب مفعولي الفعل المتعدي لأكثر من مفعول .....



الموضوع	الصفحة
جواز حذف المفعول به الفضلة .....	٣٢٥
حذف ناصب الفضلة .....	٣٢٧
التنازع في العمل .....	٣٢٩
تعريف التنازع .....	٣٢٩
حكم العامل الممهل إذا كان مطلوبه مرفوعاً .....	٣٣٠
حكم العامل الممهل إذا كان مطلوبه غير مرفوع .....	٣٣١
مسألة في امتناع الضمير مع العامل الممهل .....	٣٣٣
المفعول المطلق .....	٣٣٥
تعريف المصدر .....	٣٣٥
أنواع المصدر .....	٣٣٧
ما ينبو عن المصدر في النصب على المفعولية المطلقة .....	٣٣٨
حكم المصدر من حيث الأفراد والثنية والجمع .....	٣٤٠
حذف عامل المصدر جوازاً .....	٣٤١
حذف عامل المصدر وجوباً .....	٣٤٢
المفعول له .....	٣٤٨
تعريفه وشروطه وحكمه .....	٣٤٨
أحوال المفعول له .....	٣٥٠
المفعول فيه وهو المسمى ظرفاً .....	٣٥٢
تعريف الظرف .....	٣٥٢
ناصب الظرف وحذفه .....	٣٥٣
حكم أسماء الزمان والمكان .....	٣٥٥
تقسيم الظرف إلى منصرف وغير منصرف .....	٣٥٨
نباية المصدر عن ظرف الزمان والمكان .....	٣٦١
المفعول معه .....	٣٦٢
تعريفه وناصبه .....	٣٦٢
نصب المفعول معه بفعل مضمر .....	٣٦٣
أحوال الاسم الواقع بعد الواو .....	٣٦٤
الاستثناء .....	٣٦٨
حكم المستثنى بـ«إلا» .....	٣٦٨
تقدم المستثنى على المستثنى منه .....	٣٧٢

الموضوع	الصفحة
الاستثناء المفرغ .....	٣٧٤
أحكام «إلا» إذا كانت مكررة .....	٣٧٥
حكم المستثنى بـ«غير» .....	٣٧٨
حكم المستثنى بـ«سوى» .....	٣٧٩
حكم المستثنى بـ«ليس» .....	٣٨١
حكم المستثنى بـ«حاشا» .....	٣٨٤
الحال .....	٣٨٥
تعريف الحال .....	٣٨٥
أوصاف الحال .....	٣٨٧
مجيء الحال جامدة .....	٣٨٩
وقوع صاحب الحال نكرة بمسوغ .....	٣٩٣
تقدم الحال على صاحبها المجرور بالحرف .....	٣٩٦
مواقع مجيء الحال من المضاف إليه .....	٣٩٨
تقديم الحال على عاملها .....	٤٠١
تعدد الحال .....	٤٠٤
الحال المؤكدة .....	٤٠٦
وقوع الحال جملة إذا اشتملت على رابط .....	٤٠٨
حذف عامل الحال .....	٤١٤
التمييز .....	٤١٦
تعريف التمييز وبيان نوعه وحكم كل نوع .....	٤١٦
جواز جر التمييز بالإضافة وشرط ذلك .....	٤١٩
حكم التمييز بعد (أفضل) التفضيل .....	٤٢٠
حكم التمييز بعد العجب .....	٤٢٠
جواز جر التمييز بـ«من» ومواضع ذلك .....	٤٢٢
حكم تقديم التمييز على عامله .....	٤٢٣
حروف الجر .....	٤٢٥
عدد حروف الجر .....	٤٢٥
كي الجارة .....	٤٢٥
«لعل» حرف جر عند بعض العرب .....	٤٢٦
«متى» حرف جر عند بعض العرب .....	٤٢٦

الموضوع	الصفحة
تقسيم حروف الجر .....	٤٢٧
معاني (من) .....	٤٣٠
معاني (حتى) .....	٤٣٢
معاني (اللام) .....	٤٣٣
معاني (إلى) .....	٤٣٥
معاني (الباء) .....	٤٣٥
معاني (على) .....	٤٣٨
معاني (عن) .....	٤٣٩
معاني (الكاف) .....	٤٤٠
استعمال بعض الحروف أسماء .....	٤٤١
استعمال (ل مذ ومنذ) .....	٤٤٢
زيادة (ما) بعد بعض الحروف .....	٤٤٣
حذف حرف الجر .....	٤٤٤
الإضافة .....	٤٤٧
تعريف الإضافة وما يترتب عليها .....	٤٤٧
نوعا الإضافة .....	٤٤٩
حكم دخول أل على المضاف .....	٤٥٣
مواضع دخول أل على المضاف .....	٤٥٣
استفادة المضاف من المضاف إليه .....	٤٥٤
حكم إضافة الاسم إلى ما اتحد به .....	٤٥٦
أقسام الاسم من حيث الإضافة .....	٤٥٩
إضافة (ذا) إلى الجملة الفعلية .....	٤٦٦
ما تضاف إليه (كلا وكلتا) .....	٤٦٨
وجوب إضافة «أي» .....	٤٦٩
إضافة لدن ومع .....	٤٧٢
إضافة «قبل» و«بعد» و«غير» .....	٤٧٥
حذف المضاف .....	٤٨١
حذف المضاف إليه .....	٤٨٣
الفصل بين المضاف والمضاف إليه .....	٤٨٥
المضاف إلى ياء المتكلم .....	٤٩٠

الصفحة	الموضوع
٤٩٠	القاعدة العامة في هذا الباب .....
٤٩٤	إعمال المصدر .....
٤٩٤	أقسام المصدر العامل ومواضعه .....
٤٩٤	تعريف المصدر .....
٤٩٥	مواضع عمل المصدر .....
٤٩٦	أقسام المصدر العامل .....
٤٩٨	إذا أضيف المصدر إلى فاعله ومفعوله .....
٥٠٠	إعمال اسم الفاعل .....
٥٠٠	تعريف اسم الفاعل .....
٥٠٠	أحوال اسم الفاعل .....
٥٠٣	عمل اسم الفاعل المحلى بـ(أل) .....
٥٠٤	عمل صيغ المبالغة .....
٥٠٦	جواز إضافة اسم الفاعل إلى مفعوله أو نصبه له .....
٥٠٨	عمل اسم المفعول .....
٥٠٨	تعريف اسم المفعول .....
٥٠٩	إضافة اسم المفعول إلى مرفوعه .....
٥١١	أبنية المصادر .....
٥١١	مصادر الأفعال الثلاثية .....
٥١٤	مصادر الأفعال غير الثلاثية .....
٥١٧	اسم المرة واسم الهيئة .....
٥١٩	أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها .....
٥١٩	صياغة اسم الفاعل والصفة المشبهة من الثلاثي .....
٥٢٣	صياغة اسم الفاعل واسم المفعول من غير الثلاثي .....
٥٢٥	الصفة المشبهة باسم الفاعل .....
٥٢٥	علامة الصفة المشبهة .....
٥٢٥	تعريفها .....
٥٢٧	أحكام الصفة المشبهة .....
٥٢٩	معمول الصفة المشبهة .....
٥٣٢	الفوائد المثورة .....
٥٣٥	فهرس الموضوعات .....